

UNIVERSAL
LIBRARY

OU-234055

UNIVERSAL
LIBRARY



من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين
الجزء الاوّل

المؤلف الشيخ

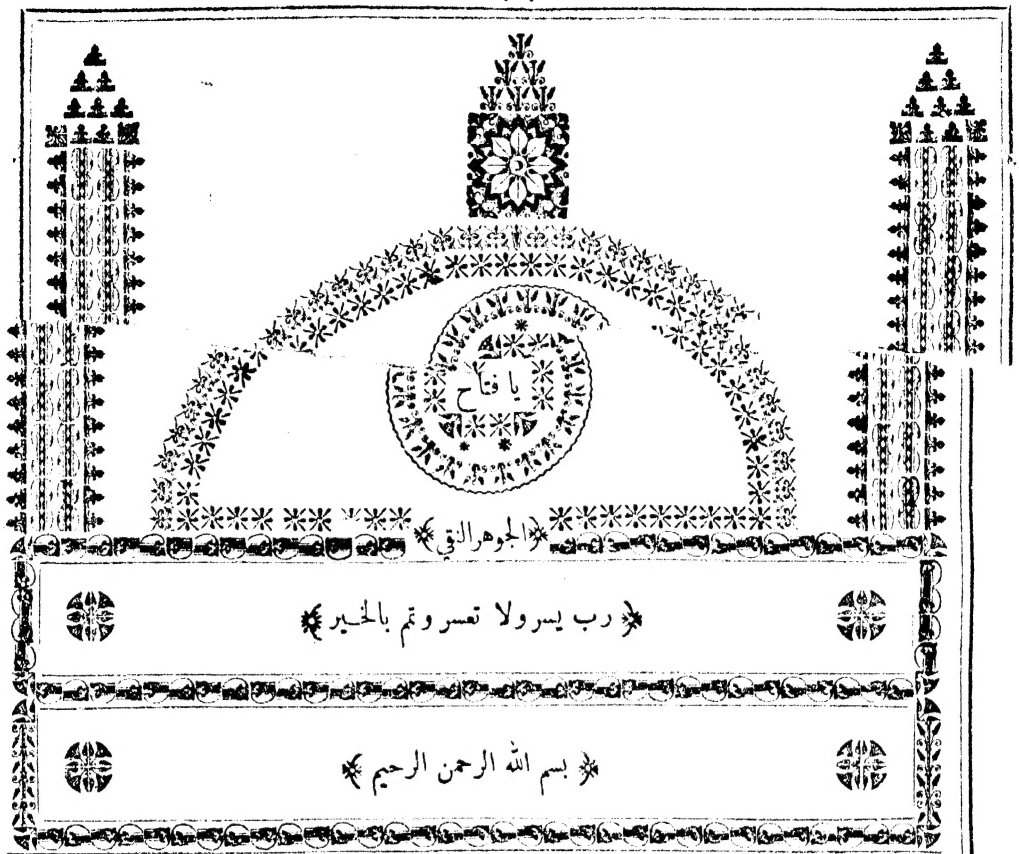
في الرد

عيسى السيفي

الملاية علاء الدين علي بن عثمان بن ابراهيم الماردني الشهير (ابن التركاني)
رحمه الله ارخ السبوطي ولادته سنة (٦٨٣) ووفاته سنة (٧٤٥) وقال
كتب اماماً في الفقه والاصول والحديث - له تصانيف كثيرة منها
مختصر الهداية ومختصر نظم الحديث لايت الصلاح والرد
على السيفي ولى قضاء الديار المصرية *

الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف المطبعة الكائنة بخروسة حيدرآباد الدكن عزموا الله الى اقصى الرحمن
قد اهتم بمطبعة امير المجلس حسن بن احمد الحنفى مدير المطبعة كان الله له
سيرة او اخر السبعين سنة الف و ثلاثمائة وست عشرة من هجرة سيد ولد عدنان صلى عليه الرحمن
(١٣١٦)



رب يسر ولا تعسر وتم بالخير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا علاء الدين قاضي القضاة ابن الشيخ الامام العلامة فخر الدين عثمان المارديني الحنفى غفر الله له * الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه اجمعين * اما بعد فهذه فوائد علقته على السنن الكبرى للسافظ ابي بكر البيهقي رحمه الله تعالى اكثرها اعتراضات عليه ومناقشات له ومباحثات معه وما توفيقى الابانة عليه توكلت واليه انيب *

باب التطهير بماء البحر

* قال البيهقي *

* قلت * كلام القزاز في الجامع يقتضى ان اسم البحر في الاصل الملح وان المذهب يسمى بذلك للتغليب عند المقارنة كالعمرين فانه اذا قال (١) اذا اجتمع الملح والمذهب سموه باسم الملح اى بحر من * قال (ومنه قوله تعالى مرج البحرين يلتقيان) وقال ابن سيده في المحكم البحر الماء الكثير لمحا كان او عذبا او قد غلب على الملح فقول البيهقي (ماء البحر) الظاهر انه قصد به التعميم كما قال ابن سيده ولهذا ذكر الالية فان قصد لك فقوله فيما بعد (باب التطهير بالمذهب منه والاجاج) واعادته للحدث بعينه تكرار لا فائدة فيه وان قصد الملح

(١) هكذا في الاصل ولكن لا يفهم معناه فنعلمه * فانه اذا اجتمع الملح والمذهب سموه باسم الملح ١٢ مصحح هذا الله عنه خاصة

خاصة فالضمير في قوله بعد ذلك (بالعذب منه) بنا في ذلك * ثم ذكر (هو الطهور ماؤه) من رواية سعيد بن سلمة عن المغيرة بن ابي بردة عن ابي هريرة ثم ذكر فيه اختلافاً ثم قال (واختلفوا ايضاً في اسم سعيد وهو الذي اراد الشافعي بقوله في اسناده * لا عرفه او المغيرة اوها) * قلت * ذكر الحاكم في المستدرک هذا الحديث وذكر ما فيه من المتابعات ثم قال اسم الجهالة مرفوع عنها بهذه المتابعات وقال ابن مندة اتفاق صفوان والجلال يوجب شعرة سعيد بن سلمة واتفاق يحيى بن سعيد وسعيد بن سلمة عن المغيرة يوجب شهرته فصار الاسناد مشهوراً انتهى كلامه وبهذا ترتفع جهالة عنهما وفي كتاب المزي توثيقهما فنزلت جهالة الحال ايضاً ولهذا صحح الترمذي هذا الحديث وحكى عن البخاري تصحيحه وصححه ابن خزيمة وغيره وتصرف البيهقي فيما بعد يدل على ذلك ثم قال اقال الشافعي روى عبد العزيز بن عمر عن سعيد بن ثوبان عن ابي هند عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يطهره البحر فلا طهره الله ثم ذكر البيهقي بسنده وفيه محمد بن حميد هو الرازي عن ابراهيم بن المختار فسكت عنهما وابن حميد قال فيه البيهقي في باب فرض الجدة والجدتين ليس بالقوي * وابن المختار قال احمد بن علي الابار سألت زنجيا ابا غسان عنه فقال تركته ولم يرضه وقال البخاري فيه نظرو وقال ابراهيم بن الجنيد عن ابن معين ليس بذلك *

* ثم قال البيهقي * **باب التطهير بالماء الكثير** *

ذكر فيه حديث بربضاعة وسكت عنه ورواه عن الخدرى عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج مختلف في اسمه اختلافاً كثيراً بين البيهقي فيما بعد في ابواب ما يفسد الماء في * باب الماء الكثير لا يجس نجاسة تحدث فيه ما لم يغيره * ومع الاضطراب في اسمه لا يعرف له حال ولا عين ولهذا قال ابو الحسن بن القطان الحديث اذا تبين امره تبين ضعفه ثم قال البيهقي (فاذا القيت فيه نجاسة) يعني البير (فعني الحديث فيما بلغ قلتي ولم يغير) * قلت * الحديث مخالف لهذا التاويل فان مثل هذا الماء اذا وقعت فيه هذه الاشياء فالغالب ان الاوصاف الثلاثة تتغير * قال ابو داود في سننه ورأيت فيها يعني بربضاعة ماء متغير اللون *

* قال البيهقي * **باب الماء المسخن** *

ذكر عن عمر بن عمر انه كان يسخن له ماء في قمعة ويمسح به ثم نقل عن الدارقطني انه صحح اسناده * قلت * قلده البيهقي في ذلك وفي اسناده رجلا ن متكلم فيهما احدهما هشام بن سعد وهو وان اخرج له مسلم فقد قال الساجي تركه يحيى وقال عباس عن يحيى فيه ضعف وقال النسائي ضعيف وفي رواية (١) واحمد

ابن حنبل انه ذكر له فلم يرفعه فليس بمعكم للحديث والثاني علي بن غراب قال * ابوداود تركوا حديثه وقال الجوزجاني ساقط وقال ابن حبان حدث بالموضوعات وكان غالبا في التشيع *

❦ باب كراهية الماء الشمس ❦

* قال *

ذكر فيه حديثا ضعيفا واثر عن عمر من طريقين * في اسناد الاول ابراهيم بن محمد عن صدقة بن عبد الله فسكت عنهما وابراهيم هو ابن ابي يحيى الاسلمى مختلف في عدالة * قال في باب نزول الرخصة في التيمم وقال يحيى القطان كذاب وسألت مالكا اكان ثقة فقال لا ولا ثقة في دينه وقال ابن حنبل كان قد راي معتزليا جهما كل بلاء فيه وعن احمد تركوا الناس حديثه وقال بشر بن المفضل سألت فقهاء المدينة عنه فكلهم يقولون كذاب او نحوه وقال البخاري تركه ابن المبارك والناس وعن ابن معين كذا في كل ما روي وعنه كان كذابا قد راي رافضيا وقال النسائي متروك وصدقة في هذا هو السمين ضعفه النسائي وقال احمد ضعيف جدا وقال البيهقي في باب ما ورد في النسل ضعيف ضعفه ابن حنبل وابن معين وغيرهما وفي اسناد الثاني اسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو فسكت عن ابن عياش وهو متكمم فيه فان قلت صفوان بن عمرو حمصي وزواية ابن عياش عن الشاميين صحيحة كذا قال البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم * قلت * قد روي في باب الضب عن ضمضم بن زرعة وهو حمصي ومع ذلك قال البيهقي هناك ابن عياش ليس بحجة واخرج البيهقي في باب سجود السهو في باب من قال يسجد لها بعد ما يسلم حديث ثوبان لكل سهو يسجدتان بعد ما يسلم وليس في اسناده من ينظر في امره فيما علمت سوى ابن عياش وقد رواه عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي الشامي ومع ذلك قال البيهقي هذا اسناد فيه ضعف *

❦ باب منع التطهير بما عدا الماء من المائعات ❦

* قال *

استدل على ذلك بحديث ابي ذر (فاذا وجدت الماء فامسه بجلدك) * قلت * هذا استدلال بفهوم لقب ولم يقل به امامه الشافعي ولا اكثر العلماء *

❦ باب التطهير بالماء الذي خالطه طاهر لم يغلب عليه ❦

* قال *

ذكر فيه حديثان مجاهد عن ام هاني ثم قال (وقد قيل عن مجاهد عن ابي فاختة عن ام هاني والدي رويناه مع ارساله اصح) * قلت * اى مع انقطاعه لان مجاهدا قال عنه الترمذي لا اعرف له سماعا عن ام هاني ثم ذكر (عن الاوزاعي عن رجل قد سماه يعني الاوزاعي عن ام هاني انها كرهت ان تتوضأ بالماء الذي يبل فيه

(الخبز) وقال ابو هذا ان مع فانما ارادت اذا غلب عليه حتى اضيف اليه) * قلت * لا حاجة الى تاويله (١)
هذا الشك بل هو ضعيف لجهالة الراوى عن ام هاني *

* قال *

❦ باب منع التطهير بالنبيذ ❦

ذكر فيه حديث ابي ذر وقد تقدم ماعليه في الاستدلال ثم استدل على ذلك ايضا بحديث (كل شراب
اسكر فهو حرام) * قلت * الايمان لا تقبل الحرمة بنفسها بل المختار تحريم ما يراد منها فتحريم الميتة تحريم
اكلها وتحريم المرأة تحريم الاستمتاع بها وتحريم المسكر تحريم شربه فعلى هذا لا يلزم من حرمة الشرب
حرمة غيره من الافعال * قال البيهقي (وقد روي هذا الحديث بعنى حديث الوضوء بالنبيذ عن حماد بن
سلمة عن علي بن زيد بن جده عن ابي رافع عن ابن مسعود ولا يصح) * قلت * اخرجه بهذا الطريق
الدارقطني ثم قال علي بن زيد ضعيف وابو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود وليس هذا الحديث في
مصنفات حماد بن سلمة انتهى كلامه وعلى روى له مسلم حقرونا بغيره وقال العجلي لا باس به وفي مواضع
اخر قال يكتب حديثه واخرج له الحاكم في المستدرك وقال الترمذى صدوق وقوله لم يثبت سماعه
من ابن مسعود فهو على مذهب من يشترط في الاتصال ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك في مقدمة
كتابه انكارا شديدا وزعم انه قول مخترع وان المتفق عليه انه يكفي للاتصال امكان اللقاء والسماع
وابو رافع هو نفع الصائغ جاهلى اسلامى ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم فهو من كبار التابعين ممن يمكن
سماعه من ابن مسعود بل اريب على ان صاحب الكمال صرح بانه سمع منه وكذا ذكر الصريفي في ما قرأت
بنخطه ولم يحك البيهقي عن الدارقطني هذا الكلام فيحتمل انه لم يرض به ولا يلزم من كونه ليس في
مصنفات حماد ان يكون ضعيفا واخرج ابو بكر البزاز في مسنده هذا الحديث من طريق ابن لهيعة عن
قيس بن العجاج عن حنش عن ابن عباس عن ابن مسعود ومقتضى هذا ان يكون الحديث في مسند ابن
مسعود واخرجه ابن ماجه في سننه بهذا الطريق الا انه قال عن ابن عباس انه عليه السلام قال لابن
مسعود الحديث ومقتضى هذا ان يكون في مسند ابن عباس على كل حال فهو شاهد لما تقدم وابن لهيعة
وان ضعف لكن روى عنه الائمة كالثوري والاوزاعي والليث وغيرهم وأستشهد به مسلم في موضعين
من كتابه واخرج له ابن خزيمة في صحيحه مقرونا بآخر واخرج له الحاكم في المستدرك وقال الثوري
حجبت حجبا لاقاه وقال ابن مهدي وددت اني اسمع منه خمس مائة حديث واني عزمتم ماذا وحدث

ابن وهب بحديث فقبل من حدثك بهذا قال حدثني به والله الصادق البار عبد الله بن لبيعة قال البيهقي
وقد انكر ابن مسعود شهوده مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن * قلت * يعارض ذلك ما روي انه
كان معه من وجوه ذكر البيهقي بعضها والدارقطني وغيره بعضها وعن ابي عثمان النهدي عن
ابن مسعود قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم انصرف فاخذ بيد ابن مسعود حتى خرج به
الى بطحاء مكة فاجلسه ثم خط عليه خطا ثم قال لا تبرحن خطك فانه مستهى اليك رجال
فلا تكلمهم فانهم لا يكلمونك فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث اراد فبينما انا جالس في خطي
اذا ثاني رجال كانهم الزط فذكر حد بشا طويلا اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح غريب
من هذا الوجه وسليمان التيمي قد روى هذا الحديث ايضا انتهى كلامه وقال الطحاوي ما علمنا لاهل الكوفة
حدثا في ثبت كون ابن مسعود معه عليه السلام ليلة الجن مما يقبل مثله الا ما حدثنا يحيى بن عثمان ثنا
اصبغ بن الفرج وموسى بن هارون اليزدي قالوا حدثنا جرير بن عبد الحميد عن قابوس عن ابيه عن
ابن مسعود قال انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم فخط خطا وادخلني فيه وقال لا تبرحن حتى ارجع
اليك ثم ابطأ فاجاء حتى السحر وجعلت اسمع الاصوات ثم جاء فقالت اين كنت يا رسول الله فقال
ارسلت الى الجن فقلت ما هذه الاصوات التي سمعت قال هي اصواتهم حيث ودعوني وسلموا علي
وقرأت في مسند احمد بن حنبل عارم وعفان فالأحدثنا معمر قال قال ابي حدثني ابو ثيمة عن عمرو
البكالي بحديثه عمرو عن عبد الله بن مسعود قال استبعتني رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلقنا
حتى اتينا مكانا كذا وكذا فخط لي خطة وقال لي كن بين ظهري هذه لا تخرج منها فانك ان خرجت
هلكت ثم ذكر حد بشا طويلا وهو في المسند واخرج الطحاوي هذا الحديث في كتابه المسمى بالرد على الكرايسي
وقال البكالي هذا من اهل الشام ولم يرو هذا الحديث عنه الا ابو ثيمة وهذا ليس بالهجمي بل هو السلي الصوري
ليس بالمعروف وقد وفق جماعة من المحققين بين الاخبار التي تقتضي انه كان معه وبين الاخبار التي تقتضي
انه لم يكن معه بانه كان معه وعند مخالطة الجن لم يكن معه وذكر ابن السيد البطليوسي في التنبيه على
اسباب الخلاف انه جاء في بعض الروايات لم يشهده احد غيري فاسقط بعض الرواة غيري ثم اسند
البيهقي (عن عمرو بن مرة قال سألت اباعبيدة بن عبد الله كان عبد الله مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن قال
لا وسألت ابراهيم فقال انت صاحبنا كان ذاك) * قلت * فهو منقطع لم يسمع ابو عبيدة من ابيه قال

اليهقي في باب من كبر بالطائفتين (ابو عبيدة لم يدرك اياه و ابراهيم ايضا لم يسمع من ابن مسعود) * قال اليهقي (ثم صفة انذتهم مذكورة فيما اخبرنا على فذكر انه كان عليه السلام ينبدله غدوة فيشر به عشاء . وينبدله عشاء فيشر به غدوة) وذكر اعني ابني العالبة قال ترى ليذكم هذا الحيث انما كان مايلقى فيه هرات فيصير حلوا) * قلت * المفهوم من كلامه ان مثل هذا النيذ يجوز الوضوء به ومذهب الشافعي التمر ونحوه اذا غلب وصف منه او اكثر على الماء . فزال اسمه يمنع الوضوء به والظاهر ان ما ينبدله من غدوة الى عشية وصار حلوا صار كذلك ولانه عليه السلام قال هل معك ماء قال لا فندل انب الماء استحمال في التمر حتى سلب عنه اسم الماء والا لما جاز نفيه عنه *

قال * **باب ازالة النجاسة بالماء دون سائر المائعات** *

استدل على ذلك بحديث اسماء (ثم اقرصه بالماء) * قلت * هو ايضا مفهوم لقب ثم ذكر حديث عائشة (ما كان لاحدانا الا ثوب واحد تحبض فيه فان اصابه شيء من دم بلكه يريقها ثم قصمته بظفرها) ثم قال (وهذا في الدم اليسير الذي يكون مغفوا عنه فاما الكثير منه فصحيح عنها انها كانت تغسله) * قلت * الفصل لا يختص بالماء ولو اختص به دل ذلك على جواز الازالة بالماء ودل الاول على جواز الازالة بالريق اذ لا ثبوت في بين الدليلين فلا حاجة الى تاويل اليهقي (ذلك باليسير) من غير دليل على ان قليل النجاسة وكثيرها سواء عند الشافعية في انه لا يعنى عن شيء منها واستثنوا من ذلك اشياء ليس دم الحيض منها ثم اسند (عن سلمان انه قال اذا حدث احدكم جلده فلا يمسحه بريقه فانه ليس بطاهر) قال يني الراوى * فذكرت ذلك ل ابراهيم فقال اسمه بقاء) قال اليهقي (وانما اراد سلمان والله اعلم ان الريق لا يطهر الدم الخارج منه بالحك) * قلت * فيه اشياء * احدها ان فيه حمادا هو ابن ابي سريان ضعفه اليهقي في باب الربا . لا يحرم الحلال * الثاني انه اختلف على حماد فروى عنه عمرو بن عطية وروى عنه عن ربي عن سلمان بين ذلك الراهر رمى في كتاب الفاضل * الثالث ان سلمان لو اراد الريق لا يطهر كما زعم اليهقي لقال فانه ليس بمطهر بل المفهوم من كلامه انه كان يروى الريق ليس بطاهر في نفسه وبو يد ذلك ما اسنده صاحب الامام عنه انه قال اذا اصاب البصاق الثوب او الجسد فليغسل بالماء ويروى ذلك عن بعض العلماء ذكره الطحاوي في كتاب الاختلاف وقال ابو بكر بن ابي شيبة في المصنف حدثنا محمد بن يحيى الحميري حدثنا ابو العلاء قال كنا عند قتادة فنذاكره واقول ابراهيم وقول الكوفيين في البزاق يغسل قل فحك قتادة ساقه ثم اخذ من

ريقه شيئاً ثم امره عليه ليربنا انه لبس بشئ * والحميري هذا ثقة خرج له البخاري وابو العلاء هو ايوب ابن مسكين ويقال ابن ابي مسكين القصاب وثقة ابن حنبل وابن سعد والنسائي * قال البيهقي (واما حديث عمار بن يارسان النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا عمار ما نخا منك ولا دموع عينيك الا بمنزلة الماء الذي في ركوبك انما تغسل ثوبك من البول والغائط والمني والدم والقيء فهذا باطل لا اصل له وانما رواه ثابت بن حماد عن حماد بن زيد عن ابن المسيب عن عمار وعلي بن زيد غير محتج به وثابت بن حماد متهم بالوضع) * قلت * هذا الحديث اخرجه الدارقطني ولفظه عن عمار * قال ابي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لي ركوة في ركوة لي فقال يا عمار ما تصنع فقلت يا رسول الله يا ابي وامى اغتسل ثوبي من نخامة اصابته فقال يا عمار انما يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقيء والدم والمني يا عمار ما نخامتك ودموع عينيك والماء الذي في ركوبك الاسواء * فسياق الحديث يدل على انه عليه السلام جعل النخامة طاهرة فلا يغسل الثوب منها كالماء وكذلك الدموع طاهرة ولم يرد عليه السلام جعلها كالماء في تطهير الاشياء بها على انه لا يلزم من جعل شئ بمنزلة شئ آخر وتسويته به استوائها من كل الوجوه فظاهر بهذا ان الحديث غير مناسب لهذا الباب وعلى بن زيد قد تقدم ان مسلماً روى له مقروناً بغيره وثابت هذا قال الدارقطني ضعيف جداً وقال ابن عدى احاديه مناكير ومقلوبات واما كونه متها بالوضع فمأرايت احداً بعد الكشف التام ذكره غير البيهقي وقد ذكر ايضاً هو هذا الحديث في كتاب المعرفة وضعف ثابتاً هذا ولم ينسبه الى التهمة بالوضع *

❖ باب طهارة جلد الميتة بالدينغ ❖

* قال *

ذكر فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما من طريقين في الاولى (الاخذوا اهابها فدينغوه فانتفعوا به) وفي الثانية (الانزعتم اهابها فدينغوه فانتفعتم به) لادلالة فيه من هذين الطريقين على طهارة الجلد بالدينغ فان الانتفاع قد يكون بما ليس بطاهر وقد قال مالك لا بأس بالجلوس على جلود الميتة اذا دبغت ولا بأس ان يغربل عليها وهذا وجه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا انتفعتم بجلدها ولا يصلي في جلود الميتة اذا دبغت ولا يستسقي بها * حكى ذلك عنه ابن القاسم واذا لم يلزم من الانتفاع الطهارة ظهر انه لا دليل في هذا الحديث من هذين الطريقين على ما عقد البيهقي الباب لاجله قال البيهقي (ورواه جماعة عن الزهري) فذكرهم ثم قال (ولم يذكروافيه فدينغوه وقد حفظه سفيان بن عيينة والزيادة من مثله مقبولة اذا كان لها

شواهد) * قلت * لا حاجة الى هذا القيد بل هي من مثله مقبولة سواء كانت له شواهد ام لا على ان ابن عيينة اخالف عنه فنقوم من ذكر عنه هذه الزيادة ومنهم من لم يذكرها وكذلك اخرجه ابو داود والنسائي في سننهما عن ابن عيينة بسنده عن ابن عباس عن ميمونة فلم يذكر فيه الدباغ ثم ذكر البيهقي من حديث (محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن امه عن عائشة انه عليه السلام امر ان يستمتع بملود الميتة) الحديث وسكت عنه وعلمه الاثرم بان امه غير ميمونة ولم يسمع انه روى عنها غير هذا الحديث وسأل عبد الله بن احمد ابن حنبل اباه عن هذا الحديث فقال فيه امه كانه كرهه من اجل امه ثم ذكر البيهقي حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن الحبوق وسكت عنه والجون مجهول * كذا عن احمد بن حنبل وابن المديني وابن عدي *
 * قال * باب المنع من الانتفاع بجلد الكلب والخنزير وانهما نجسان وهما حيوان

استدل على ذلك بمحدث (عبد الله بن حكيم) لاستتموا من الميتة باهاب ولا عصب) * قلت * قد بين فيما مضى في باب جلد الميتة رواء عن مجاهد ثم ان البيهقي حمله على ما قبل الدباغ فكيف يستدل به ههنا على ان المنع من الانتفاع بجلد الكلب والخنزير بعد الدباغ وعلى تقدير صحة هذا الحديث فهو شامل لغير الكلب والخنزير ايضا وهو لا يقول بذلك ثم ذكر حديث النهي عن جلود السباع * قلت * سيأتي في كلام الترمذي ان الاصح انه مرسل ثم ان الشافعي لم يقل بعموم هذا الحديث فان عنده جلود السباع تطهر بالدباغ غير الكلب والخنزير وليس في الحديث النهي عن دباغها فقد حكى الخطابي عن مالك انه كره الصلوة في جلود السباع وان دبت ورأى الانتفاع بها على سائر الوجوه جائز وقال الخطابي في باب اهاب الميتة تأول هذا الحديث اصحاب الشافعي ومن ذهب مذهبه ان الدباغ يطهر جلود السباع ولا يطهر شعورها على انه انما نهى عن استعمالها من اجل شعورها لانها نجسة عندهم وقد يكون النهي من اجل انها مراكب اهل السرف والخيلاء وقد جاء النهي عن ركوب جلد النمر وذكره ابو داود في هذا الباب فاما ما دباغ جلد و تنف شعره فانه ظاهر على مذهبه ولا ينكر تخصيص العموم بدليل يوجب انه انتهى كلامه وقد جاء النهي عن جلود السباع مخصصا فروى ابو داود والنسائي من حديث المقدم بن معد يكرب انه عليه السلام نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها وقد ذكر البيهقي هذا الحديث بعد هذا الباب بيايين وذكر هناك (عن ابي الملقح عن ابيه نهى عليه السلام عن جلود السباع ان تفرش) ثم ذكر البيهقي حديث ولوغ الكلب مستدلا بذلك على نجاسته وما لك يمنع ذلك ويحمل الامر بالنسب على التعبد وربما

رجعه اصحابه بذكر هذا العدد المخصوص وهو السبع فانه لو كان للنجاسة لاكتفى بأقل من السبع لانه ليس باغلاظ من نجاسة المذرة وقد اكتفى بها بأقل من ذلك لكن الامر بالنسبة الى الاحكام المعقولة (١) واظهر من ذلك في الدلالة على التجسس ما ورد في بعض الروايات الصحيحة * ظهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبعاً * فلو استدل البيهقي بهذا لكان اظهر ثم مع تسليم نجاسته لا يلزم من ذلك منع الانتفاع بجلده بل طاهر اذا دبغ كجلد الميتة عملاً بمعوم حديث ابن عباس المتقدم * ايما اهاب فقد طهر * ومجديته ايضا الذي صح البيهقي اسناده فيما تقدم ولفظه ان دباغه ذهب بمجيشه اورجسه او نجسه ومجديته سلمة المتقدم * دباغها طهورها * وبهذا يظهر انه لا دليل للبيهقي في هذا الحديث ثم اخرج من حديث (يوسف بن خالد عن الضمك بن عثمان عن عكرمة عن ابن عباس انه عليه السلام قال ثمن الكلب خبيث وهو اخبث منه) ثم قال (يوسف بن خالد هو السمعي غيره اوثق منه) * قلت * في هذا الكلام توثيق له لانه شارك ذلك الغير في الثقة وان كان الغير اوثق منه فان كان البيهقي اراد بذلك تضعيفه فقد أخطأ في عبارته و نكان اراد توثيقه كما هو المفهوم من كلامه فليس الامر كذلك بل هو قد اغلاظ الناس القول فيه * قال النسائي متروك وقال ابن معين كذاب خبيث عدو الله رجل سورا يته بالبصرة. الا احصي لا يحدث عنه احد فيه خير وقال في رواية عباس الدوري هو كذاب زنديق لا يكتب عنه وقال ابو حاتم انكرت قول يحيى فيه زنديق حتى حمل الي كتاب فقد وضعه في التجميم ينكر فيه الميزان والقيامة فعلت ان يحيى كان لا يتكلم الا عن بصيرة وفهم وهو ذاهب الحديث وقال ابن سعد كانوا يتقون حديثه وضعفه البيهقي فيما بعد قطع الشجر و حرق المنازل فهو مخالف اظاها كلامه هنا ثم على نقد برصحة الحديث فالحديث من حيث هو لا يدل على النجاسة صريحاً قال الجوهرى الحديث اضد الطيب فكما ان الطيب ليس بمنحصر في الطاهر فكذا الحبيث ليس بمنحصر في النجس ولو كان كذلك لكان ثمن الكلب ومهر البغي وكسب الحجام نجسة لانه عليه السلام اطلق اسم الحبيث على هذه الثلاثة كما اخرجه الشيخان من حديث رافع بن خديج ولم يقل احد بنجاسة هذه الاشياء *

قال * * باب اشتراط الدباغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه *

يستدل على ذلك بمجديته (اذا دبغ الاهاب فقد طهر) * قلت * هو من باب مفهوم الشرط وخصمه لا يقول به ولان صح هذا الاستدلال يلزم منه القول بنجاسة جلد ما يؤكل لحمه فاشتراط الدباغ فيه (٢) والبيهقي واصحابه لا يقولون بذلك ثم استدل ايضا بمجديته عائشة (طهور كل اديم دباغه) وقال (رواته)

(١) هكذا في الاصل ولكن لا يستقيم المعنى (١٢) هكذا في الاصل ولكن لا يستقيم المعنى (١٣) * قلت *

* قلت * في سنده ابراهيم بن الهيثم لم يخرج له في شيء من الكتب الستة وذكره ابن عدي في الكامل وقال حدثني يفياد فكد به الناس واجادته مستقيمة سوى الحديث الذي ردوه عليه وهو حديث الفار ثم قوله طهور كل اديم دباغة * انكان البيهقي يرى انه من باب العالم زيد وانه يفيد الحصر فذهب القاضي من المالكية والحنفية انه لا يفيد الحصر ثم استدل بحديث سلة بن الحبق (ذكاتها دباغها) وفيه البحث المذكور واقدم ايضا في سنده الجون وهو مجهول ثم ذكر حديث (النعي عن جلود السباع ان تفرش) وذكر (انه) روي عن ابي اللجج مرسلادون ذكر ابيه * قلت * لم يذكر الاصح من المرسل والمسنود وقال الترمذي المرسل اصح ثم ان البيهقي استدل به فيما تقدم على المنع من الانتفاع بجلد الكلب والخنزير والمفهوم من كلامه في هذا الباب طهارة جلد مالا يوكل لحمه بالدباغة وبالذكاة والحديث لم يتعرض لذلك *

* ثم قال * ﴿ باب ما يوكل لحمه اذا كان مذكي ﴾

مراده انه طاهر واستدل على ذلك بحديث الحذري (انه عليه السلام مر بغلام يسليخ شاة * وانه عليه السلام لم يتوضأ بعد ان ادخل يده بين الجلد واللحم) * قلت * لا يلزم من نفي الوضوء نفي غيره فيجتمل انه غسل يده ولم يتوضأ فان قلت فقد ذكر فيما بعد (ان عمروا زاد في حديثه يعني لم يس ماء) * قلت * ذكر فيما تقدم ان عمروا وابوب لم يجز ما في هذا الحديث بل تردد افقلا اراه عن ابي سعيد وقد روى الحافظ ابو حاتم ابن حبان هذا الحديث في صحيحه بسنده الى عطاء اللبثي عن ابي سعيد وفي آخره ثم انطلق فضلى ولم يتوضأ ولم يس ماء فلو ذكر البيهقي الحديث من هذا الطريق كان هو الصواب اذ لا تردد فيه وفي الجمع بين قوله فلم يتوضأ وقوله ولم يس ماء *

* قال البيهقي * ﴿ باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة ﴾

ذكر فيه حديث (لا تركبوا الخزول النار) ثم قال (وهو في الخز ممول على التنزيه) * قلت * اذا جعل البيهقي في الخز للتنزيه لزم ان يحمل في النار ايضا كذلك والا لزم استعمال النهي في حقيقة ومجازه ثم لو سلم ان النهي في النار التحريم لا يلزمه من منع ركوبه منع الانتفاع بشعره وان اراد البيهقي المنع من الانتفاع بشعر الميتة لنجاسته فلان سلم ان تحريم ركوبه يدل على نجاسته كالحبر حرم لانجاسته بل لا تغفروا الخيلاء * ولغير ذلك على حسب ما اختلفوا في علة حرمة ثم ذكر (ان بعض اصحابهم احتج بحديث ابن عباس المتقدم * الا اخذتم اهابها فاستمتعتم به * وانهم قالوا اخص الاهداب بالاستمتاع) * قلت * قد تقدم ان مفهوم اللقب

ليس بحجة فإخص الأهاب ثم لو سلم انه خص الأهاب فهم اسم للجلد بشعره فدل على طهارة شعره ايضا
اذ لو لا ذلك لقال احلقوا شعره ثم انتفخوا به *

* قال * **باب المنع من الادهان في عظام القبلة وغيرها** **باب ما لا يؤكل لحمه**

ذكر فيه (نهيه عليه السلام عن كل ذي ناب من السباع) * قلت ليس ذلك دلي عمومه فالمراد النهي عن اكله
وتبين ذلك بما ورد في الصحيح من حديث ابي ثعلبة * نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب
من السباع وحديث ابي هريرة كل ذي ناب من السباع فأكله حرام * ثم ذكر حديث ابن عكيم (لا تستمتوا من
الميتة بشئ) وقد بينا ان فيه اخلافا واضطرابا ثم ان البيهقي ترك عمومه في جواز الانتفاع بجلد الميتة اذا
دبح ثم ذكر عن ابن عمر (انه كره ان يدهن في عظم فيل) وفي سنده ابراهيم الاسلمي سكت عنه وهو مكشوف
الحال وذكر (عن بقية عن عمرو بن خالد عن قتادة عن انس كان عليه السلام يتمشط بتمشط من عاج) ثم قال (رواية
بقية عن شيوخه المجهولين ضعيفة) وقال في الخلافات عمرو بن خالد الواسطي ضعيف والمفهوم من كلامه هنا
ان الواسطي مجهول وهو ليس كذلك ثم ذكر (ان الخطابي قال واما العاج الذي تعرفه العامة فهو عظم اذياب القبلة
وهو ميتة لا يجوز استعماله) * قلت * كان الواجب عليه اتباع الحديث وترك رايه ولم يفعل كذلك بل رد الحديث
الى رأيه واوهم بقوله (الذي تعرفه العامة) انه ليس من صحيح لغة العرب وليس كذلك * قال ابن سيدة
في الحكم العاج اذياب القبلة ولا يسمى غير الناب عاجا وكذا قال الاث من المتقدمين فيما حكاه الازهرى
وقال الجوهري العاج عظم الفيل * الواحدة عاجة *

* قال * **باب النهي عن الاناء المنقوض**

ذكر حديث ابن عمر (من شرب في اناء فضة او ذهب او اناء فيه شئ من ذلك الحديث) وسكت عنه وفيه
ذكرنا بن ابراهيم عن ابيه * قال ابن القطان هذا الحديث لا يصح ذكر يا وابوه لا يعرف لها حال ثم ذكر
عن ابن عمر (انه اتى بقدح منقوض فابى ان يشرب وفيه خصيف الجزري فسكت عنه وقال في باب
كفارة من اتى الحائض خصيف غير صحيح به *

* قال * **باب التطهير من اوانهم يعني المشركين بعد الفسل**

ذكر فيه حديثنا من رواية خالد عن ابي فلابة عن ابي اسما عن ابي ثعلبة ثم قال (وقد ارسله جماعة من
ابوب وخالد فلم يذكروا ابا اسما في اسناده) * قلت * اخرجه الحاكم في المستدرک بدون ذكر ابي اسما

وقال صحيح على شرط الشيخين البخاري ومسلم وابوقلابة سمع من ابي ثعلبة انتهى كلامه فلا نسلم انه كذلك
مرسل وجعل الحاكم الطريق الذي فيه ابواسماء صحيحاً ايضاً *

* قال * باب فضل السواك *

اسنده عن الشافعي (اخبرنا ابن عيينة عن محمد بن اسحاق عن ابن ابي عتيق عن عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال السواك مطهرة للفم الحديث) ثم قال (ورواه محمد بن يحيى بن ابي عمر عن ابن عيينة عن
مسعر بن اسحاق) * قلت * ذكر صاحب الامام انه رآه في مسند ابن ابي عمر كما رواه الشافعي عن ابن
عيينة وكذا رأيت في نسخة جيدة مسموعة من مسند ابن ابي عمرو وروناه في مسند الحميدي حدثنا سفيان حدثنا
محمد بن اسحاق فصرح ابن عيينة بالسماع من ابن اسحاق فزالت الوساطة *

* قال * باب الدليل على ان السواك سنة *

اسنده عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة انه عليه السلام قال لولا ان
اشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل وضوء) ثم قال (وهو في الموطأ بهذا الاسناد موقوفادون
ذكر الوضوء) * قلت * الذي في نسخة ابن يحيى عن مالك بهذا الاسناد عن ابي هريرة انه قال لولا
ان يشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل وضوء وهذا يدخل في المسند لما يدل عليه اللفظ كذا قال
ابوعمر * ورواه يحيى وابوالمصعب وابن بكير والقاضي وابن القاسم وابن وهب وابن نافع ثم ذكر البيهقي
حديث (تدخلون على قلحا) ثم قال (مختلف في اسناده) * قلت * ومع الاختلاف ابوعلى الصيقل المذكور في
اسناده لا يعرف له حال ولا اسم كذا ذكر ابن القطان وذكر عن ابن ابي السكن ان ثماما كان اصغر ولد
العباس وليس يحفظ له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماع من وجه ثابت *

* قال * باب الاستياك عرضاً *

ذكر فيه حديث ابن المسيب عن ربيعة بن اكرم ثم قال (ربيعة استشهد بخير) * قلت * هذا كلام ناقص وقامه
ان ابن المسيب ولد في زمن عمر فلم يدرك ربيعة هذا لانه استشهد بخير *

* قال * باب النية في الطهارة الحكيمة *

ذكر فيه حديث (يعقوب بن سلمة عن ابيه عن ابي هريرة قال عليه السلام لا صلاة لمن لا وضوء له من
لم يذكر اسم الله عليه) * قلت * لا يعرف لسلمة سماع من ابي هريرة ولا يعقوب من ابيه * حكاه البيهقي

في باب التسمية على الوضوء عن البخاري * ثم ان العلماء المحققين ذكروا هذا الحديث في باب التسمية على الوضوء وكذا فعل البيهقي ايضاً وهو المناسب لان الذكر فعل اللسان ولا تعلق له بالنية لانها فعل القلب فتبين ان هذا الحديث غير مطابق لهذا الباب *

* قال * ❖ باب التسمية على الوضوء ❖

ذكر فيه حديث ربيع بن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابيه عن جده ثم ذكر (عن ابن حنبل انه قال ربيع رجل ليس بمعروف) * قلت * روى عنه فليح بن سليمان وعبد العزيز الدر اوردى وكثير بن عبدالله بن عمر * ذكر ذلك البزاز في كتاب الطهارة من كتاب السنن وقال ابو زرعة هو شيخ ذكره المزني في كتابه وقال ابن عدي ارجوانه لا باس به واخرج له الحاكم في المستدرک وهذا يخرج عن حد الجلالة ثم ذكر (عن ابي ثعلبة قال سمعت رباح بن عبد الرحمن بن ابي سفيان بن حويطب الحديث) ثم قال (ابو ثعلبة ليس بمعروف جداً) * قلت * ذكر البزاز انه مشهور وقال ابن القطان روى عنه جماعة منهم ابن حرملة وسليمان بن بلال وصدقة بن الزبير والدر اوردى والحسن بن ابي جعفر وعبد الله بن عبد العزيز * قاله ابو حاتم *

* قال * ❖ باب التكرار في غسل اليدين ❖

ذكر فيه حديث اوس (استوكف رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً) * قال شعبة قلت للنعمان وما استوكف قال غسل كفية ثلاثاً * قلت * هذا الكلام يوم انه استوكف مشتق من الكف وليس كذلك بل هو مشتق من وكف البيت اذا قطر فالصواب في الحديث ما قال بعض العلماء ان معنى استوكف استقطر الماء يعني توضع ثلاثاً وبالغ في صب الماء حتى وكف فليس يختص بغسل اليدين وبهذا يظهر ان هذا الحديث غير مختص بهذا الباب *

* قال * ❖ باب صفة غسلها ❖

ذكر فيه حديث عثمان (انه دعا بقاء فتوضاً اظلم) * قلت * في سنده عبيد الله بن ابي زياد القراج * قال ابن معين ليس بشئ * قال ابو داود واحاديثه مناكير *

* قال * ❖ باب سنة المضمضة والاستنشاق ❖

ذكر فيه عن مصعب بن شيبه عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة حديث (عشر من الفطرة) ثم قال (رواه مسلم) * قلت * تركه البخاري وهو حديث معلول رواه سليمان التيمي عن طلق مرسلاً كذا

قال ابن مندة ومصعب واب وصله لكنه متكلم فيه وان اخرج له مسلم * قال ابن حنبل روى احاديث متكبر وقال ابو حاتم لا يحدونه وليس بقوى والتبعي اتفق عليه الشيخان * قال شعبة ما رأيت احدا اصدق منه فهو اجل من مصعب بلا شك ثم ذكر (حديث عمار بن ياسر عشر من الفطرة) وفي سنده على ابن زيد بن جده ان وقد تقدم في باب منع التطهير بالنيب انه ذكر تضعفه *

* قال * ❦ باب التكرار في غسل الوجه ❦

ذكر فيه (عن ابن اسحاق عن محمد بن طلحة عن عبيد الله الحولاني عن ابن عباس دخل على وقد اهرق الماء الحديث) * قلت * في كتاب الامام ان ابن اسحاق صرح بانه حدثه في رواية يعقوب الدورقي عن ابن علية عنه فسلم الحديث من احتمال التدليس وقال شيخنا يعني المندري في مختصر السنن قال الترمذي سألت محمد بن اسماعيل عنه يعني هذا الحديث فضعه وقال ما دري ما هذا *

* قال * ❦ باب تحليل اللحية ❦

ذكر فيه حديث عثمان وحكي عن البخاري (انه قال هو حسن وهو اصح شيء عندى في التحليل) * قلت * في سنده عامر بن شقيق * قال ابن معين ضعيف الحديث وقال ابو حاتم ليس بقوى وقد اخرج الشيخان حديث عثمان في الوضوء من عدة طرق ولا ذكر للتحليل في شيء منها *

* قال * ❦ باب عرك العارضين ❦

ذكر فيه (عن ابن ابي العشرين وهو عبد الحميد قال حدثنا الازاعي حدثني عبد الواحد بن قيس عن نافع عن ابن عمر الحديث) ثم حكى (عن الدارقطني انه قال ورواه ابو المغيرة عن الازاعي موقوف على ابن عمر هو الصواب) * قلت * قال ابن القطان ما ملخصه انما يصح هذا لو كان رافعه ضعيفا وواقفه ثقة وهنا واقفه ابو المغيرة ورافعه عبد الحميد وكلاهما ثقة الموقوف لا بد فيه من عبد الواحد فليس اذا بصحيح وقال صاحب الامام وقد يؤخذ ترجيح الوقف من كثرة الواقفين او من تقديم مرتبة الواقف ولعل هذا منه فان ابا المغيرة عبد القدوس بن الحجاج احتج به الشيخان وعبد الحميد مختلف فيه * قلت * اسند اليه في الوقف من طريق الوليد بن مزيد (حدثنا الازاعي اخبرني عبد الله بن عامر حدثني نافع بن عبد الله بن عمر كان يعرك عارضيه الخ) فوجد في من وقفه الكثرة ايضا *

باب ادخال المرفقين في الوضوء

* قال *

ذكر فيه حديث جابر من طريقين في كل منها ثلاثة متكلم فيهم * اما الطريق الاول فيه (سويد بن سعيد حدثنا القاسم بن محمد العقيلي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر) * اما سويد وان اخرج عنه مسلم فقد قال ابن معين هو حلال الدم وقال ابن المديني ليس بشئ وقال النسائي ليس بشئ وقال النسائي ليس بثقة وقال ابو حاتم صدوق وكان كثير التردد ليس وقيل انه عمى في آخر عمره فربما لقن ما ليس في حديثه فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه حسن وسكت عنه البيهقي هنا وقال في باب من قال لا يقرأ (تقريباً آخره فكثير الخطاء في روايته) * واما القاسم العقيلي فقال احمد ليس بشئ وقال ابو حاتم متروك الحديث وعن ابي زرعة احاديثه منكورة وهو ضعيف الحديث * واما ابن عقيل وهو جد القاسم المتقدم فسكت عنه ايضا البيهقي هنا وقال في باب لا يتطهر الماء المستعمل (لم يكن بالحفاظ واهل العلم يختلفون في الاحتجاج بروايته) * والطريق الثاني فيه (عباد بن يعقوب حدثنا القاسم بن محمد عن جده) * اما القاسم وجده فقد تقدم ما واما عباد بن يعقوب هو الرازي فقد روى عنه البخاري مقروناً بآخر لكن ابن حبان قال فيه هو رافضي داعية ويروى المناكير عن مشاهير فاستحق الترك *

باب تحريك الخاتم عند غسل اليدين

* قال *

الاعتماد فيه على الاثر عن علي وغيره ثم ذكر اثرين اولهما عن علي وفي سنده عبد الصمد الضبي ضعفه ابن معين وشيخه جعفر بن عتاب عن ابيه لم اعرف حالهما والثاني عن ابن عمرو وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني * قال البخاري في كتاب الضعفاء يتكلمون فيه * روى عن شريك وغيره وقال ابن حبان كان يكذب جهاراً ما زلت اعرفه يسرق الاحاديث وقال محمد بن عبد الله بن نمير كذاب وقال الجوزجاني ترك حديثه *

باب تحري الصدغين

* قال *

ذكر فيه حديث الربيع بنت معوذ وذكر عنها في الباب الذي يليه قريباً من ذلك وفي الحديثين ابن عقيل تقدم ذكره والرازي عن محمد بن مجلان ذكره البخاري في الضعفاء *

باب ايجاب المسح بالراس

* قال *

ذكر فيه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال حديث المسح على الخفين والخمار وقال رواه مسلم * قلت * تركه البخاري لا اضطراب اسناده فمنهم من رواه عن ابن ابي ليلى عن بلال بلا واسطة

ومنهم من رواه بواسطة بينهما واختلفوا فيها فمنهم من ادخل فيها كعب بن عجرة * ومنهم من ادخل بينهما البراء ابن عازب وكذا رواه النسائي ثم ذكر (عن راشد بن سعد عن ثوبان حديث المسح على العصائب) * قلت * ذكر الحلال في علمه ان احمد قال لا ينبغي ان يكون راشد سمع من ثوبان لانه مات قديما *

* قال * ﴿ باب مسح الاذنين ﴾

ذكر فيه من طريقين عن انس (انه مسح باطن اذنيه وظاهرهما) * قلت * روى الدارقطني باسناد رجاله كلهم ثقات عن انس انه كان يتوضأ مسح اذنيه ظاهرهما وباطنهما ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك * والعجب من البيهقي مع شدة تتبعه خصوصاً لكتاب الدارقطني كيف غفل عن هذا المرفوع وذكر الموقوف *

* قال * ﴿ باب مسح الاذنين بماء جديد ﴾

ذكر فيه (عن ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث عن حبان ان اباہ حدثه انه سمع عبد الله بن زيد) فذكر الحديث وفيه (فاخذ لاذنيه ماء خلاف الماء الذي اخذ لراسه) ثم قال (وكذلك روى عن عبد العزيز بن عمران وحرمة بن يحيى) * قلت * ذكر صاحب الامام انه رآه في رواية ابن المقرئ عن حرمة عن ابن وهب بهذا الاسناد وفيه * ومسح بماء غير فضل يديه * لم يذكر الاذنين * قال البيهقي (واما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاذان من الراس فروي ذلك باسناد ضعاف ذكرنا في الخلاف واشهر اسناد فيه ما اخبرنا) فذكر (عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب قال عن ابي امامة الحديث) * ثم اسند (عن ابن معين انه قال سنان ابن ربيعة ليس بالقوي واسند عن ابن عون وشعبة وغيرهما تضعيف شهر) * قلت * سنان اخرج له البخاري وشهر وثقه ابن حنبل واحمد بن عبد الله العجلي ويعقوب بن شيبة ويحيى بن معين فيما حكاه عنه ابن ابي خيثمة وعن ابي زرعة قال لا باس به واخرج له مسلم مقرونا مع غيره واخرج الترمذي حديثه عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم جل الحسن والحسين وعليهما فاطمة رضي الله عنهم كساء ثم قال اللهم هؤلاء اهل بيتي الحديث ثم قال الترمذي حسن صحيح وقال ابن القطان لم اسمع لمضعفيه حجة وما ذكروه اما لا يصح واما اخرج على مخرج لا يضره واخذه الخريطة كذب عليه وتقول شاعر اراد عيبه * ثم قال البيهقي (والحديث في رفعه شك عن سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن سنان عن شهر عن ابي امامة انه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان اذا توضأ مسح ماقيه بالماء * وقال ابو امامة الاذان من الراس) * قلت * قد اختلف فيه على حماد

فوقفه ابن حرب عنه ورفعه ابو الربيع واختلف ايضا على مسدد عن حماد فروي عنه الرفع وروي عنه الوقف
واذا رفع حديثا ووقفه آخر او فلهما شخص واحد في وقتين يرجح الرفع لانه اني بزيادة ويجوز ان يسمع
الانسان حديثا فيفتي به في وقت ويرفعه في وقت آخر وهذا اولى من تقليط الرفع ولهذا الحديث اسناد ان
آخران * احدهما اخرجه ابن ماجه عن سويد بن سعيد حديثا يحيى بن زكريا عن ابن ابي زائدة عن شعبة عن حبيب
ابن زيد عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان من الراس * فهذا
اسناد متصل ورواته محتج بهم فان ابي زائدة وشعبة وعباد احتج بهم الشيخان وحبيب ثقة ذكره ابن حبان في
الثقات من اتباع التابعين وسويد احتج به مسلم فهذا امثل اسناد في هذا الباب والثاني رواه الدارقطني قال
حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري بمصر حدثنا احمد بن عمرو بن عبد الخالق البزاز حدثنا ابو كامل
الجحدري حدثنا غندر محمد بن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال الاذان من الراس * قال الدارقطني حدثني به ابي حدثنا محمد بن سليمان الباغندي حدثنا
ابو كامل الجحدري بهذا مثله * قال ابن القطان ما ملخصه هذا الاسناد صحيح لثقة رواه واتصاه واعله الدارقطني
بان ابا كامل تفرد به عن غندر ورواه فيه ولم يؤيد الدارقطني ذلك بشيء ولا عضده بحجة غيرانه ذكر ان ابن
جرير الذي دار الحديث عليه يروي عنه سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وما درى ما الذي
يمنع ان يكون عنده في ذلك حديثان مسند ومرسل انتهى كلامه فاعرض البيهقي عن حديث ابن ماجه وحديث
الدارقطني مع شدة تتبعه لكتابيه واشتغل بحديث ابي امامة مع ما فيه وذكر الاسناد الذي زعم انه اشهر
اسناد لهذا الحديث وهذا يظهر تحامله ولمن يقول بمسح الاذنين بماء الراس حديث امثل من هذا كله
وهو ما اخرجه ابن مندة وابن خزيمة في صحيحيهما من حديث ابن عباس الا اخبركم بوضوء رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاخذ غرفة فمسح بهاراسه واذنيه الحديث واخرجه ابن حبان ايضا في صحيحه ولفظه ثم
غرف غرفة فمسح براسه واذنيه واخرج الحاكم في المستدرک نحوه وذكره البيهقي فيما تقدم في آخر باب
مسح الراس *

* قال * باب الدليل على ان فرض الرجلين الغسل وان مسحهما لا يجزى *

استدل على ذلك بعدة احاديث * اولها (ويل للعقاب من النار) * قلت * في الاستدلال بها نظر فان من يرى
مسحهما قد يفرض في جميعهما وظاهر الآية يدل على ذلك وهو قوله تعالى وارجلکم الى الکعبين * فالوعيد لهما

ترتب على ترك تعميم المسح وتدل على ذلك رواية مسلم * فانتهى اليهم واعقابهم تلوح لميسها الماء فتبين بذلك ان العقب محل التطهير فلا يكتفى بماء ونه فليس الوعيد على المسح بل على ترك التعميم كالمسح وهذا الكلام على امر ابي هريرة وعائشة بإسباغ الوضوء وكذا حديث عبد الله بن الحارث وعمر وانس *

باب قراءة وازجلكم نصبا *

* قال *

ذكر فيه (عن ابن مسعود قال رجع الامر الى الفسل وفي سنده قيس بن الزبيع فسكت عنه البيهقي وقال في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه) ضعيف عند اهل العلم بالحديث ثم ذكر عن عمرو بن قيس عن عطاء انه كان يقرأها نصبا وعمر هو المكي سكت عنه ايضا وقال في باب من بنى او غرس بغير ارضه (ضعيف لا ينجح به) ثم ذكر (عن علي اغسلوا القدمين من رواية الحارث) فسكت عنه وحكي في باب اصل القسامة (عن الشعبي انه كان كذا ابا) ثم قال (وقد روينا عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دل على وجوب الفسل) * قلت * اراد حديث المذكور في الباب الذي قبل هذا وقد تقدم الكلام فيه ثم ذكر (عن ابن عباس قال ما اجد في الكتاب الاغسلتين ومسحيتين) ثم قال (ان صح يحتمل انه كان يرى القراءة بالخفض وانها تقتضى المسح ثم لما بلغه انه عليه السلام تواعد على ترك غسلهما (١) * قلت * ما ورد نص صريح انه عليه السلام تواعد على ترك غسلهما او ترك شئ

منهما كما مر بانه ثم ذكر (عن هشام بن سعد حدثنا زيد بن اسلم عن عطاء عن ابن عباس الحديث) وفيه (ثم اغترف غرفة اخرى فرش على رجله وفيها النعل واليسرى مثل ذلك ومسح باسفل الكعبين) وذكر (عن عبد العزيز بن محمد عن زيد عن عطاء عن ابن عباس الحديث) وفيه * ثم اخذ حفنة ماء فرش على قدميه وهو متنعل * ثم قال (هكذا رواه هشام وعبد العزيز الداروردي يحتمل ان يكون موافقا لروايتهم بان يكون غسلهما في النعل وهشام بن سعد ليس بالحافظ جدا فلا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات الاثبات وكيف وم عدد وهو واحد) * قلت * حديث هشام ايضا يحتمل ان يكون موافقا لها بان يكون غسلهما في النعل فلا وجه لافراده بانه خالف الثقات فان قال انما افردته لاثبات في حديثه قرينة تمنع من التاويل بالفسل وهي قوله ومسح باسفل الكعبين * قلنا * قد جمعت بينهما في باب المسح على النعل واوت الحديثين بهذا التاويل حيث قلت (ورواه عبد العزيز وهشام عن زيد فكيف في الحديث رشاعلى الرجل وفيه النعل وذلك يحتمل ان يكون غسلهما في النعل) ثم قلت (والعدد الكثير اولى بالخفض من العدد اليسير) فاحد الامرين يلزمك اما جمعهما بهذا التاويل في كتاب المعرفة في هذا الباب بخلاف ما قبل ههنا (٢) ثم حكى عن الشافعي (قال روي انه عليه السلام مسح على ظهور قدميه

(١) لعله سها بعض الكائنين هناك لفظ * رجع او مثل ذلك ١٢ من المولي محمد انوار الله مظه
(٢) في هذا الموضع ايضا فهم اسقاط بعض العبارة لانه * وابعاد مساحة الجمع هناك ١٢ منه مد ظلم

وروى انه رش ظهورها واحد الحديثين من وجه صالح لو كان منفردا ثبت والذي يخالفه أكثر واثبت الحديث الآخر ليست مما ثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد (١) قال البيهقي عنى بالاول حديث الدرر اوردى وغيره عن زيد وعنى بالآخر والله اعلم حديث عبد خير عن على في المسح على ظهر القدمين وقد بينا انه ان صح ظهر الحفنين وهو مذکور في باب المسح على الخف بعلمه قلت في الذي اعل به ذلك الحديث في باب الاقتصار بالمسح على ظاهر الحفنين ان عبد خير لم يحتاج به صاحبنا الصحيح ثم قال (فهذا وما ورد في معناه انه ارى به قد ما الخف) انتهى كلامه وهما لم يلتزما الاخراج عن كل ثقة على ما عرف فلا يلزم من كونهما لم يحتاجا به ان يكون ضعيفا وعبد خير وثقه ابن معين والعلی واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وروى له اصحاب السنن الاربعة فتيين بهذا انه لم يدكر للحديث ولا علة واحدة قال البيهقي (وقد روينا من اوجه كثيرة عن على انه غسل رجله) * قلت * لا يطل بفعله رجله روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح عليهما لان العبرة عند الحديثين لما روى لا لما رأى والصواب ان يقال قد روينا من اوجه كثيرة عن على انه حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم غسل رجله فان الروايات التي ذكرها البيهقي فيما بعد كلها مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم من جهة على وفيها غسل الرجلين وقد حرر البيهقي عبارته في آخر هذا الباب فقال (ثبت عنه غسل الرجلين وثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم غسل الرجلين والوعيد على تركه) انتهى كلامه وقد قدمنا انه لم يرد الوعيد على ترك غسل الرجلين ايضا فقال (وثبت في مثل هذه القصة انه مسح واخبر انه وضوء من لم يحدث) ثم اسند (عن على انه اخذ حفنة فمسح بها وجهه ويديه ورأسه ورجليه وقال في آخره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعت وقال هذا وضوء من لم يحدث رواه البخاري في الصحيح عن آدم ببعض معناه) * قلت * الذي في صحيح البخاري فغسل وجهه وبديه وذكر رأسه ورجليه وليس فيه هذا وضوء من لم يحدث وكلام البيهقي يوم ان فيه هذا والمسح لان ذلك هو المقصود *

* باب كيفية التخليل بين الاصابع *

* قال *

ذكر فيه حديث المستورد وفي سنده ابن لميعة فسكت عنه وقد تقدم ضعفه له في باب منع التطهير بالنبيذ فان قيل ففي السند الذي ذكره ثابتهما متابعة الليث وعمر بن الحارث لابن لميعة * قلت * في ذلك السند احمد ابن اخي ابن وهب وهو وان خرج عنه مسلم فقال ابو زرعة ادركناه ولم نكتب عنه وقال ابن عدى رأيت شيوخ اهل مصر الذين لحقتهم بمعين على ضعفه *

❦ قال ❦ ❦ باب كراهية الزيادة على الثلاث ❦

ذكر فيه حديث سفیان من ابي عائشة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال أوكد لك رواه الاشجعي عن الثوري موصولاً ❦ (١)

❦ قال ❦ ❦ باب فضل التكرار في الوضوء ❦

ذكر فيه حديث معاوية بن قرة عن ابن عمر (هذا وضوئي ووضوء الانبياء قبلي) ❦ قلت ❦ في سنده سلام الطويل سكت عنه وقال في باب وقت الحجامة (سلام بن سلم الطويل متروك) وفي كتاب العلل لابن ابي حاتم سئل ابو زرعة عن هذا الحديث فقال هو عندى حديث واه ومعاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر ❦

❦ قال ❦ ❦ باب تفريق الوضوء ❦

ذكر فيه (عن خالد بن معدان عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام رأى رجلاً يصلى الحديث) ثم قال (وهو مرسل) ❦ قلت ❦ تسميته هذا امر سلا ليس بجيد لان خالداً هذا ادرك جماعة من الصحابة وهم عدول فلا يضرم الجهالة ❦ قال الاثرم قلت يعنى لابن حنبل اذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمه فالحديث صحيح قال نعم ثم ان في سند الحديث بقية وهو مدلس وقد عنعن والحاكم اورد هذا الحديث في المستدرک من طريقه وانفذه قال حدثني بحرف كان الوجه ان يخرج به البيهقي من طريق الحاكم ليسلم الحديث من تهمة بقية ❦

❦ قال ❦ ❦ باب الترتيب في الوضوء ❦

(احتج الشافعي بظاهر الكتاب ثم بحديث عبد الله بن زيد في صفة الوضوء) ❦ قلت ❦ المذكور في الكتاب بالواو وهي لا تقتضي الترتيب ثم فعله في حديث ابن زيد لا يدل على الوجوب وقد انفق الشافعي وخصومه على انه لو بدأ من المرفق الى رؤس الاصابع جاز فلما لم يجب الترتيب هنام ان الظاهر من قوله تعالى ❦ وايدكم الى المرافق ❦ يقتضيه فلما لم يقتضه اللفظ وهو ترتيب الاعضاء اولى ان لا يجب ثم ساق البيهقي حديث جابر من طريقين الاول (ابدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفاء) والثانية (ابدأ وأما بدأ الله به) اورد هاهنا حديث سفیان عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر ❦ قلت ❦ اخرجه الترمذى من جهة سفیان عن جعفر وصيفته ❦ بدأ وكذا رواه مالك ويحيى بن سعيد عن جعفر واخرجه مسلم وابوداؤد وابن ماجه من حديث حاتم بن اسماعيل فلفظ مسلم ❦ ابدأ ❦ على صيغة الاخبار اما بلفظ ابدأ واما بلفظ نبدأ والحديث مخرجه واحد واقوال النبي صلى الله

عليه وسلم لا تدل على الوجوب عند الشافعي واكثر العلماء ثم لو صحت الرواية بلفظ الامر كما ذكره البيهقي في الطريق الثانية لكان لفظ الاخبار مرجحا لحفظ روايته وكثرتم ثم لا يلزم من ورود ذلك هنا ان يكون واردا في باب الوضوء على ما نقل عن امام البيهقي وهو الشافعي انه قال العبرة بخصوص السبب وايضا فان العموم يخصص بالقرائن نص عليه بعض اكابر اهل الاصول وهنأقريتان مخصصتان حالية ومقالية اما الحالية فلانه عليه السلام يبين بذلك ما مست الحاجة اليه من البداءة بالصفا والمروءة * واما المقالية فلانه عليه السلام للاعقب هذا اللفظ قوله تعالى ان الصفا والمروءة من شعائر الله * ويؤيد هذا انه خص من وجوب البداءة بما يبدأ الله تعالى به امورا كثيرة كاقبوا الصلاة وآتوا الزكاة وايضا فلو دل الحديث فانما يدل على البداءة بالوجه لانه الذي بدأ الله به فمن استدل بذلك على وجوب الترتيب بين اليدين والراس والرجلين يحتاج الى دليل من خارج ثم ذكر البيهقي حديث عدي بن حاتم (ان رجلا قال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها فقد غوى فقال عليه السلام بش خطيب القوم انت قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى * قلت * لم ينكر عليه ليحصل الترتيب بدليل ان معصية الله ورسوله لا ترتب فيها بل كل منها يستلزم الآخر وانما انكر عليه لتركه افراد اسم الله تعالى لان افراده اكثر تعظيما فلا دليل في ذلك على ان الواو تقتضي الترتيب وفي حديث ابي داود والنسائي ما يدل على انها لا تقتضي وهو ما اخرجاه عن حذيفة انه عليه السلام قال لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء فلان فلو كانت الواو للترتيب لساوت ثم ولما فرق عليه السلام بينهما *

* قال * باب السنة في البداءة باليمين *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (اذ البسمت واذا توضأت فابدأوا بابايمانكم) * قلت * الامر مطلق الوجوب فكيف يستدل به على ان ذلك سنة *

* قال * باب الرخصة في البداءة باليسار *

ذكر فيه (عن زياد مولى بني مغزوم عن علي بدأ بالشمال قبل اليمين) * قلت * زياد هذا ذكر ابن معين انه لا شيء * قال البيهقي (ورواه حفص عن اسماعيل عن زياد عن علي فقال ما ابالي اذا بدات بالشمال قبل اليمين اذا توضأت ورواه عوف عن عبد الله بن عمرو بن هند قال قال علي ما ابالي اذا التممت وضوئي باي اعضائي بدأت ويحتمل ان يكون مراده بما اطلق في هذا ما فسرته حفص) * قلت * ليس ذلك بمطلق بل هو عام لان ايا من الفاظ العموم ورواية حفص فرد من افراد ذلك العام موافق له فلا يخصص العام به هذا مذهب الجمهور

من اهل الاصول *

* قال *

* باب نهى المحدث عن مس المصحف *

ذكر فيه (عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه قال كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم ان لا تمس القرآن الا على طهر) * قلت * هذا منقطع وكذا ذكره في كتاب المعرفة ثم اسند (عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كتب الى اهل اليمن الحديث) * قلت * سليمان هذا مجهول لا يعرف قاله ابن معين * وزاد في رواية ولا يصح هذا الحديث وعنه قال سليمان بن داود في حديث الصدقات شيخ شامي ضعيف وقال الدارمي قلت لابن معين سليمان بن داود الذي يروي حديث الزهري في الصدقات من هو قال ليس بشي * وسند كره هذا الحديث في كتاب الزكاة باسبط من هذا ان شاء الله تعالى *

* قال *

* باب الرخصة في ذلك (١) بالابنية *

ذكر في آخره حديث خالد الحذاء (عن خالد بن ابي الصلت عن عراك عن عائشة) ثم ذكره عن الحذاء عن رجل عن عراك ثم ذكره (عن الحذاء عن عراك) * قلت * ذكر البخاري في تاريخه الوجه الاول ثم ذكره عن عراك عن عمرة عن عائشة ثم ذكره عن عروة ان عائشة كانت تنكروا لهم لا تستقبل القبلة ثم قال البخاري وهذا اصح *

* قال *

* باب وضع الحاتم عند دخول الخلا *

ذكر فيه (عن همام عن ابن جريج عن الزهري عن انس كان عليه السلام اذا دخل الخلا وضع خاتمه) ثم ذكر (عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن انس انه عليه السلام اتخذ خاتما من ورق ثم القاه) * قال البيهقي (هذا هو المشهور عن ابن جريج دون حديث همام) * قلت * همام وثقه ابن معين وغيره وقال احمد ثبت في كل المشايخ واحتج به الشيخان في صحيحيهما وحديثه هذا قال فيه الترمذي صحيح والحديثان مختلفان متنا وكذا اسند الان الاول رواه ابن جريج عن الزهري بلا واسطة والثاني بواسطة فانقال الذهبي من الحديث الذي زعم البيهقي انه المشهور الى حديث وضع الحاتم مع اختلافهما متنا وسند اكما يناء لا يكون الا عن غفلة شديدة ورجال همام لا يثبتون مثل ذلك وقواعد الفقه والاصول تقتضي قبول حديثه هذا مع ان له شاهدا اخرجه البيهقي من حديث (يعقوب بن كعب عن يحيى بن التوكل عن ابن جريج عن الزهري عن انس انه عليه

(١) لما كان غرض المصنف الكلام على البيهقي ولم يكن في باب النهي عن استقبال القبلة كلام تركه وذكر باب الرخصة في ذلك بالابنية فالأشارة بذلك الى الاستقبال المذكور في كتاب البيهقي ١٢ منه مد ظله

السلام لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله فكان اذا دخل الحلاء وضعه (وقول البيهقي (هذا شاهد ضعيف)
فيه نظر اذ ليس في سنده من تكلم فيه فيما علمت ويحيى بن المتوكل بصرى اخرج له الحاكم في المستدرک وقال ابن
حبان يخطى وليس هذا يحيى بن المتوكل الذي يقال له ابو عقيل ذاك ضعيف ذكره الصريفي وكذا الدارقطني
في كتاب العلل ان يحيى بن الضريس رواه عن ابن جريح كرواية هم فهد متبعة ثانية وابن الضريس ثقة
فتبين بذلك ان الحديث ليس له علة وان الامر فيه كما ذكر الترمذى من الحسن والصحة *

* قال * ❦ باب النهي عن البول في الثقب ❦

ذكر فيه (عن قتادة عن عبدالله بن سرجس الحديث) * قلت * روى ابن ابي حاتم عن حرب بن اسماعيل عن
ابن حنبل قال ما علم قتادة روى عن احمد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عن انس قيل له فابن
سرجس فكأنه لم يره مما عا *

* قال * ❦ باب كراهية الكلام على الحلاء ❦

ذكر فيه حديثان الحدري من طريقين * الاول * (عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن هلال
ابن عياض عن الحدري) * والثاني * (عن عكرمة عن يحيى عن عياض بن هلال) ثم حكى (عن ابن خزيمة انه قال
هذا هو الصحيح عياض بن هلال روى عنه ابن ابي كثير واحسب الوهم فيه عن عكرمة حين قال عن هلال
ابن عياض) * قلت * كيف يتعين ان يكون الوهم فيه عن عكرمة وهو مذكور في هذا السند الذي هو فيه على
الصحيح بل يحتمل ان يكون الوهم من غيره وقد ذكر صاحب الامام ان ابان بن يزيد رواه ايضا عن يحيى
ابن ابي كثير فقال هلال بن عياض فتابع ابان عكرمة على ذلك وابن القطان احوال الاضطراب في اسمه على
يحيى بن ابي كثير ثم ذكر البيهقي (عن ابي داود انه قال لم يسنده الا عكرمة بن عمار) * قلت * تقدم قريبا ان ابان
ناه ثم ان البيهقي اخرج الحديث (عن ابن ابي كثير عن النبي عليه السلام مرسل) وبقي فيه علل لم يذكرها
ومنها انه سكت عن عكرمة هنا وتكلم فيه كثيرا في باب مس الفرج بظهر الكف وفي باب الكشر بالما * ومنها ان
راوى الحديث عن الحدري لا يعرف ولا يحصل من امره شئ ومنها الاضطراب في متن الحديث كما هو
مبين في كتاب ابن القطان واخرجه النسائي من حديث عكرمة عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن
ابي هريرة *

❦ باب البول فائما ❦

* قال *

ذكر فيه (عن الاعمش ومنصور عن شقيق عن حذيفة الحديث) ثم ذكر (عن عاصم بن بهدلة وحماد بن ابي سليمان عن شقيق عن المغيرة) ثم حكى (عن الترمذى وجماعة ان الصحيح ما روى الاعمش ومنصور) * قلت * الذي في كتاب الترمذى حديث ابي وائل عن حذيفة اصح ويحتمل ان يكون لشقيق في هذا الحديث اسنادان ولهذا اخرج ابو بكر بن خزيمة في صحيحه رواية حماد ولم يبال بالاختلاف وكذا فعل البيهقي في مامضى في باب فضل السواك فروى حديثا عن عبد الرحمن بن ابي عتيق عن ابيه ثم قال (وقيل عن عبد الرحمن عن القاسم) ثم قال (وكانه سمع منهما جميعا) وروى البيهقي ايضا فباتقدم في باب ما يقول اذا اراد دخول الخلا (عن شعبة وسعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن النضر بن انس عن زيد بن ارقم) ثم قال (ورواه يزيد بن زريع وجماعة عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن ارقم) ثم حكى (عن الترمذى قلت لمحمد يعني البخاري اى الروايات عندك اصح فقال لعل قتادة سمع منهما جميعا عن زيد بن ارقم)

❦ باب وجوب الاستنجاء بثلاثة احجار ❦

* قال *

ذكر فيه حديث ابي اسحق عن علقمة عن عبده * قلت * ذكر في باب الدية اخماس (ان ابا اسحق عن علقمة منقطع لانه رآه ولم يسمع منه) وقال احمد بن عبد الله العجلي لم يسمع ابو اسحق من علقمة شيئا *

❦ باب الايتار في الاستنجاء ❦

* قال *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (من استنجم فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج) ثم قال (وهذا ان صح فائما اراد وترا يكون بعد الثلاث) ثم استدل على هذا التاويل بمجدي بن ابي هريرة (اذا استنجم احدكم فليوتر فان الله وتر يحب الوتر) اما ترى السموات سبعا والارضين سبعا والطواف وذكر اشياء * قلت * الحديث الذى قال فيه ان صح اخرجه ابن حبان في صحيحه ثم تاويله بوثر يكون بعد الثلاث من غير دليل ولو صح ذلك يلزم منه ان يكون الوتر بعد الثلاث مستحبا لامره عليه السلام به على مقتضى هذا الدليل وعندهم لو حصل النقاء بعد الثلاث فالزيادة عليها ليست بمستحبة بل هي بدعة وان لم يحصل النقاء بالثلاث فالزيادة عليها واجبة لا يجوز تركها ثم حديث اما ترى السموات سبعا على تقدير صحته لا يدل على ان المراد بالوتر ما يكون بعد الثلاث لانه ذكر فردا من افراد الوتر فلواريد بذلك السبع بخصوصها لزم بذلك وجوب الاستنجاء بالسبع لانها المأمور به في ذلك الحديث *

* قال *

❦ باب الاستنجاء بالماء ❦

اسنده فيه (حديث ابي هريرة نزلت هذه الآية في اهل قباء) * قلت * في سنده يونس بن الحارث عن ابراهيم ابن ابي ميمونة ويونس ضعيف ضعفه ابن معين واحمد والنسائي وابن ابي ميمونة قال ابن القطان مجهول الحال لا يعرف روى عنه غير يونس بن الحارث *

* قال *

❦ باب الجمع بين المسح بالاحجار والغسل بالماء ❦

ذكر فيه (عن ابي ايوب وجابر وانس ان هذه الآية لما نزلت وفي آخره غير ان احدا اذا اخرج من الغائط احب ان يستنجي بالماء) * قلت * في سنده عتبة بن ابي حكيم ضعفه ابن معين والنسائي وقال ابراهيم بن يعقوب السعدي غير محمود في الحديث وقال البيهقي في باب الركعتين بعد الوتر (غير قوي) ثم انه ليس في الحديث ذكر المسح بالاحجار فهو غير مطابق للباب ثم اسند (عن عائشة قال مر نازوا جكن ان يغسلوا عنهم اثر الغائط والبول) وليس فيه ايضا ذكر الجمع بين الاحجار والماء وحديث عائشة الذي بعد هذا لفظه (فامرتهم ان يستنجي بالماء) وليس فيه ايضا ذكر الحجر *

* قال *

❦ باب ذلك اليد بعد الاستنجاء ❦

ذكر فيه (عن شريك عن ابراهيم بن جرير عن ابي زرعة عن ابي هريرة الحديث) ثم ذكره عن ابان بن عبد الله البجلي عن ابراهيم بن جرير عن ابيه جرير بن عبد الله (ثم حكى عن النسائي) انه قال هذا اشبه بالصواب من حديث شريك * قلت * ابان هذا قال ابن حبان كان من فحش خطاؤه وانقرد بالمناكير وشريك القاضي ممن استشهد به مسلم ورأيت بخط الصريفي قال الحاكم احتج به مسلم وحديثه هذا اخرجه ابن حبان في صحيحه فلان سلم ان حديث ابان اشبه بالصواب منه ولا يمتنع ان يكون لابراهيم فيه اسنادان احدهما عن ابي زرعة والآخر عن ابيه كما مر نظير ذلك في باب البول قائما ثم اسند البيهقي (عن انس كان يوضع له الماء والاشنان الاستنجاء) * قلت * ليس هذا بمناسب للباب *

* قال * ❦ باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة في الاتقاء دون ما نهى عن الاستنجاء به ❦

ذكر فيه (عن زهير عن ابي اسحاق قال ليس ابو عبيدة ذكره ولكن (١) عبد الرحمن بن الاسود عن زبيل انه سمع عبدا يقول اتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فامرني ان آتيه بثلاثة احجار الحديث) ثم قال (ورواه ممر عن ابي اسحاق عن علقمة عن عبده ورواه اسراييل بن ابي اسحاق عن ابي عبيدة عن عبده) * قال *

الترمذي حديث اسرائيل عندي اشبه واصح لان اسرائيل اثبت في ابي اسحاق من هؤلاء وتابعه على ذلك
 قيس بن الربيع) * قلت * فيما تقدم من قول ابي اسحاق ليس ابو عبيدة ذكره نفي لروايته عنه وهذا يبطل قول
 الترمذي حديث اسرائيل اصح والبخاري اخرج الحديث من جهة زهير ولعله لم يرو رواية اسرائيل معارضة
 لروايته او جعلها اسنادين ورجح رواية زهير لكونه احفظ وايقن من رواية اسرائيل وقيس بن الربيع
 قال فيه البيهقي في بلب من زرع ارض غيره بغير اذنه (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) ثم قال البيهقي
 (و زهير في ابي اسحاق ليس بذلك لان سماعه من ابي اسحاق بآخرة وابو اسحاق في آخر امره كان قد ساء
 حفظه) * قلت * ذكره العجلي ان ذكره بآب ابن ابي زائدة ثقة الا ان سماعه عن ابي اسحاق بآخرة بعد ما كبر
 ابو اسحاق وروايته ورواية زهير واسرائيل قريب من السواء ويقال ان شريكا اقدم سمعا من ابي اسحاق
 من هؤلاء انتهى كلامه فاستوى زهير واسرائيل في سماعهما من ابي اسحاق بآخرة والبخاري اخرجه من جهة
 زهير كما مر وقال في آخره وقال ابراهيم بن يوسف عن ابيه عن ابي اسحاق حدثني عبد الرحمن بهذا
 وفي هذا امران * احدها متابعة يوسف زهير لكونه احفظ * والثاني ان ابا اسحاق قال فيه حدثني
 عبد الرحمن فقال بذلك تهمة تدليسه وقد اخرج الاسماعيل هذا الحديث في المستخرج من
 جهة يحيى بن سعيد وفيه لانرضى ان ناخذ عن زهير عن ابي اسحاق ما ليس بسماع لابي اسحاق
 وذكر الدارقطني انه تابع زهير او يوسف على روايتهما ابو حماد الحنفي وابو مريم عن ابي اسحاق
 وكذلك الحناني عن شريك وقيل عن يحيى بن ابي زائدة عن ابيه عن ابي اسحاق كذلك وقال يزيد عن عطاء عن
 ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه وعلقمة والذي اخرجه البخاري احسن اسانيد هذا الحديث
 انتهى كلامه ومما يقوى رواية ابي اسحاق هذه ان زهير لم يختلف عليه فيها واسرائيل اختلف عليه كما بينه
 الدارقطني وغيره ويقويها ايضا ما اسنده البيهقي بهذا (عن ليث عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن
 عبد الله الحديث) ثم قال (وهذه الرواية ان صحت تقوى رواية ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن الاسود الا ان
 ليث بن ابي سليم ضعيف) * قلت * اخرج له الشيطان كذا ذكره صاحب الكمال وقال الدارقطني صاحب سنة
 يخرج حديثه وقال العجلي جازئ الحديث فاقل احواله ان يصلح للاستشهاد به الا يرى ان قيس بن الربيع اسوء
 حالا من ليث ومع ذلك جعله الترمذي في جامعه متابعا لاسرائيل في الرواية عن ابي اسحاق والبيهقي حكى ذلك
 عن الترمذي ولم يعترض عليه واسند (عن ابي داود عن حيوة عن ابن عباس عن يحيى بن ابي عمرو الشيباني

عن عبد الله بن الدبلي من ابن مسعود قدم وفد الجبل الحديث (ثم قال (اسناد شامي غير قوي)
 * قلت * ينبغي ان يكون هذا الاسناد صحيحاً فان عبد الله بن فيروز الدبلي وثقه ابن معين والعللي وروى
 له صاحب المستدرک واصحاب السنن الاربعة ويحيى بن ابي عمرو وثقه يعقوب بن ابي سيفيان والحاكم
 والعللي وقال ابن حنبل ثقة ثقة وروى له ايضاً صاحب المستدرک واصحاب السنن الاربعة وهو حمصي ورواية
 ابن عباس عن الشاميين صحيحة كذا ذكر البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم وحيوة الحمصي اخرج عنه
 البخاري وابوداود وروى عنه ايضاً احمد بن حنبل وابو حاتم وابو زرعة الدمشقي وغيرهم ثم اسند (عن علي
 ابن رباح عن ابن مسعود الحديث) ثم قال (لم يثبت سماعه عن ابن مسعود) * قلت * قد منا ان مسلماً انكر
 في ثبوت الاتصال اشتراط السماع وادعى اتفاق اهل العلم على انه يمكن امكان اللقاء والسماع وعلي هذا ولد سنة
 خمس عشرة كذا ذكر ابو سعيد بن يونس فسماعه عن ابن مسعود ممكن بلا شك لان ابن مسعود توفي سنة اثنين
 وثلاثين وقبل سنة ثلاث وثلاثين *

* قال * باب الاستبراء عن البول *

ذكر فيه (عن عائشة انه عليه السلام بال فاته عمر يكوثر من ماء قال ما هذا يا عمر قال توضأ به فقال لم اومر
 كما قلت ان اتوضأ ولو فعلت كان سنة) * قلت * لا ادرى مناسبة هذا الحديث لهذا الباب ثم ذكر حديث (كان
 اذا بال نثر ذكره عن عيسى بن يزداد عن ابيه) ثم حكى عن ابن عدى انه قال (عيسى بن يزداد عن ابيه مرسل)
 قال رواه عبد الباقي بن قانع في معجم الصحابة من حديث روح بسنده وانفذه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا بال احدكم فليوتر ذكره ثلاثا وذكروا هذا ابن مندة في معرفة الصحابة وابو عمر في الاستيعاب
 وقال قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا ابوه وهو تحامل منه *

* قال * باب الوضوء من الدم وما يخرج من احد السبيلين وغير ذلك من دود او حصة *

ذكر فيه (حديث عائشة ان فاطمة بنت ابي حبيش استفتت النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (قال مسلم
 وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره) قال البيهقي (وهذا لان هذه الزيادة غير محفوظة
 انما المحفوظ ما رواه ابو معاوية وغيره عن همام عن عروة هذا الحديث وفي آخره قال هشام قال ابي ثم
 توضأ لكل صلاة حتى يمضي ذلك الوقت) * قلت * المعروف من مذاهب الفقهاء والاصوليين قبول زيادة
 المدل وحماد بن زيد من اكابرهم وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب الصلوة بامر الوالي حد يثا زاد فيه حماد

زيادة ثم قال البيهقي (حفظها حماد بن زيد والزيادة عن مثله مقبولة) ثم يبعد ان تعمل روايته بقول عروة لان حمادا اورده هذه اللفظة بصيغة الامر من الفاظ النبي صلى الله عليه وسلم وهو مخالف للصيغة التي ذكرها عروة مخالفة يبعد التعبير باحدهما عن الاخرى وسباني لذلك مزيد بيان في باب المستحاضة تفصل عنها اثر الدم وقد ذكر البيهقي الحديث هناك وفصل فيه كلام عروة من طريق ابي معاوية ولم يذكر معه غيره كما ذكرهنا ولم اقف على ذلك من هو كثير التبع *

* قال * **باب الوضوء من الریح يخرج من احد السبيلين** *

ذكر فيه (عن شعبة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة انه عليه السلام قال لا وضوء الا من صوت اوريج) ثم قال (هذا مختصر وقامه فيما اخبرنا ابو عبد الله فاسند عن جرير عن سبيل بالسند المذكور انه عليه السلام قال اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شئاً ام لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً اوريجا) (١) * قلت * قال ابن ابي حاتم ذكر ابي يعنى الحديث الاول ثم قال هذا وهم اختصر شعبة من هذا الحديث ورواه اصحاب سهيل عن سهيل فذكر الحديث الثاني بسنده انتهى كلامه وفي كلام البيهقي نظراً لو كان الحديث الاول مختصراً من الثاني لكان موجوداً في الثاني مع زيادة وعموم الحصر المذكور في الاول ليس في الثاني بل هما حديثان مختلفان *

* قال * **باب الوضوء من النوم** *

ذكر فيه عن علي حدیث (انما العين وكا السه) * قلت * في سنده ابو عتبة عن بقية متكلم فيها عن الوضئين بن عطاء وهو واه عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ لا زدي عن علي وابن عائذ لا زدي مجهول ولم يسمع من علي ذكره ابن القطان وذكر ابن ابي حاتم في كلب العلل عن ابي زرعة انه قال عائذ عن علي مرسل وذكر انه سال اباہ و ابا زرعة من هذا الحديث فقالا ليس بقوى ثم ذكره البيهقي من حديث بقية عن ابي بكر بن ابي مریم عن عطية بن قيس عن معاوية مرفوعاً * قلت * بقية متكلم فيه وابن ابي مریم ايضا ضعيف عندهم وحكى البيهقي عن الله ارطغني تضعيفه في غير موضع ثم ذكره من طريق الوليد بن مسلم عن مروان بن جناح عن عطية عن معاوية موقوفاً قال (قال الوليد مروان اثبت من ابن ابي مریم) * قلت * ظاهر هذا الكلام ان ابن ابي مریم ثبت بوليس كذلك بل هو ضعيف عندهم كما تقدم *

باب ترك الوضوء من النوم قاعدا

* قال *

ذكر فيه من طرق عن انس (ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون) ومن جملة تلك الطرق عن محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة عن انس الحديث ثم قال (قال ابن المبارك هذا عندنا * وهم جلوس * وعلى هذا حمل ابن مهدي والشافعي * قلت * روى قاسم بن ابيحيدر ثنا محمد بن عبد الرحيم الحنفي حدثنا محمد بن بشار فذكره بسنده المذكور عن انس قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلوة فيضعون جنوبهم فتمهم من نيام ثم يقوم الى الصلوة * قال ابن القطان وهو صحيح كما ترى من رواية امام عن شعبة وهذه الزيادة تمنع من التأويل بانهم جلوس *

باب نوم الساجد

* قال *

ذكر فيه حديثان يزيد الدلايني عن قتادة عن ابي العالية عن ابن عباس ثم ذكر عن البخاري قال (رواه ابن ابي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ولم يذكر ابا العالية ولا اعرف للدلايني سماعا عن قتادة) * قلت * ذكر صاحب الكمال انه سمع عن قتادة وذهب ابن جرير الطبري الى انه لا وضوء الا من نوم او اضطجاع واستدل بهذا الحديث وصححه وقال الدلايني لا تدفعه عن العدالة والامانة والادلة تدل على صحة خبره لنقل العدول من الصحابة عنه عليه السلام قال من نام وهو جالس فلا وضوء عليه ومن اضطجع فعليه الوضوء وقال قتادة عن ابن عباس الذي يخفق براسه لا يجب عليه الوضوء حتى يضع جنبه وروى هشام بن عروة عن نافع عن ابن عمر انه كان يستنقل نوما وهو جالس ثم يقوم الى الصلوة ولا يتوضأ واذا وضع جنبه توضأ وروى قتادة عن انس قال كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون صلوة العشاء الآخرة حتى تسقط رؤسهم فيقومون فيصلون ولا يعيدون الوضوء وروى عبدة عن عبد الملك عن عطاء قال اذا نام الرجل في الصلوة قائما او قاعدا او ساجدا اورا كما فليس عليه وضوء حتى يضطجع وكنت اسمع ابن المنذر يفتننا ثمانا من الليل في المسجد ثم لا يتوضأ وقال عكرمة و ابراهيم لا وضوء حتى يضع جنبه وقاله الحاكم وحماد والثوري وروى ايوب عن ابن سيرين انه كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ وروى عطاء بن خالد عن عبد الرحمن بن حرملة انه رأى ابن المسيب ورجلا من قريش جالسين قال كل براسه الى صاحبه حتى التقت رؤسهما فرمعا رؤسهما فضحك كل الى صاحبه قلت نوضأ قال لا ولا هابذ لك وكان سالم ينام يوم الجمعة والامام يخطب *

❦ باب انتفاض الطهر بالاغناء ❦

* قال *

ذكر فيه اغناء النبي صلى الله عليه وسلم لم يغتساله * قلت * ليس في الحديث ذكر للوضوء * واما الاغتسال فقد قال البيهقي في آخر هذا الباب (هذا شئ استحبه النبي صلى الله عليه وسلم) *

❦ باب الوضوء من الملامسة ❦

* قال *

ذكر فيه ثلاثة آثار (ان اللمس مآدون الجماع) ثم قال (فهذا قول عمرو بن مسعود وابن عمر) * قلت * ذكر صاحب التمهيد اثر عمر ثم قال هذا عندم خطأ وانما هو عن ابن عمر صحيح لاعتبار عمر ثم ان الشافعي لم يوجب الوضوء بلمس شعرها او ظفرها مع انها منبثات ذكر البيهقي (عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة انه عليه السلام قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ) ثم ذكر (ان الثوري زعم ان حبيبا لم يسمع من عروة شيئا) * قلت * تقدم غير مرة انكار مسلم ثبوت السماع للاتصال وادعى الاتفاق على انه يكفي امكان اللقاء ومال ابو عمر الى تصحيح الحديث فقال صححه الكوفيون وثبوه لرواية الثقات من ائمة الحديث له وحبيب لا ينكر لقاءه عروة لروايته عن هو اكبر من عروة واجل واقدم ثبوتا وقال في موضع آخر لاشك انه عروة وقال ابو داود في كتاب السنن وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثا صحيحا انتهى كلامه * وهذا يدل ظاهرا على ان حبيبا سمع من عروة وهو مثبت فيقدم على ما زعمه الثوري لكونه نافيا والحديث الذي اشار اليه ابو داود هو انه عليه السلام كان يقول اللهم عافني في جسدي وعافني في بصري الحديث رواه الترمذي وقال حسن غريب ثم اسند البيهقي (عن الاعمش قال اخبرنا اصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث) * قلت * الاصحاب الذين روى الاعمش ذلك عنهم مجهولون وراوى ذلك عن الاعمش عبد الرحمن بن مغراء متكلم فيه قال ابن المدني ليس بشئ * كان يروي عن الاعمش ستائة حديث تركناه لم يكن بذاك * قال ابن عدي والذي قاله علي هو كما قال انما انكر عليه احاديث يرويهان عن الاعمش لا يتابعه عليها الثقات * ثم ذكر البيهقي عن ابي داود (انه قال روي عن الثوري انه قال ما حدثنا حبيب الا عن عروة المزني يعني لم يحدثهم عن عروة ابن الزبير بشئ) * قلت * لم يسند ابو داود كلام الثوري هذا وقوله عقيب هذا الكلام وقد روى حمزة عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثا صحيحا يدل على انه اعنى ابا داود لم يرض بما روي عن الثوري وعلى تقدير صحته عنه فقد صح انه حدث عن ابن الزبير وايضا قال الدارقطني اخرج حديث القبلية في سننه ابن ابي شبة وعلي بن محمد قال حدثنا وكيع حدثنا الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج الى الصلوة ولم يتوضأ الحديث و رجال هذا السند
كلهم ثقات * ثم قال البيهقي (فماد الحديث الى رواية عروة المزني وهو مجهول قد تقدم ان في السند الذي
فيه عروة المزني مجاهيل وضعفاء وعلى تقدير صحته يحتمل ان حبيب اسمه من ابن الزبير ومن المزني كما مر نظيره)
ثم اسند (عن ابي رزوق عن ابراهيم التيمي عن عائشة انه عليه السلام كان يقبل بعد الوضوء ثم لا يعيد الوضوء او
قالت ثم يضيئ ثم قال (هذا مرسل و ابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة قاله ابو داود و ابوروق ليس بقوى
ضعفه ابن معين وغيره) * قلت * قال الدارقطني وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري
عن ابي رزوق عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن عائشة فوصل اسناده و معاوية هذا اخرج له مسلم في صحيحه
فزال بذلك انقطاعا عنه و ابوروق عطية بن الحارث اخرج له الحاكم في المستدرک وقال احمد ليس به باس وقال
ابن معين صالح وقال ابو حاتم صدوق * وقال ابو عمر قال الكوفيون هو ثقة لم يذكره احد بجرحة و مراسيل الثقات عندهم
حجة * ثم قال البيهقي (وقد روينا سائر ما روي في هذا الباب و بيننا ضعفهم في الخلافيات) * قلت * قد جاء الحديث
عائشة طرق جيدة سوى ما مر من رواية حبيب عن عروة عنها الاولى قال ابو بكر البرزقي مسنده حدثنا
اسماعيل بن يعقوب بن صبيح حدثنا محمد بن موسى بن اعيان حدثنا ابي عن عبد الكريم الجزري عن عائشة انه
عليه السلام كان يقبل بعض نسائه و لا يتوضأ و عبد الكريم روي عنه مالك في الموطأ و اخرج له الشيخان وغيرهما
و وثقه ابن معين و ابو حاتم و ابو زرعة و غيرهم و موسى بن اعيان مشهور و ثقة ابو زرعة و ابو حاتم و اخرج
له مسلم و ابنه مشهور روي له البخاري و اسمعيل روي عنه النسائي و وثقه ابو عوانة الاسفرايني و اخرج
له ابن خزيمة في صحيحه و ذكره ابن حبان في الثقات و اخرج الدارقطني هذا الحديث من وجه آخر عن
عبد الكريم و قال عبد الحق بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البرز لا اعلم له علة توجب تركه و لا اعلم فيسه
مع ما تقدم اكثر من قول ابن معين حديث عبد الكريم عن عطاء حديث ردى لانه غير محفوظ و انفراد الثقة
بالحديث لا بضره فاما ان يكون قبل نزول الآية الكريمة او تكون الملاسة الجماع كما قال ابن عباس
رضي الله عنه انتهى كلامه و اعتدل فيه بعضهم بان الدارقطني رواه من جهة ابن مهدي عن الثوري عن
عبد الكريم عن عطاء قال ليس في القبلة وضوء * قلت * الذي رفعه زاذ و الزيادة مقبولة و الحكم ارفع و يحتمل
ان يكون عطاء افتى به مرة و مرة اخرى رفعه كما مر في باب مسج الاذنين بالطريق الثانية روى الدارقطني من طريق ابي
معيد بن بشير قال حدثني منصور بن زاذان عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة قالت لقد كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقبلني اذ اخرج الى الصلوة ولا يتوضأ قال الدارقطني تفرد به سعيد وليس بالقوى * قلت *
وثقة شعبة ودحيم كذا قال ابن الجوزي واخرج له الحاكم في المستدرک وقال ابن عدي لا اري بما يروى
باسا والغالب عليه الصدق انتهى كلامه واقل احوال مثل هذا ان يستشهد به * الطريق الثالثة روى ابن اخي
الزهرى عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت لا تماد الصلوة من القبلة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل
بعض نسائه ويصلى ولا يتوضأ اخرجه الدارقطني ولم يعلمه بشئ سوى ان منصورا خالفه وذكر البيهقي
في الخلافات (ان اكثر رواه الى ابن اخي الزهرى مجهولون) وليس كذلك بل اكثرهم معروفون * الطريق
الرابعة اخرج الدارقطني عن ابي بكر النيسابوري عن حاجب بن سليمان عن وكيع عن هشام بن عروة
عن ابيه عن عائشة قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ * والنيسابوري امام
مشهور وحاجب لا يعرف فيه مطعن وقد حدث عنه النسائي ووثقه وقال في موضع آخر لا بأس به وباتي
الاسناد لا يسئل عنه الا ان الدارقطني قال عقيبه تفرد به حاجب عن وكيع ووهم فيه والصواب وعن
وكيع بهذا الاسناد انه عليه السلام كان يقبل وهو صائم (١) وحاجب لم يكن له كتاب وانما كان يحدث
من حفظه ولقائل ان يقول هو تفرد ثقة وتحديثه من حفظه ان اوجب كثرة خطائه بحيث يجب ترك حديثه
فلا يكون ثقة ولكن النسائي وثقه وان لم يوجب خروجه عن الثقة فلعله لم يهم وكان نسبه الى الوهم
نسبة مختلفة الاكثرين له * الطريق الخامسة روى الدارقطني عن علي بن عبد العزيز الوراق عن عاصم بن علي
عن ابي اويس حدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انه بلغها قول ابن عمر في القبلة الوضوء فقالت كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ثم لا يتوضأ قال الدارقطني لا اعلم حدث به عن عاصم هكذا
غير علي بن عبد العزيز انتهى كلامه وعلي * هذا مصنف مشهور مخرج عنه في المستدرک وعاصم اخرج له
البخاري وابو اويس استشهد به مسلم * قال البيهقي (والحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم فحملة الضعفاء
من الرواة على ترك الوضوء منها) * قلت * هذا تضعيف للثقات من غير دليل والمعنيان مختلفان فلا يعال
احدهما بالآخر *

باب لمس الصغار وذوات المحارم *

* قال *

ذكر فيه صلواته صلى الله عليه وسلم وإمامة بنت ابي العاص على عاتقه * قلت * ذكر صاحب الامام ان الاستدلال
بهذا الحديث على هذا المعنى لا يقوى *

(١) هكذا في الاصل وقال في يزان الاعتدال في ترجمة حاجب بن سليمان * وهم في حديثه عن وكيع عن هشام عن
ابيه عن عائشة قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ والصواب عن وكيع بهذا الاسناد انه
كان يقبل وهو صائم ١٢ حسن بن احمد الحنفى .

باب الوضوء من مس الذكر

قال *

ذكر فيه حديث بسرة من طرق منها عن الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة * قلت * الرواية فيه عن الزهري مضطربة رواه البيهقي فيما بعد في باب الوضوء من مس المرأة فرجه * عن الزهري عن عروة واخرجه الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسي فقال حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا بشر بن بكر حدثني الاوزاعي حدثني ابن شهاب حدثني ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم حدثني عروة عن بسرة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يتوضأ الرجل من مس الذكر * قال الطحاوي ولم يسمعه الزهري عن عروة بل عن عبد الله بن أبي بكر او عن ابيه ابي بكر عن عروة * ثم ذكر حديثا عن مكحول عن عنبسة بن ابي سفيان عن ام حبيبة * ثم قال (بلغني عن الترمذي قال سألت ابا زرعة عن هذا الحديث فاستحسنه ورايته كان بعد هذا الحديث محفوظا * قلت * في كتاب الترمذي قال محمد بن اسمعيل لم يسمع مكحول من عنبسة وروى عن رجل عنه غير هذا الحديث وكانه لم ير هذا الحديث صحيحا وفي الام عن ابن معين قال هذا اضعف احاديث هذا الباب واخرج النسائي حديثا من رواية مكحول عن عنبسة عن ام حبيبة ثم قال مكحول لم يسمع من عنبسة شيئا * ثم اسند البيهقي (عن اسحاق بن محمد الفروي حدثنا يزيد بن عبد الملك التوفلي عن المقبري عن ابي هريرة * قلت * فيه رجالان متكلم فيها اسحاق بن محمد بن عبد الله بن ابي فروة ويزيد التوفلي وسنسط الكلام في امره عن قريب انشاء الله تعالى فان قيل روى ابو عمر سنده في الاستذكار عن عبد الرحمن بن القاسم حدثنا نافع بن ابي نعيم ويزيد بن عبد الملك عن سعيد عن ابي هريرة فذكره فخرج الفروي من الوسط وقرن بيزيد نافع القاري وقد وثقه ابن معين * قلنا * خالفه ابن حنبل فقال ضعيف منكر الحديث وروى سحنون عن ابن القاسم هذا الحديث فلم يذكر فيه نافعا وحكي ابن معين انه قال ادخلوا ابن يزيد والمقبري رجلا مجهولا وبين ذلك البيهقي فاسند الحديث في الخلافيات وادخل يونس يزيد والمقبري ابا موسى الحنط وهو مجهول فعادت هذه الزيادة بالنقص لجهالة الواسطة * ثم اسند البيهقي (عن جماعة من الصحابة انهم رأوا في مس الذكر الوضوء) واسند ذلك آخر (عن ابن عمرو وابن عباس) * قلت * في هذا السند الاخير عبد الرحمن بن زياد ضعفه البيهقي في باب عتيق امهات الاولاد ونقل تضعيفه في باب فرض التشديد عن القطان وابن مهدي وابن حنبل وابن معين وغيرهم والصحابة الذين ذكرهم البيهقي معارضون بما ذكر ابو عمر فانه قال واما الذين لم يروا في مس الذكر الوضوء فعلى وعمار وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وعمران بن حصين وابو الدرداء رضي الله عنهم والاسانيد بذلك صحاح عن نقل الثقات * زاد

في الاستذكار لم يختلف هؤلاء في ذلك وقد رواء البيهقي فيما بعد في باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحديث عن معاذ بن جبل ايضا وفي الاستذكار عن عبد الرحمن بن حرملة ان ابن المسيب اوجب الوضوء منه وروى عنه قتادة والحارث بن عبد الرحمن انه لا وضوء منه * قال ابو عمر وهذا اصح عندي لان قتادة حافظ وقد تابعه الحارث واما ابن حرملة فليس بالحافظ عندهم كثيرا وقال ابو بكر بن ابي شيبة في المصنف حدثنا وكيع عن اسمعيل عن قيس قال سأل رجل سعد ابني ابن ابي وقاص عن مس الذي قال ان علمت بضعة منك نجسة فاقطعها وهذا سند صحيح وقال الطحاوي لانهم احدا افتى بالوضوء من مس الذكر غير ابن عمر وقد خالفه في ذلك اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاستذكار اسقط الوضوء منه ربيعة والثوري وشريك والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن وابو حنيفة واصحابه *

* قال * **باب الوضوء من مس المرأة فرجها ***

ذكر فيه حديثا في سند المثنى بن الصباح فقال اليس بالقوي * قلت * قد ضعفه في باب النهي عن ثمن الكلب *

* قال * **باب ترك الوضوء من مس الفرج بظهر الكف ***

ذكر فيه حديث ابي هريرة وفي سنده يزيد بن عبد الملك فقال (تكلّموا فيه) ثم اسند عن ابن حنبل انه قال ليس به بأس * قلت * اغلظ القول العلماء فيه فقال ابو زرعة وامي الحديث واغلظ القول فيه جد او قال النسائي متروك الحديث وقال الساجي ضعيف منكر الحديث واختلط باخرة والبيهقي اخفى ما قيل فيه على ان الذي حكاه عن ابن حنبل لم ارا احدا ذكره عنه غيره بل قد حكى عنه خلاف ذلك فذكر البخاري وغيره عنه انه قال عنده منا كبير وفي الميزان للذهبي ضعفه احمد وغيره وقد مناني باب الوضوء من مس الذكر ان في الحديث انقطاعا * ثم قال البيهقي (قال الشافعي الافضاء باليد انما يطنها) * قلت * في المجلي قول الشافعي لادليل عليه من قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب قياس ولا رأي صحيح ولا يصح في الآثار من انقض بدنه الى فرجه ولو صح فالافضاء يكون بظهور اليه كما يكون بطنها ثم اسند البيهقي (عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن ابيه الحديث) ثم قال اقال ابو بكر احمد بن اسحاق الضبي ملازم فيه نظر * قلت * وثقه ابن حنبل وابن معين وابو زرعة واحمد بن عبد الله العجلي وقال ابو حاتم لا بأس به صدوق واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في

صحيحهما والحاكم في المستدرک ثم قال البيهقي (ورواه عكرمة بن عمار عن قيس انطلقا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فارسله وعكرمة امثل من رواه عن قيس وقد اختلفوا في تعديله يعني عكرمة) * قلت * احتج به مسلم واستشهد به البخاري واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في المستدرک وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة سمعت علي بن المديني وسئل عن عكرمة بن عمار فقال كان عندهما بئنا ثقة ثبتا وثقا وكيعا والعللي وقال ابن معين صدوق ليس به باس وفي رواية كان اميا وكان حافظا ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (انه قال سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه) * قلت * هو معروف زوى عنه تسعة انفس ذكرهم صاحب الكمال وروى هو وابن ابي حاتم توثيق ابن معين له وذكره ابن حبان في الثقات واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في المستدرک وروى له اصحاب السنن الاربعة واخرج الترمذي من طريق ملازم وقيس هذا حديث لا ويران في ليلة * وحسنه وقال عبد الحق وغير الترمذي صحيحه * ثم ذكر البيهقي عن ابن معين (انه قال قد اكثر الناس في قيس بن طلق ولا يثبت بحد يث) * قلت * ذكر البيهقي ذلك بسند فيه محمد بن الحسن النقاش المفسر وهو من المتهمين بالكذب وقال البرقاني كل حديثه مناكير وليس في تفسيره حديث صحيح وروى النقاش كلام ابن معين هذا عن عبد الله بن يحيى القاضي السرخسي وعبد الله هذا قال فيه ابن عدي كان متهما في روايته عن قوم انه لم يلحقهم وقد ذكر ناعن ابن معين انه وثق قيسا بخلاف ما ذكر عنه في هذا السند الساقط وصحح حديثه ابن حبان وابن حزم واخرجه الترمذي ثم قال هذا الحديث احسن شئ في هذا الباب وقد رواه ايوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس وقد تكلم بعض اهل الحديث في ايوب ومحمد وحديث ملازم عن عبد الله بن بدراح واحسن وذكر ابن مندة في كتابه ان عمرو بن علي الفلاس قال حديث قيس عندنا ثبت من حديث بسرة * ثم اسند البيهقي (عن طلق انه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بيني المجد) * قلت * استدل بذلك على ان حديثه متقدم وفي سنده هذا محمد بن جابر ضعفه البيهقي في هذا الباب وايضا فقد اختلف عليه فرواه البيهقي عنه عن قيس بن طلق عن ابيه واخرجه الحازمي في النسخ والمنسوخ عن عبد الله بن بدراح عن طلق ثم اسند البيهقي عنه اي عن طلق (قال بينا انا صلي فذهبت احك فخذني فاصابت يدي ذكرى ثم قال والظاهر من حال من يحك فخذني فاصابت يده ذكره انه انما يصيبه بظهور كفه) * قلت * لو كان لفظه فخذك فخذني فاصابت يدي ذكرى كان الظاهر كما قال فاما وقد قال فذهبت احك فخذني فاصابت يدي ذكرى فلا نسلم ان الظاهر كما قال ثم على تقدير تسليم هذا فتقوله عليه السلام في جوابه انما هو منك يشمل اليأس بظهور الكف وبطنها

ثم في هذا السند ايضا محمد بن جابر * ثم اسند البيهقي (ان ابن حنبل وابن معين وابن المديني تناظروا في مس
الذكر وفي سنده عبدالله السرخسي تقدم قريبا انه كان متهاو ذكر في هذه القضية (ان ابن المديني احتج برواية
ابي قيس عن هذيل عن ابن مسعود انه كان يقول لا يتوضأ منه فقال ابن حنبل وابو قيس الاودي لا يحتج
به) * قلت * وقال البيهقي في باب لانكاح الابولي (مختلف في عدالته انتهى كلامه) وابو قيس هذا وثقه ابن معين
وقال المجلي ثقة ثبت واحتج به البخاري واخرج له ابن خبان في صحيحه والحاكم في المستدرک * ثم ذكر البيهقي
في هذه القضية (ان ابن المديني احتج برواية عمير بن سعيد عن عمار قال ما ابالي مسسته او انفي فقال ابن معين
بين عمير وعمار مفازة) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة حدثنا ابن فضيل ووكيع عن مسعر عن عمير بن سعيد
قال كنت جالسا في مجلس فيه عمار بن ياسر فسئل عن مس الذكر في الصلوة فقال ما هو الا بضعة منك وهذا
سند صحيح وفيه تصريح بانه لامفازة بينهما * ثم ذكر البيهقي عن ابن حنبل (انه قال عمار وابن عمر استويا فمن شاء
اخذ هذا ومن شاء اخذ بهذا) * قلت * مع عمار ابن مسعود وغيره من الصحابة والاسانيد بذلك صحاح كما ذكر
ابن عبد البر وقد تقدم عن الطحاوي انه لم يفت بالوضوء منه من الصحابة غير ابن عمر فلانسلم الاستواء * ثم
اسند البيهقي (ان ابن جريج والثوري تذاكر امس الذكر فقال ابن جريج يتوضأ منه فقال سفيان ارايت لو ان
رجلا امسك يده مني ما كان عليه فقال ابن جريج يفسل يده فقال ايها اكثر المنى او مس الذكر فقال ما لقاها
على لسانك الا الشيطان) قال البيهقي او انما اراد ابن جريج ان السنة لاتعارض بالقياس) ثم ذكر ان الشافعي قال
الذي قال من الصحابة لا وضوء فيه انما قاله بالرأى * قلت * قد تقدم ان هذا قول اكثرهم وكيف يقال هذا
عنهم وقد صرح الحديث فيه كإمر *

* باب مس الاثنين *

* قال *

ذكر فيه حديث هشام عن ابيه عن بسرة (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره او اثنيبه
او رفق به فليتوضأ) * ثم حكى عن الدارقطني انه قال كذا رواه عبد الحميد بن جعفر وهم في ذكره الاثنين
والرفع وادراجته ذلك في حديث بسرة والمحفوظ ان ذلك من قول عزوة كذا رواه الثقات عن هشام
منهم السخيتاني وماسد بن زيد) * ثم قال البيهقي وروي ذلك عن هشام من وجه آخر مدرج في سفر
في الحديث وهو وهم والصواب انه من قول عزوة) * قلت * عبد الحميد هذا وثقه جماعة واحتج به مسلم وقد
زاد الرفع وتقدم الحكم للرافع لزيادته كيف وقد تابعه على ذلك غيره فروى الدارقطني هذا الحديث في

بعض طرقه من جهة ابن جريج عن هشام وفيه ذكر الاثنين وكذا رواه الطبراني الا انه ادخل بين عروة
وبسرة مروان ولفظه من مس ذكره او اثنيه فليتوضأ وتابع ابن جبر عبد الحميد ثم ان الغلط في الادراج
انما يكون في لفظ يمكن استقلاله عن اللفظ السابق فيدرجه الراوي ولا يفصل فاما ان يسمع قول عروة
فيعمله في اثناء كلام النبي صلى الله عليه وسلم فبعيد من مثبت وابعده منه عن الغلط ما اخرجه الطبراني من طريق
محمد بن دينار عن هشام عن ابيه عن بسرة قالت قال عليه السلام من مس رفسه او اثنيه او ذكره فلا يصل
حتى يتوضأ فبدأ بذكر الرفع والاثنين وفي هذا ايضا متبعة ابن دينار لعبد الحميد وتوضيح هذا ما قلنا غير مرة
ان الراوي قد يسمع شيئاً فيفتي به مرة ويروي به اخرى * ثم قال البيهقي (القياس ان لا وضوء في المس وانما
اتبعنا السنة في ايجاب لمس الفرج فلا يجب تغيره) * قلت * الدبر ليس بفرج ومع ذلك اوجب الشافعي
الوضوء بمسه * ذكره ابن حزم *

* قال * ﴿ باب ترك الوضوء من خروج الدم من مفرج الحدث ﴾

ذكر فيه عن ابن اسحاق عن عقيل بن جابر الانصاري عن ابيه حديث الانصاري الذي رمي وهو يصل مضى
* قلت * ابن اسحاق معروف الحال وفي الضعفاء للذهبي ان عقيلاً هذا لا يعرف ثم في الاستدلال بهذا انظر
فانه فعل واحد من الصحابة وعله كان مذهباله اولى يعلم بحكمه ومما يقوى هذا ان ظاهر ما راى المهاجري
ما بالانصاري عن الماء يدل على ان الدم اصاب ثوبه او بدنه او كليهما ولم يصب الارض وكانت ثلاثة
اسهم فالظاهر انها اصابت ثلاثة مواضع وذلك يدل على كثرة الدم ولهذا رااه صاحبه بالليل وهاله فكما لم يدل
مضيه على جواز الصلوة مع النجاسة كذلك لا يدل على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء * قال الخطابي اكثر الفقهاء على
انتقاض الوضوء بسيلان الدم وقول الشافعي قوى في القياس ومذاهبهم اقوى في الاتباع ولست ادري كيف يصح
الاستدلال بالخبر والدم اذا اسال يصيب بدنه وجلده وربما اصاب ثيابه ومع اصابة شيء من ذلك وان كان يسيراً
لا تصح الصلوة عند الشافعي الا ان يقال ان الدم كان يخرج على سبيل الزرف فلا يصيب شيئاً من بدنه ولئن كان كذلك
فهو امر عجيب * ثم ذكر البيهقي عن ابن عمر انه كان اذا احتجم غسل محاجمه * * قلت * لا يدل ذلك على ترك الوضوء
الامن باب مفهوم القلب وتقدم انه ليس بحجة وانه اكثر العلماء لا يقولون به وقد صحح البيهقي في باب
من قال بنى من سبقه الحدث عن ابن عمر (انه كان اذا رعى انصرف فتوضأ ثم رجع فبنى على ما صلى ولم يتكلم)
* ثم ذكر البيهقي عدم الوضوء من جماعة * قلت * لم يذكر سنده اليهم لينظر فيه فمن ذكر عنه عدم الوضوء

سالم وقد صح عنه خلاف ذلك * قال ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا معمر عن عبيد الله بن عمر قال ابصرت سالم
ابن عبد الله صلى صلوة الغداة ركعة ثم رفع فخرج فتوضأ ثم بنى على ما بقي من صلواته ومنهم سعيد بن المسيب
وقد قال ابن أبي شيبة حدثنا هشيم حدثنا عبد الحميد المدني هو ابن جعفر عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال
رأيت سعيد بن المسيب رفع وهو في صلواته فأتى دار أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ و
لم يتكلم وبنى على صلواته ومنهم طاؤس وقد أخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن
طاؤس قال إذا رفع الرجل في صلواته انصرف فتوضأ ثم بنى على ما بقي من صلواته ومنهم الحسن وقد قال
ابن أبي شيبة حدثنا ابن عبد الله بن إدريس عن هشام عن الحسن ومحمد بن سيرين كانا يقولان في الرجل
يحتجم يتوضأ ويغسل المحاجم وقال أيضاً حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن أنه كان لا يرى الوضوء من الدم إلا
ما كان سائلاً ولا الأسيد الثلاثة صحيحة * ثم ذكر البيهقي عن معاذ (قال الوضوء من الرعاف الخ) وفي سنده
مطرف بن مازان فقال في هذا الباب (تكلموا فيه) وقال في باب سهم ذوي القربى (ضعيف) * ثم أسند عن اسمعيل
ابن عياش عن ابن جريج حدثني ابن أبي مليكة عن عائشة حديث إذا أقاء أحدكم في صلواته الحديث * ثم ذكر
عن ابن حنبل (قال ما روى ابن عياش عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح) واما روى ابن
جرير هذا الحديث عن أبيه ليس فيه ذكر عائشة * ثم أسند البيهقي كذلك مراسلاً (وقال هو المحفوظ) * قلت *
رواه الدارقطني من جهة محمد بن المبارك حدثنا ابن عياش حدثني ابن جريج هو عبد العزيز عن أبيه قال عليه
السلام إذا أقاء أحدكم في صلواته أو قلص فليتنصرف فليتنوضأ وليبن على صلواته ما لم يتكلم وقال ابن جريج وحدثني
ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله واستند الدارقطني أيضاً من جهة محمد بن الصباح
حدثنا ابن عياش بهذين الأسنادين جميعاً ونحوه ومن رواه بالأسنادين جميعاً عن ابن عياش الربيع بن نافع
وداود بن رشيد * فهذه الروايات التي جمع فيها ابن عياش بين الأسنادين أعني المرسل والمسند في حالة واحدة
مما بعد الخطأ عليه فإنه لو رفعه ما وقفه الناس ربما تطرق الوهم إليه فاما ما وافق الناس على المرسل وزاد عليهم المسند
فهو يشعر بالحفظ وثبت واسمعيل وثقة ابن معين وغيره وقال يعقوب بن سفيان ثقة عدل وقال يزيد بن هارون
ما رأيت أحفظ منه * ثم حكى البيهقي عن الشافعي (أنه حمل الوضوء المذكور في هذا الحديث وفيما روي عن ابن
عمر وغيره على غسل بعض الأعضاء) * قلت * يمنع من ذلك ما تقدم من رواية البيهقي (إذا أقاء أحدكم أو قلص
أو وجد مذياً وهو في الصلوة فليتنصرف فليتنوضأ الحديث) فإن المذى يوجب الوضوء الشرعي ولا يكتفى فيه

غسل بعض الاعضاء بالاجاع * ثم قال (قال الشافعي روي عن ابن عمر وابن المسيب انها لم يكونا يرايان في الدم وضوء) * قلت * قد تقدم عنهما خلاف هذا وكذا عن ابن سيرين ايضا وروي عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن ايوب عن ابن سيرين في الرجل يصب دمًا قال اذا كان الغالب عليه الدم ترويضاً وفي الاستذكار لابن عبد البر معروف من مذهب ابن عمر ايجاب الوضوء من الرعاف وانه حدث من الاحداث النافضة للوضوء اذا كان سائلاً وكذا كل دم سال من الجسد وقال ابن ابي شيبة حدثنا هشيم اخبرنا ابن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال من رُعِف في صلوته فليتنصرف فليتوضأ فان لم يتكلم بنى على صلوته واذا تكلم استأنف وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال اذا رُعِف الرجل في الصلوة او زرعه القى او وجد مذياً فانه يتصرف فليتوضأ ثم يرجع فيتم ما بقي على ما مضى ما لم يتكلم وقال الزهري الرعاف والقى سواء يتوضأ منهما او يبنى ما لم يتكلم وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الحميد بن جبير سمع ابن المسيب يقول ان رُعِف في الصلوة فاسدد مخريك وصل كما انت فان خرج من الدم فتوضأ وتم على ما مضى ما لم يتكلم * قال ابو عمر ذكر ابن عمر للذي المجتمع على ان فيه الوضوء مع القى والرعاف بوضع لك مذهبه وروي مثل ذلك عن علي وابن مسعود وعلقمة والاسود والشعبي وعروة والنخعي وقتادة والحكم وحماد كلهم يرى الرعاف وكل دم سائل من الجسد حد ثابته قال ابو حنيفة واصحابه والثوري والحسن ابن حي وعبيد الله بن الحسن والاوزاعي وابن حنبل وابن راهويه في الرعاف وكل نجس خارج من الجسد يروونه حد ثابته كان يسيراً غير سائل لم ينقض الوضوء عند جماعتهم * ثم ذكر البيهقي حديث ابي الدرداء (قال عليه السلام فانظر الخ) ثم قال (اسناده مضطرب واختلفوا فيه اخلافاً شديداً) * قلت * اخرجه الترمذي ثم قال جوده حسين الملم عن يحيى بن ابي كثير وحديث حسين اصح شئ في هذا الباب وقال ابن مندة هذا اسناد متصل صحيح انتهى كلامه واذا اقام ثقة اسناداً اعتمد ولم يبال بالاختلاف وكثير من احاديث الصحيحين لم تسلم من مثل هذا الاختلاف وقد فعل البيهقي مثل هذا في اول الكتاب في حديث هو الطهور ماؤه حيث بين الاختلاف الواقع فيه ثم قال (الا ان الذي اقام اسناده ثقة اودعه مالك في الموطأ واخرجه ابو داود في السنن) وفي سند حديث هذا الباب يعيش بن الوليد بن هشام عن ابيه وثقه احمد بن عبد الله العجلي ~~ووثق~~ لياه ابن معين ايضا واخرجه له مسلم وما يدل على ان الرعاف حدث ابن جريج وابن المبارك وعمر بن علي المدمي والفضل بن موسى ورواه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا

أحدث أحدكم فليضع يده على انفه ثم لينصرف رواه نعيم بن حماد عن الفضل بن موسى بسنده المذكور ولفظه اذا أحدث أحدكم في صلواته فليأخذ على انفه ولا ينصرف فليؤضاً ذكره البيهقي فيما بعد في باب من أحدث في صلواته قبل الإحلال منها *

باب الوضوء من التهمة *

* قال *

ذكر فيه عن حميد بن هلال عن أبي موسى (قال من ضحك منكم فليعد الصلوة) * ثم ذكر عن جماعة من التابعين (أنهم أوجبوا فيه إعادة الصلوة لا الوضوء) ثم قال (وروي أنحوق ولهم عن الشعبي) * قلت * في ادراك حميد لأبي موسى نظراً وإلغاباً على الظن أنه لم يدر كنهه وقال ابن حزم وروينا إيجاب الوضوء من الضحك عن أبي موسى الأشعري والنخعي والشعبي والثوري والأوزاعي * ثم ذكر البيهقي مرسل أبي العالية (أن أعمى جاء الخ، ثم قال) (مراسيل أبي العالية ليست بشيء كان لا يبالي عن أخذ حديثه كذا قال محمد بن سيرين) * قلت * أسنده الدارقطني عن رجل عن عاصم قال قال ابن سيرين ما حدثني فلا تحدثني عن رجلين من أهل البصرة أبي العالية والحسن فانهما كانا لا يباليان عن أخذ حديثهما وفيه هذا الرجل المجهول وأسند أيضاً من طريق داود ابن إبراهيم حديثي وهيب حدثنا ابن عون عن محمد قال كان أربعة يصدقون من حديثهم فلا يسألون من يسمعون الحديث الحسن وأبو العالية وحميد بن هلال ولم يذكر الرابع وداود بن إبراهيم قاضي قزوین روى عن شعبة وهيب ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل وقال سمعت أبي يقول متروك الحديث كان يكذب * قدمت قزوین مع خالي فحمل إلى خالي مسنده فنظرت في أول مسند أبي بكر فاذا حديث كذب عن شعبة فتركته وجهدي خالي أن أكتب منه شيئاً فلم تطاوعني نفسي ورددت الكتاب عليه * ثم قال البيهقي (وقد روي عن الحسن وإبراهيم والزهری مرسلًا) * قلت * روي عن ابن سيرين أيضاً مرسلًا على ما ذكره البيهقي بعد * ثم ذكر رواية أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد الجعفی مرسلًا * قلت * قرأته في مسند أبي حنيفة من رواية ثلاثة عنه فرواه الحسن بن زياد عنه عن منصور عن الحسن مرسلًا ورواه أسد عنه عن منصور عن الحسن عن معبد بن ضبيح قال ینارسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر مثله ورواه مكي بن إبراهيم عنه عن الحسن عن معقل بن يسار عن معبد قال ینارسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وليس في شيء منها أنه الجعفی والطريقة الثالثة جيدة متصلة وعلل البيهقي رواية أبي حنيفة عن منصور (برواية غيلان عن منصور عن ابن سيرين عن معبد وبان معبد الأصحبة له

وهو اول من تكلم بالبصرة في القدر * قلت * في معرفة الصحابة لابن مندة * معبد بن ابي معبد وهو ابن ام معبد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير ثم ذكر ابن مندة بسنده * مرور النبي صلى الله عليه وسلم بخباء ام معبد وانه بعث معبدا وكان صغيرا الحديث * ثم قال روى ابو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن بن معبد بن ابي معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قهقهه في صلواته اعاد الوضوء والصلوة ثم ذكر ذلك بسنده عن معن عن ابي حنيفة ثم قال وهو حديث مشهور عنه رواه ابو يوسف القاضي واسد بن عمرو وغيرهما فظهر بهذا ان معبدا المذكور في هذا الحديث ليس هو الذي تكلم في القدر كما زعم البيهقي ولم يذكر ذلك بسند لينظر فيه ثم لو سلمنا انه الجهني المتكلم في القدر فلا نسلم انه لا صحبة له * قال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الاستيعاب ذكره الواقدي في الصحابة وقال اسلم قد يما وهو احد الاربعة الذين حملوا الولاية جهينة يوم الفتح * قال وقال ابو احمد في الكنى وابن ابي حاتم كلاهما صحبة وذكر ابن حزم انه روى مراسلا عن الحسن بن معبد بن صبيح ايضا وقال ابن عدي قال لنا ابن حماد هو معبد بن هوزة الذي ذكره البخاري في كتاب تسمية الصحابة * ثم للحسن في هذا الحديث رواية اخرى اخرجها الحافظ ابو احمد بن عدي من طريق بقية عن محمد الخزازي * هو ابن راشد * عن الحسن بن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل اعد وضوءك وابن راشد هذا وثقه ابن حنبل وابن معين وقال عبد الرزاق ما رأيت احدا اورع في الحديث منه وذكره البيهقي في الخلافيات من طريق اسمعيل بن عياش عن عمرو بن قيس عن الحسن بن عمران مرفوعا بمعناه * ثم ذكر البيهقي عن ابن مهدي (انه قال حديث الضحك في الصلوة كله يدور على ابي العالية فقال له ابن المديني قد رواه الحسن مراسلا فقال ابن مهدي حدثنا حماد بن زيد عن حفص بن سليمان قال انا حدثت به الحسن عن حفصة عن ابي العالية) * قلت * قد تقدم ان الحسن رواه عن جماعة غير حفصة * (ثم قال ابن المديني قد رواه ابراهيم فقال ابن مهدي حدثنا شريك عن ابي هاشم قال انا حدثت به ابراهيم عن ابي العالية) * قلت * شريك هذا هو النخعي تكلموا فيه وقال البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (شريك مختلف فيه * كان يجي القبطان لا يروى عنه ويضعف حديثه جدا) وقال في باب اخذ الرجل حقه ممن يمنعه (لم يحتج به اكثر اهل العلم بالحديث ثم قال ابن المديني قد رواه الزهري مراسلا فقال ابن مهدي قرأت هذا الحديث في كتاب ابن اخي الزهري عن الزهري عن سليمان بن ارقم عن الحسن) * قلت * ابن اخي الزهري ضعيف كذا قاله ابن معين رواه عنه عثمان الدارمي * ثم ذكر البيهقي عن ابن عدي (انه قال واكثر ما نتم على ابي العالية هذا الحديث وكل من رواه غيره فاما

مدارهم ورجوعهم إليه * قلت * العجب منه كيف يقول هذا وقد تقدم أنه أخرجه هرون طبري الجلس
عن عمران بن الحصين وقد أخرجه هو أيضاً من طريق ابن عمر فقال (حدثنا ابن جوصاء حدثنا عطية بن بقة
حدثني أبي حدثنا عمرو بن قيس البكوفي عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
ضحك في الصلوة فبهتة فليعد الوضوء والصلوة) فإن قيل في العلل المتناهية لابن الجوزي هذا لا يصح فإن بقة من
عادته التدليس فليعلم سمعه من بعض الضعفاء فحذف اسمه * قلنا * هو صدوق وقد صرح بالتعديث والمدلس
الصدوق إذا صرح بذلك زالت تهمة تدليسه وقد روى أيضاً (عن ابن سيرين مراسلاً عن بقة وعن معبد)
كما تقدم ومع هذا كله كيف يكون مداره على أبي العالية * وذكر البيهقي في الخلافيات (أنه روي عن
مهدي بن ميمون عن هشام بن حسان عن حفصة عن أبي العالية عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم
أعله (بان جماعة من الثقات روه عن هشام عن حفصة عن أبي العالية عن النبي عليه السلام) * قلت * مهدي ثقة
روى له الجماعة وقد زاد في الاسناد ذكر أبي موسى * ثم قال البيهقي (ولو كان عند الزهري والحسن فيه
حديث صحيح لما استجازا القول بخلافه) * قلت * مذهب الحديث أن مخالفة الراوي للحديث ليس يجرح فيه
وقد روى الدارقطني بسند صحيح عن أبي هريرة أنه إذا ولغ الكلب في الأناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات
ولم يعملوا ذلك جرحة في روايته مرفوعاً للفعل سبعاً وسيراً عليك من هذا القبيل أشياء كثيرة إن شاء الله تعالى *
ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (أنه لو ثبت حديث الضحك في الصلوة لقال به) * قلت * مذهبه أن المرسل إذا
رسل من وجه آخر أو اسند يقول به وهذا الحديث أرسل من وجوه واسند كما مرفئله أن يقول به * قال ابن
حزم كان يلزم المالكين والشافعيين لشدة تواتره عن عدد من أرسله * قلت * ويلزم الحنابلة أيضاً لأنهم
يحتجون بالمرسل وعلى تقدير أنهم لا يحتجون به فاقبل أحواله أن يكون ضعيفاً والحديث الضعيف عندهم مقدم
على القياس الذي اعتمدوا عليه في هذه المسئلة *

* قال * ﴿باب الدليل على أن الكلام وإن عظم لم يكن فيه وضوء﴾

ذكر فيه حديث (من قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق) * قلت * الاستدلال بهذا الحديث من باب مفهوم
اللقب وقد تقدم أنه ضعيف *

* قال * ﴿باب السنة في الأخذ من الأظفار والشارب وإن لا وضوء في ذلك من ذلك﴾

ذكر فيه (عن ابن عمر أنه قص أظفاره فقبل له إلا توضعاً الخ) * قلت * في سنده إمام بن سويد ضعيفه

ابن حنبل وقال النسائي ليس بثقة وقال الترمذي ترك ابن المبارك حديثه وعن ابن معين ليس بشئ بسرق
الاحاديث *

* قال * **باب كيف الاخذ من الشارب** *

ذكر فيه (عن عبد العزيز الاويسى قال ذكر مالك اخفاء بعض الناس شواربهم فقال ينبغي ان يضرب من صنع ذلك
فليس حديث النبي عليه السلام في الاخفاء ولكن يدي حرف الشفتين والتمه قال مالك خلق الشارب بدعة
ظهرت في الناس * قال البيهقي (كانه حمل الاخفاء المأثور به في الخبر عن الاخذ من الشارب بالجزء دون الحلق
وانكاره وقع للعاق دون الاخفاء والوهم وقع من الراوى عنه في انكار الاخفاء مطلقا) * قلت * قول مالك
ولكن يدي حرف الشفتين والتمه معناه ويترك الباقي وذلك دليل على انه انكر الاخفاء مطلقا سواء كان
بالحلق او بالجزء فلا وهم من الراوى ويدل عليه ايضا ما حكى ابن القاسم عنه انه قال اخفاء الشارب عندي مثله
وقوله في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى يبد وطرف الشفة وهو الاطار ولا يجزه فيمثل بنفسه *

* قال * **باب ترك الوضوء مما مست النار** *

ذكر فيه حديثا عن ابن عباس وفيه (لقد رأيتني في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توضأ
ثم لبس ثيابه فجاء المؤذن فخرج الى الصلاة حتى اذا كان في الحجر خارجا من البيت لقيته هدية عضون
شاة فاكل منها القمة او لقمتين ثم صلى وماس ماء رواه مسلم في الصحيح عن ابي كريب عن ابي اسامة وفيه دلالة
على ان ابن عباس شهد ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم) * قلت * الذي في كتاب مسلم انه ساق
الحديث بسنده الى محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس انه عليه السلام جمع عليه
ثيابه ثم خرج الى الصلاة فاتى بهدية خبز ولحم فاكل ثلاث لقم ثم صلى بالناس وماس ماء ثم قال وحدثنا عن
ابي كريب حدثنا ابو اسامة عن الوليد بن كثير حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء كنت مع ابن عباس وساق الحديث
بمعنى حديث ابن حنبل وفيه ان ابن عباس شهد ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم * انتهى كلام مسلم * وفيه التصريح بانه
شهد ذلك فلا حاجة الى قول البيهقي (وفيه دلالة على انه شهد ذلك) ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال حديث
ابن عباس من بين الدلالات على ان الوضوء فيه منسوخ لانه اذا صحب النبي صلى الله عليه وسلم بعضا الفتح) * قلت *
يجوز ان يكون حديث الذين رواوا الوضوء منه بعد حديث ابن عباس ولو صحبه عليه السلام بعد الفتح
وحديث سلمة بن سلامة الذي ذكره البيهقي بعد هذا يدل على ذلك وهو انه عليه السلام خرج من دعوة

بعد ان اكل ثم نوضاً فقبل له الم تكن على وضوء قال بلى ولكن الامور تحدث وهذا ما حدث * فليس حديث ابن عباس من اين الدلالات على النسخ كما زعم الشافعي وما حكاه البيهقي بعد هذا عن الدارمي من قوله (فهذه الاحاديث قد اختلف في الاول والاخر منها ولم تقف على النسخ والمنسوخ منها بيان بين تحكم به) يخالف ايضاً ما ذكره الشافعي ثم لوسلنا تاخر حديث ابن عباس فحديث الوضوء مما مست النار عام وحديث ابن عباس ليس بناسخ بل مخصص ومخرج فرد من افراد * قال البيهقي (وذهب بعض اهل العلم الى الطريقة الثانية وزعموا ان حديث ابي هريرة معلول) * قلت * اراد بالطريقة الثانية تاويل الامر بالوضوء مما مست النار بفصل اليد للتنظيف و اراد بحديث ابي هريرة حديثه في ترك الوضوء ثم قال (وان رواية شعيب بن ابي حمزة عن محمد بن المنكدر اختصار من الحديث الذي اخبرنا ابو زكريا الخ) * قلت * هذا عطف على قوله (وزعموا ان حديث ابي هريرة معلول) اي وزعموا ايضاً ان رواية شعيب المذكورة ولا اختصار من الحديث الذي ذكره ثانياً ويفهم من كلام البيهقي انه انما ذهبوا الى الطريقة الثانية لكونهم زعموا ان رواية شعيب اختصار من الحديث الذي ذكره ودعوي الاختصار في غاية البعد وذكر في كتاب المعرفة فقال (رواه الشافعي في سنن حرمله وقال لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر انما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقال عن جابر) * ثم قال البيهقي في الكتاب المذكور اولاً (انه قد روى عن حجاج بن محمد وعبد الرزاق ومحمد بن بكر عن ابن جريج عن ابن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله الحديث فان لم يكن ذكر السماع فيه وهم من ابن جريج فالحديث صحيح على شرط صاحبي الصحيح) * ثم قال البيهقي (وقد روي في حديث آخر ما يؤهم ان يكون النسخ يجاب بالوضوء منه ثم ذكر الحديث) * قلت * في سنده زيد بن جيرة عن ابيه وزيد هذا قال ابن معين لا شيء وقال ابن ابي حاتم والبجاري منكر الحديث *

* قال * باب وجوب الفسل بالتقاء الختانين *

ذكر فيه حديثاً (عن ابي بردة عن ابي موسى) ثم قال (ورواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابي موسى الا انه لم يرفعه) * قلت * رواه كذلك مرفوعاً ابو قرة موسى بن طارق الزيدي بفتح الزاي وكسر الباء وهو ثقة متحرز عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابي موسى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اجلوز الختان الختان وجب الفسل * قال الدارقطني في الغرائب لم يروه عن مالك غير ابي قرة * ثم ذكر البيهقي (ان زيد بن خالد الجهني سأل عثمان عن الرجل يجامع فلا ينزل فقال ليس عليه غسل سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم) * قال فسألت علياً والزبير وطلحة وابي بن كعب فقالوا مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم

رواه البخارى في الصحيح) * قلت * الذى في صحيحه فامروه بذلك فهذا يقتضى انهم افترضوا بذلك
فهو مخالف للرواية التى عزاها الى البخارى لانها تقتضى انهم رفعوا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم *

* قال * **باب وجوب الغسل بخروج المني**

ذكر فيه حديث الخدرى (قال عليه السلام الماء من الماء) * ثم قال (رواه مسلم في الصحيح) * قلت * لفظ مسلم
انما الماء من الماء * ثم ان البيهقى ادعى فيما تقدم ان هذا الحديث منسوخ فكيف يستدل به ههنا ويمكن ان يقال افاد
الحديث حكيمين * احدهما وجوب الغسل بخروج المني * والثاني انحصار وجوب الغسل في خروجه بحيث لا يجب
بدون الخروج وقد نسخ هذا الحكم وهو انحصار الوجوب في خروجه كما مر بيانه في الحكم الاول وهو
الوجوب من خروجه على حاله * ثم الحدثنان الذان ذكرهما البيهقى بعد هذا اولهما يقتضى اشتراط النضح
والثاني يقتضى انه لا يجب الغسل الا من الدفق لان انما تنقيد الحصر على ما عرف فوجب ان يخص به العموم
حديث الماء من الماء او يقيدهما ان لم يقد العموم فيلزم على الشافعي ان لا يوجب الغسل الا بقيد الدفق وتبويب
البيهقى يخالف هذا فانه يقتضى وجوب الغسل بخروجه كيف ما كان *

* قال * **باب الحائض تغتسل اذا طهرت**

ذكر فيه حديثين اولهما فيه امر المستحاضة بالغسل والصلوة * قلت * لا ذكر فيه لاغتسال الحائض فهو غير
مناسب للباب *

* قال * **باب الكافر يسلم فيغتسل**

اسنده فيه (عن وكيع عن سفيان عن الاغر عن خليفة بن الحصين ان جده قيس بن عاصم اثنى النبي صلى الله عليه
وسلم يريد ان يسلم الحديث) * قلت * ذكر ابو على بن السكن ان وكيعا رواه مجردا عن سفيان عن خليفة بن
الحصين عن ابيه عن جده قيس * قال ابن القطان فمادت هذه الزيادة بالنقص فان اباه مجهول الحال * ثم ذكر
البيهقى في آخر الباب (عن ابن جريج اخبرت عن عثيم بن كليب عن ابيه عن جده انه جاء الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال قد اسلمت فقال النبي صلى الله عليه وسلم انك عنك شعر الكفر * يقول اخلق * قال واخبرني
آخرانه عليه السلام قال لا خرمعه انك عنك شعر الكفر واختمت) * قلت * هذا الحديث غير مناسب للباب
وفيه ايضا مجهول وهو الذى اخبر ابن جريج فقال ابن عدي في الكامل هذا الذى قاله ابن جريج في
الاسناد اخبرت عن عثيم انما حدثه ابراهيم بن يحيى وكفى عن اسمه وقد ذكر البيهقى ذلك فيما بعد في الحدود

في باب السلطان يكره على الاختتان *

* قال *

* باب الوضوء قبل الفسل *

ذكر فيه عن عائشة حديثا في صفة غسله عليه السلام وفيه (ثم يتوضأ وضوءه للصلاة) الى ان قال * ثم افاض على سائر جسده ثم غسل رجله ثم حوله ثم غسل رجله * غريب صحيح حفظه ابو معاوية دون غيره من اصحاب هشام من الثقات وذلك للتنظيف ان شاء الله) * قلت * اختلف العلماء في تاخير غسل الرجلين في وضوء الفسل فابو حنيفة اختار ذلك والشافعي اجتدل اكمال الوضوء عملا بظاهر حديث عائشة المتقدم وترد عليه رواية ابى معاوية المذكورة فكان البيهقي اجاب عن ذلك بان غسلها اولاً ثم كرر غسلها للتنظيف فيقال له حديث ميمونة الصحيح الذي ذكرته في الباب بعد هذا صرح فيه بانه عليه السلام توضأ وضوءه للصلاة غير قدميه ثم افاض عليه الماء ثم نحى قدميه فغسلها وهذا نص في التأخير وحديث عائشة يحتمل اطلاق الاسم الاكثر على الكل فكان الاخذ بحديث ميمونة اولى او نقول حديث عائشة مطلق اطلقه فيه * انه توضأ * ولم يقيد بتأخير القدمين او تقديمهما وحديث ميمونة مقيد بتأخيرهما ومذهب الشافعي حمل المطلق على المقيد في حادئين فكيف في حادثة واحدة والبيهقي خالف هذه القاعدة ههنا وعمل بها في باب مسح الراس حيث ذكر حديث (توضأ عثمان رضي الله عنه ثلاثاً ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ) * قال البيهقي (على هذا اعتمد الشافعي في تكرار المسح وهذه رواية مطلقة والروايات الثابتة المفسرة عن حمران تدل على ان التكرار وقع فيما عدا الراس من الاعضاء) *

* ثم قال البيهقي * * باب الرخصة في تأخير غسل القدمين عن الوضوء *

* قلت * لا ادري ما الذي دل على ان تقديمها عزيمة حتى يجعل البيهقي تأخيرها رخصة غاية ما عنده حديث عائشة وهو محتمل وحديث ميمونة نص في التأخير فالعمل به اولى كما مر *

* قال * * باب فرض الفسل *

ذكر فيه حديث ابى هريرة (تحت كل شعر جنازة) ثم قال (نفرد به الحارث بن وجيه) ثم ضعفه ثم قال (والناير وى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل او عن الحسن عن ابى هريرة موقوف) * قلت * رواية الحسن ذكرها عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن يونس * هو ابن عبيد * عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جنازة فلبوا الشعر وانقوا البشر وقد ذكر جماعة منهم البيهقي في كتاب المعرفة وغيره من

كتبه ان الشافعي يقبل مراسيل كبار الثا بعين اذا اعتضد بمسند آخر او ارسل من وجه آخر او عضده قول صحابي او فتوى عوام من اهل العلم وقد ذكر البيهقي (ان هذا الحديث ارسل من جهة الحسن) وقد عضده قول ابي هريرة وعضده ايضا حديث علي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جسده من جنابة لم يصبها الماء فعل به كذا وكذا من النار * قال علي فمن ثم عادت رأسي * اخرجه البيهقي فيما مضى في باب تحليل اصول الشعر ولم يتكلم عليه بشئ واخرجه ابوداود ايضا برجال مسلم وسكت عنه فهو حسن عنده على ما عرف فوجب ان يقول الشافعي بذلك ويدل عليه ايضا حديث ابي ذر فاذا وجدت الماء فامسه بجلدك وسيأتي ان شاء الله تعالى وفي تهذيب الآثار للطبري روى قتادة عن يونس بن جبير عن ابي الدرداء قال تحت كل شعرة جنابة *

* باب غسل المرأة من الجنابة والحيض *

* قال *

ذكر فيه عن عائشة (ان اسماء بنت شمل الى آخره) ثم قال (رواه مسلم عن عبيد الله بن معاذ) * قلت * الذي في صحيحه حد ثنا محمد بن مثنى وابن بشار ثم ساق الحديث بسنده الخ ثم قال وحدثنا عبيد الله بن معاذ حد ثنا ابي حد ثنا شعبة بهذا الاسناد نحوه وقال قال سبحان الله تطهرى بها واستترى * قال البيهقي (في كتابنا شؤون واهل اللغة يقولون سوروشى وقالوا سورة اعلاه وشواه جلده) * قلت * هذا الكلام يوهم ان اهل اللغة لم يذكر الشؤون وليس كذلك وقال الجوهرى الشأن واحد الشؤون وهي مواصل قبائل الراس وملتقاها ومنها تجى الدموع وفي كتاب خلق الانسان لثابت وفي الراس القبائل وهي اربع قطع متقابلات منشعب بعضها في بعض وقال الاصمعي والشعب الذي يجمع بين كل قبيلتين يقال له شأن مهموز والجمع شؤون وذكر ابن الجوزى بمعنى ما قال ثابت * ثم قال ومراد الحديث ان يبلغ الماء الى اصول الشعر * ثم ذكر البيهقي حديث عائشة (كان عليه السلام يتوضأ وضوءه للصلاة) * قلت * في سنده رجالان احدهما صدقة بن سعيد الحنفي * قال البخاري عنده عجائب وقال الساجي ليس بشئ والثاني جميع بن عمير * في كتاب ابن الجوزى قال ابن خیر هو من اكذب الناس وقال ابن حبان كان يضع الحديث *

* باب ترك المرأة نقض قرونها *

* قال *

ذكر فيه حديث ابوب بن موسى (عن سعيد بن ابي سعيد عن عبيد الله بن رافع عن ام سلمة ابي امرأة اشد ظفرا مني الحديث) ثم قال (رواه مسلم عن عبد الله بن حميد عن عبد الرزاق) * قلت * اسنده مسلم عن

جماعة عن ابن عيينة بمعنى رواية البيهقي ثم قال وحدثنا عمرو الناقد حدثنا يزيد بن هارون وحدثنا عبد بن حميد
 ان عبد الرزاق (١) قال اخبرنا الثوري عن ايوب بن موسى في هذا الاسناد وفي حديث عبد الرزاق فانقضه للبيعة و
 الجنابة فقال لا ثم ذكر معنى حديث ابن عيينة * هذا لفظ مسلم ثم اخرجه البيهقي من طريق اسامة بن زيد (ان سعيدا حدثه
 انه سمع ام سلمة تقول جاءت امرأة فقالت يا رسول الله اني امرأة اشد ظفرا راسي الحديث) * ثم قال (رواية
 ايوب اصح وقد حفظ في اسناده ما لم يحفظ اسامة) * قلت * الروايتان مختلفتان فلا ينبغي ان تغل احدهما بالآخرى
 بل هما حديثان وذلك ان ام سلمة هي سائلة في رواية ايوب وفي رواية اسامة السائلة امرأة غيره وفي بعض
 الروايات في هذا الباب عن ام سلمة قالت جاءت امرأة من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وانا عنده فقالت الحديث ولو كان الحديث واحدا لم يل على ان سعيد اسمعه من ام سلمة فرواه لاسامة كذلك
 وسمعه ايضا من ابن رافع عنها فرواه لايوب كذلك *

* قال * **باب التمسح بالمنديل**

ذكر فيه حديثا عن ابي معاذ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة * ثم قال (ابو معاذ هذا سليمان بن ارقم) * قلت *
 روى الحديث عن شيوخه الحاكم ثم خالفه فان الحاكم قال في مستدركه عقب هذا الحديث ابو معاذ هذا
 هو الفضل بن ميسرة بصري وروى عنه يحيى بن سعيد واثنى عليه كذا رأيته في المستدرك الفضل مكبر وكذا
 رأيته ايضا في كتاب الصريفي في ابواب الكني وعزاه الى الحاكم وذكر البخاري في التاريخ الكبير في باب فضيل
 مصغرا * فضيل بن ميسرة ابو معاذ الازدي ويقال العقيلي ختن بدبل بن ميسرة العقيلي سمع ابا حريز روى عنه
 معتمر وذكره ابن حبان ايضا في كتاب الثقات في باب فضيل بمعنى ما ذكر البخاري وزاد في آخره مستقيم
 الحديث والترمذي ذكر هذا الحديث في كتابه موافقا للبيهقي فقال حديث عائشة ليس بالغائم ولا يصح في
 هذا الباب شيء وابوداؤد يقولون هو سليمان بن ارقم * ثم ذكر البيهقي (عن معاذ رأيته عليه السلام اذا توضا
 مسح وجهه بطرف ثوبه) * قال وقد ذكرناه في باب طهارة الماء المستعمل * قلت * الصواب ان يقول وسنذكره
 ان شاء الله تعالى * ثم ذكر حديثا من طريق محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن قيس بن سعد ثم قال (ورواه ابن
 ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو بن شرحبيل عن قيس) * قلت * اخرجه النسائي في عمل اليوم
 والليلة من طريق ابن ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن عمرو بن شرحبيل عن قيس واخرجه ابن ماجة
 في الطهارة وفي اللباس من طريق ابن ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن محمد بن شرحبيل عن

قيس وليس في الكتب المشهورة فيما علنا محمد بن عمرو بن شرحبيل كما ذكر البيهقي *

* قال * **باب الدليل على طهارة عرق الحائض والجنب** *

ذكر فيه حديث عائشة (كنت اغتسل انا والنبي صلى الله عليه وسلم من اناه واحد تختلف ايد يتافيه) * ثم قال (وعندي ان معني تختلف ايد يتافيه ادخالها ايد يهما فيه لاخذ الماء) * قلت * ادخالها ايد يهما قد يكون مشروعهما معا وليس هذا معني الاختلاف بل معناه التعاقب وان كلا منهما تختلف الاخرى كقوله تعالى جعل الليل والنهار خلقه * اي يجمي هذا اثره اذ في الحكم لابن سيدة خلفه يخلفه صار خلقه ويؤخذ من الحديث جواز الاغتسال بفاضل المرأة ولا يؤخذ ذلك من مجرد الادخال *

* قال * **باب النهي عن ذلك اي فضل المحدث** *

اسند فيه (عن داود بن عبد الله الاودي عن حميد بن عبد الرحمن لقيت رجلا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم كما صحبه ابو هريرة اربع سنين قال نهى عليه السلام) * ثم قال (رواه ثقات الا ان حميدا لم يسم الصحابي الذي لقيه فهو بمعنى المرسل الا انه مرسل جيد لولا مخالفته احاديث الثابتة الموصولة قبله وداود بن عبد الله الاودي لم يحتج به الشيخان البخاري ومسلم) * قلت * قد قدمنا في باب تفريق الوضوء ان مثل هذا ليس بمرسل بل هو متصل لان الصحابة كلهم عدول فلا نضرهم الجهالة * فان قلت لم نجعله مرسل بل بمعنى المرسل في كون التابعي لم يسم الصحابة لا غير قلنا * بخير من ذلك لان ما من الاحتجاج به على ان قول البيهقي بعد ذلك الا انه مرسل جيد تصريح بانه مرسل عنده وكذا قوله لولا مخالفته الاحاديث الثابتة الموصولة يفهم منه ان هذا منقطع عنده بل قد صرح بذلك في كتاب المعرفة فقال (واما حديث داود الاودي عن حميد عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانه منقطع) وايضا فقد حكم في باب تفريق الوضوء من هذا الباب على مثل هذا الحديث بانه مرسل ولم يقل بمعنى المرسل وهذا كله مخالف لاصطلاح اهل الحديث كما تقدم تقريره وقد اخرج البخاري في صحيحه حديث ابن ابي ليلى حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نزل رمضان فشق عليهم فكان من اطعم كل يوم مسكنا ترك الصوم الحديث واخرج ايضا حديث صالح بن خوات عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع واخرج مسلم في صحيحه حديث ابي سلة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ثم اخرج من حديثهما ايضا عن ناس من الانصار عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ولو كان هذا او اشباهه مرسل لم يحتج به الشيخان في صحيحهما

وقد اخرج البيهقي فيما بعد في ابواب البيهقي بن حبيب بن انس بن مالك * (قال حدثني عمومة لي من الانصار من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الحديث) * ثم قال (اسناده صحيح وعمومته من الانصار من اصحاب النبي عليه السلام ولا يگنوون الاثبات) واخرج البيهقي ايضا في كتاب المعرفة من حديث محمد بن ابي عائشة (عن رجل من اصحاب النبي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلكم تفرون والا ملأكم يقر الحديث) ثم قال (اسناده صحيح واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم ثقة فترك ذكر اسماهم في الاسناد لا يضراذ لم يعارضه ما هو اصح منه) فكللام البيهقي في هذين الموضوعين يؤيد ما قلناه وبخالف كلامه ههنا ثم داود بن عبد الله الاودي وثقه ابن معين وابن حنبل والنسائي (١) كذا ذكره القطان وثقه ايضا البيهقي بقوله وهذا الحديث رواه ثقات فلا يضره كون الشيخين لم يحتجاه لانهما لم يلتزما الاخراج عن كل ثقة على ما عرف فلا يلزم من كونها لم يحتجابه ان يكون ضعيفا وقد قال البيهقي في كتاب المدخل (وقد بقيت احاديث صحاح لم يخبرها وليس في تركها اباها دليل على ضعفها فان كان قصد البيهقي بقوله (لم يحتجابه) تضعيفه كما هو المفهوم من ظاهر كلامه فعليه ثلاثة امور * احدها انه ناقض نفسه كالتقديم * ثانيها انه قصد تخرج من وثقه الناس * ثالثها تخرجه باليس بجرحة وذكر الحافظ ابو بكر الاثرم صاحب ابن حنبل الاحاديث من الطرفين ثم قال ما ملخصه الذي يعمل به انه لا بأس ان يتوضا او يفتسلا جميعا من اياه واحد يتنازعانه على حديث عائشة وميمونة وغيرهما ولا يتوضا الرجل بفضل ظهور المرأة على حديث الحكم بن عمرو فقول البيهقي لولا مخالفته الاحاديث لخصمه ان يمنع المخالفة وياول تلك الاحاديث كما مروى يقول متى امكن الجمع لا يرد احد الحديثين بالآخر * ثم ذكر البيهقي حديث الحكم بن عمرو نهى عليه السلام انه يتوضا الرجل بفضل المرأة (وذكر) انه مضطرب وان الدارقطني قال روي موقوفا من قول الحكم * قلت * والحكم للرافع لانه زاد الراوي قد يفتي بالشئ ثم يرويه غيره مرة اخرى ولهذا اخرج ابو حاتم بن حبان هذا الحديث في صحيحه مرفوعا * ثم ذكر البيهقي حديث عبد الله بن سرجس (نهى عليه السلام عن فضل وضوء المرأة) ثم حكى عن البخاري انه قال (الصحيح انه موقوف ومن رفعه فهو خطأ) * قلت * هذا نظير ما تقدم ومن يقدم المرفوع على الموقوف ويحل الموقوف فتوى لا يعارض المرفوع وعبد العزيز بن المختار اخرج له الشيخان وغيرهما وثقه ابن معين وابو حاتم وابوزرعة فلا يضروه وقف من وقفه وقد فعل البيهقي مثل هذا في باب الجمع بين الجبر والماء في الاستنجاء فذكر عن قتادة عن معاذة عن عائشة حديثا مرفوعا * ثم قال (ورواه ابو قلابة وغيره عن معاذة عن عائشة فلم يسنده الى

فعل النبي عليه السلام ثم قال وقادة حافظ *

* قال * باب لا وقت فيما يطهر به *

ذكر فيه (ان ابن حنبل سئل عن قال الصاع ثمانية ارطال فقال ليس ذلك بمفطور) * قلت * غيره حفظه * قال
النسائي حدثنا محمد بن عبيد حدثنا يحيى بن زكريا عن موسى الجهنبي قال اتى مجاهد بقدر حرزته ثمانية ارطال
فقال حدثني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقتل بمثل هذا وهذا سند جيد مجاهد ويحيى بن
زكريا هو ابن ابى زائدة امامان اخرج لهما الجماعة وموسى بن عبيد الله الجهنبي اخرج له مسلم وثقه ابن معين
وغيره ومحمد بن عبيد هو الحارثي الكوفي قال النسائي لا بأس به وعن امية بن خالد قال لما ولي خالد القسري
اضعف الصاع فصار الصاع ستة عشر رطلا اخرجه ابو داود وسكت عنه *

* قال * باب النهي عن الاسراف في الوضوء *

ذكر فيه حديث الحسن (عن ابن (١) للوضوء شيطان يقال له الولهان) ثم قال (مغلول برواية الثوري لبعضه عن
بيان عن الحسن ولباقه عن يونس بن عبيد من قولها) ثم ذكر ذلك باسناد فيه سفيان بن محمد * قلت * سفيان بن
محمد هذا ادرى من هو فان كان الفزاري المصيصي فقد قال ابن عدي يسرق الحديث وفيه ايضا ابن الوليد
العدني متكلم فيه واذا كان كذلك لا يعال ذلك الحديث بهذه الرواية *

* قال * باب الجنب يريد النوم فيفضل فرجه ويتوضأ *

ذكر فيه (عن عائشة انه عليه السلام ربما اوترور بما اخره وربما اسرور بما جهرور بما اغتسل فنام وربما توضأ
فنام الحديث مطولا) ثم قال (رواه مسلم عن قتيبة عن الليث الا انه ذكر قصة النسل دون ما قبله) ثم اسند
اليهقي قصة النسل من حديث عائشة * ثم قال (رواه مسلم عن قتيبة عن الليث) * قلت * هذا تكرار لا فائدة فيه *

* قال * باب كراهية نوم الجنب من غير وضوء *

ذكر فيه حديث (لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا جنب) * قلت * الحديث غير مطابق للباب ذاليس فيه ذكر
وضوء الجنب ووضوءه لا يخرج من كونه جنباً فنام متناع دخول الملائكة للبيت الذي هو فيه باق ولو توضأ *

* قال * باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماله *

ذكر فيه هذان الخبر والخبر الذي فيه كان يتوضأ ثم ينام * ثم قال (وجه الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما
ابو العباس بن شريح) * ثم اسندته (انه قال ما ملخصه ان حديث عائشة كان لا يمس ماء اى للفصل وحديث عمر مفسر

فعل النبي عليه السلام ثم قال وقادة حافظه *

* قال * **باب لا وقت فيما يطهر به**

ذكر فيه (ان ابن حنبل سئل عن قال الصاع ثمانية ارطال فقال ليس ذلك بمحموط) * قلت * غيره حفظه * قال
النسائي حدثنا محمد بن عبيد حدثنا يحيى بن زكريا عن موسى الجهني قال اتى مجاهد بقدر حرزته ثمانية ارطال
فقال حدثني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقتل بمثل هذا وهذا اسند جيد مجاهد ويحيى بن
زكريا هو ابن ابى زائدة امامان اخرج لهما الجماعة وموسى بن عبيد الله الجهني اخرج له مسلم وثقه ابن معين
وغیره ومحمد بن عبيد هو الحاربي الكوفي قال النسائي لا بأس به وعن امية بن خالد قال لما ولي خالد القسري
اضعف الصاع فصار الصاع ستة عشر رطلا اخرجه ابو داود وسكت عنه *

* قال * **باب النهي عن الاسراف في الوضوء**

ذكر فيه حديث الحسن (عن ابن (١) للوضوء شيطان يقال له الولمان) ثم قال (معلول برواية الثوري لبعضه عن
بيان عن الحسن ولباقه عن يونس بن عبيد من قولها) ثم ذكر ذلك باسناد فيه سفيان بن محمد * قلت * سفيان بن
محمد هذا لا ادري من هو فان كان الثوري المصيصي فقد قال ابن عدي يسرق الحديث وفيه ايضاً ابن الوليد
العدني * تكلم فيه واذا كان كذلك لا يعال ذلك الحديث بهذه الرواية *

* قال * **باب الجنب يريد النوم فيفضل فرجه ويتوضأ**

ذكر فيه (عن عائشة انه عليه السلام ربما اوتر وربما اخره وربما اسرور بمجاهد وربما اغتسل فنام وربما توضأ
فنام الحديث مطولاً) ثم قال (رواه مسلم عن قتيبة عن الليث الا انه ذكر قصة النسل دون ما قبله) * ثم اسند
اليهقي قصة الفصل من حديث عائشة * ثم قال (رواه مسلم عن قتيبة عن الليث) * قلت * هذا تكرار لافائدة فيه *

* قال * **باب كراهية نوم الجنب من غير وضوء**

ذكر فيه حديث (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا جنب) * قلت * الحديث غير مطابق للباب ذاليس فيه ذكر
وضوء الجنب ووضوءه لا يخرج عن كونه جنباً فامتناع دخول الملائكة للبيت الذي هو فيه باق ولو توضأ *

* قال * **باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماله**

ذكر فيه هذا الخبر والخبر الذي فيه كان يتوضأ ثم ينام * ثم قال (وجه الجمع بين الرايتين وقد جمع بينهما
ابو العباس بن شريح) * ثم اسدعته (انه قال ما ملخصه ان حديث عائشة كان لا يمس ماء اى للفصل وحديث عمر مفسر

ابن الهاد عن نافع اتم من ذلك * ثم اخرج تلك الرواية * ثم قال (فهذه شهادة لرواية محمد بن ثابت الا انه حفظ فيها الذراعين) * قلت * فيقال له كما تقدم انما تشهد روايته لرواية محمد بن ثابت اذا انكر اصل الرواية عن ابن عمرو اما اذا انكر رفع الذراعين فلا شهادة لرواية ابن الهاد ولا لرواية الضحاك وقوله (الا انه حفظ فيها الذراعين) المنكر يرى انه لم يحفظ ذلك بمخالفة غيره له في ذلك ولو قال الا انه ذكر فيها الذراعين لكان اسلم واصوب لان لفظة حفظ ونحوها يذ كر كثيرا عند تصحيح ما خولف فيه الراوى * ثم قال البيهقي (و فعل ابن عمر التيمم على الوجه والذراعين والمرفقين شاهد لصحة رواية محمد بن ثابت غير مناف لها) * قلت * يقال له اما انه غير مناف فصحيح واما انه شاهد ففيه نظر لانه لم يوافق رواية ابن ثابت في رفع الذراعين بل هذا هو علة من علل الرفع فكيف يكون مقتضى التعليل وهو الوقف مقتضى التصحيح * ثم اسند البيهقي (عن الدارمي عن ابن معين قال محمد بن ثابت العبدى ليس به باس) * قلنا * هو معارض برواية عباس عن ابن معين انه قال ليس بشئ وقال ابو حاتم ليس بالمتين وقال النسائي ليس بالقوي وكذا قال ابن المديني وغيره ذكره صاحب الميزان ان اى الذهبي وقال ابن عدى عامة احاديثه مما لا يتابع عليه * ثم قال البيهقي (وهو في هذا الحديث غير مستحق للتكبير بالدليل التي ذكرتها) انتهى كلامه وقد تقدم ما عليه في تلك الدلائل * ثم قال (واثنى عليه مسلم بن ابراهيم ورواه عنه) وأشار البيهقي بذلك الى ان مسلما لما رواه عنه قال حسد ثنا محمد بن ثابت العبدى وكان صدوقا وصدقه لا يمنع ان ينكر عليه رفعه على وجه الغلط لمخالفة غيره له على عادة كثير من اهل الحديث او اكثرهم ثم ذكر حديث (الربيع بن بدر عن ابيه عن جده عن الاسلم) ثم قال (الربيع ضعيف الا انه غير منفرد به) انتهى كلامه ولم يذ كر من وافقه على ذلك ولا يكفي في الاحتجاج انه غير منفرد حتى ينظر مرتبته ومرتبة مشاركته فليس كل من وافقه غيره بقوى ويحتاج به *

* قال * باب رواية عمار في التيمم *

ذكر فيه حديثا (عن سلمة بن كهيل عن زر عن عبد الرحمن بن ابرى عن ابيه عن عمار ثم رواه سلمة بن كهيل عن ابي مالك حبيب بن صهبان الكاهلي عن عبد الرحمن) * قلت * اضطرب اسناد هذا الحديث فاخرجه ابوداود من حديث سلمة كذلك واخرجه ايضا عنه عن ابن ابرى ولم يذ كر ابامالك روى عنه سلمة بن كهيل وكذا في الكمال لعبد الغنى والباكشف للذهبي *

* قال *

* باب الدليل على ان الصعيد هو التراب *

استدل على ذلك بحديث (وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا وانه زاد بعض الرواة وجعلت تربتها طهورا)
 * قلت * وجهه بعضهم بان هذا خاص فعيّنني ان يجعل عليه العام ونخص الطهورية بالتراب واجيب
 عن ذلك بمنع كون التربة مرادفة للتراب وادعي ان كل تربة مكان ما فيه من تراب او غيره مما يقاربه ثم
 لو سلم انها مرادفة للتراب فرد افراد ذلك العام موافق له فلا يخص به العام كما قررنا في باب البداءة باليمين
 ثم هو مفهوم لقب وهو ضعيف عند ارباب الاصول ولو سلم ان المفهوم معمول به فتطوق حديث * وجعلت
 لي الارض مسجدا وطهورا * يدل على طهورية بقية اجزاء الارض واذا تعارض في غير التراب دلالة المفهوم
 الذي يقتضي عدم طهوريته دلالة المنطوق التي تقتضي طهوريته فالمنطوق اولي * فان قيل اذا سلمت
 ان له مفهوما فيخص العموم بمفهومه * قلنا * مذهب النزالي وغيره انه لا يخص العموم بالمفهوم فلنا
 ان يمنع ذلك * ثم اسند عن علي حدثا وفيه (وجعل لي التراب طهورا) * قلت * فيه مع ما تقدم من
 المباحث ان في سنده عبد الله بن محمد بن عقيل وقد تقدم في باب لا يتطهر بالماء المستعمل قول البيهقي (اهل العلم
 يختلفون بالاحتجاج برواياته) * ثم اسند (عن ابن عباس انه قال اطيب الصعيد ارض الحرث) * قلت * هذا
 يدل على جواز التيمم بغير الحرث لانه اذا كان اطيب الصعيد دل على ان غيره طيب وهو المأمور به نصا * ثم
 استدلال البيهقي بهذا الاثر يقتضي انه لا تيمم بالسبخة وذكر النووي ان السبخة هي التراب الذي فيه ملوحة
 ولا يثبت والتيمم به جائز *

* قال *

* باب من لم يجد ماء ولا ترابا *

ذكر فيه حديث (وما امرتكم به فاتوا منه ما استطعتم) * قلت * هذا يقتضي فعل بعض المأمور به وما وقع بغير
 طهارة فليس ببعض الصلوة صلا بقوله عليه السلام لا يقبل الله صلوة بغير طهور *

* قال *

* باب الرجل يعزب عن الماء *

ذكر فيه حديثا عن معاوية بن حكيم عن عمه * ثم قال (يقال عمه حكيم بن معاوية) * قلت * يبعد ان يكون
 ابوه وعمه كلاهما اسمه حكيم وفي اطراف المزي روي اي هذا الحديث عن معاوية عن ابيه وهذا اقرب *

* قال *

* باب روية الماء خلال صلوة افتتحها بالتيمم *

ذكر فيه حديث الحذري (لا يقطع الصلوة شيئا) وحديث ابي هريرة (لا وضوء الا من صوت اوريج) * ثم ذكر

(ان الاستدلال بهما في هذه المسئلة لا يصح) ثم ذكر حديث (علي لا يقطع الصلوة الا الحدث والحدث ان يفسوا ويضطر) ثم قال (تقرء به حبان بن علي الغزالي) * قات * الاستدلال بهذا الحديث ايضا في هذه المسئلة لا يصح اذ يقطع الصلوة غير الحدث كالكلام عمدا والاكل وغيره من الاعمال المنافية للصلوة مع ان حبان هذا ضعفه ابن المديني والنسائي والدارقطني وقال مرة متروك وقال ابن معين ليس حديثه بشيء وقال ابن غير في حديثه وحديث اخيه من بدل بعض الغائط وظاهر قوله تعالى فلم تجدد واما فتيما واما متى وجد الماء لم يترك استعماله سواء كان في الصلوة او خارجا ولا ان وجود الماء مانع من التيمم ابتداء فكذا انما ابتداء وبقاء كالحدث وكعتدة بالاشهر اذ ارات الحبيض في اثناء المدة يعتد به كما لو راته ابتداء وكما سمع انقضت مدة مسحه في الصلوة يلزمه النسل وكمران وجد ثوبان في الصلوة يلزمه السترون لان التيمم بدل الماء وليس في الاصول بقاء حكم البدل مع وجود المبدل وفي قواعد ابن رشد مذهب ابي حنيفة واحد وغيرهما انتقاض التيمم وهو احفظ للاصل لانه غير مناسب للشرع ان يوجد شئ لا ينقض الطهارة في الصلوة وينقضه ما في غيرها وفي الاستدكار هو مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري والحسن بن صالح وجماعة اهل العراق من اهل الراي والحديث منهم ابن حنبل واليه ذهب المزني وابن علية *

* باب التيمم لكل فريضة *

* قال *

ذكر فيه اثرا (عن ابن عمر وصححه سننه) * قات * فيه عامر الاحول عن نافع وعامر ضعفه ابن عيينة وابن حنبل وفي سماءه من نافع نظرو وقال ابن حزم والرواية فيه عن عمر لا تصح * ثم ذكر البيهقي اثرا عن علي وفي سننه رجلان سكنت عنهما ههنا * احدهما الحجاج بن ارطاة * قال البيهقي في باب المنع من التطهير بالنبيذ (لا يحتاج به) وضعفه في باب الوضوء من لحوم الابل وقال في باب الدية ارباع (مشهور بالتدليس وانه يحدث عن لم يلقه ولم يسمع منه قاله الدارقطني * والثاني الحارث وهو الاور وضعفه في باب منع التطهير بالنبيذ وقال في باب اصل القسامة قال الشعبي كان كذا بابا * ثم ذكر اثرا عن ابن عباس وضعفه * قلت * قد روي عن ابن عباس بخلاف ذلك وانه يصلي بتيمم واحد ماشاء ذكره ابن حزم ثم هذه الآثار كلها على نقد برصحتها تشمل النافلة ايضا فهي غير مطابقة للتبويب واي فرق بين الفريضة والنافلة وقد جعل الله تعالى التيمم طهارة بقوله تعالى ولكن يريد ليطهركم * وكذا النبي صلى الله عليه وسلم بقوله * التيمم طهور المسلم الحديث * فيصلي به ماشاء ما لم يحدث او يجد الماء وفي الاستدكار هو مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري والليث والحسن بن صالح ود اؤد *

* قال *

* باب التيمم بعد دخول الوقت *

* قلت * مذهب الشافعي اشتراط الوقت لجواز التيمم ودلالة الحديثين المذكورين في هذا الباب على ذلك ليست بواضحة وعموم قوله تعالى وان كنتم مرضى الى قوله تعالى فلم تجدوا ماء * يدل على جوازه قبل الوقت وكما جاز الوضوء قبله فكذا التيمم لانه بدله * ثم ان البيهقي قال عقب الحديث الاول (لفظ حديث ابي الاشعث وليس معه في الاسناد غيره) فلا ادري ما معنى جعل اللفظ لحديثه الا ان يكون الكتاب اسقط شيئاً من الاسناد *

* قال *

* باب اعواز الماء بعد طلبه *

ذكر فيه حديث حذيفة (وجعل نهارنا يطهروا اذا لم يجدوا الماء) * قلت * ليس في هذا الحديث طلب الماء *
 * قال * * باب الجريح والقرح والمحدور يقيم اذا خاف التلف او شدة الظم *
 * قلت * اطلاق قوله تعالى وان كنتم مرضى وما روي البيهقي في آخر هذا الباب من قول ابن عباس (رخص للمريض التيمم) يدل على جوازه لمن خاف زيادة المرض وان لم يخف التلف وشدة الظم فلا معنى لاشتراطها ولا لاشتراط خوف الموت والعلة في الباب الذي ياتي ان شاء الله تعالى وما ذكر البيهقي في ذلك الباب من تيمم عمرو ابن العاص حين اشفق ان اغتسل ان يهلك واقعة عين لا يدل على اشتراط الهلاك للتيمم * ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس رفعه في قوله تعالى وان كنتم مرضى او نعلي سفر) * قلت * في سنده جري عن عطاء بن السائب وقد ذكر ابو احمد بن عدي عن ابن معين ان ما روى جري عن عطاء بعد الاختلاط *

* قال *

* باب التيمم في السفر اذا خاف الموت او العلة من شدة البرد *

* قلت * وفي الحضر ايضاً اذا خاف ذلك جازله التيمم وصار كالمريض وقد ذكر البيهقي في الخلاف ان عبد الرحمن بن جري لم يسمع الحديث من عمرو بن العاص *

* قال *

* باب الجرح اذا كان في بعض جسده *

ذكر فيه (عن ابن عباس ان رجلاً اجنب في شتاء الخ) ثم قال (حديث موصول) ثم اخرجه ثانياً من رواية الاوزاعي (قلل بلغني عن عطاء عن ابن عباس الحديث) * قلت * في سند الاول الوليد بن عبيد الله بن رباح سكت عنه هنا وضعفه في باب النهي عن ثمن الكلب وجعل الدارقطني الرواية الثانية وهي المرسلة هي الصواب * ثم ذكر البيهقي (عن عطاء عن جابر بن خريزنا في سفر فاصاب رجلاً منا حجر الحديث) ثم قال (هذه رواية

موصولة الا انها تخالف الراويين الاولين في الاسناد * قلت * وتخالفهما في المتن ايضا لان عبد الحق ذكر انه لم يرو هذا الحديث عن عطاء غير الزبير بن خريف وليس بقوي وكذا قال عنه الدارقطني وقال البيهقي في الباب الذي بعد هذا (ليس هذا الحديث بالقوي وقال الدارقطني الصواب انه عن عطاء عن ابن عباس) * قلت * روايته عن ابن عباس تترجح على روايته عن جابر من وجهين * احدهما * بحيثان طرق ذكرها الدارقطني والرواية عن جابر لم تات الا من وجه واحد كما تقدم * الثاني * ضعف سند هذه الرواية من جهة الزبير والرواية عن ابن عباس رجال سندها ثقات * ثم قال البيهقي (ظاهر الكتاب يدل على استعمال ما يجد من الماء ثم الرجوع الى التيمم اذا لم يجده) * قلت * ذكر تعالى الامرين في حالتين مختلفتين وامر بالصلوة باحدهما فمن جمع بينهما فقد خالف ظاهر القرآن *

* قال * باب الصحيح المقيم يتوضأ للكتابة والعيد والجنازة ولا يتيمم *

ذكر فيه حديث (لا يقبل الله صلوة احدكم حتى يتوضأ وحديث لا يقبل الله صلوة بغير طهور) * قلت * من يجوز التيمم للعيد والجنازة يقول التيمم طهور بنص الشارع فلم يصل بغير طهارة والاتي ببدل الوضوء وهو التيمم للضرورة كانه توضأ كما قلتم في تيمم المريض والمسافر * ثم ذكر ان اباسلة وعبد الرحمن بن ابي بكر خرجا الى جنازة سعد بن ابي وقاص فدعا عبد الرحمن بوضوء الحديث * قلت * في سنده عكرمة بن عمار تقدم ان البيهقي قال في باب مس الفرج يظهر الكف غمره يحمي القطان وابن حنبل وضعفه البخاري جد او قال في باب الكسرى لما اختلط في آخر عمره وساء حفظه فروى ما لم يتابع عليه * ثم في القضية اشكال وهوان عبد الرحمن توفي سنة ثلاث وخمسين كذا ذكر اكثر العلماء ولم يذكروا اختلافا في الاستيعاب هذا الاكثر ولم يختلفوا ان سعد بن ابي وقاص توفي بعد هذا التاريخ فلم يدرك عبد الرحمن وفاته * ثم ذكر حديث حذيفة (وجعلت لي تربتها طهورا اذا لم يجد الماء) * قلت * المراد بالوجود القدرة الا ترى ان المريض يتيمم لانه غير قادر على استعمال الماء وان كان واجدا له والذي يخشى فوات صلوة الجنازة لو اشتغل بالوضوء ينزل بمنزلة غير القادر على استعمال الماء * ثم اسند (عن ابن عمر انه قال لا يصلي على الجنازة الا هو طاهر) * قلت * الذي يصلي عليها بالتيمم طاهر فلم يخالف قوله ولم يرد ابن عمر انه لا يصلي عليها بالتيمم وانما اراد انه لا يصلي عليها بلا طهارة ردا على من يزعم انه لا ركوع لها ولا سجود فلا يشترط لها الطهارة والى هذا ذهب الشعبي ذكره عبد الرزاق وابن ابي شعبة في مصنفهما * ثم قال البيهقي (والذي روي عنه يعني ابن عمر في التيمم لصلوة الجنازة بمحتمل ان يكون في

السفر عند عدم الماء وفي اسناد حديث ابن عمر في التيمم ضعف ذكرناه في كتاب المعرفة * قلت *
الذي في كتاب المعرفة انه قال (اخبرنا ابو عبد الرحمن وابوبكر بن الحارث قالا اخبرنا علي بن
عمر الحافظ اخبرنا الحسن بن اسمعيل حدثنا محمد بن عمرو بن ابي مدعور حدثنا عبد الله بن
غير حدثنا اسمعيل بن مسلم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر انه اتى بجنازة وهو على غير وضوء فقيم ثم
صلى عليها ثم قال وهذا لاعلمه الامن هذا الوجه فان كان محفوظا فانه يحتمل ان يكون ورد في سفر وان
كان الظاهر بخلافه) فقد صرح البيهقي هناك بان الظاهر بخلاف التاويل الذي ذكره هنا ولم يذكر في سنده ضعفا كما
التزمه هنا بل تشكك في كونه محفوظا ولو صرح بانه غير محفوظ لم يلزم منه الضعف * قال البيهقي (والذي روى
مغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس في ذلك لا يصح عنه انما هو قول كذا لك رواء ابن جريج عن عطاء
وهذا احد ما انكر ابن حنبل وابن معين على المغيرة) * قلت * المغيرة اخرج له الحاكم في المستدرک واصحاب
السنن الاربعة وثقة وكيع وابن معين وعنه ليس به ثقة وعنه له حديث واحد منكر وثقة احمد بن عبد الله
ويعقوب بن سفيان وابن عمار حكام الحسين بن ادريس في الفصول التي علقها عنه وقال ابن عدي عامة
ما يرويه مستقيم الا انه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به باس من الفلظ ثم رواية ابن جريج لا تعارض
روايته لان عطاء كان فقيها فيجوز ان يكون افتى بذلك فسمعه ابن جريج ورواه مرة اخرى عن ابن عباس
فسمعه المغيرة وهذا اولي من تغليب المغيرة والانكار عليه وقد تقدم نظير هذا *

* قال * ﴿باب تعجيل الصلوة بالتيمم اذا لم يكن ثقة من وجود الماء في الوقت﴾

ذكر فيه حديث عبد الله بن عمر عن القاسم بن غنام عن بعض امهاته عن ام فروة الحديث * قلت * بعض
امهاته مجهولة وعبد الله هو العمري تكلموا فيه وضعفه ابن المديني وكان القطان لا يحدث عنه وقال
ابن حنبل كان يزيد في الاسانيد وقال ابن حبان غلب عليه التبعد حتى غفل عن ذكر الاخبار فوقعت بالمناكير
في روايته فلما خش خطاه استحق الترك والقاسم بن غنام قال العقيلي في حديثه اضطراب وذكر الترمذي
هذا الحديث ثم قال (اضطربوافيه) وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب الترغيب في التعجيل بالصلوات
من حديث القاسم عن جدته الدنيا عن جدته ام فروة وهذا يدل على ان ام فروة انصارية لان القاسم من
الانصار وكذا صرح بعضهم انها انصارية وقوله في ذلك الباب وكانت من المهاجرات الاول يخالف ذلك
ولهذا اصح ابن عبد البر وغيره انها من المهاجرات وانها بنت ابي قحافة اخت ابي بكر الصديق رضى الله عنه

وقد ذكر ابو حاتم الرازي حديث ابن عباس كان عليه السلام يخرج فيتمسح بالتراب فيقال يا رسول الله الماء منك قريب فقال ما ادري ليلي لا يبلغ * ثم قال ابو حاتم لا يصح هذا الحديث ولا يصح في هذا الباب حديث *
 * قال *
 * باب من نومه بينه وبين آخر الوقت *

ذكر فيه اثر ذلي ثم ضمنه بالحارث * قات * ترك في هذا الباب اثر عن عمرو بن عبد الرزاق في مصنفه عن عمرو بن جريح عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ان اباة اخبره انه اعتمر مع عمرو بن عمرو عرس في بعض الطريق قريبا من بعض المياه فاحتلم فاستيقظ فقال ما تروننا ندرك الماء قبل طلوع الشمس قالوا نعم فاسرع السير حتى ادرك الماء فاغتسل وصلى وعبد الرحمن بن حاطب ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وباقي السند على شرط الصحيح *

* قال *
 * باب ما روي في طلب الماء وحده الطلب *
 ذكر فيه حديث عائشة (حضرت الصلوة فالتمس الماء فلم يجد فنزلت آية التيمم) * قلت * في الاستدلال به نظره لانه لم يكن التيمم مشروعا في ذلك الوقت فالتمسوا الماء اذ لم يكن له بدل فلم يلزم من التماسه حينئذ التماسه وقد صار له بدل *

* قال *
 * باب طهارة الماء المستعمل *
 ذكر فيه حديث ابي جحيفة (فجعل الناس يتسحون بوضوء) وحديث جابر (انه عليه السلام توضأ وصب عليه من وضوءه) * قال * لا دلالة في الحديثين على طهارة الماء المستعمل فان الوضوء يحتمل ان يراد به مطلق الماء او الماء المعد للوضوء او فضلة ما به الذي توضأ به وضوءه او ما استعمله في اعضائه فلا يمين هذا الاخير الا يدل *
 * قال *
 * باب الدليل على انه ياخذ لكل وضوء ماء جديد او لا يتطهر بالمستعمل *

ذكر فيه حديث ابن عباس (ثم غرف غرفة اخرى) * قال * وليس فيه بيان ان تلك الغرفة كانت من غير الماء المستعمل او لا ثم ذكر (عن عبد الله بن محمد بن حنبل عن الربيع الخ) * ثم قال (ابن حنبل لم يكن بالحافظ واهل العلم محتاجون في جواز الاحتجاج برواياتهم) * قال * ذكر الترمذي في ابواب الغرائض حديثا في سنده ابن حنبل ثم حكم على الحديث بالحسن والصحة وذكر الترمذي فيما بعد في باب المبتدئة لا يميز بين الدمين حديث حسنة في الاحتجاج وفي سنده ايضا ابن حنبل فلم يميز له بشي بل حكى عن البخاري انه حسن الحديث وعن ابن حنبل انه صحيح *

باب الدليل على ان سور الكلب نجس

قال *

ذكر فيه حديث (اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليرقه وليس له سبع مرار) * قلت * قد قدمنا ان مالكا يحمل الامر بالنسل على التعبد ورجاء رجعه اصحابه بذكر العدد والخصوص كما تقدم بيانه والا اعتذار عنه * ثم ذكر حديث ابي هريرة في الكلب يبلغ في الاناء بفلسه ثلاثا وخمسا او سبعا او في سنده اسمعيل بن عياش فقال لا يحتج به خاصة اذ روى عن اهل الحجاز) * قلت * ظاهر هذا الكلام اطلاق القول بانه لا يحتج به واذ روى عن اهل الحجاز كان اشد في عدم الاحتجاج به وعلى هذا قد خالف البيهقي ما ذكره في باب ترك الوضوء من الدم فيما مضى فقال (ماروى عن الشاميين صحيح) *

باب ادخال التراب في احدى غسلاته

قال *

ذكر عن معاذ بن هشام عن ابيه عن ابي قتادة عن خلاص عن ابي رافع عن ابي هريرة حديث (اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرار اولاهن بالتراب) * ثم قال (غريب ان كان حفظه معاذ فهو حسن لان التراب في هذا الحديث لم يروه ثقة غير ابن سيرين عن ابي هريرة وانما رواه غير هشام عن قتادة عن ابن سيرين كما سبق ذكره) * قلت * لقائل ان يقول كان ينبغي له ان يقول ان كان هشام حفظه لانه هو الذي انقرد به عن قتادة كما بينه البيهقي ولعله انما عدل الى ابنه معاذ لجلالة هشام وهو الدستوائي وابنه معاذ وان روى له الجماعة لكنه ليس بحجة كذا قال ابن معين وقال ابو احمد بن عدي ربما غلط في الشيء وارجو انه صدوق * ثم ذكر البيهقي حديث عبد الله بن مغفل (وعفروه الثامنة بالتراب) * ثم قال (ابو هريرة احفظ من روى في دهره وروايته اولى) * قلت * بل رواية ابن مغفل اولى لانه زاد الفسلة الثامنة والزيادة مقبولة خصوصاً من مثله * قال الحسن البصري كان ابن مغفل احد عشرة الذين بعثهم الينا عمر يفقهون التماس فكان الاخذ بروايته احوط واليه ذهب الحسن وحديثه هذا اخرجه ابن منذر من طريق شعبة وقال اسناد مجمع على صحته * قال البيهقي او قد روى حماد بن زيد عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة فتواه بالسبع كما رواه وفي ذلك دلالة على خطا رواية عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن ابي هريرة في الثلاث وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات) * قلت * رواه الدارقطني بسند صحيح من رواية عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة قال اذا ولغ الكلب في الاناء فاخرقه ثم اغسله ثلاث مرات وروى ايضا من حديث عطاء عن ابي هريرة انه كان اذا ولغ الكلب في الاناء اهرقه وغسله ثلاث مرات وقال ابن عدي حدثنا احمد بن الحسن الكرخي من كتابه حديثنا الحسن الكرابيسي حدثنا

اسما في الازرق حد ثنا عبد الملك عن عطاء عن الزهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولىع الكلب في اناه احدكم فليهرقه وليفسله ثلاث مرات * قال ابن عدي قال احمد بن الحسن كان الكرايسي يسأل عنه وهذا لا يرويه غير الكرايسي مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم والكرايسي له كتب مصنفة ذكر فيها اختلاف الناس من المسائل وذكر فيها اخبار كثيرة وكان حافظا لها ولم يجد له منكر اغير ما ذكرت من الحديث والذي حمل احمد بن حنبل عليه فانما هو من اجل اللفظ بالقرآن فاما في الحديث فلم اربه باسا انتهى كلامه وعبد الملك هذا اخرج له مسلم في صحيحه وقال ابن حنبل والثوري هو من الحفاظ وعن سفيان الثوري هو ثقة متين فقيه وقال احمد بن عبد الله ثقة ثبت في الحديث ويقال كان سفيان الثوري يسميه الميزان * قال *

باب نجاسة ماماسه الكلب بسائر بدنه اذا كان احد همارطبا *

اراد بذلك اثبات نجاسة الكلب بجميع اجزائه وعلته في هذا التبويب امران * احد هما انه اطلق لفظ سائر على الجميع * قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح وهو مردود عند اهل اللغة معدود من غلط العامة واشباههم من الخاصة ولا يلتفت الى قول الجوهرى انه بمعنى الجميع وقال الزهري في التهذيب اتفق اهل اللغة على ان معنى سائر الباقي * ثانيهما * انه اثبت نجاسة ماماسه جميع بدنه فيخرج من ذلك ما ماسه بجزء من بدنه والظاهر انه لم يقصد ذلك * ثم انه استدلى على ذلك (بانه عليه السلام اخرج من تحت فسطاطه جرو كلب ونفخ مكانه) * ثم قال (وفي هذا والذي قبله من اخبار الولوغ دلالة على نسخ ما انبأ ابو عبد الله الحافظ * فذكر حديث * كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد الحديث * قلت * دعوى النسخ محتاج الى تاريخ ولا تاريخ معه ولهذا لم يحزم البيهقي بالنسخ في آخر كلامه بل ذكره على وجه الاحتمال فقال (فكان ذلك كان قبل امره بقتل الكلاب وغسل الاناء من ولوغها) * ثم ذكر عن البخاري (انه لم يذكر قوله تبول) * قلت * ذلك مذكور في بعض نسخ البخاري فان اعذر عن البيهقي معذره بانه لم يقف على تلك النسخ * قلنا * بل وقف عليها حيث ذكر هذا الحديث فيما بعد في باب من قال بطهور الارض اذا يسيست ثم قال (وليس في بعض النسخ عن ابي عبد الله البخاري ذكر البول) فاختلف كلام البيهقي في الباين وغفل عما ذكره اولا * ثم قال البيهقي (وقد اجمع المسلمون على نجاسة بولها) * قلت * مذهب مالك انه طاهر ذكره ابن رشد في القواعد وغيره قال البيهقي (او كان علم مكان بولها يخفى عليهم فمن وجب عليه (١) غسله) * قلت * يابى هذا التاويل اوبعده تحفظ النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه واحترازهم من النجاسات بل اظهر من هذين التاويلين الذين ذكرهما

البيهقي ان الشمس كانت تمسف تلك الابرار فتطهر الارض وقد ترجم البيهقي على ذلك فيما بعد فقال (باب من قال بطهور الارض اذ ايسست) وذكر هذا الحديث وكذا فعل ابو داود في السنن وغيره *

* قال * **باب الدليل على ان الخنزير اسوأ حالا من الكلب** *

ثم استدلى على ذلك بحديث نزول ابن مريم وكسره الصليب وقتله الخنزير * قلت * لم يذكر في هذا الباب شيئا غير هذا الحديث ودلالة على نجاسة الخنزير ليست بظاهرة فكيف على انه اسوأ حالا من الكلب *

* قال * **باب سور العرة** *

ذكر فيه حديث (اسحاق بن ابي طلحة عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة عن كيسة بنت كعب بن مالك ان ابا قتادة الحديث) ثم قال هكذا رواه مالك في الموطأ * قلت * الذي في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى عن حميدة بنت ابي عبيد بن فروة وقال ابن مندة ام يحيى حميدة وخالها كيسة لا يعرف لها رواية الا في هذا الحديث ومحله محل الجهالة ولا يثبت هذا الخبر بوجه من الوجوه * ثم اسند البيهقي من طريق ابي قتادة عن ابيه * ثم اسند (عن عكرمة قال لقد رأيت ابا قتادة يقرب طهوره الى المرف يشرب منه ثم يتوضأ بسورها) قال * وكل ذلك شاهد لصحة رواية مالك * قلت * كيف تكون رواية عكرمة الموقوفة على ابي قتادة شاهدا لرواية مالك المرفوعة ثم اسند من طريق المعتمر وحامد بن زيد عن ايوب (عن محمد بن ابي هريرة قال اذا ولغ المرف غسل مرة) * قلت * روى الترمذي من طريق المعتمر بسنده هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يغسل الاناء اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات اولاهن قال اولهن (١) بالتراب واذا ولغ فيه المرة مرة ثم * قال حسن صحيح فاعتمد على عدالة الرجال عنده ولعله لم يلتفت للوقوف مع رواية الرفع وهو مخالف لما رواه البيهقي من طريق المعتمر * ثم قال البيهقي بعد ان روى ذلك عن جماعة موقوفا (رواية الجماعة اولى) * قلت * قد تقدم رواية الترمذي للرفع من طريق المعتمر عن ايوب وانه صححها ورواها البيهقي فيما مضى من طريق عبد الوارث عن ايوب ومن طريق ابي عاصم عن قرة من طريق ابن عون كلهم عن ابن سيرين وهو لا ايضا جماعة وقد زادوا الرفع وزيادة الثقة مقبولة على ما عرف ولا نسلم ان ذلك مدرك فان الراوى تارة ينشط فيرفع الحديث وتارة يفتي به فيقفه وهذا اولى من تخطئة الراجعين وقد مر لهذا نظائر وقد اسند الطحاوي عن ابن سيرين انه كان اذا حدث عن ابي هريرة فقبل له عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل حديث عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم * ثم اسند البيهقي (عن محمد بن اسحاق الصنعاني اخبرني سعيد بن عفير

حدثنا يحيى بن ايوب عن ابن جريج عن ابن دينار عن ابي صالح عن ابي هريرة قال يغسل الاناء من الهر
كما يغسل من الكلب) ثم قال (وروي عن روح بن الفرج عن ابن عفير مرفوعا وليس بشيء) * قلت * روح هذا
روى عنه جماعة من الائمة كالحاملي والحاكم في المستدرک والطبراني والاصم وغيرهم وثقه ابو بكر الخطيب فوجب
قبول زيادته كيف وقد تابعه على ذلك غيره فاخرج الطحاوي هذا الحديث عن ربيع الجيزي عن سعيد بن
كثير بن عفير بسنده والجيزي وثقه ايضا الخطيب وروى له ابوداود والنسائي كذا ذكر صاحب الامام
عن الطحاوي والذي رأيته في كتابه شرح الآثار وشيكل الحديث انه اخرجه بالسند المذكور موقوفا على
ابي هريرة ثم قال البيهقي (وقد يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما هو حجة عليه في فتياه في المرة ان صح ذلك فهو مجموع
بما تقدم من حديث ابي قتادة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * كانه اراد بقوله وقد يروي عن
ابي هريرة عنه عليه السلام ما ذكره عنه في آخر الباب وستحكم عليه ان شاء الله تعالى وقوله (فهو حجة عليه في فتياه
* قلت * لم يكن ذلك فتيا بل هو مرفوع من جهات قد صحح الترمذي بعضها كما تقدم وحديث ابي قتادة اسناده
مضطرب اضطر ابا كثيرا قدين البيهقي بعضه وفيه امرأتان مجهولتان وقد تقدم ان ابن مندة قال لا يثبت بوجه
من الوجوه وحديث عائشة فيه مجهولة عند اهل العلم وهي ام داود بن صالح ولهذا قال البزار لا يثبت
من جهة النقل والبيهقي اوردته شاهد الحديث ابي قتادة لا محتجابه فكيف يكون ابو هريرة مجموعا بمثل
هذين الحديثين * ثم اسند البيهقي حديث ابي هريرة (السنور سبع) * قلت * عزاه صاحب الامام الى
الدارقطني وقال اسناده الى عيسى بن المسيب صحيح وحكى عن الدارقطني انه قال في عيسى هذا صالح الحديث
وكذا حكي عنه البيهقي فيما بعد في باب سور الحيوانات سوى الكلب والخنزير وقال الحاكم صدوق واخرج له
في المستدرک واخرج له ابن حبان في صحيحه وقال ابن عدي صالح فيما يرويه ذكر ذلك البيهقي في الباب
المذكور فاذا كان السنور سباعا فقد ثبت نهيه عليه السلام عن اكل كل ذي ناب من السباع فيكون لحم السنور
ممنوعا فكذا اسوره كالكلب والخنزير فالحديث حجة على البيهقي فذكره هنا نظروا حدیث ابي هريرة هذا
مؤيدا لحدیثه فی غسل الاناء من ولوغ المرة وفي المعلقة لابن خزم وعن امر يغسل الاناء من ولوغ المرة
ابو هريرة وسعيد بن المسيب والحسن ومطامس وعطاء جعلاه بمنزلة ما ولوغ فيه الكلب * ثم اسند البيهقي عن
حفص بن عمر هو العدي في حديثنا الحكم يعني ابن ابان عن عكرمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الهرمن متاع البيت) * قلت * الحكم هذا وثقه جماعة وقال ابن المبارك ارم بهو حفص العدي

قال ابو حاتم بن الحديث وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن عدى عامة حديثه غير محفوظ واخاف ان يكون ضعيفا كما ذكره النسائي *

* قال * باب سور سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير *

ذكر فيه حديث جابر (اتوضأ بماء افضلت الحر قال نعم وبماء افضلت السباع وفي سنده ابراهيم الاسلمي فقال البيهقي (ضعفه اكثر اهل العلم) * ثم اسند (عن الشافعي انه كان يقول لان يغتر ابراهيم من بعده احب اليه من ان يكذب وكان ثقة في الحديث) * قلت * بل كذب ما لك وابن معين والقطان وقال ابن حنبل والبخاري والنسائي والد ارقطني والازدي وغيرهم متروك وقال القطان سألت مالكا اكان ثقة فقال لا ولا في ذنبه ورواه الاسلمي عن داود بن الحصين وهو ايضا متكلم فيه * قال ابو زرعة لين وقال ابو حاتم ليس بالقوي ولو لان مالكا روى حديثه وقال سفيان بن عيينة كنا نتقي حديثه وقال ابن حبان حدث عن الثقات بما يشبه حديث الاثبات تجب مجابته روايته وقال ابن عدى اذا روى عنه ثقة فهو صالح الرواية الا ان يروى عنه ضعيف فيكون البلاء منه مثل ابن ابي حبيبة وابراهيم بن يحيى * قلت * صرح ابن عدى هنا ان البلاء من ابن ابي يحيى وذكر في ترجمة ابن ابي يحيى خلاف هذا فقال نظرت في احاديثه يعني ابن ابي يحيى فليس فيها منكر وانما يروي المنكر اذا كانت المودة من قبل الراوى عنه فكانه اتى من قبل شيخه لا من قبله قال البيهقي (وتابعه عن داود بن الحصين ابراهيم بن اسمعيل بن ابي حبيبة) * ثم اسنده من حديث سعيد بن سالم (عن ابن ابي حبيبة عن داود بسنده) * قلت * سعيد هو القداح تكلم فيه * قال البخاري عن ابن جريج كان يرى الارجاء وقال عثمان بن سعيد يقال القداح ليس بذاك في الحديث وفي انساب السمعاني التي اختصرها ابن الاثير كان مرجعهم في الحديث وابن ابي حبيبة تقدم تصغير ابن عدى له وضعفه النسائي وقال البخاري منكر الحديث وقال ابن معين ليس بشي وقال الدارقطني متروك وروينا هذا الحديث في مسند الشافعي من رواية الاصم عن الربيع عن الشافعي حدثنا سعيد عن ابن ابي حبيبة وابن ابي حبيبة عن داود عن جابر ولا ذكر لايه فقد اضطرب سنده مع ضعف زواته وقد ذكر البيهقي فيما بعد (انه عليه السلام سئل عن الماء وما ينوبه فقال اذ بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث) وظاهر هذا يدل على نجاسة سور السباع اذ لو لا ذلك لم يكن لهذا الشرط فائدة وكان التقييد به ضائعا *

* قال * **باب ما لا نفس له سائلة اذا مات في الماء القليل**

اسند فيه (عن بشر بن المفضل عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن ابي هريرة حديث اذا وقع الذباب) * ثم قال (ورواه عمرو بن علي عن ابن عجلان عن القعقاع عن ابي صالح عن ابي هريرة) * قلت * ذكر صاحب الامام ان عمرو بن علي رواه عن يحيى بن محمد بن قيس عن ابن عجلان عن القعقاع * قال البزار هذا الحديث لا نعم رواه عن ابن عجلان عن القعقاع الا يحيى بن محمد بن قيس وقد خولف فيه عن ابن عجلان * ثم اسند البيهقي (عن بقة عن سعيد بن ابي سعيد الزبيدي عن بشر بن منصور) فذكر اسنده حديث سلمان (كل طعام وشراب وقعت فيه دابة (١) ثم حكى عن ابن عدي (انه قال الاحاديث التي يرويها سعيد الزبيدي عامتها ليست بمقبولة) وقال البيهقي في باب الصائم (كحل (سعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقة ينفر دجالا يتابع عليه) * ثم اسند في هذا الباب اعني باب ما لا نفس له عن الدارقطني (انه قال لم يروه يعني حديث سلمان غير بقة عن سعيد الزبيدي وهو ضعيف) * قلت * الظاهر ان البيهقي فهم من قول الدارقطني وهو ضعيف انه اراد الزبيدي لانه ذكر عقيب كلام ابن عدي فيه وذكر في الخلافات كلام الدارقطني ثم قال (وقد ذكرنا ان ما يرويه بقة عن النعفاء والمجهولين فليس بمقبول منه) وقال صاحب الامام ذكر الحافظ ابو بكر الخطيب سعيد بن ابي سعيد هذا فقال واسم ابيه عبد الجبار وكان ثقة * قال صاحب الامام وقول الدارقطني وهو ضعيف لا يريد بقة وذكر ابن حبان في كتاب الثقات سعيد هذا فقال سعيد بن عبد الجبار الزبيدي من اهل الشام يروي عن عمرو بن روبة الثعالبي عن ابي امامة روى عنه اهل بلده وهذا ينفي عنه الجلالة وذكر صاحب الميزان سعيد ابن ابي سعيد الزبيدي وسعيد بن عبد الجبار الزبيدي في ترجمتين والله اعلم *

* قال * **باب الحوت يموت في الماء والجراد**

ذكر فيه (عن اسحاق بن حازم عن عبيد الله بن مقسم عن جابر سئل عليه السلام عن ماء البحر الحديث) * قلت * ذكر ابن مودة ان هذا الحديث لا ثبت ويمكن ان يكون علله بالاختلاف في اسناده فان عبد العزيز بن عمران وهو ابن ابي ثابت رواه عن اسحاق بن حازم الزيات مولى آل نوفل عن وهب بن كيسان عن جابر عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه اخرجه الدارقطني وقال عبد العزيز ليس بالقوي وقال عبد الحق في احكامه اسحاق ابن حازم شيخ مدني ليس بالقوي * ثم ذكر البيهقي (عن ابن وهب حديثا سليمان بن بلال عن زيد بن اسلم عن ابن عمر قال احلت لنا ميتتان ودمان الخ) ثم قال البيهقي (هو في معنى المسند) * قلت * رواه يحيى بن حسان من

سليمان بن بلال مرفوعاً كذا قال ابن هدي في الكامل ثم ان البيهقي جعل قول ابن عمر اجلت في معنى المسند
ثم خالف ذلك في كتابه الخيض في باب غسل المستحاضة فذكر ما يدل على ان قول الراوي (فامرت ان تؤخر
الظهور الخ) موقوف * ثم اسند البيهقي الحديث (من عبد الرحمن واسامة وعبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيهم عن
ابن عمر قال عليه السلام اجلت لنا ميتتان الحديث) ثم قال (اولا ذريد كلهم ضعفاء جرحهم ابن معين وكان
ابن حنبل وابن المديني يوثقان عبد الله الا ان الصحيح من هذا الحديث هو الاول) * قلت * اذ كان عبد الله
ثقة على قولهما دخل حديثه فيما رفعه الثقة ووقفه غيره على ما عرف لاسيما وقد تابعه على ذلك اخواه فعلى هذا
لا نسلم ان الصحيح هو الاول *

* قال * باب الماء القليل ينحس بنجاسة تحدث فيه *

ذكر في آخره (حديث جابر غطوا الاناء واوكوا السقاء وحديث ابي هريرة في الامر بتغطية الوضوء) * قلت *
الظاهر انه عليه السلام انما امر بتغطية الاناء ليكون ذلك حرزا من الشيطان كما بينه في حديث جابر بقوله فان
الشيطان لا يحل سقاء ولا يكشف اناه وايضا في ذلك امان من الضرر ويدل عليه ما جاء في رواية لمسلم في
حديث جابر فان في السنة ليلة ينزل فيه وباء لا يبر الماء ليس عليه غطاء او سقاء ليس عليه وكاء الانزل فيه من
ذلك الوباء * فثبت بذلك ان الامر بالتغطية لهذا المعنى لا لتنجيس الماء فالحدوثان ليسا بطابقين للباب *

* قال * باب الماء الكثير لا ينحس بنجاسة تحدث فيه ما لم تغيره *

* قلت * الاحاديث التي ذكرها في هذا الباب فيها ان الماء لا ينحس شي من غير تقييد بكثرة ولا عدم تغير وذكر
في الباب حديثا فيه طريف فقال (هو ابو سفيان وليس هو بالقوي الا اني اخرجته شاهدا لما تقدم) * قلت *
الان القول فيه وقد ضعفه ابن معين وابو حاتم وقال ابن حنبل ليس بشي ولا يكتب حديثه وقال النسائي
متروك وفي الكاشف للذهبي متروك عندهم وقال عمرو بن علي ماسمعت يحيى بن سعيد ولا عبد الرحمن بن
مهدي يحدثان عنه بشي قط فعلى هذا لا يصح ان يستشهد به * ثم اسند البيهقي (عن محمد بن ابي يحيى عن
امه قالت دخلت على سهل بن سعد الخ) * ثم قال (اسناد حسن موصول) * قلت * هكذا ذكره ايضا عن محمد
عن امه ابو الحسن الدارقطني ولم تعرف حال امه ولا اسمها بعد للكشف التام ولا ذكر لها شي من الكتب
السنة وقد ذكر الطبراني في معجمه الكبير هذا الحديث في ترجمة ابي يحيى عن سهل فذكر بسنده عن محمد بن
ابي يحيى عن ابيه عن سهل الحديث فظهران في سنده اضطرابا ايضا ومع هذا كيف يكون اسناده حسنا *

باب الماء الكثير اذا غيروه النجاسة

* قال *

ذكر في آخره عن الشافعي (انه قال وما قلت من انه اذا تغير طعم الماء وريحته ولونه كان نجساً بروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت اهل الحديث مثله وهو قول العامة لا اعلم بينهم فيه خلافاً * قلت * اطلق الشافعي ذلك ويبنى ان يقيد بما اذا كان الواقع نجساً والا فلو تغيرت الاوصاف الثلاثة بنى طاهر فالمشهور من مذهب الحنفية انه لا ينجس *

باب قدر القلتين

* قال *

استدفعه (عن الشافعي) انه سلم بن خالد عن ابن جريج باسناد لا يحضرني ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثا وقال في الحديث بقلال هجر * قال ابن جريج * وقد رأيت قلال هجر فالقلة تسع قربتين او قربتين وشيئا * قال الشافعي كان مسلم يذهب الى ان ذلك اقل من نصف القربة او نصف القربة فيقول خمس قرب اكثر مما تسع قلتين وقد تكون القلتان اقل من خمس قرب فالاحتياط ان تكون القلة قربتين ونصفا فاذا كان الماء خمس قرب لم يحمل نجسا في جركانه او غيره الا ان يظهر في الماء منه ريح او طعم اولون وقرب الحجاز كبار فلا يكون الماء الذي لا يحمل النجاسة الا بقرب كبار * قلت * في هذا الحديث اشياء * احدها * ان مسلم بن خالد ضعفه جماعة والبيهقي ايضا في باب من زعم ان التراب ينج بالجماعة افضل * الثاني * ان الاسناد الذي لم يحضره ذكره مجهول الرجال فهو كالمقطوع ولا تقوم به حجة * الثالث * ان قوله وقال في الحديث بقلال هجر يوم انه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم والذي وجد في رواية ابن جريج انه قول يحيى بن عقيل قلال هجر يوم انه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم بصحابي فلا تقوم بقوله حجة * ثم اسند البيهقي (عن محمد بن يحيى بن عمر انه عليه السلام قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا ولا باسا * قال قلت ليحيى بن عقيل قلال هجر * قال قلال هجر * قال فاذن ان كل قلة تاخذ فرقتين * زاد احمد بن علي في روايته والفرق ستة عشر رطلا) * قلت * في هذا ايضا اشياء * احدها * انه مرسل * الثاني * ان محمد المذكور فيه وهو ابن ابي يحيى على ما قاله ابو احمد الحافظ يحتاج الى الكشف عن حاله * الثالث * انه ظن من غير جزم * الرابع * انه اذا كان الفرق ستة عشر رطلا يكون مجموع القلتين اربعة وستين رطلا وهذا يقول به البيهقي واما به وقد جاء ذكر الفرق من طريق آخر اخرجه ابن عدي من جهة المفيدة بن سقلاب عن محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان الماء قلتين من قلال هجر لم ينجسه شيء

وذكر انها فرقان وهذا يقتضي ان يكون القتلى اثنى وثلاثين رطلا والمغيرة هذا ضعفه ابن عدي وذكر ابن ابي حاتم عن ابيه انه صالح وعن ابي زرعة جزري لا باس به * ثم ذكر البيهقي عن محمد بن يحيى المذكور (قال قراب قلال هجر فاطن ان كل قلة تاخذ قربتين) قال البيهقي (كذا في كتاب شيني قربتين وهذا اقرب مما قال مسلم بن خالد) * قلت * فعلى هذا يكون القتلى اربع قرب * ثم اسند البيهقي (عن مجاهد قال القتلى الجرثان وعن وكيع ويحيى بن آدم مثله وعن هشيم قال الجرثان الكبار وعن محمد بن اسحاق الجرار التي يستقى فيها والد واريق وعن عاصم بن المنذر قال القلال الخوابي العظام) * قلت * قد اختلف في تفسير القلتين اختلافا شديدا كما ترى ففسرنا بـ خمس قرب واربعة وستين رطلا واثنتين وثلاثين وبالجرثتين مطلقا وبالجرثتين بقيد الكبر وبالخاتيتين والخاتية الجب فظهر بهذا جهالة مقدار القلتين فتعذر العمل بها وقال ابو عمر في التمهيد وما ذهب اليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت في الاثر لانه حديث تكلم فيه جماعة من اهل العلم ولان القلتين لم يوقف على حقيقة مبلغها في اثر ثابت ولا اجماع وذكر ابن جرير الطبري في التهذيب معنى هذا الكلام *

* قال * باب صفة بير بضاعة *

* قلت * الاولى ان يذكر هذا الباب ثلثا (باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه ما لم تغيره) ثم ان البيهقي ذكر في هذا الباب (عن الشافعي انه قال بير بضاعة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الانجاس ما لا يغيرها لو ناولا طمها ولا يظهر له فيها ريح فقيل للذي صلى الله عليه وسلم يتوضأ من بير بضاعة وهي تطرح فيها كذا وكذا فقال عليه السلام مجيبا الماء لا ينجسه شيء وبين انه في الماء مثلها اذا كان مجيبا عليها (١)) * قلت * قد قد منافي اوائل هذا الكتاب ان الماء الراكد اذا وقفت فيه تلك الاشياء اعني التبن والحبيض والكلاب فلا يظهر ان الاوصاف الثلاثة لتغير ويؤيد هذا ما اسنده البيهقي فيما بعد (عن ابي داود السجستاني من قوله ورأيت فيها ماء متغير اللون)

* قال * باب ما جاء في تزح زمزم *

اسنده فيه (عن ابن سبير ان زنجيا وقع في زمزم فامر به ابن عباس فاخرج وامر بها ان تتزح الي آخره) ثم قال (ورواه ابن ابي عروبة عن قتادة ان زنجيا وقع في زمزم فامرهم ابن عباس بتزحه وهذا بلاغ بلغها فانها لم يلقيها ابن عباس ولم يسمع منه) * قلت * ذكر البيهقي في الخلافيات عن شعبة (انه قال احاديث ابن سيرين عن ابن عباس انما سمعهم يحكمون ولم يسمع من ابن عباس) وفي الكمال لعبد الغني وروى ابن

سيرين عن ابن عباس والصحيح ان بينهما عكرمة انتهى كلامه فاذا ارسل ابن سيرين عن ابن عباس وكان
الواسطة بينهما ثقة وهو عكرمة كان الحديث معتقبا وفي التمهيد لابن عبد البر مراسيل ابن سيرين صحاح
كمر اسيل سعيد بن المسيب * ثم ان البيهقي اخرجه في كتاب المعرفة من طريق (ابن لهيعة عن عمرو بن دينار
عن ابن عباس) وعمره وسمع من ابن عباس وذكر في كتابه السنن والمعرفة (ان جابر الجعفي رواه مرة عن
ابي الطفيل عن ابن عباس ومرة عن ابي الطفيل نفسه ان غلاما وقع في زمزم) وابن لهيعة والجعفي متكلم فيهما
لكن ذكرتهما استشهادا لرواية ابن سيرين وقتادة قال * ابن عدي ابن لهيعة حسن الحديث يكتب حديثه وقد
حدث عنه الثقات * الثوري وشعبة وعمر بن الحارث واليث بن سعد والجعفي حديث صالح وقد روى عنه
الثوري الكثير مقدار خمسين حديثا وشعبة اقل رواية عنه من الثوري وقد احتمله الناس ورووا عنه
ولم يختلف احد في الرواية عنه * وعن الثوري قال ما رأيت اورع في الحديث من الجعفي وعن شعبة قال وهو
صدوق في الحديث وعن الثوري انه قال لشعبة لان تكلمت في جابر لا تكلم فيك وقد روي نزح زمزم
من طريق آخر صحيح فروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن هشيم عن منصور عن عطاء ان حبشيا وقع في زمزم
فماز ابن الزبير ان ينزف ماء زمزم فجعل الماء لا ينقطع فنظروا فاذا عين تنبع من قبل الحجر الاسود فقال
ابن الزبير حسبكم * وعطاء سمع من ابن الزبير بالاخلاق * ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال لا تعرفه عن ابن
عباس وزمزم عندنا ما سمعنا بهذا عن ابن عينة قال انا بمكة منذ سبعين سنة لم ارضعيرا ولا كبيرا يعرف
حدث الزنجي وعن ابي عبيد قال وكذلك لا ينبغي لان اثار جاءت في نعتها انها لا تنزح ولا تذم * قلت *
قد عرف هذا الامر واثبت ابو الطفيل وابن سيرين وقتادة ولوارسلاه وعمر بن دينار وعطاء والمثبت مقدم
على الثاني خصوصا مثل هؤلاء الاعلام ولا يلزم من عدم شماع من لم يدرك ذلك الوقت وعدم من يعرفه عدم
هذا الامر في نفسه وليس فيه ان ابن عباس وابن الزبير قد راعى استيصال الماء بالنزح حتى يكون مخالفا
للاثار التي ذكرها ابو عبيد بل صرح في رواية ابن ابي شيبة بان الماء لم ينقطع وفي رواية البيهقي بان العين
غلبتهم حتى دست بالقباطي والمطارف وقد قال السهيلي في روض الانف نحو هذا وجعل حدث الحبشي مؤيدا
لما روي في صفتها انها لا تنزف لاختلافنا وقال قبل لعبد المطلب في صفة زمزم لا تنزف ابدا ولا تذم وهذا برهان
عظيم لانها لم تنزف من ذلك الحين الى اليوم فقط وقد وقع فيها حبشي فنزحت من اجله فوجد امامها يثور
من ثلاث اعين افواها واكثرها عين من ناحية الكعبة * ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انه قال لمخلفيه وقد رويتم

عن سالم عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الماء لا ينجسه شيء * افترى ان ابن عباس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم خبراً ثم يتركه * قلنا * لم يتركه بل خصصه كما خصصته انت ايها الشافعي فقلت بنجاسة ما دون القلتين بالنجس ولولم يتغير وبنجاسة ما بلغ قلتين فصاعد بالتغير * ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه اول نزح زمزم انصح بانه كان للتنظيف لا للنجاسة) * قلت * يمنع ذلك ان ابن عباس وابن الزبير امر بالانزح و مطلق الامر للوجوب وليس ذلك إلا بالنجس وبعد هذا التأويل ايضاً انهم بالغوا في النزح وسدوا العين كما مر ولو كان للتنظيف لم يبالغوا هذه المبالغة العظيمة * ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال وقد يكون الدم ظهر على وجه الماء حتى رؤي) * قلت * التالبان من يقع في الماء يموت خنقاً ولا يخرج منه دم ولو خرج كان قليلاً لا يصل الى ان يظهر على وجه الماء الكثير ويرى فيه لما مر ان زمزم لا تدم * قال المروى وابن الاثير وغيرهما قيل معناه لا يوجد ماؤها قليلاً من قولهم يبرذمة اذا كانت قليلة الماء وقال السهيلي هو من اذمت البير اذا وجدت بها ذمة كما تقول اجنت الرجل اذا وجدته جباناً واكدت به اذا وجدته كاذباً وفي التنزيل * فانهم لا يكذبونك * انتهى كلامه وايضاً فان الراوي جعل علة نزحها موته دون غلبته دمه لقوله مات فامر ان لنزح كقوله زنى ما عز فرجم ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال يعني لمخالفة زعمت ان ابن عباس نزح زمزم من زنجي وقع فيها وانت تقول يكفي من ذلك اربعون او ستون دلو) * قلت * الا ظهران الشافعي يربذ بك محمد بن الحسن وليس هذا الذي الزمه به مذهبه بل مذهب ابي حنيفة وسائر اصحابه محمد وابي يوسف وغيرهما انه يجب نزح جميعها الا ان يتعذر كما ورد عن ابن عباس في زمزم *

✽ باب الرخصة في المسح على الخفين ✽

* قال *

ذكر فيه احاديث ثم قال (وانما بانها كراهة ذلك عن علي وعائشة وابن عباس اما الرواية فيه عن علي انه قال سبق الكتاب المسح على الخفين فلم يرو باسناد موصول يثبت مثله) * قلت * على تعدد ثبوتها يحتمل ان يريد ان الكتاب سابق والمسح مسبوق متأخرفيكون ناسخاً للكتاب ويكون في معنى حديث جرير فلا يلزم من ذلك كراهة المسح على الخفين * قال (واما ابن عباس فانما كرهه حين لم يثبت له مسح النبي عليه السلام بعد نزول المائدة فلما ثبتوا له رجع اما بصحة ذلك) فذكر بسنده ما يدل على كراهته له وهو (ان ابن عباس قال انا عند عمر حين سألته سعد وابن عمر عن المسح على الخفين ففضى لسعد فقلت لسعد علمنا انه عليه السلام مسح على خفيه ولكن اقبل المائدة ام بعد ما لا يخبرك احد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح بعد المائدة فسكت عمر) * قلت * قوله اما بصحة ذلك يقتضي

ان يكون بسند صحيح وفيه خفيف وقد قال البيهقي في باب كفارة من اتى الحائض (غير صحيح به) وقال في باب من كبر بالطائفتين (ليس بالقوى) * ثم ذكر ما يدل على تجويزه له فاسند (من ابن عباس قال انا عند عمر حين سألته سعد وابن عمر عن المسح فقصي لسعد فقلت لسعد لو قلتم بهذا في السفر البعيد والبرد الشديد * قال فهذا تجويز منه للمسح في السفر البعيد والبرد الشديد بعد ان كان يتكره على الاطلاق) * قلت * من ابن له ان لا تكران سابقا حتى يقطع بذلك وكان الصواب ان يذكره على وجه الاحتمال كما فعل فيما بعد فذكر (عن عطاء انه روى عن ابن عباس المسح وكذب عكرمة في روايته عنه انه قال سبق الكتاب المسح) * ثم قال (ويحتمل ان يكون ابن عباس قال ما روى عنه عكرمة ثم لما جاءه التثبت عن النبي عليه السلام انه مسح بعد نزول المائدة قال ما قال عطاء *)

* قال * **باب سمحه عليه السلام في السفر والحضر**

ذكر فيه حديث دخوله عليه السلام الاسواق (١) وسمحه على الخفيف ثم قال (قال الشافعي فيه دليل على انه عليه السلام مسح في الحظر لان بلا لا حمل في الحظر) * قلت * وكذا حكى البيهقي عن الشافعي هذا اللفظ بعينه في كتاب المعرفة ولا اعرف ما معناه ولعله تصحيف من الكتاب وذكر ابو عمر في التهيد عن اسامة انه عليه السلام دخل دار جمل فتوضأ ومسح على خفيه * ثم ذكر عن ابي المصعب قال دار جمل بالمدينة *

* قال * **باب ما ورد في ترك التوقيت**

ذكر فيه (عن ابراهيم التيمي ثنا عمرو بن ميمون عن ابي عبد الله الجدي عن خزيمة بن ثابت الحديث) * ثم قال (ورواه سلمة بن كهيل عن التيمي فادخل بين عمرو بن ميمون وبين التيمي الحارث بن سويد) * ثم اسند ذلك من جهة (شعبة عن سلمة) * قلت * قد تقدم ان التيمي صرح بالحديث عن عمرو بن ميمون فيحتمل انه سمعه منه ومن الحارث عنه * ثم قال البيهقي (ورواه الثوري عن سلمة يخالف شعبة في اسناده) * ثم اسنده (عن الثوري عن سلمة عن التيمي عن الحارث عن عبد الله قال يمسح المسافر ثلاثا) قال (ورواه يزيد بن ابي زياد عن التيمي فقالهم جميعا) * ثم اسنده (عن يزيد عن التيمي عن الحارث عن عمر قال يمسح المسافر على الخفيف) * قلت * انما تعال رواية برواية اذا ظهر اتحاد الحديث والذي ذكره عن الثوري فتوى لابن مسعود في توقيت المسح للمسافر والذي ذكره عن يزيد فتوى لعمر وهما موقوفان فكيف يطل بهما حديث خزيمة المرفوع الدال على ترك التوقيت كما زعم * ثم قال البيهقي (قال الترمذي سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث

فقال لا يصح فتدى حديث خزيمة في المسح لانه لا يعرف لابي عبد الله الجدلى سماع من خزيمة) * قلت * هذا ايضا بناء على ما حكى عن البخارى انه يشترط ثبوت سماع الراوى عن روى عنه ولا يكتفى بإمكان اللقاء وحكى مسلم عن الجمهور خلاف هذا وانه يكتفى بالامكان وقد خالف الترمذى في جأ معه ما حكاه البيهقى ههنا عنه عن البخارى فحكم هناك على هذا الحديث بانه حسن صحيح وقال فيه وذكر عن ابن معين انه ثبته وعلمه ابن حزم بالجدلى نفسه وانه لا يعتمد على روايته واجاب عنه صاحب الامام بانه ما قدح فيه احد من المتقدمين ولا قال فيه ما قاله ابن حزم فيما علمه وثقه ابن حنبل وابن معين وصحح الترمذى حديثه * قال (ورواه ذواد بن علبه الحارثى وهو ضعيف عن مطرف عن الشعبي عن ابي عبد الله الجدلى عن خزيمة عن النبي عليه السلام قال يمسح المسافر ثلاثة ايام ولواستزده لانه لاذنا) * قلت * ذواد قال البخارى يخالف في بعض حديثه وذكر ابن ابي حاتم عن محمد بن عبد الله بن نمير كان شيخا صالحا موصوفا كوفيا وقال موسى بن داود الضبي ثنا ذواد واثنى عليه خيرا وقال ابن عدى وهو في جملة الضعفاء ممن يكتب حديثه فهو على هذا صالح للاستشهاد قال فرواياته مقوية للرواية التى صححها الترمذى *

* قال * باب الحنف الذى مسحه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم *

ذكر فيه حديث بريدة (اهدى النجاشي الى النبي عليه السلام خفين مما ذجين اسودين) * قلت * في سنده دلهم بن صالح عن حجير بن عبد الله وذلكم قال فيه البيهقى في باب من ترك القصر (ضعيف) وفي الضعفاء للذهبي حجير مجهول * ثم استند البيهقى (عن الشعبي عن المغيرة انه عليه السلام مسح وان النجاشي اهدى له خفين) ثم قال والشعبي (ثم اروى حديث المسح عن عروة بن المغيرة عن ابيه) * قلت * هذا الكلام يوهم ان حديث الشعبي هذا اعني هذا الحصر عن المغيرة مرسل وقد اخرج مسلم في صحيحه حديث الشعبي عن المغيرة واخرج الترمذى حديثه هذا وحسنه فدل على ان روايته عنه متصلة فلا يلزم من روايته عن ابنه عنه حديث المسح ان تكون روايته عن المغيرة نفسه موسلة بل يحمل على انه سمع منها ثم ذكر (قول معمر والقورى في الحرق) وفي مناسبة ذلك لهذا الباب تعسف * ثم ذكر حديث ابن عمر في (المحرم يقطع الخفين اسفل من الكعبين) ثم قال (قال ابو الويلد الفقيه فيه دلالة على ان الحنف اذا لم يقط بجميع القدم فليس ينجف يجوز المسح عليه) * قلت * فيه دلالة على انه اذا قطع اسفل من الكعبين فلم يقط ذلك القدر فليس ينجف بل يبقى حكمه حكم النعل ولا يلزم من ذلك انه اذا لم يقط ما هو اقل من ذلك فليس ينجف *

* قال *

* باب ماورد في الجور بين والتعليين *

ذكر فيه عن ابي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن المفيرة انه عليه السلام مسح على جوربيه ونعليه * ثم ذكر عن مسلم انه ضعف الخبر وقال ابو قيس الاودي وهزيل لا يمتثلان مع مخالفتهم الاجلة الذين رووا هذا الخبر عن المفيرة فقالوا مسح على الخفين) وذكر ايضا (تضعيف الخبر عن جماعة وان الاعتماد في ذلك على مخالفة الناس)
 * قلت * هذا الخبر اخرجه ابوداود وسكت عنه وصححه ابن حبان وقال الترمذي حسن صحيح وابو قيس عبد الرحمن بن ثروان وثقه ابن معين وقال العملي ثقة ثبت وهزيل وثقه العملي واخرج له ما من البخاري في صحيحه ثم انهما لم يخالفا الناس مخالفة معارضة بل رويا امرأتا على مارووه بطريق مستقل غير معارض فيعمل على انها حديثان ولهذا صحح الحديث كاهن * ثم اسند البيهقي (عن عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن عن ابي موسى رايته عليه السلام بمسح على الجور بين والتعليين) * ثم قال (الضحاك لم يثبت سماعه من ابي موسى وعيسى بن سنان ضعيف لا يحتج به) * قلت * هذا ايضا كما تقدم انه على مذهبه من يشترط للاتصال ثبوت السماع ثم هو معارض بما ذكره عبد الغني فانه قال في الكمال سمع الضحاك من ابي موسى * وابن سنان وثقه ابن معين وضعفه غيره وقد اخرج الترمذي في الجنايز حديثا في سنده عيسى بن سنان هذا وحسنه * ثم ذكر البيهقي عن الاستاذ ابي الوليد انه كان يتأول حديث المسح على الجور بين والتعليين على انه مسح على جور بين متعليين الا انه جورب على افراد ونعل على افراد * قال البيهقي (وقد وجدت لانس اثر ايدل على ذلك) * فلسند * عنه انه (مسح على جور بين اسفل ما جلود واعلاهما خنز) * قلت * الحديث ورد بعطف التعليين على الجور بين وهو يقتضي المفارقة فلفظه مخالف لهذا التأويل وكون انس مسح على جور بين متعليين لا يلزم منه ان يكون النبي عليه السلام فعل كذلك فلا يدل فعل انس على تأويل الحديث بما لا يمتلحه لفظه *

* قال *

* باب ماورد في المسح على التعليين *

ذكر في حديثنا (عن رواد بن الجراح عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ثم قال رواد ينفرد عن الثوري بمناكير هذا احدها والثقات رووه عن الثوري دون هذه اللفظة) * يعني مسح على نعليه * قال (وروي عن زيد بن الحباب عن الثوري هكذا وليس بمحفوظ) * ثم اسنده من طريق زيد بن الحباب عن الثوري بسنده المذكور (انه عليه السلام مسح على التعليين) * قلت * في الكامل لابن عدي رواد يكتب حديثه وقال ابن ابي حاتم ادخله البخاري

في كتاب الضعفاء فسمعت ابي يقول تقول من هناك وقال ابن حنبل لا بأس به صاحب سنة الا انه
 حدث عن سليمان احاديث مناكير وقال ابن معين ثقة مأمون ثم انه لم ينفرد بهذا الحديث بل رواه كروائيه
 ابن الحباب كما ذكر البيهقي فعلى هذا لا ينبغي ان يعد هذا الحديث من مناكير رواد ثمة العجب من البيهقي كيف
 يجعله مما انفرد به عن الثوري * ثم يذكر هو (ان ابن الحباب رواه عن الثوري كروائيه وزيد بن الحباب ثقة
 مشهور وثقه ابن المديني وابن معين) واخرج له مسلم وقال ابن حنبل كان صاحب حديث كيسار حل الى
 خراسان ومصر والاندلس كتبت عنه بالكوفة وهما وقال ابن عدي هو من اثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك
 في صديقه * قلت * فاذا كان كذلك فهذا الحديث لو انفرد به قبل فكيف وقد تابعه عليه غيره كما مر وجاءت
 له متابعة اخري وهي ان عبيد الرزاق قال في مصنفه انما مر عن يزيد بن ابي زياد عن ابي ظبيان قال
 رأيت عليا بال قائماً * ثم ذكر معنى ما رواه البيهقي عنه في او اخر هذا الباب وفيه انه مسح على نعليه
 ثم قال قال معمر واخبرني زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 يمشي صنع على هذا * ثم قال البيهقي (ورواه عبد العزيز الدراوردي وهشام بن سعد عن زيد بن اسلم
 فحكيا في الحديث رشاً على الرجل وفيها النعل وذلك يحتمل ان يكون غسلها في النعل الى آخره) * قلت * قد
 خالف البيهقي كلامه ههنا بعض مخالفة فيما روي في باب قراءة * وارجلكم * نصبا وقد تكلمنا معه هناك ثم اسند (عن يعلى
 عن عطاء عن أبيه اخبرني اوس بن ابي اوس رايته عليه السلام توضعاً ومسح على نعليه وقد ميه) ثم قال (ورواه
 حماد بن سلمة عن يعلى عن اوس وهو منقطع) * ثم ذكر هذا الوجه بسنده * ثم قال (وهذا الاسناد غير قوي)
 * قلت * الوجه الاول اخرجه الحازمي في النسخ والمنسوخ وقال لا يعرفه مجود امتصلا الامن حديث يعلى
 ابن عطاء واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه فالاحتجاج به كاف * ثم قال البيهقي (وهو يحتمل ما احتل الحديث
 الاول) * ثم استدل على ان المراد به غسل الرجلين في النعلين بما اسنده من حديث ابن عمر (انه رأى النبي صلى الله
 عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها) * قلت * ذكر صاحب الامام ان في الاستدلال به على ما اراد
 نظراً محتاج الى ان يكون لفظه يتوضأ لا بطلق الاعلى الفيل * ثم قال البيهقي (والا بصل وجوب غسل الرجلين
 الا ما خصه سنة ثابتة واجماع لا يختلف فيه وليس على المسح على النعلين ولا على الجوربين واحد منهما) * قلت * هذا
 ممنوع فقد تقدم ان الترمذي صحح المسح على الجوربين والنعلين وحسنه من حديث هزيل عن المغيرة وحسنه
 ايضاً من حديث الضحاك عن ابي موسى وصحح ابن حبان المسح على النعلين من حديث اوس وصحح ابن

خزيمة حديث ابن عمر في المسح على النعال السبتية وما ذكره البيهقي من حديث زيد بن الحباب عن الثوري في المسح على الثقلين حديث جريد وقال ابو بكر البزار ثنا ابراهيم بن سعد ثار وج بن عباد عن ابن ابي ذئب عن نافع عن ابن عمر كان يتوضأ وتغلا في رجله ويمسح عليهما ويقول كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل وصححه ابن القطان وحكي ابن حزم عن الشافعي قال لا يمسح على الجوربين الا ان يكونا مبللين ثم قال ابن حزم اشتراط التجليد لا معنى له لا يهمل بات به قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب المنع من المسح على الجوربين خطأ لانه خلاف السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلاف الآثار

باب المسح على الموقين

* قال *

(والموق هو الخف الا ان من اجاز المسح على الجر موقين احتج به) * قلت * الظاهر يريد ان الموق هو الخف المعتاد لا الجر موق رد اعلى من يقول الموق هو الجر موق وهذا يرد قول الجوهرى الموق خف قصير يلبس فوق الخف وكذا قال المطرزي وقال الجوهرى ايضا الجر موق خف قصير يلبس فوق الخف فسدل ذلك على انها سواء ومن قال الموق هو الخف فاما قال ذلك لانه نوع من الخفاف ولم يرد انه غير الجر موق كما هو المفهوم من ظاهر كلام البيهقي وذكر في هذا الباب حديثا (عن ابي عبد الله مولى بنى تميم بن مرة يحدث عن ابي عبد الرحمن انه شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل بلالا الحديث) * قلت * ذكر صاحب الامام انه لم يسم ابو عبد الله ولا ابو عبد الرحمن قال ولا رأيت في الرواة عن كل واحد منها الا واحدا وهو ما ذكر في الاسناد وفي الاطراف للنزى ذكرها الحاكم ابو احمد ولم يسمها ورواه عبد الرزاق وابو عاصم النبيل عن ابن جريح عن ابي بكر بن حفص عن ابي عبد الرحمن عن ابي عبد الله عن بلال وقله *

باب خلع الخفين

* قال *

ذكر فيه حديثان المغيرة * ثم قال (نورد به عمر بن رديح وليس بالقوى) * قلت * عمر هذا ذكره ابن عدى في الكامل وقال يخالفه الثقات في بعض ما يرويه وفي الضعفاء للذهبي قال ابن معين صالح الحديث وفي كلا الكتابين وقع رديح بتقديم الراء كما في سنن البيهقي وقال صاحب الامام رديح يقع الذال المعجمة وكسر الراء المهملة وآخره حاء مهملة *

باب كيف المسح على الخفين

* قال *

ذكر فيه (عن الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتيب المغيرة عن المغيرة انه خليه السلام

كان يمسح اعلا الحنف واسفله) ثم اسنده (عن داود بن رشيد ثنا الوليد عن ثور ثار جاء عن كاتب المغيرة عن
 المغيرة) * ثم اسند عن الدارقطني (انه قال رواه ابن المبارك عن ثور قال حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم امر سلا ليس فيه المغيرة) * قلت * حاصله انه ذكر في الحديث علتين * احدهما *
 ان ثور لم يسمعه من رجاء * الثانية * ان كاتب المغيرة ارسله ويمكن ان يحجب عن الاولى بما تقدم من رواية
 داود بن رشيد فانه صرح فيها بان ثور اقال ثار رجاء وان كان داود فقد روى عنه انه قال عن رجاء ويحجب عن
 الثانية بان الوليد بن مسلم زاد في الحديث ذكر المغيرة وزيادة الثقة مقبولة وثابعه على ذلك ابن ابى يحيى
 كذا اخرجه عنه البيهقي في كتاب المعرفة وبقي في الحديث علتان اخريان لم ينسهما البيهقي * احدهما * ان
 كاتب المغيرة مجهول * الثانية * ان الوليد مدلس وقد رواه عن ثور بالضعفة ويحجب عن الاولى بان المعروف بكتابة
 المغيرة هو مولاه وراؤه هو مخرج له في الصحيحين فالظاهر انه هو المراد وقد ادرج بعض الحفاظ هذا
 الحديث في ترجمة رجاء عن وراؤه وذكره المزي في اطرافه في ترجمة وراؤه عن المغيرة وصرح من هذا
 ان ابن حجة اخرجه في سننه فقال عن رجاء عن وراؤه كاتب المغيرة فصرح باسمه وقال المزي في اطرافه رواه
 اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر عن عبد الملك بن عمير عن وراؤه عن المغيرة ويحجب عن الثانية بان ابا داود
 خرج هذا الحديث في سننه فقال عن الوليد اخبرني ثور فامن بذلك نديسه *

* قال * **باب المسح على ظاهر الحنفين**

ذكر فيه حديث تولى (لو كان الدين بالرأي لوفي سنده عبد خير) فقال لم يخج به صاحب الصحيح * قلت * ذكر
 هذه العبارة في حق جماعة وكأنه يريد بذلك تضعيفهم وقد ذكرنا انه لا يلزم من كونهم لم يحتجوا بشخص ان يكون
 ضعيفا وعبد خير ثقة وقد تقدم ذكره *

* قال * **باب الدلالة على ان الفسل للجمعة سنة**

ذكر فيه حديث الحسن عن سمرة * ثم قال (وروى من وجه آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي اسناده
 نظرم ثم ساقه من حديث انس * قلت * ذكر هنا ان في اسناده نظرا واورد في كتاب المعرفة ما يقتضى صحته فساق
 حديث انس هذا ثم قال وفيه اسناد آخر اصح من ذلك فساق حديث سمرة فان لم يرد الا اشتراك في الصحة
 ففيه تما فيه ثم ذكره من حديث الحذري وفي سنده اسيد الجلال ثنا شريك * قلت * شريك متكلم فيه واسيد
 كذبه ابن معين وقال النسائي متروك وقد ذكره ابو عمر في التمهيد بسند اجود من هذا فقال ثنا عبد الوارث

ابن سفيان ثنا قاسم بن اصبغ ثنا ابراهيم بن عبد الرحيم ثنا صالح بن مالك ثنا الربيع بن بدر عن الجريري عن
ابي نضرة عن الحدرى فذكره *

* قال * **باب الفسل على من اراد الجمعة دون من لم يرد لها**

ذكر فيه حديث ابن عمر (اذا اراد احدكم ان ياتي الجمعة فليغتسل) ثم قال (رواه مسلم عن يحيى بن يحيى ولم يذكر عن
ابن عمر انه قال انما الفسل على من يجب عليه الجمعة) * قلت * لم يذكر هذا الكلام في الرواية التي ساقها البيهقي اولا
فكيف ينفيه عن رواية مسلم ثم ذكر (عن ابن عمر انه كان لا يغتسل في السفر يوم الجمعة) قال (وقد استحب غيره
ان يغتسل في كل اسبوع مرة تظنا) وذكر (انه اخرج بحديث ابي هريرة قال عليه السلام على كل مسلم حق ان يغتسل
في كل سبعة ايام يوما) * قلت * استدل به على الاستحباب وظاهره للوجوب ثم قال (يشبه ان يكون اراد به
ايضا غسل يوم الجمعة) ثم اسندل على ذلك بحديث ابي هريرة (عن النبي عليه السلام قال نحن الآخرون السابقون)
الى ان قال (فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهذا انا الله له عند اليهود وبعد غد للنصارى فسكت وقال حق على
كل مسلم في كل سبعة ايام يوما يغسل راسه وجسده) * قلت * المستدل به والمستدل عليه كلاهما حديث واحد
وليس فيهما الا قوله في كل سبعة ايام يوما مطلقا من غير تقييد بانه يوم الجمعة الا ان يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام
ذكره عقيب قوله فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فبقريئة السياق يقيد بيوم الجمعة وربما يثار في ذلك فكان الاولى
ان يستدل عليه بما اخرجه البزار من طريق طاؤس عن ابي هريرة رفعه * قال * على كل مسلم في كل سبعة ايام غسل
وهو يوم الجمعة وبما اخرجه الطحاوي والنسائي واللفظ له من حديث ابن ابي هند عن ابي الزبير عن جابر عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال على كل رجل مسلم في كل سبعة ايام غسل يوم وهو يوم الجمعة *

* قال * **باب الاغسال للجنابة والجمعة جميعا**

اسنده فيه (عن جرير عن ليث عن نافع عن ابن عمر كان يغتسل للجنابة والجمعة غسلا واحدا) * قلت * جرير هو ابن
عبد الحميد قال البيهقي في باب اقرار الوارث لو ارث (نسب في آخر عمره الى سوء الحفظ) وليث هو ابن ابي سليم ضعفه
البيهقي فيامضى في باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة *

* قال * **باب هل يكتبني بفسل الجنابة عن غسل الجمعة**

* قلت * لم يذكر الحكم فيه وما ذكره عن ابي قتادة يقتضي عدم الجواز ومذهب الشافعي انه يجزيه عنها
جميعا وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري والليث بن سعد والطبري فان اغتسل للجمعة دون الجنابة لم يجزه

عند الشافعي كذا في الاستذكار *

باب الفصل من غسل الميت *

* قال *

ذكر فيه حديث (مصعب بن شيبة عن طلحة بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة الحديث) * ثم قال (أخرج مسلم في الصحيح حديث مصعب بن شيبة عن طلحة بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة عن النبي عليه السلام عشر من الفطرة) وترك هذا الحديث فلم يخرجوه وما أراه تركه إلا لظن بعض الحفاظ فيه ثم ذكر الحديث طرفاً ثم حكى عن الترمذي (سألت البخاري عنه فقال إن ابن حنبل وعلى بن عبد الله قال لا يصح في هذا الباب شيء ليس بذلك) وحكى البيهقي في كتاب المعرفة عن أحمد أنه ضعف حديث عائشة وعن الترمذي أنه قال قال البخاري حديث عائشة في هذا الباب ليس بذلك وقال البيهقي في الخلافيات رجال أسنده هذا الحديث كلهم ثقات فان طلبوا مصعباً أخرج لهم مسلماً وسائر رواه متفق عليهم * قلت * كلاًه هذا يخالف ما تقدم عنه في الكتاتيب السابقين وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله يعني ابن حنبل يتكلم في مصعب ويقول أحاديثه منكبرة وسمعت يتكلم في هذا الحديث بعينه وقد صح عن عائشة أنكار الفسل من غسل الميت فكيف ترويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وتكرهه وإيضاً كانت ترخص في النسل للجمعة وفي هذا ما يقتضي الأمر به وإيضاً اجعت الأمة على أن الحجامة لا يحب فيها غسل وأجاب صاحب الإمام عن هذا بأن إجماعهم لا يقتضي تضعيف الخبر لجواز أن يحمل على الاستحباب * وذكر البيهقي الاختلاف فيه من طريق أبي هريرة ثم قال (قال الشافعي وإنما معنى من إيجاب الفسل من غسل الميت أن في أسناده رجالاً لم يقع من معرفة من ثبت حديثه إلى يومنا على ما يقتضي فإن وجدت من يقتضي أو جبهته) * قلت * وكذا حكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي * ثم قال (وقال في غير هذه الرواية وإنما لم يقع عندي أن بعض الحفاظ يدخل بين أبي صالح وأبي هريرة إسحاق مولى زائدة فيدل على أن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة وليست معرفتي بإسحاق مثل معرفتي بأبي صالح ولعله أن يكون ثقة) * قلت * ظهر بهذا أن إسحاق هو المراد بقوله في أسناده رجالاً لم يقع من معرفة من ثبت حديثه على ما يقتضي وإسحاق وثقة ابن معين وأخرج له مسلم والحاكم في المستدرک * ثم ذكر البيهقي حديث أبي هريرة من وجه آخر وفي سنده زهير بن محمد حكى عن البخاري (أنه قال روى عنه أهل الشام أحاديثاً منكبرة وقال النسائي ليس بالقوي) * قلت * أخرج له الشيخان في صحيحيهما ووثقه ابن معين وغيره ثم ذكره أيضاً في سنده صالح مولى التؤمة فقال (ليس بالقوي) * قلت * رواه عن صالح بن أبي ذئب وقد قال

ابن معين صالح ثقة حجة ومالك، والثوري ادركاه بعد ما تفرقوا بن ابي ذئب منهم من قبل ذلك وقال السعدي
حديث ابن ابي ذئب عنه مقبول لثبته وسامعه القديم منه وقال ابن عدي لا اعرف لصالح حديثا منكرا قبل
الاختلاط * ثم اسند البيهقي (عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال من غسل الميت فليغتسل الى آخره) * ثم قال
(وقد قيل عن ابن المسيب قوله) ثم ساق بسنده (عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب قال ان من السنة ان يغتسل
من غسل ميتا الى آخره) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا عبد الله بن علي عن معمر بن الزهري عن سعيد
ابن المسيب قال من السنة من غسل ميتا اغتسل وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج
اخبرني ابن شهاب قال السنة ان يغتسل الذي يغسل الميت واكثر علماء الحديث على ان الصحابي اذا قال
امرنا بكذا او نهينا عن كذا او من السنة كذا فهو من قبيل المرفوع وهو الصحيح عندهم وقال ابو بكر الخطيب
في الكفاية ما ملخصه واذا قال من بعد الصحابة امرنا فلا يمنع ان يعني امر الائمة وامرهم اجماع يخرج به كاهره
عليه السلام وايضا فقد ثبت امره عليه السلام بما اجمعت الامة عليه فامرهم تضمن امره * قلت * فعلى
هذا قول ابن المسيب من السنة يحتمل ان يريد سنة الائمة او سنة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني يكون
من قبيل المرفوع المرسل وعلى التقديرين ليس هذا في المعنى قول ابن المسيب مقصورا عليه * ثم ان البيهقي
رد كلام ابن المسيب هذا فقال (وقد مضى عن ابن المسيب انه قال لو علمت انه نجس لم امسه) * قلت * هذا
في سنده ابو واقد صالح بن محمد ضعفه ابن معين والدارقطني وقال البخاري منكرو الحديث وقال ابن حبان
كان يقلب الاسانيذ ويسند المراسيل ولا يعلم فكثير ذلك منه فاستحق الترك * ثم ذكر حديث ناجية بن
كعب الاسدي عن علي في وفاة ابي طالب * ثم قال (ناجية لم يثبت عند الله عند صاحبي الصحيح) * قلت *
قد تقدم غير مرة ان هذا ليس بمرح وقد قال ابن معين فيه صالح وقال ابو حاتم شيخ وقرأت في كتاب
العريضي بخطه انه اخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وفي الميزان للذهبي توقف ابن حبان
في توثيقه وقواه غيره انتهى كلامه ولم يذكره ابن عدي في كامله فهو عنده امانة او صدوق على مقتضى
شرطه ثم حكى البيهقي عن ابن المديني (انه قال في استاده بعض الشيء ولا نعلم احدا يروى عن ناجية غير ابي
اسحق) * قلت * ذكر صاحب الكمال عنه راويين اخرين وهما ابو حسان الاعرج ويونس بن ابي اسحاق * قال
البيهقي (وقد روى من وجه آخر ضعيف عن علي) ثم اسنده وفيه الحسن بن يزيد الاصم عن السدي
ثم ذكر عن ابن عدي (انه قال الحسن بن يزيد الكوفي ليس بالقوي وسد ثمة عن السدي ليس بالمعروف) * قلت *

الحسن هذا قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبي عنه فقال ثقة ليس به بأس إلا أنه حدث عن السدي عن أوس بن ضميم وقال أبو زرعة سألت ابن معين عنه فقال لا بأس به كان ينزل الرصافة وقال أبو حاتم لا بأس به سئل ابن معين عنه فأنق عليه خيرا ذكر ذلك كله المزي في كتابه وفي الميزان وثقة ابن معين والد أرقطبي ثم ذكره البيهقي من وجه آخر وفي سنده صالح بن مقاتل فقال (يروي المناكير) * قلت * أخرج له الحاكم في مستدركه *

* قال * **كتاب الحيض**

استد فيه (عن يزيد بن بانوس قلت لعائشة ما تقولين في المرأة قالت الحيض تعنون قلنا نعم قالت سموه كما سمى الله عز وجل) * قلت * يزيد هذا قال الذهبي في كتابه في الضعفاء مجهول وقال في الكاشف قال الدارقطني لا بأس به وقد جاء عن عائشة ما يخالف هذا فروى العباس بن محمد الدوري وهو إمام ثقة بطريق صحيح على شرط مسلم عن عائشة سئلت أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشارك وانت حائض قالت وأنا عارك الحديث * استد به البيهقي هكذا في باب مباشرة الحائض فيما فوق الأزار واستد النساء عن عائشة كانت عليه السلام يدعي فأسكل معه وأنا عارك *

* قال * **باب الحائض لا تمس المصحف**

ذكر فيه حديث عمرو بن حزم (أنه عليه السلام كتب إلى أهل اليمن) * قلت * تقدم الكلام عليه في باب نهى المحدث عن مس المصحف *

* قال * **باب الحائض لا توطأ حتى تطهر وتغتسل**

استد فيه (عن عبد الله بن صالح أن معاوية بن صالح حدثه عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض) * قلت * عبد الله بن صالح قال عبد الله بن أحمد سألت أبي عنه فقال كان أول أمره متماسكا ثم غسدا بآخره وليس هو بشي * وسمعت أبي ذكره فذمه وكرهه وقال ابن معين لا تكتبوا عنه فإنه لم يجمع كتاب هشام وقال ابن المديني ضربت على حديثه ولا أروي عنه شيئا وقال النساء ليس بثقة ومعاوية ابن صالح وإنه خرج له مسلم فقد قال ابن معين ليس برضا وقال أبو حاتم لا يمتنع به وإن أبي طلحة وإن روى له الشيبان فقد قال معاوية بن صالح هو ضعيف متكر ليس بمحمود المذهب وقال أبو حاتم سمعت دحيا يقول لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير وسئل صالح بن محمد عن سمع التفسير فقال من لا أحد * ثم استد البيهقي

(عن مجاهد في قوله تعالى حتى يطهرن حتى ينقطع الدم فاذا تطهرن قال اذا اغتسلن) * قلت * على هذا التفسير صدراً الآية يقتضي جواز القربان بعد الانقطاع قبل الاغتسال من باب مفهوم الغاية لانه جعل الانقطاع غاية للمنع من القربان وما بعد الغاية مخالف لما قبلها وعجز الآية يقتضي حرمة قبل الاغتسال من باب مفهوم الشرط فتعاضد دلالته المفهومين وقد قال بمفهوم الغاية جماعة لم يقولوا بمفهوم صفة ولا شرط فعلى هذا ينبغي ان تقدم دلالة مفهوم الغاية وبهذا يظهر انه لا دليل للبيهقي في تفسير مجاهد هذا ثم ذكر حديث ابي هريرة (جاء اعرابي فقال انا نكون بالمرء الحديث) * قلت * دلالة على مدعاه ليست بظاهرة *

* قال * ﴿باب ما روي في كفارة من اتى امرأته حائضاً﴾

ذكر فيه (حديث شعبة عن الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي ياتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار او ينصف دينار) * قلت * اخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه ومقسم اخرج له البخاري وعبد الحميد اخرج له الشيخان وكل من في الاسناد قبله من رجال الصحيحين فلماذا اخرجه الحاكم في مستدركه وصححه وصححه ايضا ابن القطان وذكر الحلال عن ابي داود ان احمد قال ما احسن حديث عبد الحميد يعني هذا الحديث قيل له تذهب اليه قال نعم انها كفارة واعلم البيهقي باشياء * منها (ان جماعة روه عن شعبة موقوف على ابن عباس وان شعبة رجع عن رفعه) واجيب عن هذا على تقدير تسليم رجوعه عن رفعه بان غيره رواه عن الحكم مرفوعاً وهو عمرو بن قيس الملائي الا انه اسقط عبد الحميد كذا اخرجه من طريق النسائي وعمرو وهذا ثقة وكذا رواه قتادة عن الحكم مرفوعاً كما ذكره البيهقي فيما بعد وما اعلم به البيهقي (ان اباعبد الله الشقري ايضا رواه عن الحكم موقوفاً الا انه ايضا اسقط عبد الحميد) * ثم ذكر البيهقي عن ابي داود السجستاني (انه قال وروى الاوزاعي عن زيد بن ابي مالك عن عبد الحميد بن عبد الرحمن اظنه عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امره ان يتصدق بخمسة دنانير قال البيهقي (وهذا اختلاف ثالث في اسناده ومثله) واعترض عليه من وجهين * احدهما ان ابن القطان صحح حديث مقسم المذكور او لا كما قدمناه * ثم قال (وان تقدم عنه فيه وقفاً وسالوا الفاظاً اخرلاً يصح منها شيء عاذاً كرناه) واما ما روي فيه من خمسة دنانير واعتق نسمة فاما ما شئ يقول عليه فلا يظن به على حديث مقسم * والثاني * ان هذه الرواية عن عمرو بن قيس ولو سلم رولها من الكلام لم يجزم بها الراوي بل قال اظنه عن عمرو فلا يعترض به على المتيقن * ثم اسند البيهقي من وجه شريك (عن خصيف عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا وقع الرجل باهله الحديث) * ثم رواه بن

وجه الثوري (حدثني علي بن بزيم وخصيف عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا) * قلت *
 اسنده صاحب الإمام من طريق الطبراني بسنده عن الثوري عن عبد الكريم وعلى بن بزيم وخصيف عن
 مقسم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أتى امرأة الحديث * ثم اسند البيهقي (عن
 ابن جريج عن أبي أمية عبد الكريم البصري عن مقسم عن ابن عباس أنه عليه السلام قال إذا أتى أحدكم امرأة
 في الدم فليصدق بدينار وإذا وطئها وقد رأيت الطهر ولم تغتسل فليصدق بنصف دينار) * ثم رواه (عن
 سعيد بن أبي عروبة عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس أنه عليه السلام أمره أن يتصدق بدينار
 أو نصف دينار وفسر ذلك مقسم فقال إن غشيها في الدم فدينار وإن غشيها بعد انقطاع الدم قبل أن تغتسل
 فنصف دينار) * قلت * هذا شاهد لرواية الحكم عن عبد الحميد المذكورة أول الباب * ثم اسنده البيهقي
 من طريق أبي جعفر الرازي (عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث)
 * قلت * في هذا بعض تقوية لرواية ابن جريج عن عبد الكريم * ثم ذكره من طريق (هشام الدستوائي
 ثنا عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس موقوفًا) * ثم قال (هذا أشبه بالصواب) * قلت * مقتضى قواعد الفقه
 وأصوله أن رواية الرفع أشبه بالصواب لأنها زيادة ثقة وكذا مقتضى صناعة الحديث لأن روايته أكثر
 وفيهم ابن جريج ونأهيك به * ثم قال البيهقي (وعبد الكريم بن أبي مخارق أبو أمية غير محتج به) * قلت * ذكر
 صاحب الإمام عن الواقسي أنه قال عبد الكريم هذا هو ابن مالك أبو سعيد الجزري وكذا ذكر المزي هذا
 الحديث في ترجمة عبد الكريم الجزري عن مقسم وبشكل على هذا أن في رواية ابن جريج عن أبي أمية عبد الكريم
 البصري وكذا في رواية روح عن سعيد بن أبي عروبة عن عبد الكريم أبي أمية وقد ذكرها البيهقي
 فيما تقدم ثم لو سلمنا أنه ابن أبي المخارق فقد روى عنه مالك وابن جريج والسيوف وغيرهم
 وأخرج له الحاكم في المستدرک واحتج به مسلم فيما ذكره صاحب الكمال واستشهد به البخاري في الصحيح
 في باب التهجيد فقال قال سفيان وزاد عبد الكريم أبو أمية ولا حول ولا قوة إلا بالله وروايته
 هذه تأيدت برواية عبد الحميد التي صححها الحاكم وابن القطان كما تقدم * ثم اسند البيهقي من حديث عكرمة
 (عن ابن عباس قال قال عليه السلام في الذي يقع على امرأة وهي حائض يتصدق بدينار أو نصف دينار) وفي
 سنده يعقوب بن عطاء فقال البيهقي (لا يحتج به) * قلت * أخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک
 وذكر ابن عدي أنه ممن يكتب حديثه فأقول أحواله أن يتابع بروايته ما تقدم * ثم اسند البيهقي (عن أبي بكر

احمد بن اسحاق اتفق عليه انه قال هذه الاخبار مرفوعة وموقوفها ترجع الى عطاء المطار وعبد الحميد وعبد الكريم
 ابي امية وفيهم نظر * قلت في هذا الكلام اشياء * احدها * انها ترجع الى ثلاثة آخرين غير من ذكرهم
 احمد بن اسحاق وقد ذكر البيهقي اسانيد رواياتهم وهم خصيف ويعقوب بن عطاء وروايتهم من مقسم عن ابن
 عباس مرفوعة والثالث ابو الحسن الجزري وروايتهم عن مقسم عن ابن عباس موقوفة * الثاني * منع كون
 عبد الكريم هو ابوامية وادعاء انه الجزري كما هو وثقة بلا شك * الثالث * ان عبد الحميد ليس فيه نظربل هو ثقة
 مامون اخرج له الشيخان في صحيحيهما ووثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين فذكره
 مع عطاء وعبد الكريم ليس بجيد واي دلي على العدالة اعظم من تولية عمر بن عبد العزيز له وتقديمه
 على الحكم في امور المسلمين * قال صاحب الامام ولم يبلغنا فيه شيء يكدر الا قول الحلال وقال غير الميهوني
 عنه يعني احمد لو صح الحديث كانرى عليه الكفارة قبل له في نفسك منه شيء قال نعم لانه من حديث فلان اظنه قال
 عبد الحميد وهذا لا يلزم الرجوع اليه لوجهين * احدهما * ان ذلك الغير مجهول وقد تقدم عن ابي داود ان احمد قال
 ما احسن حديث عبد الحميد فيه قيل له اتذهب اليه قال نعم * الثاني * ان ذلك الغير لم يجزم بان فلا ناهو عبد الحميد
 بل قال اظنه وبالظن لا يقدر فيمن يتقاعده الله * ثم قال البيهقي (وقد قيل عن ابن جريج عن عطاء عن ابن
 عباس موقوفا فان كان محفوظا فهو من قول ابن عباس بصح) * ثم ذكر ذلك باسناد رجاله ثقات فلا وجه لترضيه
 بقوله فان كان محفوظا * ثم قال (وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال ليس عليه الا ان يستغفر الله)
 وكان البيهقي يشير بذلك الى استضعاف روايته عن ابن عباس بخالفته له وذلك مفتقر الى صحة الرواية عن
 عبد الرزاق وبعد الصحة فقد عرف ما في مخالفة الراوى لروايته * ثم قال (والمشهور عن ابن جريج عن عبد الكريم
 ابي امية عن مقسم عن ابن عباس) كما تقدم وكانه يقصد بذلك ايضا الاستضعاف لرواية ابن جريج عن عطاء
 وليست تلك الرواية معارضة لهذه فيعمل على ان ابن جريج روى عنها اعني عبد الكريم وعطاء وقد فعل
 مثل ذلك البيهقي في باب فضل السواك وغيره من الابواب * ثم حكى عن الشافعي (انه قال في كتاب احكام
 القرآن فيمن اتى امراته حائضا او بعد تولية الدم ولم يغتسل يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى تطهر وتحل لما
 الصلوة وقد روي شي لو كان ثابا اخذنا به ولكن لا يشبه) قلنا قد ثبت من حديث عبد الحميد وغيره وقد تقدم
 ان الحاكم وابن القطان صححه *

* قال * باب السن التي وجدت المرأة حاضت فيها *

اسند فيه (عن الشافعي قال رأيت بضامدة بنت احدى عشرين سنة) * قلت * في سنده احمد بن طاهر بن حرملة قال الدارقطني كذاب وقال ابن عدي حدث عن جده عن الشافعي بحكايات بواطيل يطول ذكرها كذا في الميزان *

* قال * باب اقل الحيض *

ذكر فيه (عن عطاء قال ادنى وقت الحيض يوم وعن محمد بن مصعب سمعت الاوزاعي يقول عندنا امرأة تحيض غدوة ونظهر عشية) * قلت * قولها ليس بحجة ولو كان حجة فالصحيح من مذهب الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة وابن مصعب هو القرقساني ضعفه ابو حاتم وقال يحيى ليس حديثه بشئ وقال ابن حبان ساء حفظه فكان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به ثم ذكر (عن علي وشرح انهما جوزا ثلاث حيض في شهر وخمس ليل) ثم قال (قال الشافعي ونحن نقول بما روي عن علي لانه موافق لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يجعل للحيض وقتا) * قلت * هذا يقتضي انه لاحد اقل الحيض وقد تقدم ان الصحيح من مذهبه ان اقله يوم وليلة ولم يرد بهذا نص واجماع والمادة مختلفة كما تقدم عن عطاء وغيره *

* قال * باب اكثر الحيض *

ذكر فيه (عن عطاء قال اكثر الحيض خمس عشرة) * ثم ذكر (عن ابن حنبل وابن مهدي انهما ذهبا اليه) * قلت * في الحلي لابن حزم روي من طريق ابن مهدي ان الثقة اخبره ان امرأته كانت تحيض سبعة عشر يوما وروينا عن ابن حنبل قال اكثر ما سمعنا سبعة عشر يوما * ثم اسند البيهقي قول انس (قرأ الحائض خمس ست سبع ثمان عشر ثم اغتسل وتصوم وتصلى او في سنده الجلب بن ابوب فذكر (عن جماعة تضعيفة وعن ابن عليه قال الجلب اعزابي لا يعرف الحديث وقال قد استحيضت امرأة من آل انس فسل عن ابن عباس عنها ففتي فيها وانس حي فكيف يكون عند انس ما قلت من علم الحيض ويحتاجون الى مسئلة غيره فيما عنده فيه علم * قال الشافعي ونحن وان ثبت حديث مثل الجلب ويستدل على غلطه من هو احفظ منه باقل من هذا) * قلت * روى هذا الحديث عن الجلب جماعة من الائمة منهم سفيان الثوري وعمل به واسماعيل بن عليه وحجاب بن زيد وهشام بن حسان وسعيد بن ابي عروبة وغيرهم وقال ابن عدي لم اجد للجلب حديثا منكرا جدا وقد جاء لروايته هذه متابعات وشواهد منها * ما اخرجه الدارقطني من حديث الربيع بن صبيح عن معمر بن انس يقول لا يكون

الجبض أكثر من عشرة والربيع هذا عن ابن معين انه ثقة وقال ابن حنبل لا بأس به رجل صالح وقال
 شعبة هو من سادات المسلمين وقال ابن عدي له احاديث صالحة مستقيمة ولم ار له حديثاً منكراً او ارجو انه لا بأس به
 ولا بروايته وقوله سمع عن سمع انساوان كان مجهولاً الاظهر انه معاوية بن قررة لانه هو الذي روى ذلك عن
 انس وما عرض به بعضهم من ان الربيع اخذه عن الجلد توهم بعيد لان الجلد لم يسمع من انس بل رواه عن معاوية عنه
 وللدث وجوه ذكر البيهقي بعضها في الخلافات وذكر الخلال في علله ان ابن حنبل ضعف حديث الجلد قيل
 له فان محمد بن اسحاق رواه عن ايوب بن قلابه قال لعله دلس هذا حديث الجلد ما اراه سمعه الامن الحسن
 ابن دينا روارخرج الدارقطني عن عثمان بن ابي العاص انه قال الحائض اذا تجاوزت عشرة ايام فهي بمنزلة
 المستحاضة تقتسل وتصلى * قال البيهقي (هذا الاثر لا بأس باسناده) * ثم في الاسند لال على ضعف رواية
 الجلد بان ابن عباس سئل عنها نظر لانه انما تقوى بعض القوة لورواه الجلد عن انس مرفوعاً فيقال حينئذ قد علم
 الحكم من النبي عليه السلام فكيف يسئل غيره واما الذي رواه فموقوف على انس وفتوى منه * ثم انما توجه
 هذا السؤال ابن عباس بعدما افتى فيقال كيف سأل ومنده العلم وان لم يكن هذا بالشدة بالقوة ويتعذر
 اثبات هذا التاريخ ويمكن ان يكون السؤال قبل الفتيا وهذا كله لو كان السائل انساوا ليس في اللفظ ما يقتضيه
 بل في لفظ المعارض ما يفي به ويقتضى ظاهره ان السائل غيره وهو قوله ويحتاجون الى مسئلة غيره بل قد صرح
 ابوداود ان السائل انس بن سيرين ذكره البيهقي فيما بعد في باب المرأة تحيض يوماً وتطهر يوماً *

* قال * * باب المستحاضة اذا كانت مميزة *

ذكر فيه حديث (هشام عن عروة عن عائشة عن فاطمة بنت ابي حبيش) * قلت * ليس هذا الحديث بمناسب
 للباب اذ ليس فيه انها كانت مميزة بل قد يستدل بما في بعض رواياته في الصحيح من قوله دعي الصلوة قدر
 الايام التي كنت تحيضين فيها * من يرى الرذالي ايام العادة سواء كانت مميزة او غير مميزة وهو اختيار ابي حنيفة
 واحد قول الشافعي والنمسك به يفتي على قاعدة اصولية وهي ما يقال ان ترك الاستفصال في قضايا الاحوال
 يتنزل منزلة عموم المقاتل فلمالم يستفصلها النبي عليه السلام عن كونها مميزة او لا كان ذلك دليلاً على ان هذا
 الحكم عام فيهما وعلى هذا يحمل اقبال الحبيضة على وجود الدم في اول ايام العادة وادبارها على انقضاء ايام
 العادة وفي قوله فاذا ذهب قدرها اشارة الى ذلك اذ الاشبه انه يريد قدر ايامها وقد اتفق الجميع على ان من لها
 ايام معروفة اعتباراً بما لا لون الدم وان النفس لا يعتبر فيه اللون مع انه كالحيض في الاحكام

كالفصل وسقوط الصلوة وحرمة الرطخ ثبت ان هذا الحديث لا يدل على التمييز * ثم قال البيهقي (وابن عيينة زاد فيه الاغتسال بالشك) * قلت * قدر واه البخاري في صحيحه عن عبدالله بن محمد المسندي عن ابن عيينة وقال فيه اغتسلي وصلي من غير شك وكذا رواه محمد بن يحيى بن ابي عمر العدني في مسنده وقد ذكر ذلك البيهقي في الباب الذي بعد هذا الباب وكذا رواه محمد بن الصباح عن ابن عيينة ولفظه فاذا ادبرت فلتغتسل ولتصل اخرجه الاسعدي في صحيحه وابوالعباس السراج في مسنده فهو لا جماعه روه عن ابن عيينة وفيه الامر بالاغتسال من غير شك * ثم ان البيهقي بين الشك في الباب الذي بعد هذا فاخرجه من طريق الحميدي عن ابن عيينة وفيه (فاغتسلي وصلي او قال اغسلي عنك الدم) * قلت * اوردا بن مندة رواية الحميدي عن ابن عيينة وفيها غسل الدم والصلوة من غير شك فترك البيهقي رواية الجماعة الذين روهوا الاغتسال من غير شك ونسب الى ابن عيينة انه زاد الاغتسال بالشك معتمدا على رواية الحميدي وحده مع ان ابن مندة ذكره عنه بخلاف ذلك * قال البيهقي (ورواه مالك عن هشام وقال في الحديث فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي) * قلت * رواه الحافظ ابو عوانة يعقوب بن اسحاق في مسنده من حديث ابن وهب حدثني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ومالك بن انس وعمرو بن الحارث والليث بن سعدان هشام بن عروة اخبرهم عن ابيه عن عائشة الحديث وفيه فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي وظاهر هذا موافقة من ذكر مع ذلك في قوله فاذا ذهب قدرها الى آخره ويمتثل ان يكون ابن وهب جعل اللفظ لذلك واتبع بالباقيين ولم يعتبر اللفظ ولكن في هذا الاحتمال بعد * قال البيهقي (ورواه البخاري عن احمد بن ابي رجا عن ابي اسامة عن هشام نخالفهم في منته فقال ولكن دعي الصلوة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي) * قلت * ليس هذا اللفظ مخالفا من حيث المعنى لقوله فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلوة الى آخره كما ذكرناه * قال البيهقي (وقد روي عن ابي اسامة ما دل على انه شك فيه فاسند عن عبدالله بن عمر وابي اسامة ومحمد بن كنانة (١) وجعفر بن عون عن هشام الحديث وفيه * ولكن دعي الصلوة الايام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي كما قال) * قلت * قد قرن مع ابي اسامة في هذا الاخذ جماعة وفيه ايضا هشام فلا ادري من اين للبيهقي ان ابا اسامة هو المتعين لكونه شك فيه ثم الاظهر ان الشك ليس برأى الى قوله دعي الصلوة الايام التي كنت تحيضين فيها بل هو راجع الى قوله ثم اغتسلي لقربه وظاهر كلام البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب يدل على هذا وايضا فقد تبين ذلك في رواية الحميدي عن ابن عيينة فان فيها فاغتسلي وصلي او قال

(١) محمد بن عبدالله بن عبد الاعلى الاسدي ابو يحيى بن كنانة بضم الكاف وتخفيف النون وبهجمة ومولته

اغسلي عنك الدم كما سيذكره البيهقي في الباب الذي بعد هذا قال (وإنا اظن ان الحديث على لفظ ابي اسامة على اللفظ الذي رواه الجماعة في اقبال الحيض وادباره) ثم اسند (عن ابي كرامة عن ابي اسامة) فذكره بسنده وفيه (فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلوة واذا ادبرت فاغتسلي وصلي) * ثم قال (هذا اولى ان يكون محفوظا لموافقة رواية الجماعة الا انه قال فاغتسلي وقد قاله ايضا ابن عيينة بالشك) * قلت * بل الحديث على اللفظ الاول لانه رواه مع ابي اسامة جماعة ورواه عنهم اثنان فرواه ابن كرامة عن بعضهم ورواه هارون بن عبد الله عن بعضهم فكان ما رواه ابن كرامة عن ابي اسامة وغيره مع متابعة هارون لابن كرامة اولى بما رواه ابن كرامة وحده عن ابي اسامة وحده وليست هذه الرواية مخالفة لرواية الجماعة كما قررناه وقد قدمنا ما على قوله وقد قاله ايضا ابن عيينة بالشك * ثم ذكر حديث * دم الحيض اسود * وذكر الاضطراب في اسناده * قلت * في العمل لابن ابي حاتم سألت ابي عنه فقال هو منكر وقال ابن القطان هو في رأبي منقطع * ثم ذكر حديثا عن عبد الملك عن العلاء عن مكحول عن ابي امامة ثم اسند (عن الدارقطني قال العلاء هو ابن كثير ضعيف الحديث) * قلت * لم ينسب العلاء في هذه الرواية وقول الدارقطني هو ابن كثير يعارضه ان الطبراني روى هذا الحديث وفيه العلاء بن الحارث وقال ابن ابي حاتم سألت ابي عن العلاء بن الحارث فقال ثقة لا اعلم احدا من اصحاب مكحول اوثق منه قال وحديثي ابي سمعت دحيما وذكر العلاء بن الحارث فقدّمه وعظم شأنه وقال روى الاوزاعي عنه ثلاثة احاديث وروى له مسلم في صحيحه *

* قال البيهقي * **باب غسل المستحاضة المميّزة عند ادبار حيضها** *

* قلت * لا فائدة لقوله المميّزة لان المستحاضة تقتسل عند ادبار حيضها سواء كانت معتادة او مميّزة غير ان ادبار حيض المميّزة بتغير اللون وادبار حيض المعتادة بانقضاء ايامها والصواب ان يقال باب غسل المستحاضة كما فعل في كتاب المعرفة وكما يوجب في آخر كتاب الحيض من هذا الكتاب اعني كتاب السنن وان كان اساء في ذلك من حيث انه اخر ذلك الباب عن موضعه الا ليلي به ومن حيث انه كرر ذكر غسل المستحاضة في ثلاثة ابواب كما سنينه هناك ان شاء الله تعالى ثم انه ذكر في هذا الباب حديث فاطمة بنت ابي حبيش وقد تقدم انه ليس فيه نصريح بانها كانت مميّزة وذكر فيه ايضا حديث ام حبيبة وقد قال (هو الصحيح انها كانت معتادة) فلا ذكر للتمييز في هذا الباب وذكر في هذا الباب رواية ابن عيينة وابي اسامة عن هشام وشكها وقد

تقدم البحث معه في ذلك في الباب الذي قبل هذا * ثم ذكر حديث عائشة (استحيضت ام حبيبة بنت
جهمش وهي تحت عبدالرحمن بن عوف الحديث) * ثم قال (قوله اذا اقبلت الحيضة واذا ادرت ففرد به
الاوزاعي من بين ثقات اصحاب الزهري والصحيح ان ام حبيبة كانت معتادة وان هذه اللفظة انما ذكرها
هشام عن ابيه في قصة فاطمة وقد رواه بشر بن بكر عن الاوزاعي كما رواه غيره من الثقات) * ثم اسنده
ولفظه (ان هذه ليست بالحيضة ولكن هذا عرق فاغتسل وصلى) * قلت * ذكر ابو عوانة في صحيحه حديث
بشر هذا على موافقة ما رواه الاوزاعي اولا بخلاف ما ذكره البيهقي فاخرج اعني اباعوانة من جهة عمرو
ابن ابي سلمة وبشر بن بكر عن الاوزاعي عن ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة وفيه ان هذه ليست
بالحيضة ولكن هذا عرق فاذا اقبلت الحيضة فدعى الصلوة واذا ادرت فاغتسل ثم صلى الحديث ثم قال
عقبه ثنا اسحاق الطمان انا عبد الله بن يوسف نا الميثم بن حديد ثنا النعمان بن المنذر والاوزاعي وابو معبد
عن الزهري بنحوه فظهر من هذا ان النعمان وابا معبد وافقا الاوزاعي على روايته في الاقبال والادبار وقد وثق
ابوزرعة النعمان واما ابو معبد حفص بن غيلان فقد وثقه ابن معين ودحيم وقال ابو حاتم السی (١) من ثقات
اهل الشام وفقهاهم وهذا مخالف لقول البيهقي (قوله اذا اقبلت الحيضة واما اذا ادرت فنرد به الاوزاعي من
بين ثقات اصحاب الزهري) فان * قلت * ابو عوانة لم يسق اللفظ بعينه بل قال بنحوه فيجوز ان تقع الموافقة في
غير لفظ الاقبال والادبار * قلت * الظاهر بخلاف هذا على ان الرواية وقعت تامة اللفظ بما يقتضيه موافقتها
للاوزاعي في لفظ الاقبال والادبار فروى الطحاوي والنسائي واللفظ له من جهة الميثم اخبرني النعمان
والاوزاعي وابو معبد عن الزهري اخبرني عروة وعمرة عن عائشة استحيضت ام حبيبة الحديث وفيه فاذا ادرت
الحيضة فاغتسل وصلى واذا اقبلت فاتركي لما الصلوة *

* قال البيهقي * ﴿ باب صلوة المستحاضة واعتكافها وابطاحها ﴾

ذكر فيه (عن الشعبي عن قمبر عن عائشة قالت المستحاضة لا يشها زوجها) * ثم ذكر (عن الشعبي انه قال ذلك) *
ثم ذكر (عن الشعبي عن قمبر عن عائشة قالت المستحاضة تدع الصلوة ايام حيضها ثم تنسل وتوضأ لكل صلوة وقال
الشعبي لا تصوم ولا يشها زوجها) قال البيهقي (فعاد الكلام في غشيانها الى قول الشعبي) * قلت * يجتمعا ان الشعبي
سمع ذلك من قمبر عن عائشة فرواه مرة كذلك ومرة اخرى افتى به وقد مر لذلك نظائر وهذا اول من
نخطية من ذكره عن عائشة *

(١) هذا في المنقول عنه وفي ميزان الاعتدال في ترجمة حفص بن غيلان وقال ابو حاتم لا يصح به ١٢

باب المعتادة لتمييز الدين

قال *

ذكر فيه من طرق حديث عائشة (أهـ) أم حبيبة إلى آخره) * ثم قال (ورواه سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة يخالفهم في الإسناد والمثلث) * ثم أسنده (عن عروة حدثني فاطمة بنت أبي حبيش أنها أمرت أساء أو أساءه حدثني أنها أمرتها فاطمة إلى آخره) * ثم قال (ورواه خالد بن عبد الله عن سهيل عن الزهري عن عروة عن أساء) * قلت * حديث سهيل حديث آخر يخالف لذلك الحديث فكيف يجعل من جملة طريقه قال (ورواه محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة عن فاطمة فذكر استحاضتها وأمر النبي عليه السلام أياها بالامساك عن الصلوة إذا رأت الدم الأسود) * ثم قال * (وفيه وفي رواية هشام عن أبيه عن عائشة دلالة على أن فاطمة كانت تميز بين الدين) * قلت * رواية هشام ليست بظاهرة الدلالة على ذلك بل حوالها في الصحيح على الأيام التي كانت تحيض فيها * تدل على خلاف ذلك وكذا ما أخرجه أبو داود من حديث سليمان بن يسار عن أم سلمة أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض وفيه فقال عليه السلام لتنظري عدة الأيام والليالي التي كانت تحيضهن وقدرهن من الشهر فلتترك الصلوة الحديث وقد ذكره البيهقي فيما بعد فوجب أن يرد الإقبال والادبار في رواية هشام إلى ذلك بالتأويل الذي ذكرناه في أول باب المستحاضة إذا كانت حمزة * ثم قال البيهقي (وقد بين هشام أن أباه انما سمع قصة فاطمة بنت أبي حبيش من عائشة) * قلت * رواه هشام عن أبيه عنها وليس في روايته هذا الحصر الذي ذكره البيهقي وهو أنه بين أن أباه انما سمع القصة منها وقد روى ابن حزم أن عروة أدرك فاطمة ولم يستبعد أن يسمعه من فاطمة ومن عائشة * قال البيهقي (وأما رواية حبيب ابن أبي ثابت عن عروة عن عائشة في شأن فاطمة فإنها ضعيفة وسيرد بيان ضعفها إن شاء الله تعالى) وكذلك حديث عثمان بن سعد الكاتب عن ابن أبي مليكة عن فاطمة ضعيف) * قلت * سياتي ذلك والكلام عليه في باب غسل المستحاضة إن شاء الله تعالى * ثم أسند (البيهقي عن مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة أن امرأة كانت تهراق الدم الحديث) * ثم قال (إلا أن سليمان لم يسمعه من أم سلمة) * قلت * أخرجه أبو داود في سننه من حديث أبيوب السخني عن سليمان عن أم سلمة كرواية مالك عن نافع وقد ذكره البيهقي فيما بعده * قال صاحب الإمام وكذلك رواه أسيد عن الليث ورواه أسيد أيضا عن أبي خالد الأحمر سليمان بن جبان عن الحجاج بن أرطاة كلاهما عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة وذكر صاحب الكمال أن سليمان سمع من أم سلمة فيحمل أنه سمع هذا الحديث منها ومن رجل عنها * ثم أسند البيهقي عن يحيى

ابن بكيرنا الليث عن نافع عن سليمان بن يسار ان رجلا اخبره عن ام سلمة * ثم قال (قابه عبيد الله بن عمر) * ثم ذكر جماعة اخرين * ثم ذكره (من طريق انس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن سليمان بن يسار عن رجل من الانصار) * قلت * اختلف على عبيد الله بن عمر فيه فرواه عنه انس بن عياض كذلك ورواه ابن نمير وابواسامة عنه كرواية مالك اخرجه ابوبكر بن ابي شيبة عنها في المصنف وكذا اخرجه النسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث ابي اسامة وحده عنه وابواسامة اجل من انس بن عياض وقد تابعه عبد الله ابن نمير فرواهما مرجحة بالحفظ والكثرة * ثم قال البيهقي (وروى عن موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان ابن يسار عن مرجانة عن ام سلمة) * قلت * ذكر صاحب الامام ان السراج رواه في مسنده عن اسحاق بن ابراهيم عن ابي قره موسى بن طاري عن موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان عن ام سلمة وليس بينهما احد * قال البيهقي (وحديث هشام عن ابيه عن عائشة فيه دلالة على ان التي استفتت لها ام سلمة غير فاطمة بنت ابي حبيش ويحتمل ان كانت تسميتها صحيحة انها كان لها حالتان حالة تميز فيها بين الدين فافتاها بترك الصلوة عند اقبال الحيض وبالصلوة عند ادبارها وحالة لا تميز فيها بين الدين فامرها بالرجوع الى العادة) * قلت * الاصل ان لا يعتمد الحال ولا تنافي بين الروايتين حتي يحمل على ذلك بل رواية الاقبال والادبار ايضا تحمل على الرجوع الى العادة فالاقبال وجود الدم في ابتداء ايامها والادبار في انتهائها كما مر *

قال * **باب الصفرة والكدر في ايام الحيض** *

ذكر فيه (عن الحسن قال اذا رأت المرأة التربة فانها تمسك عن الصلوة فانها حيض) وذكر ايضا (عن ابي سلمة بمعناه) ثم قال (الصواب التربة وهو الشئ الحقيق) * قلت * ليس ذلك على اطلاقه وقد اسند الدارقطني عن ام عطية قالت كنا لا نرى التربة بعد الطهر شيئا وهي الصفرة والكدر وقد جمع الجوهرى بين القولين فقال التربة الشئ الخفي اليسير من الصفرة والكدر تراها المرأة بعد الاغتسال من الحيض فاما ما كان في ايام الحيض فهو حيض وليس بتربة ذكره في باب (راى) فهو دليل على ان التاء زائدة وان اصل الكلمة تربة (١) وقال الفارسي في مجموعه التاء بدل من الواو واصلا ما من لفظ ورا لانها قرى وراء الحيض او من ورا التاء لانها تسقط سقوط النار من الزند وفي شرح مسلم للنووي قال البيهقي وابن الصباغ وغيرهما من اصحابنا التربة رطوبة خفية لا صفرة فيها ولا كدر تكون على القطنه اثر لا لون قالوا وهذا يكون قبل انقطاع الحيض وذكر القزاز في لفظها خمسة اوجه فلتكشف من جامعها *

* قال * **باب ما روى في الصفرة اذا برؤيت في غير ايامها المعتادة**

اسند فيه (عن ام سلمة قالت ان كانت احدانا لنبقي صفرتها حين تنسل) * قلت * في صحيح مسلم وغيره عن ام سلمة قالت يا رسول الله اني امرأة اشد خضر راسي افانقضه للجنابة والحبسة الحديث وهو دليل على ان الذي وقع في الكتاب تصحيح وان الصواب لتبقى صفرتها بالصاد المجبة اى تبقيها فلا تنقضها وان ادخل هذا الحديث في هذا الباب وهم وقد ذكره الاسعيلي في النسخة العتيقة من جمعه لحديث مسمر وكتب الكتاب في الحاشية بالصاد يعني غير معجمة في قوله صفرتها وبعد سهاقه الحديث قال وانما هو صفرتها بالصاد ولعله اصح وكلهم يعني الرواة الذين ذكره عنهم قال بالصاد يعني غير معجمة * ثم رواه ايضا (عن ام سلمة قالت ان كانت احدانا لتفلس فتبقي الصفرة) *

* قال البيهقي * **باب المبتدئة لاتييز بين الدين**

ذكر فيه (حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن صه عمران بن طلحة عن امه حمنة بنت جحش الى آخره) * ثم قال (قال ابو داود ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل) * ثم قال البيهقي (عمرو بن ثابت غير صحيح به) * قلت * الان الكلام فيه جدا وقد قال فيه ابن معين ليس بشئ وعنه ليس بثقة ولا مامون وقال النسائي متروك وقال ابن حبان يروي الموضوعات وقال ابن المبارك لا تعد ثوابه فانه كان يسب السلف وسأل الآجري ابا داود عنه فقال رافضى خبيث * ثم قال البيهقي (بلغنى عن الترمذى انه سمع البخارى يقول حديث حمنة حسن الا ان ابراهيم قديم لا ادرى سمع ابن عقيل ام لا وكان ابن حنبل يقول هو حديث صحيح) * قلت * واخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وسكوت البيهقي عقيب كلام البخارى وابن حنبل يفهم منه ان هذا الحديث حسن عنده او صحيح وفي ذلك نظر فان في هذا الحديث امرين * احدهما ان ابن عقيل ترد به وهو مختلف في الاحتجاج به كذا ذكر البيهقي في كتاب المعرفة وقال فيما مضى من هذا الكتاب في باب لا يطلع بالماء المستعمل (اهل العلم مختلفون في جواز الاحتجاج برواياته) وفي الضعفاء لابن الجوزى قال يجهل ضعيف وقال ابن حبان كان ردى الحفظ يحدث على التوهم فيمضى بالخبر على غير سنة فيوجب مجانبته اخباره * الامر الثاني ان البخارى شك في سماع ابن عقيل من ابراهيم ويمكن ان يجاب عن هذا بان ابن عقيل سمع من ابن عمر وجابر بن راس وغيرهم وهم نظراء لشيخ ابراهيم فكيف ينكر سماعه منه فالمعتمد اذا في تضعيف هذا الحديث الاختلاف في امر ابن عقيل ولهذا حكى ابو داود عن احمد قال في هذا الباب

حديثان وثالث في النفس منه شيء وقسرا أبو داود الثالث بانه حديث حمه هذا وقال ابن مسدة
حديث حمه لا يصح عندهم من وجه من الوجوه لانه من روايته ابن عقيل وقد اجتمعوا على تركه
حديثه يراعى ان هذا من ابن مندة عجيب فلن احمد واسحق والحميدى كانوا ينجون بحديثه وحسن
البخاري حديثه وصححه ابن حنبل والترمذي كما تقدم وقد ذكرنا فيما مر ان الترمذي صحح في
ابواب الفرائض حديثا آخر وحسنه وفي مسنده ابن عقيل قال البيهقي (وحديث ابن عقيل يدل على
انها يعني حمه غير ام حبيبة) قلت ليس في حديثه شيء مما يدل على ذلك بل في حديثه ان حمه وجدت النبي
عليه السلام في بيت اختها زينب وزينب اخت ام حبيبة وقد بين ذلك ما رواه البيهقي فيما مر في آخرباب غسل
المستحاضة الميمزة ان ام حبيبة كانت تقعد في مكن لاختها زينب الحديث فلذلك ليل في حديث ابن عقيل على ان حمه
غير ام حبيبة بل قد صرح جماعة من الحفاظ وعلماء النسب انها ام حبيبة قال ابن الكلبي في جمهرته حمه وتكنى
ام حبيبة وكذا في جمهرة ابن حزم وكذا عند ابن عساکر وقد حكى البيهقي ذلك عن ابن المديني فيما تقدم وقال
المزني في الكشي ام حبيبة هي حمه بنت جحش اخت زينب وكذا ذكر في اطرافه ثم ذكر هذا الحديث وذكر في اطرافه
ايضا ان ابا داود اخبره من وجهين ولفظه في احدهما عن ام حبيبة وهي حمه وان ابن ماجة اخبره من وجهين
احدهما عن حمه والاخر عن ام حبيبة قال البيهقي (وكان ابن عينة ربما قال في حديث عائشة حبيبة بنت جحش وهو
خطأ انما هي ام حبيبة كذلك قاله اصحاب الزهري سواء) قلت قد ذهب جماعة الى ان اسمها حبيبة وكان شيخنا
الحافظ ابو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمشقي يقول زينب وحمنة و ام حبيب حبيبة وعبد الله وعبيد الله وابو احمد
الاعمى بنو جحش وكان ينكره لي من يقول ام حبيبة بالهاء وكذا هو عند ابن سعد عن الواقدي بنيرها وفي اطراف المزني
قال الواقدي بعضهم يلفظ فيروى ان المستحاضة حمه بنت جحش. ويظن ان كنيته ام حبيبة وهي يعني المستحاضة
ام حبيب حبيبة وقال الجوزي الصواب ام حبيب بنيرها واسمها حبيبة حكاه عنه الدارقطني ثم قال وقوله صحيح
وكان من اعلم الناس بهذا البلب يقال البيهقي (وحديث ابن عقيل يحتمل ان يكون في المتبادر انها شكت فامرها
ان كان ستا ان تتركها ستا ان كان سبعا ان تتركها سبعا والمبتدئة ترجع الى اقل الحيز ويحتمل ان يكون في
المبتدئة فترجع الى الاغلب من حيز النساء) قلت ذكر الاحتمالين على السواء ورجع في كتاب المعرفة احتمال
كونها مبتدئة فقال المبتدئة او المتبادر الشاك في قدر غايتها على اختلاف التاويل في حديث حمه وهي
في المتبادر اظهر وبها اقبل وقال في الخلافات (الظاهر ان هذا الحديث ورد في المتبادر) وظهر من هذا ان

الحديث غير مناسب لما يوبه هنا عني في كتاب السنن وان تبويه في كتاب المعرفة اصوب * ثم ان كان الحديث في المبتدئة فهو حجة على امامه الشافعي على الاصح من مذهبه وهو ردها الى اقل الحيض عنده وهو يوم وليلة *
 * قال *
 * باب المرأة تحيض يوما وتطهر يوما *

ذكر فيه (عن ابن عباس قال اذا رأت الدم البحر في فلا تقبل واذا رأت الطهر ولو ساعة من النهار فلتغتسل ولتصل) * قلت * الاصح من مذهب الشافعي في مثل هذا ان الدم اذا انقطع على خمسة عشر او ما دونها فالكل حيض *

* باب النفاس *

* قال *

اسند فيه (حديث ام سلمة كانت النفساء تجلس اربعين يوما وفي سنده ابو سهل كثير بن زياد وذكر عن البخاري انه ثقة) * قلت * وذكر في الخلافات انه لا ذكر له في الصحيح وهذا لا يعارض توثيق البخاري * ثم ذكر عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص قال ينتظر النفساء اربعين يوما ثم تغتسل * ثم اسند (عن الحسن قال اذا رأت النفساء قامت خمسين ليلة) * ثم قال (وفي ذلك دليل على انه قائل ما رواه عن ابن ابي العاص في الاربعين على ان ابن ابي العاص كان يذهب فيادون الاربعين الى انها وان طهرت لم يغسلها زوجها حتى يبلغ اربعين) * قلت * هذه الدلالة غير ظاهرة وقد ذكر جماعة من العلماء ان مذهب الحسن اكثر من مدة النفاس خمسون * حتى ابن المنذر عنه انها اذا جاوزت الخمسين فهي مستحاضة وقال الترمذي اكثر اهل العلم على انها اذا رأت الدم بعد الاربعين لا تدع الصلوة ويروى عن الحسن البصري انه قال تدع الصلوة خمسين يوما الا ان ترى الطهر وظاهر كلام البيهقي يخالف ما ذكرناه * ثم اسند حديث معاذ (اذا مضى للنفساء سبع) الى آخره * ثم قال (اسناده ليس بالقوى) * قلت * ان كان ذلك لاجل بقية فهو مدلس وقد صرح بالتحديث والمدلس اذ صرح بذلك فهو مقبول *

* باب المستحاضة تغتسل عنها اثر الدم الى آخره *

* قال *

اسند فيه (حديث خلف بن هشام ثنا حماد بن زيد عن هشام عن ابيه عن عائشة) الحديث * ثم قال (رواه مسلم في الصحيح عن خلف بن هشام دون قوله توضأ وكأنه ضعفه لمحافظة (١) سائر الرواة عن هشام) * قلت * ذكر هذا الباب ههنا من سوء الترتيب * ثم المفهوم من كلامه ان مسلما ساق حديث حماد بلفظه دون قوله وتوضأ ومسلم لم يفعل ذلك وانما ساق الحديث من رواية وكيع عن هشام ثم ذكر جماعة ثم قال (وثنا خلف بن هشام ثنا حماد بن زيد كلهم عن هشام بمثل حديث وكيع وفي حديث حماد زيادة حرف تركنا ذكره) وحديث حماد

أخرجه بقامه النسائي وابن ماجه ولم ينفرد حماد بذلك عن هشام بل رواه عنه ابو عوانة أخرجه الطحاوي
 في كتاب الرد على الكرايسي من طريقه بسند جيد ورواه عنه ايضا حماد بن سلة أخرجه الدارمي من طريقه ورواه
 عنه ايضا ابو حنيفة كما ذكر البيهقي وأخرجه الطحاوي من طريق ابي نعيم وعبد الله بن يزيد المقرئ عن ابي حنيفة
 عن هشام وأخرجه الترمذي وصححه من طريق وكيع وعبد الوابي معاوية عن هشام وقليل في آخره وقال ابو معاوية
 في حديثه وقال توشأى لكل صلوة وقد جاء الاثر بالوضوء ايضا فيما أخرجه البيهقي في باب المستحاضة اذا كانت
 مميزة من حديث محمد بن عمرو عن ابي شهاب عن عروة عن فاطمة بنت ابي حبيش الى آخره على ان حماد بن زيد
 لو انفرد بذلك لكان كافيا لثقة وحفظه لاسيما في هشام ولا نسلم ان هذه مخالفة بل زيادة ثقة وهي مقبولة لاسيما
 في مثله * ثم أخرج البيهقي الحديث من طريق ابي معاوية (عن هشام قال ابي ثم توشأى لكل صلوة حتى يحجى
 ذلك الوقت) * مستند لا بذلك * على ان الصحيح ان هذه الكلمة من قول عروة * قلت * قد وصلها الحمدان وغيرهما
 بكلامه صلى الله عليه وسلم كما ذكرنا فان صح هذا السند الذي جعلت فيه من كلام عروة يحمل على انه سمعها ف رواها
 مرة كذلك ومرة اخرى اثنى بها وهذا اولى من تخطئة من وصلها بكلامه عليه السلام كيف وقد جاء ذلك مرفوعا
 من رواية غير هشام عن عروة كما مر * ثم اسند البيهقي من طريق وكيع (ع الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة
 عن عائشة جاءت فاطمة) الحديث وفي آخره (انه عليه السلام قال لها ثم اغتسلي وتوشأى لكل صلوة
 وان قطرا الدم على الحصى) * ثم قال (وهكذا رواه على بن هاشم وقره بن عيسى ومحمد بن ربيعة وجماعة عن
 الاعمش * ثم حله باسناد * منها * ان حفص بن غياث و ابا اسامة واسباط بن محمد ورووه عن الاعمش فوقوه
 على عائشة) * قلت * رواه ايضا كرواية وكيع مرفوعا عن الاعمش الجريري وسعيد بن محمد الوراق وعبد الله
 ابن نمير ذكر ذلك الدارقطني. وأشار اليه البيهقي بقوله (وجامعة) فهو لاء سبعة اكثرهم ائمة كبار زادوا عن
 الاعمش الزرع فوجب على مذاهب الفقهاء واهل الاصول ترجيح روايتهم لانها زيادة ثقة وكذا على مذاهب
 اهل الحديث لانهم اكثر عددا وتحمل رواية من وقفه على عائشة انها سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم
 فرواه مرة واثنت به مرة اخرى كما مر نظائره * ثم حله ايضا بقول الثوري وغيرهم (لم يسمع حبيب من عروة
 شيئا) * قلت * قد ذكرنا في باب الوضوء من الملامسة من كلام ابي داود ما يدل ظاهره على صحة سماعه من
 عروة * ثم قد روي هذا الحديث غير حبيب عن عروة ورواه غير عروة عن عائشة ذكره الطحاوي وأخرجه
 هو وغيره من المصنفين وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم * قال البيهقي (ودل على ضعف حديث حبيب هذا ان

رواية الزهري عن عمرو بن علقمة فكانت تقتل لكل صلاة * قلت * في ما لم يستن للقطبي ورواية الزهري
لا تبدل على ضعف حديث حبيب لأن الاغتسال لكل صلاة في حديث الزهري مضاف الى فعلها ويمتثل
ان يكون اختيار امنها والوضوء لكل صلاة في حديث حبيب مروي عنه عليه السلام ومضاف
اليه والى امره * ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (انه قيل له روينا انه عليه السلام امر المستحاضة تتوضأ لكل صلاة
قال نعم قد روينا ذلك وبه نقول قياسا على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اللوضوء مما خرج من
دير او ذكر او فرج ولو كان هذا محمولا عندنا كانت احب اليامن القياس) * قلت * يظهر من مجموع
ما تقدم من الاحاديث صحة امر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة وسببنا تصحيح الحاكم لحديث عثمان
الكتاب ان شاء الله تعالى وفيه ولتقتل لكل يوم غسلا واحدا ثم الطهور عند كل صلاة وذكر ابو رشيد
في قواعد حديث عائشة جاءت فاطمة الى آخره * ثم قال وفي بعض رواياته وتوضأ لكل صلاة وصح
قوم من اهل الحديث هذه الزيادة وقال في موضع آخر صحهما ابو عمر بن عبد البر * ثم انه يلزم على قياس
الشافعي ان لا يختص المستحاضة بفرض واحد كالوضوء مما يخرج من احد السيلين فان قال الفرق ان حديث
المستحاضة بعد الفرض موجود قائم * قلنا فوجب ان لا تصلي بعد ذلك نافلة وفي كون الشافعي لم يجوز لها ان
تصلي فريضتين بطهارة واحدة دليل على انه عمل بحديث المستحاضة تتوضأ لكل صلاة لا بالقياس على ما ذكر *
ثم انه خصص العموم وجوز من التوافل ما شئت وجعل التقدير لكل صلاة فرض فكما اضمر ذلك فليخصمه
ان يضر الوقت ويقول التقدير لوقت كل صلاة لقوله عليه السلام ان للصلاة اولها وآخر اولها اذ ركنتي
الصلاة تيممت وذلك لان ذهاب الوقت عهد مبطل للطهارة كذهاب مدة السج والحروج من الصلاة لم يعد
مبطلا للطهارة وكذا الحديث يعم الفريضة والنافلة وكذا القياس الذي ذكره الشافعي فعلم انه لم يطرد القياس * ثم ذكر
البيهقي قوله عليه السلام (انما اجرت بالوضوء اذ اتممت الى الصلاة * ثم حكى عن ابي بكر القبيعي انه قال اخبرني عليه السلام ان الله
امر به بالوضوء اذ اقام الى الصلاة لادخول وقت الصلاة او خروجه) * قلت * ظاهره من قوله بالايجاع بين
القفهاء وانما يجوز بالوضوء من قام الى الصلاة وهو محدث ومن يقول بانقضاء طهارتها عند خروجه الوقت
او دخوله لا يابرها بالوضوء عند ذلك وانما يقول طهارتها بعدة الوقت على مقتضى ما مر فاذا اخرج الوقت
او دخل على حسب اختلافهم غلب حكم الحديث السابق فاذا ازارت الصلاة بعد ذلك فقد ارا دلتها وهي
معدثة فتومر بالوضوء عملا بذلك الحديث ونظير هذا الماسح على الخف اذا انقضت مدته فانه يتقضى طهارته

بلا خلاف وان كان لم يتم الى الصلوة وكما بقى الشافعى طهارتها في حق النوافل وان كان في ذلك مخالفة لطرد
هذا الحديث اعني قوله عليه السلام انما امرت بالوضوء اذا قمت الى الصلوة فكذلك خصمه يعني
طهارتها في حق الصلوة كلها مادام الوقت باقيا عملا بمحدث المستحاضة لتوضأ لكل صلوة * باضمار الوقت
كما مر بيانه *

باب غسل المستحاضة

* قال *

* قلت * قد تقدم هذا الباب في قوله (باب غسل المستحاضة المميزة) اذ لا فائدة لقوله المميزة كما مر وتقدم
ايضا في قوله (باب المستحاضة تغسل عنها اثر الدم وتغتسل) وذكر البيهقي في هذا الباب من حديث (ابن ابي
حازم عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن ابي بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة ان ام حبيبة الحديث) * ثم اسند
عن الشافعى انه قال ووى فيه يعنى ابن الهاد شيئا يدل على ان الحديث غلط قال تدع الصلوة قدر اقرائها
وعائشة تقول الاقراء الاطهار) * قلت * قد عرف انه لا تغسل روايتها براءيا وقد جاء لهذه الرواية شاهد
من حديث عروة عن فاطمة بنت ابي حبيش انه عليه السلام قال لما اذا اتاك قرة فلا تصلى وقدم ترخرج
البيهقى له في (باب المتعادة لا تميز بين الدمين) واسند ايضا في ذلك الباب (من حديث جابر تقعد المستحاضة ايام
اقرائها ثم تغتسل) وقول الشافعى وعائشة تقول الاقراء الاطهار لم يذكر سنده وقد خرج البيهقى عن عائشة
في الاقراء ما يخالف ذلك فذكر في باب المستحاضة تغسل عنها اثر الدم (من حديث ابي يوسف عن اسمعيل
ابن ابي خالد عن الشعبي عن قمبر (١) عن عائشة انه عليه السلام قال لفاطمة فانظري ايام اقراك فاذا جاوزت
فاغتسلي) ثم قال (قال الدارقطى الذي عند الناس عن اسمعيل بهذا الاسناد موقوفا للمستحاضة تدع الصلوة ايام
اقرائها الى اخره) فقد صرحت عائشة ان الاقراء هي الحيض واخرج البيهقى في ذلك الباب ايضا (من
حديث ام كلثوم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المستحاضة تدع الصلوة ايام اقرائها الحديث)
وجاء ايضا في حديث عثمان الكاتب عن ابن ابي مليكة لتدع الصلوة في كل شهر ايام قرنها وسياتي تصحيح الحاكم
له واخرج البيهقى فيما بعد في باب من قال الاقراء الحيض (من حديث اسمعيل بن علية عن سليمان بن يسار ان
فاطمة بنت ابي حبيش سألت النبي عليه السلام فامرها ان تدع الصلوة ايام اقرائها) * ثم قال (وكذلك
رواه عبد الوارث وحادي بن زيد عن ايوب) * ثم قال (وزعم ابن علية ان سفيا بن عيينة رواه عن
ايوب هكذا) وسبغ في ذلك الباب ان شاء الله تعالى زيادة بيان في ان الاقراء هي الحيض * ثم قال البيهقى قال

ابوبكر يعني الفقيه قال بعض مشائخنا خبر ابن الهاد غير محفوظ * قلت * ان اراد غير محفوظ عنه فليس كذلك فان البيهقي اخرجه فيما مر من طريق ابن ابي حازم عنه واخرجه النسائي من طريق بكر بن مضر عنه واخرجه ابو عوانة في صحيحة من طريق عبد العزيز الدراوردي عنه فهو لا ثلاثة روجه عنه وان اراد انه غير محفوظ منه فليس كذلك ايضا لان ابن الهاد من الثقات المحقق بهم في الصحيح وقد ورد اطلاق لفظ القراءة على الحيض في حديث رواه عروة عن فاطمة بنت ابي حبيب ذكره البيهقي فيما مضى في باب المعتادة لا تميز بين الدمين واخرجه ابوداود والنسائي ولفظه اذا اتاك قروك فلا تصلي فاذا امر القرو فتطهري ثم صلى ما بين القراء الى القراء * ثم اسند البيهقي من طريق ابي داود بسنده عن ابن اسحاق عن الزهري من عروة عن عائشة استحيضت ام حبيبة فامرها النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل لكل صلاة * ثم قال البيهقي ارواية ابن اسحاق عن الزهري غلط لمخالفتها سائر الرواة عن الزهري * قلت * المخالفة على وجهين مخالفة ترك ومخالفة تعارض وتناقض فان اراد مخالفة الترك فلا تناقض في ذلك وان اراد مخالفة التعارض فليس كذلك اذا لاكثر فيه السكوت عن امر النبي صلى الله عليه وسلم لها بالغسل عند كل صلاة وفي بعضها انها فعلته هي وقد تابع ابن اسحاق سليمان بن كثير كما ذكره البيهقي قريبا وخبر ابن الهاد المتقدم شاهد لذلك * ثم قال البيهقي (وكيف يكون الامر بالغسل عند كل صلاة ثابتاً من حديث عروة وقد انا ابواحمد) فذكره بسنده (عن عروة قال ليس على المستحاضة الا ان تغتسل غسلاً واحداً ثم توضع بعد ذلك للصلاة) واسند عن عائشة نحوه * قلت * كانه ضعف الامر بالغسل لكل صلاة بمخالفة فتوى عروة وعائشة له وقد عرف من مذهب المحدثين ان العبرة لما روى الراوي لا لرايه * ثم ذكر من طريق الحسين المعلم (عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة اخبرني زينب بنت ابي سلمة ان امرأة كانت تهراق الدم وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف فامرها النبي عليه السلام ان تغتسل عند كل صلاة) * ثم قال (خالفه هشام الدستوائي فارسله) * ثم ذكره من جهة هشام عن يحيى (عن ابي سلمة ان ام حبيبة سألت) الى آخره * قلت * في تسمية هذا مرسلانظرو على تقدير تسليمه قد عرف ما في الارسال مع زيادة الثقة للاسناد * ثم ذكر من طريق عكرمة (ان ام حبيبة استحيضت فامرها النبي عليه السلام الى آخره) * ثم قال (وهذا ايضا منقطع اقرب من حديث عائشة في باب الغسل) * قلت * وفي تسمية هذا ايضا منقطاً نظرو كيف يكون المنقطع الذي لا تقوم به الحجة اقرب من المسند برواية الثقة * ثم قال (وروينا عن ابي سلمة انها تغتسل غسلاً واحداً وهو لا يخالف النبي عليه السلام فيما يرويه عنه) * قلت * قد تقدم مراراً ان العبرة لما روى الراوي

لا لرأيه) ثم اسند من طريق الحسن بن سهل (شاعاصم ثاشعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة
 ان امرأة استحيضت) الحديث * ثم قال (هكذا رواه جماعة عن شعبة وذكر جماعة امتناع عبد الرحمن من رفع
 الحديث) * ثم اسند من طريق ابي داود الطيالسي عن شعبة بسنده المذكور ولفظه (فامرت قلت من
 امرها النبي صلى الله عليه وسلم قال لست احدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ورواه معاذ بن معاذ عن
 شعبة وفيه فقلت لعبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا احدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم بشي
 * قال * ورواه محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن فخالف شعبة في رفعه وسمى المستحاضة) * ثم اخرجه من هذا الطريق
 (عن عائشة ان سهلة بنت سهيل استحيضت فامرها يعني النبي صلى الله عليه وسلم ان تغتسل عند كل صلوة) الحديث
 ثم قال قال ابو بكر بن اسحاق فان بعض مشائخنا لم يسند هذا الخبر غير ابن اسحاق وشعبة لم يذكر النبي عليه
 السلام وانكر ان يكون الخبر مرفوعا) * قلت * امتنع عبد الرحمن من اسناد الامر الى النبي عليه السلام
 صريحا ولا شك انه اذا سمع فامرت ليس له ان يقول فامرها النبي عليه السلام لان اللفظ الاول مسند الى النبي صلى الله
 عليه وسلم بطريق اجتهاد لا بالصرح فليس له ان ينقله الى ما هو صريح ولا يلزم من امتناعه من صريح النسبة
 الى النبي عليه السلام ان لا يكون مر فوعا بلفظ امرت على ما عرف من ترجيح اهل الحديث والاصول في
 هذه الصيغة انها مرفوعة فتأمل فسد يتوهم من لا خبرة له من كلام البيهقي وغيره انه من الموقوف الذي
 لا تقوم به الحجة وبهذا يعلم ان ابن اسحاق لم يخالف شعبة في رفعه بل رفعه ابن اسحاق صريحا ورفعه شعبة
 دلالة ورفعه هو ايضا صريحا في رواية الحسن بن سهل عن عاصم عنه وقد تقدم ان البيهقي قال بعد ذكر رواية
 عاصم (وهكذا رواه جماعة عن شعبة) * ثم ذكر حديث عثمان بن سعد الكاتب * ثم قال (ليس بالقوي كان يحيى
 ابن سعيد وابن ميم يضعفان امره) وقال في باب المعتادة لا تميز بين الدين (حديث عثمان الكاتب ضعيف)
 * قلت * خالف في ذلك شيخه الحاكم فانه اخرج حديث عثمان هذا في المستدرک وقال صحيح ولم يخرجاه
 بهذا اللفظ عثمان الكاتب بصري ثقة عزيز الحديث يجمع حديثه * ثم ذكر حديث ثانی سنده جعفر بن سليمان
 فقال (قال ابو بكر بن اسحاق فيه نظر) * قلت * اخرج له مسلم في صحيحه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما
 والحاكم في مستدرکه وثقه ابن معين وقال محمد بن عثمان بن ابي شعبة سألت علي بن المدني عن جعفر بن
 سليمان الضبي فقال ثقة عندنا *

باب فرائض الخمس

قال *

* قلت * هذا من باب إضافة الموصوف الى الصفة وهو غير جائز واصله الفرائض الخمس ذكر البيهقي فيه حديث الاسراء من طريق ابن وهب (ناسليان بن بلال شاشريك بن ابي ثمر عن انس) الى اخره ثم قال (اخرجه البخاري من حديث سليمان بن بلال واخرجه مسلم عن هارون الابلي عن ابن وهب) * قلت * يفهم من هذا ان مسلما اخرجه باللفظ الذي ساقه البيهقي وليس كذلك وانما ذكر مسلم حديث ثابت عن انس ثم ادرج عليه حديث شريك فقال ثنا هارون بن سعيد الابلي ثنا ابن وهب اخبرني سليمان وهو ابن بلال حدثني شريك بن عبد الله بن ابي نمر قال سمعت انس بن مالك يحدثنا عن ليلة اسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة انه جاءه ثلاثة نفر قبل ان يوحى اليه وهو نائم في المسجد الحرام وساق الحديث بقصته نحو حديث ثابت البناني وقدم فيه شيئا واخر وزاد ونقص هذا اللفظ مسلم *

باب اخروقت الظهر

قال *

قال (فيه كان الشافعي يذهب الى ان اول وقت العصر ينفصل من آخر وقت الظهر) * قلت * كان على هذا الكتاب حاشية تصها قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح ومن خطه نقلت * يعني بقوله ينفصل انه ليس بين الوقتين وقت مشترك كما قاله مالك لا ان بينهما فاصلا ليس من واحد منهما ثم ان البيهقي ذكر في هذا الباب حديثين ثانيهما عزا الى مسلم وفيه (وقت الظهر مالم يحضر العصر) ثم قال البيهقي (وفيه البيان انه اذا جاء وقت العصر ذهب وقت الظهر) وقال ابو عمر في التهديد وهو شئ ينقض ما بني عليه الشافعي مذهبه في الحائض تطهر والمنعم عليه يفيق والكافر يسلم والصبي يحتلم لانه يوجب على كل منهم اذا ادرك ركعة قبل الغروب الظهر والعصر وفي بعض اقاويله اذا ادرك مقدار تكبيرة وقول الشافعي لا يدخل وقت العصر حتى يزيد الظل على القائمة زيادة تظهر * مخالف لحديث امامة جبريل عليه السلام لانه يقتضي ان يكون آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر بلا فصل *

باب آخر وقت الاختيار للعصر

قال *

ذكر فيه حديث امامة جبريل (وفيه انه صلى العصر في المرة الثانية حين صار ظل كل شئ مثله) * قلت * في التهديد وهذا ايضا فيه شئ لان الشافعي وغيره من العلماء يقولون من صلى العصر والشمس بيضاء نقية فقد صلاها في وقتها المختار لا اعلمهم يختلفون في ذلك *

* قال *

* باب آخر وقت الجواز للمصر *

ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو * وفيه * (وقت المصير ما لم تصفر الشمس) * قلت * ليس ذلك وقت الجواز هو غير مطابق للباب وذلك ان المصير من الاصفرار الى الغروب تجوز وان كانت مكروهة ذكره النووي وغيره عملاً بما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث من ادرك ركعة من المصير قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك المصير *

* قال *

* باب السنة في الاذان لصلوة الصبح قبل الفجر *

ذكر فيه حديث (ان بلالاً يؤذن بليل) * قلت * هذا مطلق وما في الصحيح انه لم يكن بينهما الا ان يصعد هذا وينزل هذا مقيد فوجب حمل ذلك المطلق على هذا المقيد ولئن منع التقديم الا بهذا القدر فن جواز الاذان من نصف الليل او من الثلث الاخير فقد خالف هذه القاعدة ولادليل معه ولئن حمل ذلك على اطلاقه فليجوز الاذان من اول الليل لانه ليل وفي قول البيهقي باب السنة نظرو كان الاولى ان يقول باب جواز الاذان لصلوة الصبح قبل الفجر ثم ذكر حديث زياد بن الحارث الصديقي * قلت * في سنده عبد الرحمن الافريقي سكت عنه هنا وقال في باب فرض الشهد ضعفه القطان وابن مهدي وابن معين وابن حنبل وغيرهم وقال في باب عتق امهات الاولاد ضعيف واخرج الترمذي الحديث وقال لما تعرفه من حديث عبد الرحمن بن زياد الافريقي وهو ضعيف عند اهل الحديث ضعفه القطان وغيره وقال احمد لا يكتب حديثه *

* قال *

* باب القدر الذي كان بين اذان بلال وابن ام مكتوم *

ذكر في آخره عن حبان (اتيت علياً وهو معسكر يدري اي موسى) الى آخره * قلت * فيه دليل على الاذان قبل الفجر لكنه غير مناسب لهذا الباب *

* قال *

* باب من روى التهي عن الاذان قبل الوقت *

ذكر فيه حديث ابراهيم بن عبد العزيز بن ابي محذورة (عن عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر) موصولاً وحكم عليه (بانه ضعيف لا يصح) * قلت * ابراهيم روى له الترمذي وصححه حديثه وذكره البيهقي فيما بعد في باب الترغيب في التعميل بالصلوات وقال هو مشهور وذكره ابن حبان في الثقات وباقي السند صحيح ايضاً ثم قال (ورواه هارم بن مذكور عن عبد العزيز موصولاً وهو وهم) * قلت * عامر اخرج

له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه * قال (وقد روي من اوجه اخر كلها ضعيفة قد بينا ضعفها في كتاب الخلاف) * قلت * من جملة وجوهه ما رواه سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يصعد فينادي ان العبد نام الحديث رواه الدارقطني وقال تفرد به ابو يوسف عن سعيد وغيره يرسله * ثم اخرج من طريق عبد الوهاب يعني الخفاف عن سعيد عن قتادة ان بلالا اذن ولم يذكر انسا * ثم قال الدارقطني والمرسل اصح * قلت * ابو يوسف قد وثقه البيهقي في باب المستحاضة تسئل عنها اثر الدم ووثقه ايضا ابن حبان وقد زاد الرفع فوجب قبول زيادته * ثم حديث حماد بن سلمة الذي ذكره البيهقي آتافي هذا الباب شاهد لحديثه ويشهد له ايضا حديث عبد الكريم الجزري عن نافع عن ابن عمر عن حفصة بنت عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اذن المؤذن بالفجر قام فصلى ركعتي الفجر ثم خرج الى المسجد فحرم الطعام وكان لا يؤذن حتى يصبح اخرجه البيهقي (وقال هو محمول ان صح على الاذان الثاني) وقال الاثرم رواه الناس عن نافع فلم يذكر وافي ما ذكره عبد الكريم * قلت * هو ثقة ثبت كذا قال احمد بن حنبل وابن معين وغيرهما واخرج له الشيخان وغيرهما من كان بهذه المثابة لا ينكر عليه اذا ذكر ما لم يذكره غيره واشتغال البيهقي بتاويله بدل ظاهر اعلى جودة سند * وروي الاوزاعي عن الزهري عنه عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سكنت المؤذن بالاول من صلوة الفجر قام وركع ركعتين خفيفتين * قال الاثرم ورواه الناس عن الزهري فلم يذكر وافي ما ذكره الاوزاعي واجيب عن ذلك بان الاوزاعي من ائمة المسلمين فلا يطل ما ذكره بعدم ذكر غيره وقال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا جرير عن منصور عن ابي اسحاق عن الاسود عن عائشة قالت ما كانوا يؤذنون حتى ينغير الفجر وهذا سند صحيح وفي التمهيد وروي زيد الايام عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤذن بليل اتوه فقالوا له اتق الله واعد اذا نك * ثم لا تنافي بين هذه الاحاديث وبين ما روي ان بلالا كان يؤذن بليل * قال ابن القطان لان ذلك كان في رمضان وقال الطحاوي ويحتمل ان يكون بلالا كان يؤذن في وقت يرى ان الفجر قد طلع فيه ولا يتحقق ذلك لضعف بصره * ثم ذكر اعني الطحاوي بسند جيد عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغرركم اذا ن بلال فان في بصره شيئا *

* قال * باب الصبي يبلغ والكافر يسلم والحائض تطهر فتدرك من وقت الصلوة شيئا * ذكر فيه حديث (من ادرك ركعة من الصبح والمصر) * قلت * قوله في الترجمة فتدرك من الوقت شيئا يقتضي

انه لو ادرك تكبيرة يكون مدركا قال الشافعي في الكتاب المصري لو افاق النعمي عليه وقد بقي من النهار قدر تكبيرة اعاد الظهر والمصر وكذا الحائض والكافر والحديث قد بادراك الركعة فهو غير مطابق للباب * قال صاحب التمهيد حديث * من ادرك ركعة * يقتضي بفساد قول من قال من ادرك تكبيرة لان دليل الخطاب انه من لم يدرك ركعة فقد فاتته الوقت وسقط عنه الصلوة وزعم بعض اصحاب الشافعي انه اراد بالركعة البعض من الصلوة وهذا يقتضي عليه بالجمعة فانه لم يختلف قول الشافعي فيها انه من لم يدرك منها ركعة تامة لم يدركها *

* قال * باب قضاء الظهر والعصر بادراك وقت العصر *

ذكر فيه حديثين لا دليل له فيها * ثم ذكر اثر عن مولى لعبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن عوف * قلت * هذا المولى مجهول * ثم ذكر عن طاووس (انه قال نحو ذلك) * قلت * في سنده يزيد بن ابي زياد وليث بن ابي سليم فسكت عنها وضعف يزيد في غير موضع من كتابه هذا ونقدم في باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة تضمينه ليلث وقوله عليه السلام وقت الظهر ما لم يحضر العصر نص على بطلان الاشتراك وكذا قوله عليه السلام ليس في النوم تفریط انما التفریط في البقطة ان تؤخر صلوة حتى يدخل وقت الاخرى *

* قال * باب النعمي عليه يفيق بعد ذهاب الوقتين فلا يكون عليه قضاؤهما *

ذكر فيه عن عمار (انه اغمى عليه اربع صلوات فقضاها) * قلت * سكت عنه وسنده ضعيف وهو مخالف للباب *

* قال * باب المرأة تدرك من اول الوقت مقدار الصلوة ثم حاضت *

اسنده فيه (عن ابي الجوزاء ان عمر بن الخطاب نهى النساء ان يبتعن عن العشاء مخافة ان يحضن يريد صلوة العشاء) * قلت * لا دلالة في هذا الكلام على القضاء بل دلالة على عدمه اظهر ثم في اتمام الاسناد بين ابي الجوزاء وعمر نظروا ذكر ابو بكر الرازي عن الشافعي انها لو طهرت آخر الوقت لزمتها الصلوة ولو قدم مسافر آخر الوقت يتم قال فيلزمه انها لو حاضت آخر الوقت سقط عنها الصلوة ولو سافر مقيم آخر الوقت جاز له القصر *

* قال * باب الترجيع *

ذكر فيه حديث عثمان بن السائب عن ابيه وام عبد الملك بن ابي محذورة * قلت * عثمان وابوه وام عبد الملك مجهول حالهم * ثم ذكر حديث الحارث بن عبيد عن محمد بن عبد الملك بن ابي محذورة عن ابيه عن جده * قلت * الحارث هذا هو ابو قدامة ضعفه ابن معين وقال ايضا هو وابن حنبل مضطرب الحديث وقال البيهقي في باب سجود القرآن احادي عشره ضعفه ابن معين ومحمد بن عبد الملك هذا مجهول الحال ذكره ابن القمطران

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة سمعت علي بن المدبني يقول بعواي محمد ورة الذين يحدون كلهم ضعيف ليس بشيء ولهذا قال عبد الحق لا يخرج بهذا الاسناد * ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ عن عبد الله بن محمد بن عمار وعمار وعمر ابني حفص بن عمر بن سعد عن عمار بن سعد عن ابيه سعد القرظ * قلت * عبد الرحمن هذا ضعفه ابن أبي حاتم وقال ابن القطان هو وابوه وجد معجور لوال الحال وقال صاحب الميزان عبد الله بن محمد بن عمار ضعفه ابن معين وذكر عن عبد الرحمن بن سعد حدثني عبد الله بن محمد وعمار وعمر ابنا حفص عن آبائهم عن اجدادهم انه عليه السلام كبر في العيدين الحديث قال عثمان بن سعيد قلت ليعني كيف حال هؤلاء قال ليسوا بشيء وقال ابن الجوزي لا يختلف في ان بلا لا كان لا يرجع *

* قال * ﴿باب الاتواء في حي على الصلوة حي على الفلاح﴾

ذكر فيه حديث أبي جحيفة (ورأيت بلا لا اذن فلما بلغ حي على الصلوة حي على الفلاح لوى عنقه بينا وشالا ولم يستدر) * قلت * في سنده قيس بن الربيع سكت عنه هنا وقال في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه ضعيف عند اهل العلم بالحديث وضعفه ابن معين وقال مرة ليس بشيء وضعفه وكيع وابن المدبني والدارقطني وقال النسائي متروك وقال السعدي ساقط واسند ابو الفتح الازدي ان ابا جعفر استعمله على المدائن فكان يعلق النساء بائدائهن ويرسل عليهن الزنا يروى في الفصول التي علقها الحسين بن ادریس عن ابن عمار قال ابن عمار كان قيس عالما بالحديث والكتب فلما ولي المدائن قتل رجلا فيما بلغني فنفر الناس عنه ثم اسند البيهقي هذا الحديث وفيه (انه استدار في اذانه) وفي سنده الحجاج بن ارطاة فقال (الحجاج ليس بحجاج) * قلت * العجب منه كيف سكت عن قيس ونكلم في الحجاج وقيس اسوء حال منه بلا شك فان الحجاج روى له ابن حبان في صحيحه ومسلم مقرؤا بغيره وقال الثوري ما رأيت احفظ منه وعن حماد بن زيد كان الحجاج عندنا امهر لحديثه من الثوري وقال ابو بكر الخطيب الحجاج احد العلماء بالحديث والحفاظ له ثم ان الحجاج لم ينفرد بذلك بل جاءت الاستدارة من جهة غيره فروى الطبراني من حديث ادریس الا ودي عن عون عن ابيه الحديث وفيه وجعل يستدبر وروى ابو الشيخ الاصبهاني الحديث من جهة حماد بن سلمة وهشيم عن عون عن ابيه وفيه فجعل يستدبر يميننا وشمالا وروى ذلك من حديث الثوري عن عون على ما ذكره البيهقي فقال (ورواه عبد الرزاق عن ثور عن عون مدرجاني الحديث) * قلت * اخرجه الترمذي من حديث عبد الرزاق عن الثوري عن عون عن ابيه قال رأيت بلا لا يؤذن ويدور الحديث

ثم قال حسن صحيح وقال الحاكم في المستدرک صحيح على شرطهما وهذا حكاية فعل حكاة ابو جيفة
عن بلال فلا ادري ما معنى قول البيهقي مدرجاني الحديث وقد وقعت لهذه الرواية متابعة فاخرجه
ابو عوانة الاسفرائني في صحيحه من حديث مؤمل عن سفيان عن عون عن ايمن وروى ابو نعيم
المناظ في مستخرجه على كتاب البخاري من حديث عبد الرزاق عن سفيان عن عون عن ابيه
قال رأيت بلالا يؤذن ثم قال وثنا ابو احمد ثنا المطرزن ثنا بندار وبيقوب قال ثنا عبد الرحمن بن مهدى
ثنا سفيان عن عون عن اسامة رأى بلالا يؤذن ويدور به الى آخره * قال البيهقي (وسفيان انما روى
هذه اللفظة في الجامع راويه لعدتي عنه عن رجل لم يسمه عن عون) * قلت * العدني هذا هو عبد الله بن
الوليد قال عبد الله بن علي بن المديني سمعت ابي يقول لا يكتب حديثه وضعفه جدا * قال البيهقي (وروي
عن حماد بن سلمة عن عون مرسلًا لم يقل عن ابيه) * قلت * قد تقدم ان ابا الشيخ اخرجه من جهة حماد بن
سلمة عن عون عن ابيه *

* قال * **باب الرجل يؤذن ويقيم غيره**

ذكر فيه حديث زياد بن الحارث ثم قال (وله شاهد من حديث ابن عمرو في اسناده ضعف) * قلت * في
اسناد الاول ايضا ضعف قد بيناه في باب الاذان للصبح قبل الفجر *

* قال * **باب الاذان والاقامة للجمع بين الصلوتين**

ذكر في آخره حديث ابي ايوب * قلت * قد روي من وجه آخر * قال ابو حنيفة في مسنده ثنا ابو اسحاق
السبيعي عن عبد الله بن يزيد عن ابي ايوب الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
والعشاء بجمع باذان واقامة وذكر الطبري في تهذيب الآثار انه عليه السلام صلاهما باقامة واحدة من حديث
ابن مسعود وابن عمرو ابني ابن كعب وخزيمة بن ثابت واسامة بن زيد رضي الله عنهم *

* قال * **باب الاذان والاقامة للفائتة**

ذكر فيه حديث ابي هريرة وقال (لم يذكر فيه الاذان احد مع الوصل غير ابا ان العطار عن معمر) * قلت * ذكر
ابوداود في سننه عن جماعة انهم رووه عن معمر لم يذكر احد منهم الاذان ولم يسنده الا الاوزاعي
وابان العطار عن معمر *

* قال *

باب من قال بإفرا د قوله قد قامت الصلوة

ذكر فيه عن ابن المسيب عن عبد الله بن زيد الحديث * قلت * هو مرسل نص عليه البيهقي فيما بعد * ثم ذكر عن الشافعي والحميدي ما ملخصه (انهم صاروا الى تثنية قوله قد قامت الصلوة لان الرواية الواردة فيها زيادة على رواية من افرد ها) * قلت * فيلزمهم على هذا ان يقولوا بثنية كلمات الاقامة لانها زيادة صحيحة على ما سيأتي في الباب الذي بعد هذا ان شاء الله تعالى *

* قال *

باب من قال بثنية الاقامة عند ترجيع الاذان

ذكر فيه حديث هام (عن عامر الاحول عن مكحول عن ابن محيريزان ابا محذورة حدثه انه عليه السلام علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة) * ثم قال (ورواه عفان عن هام وفسر الاقامة مثنى مثنى) * قلت * هذا الحديث رجاله على شرط الصحيح اخرجه الترمذي باللفظ الذي ذكره البيهقي اولا وقال حسن صحيح واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه واخرجه ابن خزيمة في صحيحه ولفظه وعلمه الاقامة مثنى مثنى * ثم ذكره البيهقي من طريق آخر عن هام بسنده المذكور ولفظه (قال قل الله اكبر) الحديث وفي آخره والاقامة مثل ذلك) * ثم قال (واجمعوا على ان الاقامة ليست كالاذان في عدد الكلمات اذا كان بالترجيع فدل على ان المراد به جنس الكلمات وان تفسيرها وقع عن بعض الرواة) * قلت * في هذا نسبة الوهم الى الرواة من غير دليل وفي عدد كلمات الاقامة سبع عشرة كما تقدم دليل على ان المراد انها مثل الاذان في الجنس مع تثنية الكلمات وهذا اقرب الى الحقيقة وهي كونها مثل الاذان وفي جعل كلماتها سبع عشرة ما ينفي الغلط ويضعف تاويل البيهقي * ثم قال (ورواه هشام الدستوائي عن عامر دون ذكر الاقامة وذلك القدر اخرجه مسلم ولعله ترك رواية هام للشك في سند الاقامة المذكورة فيه) * قلت * ذكر من ذكر مقدم على ترك من ترك بل لو نفاه لكان قول المثلث مقدما على قول الثاني على ما عرف ولا ادري ما الشك الذي في سند الاقامة التي في حديث هام وهو وان لم يخرج مسلم فقد خرج عن رجاله وقد ترك مسلم رواية حماد بن زيد في امر المستحاضة بالوضوء لكل صلوة مع انه من الائمة الحفاظ لانه اري ذلك غير محفوظ وان كان غيره يصححه وكذا هنا يجوز ان يكون مسلم ترك حديث هام لاعتقاده انه غير محفوظ لمخالفته عمل اهل الحجاز ولان هشاما اتقن منه وقد وجد لهم فيه متابع فاخرجه الطبراني من رواية سعيد بن ابي عروبة عن عامر بسنده ولفظه علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة ثم

ذكر البيهقي حديث روح بن عباد (عن ابن جريج عن عثمان بن السائب عن أم عبد الملك بن أبي محذورة عن أبي محذورة الحدِيث وفي آخره (انه عليه السلام عليه الاقامة مرتين مرتين الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلوة حي على الصلوة حي على الفلاح حي على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ثم اخرجه من طريق الدارقطني (عن ابي بكر النيسابوري ثنا ابو حميد المصيصي نا حجاج قال ابن جريج) فذكره بالسند المذكور وفيه (وعلي الاقامة مرتين الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلوة حي على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله) ثم قال (فذكر الاقامة مفردة كما ترى فصار قوله مرتين عائدا الى كلمة الاقامة) * قلت * ذكره الدارقطني في سننه بالسند المذكور بثنية الشهادتين وهذا مخالف لما ذكره البيهقي من طريقه واخرجه النسائي في سننه فقال اخبرني ابراهيم بن الحسن حدثنا حجاج فذكره بالسند المذكور بثنية كلمات الاقامة كلها وهذا مخالف لما ذكره البيهقي من طريق الدارقطني ومخالف ايضا لما ذكره الدارقطني في سننه واخرجه الحازمي في النسخ والنسخ كما اخرجه النسائي وقال حديث حسن وابراهيم بن الحسن وثقه النسائي وكتب عنه ابو حاتم وقال صدوق * ثم قال البيهقي (وفي صحة الثنية في كلمات الاقامة سوى التكبير وكلمتي الاقامة نظر في اختلاف الروايات ما يوجب ان يكون الامر بالثنية عاد الى كلمتي الاقامة) * قلت * قد تقدم ما يدل على بطلان هذا التاويل وهو عد كلمات الاقامة سبع عشرة كلمة وايضا فان روح بن عباد في روايته عن ابن جريج عد الكلمات كلها مثناة وكذا حجاج عن ابن جريج فيما رواه النسائي وحسنه الحازمي فكيف تعود الثنية الى كلمتي الاقامة فقط مع هذا التصريح * ثم قال البيهقي (وفي دوام ابي محذورة واولاده على ترجيع الاذان وافراد الاقامة ما يوجب ضعف رواية من روى ثنيتها) * قلت * دوامهم على ذلك بعد صحته يقتضي الترجيح لضعف رواية من روى ثنيتها اذ ترك العمل بالحديث لوجود ما هو ارجح منه لا يلزمه تضعيفه الا ترى ان الاحاديث المنسوخة كلها اذا كانت رواها عدولا واحكاما بصحتها ولم يعمل بها لوجود النسخ *.

* قال * باب ما روي في ثنية الاذان والاقامة *

ذكر فيه حديث ابن ابي ليلى (ثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن زيد) الحديث * ثم رواه من حديث ابن ابي ليلى عن معاذ ومن حديثه عن عبد الله بن زيد ومن حديثه مرسلان قال (والحديث مع

الاختلاف في اسناده مرسل لان ابن ابي ليلى لم يدرك معاذ ولا عبدة بن زيد فخير جائز ان يمتنع بخبر غير ثابت في اخبار ثابتة. قلت * الطريق الاول الذي ذكره البيهقي رجاله على شرط الصحيح وقد صرح فيه ابن ابي ليلى بان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حدثوه فهو متصل لماعرف من مذاهب اهل السنة في عدالة الصحابة رضي الله عنهم وان جهالة الاسم غير ضارة وقال ابن حزم هذا اسناد في غاية الصحة واذا صح هذا الطريق فبعد ذلك انما يعلل بالاختلاف اذا كان من هو غير مستضعف والافرواية الضعيف لا تكون ميبا لضعف رواية الحافظ والطريقان اللذان ذكرهما البيهقي بعد ذلك لبيان الاختلاف الواقع في السند لا يخالف عن متكلم فيه ثم الاسناد مقدم على الارسل لان فيه زيادة وابن ابي ليلى سمع الحديث من الصحابة فرواه عنهم مرة وارسله مرة اخرى كما مر نظائره على انه يمكن سماع ابن ابي ليلى من عبدة بن زيد لان عبدة توفي سنة ثنتين وثلاثين على ما سنده ذكره ان شاء الله تعالى وابن ابي ليلى ولد سنة سبع عشرة فظهر بذلك ضعف قول البيهقي (فخير جائز ان يمتنع بخبر غير ثابت) الى آخره * ثم قال (وقد روي في هذا الباب اخبار من اوجه اخر كلها ضعيفة قد بينت ضعفها في الخلافيات) * قلت * من جملة ما روي في هذا الباب حديث ابي مخذورة من طريق همام الذي صحح الترمذي وابن خزيمة وغيرهما وحديثه ايضا من طريق ابن جريح الذي حسنه الحازمي كما مر وروي الطحاوي عن محمد بن خزيمة عن يزيد بن سنان ثنا شريك عن عبد العزيز بن رفيع سمعت ابا مخذورة يؤذن مثنى مثنى ويقيم مثنى مثنى * وعبد العزيز بن رفيع ابو العوام الباهلي ثقة قاله ابن معين وقد صرح بسماعه من ابي مخذورة واصله الحاكم بان عبد العزيز لم يدرك اذ ان ابي مخذورة فانه ولد بعد ذلك بستين * قلت * يعمل على انه اذن بعد النبي عليه السلام فسمعه عبد العزيز وابو مخذورة توفي سنة تسع وخمسين وقيل سنة تسع وسبعين * وعبد العزيز توفي سنة ثلاثين ومائة قال ابن منجويه اتى عليه نيف وتسعون سنة فهو قد ادرك زمان ابي مخذورة بلا شك وروي ابو عوانة يعقوب ابن اسحاق الحافظ في صحيحه عن عمر بن شبة عن عبد الصمد بن عبد الوارث شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن عبدة بن زيد الانصاري سمعت اذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذ انه واقامته مثنى مثنى واخرج ابو الشيخ الاصبهاني وابو حفص بن شاهين في النسخ والنسخ ورجاله عندهم ثقات وانما النظر في اتصاله بين الشعبي وعبدة بن زيد واصله الحاكم بان عبدة بن عمر قال دخلت ابنة عبدة بن زيد بن عبد ربه على عمر بن عبد العزيز فقالت انا ابنة عبدة بن زيد ابني شهد بدرا و تل يوم احد فقال عمر *

شعر. تلك المكارم لاقببان من لبن * شيا بما فعاد ابعدا ابوالا

قال الحاکم فهذه الرواية الصحيحة تصرح بان احدا من هؤلاء لم يلق عبد الله بن زيد واعترض عليه صاحب الامام بالخصه ان الحاکم نظر الى عدالة الرواة والشان في الاتصال بين عبيد الله وعمر فان عبيد الله ليس من طبقة من يروى عن عمر مشافهة ولقاء وقد روى ابن اسحاق عن محمد بن عبد الله بن زيد حدثني ابي نصر سماع محمد من ابيه وقد ذكر البيهقي فيما مضى (عن محمد بن يحيى الذهلي انه ليس في اخيار عبد الله بن زيد في قصة الاذان اصح من هذا لان محمد اسمع من ابيه) فمع التصريح بالسماع كيف يحكم عليه بتلك الرواية المنقطعة * وقد ذكر البيهقي (ان الواقدي ذكر بسنده عن محمد بن عبد الله بن زيد قال توفي ابي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين وصلى عليه عثمان بن عفان) واسند ابن ابي الدنيا في كتاب الاشراف عن الشعبي قال ولدت عام جلولا واسند ايضا عن قتادة قال كان يوم جلولا في سبع عشرة فعلى هذا يمكن سماع الشعبي من عبد الله بن زيد وروى الطبري والدارقطني وابن عدي من عدة اسانيد عن زياد بن عبد الله البكائي عن ادريس الاودي عن عون ابن ابي جحيفة عن ابيه ان بلالا كان يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم مثنى مثنى ويقيم مثنى مثنى وفي رواية اذن صوتين صوتين واقام مثل ذلك واعلت هذه الرواية بزياد فان ابن معين قال لا بأس به في المغازي واما في غيرهما فلا ويحجب عن ذلك بان مسلما اخرج عنه وروى له ابن حبان في صحيحه والحاکم في مستدرکه وسئل عنه وكيع فقال هو اشرف ممن ان يكذب وقال ابن عدي قد روى عنه الثقات من الناس وما روى بروايته باسا وروى الحاکم ثم البيهقي في الخلافيات من حديث شريك عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة ان بلالا كان يثنى الاذان والاقامة وعلله الحاکم بانه مرسل وان سويد لم يدرك اذان بلال واقامته في عهد النبي عليه السلام وان شريك وعمران غير محتج بهما في الصحيح واجيب عن ذلك بان سويد ادرك الجاهلية ولم ير النبي عليه السلام وادى الزكاة لمصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ان لم يدرك اذان بلال واقامته في عهده عليه السلام فلا مانع من ادراكه لما في عهد ابي بكر فقد ذكر ابن ابي شبة وغيره ان بلالا لم يحيا حياة النبي عليه السلام ثم اذن لابي بكر حياته ولم يؤذن في زمن عمر فقال له عمر ما يمنعك ان تؤذن فقال اني اذنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قبض واذنت لابي بكر حتى قبض لانه كان ولي نعمتي وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا بلال ليس عمل افضل من الجهاد في سبيل الله فخرج فجاهد وفي الخلافيات للبيهقي ايضا انه اذنت لابي بكر وروى الطحاوي حديث سويد هذا

من طريقين عن شريك ولفظه عن سويد سمعت بلالا يقول ذنب مثني وبقيم مثني وهذا تصريح
 بالساع وشريك صحيح الحاكم في المستدرک رواه واهج له مسلم متابعه وعمران بن مسلم الجعفي وثقه
 يحيى وابوحاتم وغيرهما فلا يعارض ذلك بعدم الاحتجاج بهما في الصحيح وروى عبد الرزاق في مصنفه
 انا الثوري عن ابي معشر هو زياد عن ابراهيم عن الاسود عن بلال قال كان اذانه واقامته مرتين مرتين وهذا
 سند جيد وهو متابع لرواية سويد وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن فطر عن مجاهد ذكر له الاقامة مرة مرة
 فقال هذا شي استخفته الامراء الاقامة مرتين مرتين وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع ثنا فطر عن كره ورواه الطحاوي عن
 يزيد بن سنان ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا فطر بن خليفة عن مجاهد فذكر بمناه وروى البيهقي في الخلافيات من جهة
 ابن اسحاق الحنظلي السمرقندي نا محمد بن ابان ثنا حماد عن ابراهيم قال اول من نقض الاقامة معاوية بن ابي سفيان
 ثم حكى عن الحاكم انه قال ما ملخصه نقض الاقامة لثبوتها ومن ذكره بالصاد المهمة فقد وهم واجيب عن
 ذلك بان ما تقدم عن مجاهد يقتضي ان التغيير بالنقص بالمهمة وروى ابو حنيفة في مسنده عن علقمة بن مرثد
 عن ابن بريدة عن ابيه ان رجلا من الانصار راى في منامه ان قائلا قال له مر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يا رب بلالا بالاذان الله اكبر مرتين اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله مرتين
 حي على الصلوة مرتين حي على الفلاح مرتين الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ثم علمه الاقامة كذلك ثم قال
 قد قامت الصلوة مرتين كان الناس واقامتهم فاخبر النبي عليه السلام فامر بالاذان كذلك وقال الاثرم
 سمعت احمد يقول من اقام مثني مثني لم اعفوه وليس به بأس قيل له تحدث ابي محذورة صحيح فقال اما
 انا فلا دفعه وقال ابو عمر ذهب ابن حنبل وابن راهويه وداود ومحمد بن جرير الى اجازة القول بكل ما
 روي عن النبي عليه السلام في ذلك وحملوه على الاباحة والتغيير لانه ثبت عن النبي عليه السلام جميع ذلك
 وعمل به اصحابه فمن شاء ثنى الاقامة ومن شاء افرد بها الا قوله قد قامت الصلوة فان ذلك مرتان قال البيهقي
 او مثل استاد روي في ثنية الاقامة حديث ابن ابي ليلى وهو ان صح فكل اذان روي ثنائته فهو
 بعد روي عبد الله بن زيد فيكون اول مما روي في روياه مع الاختلاف في كيفية روياه في الاقامة فالمالديون
 يروونها مفردة والكوفيون يروونها مثني واستناد المديني موصول واستناد الكوفي موصول ومرسل ومع موصول
 المديني مرسل سعيد وهو اصح التابعين ارسالا ثم ما روي بان الامر بالافراد بعده قلت يظهر من مجموع
 ما تقدم ان في ثنية الاقامة اجما حديث جيدة ومنها ما هو بعد روي عبد الله بن زيد وهو حديث ابي محذورة في

عد كلمات الإقامة سبع عشرة وما في بعض رواياتنا وعليها الإقامة مثنى مثنى فالحق ذلك كان بعد رجوع النبي عليه السلام من حنين كما ذكره البيهقي فيما تقدم وقد ينال ان اسناد الكوفيين في حديث رؤيا عبد الله بن زيد موصول ايضا ومن نظر في طرق حديث رؤيا وحدث انس في الامر بافراد الإقامة يظهر له انها كانت في وقت واحد فكيف يقول البيهقي * (ثم الامريبا لأفراد بعده) بل حديث أبي مخذرة بعد الامر بالافراد *

باب عدد المؤذنين *

* قال *

ذكر في آخره زيادة عثمان التاذين يوم الجمعة * ثم قال (الحبر ورد في التاذين لافي المؤذن) * قلت * يظهر بهذا ان الحبر ليس بمطابق للباب لان الذي زاده هو الاذان لا عدد المؤذنين *

باب فضل التاذين على الامامة *

* قال *

ذكر فيه حديث ابراهيم بن طهمان (عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال المؤذن يغفر له مد صوته ويصدق به كل رطب ويابس وسمعه يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم ارشد الائمة واغفر للمؤذنين) * ثم قال (كذا روى ابن طهمان وقد رواه عمار بن زريق عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغفر للمؤذن مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس سمع صوته هذا القدر من فوعادون الحديث الاخر) * ثم استدعي ذلك من حديث ابن عمرو من حديث أبي هريرة ايضا * قلت * ان كان البيهقي قصد بذلك لتعليل رواية ابن طهمان وهو الظاهر فترك بعض الرواة لا يعارض زيادة غيره لاسيما مع انفصال احد المتين عن الاخر في المعنى فهما حديثان مستقلان فبعض الرواة روى احدهما وبعضهم شارك في ذلك وانفرد بالحديث الآخر *

باب الترغيب في التعميل بالصلوات *

* قال *

ذكر فيه حديث ام فروة * قلت * الكلام عليه تقدم في ابواب التيمم ثم ذكر حديث عثمان بن عمر (عن مالك ابن مغول عن الوليد بن العيزار عن ابي عمرو والشيباني عن ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل افضل قال الصلوة في اول وقتها) * قلت * اختلف فيه على ابن مغول فرواه عثمان بن ميمر عنه كذلك ورواه عنه محمد بن سابق ولفظه الصلوة على ميقاتها اخرجها من طريق البخاري في صحيحه * قال البيهقي (وكذلك رواه بندار عن عثمان بن عمر) * قلت * الذي رواه مسلم في صحيحه عن بندار عن غندر عن شعبة خلاف هذا وسنذكره

ان شاء الله تعالى قال البيهقي (وكذلك رواه علي بن حفص المديني عن شعبة عن الوليد بن العيزار * قلت * المديني هذا قال ابو حاتم لا يخرج به والمشهور عن شعبة الصلوة على وقتها وكذلك اخرجه الشيخان من رواية جماعة عنه قال (وروى غندر عن شعبة عن عبد الملك بن عمار عن ابي عمرو عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بمثله) * قلت * قد تقدم ان المشهور عن شعبة على وقتها وقد ذكر مسلم حديث شعبة كذلك ثم قال ثنا محمد بن بشارنا محمد بن جعفر ناشئة بهذا الاسناد مثله فهذه الرواية الصحيحة عن غندر خلاف ما ذكره البيهقي عنه وقال ابن حبان في صحيحه الصلوة في اول وقتها تفرد بها عثمان بن عمر * ثم ذكر البيهقي (حدثني ابي مسعود بن علي بن عيسى) * قلت * حديثه الطويل في الاوقات منجرج في الصحيحين بدون هذه الزيادة وفي اسناد هذا الحديث الذي ذكره البيهقي اسامة بن زيد اللبيخي خرج له مسلم ومع ذلك تكلم فيه قال احمد ليس بشيء وعنه تركه يحيى بن سعيد باخوه وعنه قال روى عن نافع احاديث منكروها فقال له ابنه عبد الله اراه حسن الحديث فقال ان تدبرت حديثه فستعرف فيه التكرار وعن ابن معين كان يحيى بن سعيد يصفه وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يخرج به وقال النسائي ليس بالقوي * ثم ذكر البيهقي حديثا (عن هاشم بن القاسم ثنا الليث عن ابي النضر عن عمرة عن عائشة ماصلى النبي صلى الله عليه وسلم صلوة لوقتها الاخر حتى قبضه الله) * ثم قال وكذلك رواه معلى بن عبد الرحمن عن الليث) * قلت * لا يلزم من كونه صلى الله عليه وسلم لم يصل في آخر الوقت ان يكون اوله افضل اذ بينهما واسطة ومعلى بن عبد الرحمن الواسطي كذاب حكاه الذهبي عن الدارقطني * ثم اسند البيهقي (عن اسماعيل بن عمر عن عائشة قالت ماصلى النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة لوقتها الاخر مرتين حتى قبضه الله) ثم قال (وهذا امر سل اسماعيل لم يدرك عائشة) * قلت * في الميزان اسماعيل هذا تركه الدارقطني وذكر ابو حاتم وجماعته انه مجهول فكيف عرف البيهقي انه لم يدرك عائشة *

باب تعجيل الظهر في غير شدة الحر *

* قال *

ذكر في آخره حديث عائشة * قلت * فيه شيان * احدهما * ان في سنده حكيم بن جبير * قال احمد ضعيف منكر الحديث وقال الدارقطني متروك وقال الجوزجا في كذاب وتركه شعبة ذكر ذلك صاحب الميزان وذكر هذا الحديث من منكراته * والثاني * ان في سنده اختلافا ايضا ذكره البيهقي بعد * ثم ذكر سندا في اثائه (انا محمد بن الفضل بن جابر ابو عبد الرحمن الاذرمي) * قلت * كذا رايت في نسختين جيدتين وابو عبد الرحمن

هذا اسمه عبد الله بن محمد بن اسماعيل والصواب اننا محمد بن الفضل بن جابر اخبرنا ابو عبد الرحمن *

* قال * **باب تأخير الظهر في شدة الحر**

* قلت * اطلاق هذا الباب والاحاديث التي فيه تدل على التأخير في شدة الحر مطلقا والشافعي قده * قال الترمذي في جامعه قال الشافعي انما الايراد بصلوة الظهر اذا كان مسجدا يتتاب اهل من البعد فاما المصلي وحده والذي يصلي في مسجد قومه فالذي احب له ان لا يؤخر الصلوة في شدة الحر * قال ابو عيسى ومعنى من ذهب الى تأخير الظهر في شدة الحر اولى واشبه بالاتباع واما ما ذهب اليه الشافعي ان الرخصة لمن يتتاب من البعد وللشفقة على الناس فان في حديث ابي ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعي * قال ابو ذر كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاذا نبلال لصلوة الظهر فقال عليه السلام يا بلال ابرد فلو كان الامر على ما ذهب اليه الشافعي لم يكن للايراد في ذلك الوقت معنى لاجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون يتتابون من البعد *

* قال * **باب تعجيل العصر**

ذكر فيه حديث مالك (عن ابن شهاب عن انس قال كنا نصلّي العصر ثم يذهب الله اذهب الى قباء) الحديث * قلت * في علل الصحيحين للدارقطني هذا ما يتقدم به على مالك لانه وقفه وقال فيه الى قباء وخالفه عدد كثير منهم صالح ابن كيسان وشعيب وعمر بن الحارث ويونس واليث ومعمرو ابن ابي ذيب وابراهيم بن عليه وابن اخ الزهري والتمان وابو اويس وعبد الرحمن بن اسحاق وقد اخر جاقول من خالف مالكا ايضا وقال ابو عمر في التمهيد قال فيه جماعة اصحاب ابن شهاب عنه يذهب الله اذهب الى العوالي * وهو الصواب عند اهل الحديث وقول مالك عندهم الى قباء وهم لاشك فيه ولم يتابع احد عليه في حديث ابن شهاب هذا وذكر البيهقي في هذا الباب والطحاوي وابن عبد البر وغيرهم ان اقرب العوالي الى المدينة ميلان او ثلاثة فيمكن ان يصلي في وسط الوقت ثم تولى العوالي ثم ذكر حديث عبد الواحد بن نافع (عن عبد الله بن رافع عن ابيه انه عليه السلام كان يامرهم بتأخير هذه الصلوة) ثم حكى عن الدارقطني انه قال الصحيح عن رافع وغيره ضد هذا * قلت * ذكر ابن حبان في ثقات التابعين عبد الله بن رافع وذكر في ثقات التابعين عبد الواحد بن نافع وعن علي بن شيبان قال قد منا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس يضاء نقية اخرجه ابو داود وسكت عنه واخرج الحاكم وقال صحيح على شرط البخاري عن العباس بن ذريح عن زياد بن عبد الله النخعي قال كنا جلوسا مع علي في المسجد الاعظم والكوفة يومئذ اخصاص فجاء

المؤذن فقال الصلوة يا امير المؤمنين للمصر فقال اجلس فجلس ثم عاد فقال ذلك له فقال على هذا الكلب يعلنا
بالسنة فقام فصلى بنا العصر ثم انصرفنا الى المكان الذي كنا فيه فبحثنا للركب لنزول الشمس للمغيب لنراها
والعباس ثقة وزياذ ذكره ابن حبان في ثقات التابعين واخرج الترمذي انا علي بن حجر انا اسمعيل بن علي
عن ايوب عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشد تعجيلا للظهر منكم وانتم اشد
تعجيلا للمصر منه قال الترمذي وقد روي هذا الحديث عن ابن جريح عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة فحرموه وسكت
الترمذي عن الحديث ورجاله على شرط الصحيح وفي مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن ابراهيم
قال كان من كان قبلكم اشد تعجيلا للظهر واشد تاخيرا للمصر منكم وعن الثوري عن الاعمش كان اصحاب
ابن مسعود يجعلون الظهر ويؤخرون العصر وعن الثوري عن ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد ان ابن مسعود
كان يؤخر العصر عن معمر عن خالد الحذاء ان الحسن وابن سيرين وابا قتادة كانوا يسبون بالمصر

باب كراهية تأخير العصر

قال *

ذكر فيه حديث انس (سمعت صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافقين يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت
بين قرني الشيطان قام فنقرها ربا) قلت هذا الحديث يدل على كراهية تأخيرها الى هذا الوقت لا كراهية تأخيرها
الى ما قبل اصفرار الشمس ثم ذكر حديث بريدة (كان عليه السلام في بعض غزواته فقال بكروا بالصلاة
في يوم الغيم فانه من ترك صلاة العصر حبط عمله) قلت مفهوم هذا الحديث تأخير العصر في غير يوم
الغيم ومثل هذا المفهوم حجة عند الشافعي ثم ذكر حديث (من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله من
طريق ابن عمر عن النبي عليه السلام ثم ذكره من حديث نوفل بن معاوية عن النبي عليه السلام ثم
قال وهو مخرج في الصحيحين فالحديث محفوظ عنها قلت ظاهر كلامه انه في الصحيحين من حديث نوفل
ايضا وليس حديثه فيها ولا في واحد منهما بل هو في سنن النسائي ثم الحديث غير مناسِب للباب ثم ذكر (عن عروة
عن عمر كتب الى ابي موسى ان صل العصر والشمس بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب ثلاث فراسخ) قلت
من صلى قبل الاصفرار يصدق عليه انه صلى كذلك فهو ان دل على كراهية التأخير فلما يدل على كراهته
الى آخر الوقت لا على كراهية كل تأخير على ان رواية عروة عن عمر مرسلة لانه لم يذكره

باب تعجيل المغرب

قال *

ذكر فيه حديث يحيى بن معين عن بشر بن السري بسنده عن ابي جريفة انه كان شاهدا للنبي عليه السلام وهو

محاضر لاهل الطائف فكان يصلي بناصر صلوٰۃ البصر حتى لو ان انسانا رمى بنبيله ابصر موافق فبطل (ثم قال) اراد صلوٰۃ المغرب وانما سميت صلوٰۃ البصر لانها تؤدى قبل ظلمة الليل * قلت * الاظهر ان صلوٰۃ البصر صلوٰۃ الفجر وكذا جاء مفسرا في رواية الطحاوي عن ابن ابي داود عن ابن معين بسند المذكور ولفظه فكان يصلي بناصر صلوٰۃ الفجر الحديث ذكره الطحاوي في باب الوقت الذي يصلي فيه الفجر واسند المروى في الغريبين عن احمد بن سعيد الدارمي قال صلوٰۃ البصر صلوٰۃ الفجر وقال الفارسي في مجمع الفرائد اراد به صلوٰۃ الفجر لانها تلتصق عند اسفار الظلام واثبات البصر الاحتياج وقيل انها صلوٰۃ المغرب لانها تؤدى قبل ظلمة الليل الحائلة بين الابصار والمرييات والاول اظهر انتهى كلامه وعلى هذا ففي الحديث دليل على ان الاسفار بالفجر افضل وذكر الطبراني هذا الحديث في مجمعه الكبير من طريقين ولفظه فكان يصلي بناصر صلوٰۃ البصر * كذا رأته في اصل جيد من اصول هذا الكتاب وعلى هذا ففيه دليل على افضلية تأخير العصر *

باب تعجيل العشاء

* قال *

ذكر فيه حديث ابي عروة (عن ابي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير كان عليه السلام صلواته يعني العشاء لسقوط القمر لثالثة) * قلت * في هذا الحديث ثلاثة امور * احدها * انه مضطرب الاسناد والمتن رواه هشيم عن ابي بشر عن حبيب عن النعمان وليس فيه بشير بن ثابت كذا اخرجه الحاكم ونازع رقة هشيا فرواه كذلك عن ابي بشر هكذا اخرجه النسائي من طريق رقة ورواه الحلال عن مهنا عن احمد ثنا يزيد بن هارون عن شعبة عن ابي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العشاء الآخرة لسقوط القمر ليلة رابعة * قال يزيد بن هارون قلت لشعبة هشيم عن ابي بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير كان عليه السلام يصلي العشاء الآخرة لسقوط القمر ليلة ثالثة فقال حينئذ اول ليلة ثالثة * والامر الثاني * ان حبيبانيه نظر كذا قال البخاري وقال ابن عدي قد اضطرب في اسانيد ما يروى عنه * والثالث * ان القمر في الليلة الثالثة يسقط بعد مضى ساجدين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة المجزأة على ثنتي عشرة ساعة والشفق الاحمر يغيب قبل ذلك بزمن كثير فليس في ذلك دليل على التعجيل عند الشافعية ومن يقول بقولهم * ثم ذكر البيهقي حديث حماد بن سلمة (ثنا علي بن زيد عن الحسن عن ابي بكرة اخراجه النبي صلى الله عليه وسلم العشاء تسع ليال الى ثلث الليل فقال ابو بكر يا رسول الله لو انك عجيت هذه الصلوٰۃ لكان امكن لقائنا اول قيامنا من الليل فجعل

ذلك) * ثم قال (نورد به علي بن زيد وليس بالقوي) * قلت * كذا قال هنا وحكي في باب منع التطهير بالنبيذ (عن الدارقطني انه قال ضعيف) وقال البيهقي في باب من ادى زكوته فليس عليه اكثر (حماد بن سلمة سا حفظه في آخر عمره) فالحفاظ لا يمتنعون بما يخالف فيه) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (حماد بن سلمة عن ابي نعام السعدي عن ابي نضرة كل منهم مختلف في عدد التمسح) ثم الحديث انما يدل على التعميل قبل التمسح لا على كل تعميل بل استدل به جماعة على التأخير منهم صاحب الامام *

* قال * **باب كراهية النوم قبل المشاء** *

ذكر فيه حديث خيشمة عن رجل من جعفر عن عبد الله بن مسعود (قال عليه السلام لا سمر بعد المشاء الا المصل او مسافر) ثم قال (وقيل عن علقمة عن عبد الله وهو خطأ) ثم استدل عن علقمة عن عمر بن الخطاب ولا وفيه (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر في الامر من امر المسلمين) ثم قال (وفي ذلك دليل على ان رواية السمر من عمر لا من عبد الله في رواية علقمة) * قلت * هما حديثان مختلفان فلا يلزم من رواية علقمة هذا الحديث عن عمران لا يكون روى عن ابن مسعود حديث لا سمر بعد المشاء ثم قال البيهقي (وهذا الحديث لم يسمعه علقمة من عمر انما رواه عن الترمذي عن قيس عن عمر) * قلت * علقمة سمع من عمر حديث الاعمال بالنيات خرجه الجماعة من روايته عنه فيعمل دلي انه سمع منه حديث السمر بلا واسطة مرة وبواسطة مرة أخرى ويدل على ذلك ان الترمذي خرج الحديث من طريق علقمة عن عمر وحسنه فدل على انه متصل عنده ثم ذكر البيهقي حديث الحسن (عن عمران بن حصين عن ابن مسعود كذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى اكرت) الحديث الى آخره * قلت * فيه امران * احدهما انه منقطع قال البيهقي في باب من جعل في النذر كفارة يمين (قال ابن المديني لم يصح للحسن سماع من عمران بن حصين من وجه ثبت * الثاني * انه ليس في الحديث ان ذلك كان بعد الصلوة *

* قال * **باب تعميل الصبح** *

ذكر فيه حديث ابي مسعود والكلام عليه تقدم في باب الترغيب في التعميل بالصلوات ثم ذكر حديث انس (انه عليه السلام وزيد بن ثابت تسحران فافترقا من سمورهما قام نبي الله صلى الله عليه وسلم الى الصلوة فصلى قلت لانس كم كان بين فراغهما من سمورهما ودخولهما في الصلوة قال قدر ما يقرب الرجل خمسين وفي رواية خمسين وستين) * قلت * ليس في ذلك دليل على انه كان يدخل في اول الوقت لانه مكث قدر قراءة خمسين

اوسنين آية مرسله * ثم ذكر (عن حبان بن الجارث انيت عليا وهو مسكر بدير مكرم فوجدته يعلم فقال
 ادن فكل فقلت اني لاديد للصوم قال انا اريده فدبوت فاكلت فلما فرغ قال يا ابن التياح اقم الصلوة * فقلت *
 ابن الجارث هذا لا ادري ما خاله وقد جله من علي بسند جيد بخلاف هذا * قال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا
 شريك عن سعيد بن عبيد هو الطائي عن علي بن ربيعة ان عليا قال يا ابن التياح اسفر بالفجر ورجال هذا
 السند على شرط مسلم الا شريك فانه اخرج له في المناجات وصح الحاكم روايته كما مر وقد تابع شريك على هذا
 الاثر الثوري * قال صاحب التمهيد ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي سمعت
 عليا يقول لمؤذنه اسفر اسفر يعني بصلوة الصبح ثم ذكر البيهقي (عن ليبي عبيدة عن ابن مسعود كان يصلي بنا
 الصبح حين يطلع الفجر) الى آخره * قلت * فيه شيان * احدهما انه منقطع لان ابا عبيدة لم يدرك اياه كذا ذكره
 البيهقي فيما بعد في باب من تبر بالظانين * والثاني * ان الحديث الصحيح عن ابن مسعود يدل على ان الاسفار
 الفضل وهو ما خرجاه من حديث عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال ما رأيت رجلا يقول الله صلى الله عليه
 وسلم على صلوة لغبر مبقاها الا صلوتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها وسلم قبل
 وقتها بثلث ومناه قبل وقتها المتأخر اذ فعلها قبل طلوع الفجر غير جائز فدل على ان تأخيرها كان معتادا للنبي
 صلى الله عليه وسلم بانه يحمل بها يومئذ قبل وقتها المتأخر وابن مسعود ايضا كذلك كانت عادته * قال ابن
 ابي شيبة في مصنفه ثنا وكيع عن سفيان بن عيينة عن ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان ابن مسعود ينوب
 بالفجر وهذا سند صحيح ورواه ايضا عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري بسنده ولفظه كان عبد الله
 يسفر بصلوة النداء وقال صاحب التمهيد على مذهب علي وعبد الله جماعة اصحاب ابن مسعود وهو قول النخعي
 وطائفة من وسعيد بن جبير واليه ذهب فقهاء الكوفيين * قال البيهقي (وروي عن القرافصة بن عمر قال
 ما اخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان اياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها قال (وذلك يدل على انه كان
 يدخل بها مغلما) * قلت * يحتمل انه كان يقرأها في الركعتين ويحتمل انه كان يقرأ فيها بعضها ولكنه كان
 يرددها فيقروفي صبح يوم بعضها وفي صبح يوم آخر بعضها فيترك رعي الراوي منها على انه قد اختلف في هذا
 الاثر فقل ابن ابي شيبة ثنا ابو امامة عبيد الله هو العمري اخبرني ابن القرافصة عن ابيه قال تعلمت
 سورة يوسف خلف عمر في الصبح *

باب خبر اعمالكم الصلوة

قال *

ذكر فيه حديث ثوبان (استقيموا ولن تحصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلوة) * قلت * في دلالة على التجميل
نظروا لدل عليه ينبغي ان يذكر في باب الترغيب في التجميل بالصلوات فذكره بين التغبس بالصبح وباب
الاسفار بها من سوء الترتيب *

باب الاسفار بالفجر حتى يشين طلوع الفجر

قال *

قلت * مقصوده بذلك تاويل حديث اسفروا بالفجر وقد بين هذا التاويل ما حكاه البيهقي في كتاب
المعرفة عن الشافعي انه عليه السلام لما حض على تقديم الصلوة واخبر بالفضل فيها احتمل ان يكون من الراغبين
من يقدم ما قبل الفجر الآخر فقال اسفروا بالفجر حتى يشين الفجر الآخر معترضا فادار عليه السلام الخروج من
الشك حتى يصلي المصلي بعد اليقين بالفجر فامرهم بالاسفار اي بالنسبين) * قلت * في بعض الفاظ هذا الحديث
ما بعد هذا التاويل او بنفيه كما سنذكره ان شاء الله تعالى ولان الصلوة قبل التين والتيقن لا تجوز والصلوة
الفاسدة لا يوجر عليها ويبقى الفرض في ذمته وقوله اعظم للاجر افضل التفضيل فيقتضى اجرين احدهما اكل من
الآخر فان صيغة افعل تقتضى المشاركة في الاصل مع رجحان اخذ الطريقين ثم ذكر البيهقي الحديث وهو حديث
ابن اسحاق عن عاصم بن عمر عن معمود بن ليدي عن رافع بن خديج سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اسفروا
بالفجر فانه اعظم للاجر * قلت * اخرجه الترمذي من هذا الوجه وقال حسين صحيح كذا ذكر ابن عساكر
والمذري والمزي ورواه ايضا عن عاصم بن محمد بن عجلان اخرجه من طريقه ابن حبان في صحيحه ولفظه
اصبحوا بالصبح فانكم كلما اصبحتم بالصبح كان اعظم لاجوركم واخرجه ايضا ابو داود وابن ماجه ولفظ الطحاوي
اسفروا بالفجر فكما اسفرتم فهو اعظم للاجر او قال لاجوركم وله طريق آخر اخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب
ثنا بن ابي مريم نا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم عن عاصم بن عمر عن معمود بن ليدي عن رجال من قومه من الانصار
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما اسفرتم بالصبح فهو اعظم للاجر ورجال هذا السند ثقات وفي الخلافات
للبيهقي عن ابي الزاهرية عن ابي الدرداء عن النبي عليه السلام قال اسفروا بالفجر وهو مرسل وروي من وجه
آخر ايضا من الاسناد صحيح فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن زيد بن اسلم انه عليه السلام قال اسفروا
بصلوة الصبح فهو اعظم للاجر *

* قال *

باب من قال في العصر يعني الوسطى

ذكر فيه حديث البراء (نزلت حافظوا على الصلوات و صلوة العصر فقرأناها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماشاء الله ثم ان الله نسخها فانزل حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فقال رجل اهي صلوة العصر فقال قد اخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله) ثم اخرجها من طريق آخر ولفظه (قرأناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمانا طويلا حافظوا على الصلوات و صلوة العصر ثم قرأناها بعد حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فلا تدري اهي المصرام لا) * قلت * في هذا الباب احاديث ظاهرة الدلالة على انها العصر فاخرجها البيهقي وقدم هذا الحديث وهو يحتمل ان يراد بالوسطى فيه العصر وان يراد غيرهما ولهذا شك الراوي وهذا بناء على ان النسخ هنا هل هو متوجه الى اللفظ دون المعنى او اليهما معا وقال الطحاوى في كتاب الرد على الكرايسى نا ابراهيم بن ابي داود ثنا ابو مسهر ناصدقة بن خالد حدثني خالد بن دهمان اخبرني خالد سبلان عن كهيل بن حرملة الثميري عن ابي هريرة انه اقبل حتى نزل دمشق على ابن كثر الله وسي فاني المسجد فجلس في غريبه فتذاكروا الصلوة الوسطى فاختلفوا فيها فقال اختلفنا فيها كما اختلفتم ونحن بفناء بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفينا الرجل الصالح ابو هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس فقال انا اعلم لكم ذلك فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان جريثا مليه فدخل ثم خرج فاخبرنا انها صلوة العصر وذكر ابن حبان كهيلا هذا في الثقات من التابعين ثم قال ثنا محمد بن الهمداني ثنا ابن زنجويه ثنا ابو مسهر فذكره بسنده وقال الطحاوى في الكتاب المذكور ثنا ابراهيم بن ابي داود ثنا احمد بن جاب ثنا عيسى ابن يونس عن محمد بن ابي حمزة عن موسى بن وردان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الوسطى صلوة العصر ثم قال البيهقي وهذا قول علي في اصح الروايتين عنه * قلت * هذا الكلام يدل على ان الرواية الاخرى عن علي صحيحة وليس كذلك على ما تذكره في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله تعالى وقال ابو عمر لا خلاف عن علي من وجه صحيح انها العصر وفي الاستدكار المحفوظ المعروف على انها العصر *

* قال *

باب من قال في الصبح

ذكر فيه (عن مالك بلغه ان عليا و ابن عباس كانا يقولان في الصبح) * قلت * في التمهيد قد روي من حديث حسين بن عبد الله بن ضمرة عن ابيه عن جده عن علي قال هي صلوة الصبح وحسين هذا متروك الحديث ولا يصح حديثه هذا

وقال قوم ما رسله مالك في موطنه عن علي أنها الصبح اخذه من حديث ابن حميرة هذا لأنه لا يوجد عن علي
الامن حديثه واخرج الطحاوي و ابو العباس السراج في مسنده من حديث جماعة من هلال بن خباب عن
عكرمة عن ابن عباس قال قاتل النبي صلى الله عليه وسلم عدو له فلم يفرج حتى نأى مصر عن وقتها فلما نظروا رأى
ذلك قال اللهم من حيثنا على صلوة الوسطى فاملاً يؤتهم ويؤبهم ثم ناداه وهلال هذا وثقه ابن معين وابن حنبل
وروى له اصحاب السنن الاربع فابن عباس قد روى مرفوعاً أنها المصيبة والميرة عند الهدى بن الرواية الروي
لأبيه وقد ذكر البيهقي في آخر الباب السابق (ان احد قولنا ابن عباس أنها المصيبة) هو قول ابن ابي شيبة في المصنف
ثناوكيم ثنا شعبة عن ابي اسحق عن عمير بن سعد سمعت ابن عباس يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
صلوة المصير وهذا السند على شرط الشيخين ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه قاتل في الصبح ثم قال هذه الصلوة التي
ذكرها الله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وعمر الله فانتين) * قلت * في الصحيح عن زيد بن ارقم
كتابكم في الصلوة حتى نزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وروى مائة فانتين فامرنا بالسكوت
ونبتنا من الكلام فدل على ان القنوت هو السكوت لا القنوت في الصبح كما جاء في هذا الاثر عن ابن عباس
وقال ابن ابي شيبة ثنا حسين بن علي هو الجعفي عن زائدة عن منصور حدثني مجاهد وسعيد بن جبير ان
ابن عباس كان لا يقنت في صلوة الفجر وهذا سند صحيح على شرط الشيخين فلو كان القنوت في الآية هو
القنوت في الصبح كما في هذا الاثر لما ذكره ابن عباس لان الله تعالى امر به وقال الطبري في التفسير لا دليل
في قوله تعالى وقوموا انه قانتين انها الصبح اذا القنوت الطاعة فكل مصل لله تعالى قانت سواء كانت في الصبح
او بقية الصلوات قال تعالى مسلمات مؤمنات قانتات والصواب قول من قال انها المصيبة الخبر بذلك *
ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر انها الصبح) * قلت * فقد ذكره في الباب السابق عنه ان احد قوله انها المصيبة وهذا
القول اخرجه الطحاوي عن عبد الله بن صالح وعبد الله بن يوسف عن الليث عن ابن الهاد عن ابن شهاب
عن سالم عن ابيه قال الصلوة الوسطى صلوة المصير وهذا سند صحيح وفي التمهيد روي عن ابن عمر ايضاً انها
المصير ورواه شعبة عن ابي حبان سمعت ابن عمر يسئل عن الصلوة الوسطى فقال المصير ثم قال البيهقي (روى
قال به يعني انها الصبح) حجاج بن انابه ابو عبد الله (فصل في مسند) (عن ابي يونس مولى عائشة قال امرتني عائشة ان
اكتب لها مصفاً قالت اذ بلغت هذه الآية فاذني * حافظوا على الصلوات * فلا بلغت اذنتها فاملت علي حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى و صلوة المصير قالت عائشة سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

للبيهقي (وفيه دلالة على أن الوسطى غير المصير) * قلت * هذه قراءة شاذة والشافعي ومالك لا يميلان القراءة
 الشاذة قرأوا لاخير أو يسقطان الاحتجاج بها ولو سلمنا أنه يحتاج بها لا نسلم أن المطف هنا يقتضي المغايرة بل
 يحتمل أن يكون للمصرايين أحدهما الوسطى والآخر المصير ويؤيد هذا ما ذكره الطحاوي قال ثنا إبراهيم
 ابن مرزوق ثنا عبيد الله بن عبد الحميد الحنفي عن محمد بن أبي حميد حدثني حميدة بنت أبي يونس مولا عائشة
 وكانت عائشة أوصت لما بنتا عنها قالت فوجدت في مصحفها حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي المصير
 وذكر البيهقي في الباب السابق (عن جماعة منهم عن عائشة أنهم قالوا الوسطى هي المصير) ورواه ابن أبي شيبة
 في المصنف عن عائشة من طريقين وقال ابن حزم صححت الرواية عنها أنها المصير * وذكر البيهقي بعد من حديث
 ابن اسحاق (عن محمد بن علي ونافع عن عمرو بن رافع عن حفصة) الحديث وفي آخره (أكتب حافظوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى هي صلوة المصير) وله شاهد سنذكره إن شاء الله تعالى ثم لو سلمنا المغايرة وأن الوسطى
 غير المصير لا يلزم من ذلك أن تكون الصبح بعينها فالعيب من البيهقي كيف يقول (من قال أنها الصبح يحتاج
 بهذا الحديث) * ثم يقول (وفيه دلالة على أن الوسطى غير المصير) ثم ذكر (عن زيد بن اسلم عن عمرو بن رافع
 قال كنت أكتب مصحف الحفصة فقالت إذا بلغت هذه الآية فاذ في فلما بلغت أذنتها فاملت علي حافظوا على
 الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة المصير) * قلت * المباحث الثلاثة التي ذكرناها في حديث عائشة تذكرها
 هنا * ثم ذكر البيهقي من جهة نافع (قال امرت حفصة بمصحف يكتب لها) فذكره بمثله إلا أنه رفعه * ثم قال البيهقي
 (فيه إرسال من جهة نافع) ثم ذكره من طريق ابن اسحاق (عن أبي جعفر محمد بن علي ونافع مولى ابن عمر
 كلاهما عن عمر بن رافع مولى عمر قال كنت أكتب المصاحف) فذكر الحديث مرفوعا وفي آخره (فقلت أكتب
 حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى هي صلوة المصير) ثم ذكر (أنه خالف ما تقدم في قوله عمر بن رافع
 وإنما هو عمرو وفي قوله هي صلوة المصير وإنما هو وصلوة المصير) * قلت * قد جاء لهذا الحديث شاهد فروى
 الطحاوي عن علي بن شيبه نا يزيد بن هارون ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عمرو بن رافع قال
 مكتوب في مصحف حفصة بنت عمر حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلوة المصير * قال
 صاحب الامام وهذا شاهد قوي * يزيد بن هارون ومحمد بن عمرو وأبو سلمة من رجال الصحيح * قال
 البيهقي (وقد جاء الكتاب ثم السنة لتخصيص الصبح بزيادة الفضيلة) * قلت * خصوص الفضيلة لا يدل على
 خصوص هذا الحكم وهو كونهما الوسطى وإنما هو ترجيح بوجهه لأن نسبة له في القوة إلى النصريح بأنها المصير

ثم ما ذكره من فضيلة الصبح معارض بالفضيلة المختصة بالعصر وهو ما ذكره البيهقي فيما مضى في باب كراهية تأخير العصر وعزاه الى البخاري من حديث بريدة (انه عليه السلام قال من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله) بل هذه الفضيلة ابلغ في التاكيد فان فضيلة الصبح من باب الترغيب وهذه الفضيلة من باب الوعيد باحباط العمل ولم يرد مثله في الصبح فان كان ولا بد من الترجيح بامر عام فهذا اقوى * ثم ذكر البيهقي من جملة فضائل الصبح حديث ابي هريرة (تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر) الحديث * قلت * هذه الفضيلة غير مختصة بالصبح بل هي مشتركة بينها وبين العصر وذلك فيما اخرجه البيهقي بعد وعزاه الى الشيعين من حديث ابي هريرة (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويحبتمون في صلاة الفجر وصلاة العصر) الحديث * قال (وقد جاء الكتاب ثم السنة بزيادة فضيلة الصبح والعصر جميعا) * قلت * قد تقدم ان زيادة فضيلة الصبح لا تدل على انها الوسطى وعلى تقدير ثبوت هذه الدلالة فذكر فضيلة الصلوتين لا تدل على انها المصباح بينهما هذا من البيهقي اشتغال بما لا ينفعه في مدعاء *

* قال * **باب من طلب باجتهاده اصابة عين الكعبة**

ذكر فيه (عن ابن جريج قلت لعطاء سمعت ابن عباس يقول انما امرتم بالطواف ولم تؤمروا بدخوله قال لم يكن ينهى عن دخوله ولكن سمعته يقول اخبرني اسامة انه عليه السلام لما دخل البيت) الحديث * قال البيهقي (رواه البخاري دون فضيلة الدخول ودون ذكر اسامة والصحيح ما روينا) * قلت * يفهم من هذا ان الذي رواه البخاري ليس بصحيح وليس كذلك *

* قال * **باب من طلب باجتهاده جهة الكعبة**

ذكر فيه (عن عمر قال ما بين المشرق والمغرب قبلة) * ثم قال (المراد به وانه اعلم اهل المدينة ومن كانت قبلته على سمتهم فيما بين المشرق والمغرب تطلب قبلتهم ثم يطلب عينها فقد اخبرنا) فساد بسنده (عن نافع بن ابي نعيم عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال ما بين المشرق والمغرب قبلة اذا توجهت قبل البيت) * قلت * فيه ثلاثة امور * احدها ان نافع بن ابي نعيم قال فيه احمد ليس بشئ في الحديث حكاه عنه ابن عدي في الكامل وحكى عنه الساجي انه قال هو منكر الحديث * والثاني * ان هذا الاثر اختلف فيه على نافع فرواه عنه ابن ابي نعيم كما رووه مالك في الموطأ عنه ان عمر قال * والثالث * قوله اذا توجهت قبل البيت يحتمل ان يراد به طلب الجهة فيحصل دلي ذلك حتى لا يخالف اول الكلام وهو قوله ما بين المشرق والمغرب قبلة *

* قال * ﴿باب استيلان الخطأ بعد الاجتهاد﴾

* قلت * كذا في عدة نسخ وحواله استبانة الخطأ *

* قال * ﴿باب الصبي يبلغ في صلوته فيتمها﴾

ذكر فيه حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة (عن ابيه عن جده مروا بالصبي بالصلوة ابن عشر سنين)

* قلت * ذكر ابن ابي خيثمة ان ابن معين سئل عن احاديث عبد الملك هذا عن ابيه عن جده فقال ضفاف وفي

الضعفاء لابن الجوزي ان ابن معين ضعف عبد الملك *

* قال * ﴿باب وجوب تعلم ما يجزى به الصلوة﴾

ذكر فيه حديث ايوب بن موسى عن ابيه عن جده ثم قال (هو ايوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص)

* قلت * اخرج الترمذي هذا الحديث ثم قال هو عندى مرسل *

* قال * ﴿باب جهر الامام بالتكبير﴾

ذكر (فيه ان اباسعيد الخدري جهر بالتكبير حين افتتح وحين ركع وبعد ان قال سمع الله من حمده) ثم قال (رواه

البخارى عن يحيى بن صالح) * قلت * مراده جهر الامام بتكبيره الاحرام لانه ذكر هذا الباب في اثناء امور

تكبيره الاحرام والحديث الذى اوردته فيه الجهر بتكبيره وليس ذلك في صحيح البخارى فانه رواه عن يحيى

ابن صالح بسنده ولفظه صلى لنا ابوسعيد فجهر بالكبير حين رفع راسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين

قام من الركعتين وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان البيهقي اراد ان البخارى اخرج

الحديث في الجملة والفقهاء الذى يقصد استنباط الاحكام لا يعذر في مثل هذا *

* قال * ﴿باب الامام يخرج فان رأى جماعة اقام﴾

ذكر فيه حديثان سالم ابي النضره قلت * هو مرسل ثم ذكر (عن مسعود بن الحكم عن علي رضي الله عنه مثله) *

قلت * رواه ابو داود في سننه من حديث ابي مسعود الزرقى عن علي * وابو مسعود هذا ذكره عبد الغنى والمزى

وغيرهما ولم يذكر في اسماء وجوه له غير مسعود بن الحكم الزرقى وذكر وهامى ترجمتين *

* قال * ﴿باب من زعم انه يكبر قبل فراغ المؤذن﴾

ذكر فيه (عن عاصم الاحول عن ابي عثمان النهدي عن بلال انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تسبقني بآمين)

ثم اسند (عن عبد الواحد بن زياد عاصم عن ابي عثمان قال قال بلال) الحديث * ثم قال (كذا رواه عبد الواحد عن عاصم

مرسلاً * قلت * أبو عثمان سلم على عهد النبي عليه السلام ونعم جمعا كثيرا من اصحابه عليه السلام كعمر بن الخطاب وغيره فاذا روى عن بلال يلفظ عن اوقال فهو محمول على الاتصال على ما هو المشهور عندهم *

* قال * **باب من قال يرفع يديه حذو منكبيه** *

ذكر فيه حديث ابي حميد وعلى رضي الله عنهما والكلام عليهما سابق ان شاء الله تعالى في باب رفع اليدين عند الركوع و الرفع منه ثم استند (عن الشافعي عن ابن عينة عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل رأيت عليه السلام اذا افتتح الصلوة رفع يديه حذو منكبيه) ثم قال (وكذا رواه الحميدي وغيره عن ابن هبيرة) * قلت * رواه الطبراني من حديث الحميدي والبراهيم بن بشار الرمادي عن سفيان عن عاصم بسنده ولفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رفع يديه بما ذى اذنيه وروبنا في مسند الحميدي بسنده المذكور ولفظه اذا افتتح الصلوة رفع يديه واذا ركع وبعد ما يرفع الحديث ولم يقل حذاء منكبيه ولا اذنيه وهذا كله يخالف ما عزا به البيهقي الى الحميدي * ثم ذكر حديث عبد الجبار بن وائل (عن ابيه انه ابصر النبي صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلوة رفع يديه حتى كانتا يحمال منكبيه وحاذى ايهاميه اذنيه وكبر) * قلت * هو منقطع * عبد الجبار لم يسمع من ابيه ذكره النسائي وفي كلام البيهقي في باب وضع الركبتين قبل اليدين ما يدل عليه ويؤيد هذا ما أخرجه ابو داود من حديث عبد الجبار بن وائل قال كنت صغيرا لا أعقل صلوة ابي فحدثني وائل بن علقمة عن ابي وائل يعني هو وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث واخرج مسلم من حديث عبد الجبار عن علقمة بن وائل ومولى لم عن وائل انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة كبر * وصف همام احد الرواة حيا لاذنيه وذكره البيهقي فيما بعد في باب وضع اليدين على اليسرى * ثم ذكر البيهقي حديث مالك بن الحويرث (انه عليه السلام رفع يديه حين حاذى بهما فروع اذنيه) ثم قال (ورواه شعبة عن قتادة فقال حتى يحاذي بهما فروع اذنيه وفي رواية حذو منكبيه) * قلت * حديث شعبة أخرجه ابو داود والنسائي ولم يذكر الرواية التي فيها حذو منكبيه ولم اجد في حديث مالك بن الحويرث فيما يابى بنام الكتب ولم يذكر البيهقي سندها لينظر فيه * ثم حكى (عن الشافعي) انه اخذ باحاديث الرقع الى المتكئين قال لانها ثبت اسنادا وانها حديث عدد والعدد اولى بالحفظ من الواحد) * قلت * وكذا رواية الرقع الى الازنين ايضا مدوهم وائل ومالك بن الحويرث والبراء على ما ذكره البيهقي في كتابه هذا *

﴿ قال ﴾ ﴿ باب وضع اليمنى على اليسرى ﴾

ذكر فيه حديثا عن هلب ثم قال (اسمه يزيد بن قنافة) * قلت * اسمه يزيد بن عدي بن قنافة كذا في الاستيعاب واطراف المزي وغيرهما ثم ذكر حديث ابن عمر (انا معشر الانبياء امرنا بثلاث) ثم قال (تفرد به عبد المجيد واما يعرف بطلمعة بن عمرو وليس بالقوى عن عطاء عن ابن عباس) * قلت * اخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن وهب انا عمرو بن الحارث سمع عطاء يحدث عن ابن عباس فذكره ثم قال البيهقي (ولكن صحيح عن محمد بن ابان الانصاري عن عائشة قالت ثلاث من النبوة) ثم ذكره بسند * قلت * ذكر صاحب الميزان محمدا هذا وذكره هذا الاثر وحكي عن البخاري قال لا يعرف له سماع من عائشة * ثم ذكر البيهقي اثره عن غزوان بن جرير عن ابيه عن علي ثم قال (اسناد حسن) * قلت * جرير ابو غزوان لا يعرف كذا ذكر صاحب الميزان *

﴿ قال ﴾ ﴿ باب وضع اليدين على الصدر في الصلوة ﴾

ذكر فيه حديث محمد بن حمر الحضرى حدثني سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن ابيه عن امه عن وائل * قلت * محمد بن حمر بن عبد الجبار بن وائل عن عمه سعيد له مناكير قاله الذهبي وام عبد الجبار هي ام يحيى لم اعرف حالها ولا اسمها * قال البيهقي (ورواه مؤمل بن اسمعيل عن الثوري عن عاصم بن كليب) * قلت * مؤمل هذا قيل انه دفن كتبه فكان يحدث من حفظه فكثير خطاه كذا ذكر صاحب الكمال وفي الميزان قال البخاري منكر الحديث وقال ابو حاتم كثير الخطاء * وقال ابو زرعة في حديثه خطاء كثير ثم ذكر البيهقي عن علي (انه قال في هذه الآية فصل لربك وانحر قال وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ثم وضعها على صدره) * قلت * تقدم هذا الاثر في باب الذي قبل هذا الباب وفي سنده ومنته اضطراب ثم ذكر من رواية روح بن المسيب (حدثني عمرو بن مالك النكري عن ابي الجوزاء عن ابن عباس فصل لربك وانحر قال وضع اليمين على الشمال في الصلوة عند النحر) * قلت * روح هذا قال ابن عدي يروي عن ثابت ويزيد الرقاشي احاديث غير محفوظات وقال ابن حبان يروي الموضوعات لا تحل الرواية عنه وقال ابن عدي عمرو النكري منكر الحديث عن الثقات يسرق الحديث ضعفه ابو يعلى الموصلي ذكره ابن الجوزي * ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزبير امرني عطاء ان اسأل سعيدا ابن تكون اليدين في الصلوة فوق السرة او اسفل من السرة فسأله فقال فوق السرة يعني به سعيد بن جبير وكذا قاله ابو مجاز لاحق بن حميد

واصح اثر روي في هذا الباب اثر ابن جبير وابي مجلز * قلت * في هذا اربعة اشياء * احدها * ان قوله وكذا لك
قاله ابو مجلز الظاهر انه كلام البيهقي ولم يذكر مسنده لينظر فيه ومذهب ابي مجلز الوضع اسفل السرة حكاه عنه
ابو عمر في التمهيد وجاء ذلك عنه بسند جيد * قال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا يزيد بن هارون انا الحجاج
ابن حسان سمعت ابا مجلز واسأله قلت كيف اضع قال يضع باطن كف يمينه على ظاهر كف شماله ويجعلهما
اسفل من السرة * والحجاج هذا هو الثقي قال احمد ليس به باس وقال مرة ثقة وقال ابن معين صالح وجمع
هذا كيف يجعل البيهقي ما نسبته الى ابي مجلز بغير سند من الوضع فوق السرة اصح اثر روي في هذا الباب
* والثاني * ان قوله اصح اثر يفهم منه صحة اثرى على وابن عباس المتقدمين وقد قدما فيهما * والثالث * كيف
يكون اثر ابن جبير اصح ما في هذا الباب وفي مسنده يحيى بن ابي طالب تكلفوا فيه وفي تاريخ بغداد الخطيب عن موسى
ابن هارون قل اشهد على يحيى بن ابي طالب انه يكذب وفيه ايضا عن ابي احمد محمد بن اسحاق الحافظ انه
قال ليس بالمتين وفيه ايضا عن ابي عبيد الآجرى انه قال حظ ابو داود سليمان بن الاشعث على حديث يحيى
ابن ابي طالب * والرابع * انه سعى كلام ابن جبير وابي مجلز اثر او المعروف عند الفقهاء ان الاثر ما وقف على الصحابة
والامر في هذا قريب وقال ابن حزم روي عن ابي هريرة قال وضع الكف على الكف في الصلوة تحت
السرة وعن انس قال ثلاث من اخلاق النبوة تعجيل الافطار وتاخير السجود ووضع اليد اليمنى على
اليمنى في الصلاة تحت السرة *

* باب الاستفتاح بسبحانك اللهم *

* قال *

ذكر فيه حديث طلق بن غنام (ثنا عبد السلام بن حرب الملائي عن بديل بن ميسرة عن ابي الجوزة
عن عائشة) ثم قال قال ابو داود وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام لم يروه الا طلق وقد روي
قصة الصلوة جماعة عن بديل لم يذكروا فيه شيئا من هذا ثم اسند البيهقي (عن حارثة بن محمد عن عمرة
عن عائشة) الحديث ثم قال (حارثة بن ابي الرجال ضعيف) * قلت * حكم صاحب المستدرک بحجة الحديث
الاول على شرطها وقال له شاهد من حديث حارثة بن محمد صحيح الاسناد وكان مالك لا يرضى حارثة
ورضيه اقرانه من الائمة * وقال صاحب الامام ما ملخصه طلق اخرج له البخاري في صحيحه وعبد السلام
وثقة ابوحاتم واخرج له الشيخان في صحيحهما وكذا من فوقه الى عائشة وكونه ليس بمشهور عن عبد السلام
لا يقدح فيه اذا كان راويه عنه ثقة وكون الجماعة لم يذكروا عن بديل شيئا من هذا قد عرف ما يقوله اهل

الفقه والاصول فيه و يجهل ان يقال ما حد ثاب لتباعد الفاظهما *

* قال * **باب التعمود بعد الافتتاح** *

ذكر فيه حديث عمرو بن مرة سمع عاصم العنزي عن ابن جبير بن مطعم عن ابيه * ثم ذكره من طريق آخر سمى فيه ابن جبير بنافع * قلت * اختلف في اسم العنزي فقيل عاصم كما تقدم وقال ابن فضيل عن حصين عن عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم وقال زائدة عن عمرو بن مرة عن عمار بن عاصم ذكر ذلك ابو بكر البزار وقال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا ابن ادريس عن حصين عن عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابيه وذكره الحافظ ابن عساكر في الاشراف في ترجمة محمد بن جبير بن مطعم والصواب انه نافع كما ذكره البيهقي كذا جاء مسجى في سنن ابي داود وغيره *

* قال * **باب الجهر بالتعويذ او الاسرار به** *

ذكر فيه عن صالح بن ابي صالح انه سمع ابا هريرة الى آخره * قلت * صالح هذا هو ابن مهران ضعفه ابن معين والراوي عنه ربيعة بن عثمان * قال ابو زرعة ليس بذاك القوي وقال ابو حاتم منكر الحديث والراوي عنه ابراهيم هو الاسلمي * قال البيهقي في باب نزول الرخصة في التيمم اختلف في عد التيمم وقد ذكرناها باكثر من هذا *

* قال * **باب فرض القراءة بعد التعويذ** *

ذكر فيه حديث جعفر ابي علي يباع الانباط (عن ابي عثمان النهدي عن ابي هريرة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادي لاصلاة الا بقرآن بفاتحة الكتاب فآزاد) * قلت * فيه امران * احدهما ان جعفر هذا هو ابن ميمون يكنى ابا علي وقال ابن معين وابن عدي كنيته ابو العوام وقال ابن حنبل ليس بقوي في الحديث وقال ابن معين ليس بذاك وقال النسائي ليس بثقة * والثاني انه يقتضي فرضية مآزاد على الفاتحة وليس ذلك مذهب الشافعي واخرج ابو داود هذا الحديث ولفظه لاصلاة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فآزاد * ثم ذكر البيهقي (ان خبابا سئل اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر قال نعم) * قلت * لا يدل ذلك على فرضية القراءة لانه فعل !

* قال * **باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب** *

استدفيه عن الحميدي ثنا سفيان ثنا الزهري سمعت محمود بن الربيع يحدث عن عبادة الحديث ثم قال

(وكذلك رواه الشافعي والحميدي عن سفيان) * قلت * كذا رأيت في عدة نسخ وذكر الحميدي مرة ثانية سهو
ثم اخرج (عن ابن عباس) انه قرأ في اول ركعة بالحمد لله واول آية من البقرة ثم ركب ثم قام في
الثانية فقرأ الحمد لله والآية الثانية من البقرة ثم ركب فلما انصرف قال ان الله تعالى يقول فاقروا ما تيسر منه
ثم قال (قال علي بن عمر الحافظ هذا اسناد حسن وفيه حجة لمن يقول ان معنى قوله فاقروا ما تيسر منه ان
ذلك انما هو بعد قراءة فاتحة الكتاب) * قلت * كيف يكون اسناد احسن وفيه سهل بن عامر الجعفي * قال
ابو حاتم الرازي كان يقتل الحديث وقال البخاري منكر الحديث ثم ان الحجة فيه على ان ذلك بعد الفاتحة
ليست بظاهرة لانه لا يروى خلاف الاصل ولان قوله فاقروا امر وهو للوجوب وما بعد الفاتحة لم يقل
الشافعي والاكثرون بوجوبه فلزم من ذلك ترك الامر * قال *

* باب الدليل على ان ما جمعه المصاحف كله قرآن وبسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور سوى براءة من جملته *
* قلت * في احكام القرآن لابي بكر الرازي زعم الشافعي انها آية من كل سورة وما سبقه الى هذا القول احد
لان الخلاف بين السلف هل هي آية من الفاتحة ام لا ولم يعدها احد آية من سائر السور وما حكاه البيهقي
في هذا الباب (عن عثمان) انه لم يكتب بين الانفال وبراءة سطر بسم الله الرحمن الرحيم يدل على انها
للفصل بين السور *

* قال * * باب الدليل على ان بسم الله الرحمن الرحيم آية ثامة من الفاتحة *

ذكر فيه حديث ابن جريج (عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة ذكرت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين) * قلت * ذكر الترمذي هذا الحديث في جامعها في اول ابواب
القرآت وليس فيه ذكر لبسملة ثم قال ليس اسناده بمتصل لان الليث رواه عن ابن ابي مليكة عن يعلى عن ام سلمة
وقال الطحاوي في كتاب الرد على الكرابيسي لم يسمع ابن ابي مليكة هذا الحديث من ام سلمة واستدل عليه
بما اسنده من حديث الليث عن ابن ابي مليكة عن يعلى بن مملك انه سأل ام سلمة عن قراءة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فنعت له قراءة مفسرة حرفا حرفا وقد اشار الترمذي الى ذلك فاسند من جهة يعلى انه سأل ام سلمة
عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث بمعناه ثم قال ضرب حسن صحيح لانعرفه الا بهن حديث
الليث عن ابن ابي مليكة عن يعلى عن ام سلمة وقد روى ابن جريج هذا الحديث عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة
انه عليه السلام كان يقطع قراءته وحديث الليث اصح والبيهقي ذكر حديث يعلى فيما بعد في باب ترتيب القراءات

وتركه في هذا الباب لكونه لا يوافق مقصوده ولان فيه بياض علة حديثه هذا ثم انه ليس في هذا الحديث
 عددا آية الامن وجه ضعف كما سياتي ان شاء الله تعالى وليس فيه انها آية من الفاتحة كما ادعى البيهقي * قال
 (ورداه عمر بن هارون وليس بالقوي عن ابن جريج فزاد فيه) * قلت * قال فيه ابن معين ليس بشئ وقال
 صالح بن محمد كان كذابا وضعفه ابن المديني جدا وقال النسائي منروك والبيهقي الا في القول هنا وقال
 في باب لا شفعة فيما يتقل (ضعيف لا يحتج به) ثم ذكر من حديث اسباط بن نصر (عن السدي عن عبد خير سئل
 على من السبع المثاني) الى آخره * قلت * اسباط وان اخرج له مسلم فقد تكلموا فيه * قال النسائي ليس بالقوي
 وقال ابو نعيم ضعيف احاديثه عامتها سقط مقلوب الاسانيد واسمعه ابن عبد الرحمن السدي اخرج له مسلم
 ايضا وتكلموا فيه * ضعفه ابن مهدي وابن معين وقال السعدي كذاب واساء الشعبي القول فيه وعبد خير
 تقدم في باب المسح على ظاهر الحفين قول البيهقي فيه والكلام معه *

* قال * باب افتتاح القراءة في الصلوة بسم الله الرحمن الرحيم والجمهورها *

ذكر فيه من طريق الدارقطني بسنده (عن منصور بن ابي مزاحم نا ابواوس عن الغلاء عن ابيه عن ابي هريرة
 الحديث) * قلت * ذكره الدارقطني في سننه بسنده ولقظه نا منصور بن ابي مزاحم من كتابه ثم محاه بعد
 وابواوس ضعفه ابن حنبل وابن المديني وابن معين وعن ابن معين ليس بثقة كان يسرق الحديث * ثم ذكر
 سندافيه (يونس بن بكير عن مسعر) ثم ذكر (ان الصواب يونس عن ابي معشر) * قلت * ابو معشر هو نجيح
 السدي ضعيف قال البيهقي في باب كرامة قولم جاء رمضان (ضعفه ابن معين) وكان القطان لا يحدث عنه وليس
 في هذا الحديث ذكر للجمهورها الا من هذا الوجه الضعيف ولا في حديث انس المتقدم وعلم الراوي بقراءتها
 وان لم يجهر بالاخبار او سمعها القرية وان لم يجهر كما كان عليه السلام يسمعهم الآية احيانا في الظهر والعصر ثم
 ذكر البيهقي من حديث معمر (عن اسمعيل بن حماد بن ابي سليمان عن ابي خالد عن ابن عباس انه عليه السلام كان
 يستفتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم يعني كان يجهر بها) * قلت * اسمعيل متكلم فيه قال الازدي يتكلمون
 فيه وذكر له ابن عدي هذا الحديث ثم قال غير محفوظ ذكره ابن الجوزي وابو خالد مجهول واخرج
 الترمذي الحديث ثم قال ليس اسناده بذلك وقوله يعني كان يجهر بها ليس من كلام ابن عباس وقد روى الثوري
 عن عبد الملك بن ابي بكير عن عكرمة عن ابن عباس قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم قراءة الاعراب ذكره
 صاحب الاستذكار * ثم اخرج البيهقي (عن عمر بن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه صليت

خلف عمر فحمد بسم الله الرحمن الرحيم) قلت * اختلف في هذا الاثر على عمر بن ذر * فقال البيهقي في كتاب المعرفة (رواه الطحاوي عن بكار بن قتيبة عن ابي احمد عن عمر بن ذر عن ابيه عن سعيد وكذلك رواه خالد بن مخلد عن عمر بن ذر عن ابيه وكان ذكر ابيه سقط من كتابي) * ثم ذكر البيهقي بسنده (عن علي انه جهر بالبسملة) * قلت * قد ورد عن عمرو على الاخفاء بالبسملة وآمين * قال الطبري في تهذيب الآثار ايو كريب نا ابو بكر بن عياش عن ابي سعيد عن ابي وائل قال لم يكن عمرو على يجهر بالبسملة والله الرحمن الرحيم ولا بآمين وذكر صاحب الاستذكار عدم الجهر بالبسملة عن علي من طريقين ثم ذكر البيهقي من حديث ابن جريج (اخبرني عبد الله بن عثمان بن خيثم ان ابا بكر بن حفص اخبره ان انس بن مالك قال صلى معاوية الي آخره) * قلت * ذكر صاحب الاستذكار ان عبد الرزاق ذكره عن ابن جريج فلم يذكر انس وعبد الله بن عثمان بن خيثم قال ابن الجوزي في كتابه قال يحيى احاد يشه يست بشئ ثم ان ابن خيثم اضطربت روايته لهذا الحديث فاخرجه البيهقي من حديث ابن جريج عن ابن خيثم عن ابي بكر بن حفص عن انس ثم اخرجه من حديث الشافعي عن ابراهيم الاسلمي ويحيى بن سليم عن ابن خيثم عن اسمعيل عبيد عن ابيه عن معاوية * ثم قال البيهقي (قال الشافعي احسب هذا الاسناد احفظ من الاول) * قال ابن الاثير في شرح مسنده الشافعي لان اثنين رواه عن ابن خيثم * قلت * الاثنان متكلم فيهما تاما الاسلمي فكشوف الحال وامايحي بن سليم الطائفي فقد قال البيهقي في باب من كره اكل الطائي (كثير الوم سيء الحفظ) فظهر بهذا ان حديث ابن جريج استاده احفظ لانه اجل منها واحفظ بلا شك * ثم اخرج البيهقي قول ابن عباس (ان الشيطان استرق من اهل القرآن اعظم آية في القرآن بسم الله الرحمن الرحيم) * قلت * هذا الاثر موضعه قوله فيما مضى (باب الدليل على ما جمعه مصاحف الصحابة كله قرآن وان بسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور سوى براءة من جملته) وفي الاستذكار في قول ابن عباس دليل على ان العمل كان عندهم ترك البسملة ثم ان احاد يشه هذا الباب وغالب مؤايه من الآثار انما لا تدل على وجوب البسملة وان الصلوة لا تجزى بدونها كما يقوله الشافعي *

* باب من قال لا يجهر بها *

اسنده فيه (عن قادة عن انس انه عليه السلام و ابا بكر وعمر كانوا يفتخرون بالقراءة بالمجد لله رب العالمين) * ثم ذكر (عن جماعة انهم روه عن قادة كذلك منهم سعيد بن ابي عروبة) * قلت * رواه انساي من طريق ابن ابي عروبة بغير هذا اللفظ فقال ناعبد الله بن سعيد حدثني عتبة هو ابن خالنا شعبة

وابن ابي عروبة عن قتادة عن انس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان
 فلم اسمع احدا منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ثم ذكر (الزنايات) رواه عن انس كذلك قلت * ذكر صاحب
 الاستذكار عن ثابت عن انس قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلفه ابي بكر وعمر فلم اسمع احدا
 منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (انه قال في قوله يفتخون القراءة بالحمد لله
 رب العالمين يعني يبدؤن بقراءة ام القرآن قبل ما يقرأ بعد هاء الله اعلم ولا يعني انهم يتركون بسم الله الرحمن
 الرحيم) قلت * في شرح العمدة هذا ليس بقوي لانه ان اجري مجرى الحكاية فهذا يقتضى البداءة بهذا اللفظ
 بعينه فلا يكون قبله غيره لان ذلك الغير هو الفتح به وان جعل اسما وسورة الفاتحة لا تسمى بهذا المجموع اعني
 الحمد لله رب العالمين بل تسمى بالحمد فلو كان لفظ الرواية كان يفتح بالحمد لقوي هذا فانه يدل حينئذ على
 الافتتاح بالسورة التي بالبسملة بعضها عند هذا المثل لهذا الحديث * ثم ذكر البيهقي حديث عثمان بن غياث
 (عن ابي نعام الخنفي عن ابن عبد الله بن مغفل عن ابيه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر
 فاسمعت احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم) ثم قال (وكذلك رواه الجريري عن ابي نعام وزاد في
 منه عثمان الا انه قال فلم اسمع احدا منهم جهر بها) قلت * اخرج الترمذي هذا الحديث وحسنه من طريق
 الجريري موافقا لابن غياث ولفظه فلم اسمع احدا منهم يقولها فلا تقلها اذا انت صليت فقل الحمد لله
 رب العالمين واخرجه ابن ماجة ايضا عن الجريري كذلك ولفظه فلم اسمع رجلا منهم يقولها وهذا يخالف لما عزا
 البيهقي الى الجريري ولذلك خالف البيهقي في كتاب المعرفة ما ذكره في هذا الكتاب فقال وروى الشافعي
 في مئين حرمة عن عبد الوهاب بن عبد المجيد عن الجريري فذكره بسنده ولفظه فكانوا يفتخون بالحمد لله
 رب العالمين * ثم قال البيهقي (وابو نعام لم ينجح به الشيخان) قلت * ذكر صاحب الميزان انه صدوق تكلم فيه
 بلا حجة ووثقه ابن معين وتحسين الترمذي للحديث كما تقدم دليل على ذلك فلا يضره كون الشيخين لم يعجباه كما
 تقدم غير مرة ولكن كان هذا على قان عبد الله بن مغفل لم يعجباه ايضا فيلزمه ان يذكر الاخر كما فعل في كتاب
 المعجمة فقال وابن عبد الله بن مغفل وابو نعام لم ينجح بهما صاحبنا الصحيح *

* قال * باب لا يجز به قراءته في نفسه ان لم ينطق به لسانه

ذكر فيه حديث خباب (انهم سئلوا عن قراءة القرآن في الظهور والمصروف قال نعم فقل بأي شيء كنتم تعرفون
 ذلك قالوا بالضرب بالحجارة) ثم قال (وفيه دليل على انه لا بد من ان يحرك لسانه بالقراءة) قلت * لا يدل

على ذلك لانه مجرد فعل وهو لا يدل على الوجوب *

* قال *

* باب جهر الامام بالتأمين *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (اذا امن الامام فامنوا) * قلت * ذكر ذلك شارح العدة انه يدل على ان الامام يؤمن ثم قال دلالة على الجهر اضعف من دلالة على نفس التأمين قليلا لانه قد يدل على تأمين الامام من غير جهر * ثم ذكر البيهقي حديث الزهري (كان عليه السلام اذا اخرج من قراءة ام القرآن رفع صوته فقال آمين ثم ذكر عن الدارقطني (انه حسن استاده) * قلت * فيه يحيى بن عثمان * قال ابن ابي حاتم تكلوا فيه وفي الكاشف للذهبي له ما ينكر فيه وشيخه اسحاق الزبيدي قال ابو داود ليس بشئ وقال النسائي ليس بثقة وكذبه محمد بن عوف الطائي محدث حمص وقد قدمنا في باب الجهر بالبسملة ان عمرو بن علي لم يكونا يجهران بآمين قال الطبري وروي ذلك عن ابن مسعود وروي عن النخعي والشعبي وابراهيم التيمي كانوا يخفون بآمين والصواب ان الخبرين بالجهر بها والخافة صحيحان وعمل بكل من فعله جماعة من العلماء وان كنت مختارا خفض الصوت بها اذ كان اكثر الصحابة والتابعين على ذلك *

* قال *

* باب الاختصار على بعض السورة *

ذكر فيه حديث ابن جريج (سمعت محمد بن عباد اخبرني ابو سلمة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب) الى آخره * قلت * في شرح مسلم للنووي قال الحفاظ قوله ابن العاص غلط والصواب حذفه وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي بل هو عبد الله بن عمرو الحجازي كذا ذكره البخاري في تاريخه وابن ابي حاتم وخلائق من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين *

* قال *

* باب الاختصار على الفاتحة *

ذكر فيه حديث (لا ضلوة لمن لم يقرأ بام القرآن) * قلت * فيه دلالة على تعيينها لا على الاختصار عليها * ثم ذكر حديثا من جهة عبد الوارث وعبد الملك بن الخطاب عن حنظلة السدوسي عن مكزمة عن ابن عباس * ثم قال (ورواه غيرهما عن حنظلة عن شهر بن حوشب) * قلت * حنظلة هذا هو ابن عبد الله قال البيهقي في (باب سنانة الرجل الرجل كان قد اختلط تركه يحيى القطان لا اختلاطه وضعه احمد وقال منكر الحديث يحدث باعاجيب وقال ابن معين ليس بشئ تغير في آخر عمره) واما شهر فقد اساء البيهقي القول فيه في (باب مسح الاذنين بماء جديد) *

باب وجوب القراءة في الاخيرين

* قال *

ذكر فيه حديث احمد بن سلمة عن اسحاق الحنظلي عن ابي اسامة عن عبيد الله عن سعيد المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (فذكر حديث الاعرابي وفي آخره (ثم كذلك في كل ركعة وسجدة) قلت * وقع هذا الحديث في الصحيح من طريق ابي اسامة ثم افعل ذلك في صلواتك كلها فقد اضطرب لفظا واضطرب ايضا سند افروى في الصحيح من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن سعيد عن ابيه عن ابي هريرة وذكر الترمذي ان هذا الصحيح واحمد بن سلمة كوفي كان يجر جان يروى عن ابي معاوية حدث عن الثقات بالبواطيل ويسرق الحديث ذكره ابن عدي في الكامل واظنه المذكور في هذا السند وقد ذكر البيهقي الحديث فيما بعد في باب ما يفعل في كل ركعة وسجدة من طريق احمد هذا ثم قال والصحيح رواية عبيد الله بن سعيد و يوسف بن موسى عن ابي اسامة ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا الى ان قال (ثم افعل ذلك في صلواتك كلها) *

باب من قال يقتصر في الاخيرين على الفاتحة

* قال *

ذكر في آخره (عن جابر قال يقرؤ في الاولين بالفاتحة وسورة وفي الاخيرين بالفاتحة) ثم قال (وروينا ما دل على هذا عن علي) قلت * لم يذكر سنده وقد جاء عنه بسند صحيح خلاف هذا فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن ابي رافع قال كان يعني عليا يقرؤ في الاولين من الظهر والمغرب والمغرب والمغرب وسورة ولا يقرؤ في الاخيرين وفي التمهيد لابن جرير الطبري وقال حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود انه كان لا يقرؤ في الركعتين الاخيرين من الظهر والعصر شيئا وقال هلال بن يساف صليت الى جنب عبد الله ابن يزيد فسمعت يسبح وروى منصور عن جرير عن ابراهيم قال ليس في الركعتين الاخيرين من المكتوبة قراءة سجدة واحدة وكبر وقال سفيان الثوري اقرأ في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورة وسورة وفي الاخيرين بفاتحة الكتاب وسبح فيما بقدر الفاتحة أي ذلك فعلت اجزاك وان تسبح في الاخيرين احب الي وقال ابن جرير ان سبح في الاخيرين لم يلزمه الاعادة ومضت صلواته ينقل الحجة ذلك ورائة (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم *

باب من استحب قراءة السورة بعد الفاتحة في الاخيرين

* قال *

خرج فيه (عن عباد بن نسي انه سمع قيس بن المارث اخبرني ابو عبد الله الصنابحي الى آخره قلت سنده هذا الاثر مضطرب اخرجه الطحاوي من جهة عباد بن ابي عبد الرحمن الصنابحي فلم يذكر فيه واحدا وجعل ابا عبد الرحمن *

باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه

قال *

ذكر فيه حديث ابن عمر (كان اذا دخل في الصلوة رفع يديه واذا ركع وبعد ما يرفع راسه من الركوع واذا قام من الركعتين) الحديث * قلت * عقد البيهقي هذا الباب على الرفع عند الركوع والرفع منه وفي هذا الحديث زيادة على ذلك وهي الرفع عند القيام من الركعتين وهي زيادة مقبولة ولم يقل بها امامه الشافعي فالزم خصمه من القول بزيادة الرفع عند الركوع والرفع منه لزمه مثله من القول بزيادة الرفع عند القيام من الركعتين واول راض سيرة من يسيرها ثم ذكر حديث عبد الحميد بن جعفر (حدثني محمد بن عمرو بن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من الصحابة فيهم ابو قتادة) الحديث * قلت * عبد الحميد مطعون في حديثه كذا قال يحيى بن سعيد وهو امام الناس في هذا الباب وقال الطحاوي لم يسمع محمد بن عمرو من ابي حميد ولا من ابي قتادة لان سنه لا يحتمل هذا لان ابا قتادة قتل مع علي وصلى عليه علي وكذا قال الهيثم ابن عدي وقال ابن عبد البر هو الصحيح وفي الكمال وقيل توفي بالكوفة سنة ثمان وثلاثين ولهذا قال ابن حزم ولعله ولم فيه يعني عبد الحميد وايضا قد اضطرب سند هذا الحديث ومثله فرواه العطار بن خالد فادخل بين محمد بن عمرو وبين النفر من الصحابة رجلا مجهولا والعطار وثقه ابن معين وفي رواية قال صالح وفي رواية ليس به باس وقال احمد من اهل مكة ثقة صحيح الحديث ذكر ذلك صاحب الكمال ويدل على ان بينهما واسطة ان ابا حاتم بن حبان اخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو عن عباس بن سهل الساعدي انه كان في مجلس فيه ابوه وابوه ريرة وابو اسيد وابو حميد الساعدي الحديث وذكر المزي ومحمد بن طاهر المقدسي في اطرافهما ان ابا داود اخرجه من هذا الطريق واخرجه البيهقي في باب السجود على اليدين والركبتين من طريق الحسن بن الحر (حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء احد بني مالك عن عياش او عباس بن سهل) الحديث * ثم قال (وروى عتبة بن ابي حكيم عن عيسى بن عبد الله عن العباس بن سهل عن ابي حميد) لم يذكر محمد في اسناده وقال البيهقي في باب القعود على الرجل اليسرى بين السجدة (وقد قيل في اسناده عن عيسى بن عبد الله يسمعه من عباس بن سهل انه حضر ابا حميد) ثم في رواية عبد الحميد ايضا انه رفع عند القيام من الركعتين وقد تقدم انه يلزم الشافعي وفيها ايضا التورك في الجلسة الثانية وفي رواية عباس بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية خلاف هذه ولفظها حتى فرغ ثم جلس فافترش رجله اليسرى واقبل بصدر اليمنى على قبلته فظهر بهذا ان الحديث مضطرب

الاسناد والمثنى ثم قال البيهقي (انا ابو عبد الله قال الصنفار قال قال محمد بن اسمعيل السلي صليت خلف محمد بن
الفضل) الى آخره ثم قال (رواه ثقات) قلت * السلي تكلم فيه ابو حاتم قال الهارقي وقال ابن ابي حاتم
تكلموا فيه ومحمد بن الفضل عارم تغبروا اختلط بآخره وقال ابن حبان تغبر حتى كان لا يدري ما يحدث
به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنكيب عن حديثه فيما رواه المتأخرون فاذا لم يعلم هذا
من هذا ترك الكل ولا يجتنب بشئ منها انتهى كلامه ثم لوسلما ان رواه ثقات فلا بد من الاتصال
والصنفار لم يصرح بالتحدث عن السلي * ثم خرج البيهقي (عن شعبة عن الحكم رأيت طاووساً يكبر فرفع يديه
جذ ومكبيه عند التكبير وعند ركوعه وعند رفعه راسه من الركوع فسأت رجلان اصحابه فقال انه يحدث
به عن ابن عمر عن عمر عن النبي عليه السلام) ثم قال (قال ابو عبد الله الحافظ فالجد ثمان كلاهما محفوظان ابن
عمر عن عمر عن النبي عليه السلام وابن عمر عن النبي عليه السلام فان ابن عمر رأى النبي عليه السلام فعله
ورأى اباؤه فعله ورواه) قلت * في الامام كذا رواه آدم وابن عبد الجبار المروزي عن شعبة ورواه في المحفوظ
عن ابن عمر عن النبي عليه السلام وهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الرجل الذي من اصحاب طاووس
حدث الحكم فان كانت قد رويت من وجه آخر على هذا الوجه عن عمرو الا فالمجهول لا تقوم به حجة وفي
علل الخلال عن احمد بن اصرم سألت ابا عبد الله يعني عن هذا الحديث فقال من يقول هذا عن شعبة قلت
ادم المسقلاني قال ليس هذا بشئ انما هو عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الخلافات للبيهقي
ورواه محمد بن جعفر غدير عن شعبة ولم يذكر في اسناده عمر * ثم اخرج البيهقي من حديث ابن ابي الزناد
(عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الاخرج عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي) الحديث
* قلت * ابن ابي الزناد هو عبد الرحمن قال ابن جنبل مضطرب الحديث وقال هو ابو حاتم لا يخرج به
وقال عمرو بن علي تركه ابن مهدي ثم في هذا الحديث ايضا زيادة وهي الرفع عند القيام من السجدين
فيلزم ايضا الشائعي ان يقول به على تقدير صحة الحديث وهو لا يرى ذلك وقد روى البيهقي هذا الحديث
فيما مضى في باب افتتاح الصلوة بعد التكبير وذكر معه رواية ابن جريح عن ابن عقبة بسنده وليس فيه الرفع
عند الركوع والرفع منه ولا نسبة بين ابن جريح وابن ابي الزناد وعزى البيهقي في ذلك الى مسلم انه اخرج
حدث المماشون عن الاعرج بسنده هذا وليس فيه ايضا الرفع عند الركوع والرفع منه * قال الطحاوي وصح
عن علي رضي الله عنه ترك الرفع في غير التكبير الاولى فاستحال ان يفعل ذلك بعد النبي عليه السلام الا بعد

ثبوت نسخ الحديث عنده والبيهقي قد ذكر ذلك عن علي في الباب الذي بعد هذا الباب ثم ذكر عن البخاري قال روي عن سبعة عشر من الصحابة انهم كانوا يرفعون ايديهم بعد الركوع وذكر منهم ابن عمر * قلت * قد روي عنه خلاف ذلك * قال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا ابو بكر بن عباس عن حصين عن مجاهد قال ما رأيت ابن عمر يرفع يديه الا في اول ما يفتخ وهذا سند صحيح * قال البيهقي (وقد روي عنه عن عمرو بن علي) * قلت * قد تقدم تصحيح الطحاوي عن علي خلاف ذلك وقال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا يحيى بن آدم عن حسن ابن عياش عن عبد الملك بن ابيجر عن الزبير بن عدي عن ابراهيم عن الاسود قال صليت مع عمر فلم يرفع يديه في شيء من صلواته الا حين انتفخ الصلوة ورأيت الشعبي وابراهيم وابا اسحاق لا يرفعون ايديهم الا حين ينتفخون الصلوة وهذا السند ايضا صحيح على شرط مسلم وعبد الملك هو ابن مسعود بن عثمان بن ابيرو قال الطحاوي ثبت ذلك عن عمر * قال البيهقي (وقد روي عنه عن ابن الزبير ومالك بن انس) * قلت * العادة انه اذا اطلق ابن الزبير فالمراد به عبد الله وقد ذكره البيهقي فيما تقدم فهذا تكرار بلا فائدة ورواية ابن القاسم عن مالك انه لا يرفع الا في التكبيرة الاولى وقال ابو عمر بن عبد البر وانما لا ارفع الا عند الافتتاح على رواية ابن القاسم وفي شرح مسلم للقرطبي هو مشهور مذهب مالك وفي قواعد ابن رشد هو مذهب مالك لموافقة العمل له *

* قال * باب من لم يذكر الرفع الا عند الافتتاح

ذكر فيه حديث ابن عيينة (عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البراء رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انتفخ الصلوة رفع يديه * قال سفيان ثم قدمت الكوفة فسمعت يحدث بهذا وزاد فيه ثم لا يعود فظننت انهم لقنوه ثم حكى البيهقي (عن الدارمي انه قال ويصدق قول ابن عيينة ان الثوري وزهيرا وهشيبا وغيرهم من اهل العلم لم يرفعوا ايديهم الا حين ينتفخون الصلوة) * قلت * يارض هذا قول ابن عدي في الكامل رواه هشيم وشريك وجماة معهما عن يزيد باسناداه وقالوا فيه ثم لم يعدوا واخرجهم الدارقطني كذلك من رواية اسمعيل بن زكريا عن يزيد واخرجهم البيهقي في الخلافيات من طريق الضربين شمير عن اسرائيل هو ابن يونس بن ابي اسحاق عن يزيد * ثم ذكر البيهقي الحديث من وجه اخر وفيه (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا انتفخ الصلوة رفع يديه واذا اراد ان يركع واذا رفع راسه من الركوع * قال سفيان فلما قدمت الكوفة فسمعت يقول يرفع يديه اذا انتفخ ثم لا يعود فظننت انهم لقنوه) * قلت * لم يرو هذا المتن

بهذه الزيادة غير ابراهيم بن بشار كذا حكاها صاحب الامام عن الحاكم وابن بشار قال فيه النسائي ليس بالقوي
 وذمه احمد وما شد بدا وقال ابن معين ليس بشئ لم يكن يكتب عند سفیان وما رأيت في هذه فلما قاطع وكان
 يميل على الناس ما لم يلقه سفیان * ثم حكى البيهقي (عن الدارمي انه قال لم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن
 ابي ليلى احد اقوى من يزيد) * قلت * ذكر البيهقي فيما تقدم (انه روي ايضا من جهة عيسى بن ابي ليلى وقبل عن
 الحكم هو ابن عينة كلاهما عن عبد الرحمن بن ابي ليلى) واخرجه ابوداود من جهة عيسى والحكم وعيسى
 اقوى من يزيد بلا شك * ثم ذكر البيهقي من طريق الثوري (عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود
 عن علقمة عن ابن مسعود حديث فلم يرفع يديه الا مرة واحدة) * قلت * اعترضوا عليه من ثلاثة اوجه
 * احدها * ان ابن المبارك قال لم يثبت عندي * الثاني * ان المنذري ذكر قول ابن المبارك ثم قال وقال
 غيره لم يسمع عبد الرحمن من علقمة * الثالث * قال الحاكم عاصم لم يخرج حديثه في الصحيح والجواب عن الثلاثة ان
 عدم ثبوته عند ابن المبارك معارض ثبوته عند غيره فان ابن حزم صححه في المحلى وحسنه الترمذي وقال
 به يقول غير واحد من اهل العلم من الصحابة والتابعين وهو قول سفیان واهل الكوفة وقال الطحاوي وهذا
 مما لا اختلاف عن ابن مسعود فيه وقال صاحب الامام ما ملخصه عدم ثبوته عند ابن المبارك لا يمنع من
 اعتبار حال رجاله ومداره على عاصم وسياق امره وعبد الرحمن بن الاسود تابعي اخرج له مسلم في مواضع
 من كتابه وثقة ابن معين وعلقمة لا يسأل عنه لشهرته والاتفاق على الاحتجاج به وقول المنذري وقال غيره
 لم يسمع عبد الرحمن من علقمة عجيب فانه تعليل يقول رجل مجهول شهد على النفي مع ابن ابي حاتم لم يذكر في
 كتابه في المراسيل ان رواية علقمة مرسلة ولو كانت كذلك لكان من شرطه ذكرها وقال في كتاب الجرح
 والتعديل روي عن علقمة ولم يذكر انه مرسل وقال ابن حبان في كتاب الثقات كان سنة من ابراهيم
 النخعي فما المانع من سماعه من علقمة مع الاتفاق على سماع النخعي منه وبعد هذا فقد صرح ابو بكر الخطيب في كتاب
 المتفق والمفترق انه سمع من علقمة وقول الحاكم عاصم لم يخرج حديثه في الصحيح ان اراد هذا الحديث
 قلبه ذلك بعله اذ لو كان علقمة عليه كتابه المستدرک وان اراد لم يخرج له حديث في الصحيح فذاك
 او لايستعمل بعله اذ ليس شرط الصحيحين التخرج عن كل عدل وقد اخرج هو في المستدرک عن جماعة لم يخرج
 لهم في الصحيح وثانيا لايستعمل الامر كذلك فقد خرج له مسلم في غير موضع والحاصل ان رجال هذا الحديث على
 شرط مسلم * ثم ذكر البيهقي حديث ابن مسعود في التطبيق وتكلم بعده بكلام فيه تعسف كثير ورد له حديث

ابن مسعود في الاقتصار على الرفع مرة بمرد احتمال بعيد ولا يلزم من نسخ التطبيق نسخ الاقتصار على الرفع في التكبيرة الاولى وقد جاء لحديثه هذا شاهد جيد وهو ما أخرجه البيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم الا عند افتتاح الصلوة ثم حكى عن الدارقطني انه قال تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا وغير حماد يرويه عن ابراهيم مرسلان عن عبد الله بن عبد الله بن مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو العوالب * قلت * ذكر ابن عدي ان اسحاق يعني ابن ابي اسرائيل كان يفضل محمد بن جابر على جماعة شيوخه ثم افضل منه واثق وقد روى عنه من الكبار مثل ايوب وابن عون وهشام بن حسان والسفيان بن وشعبة وغيرهم واولا انه في ذلك المثل لم يرو عنه مثل هؤلاء الذين هودوهم وقد خالف في اماديتهم مع ماتكم فيه من تكلم بكتب حديثه وقال الفلاس صدوق وادخله ابن حبان في الثقات وحماد بن ابي سليمان روى له الجماعة الا البخاري وثقه يحيى القطان واحمد بن عبد الله العجلي وقال شعبة كان صدوق اللسان واذا تعارض الرسل مع الارسل والرفع مع الوقف فالحكم عند اكثرهم للاصل والرافع لا نعلم اذا وزيادة الثقة مقبولة * ثم خرج (البيهقي عن ابي بكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن ابيه عن علي انه كان يرفع يديه في التكبيرة الاولى من الصلوة ثم لا يرفع في شيء منها) ثم قال (قال الدارمي فهذا روى من هذا الطريق الواثق وقد روى الاعرج عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفعهما عند الركوع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع فليس الظن بعلي انه يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولكن ليس ابو بكر النهشلي ممن يعجز بروايته او ثبت به سنة لم يأت بها غيره) * قلت * كيف يكون هذا الطريق واهوار جاله ثقات فقد رواه عن النهشلي جماعة من الثقات ابن مهدي واحمد بن يونس وغيرهم اخرج ابن ابي شيبة في المصنف عن وكيع عن النهشلي والنهشلي اخرج له مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم وثقه ابن حنبل وابن معين وقال ابو حاتم شيخ صالح يكتب حديثه ذكره ابن ابي حاتم وقال الذهبي في كتابه رجل صالح تكلم فيه ابن حبان بلا وجه وعاصم تقدم ذكره وابوه كليب بن شهاب اخرج له ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وقال محمد بن سعد كان ثقة في بني قضاة ورأيهم يستحسنون حديثه ويحبون به وقال الطحاوي في كتابه المسمى بالرد على الكرايسي الصحيح مما كان عليه علي بن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الرفع في شيء من الصلوة غير التكبيرة الاولى فكيف يكون هذا الطريق واهيابل الذي روى من الطريق الراعي هو ما رواه ابن ابي رافع عن علي

لان في مسنده عبد الرحمن بن ابي الزناد وقد تقدم ذكره في الباب السابق وقوله فليس الظاهر على آخره لخصه
 ان يعكسه ويجعل فعله بعد النبي عليه السلام دليلا على نسخ ما تقدم اذ لا يظن به انه يخالف فعله عليه السلام
 الا بعد ثبوت نسخه عنده وبالمجمل ليس هذا نظر الحديث * ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال ولا يثبت
 عن علي وابن مسعود يعني انهما كانا لا يرفعان ايديهما الا في تكبيرة الافتتاح) * قلت * قد تقدم تصحيح الطحاوي
 ذلك عن علي والسند بذلك صحيح كما مر والمثبت مقدم على الثاني وقال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا وكيع
 عن مسعر عن ابي معشر اظنه زياد بن كليب التيمي عن ابراهيم عن عبد الله انه كان يرفع يديه في اول ما يفتتح ثم
 لا يرفعهما وهذا سند صحيح وقال ايضا ثاوكيم وابو اسامة عن شعبة عن ابي اسحاق قال كان اصحاب عبد الله
 واصحاب علي لا يرفعون ايديهم الا في افتتاح الصلوة قال وكيع ثم لا يعودون وهذا ايضا سند صحيح جليل
 ففي اتفاق اصحابهما على ذلك ما يدل على ان مذهبيهما كان كذلك وقول الشافعي بعد ذلك وانما رواه
 عاصم بن كليب عن ابيه عن علي دليل على ثبوت ذلك عن علي لان عاصما واباه ثقتان كما تقدم
 ثم ذكر البيهقي ان عمرو بن مرة حدث ابراهيم عن علقمة بن وائل عن ابيه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 يرفع يديه حين يفتتح الصلوة واذ ركع فقال ابراهيم ما رى اياه راي رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ذلك
 اليوم الواحد فحفظ ذلك وعبد الله لم يحفظ ذلك منه انما رقم اليدين عند افتتاح الصلوة) ثم قال قال
 ابو بكر بن اسحاق الفقيه هذه علة لاتسوي ساعدها لان رفع اليدين قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن
 الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رفع اليدين ما يوجب ان
 هؤلاء الصحابة لم يروا النبي عليه السلام رفع يديه قد نسي ابن مسعود من القرآن ما لم يختلف المسلمون
 بعد وفي الموضع تان ونسي ما اتفق العلماء كله على نسخه وتركه من التطبيق ونسي كيفية قيام اثنين خلف
 الامام ونسي ما لم يختلف العلماء فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في يوم الغر في وقتها ونسي كيفية جمع
 النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ونسي ما لم يختلف فيه من وضع المرفق والساعد على الارض في السجود
 ونسي كيف كان يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم وما خلق الذكر والانثى واذ اجاز على ابن مسعود ان ينسى مثل
 هذا في الصلوة كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين * قلت * قوله لا تسوى لفظة عامة والمصواب ان
 يقال لا تساوى وفي الصحاح الغراء هذا الشئ لا يساوى كذا ولم ترفق لا يسوى كذا وهذا لا يساويه اي
 لا يعادله وقوله ثم عن الخلفاء الراشدين ممنوع اذ قد صح عن عمرو بن علي رضي الله عنها خلاف ذلك كما تقدم

والمدى روي عن عمر في الرفع في الركوع والرفع منه ذكر البيهقي سنده وفيه من هو مستضعف ولهذا
قال البيهقي في الباب السابق (وروي عنه عن أبي بكر وعمر) وذكر جماعة ولم يذكره بلفظ الصحة كما فعل ابن اسحاق
ولم اجد احدا ذكر عثمان رضي الله عنه في جملة من كان يرفع يديه في الركوع والرفع منه وقوله ثم من الصحابة
والتابعين تساهل فان في الصحابة من قصر الرفع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم وكذا جماعة من
التابعين منهم الاسود وعلقمة وابراهيم وخيشمة وقيس بن ابي حازم والشعبي وابو اسحاق وغيرهم
روي ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد جيدة وروي ذلك ايضا بسند صحيح عن اصحاب علي
وعبد الله وناهيك بهي وقد ذكرنا أكثر ذلك فيما تقدم وقوله وليس في نسيان عبد الله الى آخره
دعوى لادليل عليها ولا طريق الى معرفة ان ابن مسعود علم ذلك ثم نسيه والادب في هذه الصورة التي
نسب فيها الى النسيان ان يقال لم يبلغه كما فعل غيره من العلماء وقوله ونسي كيفية قيام اثنين خلف الامام
اراد به ما روي انه صلى بالاسود وعلقمة فجعلهما عن يمينه وبساره وقد اعتذر ابن سيرين عن ذلك بان
المسجد كان ضيقا ذكره البيهقي فيما بعد في باب للماموم يخالف السنة في الموقف وقوله ونسي انه عليه السلام
صلى الصبح في يوم الغمر في وقتها ليس بجيد اذ في صحيح البخاري وغيره عن ابن مسعود انه عليه السلام صلى
الصبح يومئذ بغلس فنام في وقتها بل اراد انه صلاها في غير وقتها المناد وهو الاسفار وقد تبين
ذلك بما في صحيح البخاري من حديثه فلما كان حين يطلع الفجر قال ان النبي عليه السلام كان لا يصلي هذه
الساعة الا هذه الصلوة في هذا المكان في هذا اليوم قال عبد الله ما صلاتان تحولا عن وقتها صلوة المغرب
بعد ما بقي الناس والفجر حين ينزع الفجر وقوله نسي ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد الى آخره
اراد بذلك ما روي عن ابن مسعود انه قال هنت عظام ابن آدم للمعبود فاسجدوا حتى بالمرافق الا ان
عبارة ابن اسحاق ركيكة والصواب ان يقال من كراهية وضع المرفق والساعد وفي المحتسب لابن جني
قرأ والذكر والاثنى بغير ما للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى وابن مسعود وابن عباس وفي الصحيحين ان
ابا المرداء قال والله لقد اقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبت ان ابن مسعود لم ينفرد بذلك ولا نسلم
انه نسي كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأها وانما سمعها على وجه آخر فادى كما سمع ثم ذكر البيهقي (عن
وكيع انه رأى ابا حنيفة يصلي والى جنبه ابن المبارك الى آخره) قلت في سند هذه الحكاية جماعة تحتاج
الى النظر في امرهم ثم ذكر (عن محمد بن سعد الطبري ثنا سليمان بن داود الشاذلي في سمعت صفيان بن عيينة يقول

اجتمع الاوزاعي والثوري بنى الى آخره * قلت * محمد بن سعيد هذا من هو والشاذكوني قال للرازي
ليس بشئ منزه الحديث وقال البخاري هو عدي اضعف من كل ضعيف وقال ابن معين ليس بشئ
وقال مرة كان يكتب ويضع الحديث *

* قال * **باب صفة الركوع**

ذكر فيه حديثا عن الحذري * قلت * في سنده ابوسفیان طريف السعدي * قال البيهقي في باب الماء الكثير
لا ينجس ما لم يتغير (ليس بالقوى) وقد ذكرنا هناك من اقوال علماء هذا الشأن فيه ما هو اخش من هذا وفي متن
الحديث وفي كل ركعتين تسليمة وهو متر وك وفيه ايضا ولا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وغيرها
فربضة او غيرها وهو متر وك ايضا * قال ابو بكر الرازي لاختلاف بين العلماء في جواز الصلوة مع
الفاتحة وحدها *

* قال * **باب القول في الركوع**

ذكر فيه حديث جعفر بن محمد (عن ابيه قال جاءت الخطاية فقالت يا رسول الله) ثم قال (وهذا ايضا من سل)
* قلت * محمد بن علي الباقر تابعي وقد تقدم غير مرة ان من ادرك شخصا فروى عنه كان متصلا عند الجمهور
باي لفظ كانت الرواية وقد تقدم ايضا ان جهالة الصحابة لا تنصر *

* قال * **باب الطائفة في الركوع**

ذكر فيه حديثا من طريق الوليد بن مسلم (ثناشبة بن الاحنف) الى آخره * قلت * ذكر صاحب الكمال ان
دحيا قال لم يسمع الوليد بن مسلم من حديث شعبة بن الاحنف شيئا ثم ان هذا الحديث غير مطابق للباب
اذ قوله عليه السلام يصلى ولا يركع نصريح بترك الركوع وليس ذلك من باب ترك الطائفة *

* قال * **باب يركع الامام ويرفع يرفعه**

ذكر في آخره حديث (اني قد بدنت ولا تسبقوني بالركوع والسجود) ثم قال (اختار ابو عبيد بن انت بالتشديد
ونصب الدال يعني كبرت ومن قال يرفع الدال فانه اراد كثرة اللعم) قلت * في مجمع الغرائب للفارسي
وروى هشيم وكان فيما قال الخا نابت * قال ابو عبيد ليس له معنى فانه لانه ليس كثرة اللعم من صفته
عليه السلام لان من نعمته انه كان رجلا بين الرجلين في جسمه ولحمه وكذا في الفريقين للروى بمعناه *

باب وضع الركبتين قبل البدن

* قال *

ذكر فيه حديث شريك (عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر) ثم ذكره من طريق همام (عن محمد بن جمادة عن عبد الجبار عن ابيه وائل) ومن طريقه (عن شقيق ثنا عاصم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (هذا حديث يعد في افراد شريك القاضي وانما تابه همام من هذا الوجه مرسلًا) قلت * ذكر الدارقطني حديث شريك ثم قال ولم يحدث به عن عاصم غير شريك وهذه العبارة في الصحيحة *

باب من قال بضع يديه قبل ركبته

* قال *

ذكر فيه حديث (محمد بن عبدالله بن الحسن عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ويضع يديه ثم ركبته) ثم ذكر حديث (عبد الله بن سعيد عن جده عن ابي هريرة فليبدأ بركبته قبل يديه) ثم ضعف عبدالله بن سعيد ثم قال (والذي يعارضه بنفرد به محمد بن عبدالله) * قلت * وثقه النسائي وقول البخاري لا يتابع على حديثه ليس بصريح في الجرح فلا يعارض توثيق النسائي * ثم قال البيهقي (وللدراوردي فيه اسناد آخر ولا اراد الاوها) ثم اخرجه من حديثه (عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كان يضع يديه قبل ركبته وقال كان عليه السلام يفعلها) ثم علله (بان المشهور عن ابن عمر انه قال اذا اسجد احدكم فليضع يديه فاذا رفع فليرفعهما) الى آخره * قلت * حديث ابن عمر المذكور ولا اخرجه ابن خزيمة في صحيحه وما علله به البيهقي من حديثه المذكور ثانيا فيه نظر لان كلا منهما معناه منفصل عن الآخر وحديث ابي هريرة المذكور اولاد لانه قولية وقد تأيد بمحدث ابن عمر فيمكن ترجيحه على حديث وائل لان دلالة فعلية على ما هو الارجح عند الاصوليين ولذا قال النووي في شرح المذهب لا يظهر لي الآن ترجيح احد المذهبين من حيث السنة *

باب الكشف عن الجبهة في السجود

* قال *

(قدمي حديث ابن عباس وزفاعة في السجود على الجبهة) * قلت * الامر بالسجود حاصل وان حال بين الجبهة وبين الارض حائل متصل كما لو كان منفصلا وتمكين الجبهة في حديث زفاعة متروك بالاتفاق بالحائل المنفصل * ثم ذكر البيهقي حديث خباب (شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباها واكفنا فلم يشكنا) * قلت * كرره في باب السجود على الكفين ومن كشف عنهما في السجود * قلت * والشكوى انما كانت من التعجيل لا من مباشرة الارض بالجباه والاكف وربما يستدل على ذلك بان الحديث مخرج في صحيح مسلم والنسائي من غير ذكر للجباه والاكف وذكر مسلم في آخره قال زهير قلت لابي اسحاق

افي الظهر قال نعم قلت افي تعميلها قال نعم وقد ذكر البيهقي ذلك فيأمر في باب ما روي في التعميل بياهي الظهر
 * قال *

ذكر فيه حديث انس (كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستطع احدا ان يكن جبهته من الارض
 من شدة الحر طرح ثوبه ثم سجد عليه) ثم قال (يحتمل ان يكون المراد به ثوبا منفصلا عنه) * قلت * هذا
 احتمال ضعيف اذا كان الثياب من حاتم قلة الثياب وانه ليس لاحد من الاثوبه المتصل به ولهذا قال صلى الله
 عليه وسلم اولكم ثوبان وذكر ابو داود حديث انس في سنته ولفظه بسط ثوبه فسجد عليه وقال الخطابي
 اختلف الناس في هذا فذهب عامة الفقهاء الى جوازه مالك والاوزاعي واصحاب الرأي واحمد واسحاق
 وقال الشافعي لا يجزيه * ثم ذكر البيهقي قول الحسن (كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون
 وايديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته) * ثم قال (يحتمل ان يكون اراد يسجد على عمامته وجبهته
 * قلت * هذه زيادة من غير دليل اذ لا ذكر للجيبة *

* قال * باب السجود على الكفين ومن كشف عنها في السجود

(قدمضي في السجود على الكفين حديث ابن عباس والعباس) * قلت * من سجد ويداه في كفيه يصدق عليه
 انه سجد على يديه * ثم ذكر البيهقي حديث وهيب (عن ابن عجلان عن محمد بن ابراهيم عن عامر بن سعد عن
 ابيه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الكفين ونصب القدمين) * قلت * روى يحيى بن سعيد القطان
 وغير واحد عن ابن عجلان عن محمد بن ابراهيم عن عامر بن عبد الله بن عبد السلام امر بوضع الكفين ونصب القدمين
 مرسل وهذا اصح من حديث وهيب ذكره الترمذي *

* قال * باب من سجد عليهما في ثوبه

(قدمضي قول الحسن كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره ثم ذكر الرا * قلت * ذكر ابن ابي
 شيبة عن مجاهد والاسود والحسن وسعيد بن جبير وعلقمة ومسروق وابراهيم انهم كانوا يسجدون وايديهم
 في ثيابهم وبرانهم ثم قال (وقد روي فيه ايضا حديث مشنفي اسناد . بعض الضعيف) ثم ذكره من حديث
 (ابراهيم بن اسمعيل عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت عن ابيه) * قلت * ابراهيم هو ابن ابي حبيبة قال البخاري
 منكر الحديث وقال الدارقطني متروك وعبد الله مجهول الحال كذا قال ابن القطان وابوه عبد الرحمن
 ادخله البخاري في كتاب الضعفاء وقال البيهقي في باب التكبير في البدين اربعا (ضعفه

ابن سين) فكيف يقول البيهقي في اساده بعض الضعف بل هو اسناد ضعيف ذكره عبد الحق في احكامه
ثم قال ولا يصح قتاله البخاري *

* قال *

* باب اين يضع يديه في السجود *

ذكر فيه حديث الثوري (عن ماصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سجد تكون يدها حذاء اذنيه كذا رواه جماعة عن الثوري) ثم اسند من حديث وكيع عن الثوري بسنده
ولفظه (رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سجد ويد به فريقتين من اذنيه) ثم قال (وهذا
اولى لموافقة رواية ابي حميد واصحابه ثم قال) انا ابو عيسى الروذباري * فذكره بسنده * عن فليح حدثني
عباس بن سهل قال اجتمع ابو حميد الحديث وفيه (ثم سجد فامكن انفه وجبهته ونحى يديه عن جنبه
وضعه كفيه حذو منكبيه) * قلت * بل الرواية الاولى اولى من رواية وكيع لانت تلك رواية جماعة
ولان في سند رواية وكيع حاجب بن احمد الطوسي * قال الذهبي ضعفه الحاكم وغيره ونفى سند رواية ابي حميد
فليح بن سليمان وهو وان اخرجه فقد ضعفه ابن معين وفي رواية قال ليس بالقوى ولا يحتاج بحديثه وقال
ابو حاتم والنسائي ليس بالقوى ولان الرواية الاولى رواها جماعة من الرواة عن عاصم على موافقة رواية
الجماعة عن الثوري فانخرجه ابو داود والنسائي واللفظ للاول من حديث بشر بن الفضل عن عاصم ولفظه
فاستقبل القبلة فكبر ورفع يديه حتى حاذتا اذنيه الى ان قال فلما سجد وضع راسه بذلك المنزل من يديه وقد ذكر
ذلك البيهقي فيما مضى من هذا الباب واخرجه النسائي من حديث زائدة عن عاصم ولفظه ثم سجد فجعل
كفيه حذاء اذنيه واخرجه ابو داود ايضا من هذا الطريق لانه لم يذكر لفظه بل احاله على رواية بشر واخرجه
النسائي ايضا من حديث ابن ادريس عن عاصم ولفظه فكبر ورفع يديه حتى رايت ايهاميه قريبا من اذنيه
الى ان قال ثم كبر وسجد فكانت يده من اذنيه على الموضع الذي استقبل بهما الصلوة واخرجه البيهقي فيما بعد
في باب ما روى في تحليق الوسطى بالاهايم من حديث خالد بن عبد الله عن عاصم ولفظه (فلما سجد وضع
يده فسجد بينهما) واخرجه الطبراني من حديث زهير عن عاصم ولفظه ثم سجد فوضع يديه حذاء اذنيه
واخرجه ايضا من طريق بشر بن الفضل عن عاصم بمعنى ما تقدم ثم اخرجه من طريق عتبة بن سعيد الاحدي
عن عاصم وقال فذكر نحو حديث بشر بن الفضل واخرجه ايضا من طريق غيلان بن ابي جهم عن عاصم وقال فلما
افتتح كبر ثم ذكر نحوه واخرجه ايضا من طريق ابي عوانة عن عاصم ولفظه ثم سجد فوضع راسه بين كفيه واخرجه

باب ما يقول بين السجدة لين

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس كان عليه السلام اذا رفع راسه من السجدة قال رب اغفر لي) الحديث * قلت * في سنده كامل ابوالملاء جرحه ابن حبان ذكره الذهبي وقد اختلف عليه فروي عنه كذلك وذكر الترمذي ان بعضهم رواه عنه مرسلًا *

باب كيف القيام من الجلوس

* قال *

ذكر فيه (عن المغيرة بن حكيم انه رأى ابن عمر يرجع من السجدة تن من الصلوة على صدور قدميه فلما انصرف ذكرت ذلك له فقال انها ليست بسنة الصلوة وانما فعل ذلك من اجل اني اشتكى) * قلت * ذكره مالك في موطأ يحيى بن يحيى ولفظه يرجع في سجدة لين وذكره ابو عمر في التمهيد ولفظه يرجع في السجدة لين وحكي عن ابي عبيد ان اصحاب الحديث يحملون الاقواء ان يحمل البتة على عقبيه بين السجدة لين وقال ايضا ما لم يخصصه اختلف العلماء في الانصراف على صدور القدمين بين السجدة تن فكرهه مالك وابو حنيفة والشافعي واصحابهم واحد واسحاق وابو عبيد وراؤه من الاقواء المنهي عنه وقال آخرون لا بأس به في الصلوة وصح عن ابن عمر انه لم يكن يقعي الا من اجل انه يشتكى وقال انها ليست بسنة الصلوة فدل على انه معدود من كرهه انتهى كلامه وظاهر قوله يرجع في السجدة تن يدل على الاقواء بينهما وانه كان لعذر وبما يرجع هذا بان الجلوس عند القيام اقرب الى حال المذور من القيام على صدور القدمين فلو كان المراد الانصراف بعد السجدة تن لكان جلوس ابن عمر لعذره أولى من نصب القدمين وهو قد فعل بمكس هذا فدل على انه ليس المراد الانصراف من السجدة تن بل بينهما كما دل عليه لفظ الموطأ اذ المذور يختار الايسر كما اخرج به البخاري وصاحب الموطأ عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر انه كان يرى ابن عمر يتربع في الصلوة اذا جلس ففعلته واذا يومئذ حدث السن فنهاني ابن عمر وقال انما سنة الصلوة ان تنصب رجلك اليمنى وتثني اليسرى فقلت انك تفعل ذلك فقال ان رجلي لا تحملاني *

باب من قال يرجع على صدور قدميه

* قال *

(روى خالد بن الياق وهو ضعيف عن صالح مولى التوءمة عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلوة على صدور قدميه) ثم قال (وحدث مالك بن الحويرث اصح) ثم روى (عن عبد الرحمن بن يزيد قال رمقت ابن مسعود فراءيته ينهض على صدور قدميه ولا يجلس اذا صلى في اول ركعة

حين يقضى السجود) ثم قال (وهو عن ابن مسعود صحيح ومتابعة السنة الاولى) * قلت * ظاهر قوله (وحديث ابن الحويرث اصح) يقتضى صحة حديث ابي هريرة ايضا ولو تضعيفه لرواه يابى ذلك واراد بالسنة الجلوس بعد السجدة الثانية كما رواه ابن الحويرث ونحن لا نسلم ان ما فعله ابن مسعود مخالف للسنة بل هو موافق لما فقد روى ابو داود من حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس او عباس بن سهل انه كان في مجلس فيه ابوه فذكر الحديث وفيه ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك فيجعل حديث ابن الحويرث على انه جلس لعذر كان به كما روي انه عليه السلام قال لا تبادروني الي بدنت وكما تربع ابن عمر لكون رجله لا تحملا نه حتى لا يتضاد الحد ثان وقد اخرج البخاري حديث ابن الحويرث من جهة ايوب عن ابي قلابه ان ابن الحويرث قال لاصحابه الا انبئكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه صلى صلاة عمرو بن سلمة شخنا هذا قال ايوب وكان يفعل شيئا لم اركم تفعلونه كان يقعد في الثالثة او الرابعة وللحجاوي قال فرأيت عمرو بن سلمة يصنع شيئا لا اراكم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى والثالثة التي لا يقعد فيها استوى قاعدا ثم قام * قال الطحاوي وقول ايوب انه لم ير الناس يفعلون ذلك وهو قد رأى جماعة من اجلة التابعين يدفع ان يكون ذلك سنة وفي التمهيد اختلف الفقهاء في النهوض من السجود الى القيام فقال مالك والاوزاعي والثوري وابو حنيفة واصحابه ينهض على صدورهم ولا يجلس وروي ذلك عن ابن مسعود وابن عمرو وابن عباس وقال النعمان ابن ابي عياش ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وقال ابو الزناد ذلك السنة وبه قال ابن جنبل وابن راهويه وقال احمد واكثر الاحاديث على هذا قال الاثرم ورأيت احمد ينهض بعد السجود على صدورهم ولا يجلس قبل ان ينهض وذكر عن ابن مسعود وابن عمرو واي سعيد وابن عباس وابن الزبير انهم كانوا ينهضون على صدورهم اقدمهم ومن سحجة من ذهب الى ذلك حديث ابي حميد فان فيه انه عليه السلام لما رفع رأسه من السجدة قام ولم يذكر قعودا وفي حديث رفاعه بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعليم الاعرابي ثم اسجد حتى تعتدل ساجدا ثم قم ولم يأمره بالقيعدة وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا انه اذا رفع رأسه من اخر سجدة من الركعة الاولى والثالثة نهض ولم يجلس الا الشافعي فانه استحب ان يجلس كجلوسه للشهادة ثم ينهض قائما قال البيهقي (وابن عمر قديين في رواية المغيرة انه ليس من سنة الصلاة انما فعل ذلك من اجل انه يشتكى) * قلت * قد قررنا في الباب السلق ان الذي فعله ابن عمر لا جل شكواه وهو الاتقاء بين السجدين وهو الذي بين انه ليس من سنة الصلاة لا النهوض من السجدة الثانية على

صدور القديمين *

* قال *

باب كيفية الجلوس في التشهد الاول والثاني

ذكر فيه حديثا من طريق أبي داود (عن قليح أخبرني عباس بن سهل قال اجتمع ابو حميد) الحديث وفيه (ثم يجلس فافتش رجله اليسرى واقبل بصدري اليمنى على قبلته) الى آخره ثم (قال وهذا في التشهد الاول وليس في حديثه ذكر التشهد الآخر) * قلت * لفظ أبي داود في سننه اجتمع ابو حميد وابو اسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة فذكر هذا الحديث لم يذكر الرفع اذ اقام من اثنين ولا الجلوس قال حتى فرغ ثم جلس فافتش رجله اليسرى واقبل بصدري اليمنى على قبلته فظاهر قوله حتى فرغ ان ذلك كان في التشهد الآخر ثم ذكر البيهقي حديث محمد بن عمرو (سمعت ابا حميد في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) * قلت * رواه عن محمد بن عبد الحميد بن جعفر وهو وان خرج له في الصحيح فقد تكلم فيه * ضعفه القطان وكان الثوري يحمل عليه من اجل القدر وزعموا انه خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن وقال القطان ما ملخصه فيجب التثبت في قوله فيهم ابو قتادة فان ابا قتادة قتل مع علي وهو صلى الله عليه هذا هو الصحيح وقتل على سنة اربعين ومحمد بن عمرو لم يدرك ذلك وقيل توفي ابو قتادة سنة اربع وخمسين وليس بصحيح وي زيد ذلك تأكيد ان عطاء ابن خالد روى الحديث فقال حدثني محمد بن عمرو قال حدثني رجل انه وجد عشرة الحديث فيمن ان بين محمد بن عمرو وبين اولئك الصحابة رجلا وعطاف لعله احسن حالا من عبد الحميد * قال ابن حنبل عطاف من اهل المدينة ثقة صحيح الحديث وقال ابن معين ليس به باس وهو توثيق منه على ما عرف ولا يضره ما جرحه به بعضهم لانه جرح مبهم غير مفسر ورواه عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو فقال عن عياش او عباس بن سهل الساعدي الحديث ولم يذكر فيه الفرق بين الجلوسين وقد تقدم في باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه كلام كثير على هذا الحديث ثم ذكر البيهقي حديث عائشة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى) وحديث بواقي في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (ثم جلس فافتش رجله اليسرى) ثم قال احدهما وورد في التشهد الآخر والثاني (وارد في التشهد الاول) * قلت * حديث عائشة انفراد به مسلم عن البخاري ولم يظهركان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وهو مخالف لتاويل البيهقي واطلاقه يدل على ان ذلك كان في التشهدين بل هو في قوة قولهما وكان يقول ذلك في التشهدين اذ قولهما اولوا وكان يقول في كل ركعتين التحية بآل

على هذا التقدير وحديث وائل اخبره النسائي ولفظه ثم قعد واقترب رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على نغذه اليسرى وجعل مرفقه الايمن على نغذه الايمن ثم قبض اثنتين من اصابعه وحلق حلقة ثم رفع اصبعه فرائته يمر كما يذعوبها وفي رواية له وأشار بالسبابة يدعوف ذكر الدعاء دليل على ان ذلك كان في آخر الصلاة فرد تاويل البيهقي بانه وارد في الشاهد الاول والبيهقي ايضا ذكر الدعاء بها في حديث وائل فيما يند في باب كيفية الاشارة بالسبحة وفي الباب الذي بعده فكان في روايته ما يرد ناويله هذا وذكر الدعاء بها في حديث وائل في كتاب المعرفة واوله بالاشارة بها عند الشهادة وهذا تاويل بعيد مخالف للحقيقة من غير ضرورة ثم خرج قول ابن عمر (انما سنة الصلاة ان تصب رجلك اليمنى وتثني اليسرى) * قلت * اطلاقه يدل على ان السنة ذلك في الشاهدين وهو خلاف مذهب البيهقي *

* قال * ❦ باب ما روي انه اشار بها يعني السبابة ❦

ذكر فيه (عن ابن عمر تحريك الاصبع مذعرة للشيطان) ثم قال (نفرد به محمد بن عمر الواقدي وليس بالقوى) * قلت * اغلظ الناس القول فيه والبيهقي الان القول فيه هنا وضعفه في باب قتل القيلة وغيره *

* قال * ❦ باب الاعتناء يديه على الارض ❦

ذكر فيه حديث النهي عنه من طريق ابي داود (ثنا احمد بن شويه ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك الفزال قالوا ثنا عبد الرزاق) ثم قال من طريق ابي داود (ثنا احمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق) ثم قال (ورواه ابن عبد الملك وهم) * قلت * افرد البيهقي ابن حنبل عن الثلاثة والذي في سنن ابي داود انه جمع الاربعة فرواه عنهم وابن عبد الملك الفزال حافظ وثقه النسائي وما استدلل به البيهقي في ما بعد على وهمه (وان الصحيح رواية ابن حنبل) معنى آخر منفصل عن معنى رواية الفزال فلا تملل روايته به بل يعمل بهما فينهى عن الجميع والله اعلم *

* قال * ❦ باب رفع اليدين عند القيام من الركعتين ❦

* قلت * ذكر في هذا الباب احاديث لا يقول بها امامه الشافعي ولا يرى الرفع عند القيام من الركعتين وكان البيهقي حين رأى هذه الاحاديث انصف فاتبعها وخالف امامه فلا ن كان كذلك وجب عليه ان يضيف الى ذلك رفع اليدين عند رفع الراس من السجود فقد قال ابو داود في سنته ثنا غبيد الله بن عمر بن ميسرة الجشعي ثنا عبد الوارث بن محمد بن حمادة ثنا عبد الجبار بن وائل بن حجر قال كنت غلاما لا اعقل صلاة ابي لخدي وائل بن علقمة عن ابي وائل بن حجر الحديث وفيه واذا رفع راسه من السجود ايضا رفع

يد به وهذا سند صحيح والصواب في وائل بن علقمة علقمة بن وائل كذا في اطراف المزى والكشاف للذهبي
 وذكر ابن طاهر المقدسي في اطرافه في ترجمة علقمة بن وائل عن ابيه الى ابي داود واخرجه الطبراني من
 طريق عبد الوارث بسنده ولفظه فحدثني علقمة بن وائل وعلقمة اخرج له مسلم في صحيحه ووجب
 ايضا ان يضيف البيهقي الى ذلك الرفع عند السجود ايضا فقد قال النسائي في سننه انا محمد بن المثنى
 ثنا ابن ابي عدي عن سعيد عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث انه رأى نبي الله صلى الله
 عليه وسلم رفع يديه في صلاته اذا ركع واذا رفع راسه من ركوعه واذا سجد واذا رفع راسه من سجوده
 حتى يحاذى بهما فروع اذنيه وهذا ايضا سند صحيح ووجب ايضا ان يضيف الى ذلك الرفع عند القيام
 من سجدين لما في حديث علي الذي ذكره البيهقي في آخر هذا الباب ولفظه واذا قام من سجدين كبر ورفع يديه
 كذلك ثم انه ليس في حديث علي هذا ذكر الرفع عند القيام من الركعتين فليس بمناسب للباب اللهم الا ان
 يكون فهم من ذكر السجدين ان المراد بهما الركعتان وهو خلاف الظاهر *

* قال * باب مبتدأ فرض التشهد

ذكر فيه قوله عليه السلام (قولوا التحيات لله) الى آخره * قلت * مذهب الشافعي ان مجموع ما توجه اليه هذا
 الامر ليس بواجب بل الواجب بعضه وهو التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والزيادة على هذا زيادة
 عدل وقد توجه اليها الامر فيلزم الشافعي القول بها واجبا وفي الاستذكار لم يقل احد في حديث ابن مسعود
 بهذا الاسناد ولا بغيره قبل ان يفرض التشهد الا ابن عيينة انتهى ما فيه ثم ان ابن عيينة مدلس وقد عنعن
 في السند والاعمش ايضا وان عنعن لكن معه منصور ثم ان الحديث لم يقيد التشهد بالاخير والشافعي
 فرض الاخير وجعل الاول سنة *

* قال * باب التشهد الذي علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عباس واقرائه

(ولاشك في كونه بعد التشهد الذي علمه ابن مسعود واضرابه) * قلت * لا ادري من اين له ان تشهد ابن عباس
 واقرائه متأخر عن تشهد ابن مسعود واضرابه حتى قطع بذلك ولا يلزم من صغر سنه تأخر تعليمه وسماحه
 عن غيره ولا اعلم احدا من الفقهاء واهل الاثر يرجح رواية صفار الصحابة رضي الله عنهم على رواية كبارهم
 عند التعارض وابن عباس كان كبيرا ما يسمع الحديث من غيره من الصحابة فيرسله وابن مسعود وان تقدم

اسلامه فقد دامت صحبته الى ان قبض النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الدارقطني وحسن سنده عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب اخذ بيده فعلمه وزعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيده فعلمه التشهد فدل هذا على ان ابن عباس اخذ التشهد من عمرو وعمر قد تم الصحة ثم ذكر البيهقي حديث ابي الزبير (عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس كان عليه السلام يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن وفيه سلام عليك ايها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته سلام علينا) * قلت * اختلف فيه فرواه الطحاوي عن ابي بكره عن ابي عاصم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موقوفا عليه ثم قال البيهقي (رواه مسلم عن قتيبة وغيره وفي لفظ قتيبة كما يعلمنا السورة من القرآن) * قلت * رواية البيهقي موافقة لمذهب الثاني في تكبير السلام في الموضعين ونسبته الى مسلم تقتضي انه في صحيحه كذلك وليس الامر كذلك بل لفظ مسلم السلام عليك ايها النبي السلام علينا بالتعريف فيها فوجب على البيهقي ان يبين ذلك لانه موضع المقصود كما بين مخالفة لفظ قتيبة في مسلم لروايته هو وان لم يكن في ذلك كثير فائدة *

* ثم قال * **باب التوسع في الاخذ بجميع ما رويناه في التشهد واختيار المسند الزائد** *

ذكر فيه عن الشافعي (انه اختار لشهد ابن عباس لانه اجمع واكثر لفظا من غيره) * قلت * اخرج الحاكم في المستدرك وصححه عن جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام مثل تشهد ابن مسعود وزاد في اوله وآخره على تشهد ابن مسعود وابن عباس زيادات وكان الواجب ان يختار الشافعي تشهد لانه اجمع واكثر من الجميع والبيهقي ذكر حديث جابر فيما مضى في باب من استحب التسمية وذكر فيه ايضا حديث تشهد عمرو ابنه وفيها ايضا زيادة *

* قال * **باب الصلاة على النبي عليه السلام في التشهد** *

ذكر فيه حديث (فكيف نصلي عليك اذا نحن صلبنا عليك في صلاتنا) ثم حكى عن الحاكم (انه صححه) ثم عن الدارقطني (انه حسنه) * قلت * في سنده ابن اسحاق وقد ذكر البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (ان الحفاظ يتوقون ما ينفرده) ثم ذكر حديث عجل هنا * قلت * الامر بالصلاة هنا للاستحباب كقبة الاوامر المذكورة معه ولهذا تركه عليه السلام حتى فرغ من الصلاة ولم ياعره بالاعادة وحديث فضالة هذا صححه الترمذي وقال صاحب الاستذكار حجة اصحاب الشافعي فيها ضعيفة يعني في فرضية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وقال الخطابي والطحاوي لا اعلم للشافعي في هذا قدوة وقال

ابن المنذر لا اجد الدلالة على ذلك *

* قال * **باب الدليل على ان بنى المطلب من جملة آله عليه السلام في حرمان الصدقة**

* قلت * في نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان اخذ الزكاة حلال لبنى المطلب الا الشافعي وهو منهم فانه منع من ذلك *

* قال * **باب من زعم ان مواله عليه السلام يدخلون**

ذكر فيه حديث (مولى القوم منهم) * ثم قال (اخرجه البخاري في بعض النسخ) * قلت * اخرجه البخاري في كتاب الفرائض من صحيحه فلا حاجة الى قوله في بعض النسخ *

* قال * **باب من قال يترك المأموم القراءة فيما جهر فيه الامام**

* قلت * ذكر هذه الابواب بين ابواب الدعاء في التشهد والتسليم من الصلوة ليس بمناسب وذكر البيهقي في هذا الباب حديث جرير عن سليمان التيمي عن قتادة عن ابي غلاب عن حطان عن ابي موسى الحديث وفيه (فاذا اكبر الامام فكبروا واذا قرأ فانتصوا) ثم خرج عن ابي داود السجستاني (انه قال قوله فانتصوا ليس بمحفوظ وليس بشئ) ثم خرج عن ابي علي الحافظ (انه قال خالف جرير عن التيمي اصحاب قتادة كلهم) * قلت * الذي رأته في غير نسخة من سنن ابي داود * فانتصوا ليس بمحفوظ * لم يزد على ذلك والتيمي

جليل القدر قال شعبة ما رأيت احدا اصدق منه وفي علل الخلال قلت يعني لابن حنبل يقولون اخطأ التيمي قال من قال اخطأ التيمي فقد بهت التيمي ولا نسلم انه خالفهم بل زاد عليهم وزيادة الثقة مقبولة ويؤكد هذا ما يوجد في بعض نسخ مسلم عقب هذا الحديث قال ابو اسحق قال ابو بكر ابن اخت ابي النضر في هذا الحديث فقال مسلم تريد احفظ من سليمان فقال له ابو بكر لحديث ابي هريرة تقول هو صحيح يعني واذا قرأ فانتصوا فقال هو عندي صحيح فقال لم لم نضمه ههنا فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا لما وضعت ههنا ما اجمعوا عليه انتهى كلامه وهذا شاهد جيد لرواية سليمان التيمي وقد ثابته على روايته سعيد ابن ابي عروبة وعمر بن عامر فروياه عن قتادة * كذلك اخرجه البيهقي من حديث سالم بن نوح عنها فبطل قول ابي علي خالف اصحاب قتادة كلهم وسالم هذا وان قال الدارقطني ليس بالقوى فقد اخرج له مسلم وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما واودود الترمذي والنسائي وقال ابن حنبل ما يحد يث به اس وقال ابو زرعة صدوق ثقة فهذا كما تقدم زيادة ثقة وترك من ترك لا يكون علة في زيادة من حفظ فلا ادري

ماوجه تخطية البيهقي لسالم في ذلك مع تأييده برواية غيره وذكر ابو عمر في التمهيد بسنده عن ابن حنبل انه قال
 لا يكر الاثر المحدث الذي رواه جرير عن النبي قد زعموا ان المعتز رواه قلت من كلام الاثر نعم قال
 فاي شيء تريد قال البيهقي (ورواه محمد بن عجلان من وجه آخر) ثم اسنده من حديث اسمعيل بن ابان (عن ابن عجلان)
 ثم قال (وكذلك رواه ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان وهو موم من ابن عجلان) ثم اسنده عن ابن معين (قال في
 حديث ابن عجلان واذا قرأ فانصتوا قال ليس بشيء وعن ابي حاتم ليست هذه الكلمة معقولة هي من تخالط
 ابن عجلان) قلت * ابن عجلان وثقة الجلي وفي الكمال لمجد الفتي ثقة كثير الحديث وذكر الدارقطني ان مسلما اخرج
 له في صحيحه بهذا كما مر زيادة ثقة وقد تابعه عليها خارجة بن مصعب وبجي بن الهلاء كما ذكره البيهقي فيما بعد
 واخرج لبود اود هذا الحديث في سننه من طريق ابي خالد عن ابن عجلان ثم قال هذه الزيادة اذا قرأ فانصتوا
 ليست بمعقولة اليوم من ابي خالد عندنا انتهى كلامه وابو خالد ثقة اخرج له الجماعة وقال اسحق بن ابراهيم
 سألت وكيعا عنه فقال وابو خالد عن يسأل عنه وقال ابو هشام الرفاعي ثنا ابو خالد الإجماع الثقة الامين ونسبة
 ابي داود الوهم اليه دون ابن عجلان تدل على ان ابن عجلان احسن حالا عنده من ابي خالد وهذا اعجب
 فان ابن عجلان فيه كلام وابو خالد ثقة بلا شك واخرج النسائي هذا الحديث في سننه بهذه الزيادة من طريق
 محمد بن سعد الانصاري عن ابن عجلان ثم قال النسائي كاتب الخرمي يقول محمد بن سعد الانصاري ثقة
 فقد تابع ابن سعد هذا ابا خالدا وتابعه ايضا اسمعيل بن ابان كما اخرج البيهقي فيما تقدم وبهذا يظهر ان الوهم
 ليس من ابي خالد كما زعم ابو داود وقد ذكر المنذري في مختصره كلام ابي داود ورد عليه نحو ما قلنا وابن
 حزم صحح حديث ابن عجلان وقد مر ان مسلما ايضا صححه وذكر ابو عمر في التمهيد بسنده عن ابن حنبل انه
 صحح الحديثين يعني حديث ابي موسى وحديث ابي هريرة هذا ثم ذكر البيهقي حديث الزهري (سمعت
 ابن اكيمة يحدث عن سعيد بن المسيب قال سمعت ابا هريرة يقول صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (في
 صحة هذا الحديث نظر لان راويه ابن اكيمة الاثني رجل مجهول لم يحدث الا بهذا الحديث وحده ولم يحدث
 عنه غير الزهري ولم يكن عند الزهري من معرفته اكثر من ان رآه يحدث عن ابن المسيب ثم اسند عن الحميدي (انه قال
 في ابن اكيمة معنى ذلك) قلت * اخرج حديثه ابن حبان في صحيحه وحسنه الترمذي وقال اسمه عمارة ويقال
 عمرو واخرجه ايضا ابو داود ولم يمرض له شيء وذلك دليل على حسنه عنده كما عرف وفي الكمال لمجد الفتي
 روى عن ابن اكيمة مالك ومحمد بن عمرو وقال ابن سعد توفي سنة احدى ومائة وهو ابن تسع وسبعين وقال

ابن ابي حاتم سألت ابي عنه فقال صحيح الحديث حديثه مقبول وقال ابن حبان في صحيحه اسمه عمرو وهو و
اخوه عمر ثقتان وقال ابن معين روى عنه محمد بن عمرو وغيره وحسبك برواية ابن شهاب عنه وفي التمهيد
كان يحدث في مجلس سعيد بن المسيب وهو يصفي الى حديثه وتحديثه قال هو ابن شهاب وذلك دليل على
جلالته عندهم وثقتهم انتهى كلامه وهذا كله ينفي عنه الجهالة ثم قال البيهقي (وفي الحديث الثابت عن العلاء بن عبد الرحمن
عن ابي السائب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج
فقلت يا ابا هريرة اني اكون احبانا وراء الامام قال فغمز ذراعي وقال يا فارسي اقرأ بها في نفسك
وابو هريرة راوى الحديثين دليل على ضعف روايته ابن اكيمة) قلت * مذهب الشافعي والمحدثين ان الراوى اذا
روى حديثاً خالف كان العبرة لما روى لا لما رأى ولا يكون رأيه جرحاً في الحديث فكيف تكون فتوى
ابي هريرة دليل على ضعف حديثه المرفوع *

* قال * **باب من قال لا يقرأ خلف الامام على الاطلاق**

ذكر فيه حديث الحسن بن صالح (عن جابر وليث بن ابي سليم عن ابي الزبير عن جابر قال صلى الله
عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة (ثم قال (جابر الجعفي وليث لا يجتنب بهما) * قلت * في
مصنف ابن ابي شيبة ثنا مالك بن اسمعيل عن حسن بن صالح عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال كل من كان له امام فقراؤه له قراءة وهذا سند صحيح وكذا رواه ابو نعيم عن
الحسن بن صالح عن ابي الزبير ولم يذكر الجعفي كذا في اطراف المزي وتوفي ابو الزبير سنة ثمان وعشرين
ومائة ذكره الترمذي وعمر بن علي والحسن بن صالح ولد سنة مائة وتوفي سنة سبع وستين ومائة وسماه من
ابي الزبير يمكن ومذهب الجمهور ان امكان لقائه لشخص وروى عنه فروايتهم محمولة على الاتصال فحمل على
ان الحسن سمعه من ابي الزبير مرة بلا واسطة ومرة اخرى بواسطة الجعفي وليث ثم اسند البيهقي (عن جابر
قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الا وراء الامام) ثم قال (هذا هو الصحيح عن جابر من
قوله وقد رفعه يحيى بن سلام وغيره عن مالك) * قلت * ذكر البيهقي في الخلافات انه روى عن اسمعيل
ابن موسى السدي ايضاً عن مالك مرفوعاً واسمعيل صدوق وقال النسائي ليس به بأس وقال ابن عدي
احتمله الناس ورووا عنه وانما انكروا عليه العلوي التشيع ثم قال البيهقي (وقد يشبهه ان يكون مذهبه يعني
جابر ترك القراءة خلف الامام فيما يجهل فيه بالقراءة دون ما لا يجهل فقد روى يزيد الفقيه عن جابر قال

كنا نقرأ في الظهر والعصر خلف الامام في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخرين بفاتحة الكتاب) * قلت * الصحيح عن جابر ان الموثم لا يقرأ مطلقا كما صرح به البيهقي اولاً وقال ابن ابي شيبة في المصنف ثاو كيع عن الضحاك بن عثمان عن عبيد الله بن مقسم عن جابر قال لا يقرأ خلف الامام وهذا ايضا سند صحيح متصل على شرط مسلم ومارواه يزيد مضطرب المتن اخرجه البيهقي فيما مضى في باب من قال تقصر في الاخرين على الفاتحة من حديث مسعر حدثني يزيد الفقير سمعت جابرا يقول يقرأ في الركعتين يعني اوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخرين بفاتحة الكتاب الى آخره * قال البيهقي (وكذلك يشبه ان يكون مذهب ابن مسعود) ثم ذكر بسنده (ان رجلا سأل عن القراءة خلف الامام فقال انصت للقرآن) الى آخره ثم قال البيهقي (وانما يقال انصت لما يسمع) * قلت * قد ذكرنا في الباب الذي يليه عن ابن مسعود بسند صحيح انه لا قراءة خلف الامام مطلقا ورواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البزار ثنا محمد بن بشار وعمرو بن علي قال ثنا ابو احمد انابونس ابن ابي اسحق عن ابيه عن ابي الاحوص عن عبد الله قال كانوا يقرأون خلف النبي عليه السلام فقال خلطتم علي القرآن وهذا سند جيد ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر قال من صلى وراء الامام كفاه قراءة الامام) ثم قال (هذا هو الصحيح من قوله وقد روي عنه بخلافه) ثم ذكر بسنده (انه سئل عن القراءة خلف الامام فقال اني لا استحي من رب هذه البنية ان اصلي صلاة لا اقرأ فيها بالقرآن) * قلت * المشهور عنه عدم وجوب القراءة خلف الامام وقد ذكر البيهقي بعد هذا من طريقين عنه ما يدل على ذلك وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابن ذكوان عن زيد بن ثابت وابن عمر كانا لا يقرأن خلف الامام وروى ايضا عن هشام بن حسان عن انس بن سيرين سألت ابن عمر اقرأ مع الامام قال انك لضخم البطن يكفيك قراءة الامام وروى ايضا انادود بن قيس عن زيد بن قيس عن زيد بن اسلم ان ابن عمر كان ينهى عن القراءة خلف الامام *

* قال * باب من قال قرأ خلف الامام في ما يجهل وفيما يسر *

ذكر فيه حديث احمد بن خالد (عن ابن اسحاق عن مكحول عن محمد بن الربيع عن عباد) الحديث ثم ساقه من طريق عبيد الله بن سعد (قال حدثني عمي ثنائي عن ابن اسحاق حدثني مكحول بهذا) ثم قال (قال علي بن عمر هذا اسناد حسن) * قلت * لم يقل الدارقطني هذا الكلام في سننه عقيب هذا السند وانما ذكره عقيب رواية ابن عليه عن ابن اسحاق عن مكحول والكلام في ابن اسحاق معروف والحديث مع ذلك مضطرب الاسناد والبيهقي بين بعضه وقال عبد الحق رواه الاوزاعي عن مكحول عن عبد الله بن عمرو قال صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما انصرف قال هل تقرأون

اذا كنتم في الصلاة فلناتم قال فلا تعلقوا الا بالام القرآن وفي التعميد خولف فيه ابن اسحاق فرواه
 الاوزاعي عن مكحول عن رجاء بن حيوة عن عبد الله بن عمرو فذكره ورواه الطحاوي في احكام القرآن
 من حديث رجاء بن حيوة عن مكحول فوافقه على عبادة ثم ساقه البيهقي من طريق (زيد بن واقد) عن حرام بن حكيم
 ومكحول عن نافع بن محمود بن ربيعة كذا قال انه سمع عبادة الحديث ثم قال قال الدارقطني اسناد حسن ورجاله
 ثقات ثم ساقه البيهقي من طريق اخر (عن زيد بن واقد) ثم قال (الحديث صحيح عن عبادة) قلت *
 نافع بن محمود لم يذكره البخاري في تاريخه ولا ابن ابي حاتم ولا اخرج له الشيخان وقال
 ابو عمرو مجهول وقال الطحاوي لا يعرف فكيف يصح او يكون سنده حسنا ورجاله ثقات ثم ذكر البيهقي عن
 براهم بن ابي الليث ثنا الاشجعي فذكر بسنده (عن ابي قلابه عن ابن ابي عائشة عن رجل من الصحابة)
 الحديث ثم قال (اسناد جيد) قلت * ابن ابي الليث متروك وقال صالح جزرة كان يكذب عشرين سنة واشكل امره
 على احمد وعلى حتى ظهر بعد وقال ابو حاتم كان ابن معين يحمل عليه وقال الساجي متروك ذكره صاحب اللبزان ثم ان
 البيهقي جعل هذا اسنادا جيدا وفيه رجل من الصحابة وعادة ان يجعل ذلك منقطعا وقد بسطنا الكلام معه
 على ذلك في باب النهي عن فضل الحديث ثم قال (وقد قيل عن ابي قلابه عن انس وليس محفوظ) قلت *
 اخرج ابن حبان في صحيحه من حديث ابي قلابه عن انس ثم قال سمعه من انس وسمعه من ابن ابي عائشة
 فالطريقان محفوظان وفي احكام القرآن الطحاوي حدثنا احمد بن داود ثنا يوسف بن عدي ثنا عبد الله بن عمرو عن
 ايوب عن ابي قلابه عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا انقرأن والامام يقرأ فقلنا انالفضل فقال
 لا تفتنوا ثم ذكر البيهقي عن علي ما يدل على القراءة خلف الامام ثم قال (وفي كل ذلك دلالة على ضعف ما روي عن
 علي بل انه باسناد لا تسوي ذكرها لضعفها) قلت * قد تقدم ان الصواب ان يقال لا تساوي ثم المروي عن
 علي منع القراءة خلف الامام ذكره ابن ابي شيبة في مصنفه فقال ثنا محمد بن سليمان الاصمعي عن عبد الرحمن
 ابن الاصمعي هو ابن عبد الله عن ابن ابي ليلى عن علي قال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة ومحمد الاصمعي قال
 الذهبي صدوق وقال ابو حاتم لا يمتنع به وقال في الكافي اخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه وفواه ابن
 حبان وباقي السند على شرط الصحيح وقد جاء لمحمد بن الاصمعي في ذلك متابعة فروى الدارقطني في سننه من
 طريق عبد العزيز بن محمد ثنا قيس عن عبد الرحمن بن الاصمعي فذكره بسنده وهذا الاثر وان اضطرب سنده
 لكنه من هذا الوجه لا بأس به وروى عبد الرزاق في مصنفه عن داود بن قيس عن محمد بن مجلان قال

قال علي من قرأ مع الامام فليس على الفطرة قال وقال ابن مسعود ملي فوه ترابا قال وقال عمر بن الخطاب وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه حجر وقال صاحب التمهيد ثبت عن علي وسعد وزيد بن ثابت انه لا قراءة مع الامام لا في السرو ولا فيما جهر وروى عبد الرزاق عن الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملي فوه ترابا وعن معمر عن ابي اسحاق ان علقمة قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملي فوه احسبه قال ترابا او رصفاء قال ابن ابي شيبة ثنا الاحمر عن الاعمش عن ابراهيم قال اول ما حدثوا القراءة خلف الامام وكانوا لا يقرأون ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه قرأ خلف الامام في الظهر والعصر) * قلت * في سنده شريك هو القاضي * قال البيهقي في باب الرجل ياخذ حقه من يمنعه (لم يخرج به اكثر اهل العلم بالحديث) وقال في باب من زرع في ارض غيره بغير اذنه (كان يحيى القطان لا يروي عنه ويضعف حديثه جدا) وقد مر عن ابن مسعود خلاف هذا وجاء ايضا عنه بسند صحيح انه لا قراءة خلف الامام وقال ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن منصور عن ابي وائل قال جاء رجل الى عبد الله فقال اقرأ خلف الامام فقال ان في الصلوة شغلا وسيكفيك قراءة الامام ثم ذكر البيهقي (ان ابن عباس من روى عنه القراءة خلف الامام) * قلت * روى عنه خلاف هذا قال الطحاوي في احكام القرآن ثنا ابراهيم بن ابي داود ثنا ابو صالح عبد الغفار بن داود الحارثي ثنا حماد بن سلمة عن ابي جمره قلت لابن عباس اقرأ والامام بين يدي قال لا ثم ذكر البيهقي (ان ابا الدرداء اوجاب امرهم) * قلت * قد جاء عنها خلاف هذا فذكر البيهقي في باب من قال لا يقرأ حديث جابر من كان له امام فقرأه الامام له قراءة ثم قال (الصحيح انه عن قول جابر) ثم ذكر حديث ابي الدرداء (ما اري الامام اذا ام القوم الا قد كفاهم) ثم حكى (عن الدارقطني انه قال الصواب انه من قول ابي الدرداء) ثم ذكر البيهقي (ان ابن عمر من روى عنه القراءة خلف الامام) * قلت * قد قدمنا في الباب السابق ان المشهور خلاف هذا ثم ذكر ذلك عن الحذري ثم عن انس * قلت * في سنديهما العوام بن حمزة هو المازني قال ابن الجوزي في كتاب الضعفاء قال يحيى ليس حديثه بشئ وقال احمد له احاديث منكبر.

باب تحليل الصلاة بالتسليم

* قال *

ذكر فيه (قوله عليه السلام انما يكفي احدكم ان يقول هكذا واثار باصبعه ويسلم على اخيه) * قلت * قرن السلام بالاشارة بالاصبع ولا خلاف ان الاشارة بها ليست بواجبة ثم ذكر حديث علي (واحلها التسليم) ثم قال روي

ذلك في حديث الحدرى وغيره وفي ذلك دلالة على ضعف ما ناؤا فذكر بسنده (عن عاصم بن ضمرة عن علي قال
 اذا جلس مقدار التشهد ثم احدث فقد تمت صلاته) ثم قال (عاصم بن ضمرة ليس بالقوى وعلى لا يخالف ما رواه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم) قلت حديث علي في سنده ابن عقيل منكهم فيه وقال البيهقي في باب لا يتطهر بالمستعمل
 (اهل العلم يختلفون في الاحتجاج بروايته) وحديث الحدرى في سنده ابوسفيان طرف السعدى قال ابو عمرا جمعوا
 على انه ضعف الحديث كذا في الامام وقال البيهقي في باب الماء الكثير لا ينحس ما لم يتغير (ليس بالقوى) ثم على تقدير
 صحة الحديث قال ابو عمر لا يدل على ان الخروج من الصلاة لا يكون الا بالتسليم الا بضرب من دليل الخطاب
 وهو مفهوم ضعيف عند الاكثر انتهى كلامه وعاصم وثقه ابن المديني واحمد بن عبدالله وروى عنه اصحاب السنن
 الاربعة وقوله وعلى لا يخالف ما رواه لخصمه ان يعكس الامر ويجعل قوله دليلا على نسخ ما رواه اذا لا يظن به
 انه يخالف النبي عليه السلام الا وقد ثبت عنده نسخ ما رواه وهذا على تقدير تسليم صحة الحديث وثبوت دلالة
 على المدعى وروى عن جماعة من السلف كقول علي فروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء
 في من احدث في صلاته قبل ان يشهد قال حسبه فلا يعيد وعن ابن عيينة عن ابن ابي نجيح عن عطاء اذا رفع
 الامام راسه من السجود في آخر صلاته فقد تمت صلاته وان احدث وعن قتادة عن ابن المسيب فيمن يحدث بين
 ظهرا في صلاته قال اذا قضى الركوع والسجود فقد تمت صلاته وعن الثوري عن منصور قلت لابراهيم
 الرجل يحدث حين يفرغ من السجود في الرابعة وقبل التشهد قال تمت صلاته وقد روى ابو داود من حديث
 ابي سعيد قال عليه السلام اذا شك احدكم في صلاته فليبلغ الشك ولبين على اليقين فاذا استيقن التمام سجد
 سجدتين فان كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان مرغمتي الشيطان الحديث فلو كان السلام ركنا
 واجبا لم يصح النفل مع بقائه وروى الجماعة من حديث عبد الله بن مجينة انه عليه السلام قام من اثنتين و
 لم يجلس فلما قضى صلاته ونظرنا تسليما سجد سجدتين ثم سلم فدل على ان الصلاة تنقضى قبل التسليم وبدونه ثم
 ذكر البيهقي حديث لمن مسعود في التشهد وفي آخره (اذا فعلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت صلاتك)
 الى آخره ثم اخرج (عن ابي علي الحسين بن علي الحافظ قال وم زهير في روايته عن الحسن بن الحر
 وادرج في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس من كلامه وهو قوله اذا فعلت هذا فقد قضيت
 صلاتك وهذا انما هو عن ابن مسعود كذلك رواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن
 الحر ثم اخرج البيهقي من طريق غسان بن الربيع (ثنا عبد الرحمن بن ثابت) فذكره وفي آخره

(قال ابن مسعود اذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك) * قلت * في هذا السند نظر غسان هذا ضعفه الدارقطني وغيره ذكره الذهبي وعبد الرحمن بن ثابت ذكر البيهقي في باب التكثير اربعا في العيدين (ان ابن معين ضعفه) وبمثل هذا لا تمل رواية الجماعة الذين جعلوا هذا الكلام متصلا بالحديث وعلى نقد يرصحة السند الذي روي فيه موقوفا فرواية من وقف لا تمل بهار رواية من رفع لان الرفع زيادة مقبولة على ما عرف من مذاهب اهل الفقه والاصول فيحمل على ان ابن مسعود سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فرواه كذلك مرة وافتي به مرة اخرى وهذا اولى من جعل من كلامه اذ فيه تخطئة الجماعة الذين وصلوه ثم لو سلمنا حصول الوهم في رواية من ادرجه لا يمين ان يكون الوهم من زهير بل من رواه عنه لان شباة رواه عنه موقوفا كما ذكر البيهقي هنا ثم قال (وان كانت اللفظة الاولى ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلعلم ان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم ابن مسعود لشهد الصلوة كان في ابتداء ما شرع التشهد ثم كان بعده شرع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بدليل قولهم قد عرفنا السلام عليك فكيف الصلاة عليك ثم شرع التسليم من الصلاة معه او بعده فصار الامر اليه) * قلت * السلام على النبي صلى الله عليه وسلم مذكور في تشهد عمر وغيره فيجتمل ان يكون عرفوا السلام من ذلك لا من تشهد ابن مسعود فلا يلزم تقدمه ثم لو سلمنا ان التسليم من الصلاة متأخر عن تشهد ابن مسعود فليس في حديث التسليم ما يقتضي تعيينه وانه لا يجوز الخروج بغيره كما مر فليس يخالف الحديث اذا قلت هذا حتى يكون ناسخا له ثم قال البيهقي (والذي يؤكد هذا يعني تأخر التسليم ما نا) فذكر بسنده (عن عطاء بن ابي رباح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى التشهد في الصلاة اقبل على الناس بوجهه قبل ان ينزل التسليم) ثم قال (وهذا وان كان مرسل فهو موافق للاحادith الموصولة المسندة في التسليم) * قلت * مقصوده اثبات التسليم وانه متأخر وذلك لا يثبت بهذا الحديث عنده لارساله ولا يوجد ذلك في احاديث التسليم فوافقة هذا الحديث لما في غير الموضع المقصود لا نفع

* باب الاختيار ان يسلم تسليمتين *

* قال *

ذكر فيه من حديث عبد الله بن جعفر (عن اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن ابيه انه عليه السلام سلم تسليمتين) * قلت * في الاسناد كار روى عبد العزيز بن محمد الدارودي عن مضعب بن ثابت عن اسمعيل بسنده انه عليه السلام كان يسلم تسليمة واحدة قال ابو عمر هذا وهم واما الحديث كما رواه ابن المبارك وغيره عن مضعب بسنده انه عليه السلام كان يسلم عن يمينه ويساره *

❦ باب جواز الاختصار على تسليمة واحدة ❦

* قال *

ذكر فيه حديث عائشة (كان عليه السلام يسلم تسليمة واحدة) ثم قال (نردبه زهير بن محمد) * قلت *
سكت عنه وعن الراوى عنه وهو عمرو بن ابي سلمة وقال صاحب الاستندكار ذكر وهذا الحديث لابن معين
فقال عمرو بن ابي سلمة وزهير ضعيفان لاجحة فيهما وذكر الترمذى الحديث ثم قال قال محمد بن اسمعيل
زهير بن محمد اهل الشام يروون عنه مناكير ورواية اهل العراق عنه اشبه وقال البيهقى في باب الغسل من
غسل الميت (قال البخارى روى عن اهل الشام احاديث مناكير وقال النسائى ليس بالقوى وعمرو بن ابي
سلمة ذكر صاحب الكمال انه دمشقى) ثم قال البيهقى (وروى عن انس وسمرة وسلمة بن الاكوع عن النبي
صلى الله عليه وسلم) ثم ذكر حديث سمرة ونظيره (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم في الصلوة تسليمة
قبالة وجهه فاذا سلم عن يمينه سلم عن يساره) * قلت * هذا الحديث غير مطابق لمدهاه وترويه اذ فيه اكثر
من تسليمة واحدة وعده صاحب التمهيد من الاحاديث التى ذكر فيها تسليمتان وفيه نظر *

❦ باب حذف التسليم ❦

* قال *

ذكر فيه حديثان ابن المبارك عن الاوزاعى عن قرة عن الزهرى عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعا ثم قال
(رواه عبدان عن ابن المبارك عن الاوزاعى فوقته وكان تفصيلا من بعض الرواة) * قلت * اخرجاه ابوداود
مرفوعا من حديث الفريابي عن الاوزاعى وذكر ابن القطان ان ابوداود قال باثره ان الفريابي لما رجع من
مكة ترك رفعه وقال نهاني احمد بن حنبل عن رفعه فقال عيسى بن يونس الرملى نهاني ابن المبارك عن رفعه فهذا
يقضى ترجيح الوقف وانه ليس بتهكير من بعض الرواة كما زعم البيهقى على ان مدار الحديث موقوف ومرفوعا
على قرة هو ابن عبد الرحمن بن حيويل وقد ضعفه ابن معين وقال احمد متكرر الحديث جدا ولهذا قال ابن
القطان لا يصح موقوف ولا مرفوعا *

❦ باب لا يسلم المأموم حتى يسلم الامام ❦

* قال *

ذكر فيه حديث عتبان في صلاته صلى الله عليه وسلم بهم (قال ثم سلم وسلمنا حين سلم) ثم قال (رواه البخارى
في الصحيح عن حبان واخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر) * قلت * هذه حكاية فعل وهو لا يدل على
الوجوب ثم كلامه يوم ان الشيخين اخرجاه بهذا اللفظ وليس في الصحيحين فيما علت قوله ثم سلم وسلمنا حين
سلم ولكن اصل الحديث في الكتابين وذلك لا ينفع الفقيه الذي يقصد استنباط الاحكام اذ لم يكن موضع

الاستنباط المذكور فيهما وانما هذا اللفظ المستشهد به في كتاب النساء *

* قال * باب الاسرار بالقراءة في الظهر والمصرو وجوب القراءة فيهما *

* قلت * كان الانسب ان يذكر هذا الباب وما معه من الابواب المتعلقة بالقراءة فيما تقدم ثم ان خبايا و
اباقتادة حكايته عليه السلام قرأ ذلك فعل وهو مجرد لا يدل على الوجوب وكذلك حديث زيد بن ثابت
مع انه لم يقطع بأنه قرأ *

* قال * باب القنوت في الصلوات *

* قلت * مذهب الشافعي القنوت في جميع الصلوات لحادثة والسلف منهم من نفى القنوت ومنهم من اثبت
في البعض ولم يقل احد منهم بالقنوت في الجميع الا الشافعي كذا ذكر الطحاوي قال ولم يزل النبي صلى الله عليه وسلم
محاربا للمشركين الى ان توفاه الله ولم يقنت في الصلوات *

* قال * باب القنوت في سائر الصلوات غير الصبح *

* قلت * ما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث انس ثم تركه وعزاه الى مسلم يم سائر الصلوات وفي
مصنف عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كان يقول من اين اخذ الناس القنوت ويعجب ويقول انما
قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا ثم ترك ذلك وروى ابو حنيفة في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن
علقمة عن عبد الله قال لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا شهرا حارب حبا من المشركين فقنت بدعو
عليهم وفي الموطأ مالك عن نافع ان ابن عمر كان لا يقنت في شئ من الصلوات *

* قال * باب الدليل على انه لم يترك اصل القنوت في صلاة الصبح *

ذكر فيه حديث انس (ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا) ثم قال
(قال ابو عبد الله يعني الحاكم صحيح سنده ثقة رواه) * قلت * كيف يكون سنده صحيحا وراويه عن
الربيع ابو جعفر عيسى بن مهان الرازي متكلم فيه قال ابن حنبل والنسائي ليس بالقوي وقال ابو زرعة يهيم
كثيرا وقال الفلاس سي الحفظ وقال ابن حبان يحدث بالما كثير عن المشاهير قال البيهقي (وقد رواه اسمعيل
ابن مسلم وعمر بن عبيد عن الحسن عن انس الا انا لا نخرج باسمعيل ولا بمرو) ثم قال (ولحد بنها هذا شاهد
من النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن خلفائه) ثم ذكر منها حديث خلد بن دعلج (عن قتادة عن انس قال صليت
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقت وخلف عمر ففقت وخلف عثمان ففقت) * قلت * يحتاج ان ينظر في امر

خليد هل يصلح ان يستشهد به ام لا فان ابن حنبل وابن معين والدارقطني ضعفوه وقال ابن معين مرة ليس بشئ وقال النسائي ليس بثقة ولم يخرج له احد من الستة في الميزان عده الدارقطني من المتروكين ثم ان المستغرب من حديث انس المتقدم قوله ما زال يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا وليس ذلك في حديث خليل واتفق عليه السلام قنت وذلك معروف وانما المستغرب دوامه حتى فارق الدنيا فلي تقدير صلاحية خليل للاستشهاد به كيف يشهد حديثه لحديث انس ثم ذكر من الشواهد حديث يحيى بن سعيد (ثنا العوام بن حمزة سألت ابا عثمان عن القنوت في الصبح قال بعد الركوع قلت عن عمن قال عن ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم) ثم قال (اسناد حسن ويحيى بن سعيد لا يحدث الا عن الثقات عنده) * قلت * كيف يكون اسنادا حسنا والعوام تقدم قريبا ان يحيى قال ليس بشئ وقال احمد له احاديث مناكير ورواية يحيى بن سعيد عنه ان دلت على ثقته عنده كما مر فاذا ذكرناه يدل على ضعفه والجرح مقدم على التعديل وقد اخرج ابن ابي شيبة عن حفص بن غياث عن ابي مالك الاشجعي قال قلت لابي يا ابا بصير صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلف ابي بكر وعمر وعثمان فما رأيت احدا منهم يقنت فقال يا بني هي محدثة ورواه ايضا عن ابن ادريس عن ابي مالك بمعناه والسند ان صحيحان فالأخذ بذلك اولى مما رواه العوام وحديث ابي مالك ذكره البيهقي فيما بعد في باب من لم ير القنوت في الصبح واخرجه ابن حبان في صحيحه ولفظه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف ابي بكر فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت خلف علي فلم يقنت ثم قال يا بني انها بدعة ثم اخرج البيهقي عن طارق قال صليت خلف عمر الصبح فقنت وعن عبيد بن عمير قال سمعت عمر يقنت ههنا في الفجر بمكة وعن عبيد بن عمير عن عمر مثله ثم قال (وهذه روايات صحيحة موصولة) * قلت * كيف تكون صحيحة وفي الاسانيد الثلاثة لمحمد بن الحسن البربهاري قال ابن الجوزي في كتابه قال البرقاني كان كذابا وقال الدارقطني خلط الجيد بالردى فافسده وفي السند الثاني مع البربهاري يحيى بن سليم هو الطائفي قال الكبير في باب من كره اكل الطافي كثير الوهم سي الحفظ وقال النسائي ليس بالقوي وقال الرازي لا يحتج به وفي الميزان قال احمد رأته يخلط في احاديث فتركته فظهر بهذا انها ليست بروايات صحيحة بل المروي عن عمر بالاسانيد الصحيحة انه لم يقنت فيها ورواية ابي مالك الاشجعي وقد تقدمت عن قريب ومنها ما اخرجه ابن ابي شيبة فقال ثاو كيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الاسود بن يزيد وعمر بن عبيد بن عمير انها صليبا خلف عمر الفجر فلم يقنت وهذا الاثر اخرجه البيهقي فيما بعد في باب من

لم يمسجد في ترك القنوت من حديث سفيان بسنده المذكور وقال ابن أبي شيبة أيضاً ثنا ابن
 ادريس عن الحسن بن عبيدة عن ابراهيم بن الاسود وعمر بن ميمون صلياً خلف عمر الفجر فلم يقنت وقال
 ايضاً ثنا وكيع ثنا ابن ابي خالد عن ابي الضمى عن سعيد بن جبير ان عمر كان لا يقنت في الفجر ورواه عبد الرزاق
 عن ابن عينة عن ابن ابي خالد وهذه اسانيد صحيحة وفي التهذيب لابن جرير الطبري روى شعبة عن
 قتادة عن ابي مجلز سألت ابن عمر عن قنوت عمر فقال ما رأيت ولا شهادته وعن قتادة عن ابي الشعثاء عن ابن
 عمر مثله وقال الشعبي كان عبد الله لا يقنت ولو قنت عمر لقنت عبد الله وعبد الله يقول لو سلك الناس وادي شعبا
 وسلك عمرو وادي شعبا اسلكت وادي عمرو وشعبه وقال ابراهيم وفتادة لم يقنت ابو بكر وعمر حتى مضيا
 وروى شعبة عن قتادة عن ابي مجلز قال لا يقنت عمر الكبر يمنعك من القنوت قال لا احفظه عن احد وقال قتادة عن
 علقمة عن ابي الدرداء قال لا قنوت في الفجر ثم اخرج البيهقي (عن حماد عن ابراهيم عن الاسود قال صليت خلف
 عمر بن الخطاب في السفر والحضر فما كان يقنت الا في صلاة الفجر) ثم قال (وفي هذا دليل على اختصار وقع في الحديث
 الذي انا) فساق بسنده (عن منصور عن ابراهيم ان الاسود وعمر بن ميمون قال صلياً خلف عمر الفجر فلم يقنت)
 ثم قال (منصور وان كان احفظ واوثن من حماد بن ابي سليمان فرواية حماد في هذا توافقت المذهب المشهور
 عن عمر في مذهب القنوت) قلت * لما انتفع البيهقي برواية حماد ههنا ذكر ما يدل على حفظه وثقته لانه
 اذا كانت منصور احفظ واوثق منه كان هو في نفسه حافظاً ثقة وخالف ذلك في باب الزنا
 لا يجرم الجلال فضعفه وليست رواية منصور مختصرة من رواية حماد بل معارضة لما ومع
 جلالة منصور تابعه على روايته الا عمش فرواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن منصور والاعمش
 عن ابراهيم فذكره كذلك وتابعه ايضاً الحسن بن عبيدة الله كما تقدم وقد روي عن حماد ما هو موافق لرواية
 منصور فذكر عبد الرزاق عن عمر بن حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسود قال صلى بنا عمر زماناً لم يقنت وفي
 التهذيب لابن جرير الطبري روى شعبة عن حماد عن ابراهيم عن الاسود قال صليت مع عمر في السفر والحضر ما لا
 احصى فكان لا يقنت في الصبح وروى ابو حنيفة في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن علقمة قال ما قنت
 ابو بكر ولا عمرو ولا عثمان ولا قنت على حتى حارب اهل الشام فكان يقنت وفي مسنده ايضاً عن حماد عن
 ابراهيم عن الاسود قال صحبت عمر بن الخطاب سنين فلم اراه قانتاً في صلاة الفجر والطريق التي اورد ها البيهقي
 عن عمر في القنوت لا يخلو عن نظر كما مر بيانه فلا ادري من اين اشتهر ذلك عنه بل المشهور عنه عدمه على

ما يقتضيه الاسانيد الصحيحة التي ذكرناها ثم اخرج البيهقي من طريق اسعبد بن عاصم (عن سعيده بن عامر ثنا عوف بن ابي عثمان النهدي صليت خلف عمر مست سنين فكان يفتي) * قلت * ليس فيه ان قنوته كان في الفجر ثم قال البيهقي (ورواه سليمان التيمي عن ابي عثمان ان عمر قنت في صلاة الصبح) * قلت * ذكر البيهقي هذه الرواية في الباب الذي بعد هذا وليس فيها ذكر لصلاة الصبح ثم خرج بعد من حديث ابي حصيب (عن عبدة بن مغل قال قنت علي في الفجر) ثم قال (وهذا عن علي صحيح مشهور) * قلت * قد اضطرب مسند هذا الاثر فرواه ابن ابي شيبة من طريق ابي حصيب عن عبد الرحمن بن معقل قال قنت في الفجر رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علي وابو موسى وقد تقدم ان ابن حبان اخرج في صحيحه عن ابي مالك انه صلى خلف علي فلم يفتي ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن سويد الكاهل قال كافي اسمع عليا في الفجر حين قنت) الى آخره * قلت * يحتاج الى النظر في امر الكاهل هذا وكذلك عبد الله بن غنام المذكور في السند وفي مصنف ابن ابي شيبة عن هشيم ان عروة الممداني هو ابو فروة بن الحارث قال حدثني الشعبي قال لما قنت علي في صلاة الصبح انكر الناس ذلك فقال علي انما استنصرنا على عدونا وهذا سند صحيح وقال ايضا ثنا وكيع ثنا اسرائيل عن ابي اسحق قال ذاكرت ابا جعفر القنوت فقال خرج علي من عندنا وما يفتي وانما قنت بعد ما اتاكم وهذا ايضا سند صحيح وابو جعفر اظنه بالقرور وايته عن علي مرسله فدل هذا ان الاثر ان علي ان القنوت في الفجر ما كان معروفا ولم يفعله علي قديما وانما فعله بعد لضرورة الاستنصار على العدو وقد تقدم ان باحنيفة اخرج في مسنده عن علي نحو هذا ثم ذكر البيهقي من طريق شريك هو النخعي (عن عثمان ابن ابي زرعة عن عرفة صليت مع ابن مسعود صلاة الفجر فلم يفتي وصليت مع علي ففتي) * قلت * شريك النخعي القاضي قال البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (يختلف فيه كان يحمي القطان لا يروي عنه ويضعف حديثه جدا) واخرج ابن ابي شيبة هذا الاثر فقال ثنا وكيع ثنا مسعر عن عثمان الثقفي هو ابن ابي زرعة عن عرفة ان ابن مسعود كان لا يفتي في الفجر ولا ذكر لملي في هذه الرواية ومسعر ثبت حجة لانسبة بينه وبين شريك قال شعبة كان يسمى مسعر المصنف ثم خرج البيهقي (عن ابي رجاء عن ابن عباس انه قنت في صلاة الصبح) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثلثا حسين بن علي عن زائدة عن منصور حدثني مجاهد وسعيد بن جبيرة ان ابن عباس كان لا يفتي في صلاة الفجر وهذا سند صحيح واخرج من طريق آخر عن سعيد بن جبيرة ان ابن عباس وابن عمر كانا لا يفتيان في الفجر واخرج من طريق آخر عن عمرو

ان ابن الحارث قال صليت مع ابن عباس في داره صلاة الصبح فلم يقنت قبل الركوع ولا بعده وفي تهذيب الطبري قال سعيد بن جبيل لم يكن عمر يقنت وصليت مع ابن عمرو ابن عباس الصبح فكانا لا يقتنان وقال سعيد بن جبيل هو بدعة وسمعت ابن عمر يقول ذلك فهذه رواية جماعة عن ابن عباس فهي اولى من رواية واحد *

* قال * باب الدليل على انه يقنت بعد الركوع *

ذكر فيه حديث سفيان (عن عاصم عن انس قال انما قنت النبي صلى الله عليه وسلم شهرا فقلت كيف القنوت قال بعد الركوع) ثم قال البيهقي (فهو اذا قد اخبرنا القنوت المطلق المعتاد بعد الركوع) * قلت * لم يخرج هذه الرواية صاحبها الصحيح بل الذي أخرجه ما ذكره البيهقي فيما تقدم من رواية عبد الواحد ابن زباد (ثنا عاصم الاحول سألت انس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت قلت قبل الركوع او بعده قال قبله قلت ان فلانا اخبرني عنك انك قلت بعد الركوع قال كذب انما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهرا انه كان بعث قوما الى آخر الحديث فاخبرني هذه الرواية الصحيحة ان القنوت المطلق المعتاد هو قبل الركوع وان الذي بعده انما كان شهرا وخرج البيهقي في هذا الباب وعزاه الى الصحيحين (عن انس انه عليه السلام قنت بعد الركوع يسيرا) ثم على نقد برصمة رواية سفيان عن عاصم لم يخبر فيها بان القنوت المطلق المعتاد بعد الركوع كما زعم البيهقي وانما اخبر عن القنوت المتقدم الذي كانت مدته شهرا واحدا انه بعد الركوع فالالف واللام في القنوت للعهد وبتعين هذا الحمل حتى لا يتضاد الروايتان ويدل على هذا ما ذكره عبد الرزاق في كتابه وصححه ابن القطان عن ابي جعفر عن عاصم عن انس قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على احياء من احياء العرب وكان قنوته قبل ذلك وبعده قبل الركوع ثم ذكر البيهقي رواية العوام (عن ابي عثمان ابا بكر وعمر قنتا في الصبح بعد الركوع وفي رواية بزيادة عثمان) * قلت * قد تقدم ما يعارض هذا وان العوام متكلم فيه ثم ذكر (عن يزيد بن ابي زياد سمعت اشياخنا يمدثون ان عليا كان يقنت في صلاة الصبح بعد الركوع) * قلت * يزيد مضعف حكى البيهقي تضعيفه عن ابن معين فيما مر في باب رفع اليدين عند الافتتاح خاصة ثم انه روى عن الاشياخ وهم مجهولون واولى من ذلك ما رواه ابن ابي شيبة فقال ثنا هشيم ثنا عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلمي ان عليا كان يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع *

باب دعاء القنوت

قال *

ذكر فيه (عن عبد الرحمن بن ابيز عن ابيه قال صليت خلف عمر صلاة الصبح فسمعت يقول بعد القراءة قبل الركوع اللهم اياك نعبد) الى آخره * ثم قال (كذا قال قبل الركوع وان كان اسنادا صحيحا فمن روى عن عمر قنوته بعد الركوع اكثر فقد رواه ابو رافع وعبيد بن عمير وابو عثمان النهدي وزيد بن وهب والعدد اولى بالحفظ من الواحد) * قلت * لم يذكر لرواية هؤلاء سند الا لرواية عبيد بن عمر خاصة وقد روى عنه وعن زيد بن وهب خلاف ذلك * قال ابن ابي شيبة ثنا هشيم ثنا يزيد بن ابي زباذثا زيد بن وهب ان عمر قنت في الصبح قبل الركوع واخرج ايضا عن ابي عثمان عنه انه قنت قبل الركوع واخرجه ايضا عن طريقين عن عبيد بن عمر عنه واخرج ايضا عن ابن معقل ان عمر وعليا وابا موسى قنتوا في الفجر قبل الركوع فليس الراوى عن عمر انه قنت قبل الركوع واحدا كما زعم بل هم خمسة الواحد ذكره البيهقي والاربعة ذكرهم ابن ابي شيبة وهؤلاء اكثر مما ذكرهم البيهقي فهم اولى بالحفظ *

باب من لم ير القنوت في الصبح

قال *

ذكر فيه (عن ابي مجلز صليت مع ابن عمر الصبح فلم يقنت فقلت لا اراك تقنت فقال ما احفظه عن احد من اصحابنا) ثم قال البيهقي (نسيان بعض الصحابة او غفلة عن بعض السنن لا يقدح في رواية من حفظه) ثم ذكر (عن بشر بن حرب سمعت ابن عمر يقول ارأيت قيامهم عند فراغ القارى من السورة هذا القنوت انها البدعة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم الا شهر اثم تركه) ثم قال (بشر بن حرب الندي ضعيف فان صحت روايته عن ابن عمر ففيها دلالة على انه انما انكر القنوت قبل الركوع) * قلت * حكى البيهقي في الخلافيات عن الحاكم انه قال الصحيح عن ابن عمر ما رواه ابو الشعثاء وابو الاسود وابو مجلز انه كان لا يرى القنوت وقال ما احفظه عن احد من اصحابنا قال وهذه سنة خفيت على ابن عمر اتمى كلامه ونسيانهم او غفلة في غابة البعد بل لم يفعل ابن عمر عن ذلك فقد روى عن النبي عليه السلام انه قنت فاذا ذكره البيهقي فيما تقدم في باب القنوت بعد الركوع فترك ابن عمر وغيره ذلك دليل على انه عليه السلام ما دام عليه وانه كان ثم نسخ والذي رآه ابن عمر ورواه من القنوت انما كان بعد الركوع كما تقدم وبشر الندي قال فيه ابن عدي لا اعرف في رواياته حديثا منكرا وهو عندي لا باس به وفي سوالات ابي جعفر محمد بن عثمان بن ابي شيبة لعلى بن المديني سألت عليا عن بشر بن حرب فقال كان ثقة عندنا فان صحت روايته عن ابن عمر فقله ما فعله الا شعرا

ثم تركه معناه ترك القنوت بعد الركوع لانه هو الذي رآه ابن عمر يفعله وكذا صرح انس فيما تقدم ان قنوت النبي عليه السلام شهرا انما كان بعد الركوع اخرجه الشيخان قال البيهقي (وقد روينا عن ابن عباس انه قنت في صلاة الصبح) * قلت * قد تقدم ان ذلك رواية واحد وان الذين رووا عنه انه لم يقنت في الصبح جماعة *

* قال * باب لا تفريط على من نام عن صلوة او نسيها *

ذكر فيه حديث زائدة بن قدامة عن هشام عن الحسن عن عمران بن حصين حديثه * قلت * ذكر البيهقي في باب من جعل في الذكر كفارة بين حديثين من رواية الحسن عن عمران ثم قال منقطع ولا يصح عن الحسن عن عمران سماع من وجه صحيح ثبت مثله وخالفه ابن خزيمة فاخرج في صحيحه حديث هذا الباب من رواية هشام عن الحسن عن عمران فدل ذلك على صحة سماعه من عمران وقال صاحب الامام رواه الطبراني عن زائدة عن هشام ورجال اسناده ثقات *

* قال * باب من قال يترك الترتيب في قضائهم وهو قول طاووس والحسن *

* قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا حفص هو ابن غياث عن اشعث هو ابن عبد الله الحدادي عن الحسن قال اذا نسي الصلوة فليبدأ بالاولى فالاولى فان خاف القنوت بيدي بالتي يخاف قوتها وهذا سند جيد وهو مخالف لما نسبته البيهقي الى الحسن وذكر في هذا الباب حديث علي (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملائكة يوتقهم وقبورهم ناراً ثم صلاها بين العشائين بين المغرب والعشاء) ثم قال (وروي في الحديث الثالث عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى العصر ثم صلى المغرب بعدها فيحتمل ان يكون فعل ذلك في يوم وماروتنا عن علي عنه صلى الله عليه وسلم في يوم وماروتنا في حديث ابن مسعود وابي سعيد في يوم آخر ويحتمل ان يكون المراد بقول علي بين المغرب والعشاء بين غروب الشمس ووقت العشاء فيكون موافقاً لرواية جابر والله اعلم) * قلت * حديث جابر المذكور في الباب السابق صرح فيه ان ذلك كان يوم الخندق وصرح علي فيه حديثه انه كان يوم الاحزاب وهو يوم الخندق والقضية واحدة فتعين انها كانت في يوم واحد لا يومين وتعين التأويل الذي ذكره البيهقي آخرها والله اعلم *

باب من ذكر صلاة وهو في أخرى

قال *

ذكر فيه حديث اسمعيل بن بسام ابي ابراهيم الترمذي (ثنا سعيد بن عبد الرحمن عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل مع الامام فاذا فرغ من الصلاة فليعد الصلاة التي نسي ثم ليعد الصلاة التي صلى مع الامام) ثم قال البيهقي (نفرد الترمذي برواية هذا الحديث مرفوعا والصحيح انه من قول ابن عمر موقوفا كذا رواه غير ابي ابراهيم يعني الترمذي عن سميد) قلت * الترمذي اخرج له الحاكم في المستدرک وقال عبد الله بن احمد بن حنبل عن ابيه وعن يحيى بن معين ليس به باس وكذا قال ابو داود والنسائي ذكر ذلك المزي في كتابه ومشهور عن ابن معين انه اذا قال عن شخص ليس به باس كان توثيقا منه له ففي رواية الترمذي زيادة الرفع وهي زيادة ثقة فوجب قبولها على مذاهب اهل الفقه والاصول ثم على تقدير تسليم انه قول ابن عمر فقد قال الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء لا يعلم عن احد من الصحابة خلافة وكذا ذكر صاحب التمهيد وذكر في الاستذكار قول ابن عمر ثم قال اوجب الترتيب ابو حنيفة واصحابه والثوري ومالك والليث واوجبه ابن حنبل في ثلاث سنين وقال اخذ بقول ابن المسيب في من ذكر صلاة في وقت صلاة كن ذكر العشاء آخر وقت صلاة الفجر قال يصلي الفجر ولا يضع صلاتين * قال الاثرم قبل لاحد بعض الناس يقول اذا ذكرت صلاة وانبت في اخرى لا تقطعها واذا فرغت قضيت تلك ولا اعادة عليك فانكره وقال ما اعلم احدا قاله واعرف من قال اقطع وانا خلف الامام واصلى التي ذكرت لقوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها قال هذا شنيع ان يقطع وهو وزاء الامام ولكنه يتبادى معه ثم يصلى التي ذكر ولا بعيد هذه وذكر ابو عمر انه نقض اصله المذكور اولا ثم ذكر ان الزهري يفتي بقول ابن عمر وهو الذي يروي قوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول اقم الصلاة لذكرى وبهذا الحديث يحتج من قدم القائبة على الوقتية وان خرج الوقت قالوا جعل ذكرها وقتها لمكانها صلاتان اجتماعي وقت فليدأ بالاولى *

باب ما يستحب للمرأة من ترك التجافي في الركوع

قال *

ذكر فيه حديثين ثم قال (وروي فيه حديث منقطع هو احسن من الموصولين قبله) ثم اخرجه من طريق سالم بن خيلان (عن يزيد بن ابي حبيب انه عليه السلام مر على امرأتين تصليان) الحديث * قلت * ظاهر كلامه انه ليس في هذا الحديث الا لا تقطع وسالم متروك حكاه صاحب الميزان عن الدارقطني *

قال * باب عورة المرأة الحرة قال الله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها * ذكر في هذا الباب من طريق عقبة الاصم (عن عطاء بن ابي رباح عن عائشة قالت ما ظهر منها الوجه والكفان) قلت * سكت عن عقبة وهو متكلم فيه قال ابن معين ليس بثقة وعنه قال ليس بشئ وقال الذهبي ضعفه الفلاس وغيره * فان قلت * ذكرنا لبيهي هذا الاثرا ولا من جهة ابن عباس ثم استشهد على تلك الرواية برواية عطاء عن عائشة فجاءت رواية عقبة استشهدا فاذ لك سكت عنه البيهقي اعتمادا على الرواية الاولى قلت * قد ذكر البيهقي عقبة هذا في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه فلم يسكت عنه بل قال (ضعيف لا يحتج به) مع ان روايته هناك وقعت متابعة لرواية غيره *

قال * باب عورة الرجل *

ذكر فيه حديث جرهد ومحمد بن جحش وابن عباس في الفخذ ثم قال (وهذه اسانيد صحيحة يحتج بها) قلت * في حديث جرهد ثلاث علل * احدها * ان في سنده اضطرابا بين ابن القطان وغيره * والثانية * ان عبد الرحمن ابازرعة مجهول الحال * والثالثة * ان الترمذي اخبره ثم قال (ما رى اسناده بمتصل) وفي حديث ابن جحش ايضا علتان * احدهما * انه مختلف الاسناد حكاه صاحب الامام عن الدارقطني * والثانية * ان ابا كثير الراوى عنه لم اعرف اسمه ولا حاله وخطا ابن مندة من جملة من الصحابة وحديث ابن عباس في سنده ابو يحيى القتات متكلم فيه قال ابن معين في حديثه ضعف وقال ابن حنبل ضعيف روى عنه اسرايل احاديث مناكير وقال النسائي ليس بالقوى وذكر ابن الصلاح ان الثلاثة متقاعدة عن الصحة *

قال * باب من زعم ان الفخذ ليس بعورة *

ذكر فيه دخول عثمان على النبي صلى الله عليه وسلم والاختلاف في لفظه ثم قال (انما يدل على ان الركبتين ليستا بعورة وعلى ذلك دل حديث عمرو بن شعيب) * قلت * حديث عمرو ومذكور في الباب الذي قبل هذا الباب وقوله ماتحت السرة وفي رواية كل شئ اسفل من سرتة يدل على ان الركبة عورة لانه لو اقتصر على ذلك شمل سائر البدن فلما قال الى ركبتة اسقط ما عداها كقوله تعالى واهدكم الى المرافق وايضا لما احتمل الدخول وهدمه كان اعتبار الحظر واجباب الستار الى ثم ذكر (عن حماد بن سلمة انا ابن عون عن محمد بن سيرين ان ابا هريرة قبل سره الحسن) * قلت * رواه من هو اوثق من حماد فخالفه في لفظه فاخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين من حديث ازهر بن سعد السمان ثنا ابن عون عن محمد عن

ابي هريرة لقي الحسن بن علي فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بطنك فاكشف الموضع الذي قبله رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اقبله فكشف له الحسن فقبله *

* قال * ﴿باب من تسم في صلاته اوضحك فيها﴾

ذكر فيها (عن جابر قال التسم لا يقطع الصلاة ولكن القرقرة (١) ثم قال (هذا هو المحفوظ موقوف وقد رفعه ثابت ابن محمد الزاهد وهو وهم منه) * قلت * في هذا نظر فان ثابتاً هذا روى عنه البخاري ووثقه مطين وقال ابو حاتم صدوق واذا كان كذلك فهو ثقة وقد زاد الرفع فوجب ان تقبل على ما عرف *

* قال * ﴿باب من احدث في صلاته قبل التسم﴾

ذكر فيه حديث (لا ينصرف حتى يسمع صوتاً) * قلت * مقتضاه انه ينصرف عند سماع صوت او وجود ريح وخصم البيهقي يقول بذلك ولكنه يزيد على ذلك انه بعد الانصراف يتوضأ ويبنى على صلاته بدليل آخر سيأتي في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى ثم ذكر في آخره حديث علي بن طلق * قلت * ذكر ابن حبان في صحيحه هذا الحديث ثم قال لم يقل وليعد صلاته الاجرير وقال البيهقي في باب اقرار الوارث بوارث نسب جرير بن عبد الحميد الى سوء الحفظ في آخر عمره وفي الميزان للذهبي ذكر البيهقي ذلك في سننه في ثلاثين حديثاً لجرير وقال ابن حنبل لم يكن بالذكي في الحديث اختلط عليه حديث اشعث وعاصم الاحول حتى قدم عليه بهز فعرفه *

* قال * ﴿باب من قال يبنى من سبقه الحدث﴾

ذكر فيه حديث عائشة (اذا قام احدكم في صلاته) * قلت * الكلام معه على هذا الحديث تقدم في باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث ثم ذكر (عن عاصم بن ضمرة عن علي قال من وجد في بطنه رزاً او قيّاً فليتوضأ ثم اخرجه (عن الحارث عن علي قال ايام رجل دخل في الصلاة فاصابه رزاً في بطنه او قيّاً او رعافاً) الى آخره ثم اخرجه من حديث (ثوير بن سعيد عن علي قال من وجد في بطنه رزاً او كان به بول) الى آخره * ثم قال (وفي كل هذا ان صح دلالة على جواز الانصراف بالرزا قبل خروج الحدث ثم البناء على ما مضى من الصلاة وروي مثل ذلك عن سلمان) * قلت * تجوز الانصراف عن البلوة قبل خروج الحدث مخالف للاجماع فيما علمت ومخالف لقوله عليه السلام فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً او يجد ريحاً ومخالف ايضا لقول علي في هذا الاثر من الطرق كلها فليتوضأ اذا لا وضوء قبل خروج الحدث وقال ابن ابي شيبة ثنا علي بن مسهر

عن سبند هروان ابي عروبة عن قتادة عن خلاص عن علي قال اذا رعى الرجل في صلاته اوقاه فليتوضأ ولا يتكلم ولين على صلوته ورجال هذا السند على شرط الصحيح وخلاص اخرج له الشبغان ولفظ هذا الاثر لا يحتمل التأويل الذي ذكره البيهقي وظاهر قوله (وروي مثل ذلك عن سلمان) انه اشارة الى جواز الانصراف قبل خروج الحدث وليس كذلك بل مراده انه روي عن سلمان مثل ما روي عن ابن عمرو على صرح بذلك في كتاب المعرفة ثم قال (كان الشافعي في القديم يقول يني وقال في الاملاء لولا مذهب الفقهاء لرأيت ان من انحرف عن القبلة لرعاف او نحوه فعليه الاستيناف ولكن ليس في الآثار الا التسليم وقد رجع في الجديد الى قول المسور) *قلت* ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء البناء عن علي وابن عمرو علقمة ثم قال ولانعم لهؤلاء مخالفا من الصحابة الاشيا بروي عن المسور بن مخرمة فانه قال يتدئ صلوته وفي الاستدكار لابن عبد البر بناء الراعي على ماصلى ما لم يتكلم ثبت عن عمرو على وابن عمرو وروي عن ابي بكر ولا يخالف لهم من الصحابة الا المسور وحده وروي البناء ايضا عن جماعة الناس بالحجاز والعراق والشام ولا اعلم في ذلك بينهم اختلافا الا الحسن فانه ذهب مذهب المسور انه لا يني من استد بر القبلة في الرعاف *

* قال *

* باب الاشارة برد السلام *

ذكر فيه (عن صهيب انه سلم على النبي عليه السلام فرد اشارة) ثم قال (وروي في هذه القصة باسناد فيه ارسال انه اشار بيده) ثم خرج ذلك من حديث ابن عيينة (عن زيد بن اسلم قال عبيد الله بن عمر ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مسجد بني عمرو بن عوف الحديث وفي آخره) (انه قيل لزيد اسمعته من ابن عمر فقال اما انا فقد كلني وكلته ولم يقل زيد سمعته) *قلت* يحتمل ان يريد كلفني بهذا الحديث ولا ينافي ذلك قول الراوي عنه ولم يقل سمعته اذ لا يلزم من عدم قوله سمعته ان لا يكون سمعه بل قام قوله كلني مقام قوله سمعته فاستغني عنه وما نقله البيهقي عن الترمذي انه صحح هذا الحديث يدل على ذلك اعني انه سمعه منه وروي ابن ماجه هذا الحديث ولفظه عن زيد بن اسلم عن ابن عمر وقد ذكر ابن معين ان زيدا سمع من ابن عمر روايته عنه مخرجة في الكتب الستة وجمهور اهل الحديث على ان من ادرك شخصا فروى عنه كانت روايته محمولة على الاتصال سواء كانت بلفظ قال او عن او غيرها *

* قال *

* باب من لم ير التسليم على المصلى *

ذكر فيه حديث (لا غرار في صلوة ولا تسليم) ثم خرجه من طريق آخر ولفظه (لا غرار في الصلاة ولا تسليم) ثم

قال (قال احمد بن حنبل فيما اراد ان لا تسلم ولا يسلم عليك وتقرير الرجل بصلاته ان يسلم وهو فيها شك) ثم خرج (عن معاوية بن هشام عن سفيان) باسناده اراه رفعه (قال لا غرار في تسليم ولا صلاة) ثم قال هذا اللفظ يقتضى نفي الغرار عن الصلوة والتسليم جميعا والاخبار التى مضت تبيح التسليم على المصلى والرد بالاشارة وهى اولى بالاتباع) * قلت * لا يلزم من نفي الغرار عن الصلوة والتسليم تحريم التسليم حتى يكون ذلك معارضا للاخبار المبيحة للتسليم والرد بالاشارة وحتى يحتاج الى الترجيح بل الغرار نقصان والغرا فى الصلوة نقصان سجودها وركوعها وجميع اركانها والغرا فى التسليم ان يقول المجيب عليك ولا يقول وعليكم السلام ومنه الحديث الآخر لا تغار التحية ذكر ذلك الهروى وغيره نعم الرواية الثانية التى لفظها لا غرار فى الصلوة ولا تسليم تقتضى التسليم وكذا الرواية الاولى على تقدير ان يكون قوله ولا تسليم مفتوحة الميم فكان يعين على البيهقى ان يذكر فى هذا الموطن هاتين الروايتين اذ هما المعارضتان للاخبار المبيحة *

* قال * ﴿باب الاشارة فيما ينويه﴾

ذكر فى آخره حديثا عن ابي غطفان ثم حكى عن ابن ابي داود (ان ابا غطفان مجهول) * قلت * ابن ابي داود متكلم فيه واما ابو غطفان فعروف اخرج له مسلم فى صحيحه وروى عنه جماعة وثقه ابن معين وغيره *

* قال * ﴿باب الخط اذا لم يجد عصا﴾

ذكر فيه حديث حريث عن ابي هريرة ثم ذكر الاختلاف ثم ذكر (عن الشافعى قال فى كتاب البويطى ولا يخط بين يديه الا ان يكون فيه حديث ثابت) قال البيهقى (كانه عثر على ما نقلناه من الاختلاف فى اسناده) * قلت * ذكر صاحب الاستذكار ان ابن حنبل وابن المدينى كانا يصححان هذا الحديث *

* قال * ﴿باب الصلوة الى غير سترة﴾

ذكر فيه حديث ابن عباس (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمى الى غير جدار) ثم قال قال (الشافعى يعنى الى غير سترة) ثم اعاد البيهقى هذا الكلام عن الشافعى فى باب الدليل على ان مرور الحمار لا يفسد وزاد هناك عنه (انه قال وذلك يدل على خطأ من زعم انه صلى الى سترة وان سترة الامام سترة للمؤمنين) * قلت * لا يلزم من عدم الجدار عدم السترة ولا ادرى ما وجه الدليل فى رواية مالك على انه صلى الى غير سترة *

* قال * **باب من كره الصلوة الى نائم او متحدث ***

خرج فيه (عن عبد الله بن يعقوب بن اسحق عن حماد بن محمد بن كعب القرظي قال قلت لعمر بن عبد العزيز جدني عبد الله بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث) ثم قال البيهقي (وهذا احسن ما روي في هذا الباب وهو مرسل) * قلت * صرح في كتاب المعرفة بان ارساله من قبل محمد ابن كعب وفيه نظر فان محمد اصرح بان ابن عباس جدني وصرح صاحب الكمال بانه سيع من فكيف يكون حديثه عنه مرسلا *

* قال * **باب لا يجاوز بصره موضع سجوده ***

ذكر فيه (عن محمد كان عليه السلام اذا صلى) الحديث ثم اخرجه من طريق سعيد بن اوس عن ابن عون عن ابن سيرين عن ابي هريرة (موصولا وقال (الصحيح هو المرسل) * قلت * ابن اوس ثقة وقد زاد الرفع كهف وقد شهد له رواية ابن علية لهذا الحديث موصولا عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة كما ذكره البيهقي في هذا الباب *

* قال * **باب كراهية سماع الحمص ***

ذكر فيه من حديث الحميدي (ثنا سفيان ثنا الزهري سمعت ابا الاحوص عن ابي ذر) * الحديث * قال سفيان فقال سعد بن ابراهيم الزهري من ابا الاحوص فقال الزهري امارأيت الشيخ الذي يضلي في الروضة) الى آخره * قلت * كذا وقع في نسختين جيدتين من هذا الكتاب الزهري صفة لسعد وهو وان كان زهريا الا ان الاظهر انه باللام فقال سعد بن ابراهيم للزهري وقد روينا هذا الحديث في مسند الحميدي بسنده المذكور ولفظه فقال له سعد بن ابراهيم من ابا الاحوص كالمغضب عليه حين حدث عن رجل مجهول لا يعرفه فقال له للزهري الى آخره وهذا يدل على انه باللام كما قلنا *

* قال * **باب سيام في وجوههم من اثر السجود ***

ذكر فيه حديث ابراهيم بن ابي الليث الاشجعي عن سفيان عن ثور بن يزيد * قلت * كذا وقع الاشجعي صفة لابراهيم في نسختين جيدتين وذكر عن ابن الصلاح انه قال اراه غلطاً وانما هو عن الاشجعي او انا الاشجعي وهو عبيد الله الاشجعي صاحب الثوري وابراهيم بن ابي الليث يروي عن الاشجعي وهو معروف عند اهل الحديث انتهى كلامه وذكر ابن عدي في الكامل ابراهيم هذا فقال اكثر عن الاشجعي عن الثوري *

* قال * **باب ما أدرك من صلاة الإمام فهو أول صلاته**

ذكر فيه حديث (وما فاتكم فامضوا) ثم ذكره من طريق ابن عيينة بلفظ (وما فاتكم فافضوا) ثم حكى عن مسلم أنه قال لا أعلم هذه اللفظة رواها عن الزهري غير ابن عيينة وأخطأ قلت * تابعه ابن أبي ذيب فرواه عن الزهري كذلك كذا أخرج هذا الحديث أبو نعيم في المستخرج على الصحيحين ثم ذكر البيهقي (عن علي قال ما أدركت فهو أول صلاتك) ثم ذكر (عن نافع عن ابن عمر مثله) * قلت * في السند الأول الحارث الأعور وفي السندين معا يحيى بن أبي طالب عن عبد الوهاب بن عطاء وقد تقدم أن ابن أبي طالب متكلم فيه * اسند الخطيب في تاريخه عن موسى بن هارون قال أشهد عليه أنه يكذب واسند ايضا عن ابن أبي داود سليمان بن الأشعث أنه خط على حديثه وعبد الوهاب وإن أخرج له مسلم فقد قال النسائي والساجي ليس بالقوي وقال أحمد ضعيف الحديث مضطرب ذكره ابن الجوزي وقال البيهقي في كتاب المعرفة ورواه عن الحارث عن علي قال ما أدركت فهو أول صلاتك وباسناد صحيح عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مثله والظاهر أنه أراد بالاسناد الصحيح هذا لاسناد الذي ذكره في السنن فان كان كذلك فقد تساهل في الحكم عليه بالصحة وذكر ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر خلاف ما ذكره البيهقي فقال ثنا ابن علية عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجعل ما أدرك مع الإمام آخر صلاته ولا ريب في صحة هذا الاسناد *

* قال * **باب الرجل يصلي وحده ثم يدركها مع الإمام**

* قلت * الأحاديث المذكورة في هذا الباب لم يقد فيها بصلاته وحده فهي غير مطابقة لمدعاه ولهذا جوز أحمد واسحق وداود لمن صلى في جماعة ثم أقيمت الصلوة أن يصلها معهم ثانية وهذا كما فهم الشافعي من هذه الأحاديث العموم فقال يعيد مع الجماعة كل صلاة المغرب وغيرها في ذلك سواء وقال مالك يعيد الكل إلا المغرب وقال ابن عمر والأوزاعي والمغرب والفجرو قال أبو حنيفة وأصحابه إلا المغرب والفجرو والعصر *

* قال * **باب ما يكون منها نافلة**

ذكر فيه حديث يعل بن عطاء (عن جابر بن يزيد عن أبيه صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم حكى (عن) الشافعي أنه قال اسناد مجهول قال البيهقي (وإنما قال ذلك لابن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه جابر ولا جابر راو غير يعل بن عطاء) * قلت * لا وجه لذلك يزيد ههنا لأنه صحابي فلا يضره كونه ليس له راو غير ابنه ويدل على ذلك أن البخاري خرج في صحيحه حديث مرادس الأسلمي ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم وأخرج مسلم حديث

ربيعه بن كعب الاسلمى ولم يرو عنه غير ابي سلمة بن عبد الرحمن وهذا الحديث صحيحه الترمذى وذكر ابن
مندة في معرفة الصحابة ثم قال ورواه بقية عن ابراهيم بن يزيد بن ذي حامية عن عبد الملك بن عمير عن
جابر بن يزيد بن الاسود عن ابيه فهذا رواه آخر لجابر غير يعلى وهو ابن عمير *

* قال * باب ما روي في كيفية هذا القعود يعنى حالة المرض *

ذكر فيه (عن ابن مسعود انه قال لان اقعده على جرة او جمرتين احب الى ان اقعده متربعا في الصلوة) ثم حكى
(عن الشافعى انه قال وهم يعنى العراقيين يعالفون ابن مسعود ويقولون قيام صلاة الجالس التربع) * قلت * المختار
عند الحنفية انه يجلس كما يجلس للشهد ويكره التربع الا من عذر وحكى صاحب التمهيد كراهية التربع عن ابن
مسعود ثم قال قال عبد الرزاق يقول اذا صلى قائما فلا يجلس للتشهد متربعا فاما اذا صلى قاعدا فليتربع فعلى
هذا التاويل لو كانت الحنفية قائلين بالتربع لم يكونوا مخالفين لابن مسعود ولعلمهم انما خالفوه لحديث عائشة
الذى ذكره البيهقى في اول هذا الباب وذكره الطحاوى في احكام القرآن وقال حسن متصل الاسناد *

* قال * باب الائمة بالركوع والسجود *

ذكر فيه حديثا (عن ابي بكر الحنفى عن الثورى عن ابي الزبير عن جابر) ثم قال (بعد في افراد ابي بكر الحنفى عن
الثورى) * قلت * قد ذكر البيهقى بعد ذلك (ان عبد الوهاب بن عطاء تابعه فرواه كذلك عن الثورى) وفى علل
ابن ابي حاتم ان ابا اسامة رواه عن الثورى كذلك فهو لاء ثلاثة ثقات ورواه مرفوعا حتى حكى عن بعض
الشافعية انه قال لعل الشافعى لم يطلع على هذا الحديث *

* قال * باب من اطاق ان يصلي منفردا قائما ولم يطقه مع الامام صلى قائما *

ذكر فيه حديث (من صلى قاعدا فله نصف اجر القائم) ثم * قلت * هذا الحديث وارد في المتنفل اذا اطاق القيام فاختر
القعود واما المريض العاجز فان اجره تام ولو قعد فالحديث ليس بمناسب للباب ولا وارد فيه *

* قال * باب من وقع في عينه الماء *

ذكر فيه حديث عبد الله بن الوليد هو العدي (ثاسفان عن جابر عن ابي الضمى ان عهد الملك او غيره بعث الى
ابن عباس بالاطباء على البرد وقد وقع الماء في عينه فقالوا اتصلى سبعة ايام مستلقيا على قفاك فسأل ام سلمة وعائشة
من ذلك فنهتهن الى آخره * قلت * في ذكر عبد الملك ههنا نظر لانه ولى الخلافة سنة خمس وستين وكانت وفاة
عائشة وام سلمة قبل ذلك بسنتين اللهم الا ان يحمل على ان عبد الملك ارسلهم اليه قبل خلافته وفيه بعد

اذ لا يعلم لعبد الملك في زمن عائشة وام سلمة ولا ية تقتضي ارسال الاطباء على البرد والعدي متكلم فيه قال احمد لم يكن صاحب حديث وكان ربما اخطأ في الاسماء ولا يمتنع به وقال ابن معين لا اعرفه لم اكتب عنه شيئا وجابر المذكور في السند اظنه الجمفي قال البيهقي في باب نزح زمزم (لا يمتنع به) وحكي في باب النهي عن الامامة جالساعن الدار قطني انه متروك وقد روى هذه القصة عن سفيان الثوري من لانسبة بينه وبين العدي حفظا وجمالة وهو الامام عبد الرحمن بن مهدي فلم يذكر فيه عبد الملك قال ابن ابي شيبة ثنا ابن مهدي عن سفيان عن جابر عن ابي الضحى ان ابن عباس وقع في عينيه الماء فليل له تستلقي سبعا ولا تلي الا مستلقيا فبعث الى عائشة وام سلمة فسلها فنهتا وذكرا القدوري في التجر يد من الحنفية انه يجوز له الاستلقاء وابن عباس وغيره انما كرهوا المعالجة ولا كلام فيه وانما الخلاف انه اذا تعالج هل يجوز له الاستلقاء ام لا ولم يقل عنهم كراهية ذلك *

* قال * * باب الدليل على ان وقوف المرأة بعجب الرجل لا يفسد صلواته *

ذكر فيه اعتراض عائشة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين القبلة * قلت * من يقول بالفساد يشترط محاذاتها في صلوة مشتركة بينها في شروط آخر ليست موجودة هنا فالحديث اذ غير مطابق للباب ثم ذكر اثران عمر في سنده ضعف وليس فيه انه امرهما بالا شترك في الصلوة وقوله عليه السلام لا يقطع الصلوة شئ ليس على عمومهم وقد ورد على سبب خاص فالتقدير لا يقطع الصلوة مرور شئ *

* قال * * باب من قال في القرآن احدى عشر سجدة ليس في المفصل منها شئ *

(رواه الشافعي عن ابي وزيد وابن عباس) * قلت * هؤلاء نفوا في الصحيح عن جماعة انهم اثبتوا السجود في المفصل والمثبت مقدم على النافي ويحتمل انه عليه السلام اخر السجود ولم يتركه كما سيا في بيانه ان شاء الله تعالى *

* قال * * باب سجدتي الحج *

ذكر فيه حديثا (عن الحارث بن سعيد عن عبد الله بن منين) * قلت * عبد الله مجهول وفي احكام عبد الحق لا يمتنع به والحارث هو العتيقي قال صاحب الميزان مصري لا يعرف وليس لها الا هذا الحديث ثم ذكر حديثا (عن ابن لهيعة عن مشرح) * قلت * تكلم البيهقي في ابن لهيعة في مواضع وفي الضعفاء لابن الجوزي قال ابن حسين مشرح انقلب صحابته فكان يحدث بما سمع من هذاعن ذلك وهو لا يعلم وفي الضعفاء للذهبي تكلم فيه ابن حبان ثم لوجه هذا الحديث فظاهره يقتضي وجوب سجدة التلاوة واليهي لا يقول بذلك وبخالف

بين الامرين المذكورين في قوله تعالى اركعوا واسجدوا فجعل احدهما للوجوب والاخر للاستحباب وخصمه
بجعلهما للوجوب فهما قرب الى العمل بظاهر النص *

﴿ باب سجدة ص ﴾

* قال *

خرج فيه بسنده (عن سعيد بن ابي هلال عن عياض بن عبد الله عن الحدرى قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم
(ص) وهو على المنبر) الحديث ثم قال (حسن الاسناد صحيح) * قلت * ذكره ابن خزيمة علة فانه ترجم عليه في صحيحه
باب النزول عن المنبر للسجود اذا قرأ الخاطب السجدة على المنبر ان صح الخبر فان في القلب من هذا الاسناد لان
بعض اصحاب ابن وهب ادخل بين ابن ابي هلال وبين عياض في هذا الخبر سمع بن عبد الله بن ابي فروة
ولست ارى الرواية عن ابن ابي فروة هذا *

﴿ باب من لم يروجوب سجدة التلاوة ﴾

* قال *

ذكر فيه (انه عليه السلام لم يسجد في النجم) * قلت * يحتمل انه عليه السلام لم يكن على طهارة او كان في وقت مكروه
او آخر ليبين انها لا تجب على الفور وقوله في الحديث هل علي غيرهن فقال لا معناه هل علي صلوة غيرهن اذا
المراد الصلوة ولم يفهم من الحديث سقوط بقية الواجبات والسجدة ليست بصلوة او يقال المراد هل علي فرض
مكتوبة ولهذا قال في رواية كنهن الله والسجدة عند الخصم ليست مكتوبة ثم ذكر حديث خالد بن الحارث
عن ابن ابي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة انه عليه السلام
سجد في النجم وسجد الناس معه الارجلين اراد ان يشهرا ثم قال (قال الشافعي والرجلان لا يدعيان ان شاء الله
الفرض ولو تركاه امرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم باعادته) * قلت * اضطرب اسناد هذا الحديث قال ابن ابي
شبهة ثنا وكيع عن ابن ابي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال سجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم الارجلين من قريش اراد بذلك الشهرة وقال ابو احمد الحاكم يقال لا نعلم للحارث بن عبد الرحمن
راو غير محمد بن عبد الرحمن بن ابي ذئب ثم على تقدير ثبوت هذا الحديث فلا زهران هذين الرجلين كانا
كافرين فقد ذكر البیهقي فيما تقدم في باب سجدة النجم من حديث ابن مسعود (انه عليه السلام قرأ النجم فسجد
وما بقي احد من القوم الا سجد الارجل) الحديث وفي آخره قال (عبد الله لقد رايت بعد ذلك قبل كافرين وفي رواية
البخاري انه امية بن خلف و تقدم ايضا في الباب المذكور من حديث المطلب (قرأ عليه السلام بمكة سورة
النجم فسجد وسجد من عنده فرفعت راسي وايت ان اسجد) ولم يكن اسلم يومئذ وذكر علماء هذا الشأن انه اسلم يوم

الفتح فثبت بذلك ان تركها للسجود كان لكفرها *

باب استحباب السجود في الصلوة *

* قال *

ذكر فيه حديثاً (عن مية او امية عن ابن عمر سجد عليه السلام في صلوة الظهر ثم قام فيرون انه قرأ سورة فيها سجدة) * قلت * الراوى عن ابن عمر لم يصر اسمه ولا عرف حاله وثلى نقد يثبت الحديث فهو ظن منهم ويحتمل انه ترك سجدة من ركعة قبلها فسجد لها لالتلاوة وحكى القدورى في التجريد انه يكره تلا ما م اذا كان يخفى القراء ان يقرأ آية سجدة لانه ان لم يسجد لها يكون تاركاً للسجدة بعد تحقق سببها وان سجد تشبه السجدة على القوم ويظنون انه نسي الركوع وسجد فاذا لك يكره ان يقرأها *

باب من قال يكبر اذا سجد *

* قال *

ذكر فيه حديثاً عن نافع عن ابن عمر * قلت * في سنده عبدالله بن عمر اخو عبيد الله متكلم فيه ضعفه ابن المدبني وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وقال ابن حنبل كان يزيد في الاسانيد وقال صالح بن محمد لين مختلط الحديث *

باب من قال لا يسجد بعد الصبح حتى تطلع الشمس *

* قال *

ذكر فيه حديثاً عن ابن عمر ثم قال (ان ثبت مرفوعاً) الى آخره * قلت * ابن عمر اخبر عن هؤلاء انهم لم يسجدوا وكان شديد الا اتباع فاقتدى بهم ولم يقس على شيء وظاهر كلام البيهقي انه ليس في الحديث سوى التردد في رفعه ووقفه وليس الامر كذلك بل في سنده ابو بجر البكر اوى وهو ضعيف عندهم وشيخه ثابت بن عمار قال ابو حاتم ليس هو عندي بالمعين ذكره صاحب الميزان فاذا لا حاجة الى هذا التردد *

باب الصلاة في الكعبة *

* قال *

ذكر فيه حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عثمان بن طلحة ثم قال (وفيه ارسال بين عروة وعثمان) * قلت * عروة سمع اياه الزبير وحديثه عنه مخرج في صحيح البخارى في مواضع والزبير اقدم موتاً من عثمان بن طلحة فلا مانع من سماع عروة من عثمان على ان صاحب الكمال صرح بسامعه منه *

باب النهي عن الصلاة على ظهر الكعبة *

* قال *

ذكر فيه حديث ابن عمر (نهى عليه السلام عن الصلاة في سبعة مواطن) فذكر منها ظهر بيت الله تعالى ثم ضعف سنده * قلت * على تقدير ثبوته هو متروك الظاهر فيما لو جعل بين يديه بناء او نحوه فيحمل الحديث على الكراهة لما فيه من الاستعلاء على البيت وفي هذا التاويل عمل بعموم الحديث او يحمل النهي على ما اذا صلى

على طرفها بحيث لا يبقى بين يديه مناشئ والدليل على جواز الصلاة على ظهر الكعبة العمومات لقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام فان ارد بالشرط الجهة فهو ظاهر وان ارد البعض فقد توجه الى ما بين يديه *

* قال * باب المرتد يقضى ما ترك من الصلوات *

ذكر فيه حديث (من نام عن صلاة او نسيها) * قلت * هذا الحديث لا يشمل الكافر حتى لا يقضى ما ترك من الصلوات فكذا المرتد اذا الاسلام فيهما يهدم ما قبله وقال الله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف واسم الكفر يشملها وقال البيهقي في الخلافيات المراد من النسيان الترك كقوله تعالى نسوا الله الآية) * قلنا * حقيقة النسيان غير الترك ولهذا يقال ترك عامدا ولا يقال نسي عامدا وحقيقة النسيان فقد الذكر ولهذا قال فليصاها اذا ذكرها *

* قال * باب من شك في صلاته فلم يدر ثلثا صلى ام اربعا *

ذكر فيه حديثا عن ابن عمرو في سنده اسمعيل بن ابي اويس واخوه ابوبكر (فقال رواه ثقات) * قلت * ذكره صاحب التمهيد ثم قال لا يصح رفعه لم يرفعه الامن لا يوثق به واسمعيل واخوه وابوه ضعاف لا يخرج بهم *

* قال * باب سجود السهو في النقص قبل السلام *

ذكر فيه حديث يحيى بن عثمان بن صالح (ثنا ابو صالح الجهني ثنا بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير عن العجلان مولى فاطمة حدثه ان محمد بن يوسف مولى عثمان حدثه عن ابيه ان معاوية بن ابي سفيان صلى بهم فنسي وقام وعليه جلوس فلما كان في آخر صلاته سجد سجدة تين قبل السلام) الحديث ثم قال (وكذا لك فعله عقبة بن عامر) * قلت * فيه اشياء * احدها * ان ابا صالح هو عبد الله بن صالح كاتب الليث متكلم فيه * والثاني انه مع ذلك قد اختلف عليه في السند فروي عنه كما تقدم وقال البيهقي في كتاب المعرفة (ورواه عبد الله بن صالح عن بكر عن عمرو عن محمد بن عجلان * والثالث * ان يحيى بن عثمان ايضا متكلم فيه * قال عبد الرحمن كتبت عنه وكتب عنه ابي ونكبو فيه * والرابع * ان بكيرا هو ابن الاشج اختلف عليه ايضا في سند هذا الحديث ومنتها فرواه عنه عمرو بن الحارث كما تقدم ورواه ابنه مخزومة عن ابيه بكير عن محمد بن يوسف سمعت ابي يحدث ان معاوية صلى بهم فقام في الركعتين وعليه الجلوس فسبح الناس به فاني اني يجلس حتى اذا جلس للتسليم سجد سجدة تين وهو جالس ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي * هكذا اخرج الدارقطني في مسنده فلم يذكر بين بكير ومحمد بن يوسف احدا ولم يذكر في مسنده ان السجود كان قبل السلام * والخامس *

ان محمد بن عجلان رواه عن محمد بن يوسف فصرح فيه بان السجود كان بعد السلام * قال النسائي في سننه ان الربيع بن سليمان هو المرادى ثنا شعيب بن الليث ثنا الليث عن ابن عجلان عن محمد بن يوسف مولى عثمان عن ابيه يوسف ان معاوية صلى امامهم فقام في الصلوة وعليه جلوس فسمع الناس فتم على قيامه وسجد سجدتين وهو جالس بعد ان اتم الصلوة ثم قعد على المنبر فقال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من نسي شيئا في صلاته فليسجد مثل هاتين السجدتين * وهذا سند جيد * المرادى وثقه الخطيب وقال النسائي لا باس به والليث ثقة جليل المقدار وابن شعيب وابن عجلان مخرج عنها في صحيح مسلم وفي الكاشف للذهبي محمد بن يوسف ثقة وابوه وثق وذكر ابن حبان اباه يوسف في الثقات من التابعين فظهر بهذا ان هذا الطريق اقوى من طريق العجلان ويدل على ذلك ايضا ان ابوداود اخرج في سننه من حديث المغيرة بن شعبه انه نهض في الركعتين فلما اتم صلاته وسلم سجد سجدتي السهو وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت * ثم قال ابوداود وفعل مثل ما فعل المغيرة سعد بن ابي وقاص وذكر جماعة منهم معاوية ويدل عليه ايضا ان الترمذي اخرج في جامعه في باب ما جاء في سجدتي السهو بعد الكلام والسلام حديث ابن مسعود انه عليه السلام سجد سجدتي السهو بعد الكلام * ثم قال حسن صحيح وفي الباب عن معاوية وعبد الله بن جعفر وابي هريرة وقول البيهقي (وكذلك فعله عقبة بن عامر) لم يذكر سنده لينظر فيه وقد قال ابن ابي شيبة ثنا شبابة ثنا ليث بن سعد عن يزيد هو ابن ابي حبيب ان عبد الرحمن بن شماس حدثه ان عقبة بن عامر قام في صلوة وعليه جلوس فقال الناس سبحان الله فعرف الذي يريدون فلما ان صلى سجد سجدتين وهو جالس فقال اني قد سمعت قولكم وهذه سنة * وهذا سند صحيح على شرط الشيخين خلا ابن شماس فان مسلما انفرد به عن البخاري وظاهر هذا ان عقبة سجد بعد السلام بخلاف ما ذكره البيهقي عنه *

* قال * باب من قال يسجد هما بعد التسليم *

* قلت * في هذا الباب الحديث الذي اخرجه النسائي عن معاوية والحديث الذي صححه الترمذي عن ابن مسعود وقد ذكرناهما والحديث الذي اخرجه الشيخان عن ابن مسعود قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فزاد فيها أو نقص فلما سلم قلنا يا نبي الله هل حدث في الصلوة شيء فقال وماذا لك فذكرنا له الذي فعل فتنتى رجله واستقبل القبلة فسجد سجدتي السهو ثم اقبل علينا بوجه فقال لو حدث في الصلوة شيء لانا بتكم به ثم قال انما انا بشر انسى كما تنسون فايكم شك في صلوته فيلحق الذي يرى انه صواب ثم ليسلم وليسجد سجدتي

السهو وفي رواية لها فليختر الصواب فليبن عليه ثم يسجد سجدتين فتترك البيهقي هذه الاحاديث وذكر في هذا
 الباب حديث عبد الله بن مسافع عن مصعب بن شيبة عن عتبة بن محمد عن عبد الله بن جعفر ثم قال (اسناد
 لا بأس به) الا ان حديث ابي سعيد الخدري اصح اسنادا منه ومعه حديث عبد الرحمن بن عوف وابي هريرة على
 ما ذكره **ب**قات حديث ابن جعفر اضطرب سنده فرواه النسائي من طريقين عن ابن مسافع عن عتبة وليس فيها
 مصعب وذكر المزي في اطرافه هذا الحديث ثم قال قال النسائي مصعب منكر الحديث وعتبة ليس بمعروف
 ويقال عتبة وفي الضعفاء لابن الجوزي قال احمد مصعب بن شيبة روى احاديث مناكير فكيف يقول
 البيهقي استناد لا بأس به وحديث الخدري ايضا اضطرب سند او متناخرجه البيهقي في الباب الذي يلي هذا
 الباب من حديث مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء مرسل وخرجه النسائي عن عمران بن يزيد عن
 الدراوردي عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وخرجه
 البيهقي فيما تقدم في باب من شك في صلاته من حديث عبدالعزيز بن ابي سلمة (حدثنا زيد بن اسلم عن عطاء
 بن يسار عن الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يدرك احدكم صلى ثلاثا ثم اربع فليصل
 ركعة ثم يسجد بعد ذلك سجدة في السهو وهو جالس) الحديث ثم قال (ومعناه رواه محمد بن عجلان وفليج ومحمد
 ابن مطرف عن زيد بن اسلم) ولفظ حديث ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن الخدري قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا شك احدكم في صلاته فليبلغ الشك ولين على اليقين فاذا استيقن التمام يسجد سجدتين
 الحديث اخرجه ابو داود ولم يذكر عبدالعزيز بن ابي سلمة ولا ابن عجلان في حديثهما ان السجود قبل السلام
 بل ظاهر حديثهما انه بعد السلام وحديث عبد الرحمن بن عوف قد تقدم من كلام البيهقي في باب من شك في
 صلاته ان اسناده مضطرب وان الذي وصله حسين بن عبد الله وهو ضعيف حتى احتاج البيهقي الى تقويته
 بالشاهد الذي ذكره وحديث ابي هريرة من رواية الاثبات ليس فيه ان السجود قبل السلام على ما سياتي في
 الباب التالي لهذا الباب ان شاء الله تعالى فثبت ان حديث ابن مسعود اصح اسنادا من حديث الخدري وابن
 عوف وقد صرح فيه ان السجود بعد السلام برواية الاثبات ومعه حديثا معاوية وعبد الله بن جعفر المتقدمان
 وحديثا ثوبان والمغيرة الآتي ذكرهما ان شاء الله تعالى فكان الاخذ بهذه الاحاديث اولى ثم ذكر البيهقي
 حديث ثوبان (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم) ثم قال (اسناد فيه ضعف وحديث
 ابي هريرة وعمران وغيرهما في اجتماع عدد من السهو عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم اقتصره على سجدتين

بخالف هذا) * قلت * حديث ثوبان أخرجه ابوداود وسكت عنه فاقول احواله ان يكون حسناً عنده على ما عرف وليس في اسناده من تكلم فيه فيما علمت سوى ابن عياش وبه علل البيهقي الحديث في كتاب المعرفة فقال ينفرد به اسمعيل بن عياش وليس بالقوى انتهى كلامه وهذه العللة ضعيفة فان ابن عياش روى هذا الحديث عن شامي وهو عبيد الله الكلاعي وقد قال البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم (ماروى ابن عياش عن الشاميين صحيح) فلا ادري من اين حصل الضعف لهذا الاسناد ثم معنى قوله لكل سهو سجدتان اي سواء كان من زيادة او نقصان كقولهم لكل ذنب توبة وحمله على هذا اولى من حمله على انه كلما تكرر السهو ولو في صلاة واحدة فلكل سهو سجدتان كما فهمه البيهقي حتى لا يتضاد الاحاديث وايضاً فقد جاء هذا التاويل مصرحاً به في حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدتان السهو تجزيان عن كل زيادة ونقصان ذكره البيهقي فيما بعد في باب من كثر عليه السهو على ان البيهقي فهم من هذا اللفظ ايضاً ما فهمه في هذا الباب على ما سياتي ان شاء الله تعالى وبهذا يظهر لك انه لا اختلاف بين حديث ثوبان وبين حديث ابي هريرة وعمران وغيرهما ثم ذكر البيهقي من حديث المغيرة (انه عليه السلام سجد بعد ما سلم) ثم قال (حديث ابن بجة اصح من هذا ومعه حديث معاوية وفي حديثها انه عليه السلام سجد ما قبل السلام) * قلت * قد قد منا في باب السجود في النقص قبل السلام ما يدل على ان رواية معاوية ان السجود بعد السلام *

* قال * باب من قال يسجد ما قبل السلام في الزيادة والنقصان ومن زعم ان السجود بعده صار منسوخاً ذكر فيه حديث مالك (عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار قال عليه السلام اذا شك احدكم في صلاته) الحديث ثم قال (وقد روي من حديث مالك ايضاً موصولاً) ثم أخرجه من حديث الوليد بن مسلم عن مالك عن زيد بن عطاء عن (الحدرى) * قلت * الصحيح فيه عن مالك الا رسال كذا قال ابن عبد البر في التمهيد وقال فيه ايضاً اعلى احداً (١) اسنده عن مالك الا الوليد بن مسلم ويحيى بن راشد انتهى كلامه والوليد مدلس لا سيما في شيوخ الاوزاعي كذا قال الذهبي وفي سند حديث الوليد احمد بن عمار بن جوصا قال اهدار قطنى ليس بالقوى ذكره الذهبي في الضعفاء وقال ابن مندة ترك حمزة الكنتاني الرواية عنه اصلاً ويحيى بن راشد قال ابن معين ليس بشي وقال ابو حاتم ضعيف الحديث في حديثه انكار وقد قد منا في باب من قال يسجد ما بعد التسليم ان هذا الحديث اضطرب سنداً ومتناً ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن عوف وقد بين هو اضطراب سنده في باب من شك في صلاته (قال وروى الشافعي في القديم عن مطرف

ابن مازن عن معمر عن الزهري قال سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام وبعده وآخر الامرين قبل السلام ثم قال (الا ان قول الزهري منقطع لم يسنده الى احد من الصحابة ومطرف بن مازن غير قوي) * قالت * ذكر هذا الحديث في كتاب المعرفة ثم قال الا ان بعض اصحابنا زعم ان قول الزهري منقطع وانقطاعه ظاهر فلا حاجة الى نسبة البيهقي ذلك الى بعض اصحابه انتهى كلامه بلفظ الزعم ولفظه في هذا الكتاب جيد الا انه الان القول في مطرف وضعفه في باب معهم ذوى القربى وفي كتاب ابن الجوزي قال يحكي كذاب وقال السعدي والنسائي ليس بثقة وقال ابن حبان كان يحدث بما لم يسمع لا تجوز الرواية عنه الا للاعتبار * قال *

باب من سها فصرى خمسا

ذكر فيه عن ابن مسعود (انه عليه السلام سجد في السهو بعد السلام والكلام) ثم قال (قال الشافعي وذلك انه لما ذكر السهو بعد الكلام فسأل فلما استيقن انه قد سها سجد سجد في السهو) * قلت * قد روى البيهقي فيما تقدم في باب سجود السهو للزيادة بعد السلام من حديث ابن مسعود (قال عليه السلام فاذا شك احدكم فليتخير الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين) وعزاه الى البخاري وهذا اللفظ منه عليه السلام عام يشمل الزيادة والنقص والعبرة لعموم اللفظ لخصوص السبب على ما هو المشهور عند اهل الاصول وان كان الشافعي خالف في ذلك هو خلاف ضعيف قال البيهقي (وفي رواية منصور عن ابراهيم ما دل على انه عليه السلام سجد اولاً ثم سلم ثم اقبل على القوم وقال ما قال ومضى في هذا الباب عن ابراهيم بن سويد عن علقمة مثل ذلك وهو اولى ان يكون صحيحاً من رواية من ترك الترتيب في حكايته) * قلت * ما في رواية منصور من انه عليه السلام سجد اولاً ثم سلم معناه انه سجد ثم سلم من سجود السهو لانه سجد قبل التسليم من الصلوة وانما قلنا ذلك لتتفق الروايات ولا تتضاد وفي ذلك ايضا توفيق بين فعله صلى الله عليه وسلم وقوله فان في آخر رواية منصور انه عليه السلام لما اقتتل قال انما انا بشر انسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني فاذا شك احدكم في صلاته فليتخير الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين وقد ذكر البيهقي ذلك في باب السجود في الزيادة بعد التسليم وعزاه الى البخاري كما تقدم وعلى هذا ايضا تحمل رواية ابراهيم بن سويد وان اراد البيهقي عن ترك الترتيب في حكاية من روى السجود بعد السلام من الصلاة فلا نسلم انه ترك الترتيب بل الترتيب هذا على ما دل عليه حديث ابن مسعود وغيره *

❦ باب من سها جلس في الاولى ❦

* قال *

ذكر فيه حديثاً في سنده أبو بكر الغنسي فقال مجهول * قلت * ليس بمجهول لان ابن ماجة اخرج له وروى عنه الوحاظي وبقية ولكنه متكلم فيه ولعله اشتبه على البيهقي بأخري قال له أبو بكر العسبي مجهول يروى عن عمر ذكروه صاحب الميزان *

❦ باب من كثر عليه السهو ❦

* قال *

ذكر فيه حديث حكيم بن نافع الرقي (ثأهشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قال عليه السلام سجدت السهو تجزيان) الحديث ثم قال (بعد في افراد حكيم وكان يحيى بن معين يوثقه) * قلت * ليس هو من افراد حكيم بل اسنده ابن عدي في الكامل من حديث ابي جعفر الرازي عن هشام بذلك ثم ان البيهقي اقتصر على توثيق ابن معين له وهو متكلم فيه قال الساجي منكر الحديث وقال الذهبي في كتاب الضعفاء ضعفه وفي الميزان قال ابو زرعة ليس بشي ثم ان البيهقي فهم من قوله من كل زيادة ونقصان تكرر السهو في صلاة واحدة وقد تقدم ما على هذا في باب من قال يسجد هاهنا بعد التسليم *

❦ باب من ترك شيئاً من تكبيرات الانتقال لم يسجد سجدة في السهو ❦

* قال *

ذكر فيه حديث الحسن بن عمران (عن ابن عبد الرحمن بن ابيز عن ابيه كان عليه السلام لا يتم التكبير) ثم قال (هذا عند تاحمول على انه عليه السلام سها عنه فلم يسجد له) * قلت * في هذا الحديث علتان * احدهما * ان عبد الرحمن بن ابيز مختلف في صحبته * والثانية * ان عبد الحق ذكر هذا الحديث في احكامه ثم قال الحسن بن عمران شيخ ليس بالقوي وقد صح انه عليه السلام كان يكبر في كل خفض ورفع ذكره مسلم وغيره انتهى كلامه ثم لو سلمنا ثبوت الحديث فقد ذكر البيهقي فيما مضى ان كان يقتضي الدوام وحمله على هذا الحديث على انه عليه السلام سها عنه يقتضي دوامه عليه السلام على ذلك وهو في غاية البعد ثم لو سلمنا انه ترك ذلك سهاها ليس في الحديث انه لم يسجد لذلك سجود السهو *

❦ باب من سها عن القراءة ❦

* قال *

ذكر فيه (عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عمر لم يقرأ في المغرب) ثم قال (وقد روي عن عمر انه اعادها وذلك يرد في باب اقل ما يجزي ان شاء الله تعالى) * قلت * لم يذكر البيهقي هذا الباب وانما قال جماع ابواب اقل ما يجزي من عمل الصلاة وفي اثناء تلك الابواب ذكر ذلك عن عمر فالصواب ان يقال وذلك يرد في ابواب اقل ما يجزي

ثم انه سكت عن تعليل رواية ابي سلمة هذه عن عمرو ذكر في تلك الابواب من كتاب المعرفة انها مرسلة وحكي ذلك عن الشافعي في تلك الابواب من هذا الكتاب اعني كتاب السنن وقد بسطنا الكلام هناك على هذا الاثر *

* قال * ❦ باب من جهر بالقراءة فيما حقه الاسرار لم يسجد ❦

ذكر فيه (انه عليه السلام كان يسمع الآية احيانا في الظهر وان الصنابحي سمع قراءة ابي بكر في ثالثة المغرب) * قلت * لم يذكر ان ذلك كان سهوا فنفصم البيهقي ان يحمل ذلك على انه كان عمدا ولا يسجد فيه وقد تقدم ان كان تقضى الدوام فحمل ذلك على السهو يقتضى دوامه عليه السلام على ذلك وقد قدمنا ان ذلك في غاية البعد *

* قال * ❦ باب من لم ير السجود في ترك القنوت ❦

خرج فيه (عن ابي مالك الاشجعي سألت ابي عن القنوت فقال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم ارا احدا منهم فعله قط) ثم خرج (عن عمر انه لم يقنت في الفجر) ثم قال (قد روي في باب القنوت عن النبي عليه السلام ثم عن الخلفاء بعده انهم قنوتوا في الصبح ومشهور عن عمر من اوجه صحيحة انه كان يقنت فيه فلئن تركوه في بعض الاحايين سهوا او عمدا دل ذلك على كونه غير واجب) * قلت * قد تقدم الكلام معه في ذلك الباب وتقدم ايضا هناك بسند صحيح ان عمر كان لا يقنت في الفجر فكان تقضى الدوام والاكثرية وذلك يتنافى قوله في بعض الاحايين واخرج الترمذي وابن ماجة حديث ابي مالك المذكور ولفظها قلت لابي بابت صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وعلي بن ابي طالب ههنا بالكوفة نحو من خمس سنين اكانوا يقتنون فقال اي بني محدث * وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم منسوبا الى ابن ابي شيبة بسندين صحيحين فقوله محدث يدل على انهم تركوه في كل الاحايين وكذا قوله في الطريق الذي خرج به البيهقي في هذا الباب (فلم ارا احدا منهم فعله قط يدل على ذلك *)

* قال * ❦ باب الدليل على ان سجدة السهو نافلة ❦

ذكر فيه حديث ابي سعيد (كانت الركعة له نافلة والسجدة ثان) وفي آخره (وكانت السجدة ثان مرغمتي الشيطان) * قلت * امر عليه السلام بسجود السهو في الاحاديث يدل على وجوبهما فيحمل لفظ النافلة في الحديث على الزيادة لقوة الدليل انه عليه السلام سهوى بين الركعة والسجدة في كونها نافلة مع ان الركعة واجبة عليه عند الشك فكذلك السجدة ثان *

* قال * ❦ باب من قال يتشهد بعد سجدة السهو ❦

ذكر فيه حديث اشعث بن عبد الملك الحراني (عن ابن سيرين عن خالد الحذاء عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن

عمران بن حصين انه عليه السلام تشهد في سجد في السهو ثم سلم ثم قال (فرد به اشعث) * ثم قال (وفي رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجدين وذلك يدل على خطأ اشعث فيارواه) * ثم اسند ذلك من حديث هشيم عن خالد بسنده المذكور الى عمران (انه عليه السلام صلى الظهر او العصر) الى ان قال (فصلى ثم سجد ثم تشهد وسلم وسجد سجدة في السهو ثم سلم) * قلت * اشعث الحمراني ثقة اخرج له البخاري في المتابعات في باب يخوف الله عباده بالكسوف وثقة ابن معين وغيره وقال يحيى بن سعيد ثقة مأمون وعنه ايضا قال لم ادرك احدا من اصحابنا هو اثبت عندي منه ولا ادركت من اصحاب ابن سيرين بعد ابن عون اثبت منه واذا كان كذلك فلا يضره فردده بذلك ولا بصير سكوت من سكت عن ذكره حجة على من ذكره وحفظه لانه زيادة ثقة كيف وقد جاء له الشاهدان الذان ذكرهما البيهقي وكذلك هشيم في رواية ذكر التشهد في الصلوة وسكت عن التشهد في سجود السهو كما سكت اولئك فكيف يدل سكوته على خطأ اشعث فيما حفظه وزاده على غيره *

* قال * باب الكلام في الصلوة على وجه السهو *

ذكر فيه حديث ذي اليدين * قلت * لم يكن الكلام الذي صدر من ذي اليدين سهوا وكذا من النبي عليه السلام واصحابه لان ذا اليدين لما قال بلى قد كان بعض ذلك علم عليه السلام ان النسيان قد وقع فابتدأ عمدا فساءل الناس فاجابوه ايضا عمدا لانهم علموا انها لم تقصر وان النسيان قد وقع ثم نسخ ذلك بمحدث ابن مسعود وزيد ابن ارقم على ما سئله ان شاء الله تعالى * ثم ذكر حديث معاوية بن الحكم * قلت * لم يكن كلامه على وجه السهو والنسيان بل كان جاهلا بتعريم الكلام قال النووي في شرح مسلم كلام * الجاهل اذا كان قريب العهد بالاسلام ككلام الناس لا يبطل الصلوة بقليله لحديث معاوية بن الحكم وقال البغوي في التهذيب ان تكلم جاهلا بان الكلام يبطل الصلاة نظرا ان كان قريب العهد بالاسلام لا يبطل صلوته كالناسي وان كان بعيدا بطلت صلوته لانه عليه ان يعلم انتهى كلامه فلذلك لم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة ويحتمل ان يكون امره بها ينقل (١) لينفاذا احتمل عدم امره بالاعادة ما ذكرنا (٢) كان الرجوع الى عموم قوله عليه السلام في حديث معاوية هذا ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس في دلالة على بطلان الصلوة بكلام الناس اولى فالحديث لا يدل على ان كلام الناس لا يبطل الصلوة وربما دل على عكسه *

* قال * باب ما يستدل به على انه لا يجوز ان يكون حديث ابن مسعود في تحريم الكلام ناسخا
لحديث ابي هريرة وغيره في كلام الناسي وذلك لتقدم حديث عبدالله وتأخر حديث ابي هريرة وغيره *
(قال ابن مسعود فيما روي عنه في تحريم الكلام فلما رجعنا من ارض الحبشة ورجوعه من ارض الحبشة كان
قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ثم هاجر الى المدينة وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم بدر افضة التسليم
كانت قبل الهجرة * قلت * اخرج الشيخان وغيرهما من حديث زيد بن ارقم قال كنا نكلم في الصلوة يكلم الرجل صاحبه
وهو الى جنبه في الصلوة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وهو حديث صحيح صريح
في ان تحريم الكلام كان بالمدينة لان صحبة زيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم انما كانت بالمدينة وسورة البقرة مدنية وقوله
في حديث ابن مسعود ان ما حدث الله الا نكلموا في الصلوة وان كان فيه التصريح بتحريم الكلام الا ان في سنده عاصم
بن ابي النجود * قال البيهقي في كتاب المعرفة صاحبها الصحيح توفيقا روايته لسوء حفظه ووجه الحديث من طريق آخر
على شرطها ببعض معناه فاخرجه دون حديث عاصم ثم ذكر الحديث الذي اخرجه ولفظه فلما رجعنا من
عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلوة فتدعينا قال ان في الصلوة
شغلا * وهذا الحديث ليس فيه تحريم الكلام وفي التمهيد لابي عمر من ذكر في حديث ابن مسعود ان الله احدث ان
لا نكلموا في الصلوة فقد وهم ولم يقل ذلك غير عاصم وهو عندهم سبي الحفظ كثير الخطأ والصحيح في حديث ابن
مسعود انه لم يكن الا بالمدينة وبها نهى عن الكلام في الصلوة وقد روى حديث ابن مسعود بما يوافق حديث
زيد بن ارقم وهو في الصحيح لان سورة البقرة مدنية وتحريم الكلام كان بالمدينة * ثم ذكر حديث ابن مسعود
من جهة شعبة ولم يقل انه كان حين انصرافه من الحبشة * ثم ذكره من وجه آخر بمعنى حديث زيد سواء ولفظه
ان الله احدث ان لا نكلموا الا بذكر الله وان تقوموا لله قانتين * ثم ذكر حديث زيد ثم قال ففيه وفي حديث
ابن مسعود دليل على ان المنع من الكلام كان بعد ابا حنيفة انتهى ما في التمهيد ثم على تقدير صحة حديث عاصم
ليس فيه فلما رجعنا من ارض الحبشة الى مكة بل يحتمل ان يريد فلما رجعنا من ارض الحبشة الى المدينة ليتفق
حديث ابن مسعود وحديث ابن ارقم وقد ذكر ابو الفرج بن الجوزي ان ابن مسعود لما عاد من الحبشة الى مكة
رجع في الهجرة الثانية الى النجاشي ثم قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهو يجهز ليدري وذكر البيهقي
فيما بعد في هذا الباب من كلام الحميدي ان اتيان ابن مسعود من الحبشة كان قبل بدرو ظاهر هذا يؤيد ما قلناه
وكذا قول صاحب الكمال وغيره هاجرا بن مسعود الى الحبشة ثم هاجر الى المدينة ولهذا قال الخطابي انما نسخ الكلام

بعد الهجرة بمدة يسيرة وهذا يدل على اتفاق حديث ابن مسعود وزيد بن ارقم على ان التحريم كان بالمدينة كما تقدم من كلام صاحب التمهيد وقد اخرج النسائي في سننه من حديث ابن مسعود قال كنت اتي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فاسلم عليه فبرد على قائنيته فسلمت عليه فلم يرد على فلما سلم اشار الى القوم فقال ان الله عز وجل يعني احدث في الصلوة ان لا تتكلموا الا بذكر الله وما ينبغي لكم وان تقوموا لله قانتين وظاهر قوله وان يقوموا لله قانتين يدل على ان ذلك كان بالمدينة بعد نزول قوله تعالى وان تقوموا لله قانتين موافقا لحديث ابن ارقم فظهر بهذا اكله ان قصة التسليم كانت بعد الهجرة بخلاف ما ذكره البيهقي * ثم ان البيهقي استدل على ما ذكره بحديث اخرجه عن ابن مسعود قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البجاشي ونحن ثمانون رجلا وفي آخره (قال فجاء ابن مسعود فبادر فشهد بدرا) * قلت * ليس فيه انه جاء الى مكة كما زعم البيهقي بل ظاهره انه جاء من الحبشة الى المدينة لانه جعل مجيئه وشهوده بدرا عقيب هجرته الى الحبشة بلا تراخ ثم خرج البيهقي (عن موسى بن عقبة انه قال ومن يذكر انه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من مهاجرة ارض الحبشة الاولى ثم هاجر الى المدينة) فذكرهم وذكر فيهم ابن مسعود قال (وكان ممن شهد بدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا ذكره سائر اهل المعازي بلا اختلاف بينهم فيه) * قلت * ذكر جماعة من اهل السير والمغازي ان مهاجرة الحبشة بلغهم ان اهل مكة اسلموا فخرجوا الى مكة حتى اذا كانوا بدوها بساعة لقوا ركبافسألوهم عن قريش فقالوا ذكر محمد آلهم بخير فسجدوا معه ثم عاد لثمتها فعادوا له بالشر فرادوا الرجوع الى الحبشة ثم قالوا فحدث عهدا باهلنا ثم نرجع فدخلوا بالحوار الا ابن مسعود فانه مكث يسيرا ثم رجع الى الحبشة وقد تقدم ان منها هاجر الى المدينة فنقول ابن عقبة قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من مهاجرة الحبشة اراد به الهجرة الاولى فانه عليه السلام كان بمكة حينئذ ولم يرد هجرة ابن مسعود الثانية فانه عليه السلام لم يكن بمكة حينئذ بل بالمدينة فلم يرد ابن عقبة بقوله ثم هاجر الى المدينة انه هاجر اليها من مكة بل من الحبشة في المرة الثانية وقول البيهقي وهكذا ذكره سائر اهل المعازي ان اراد به شهود ابن مسعود بدرا فهو مسلم ولكن لا يثبت به ما ادعاه او لا وان اراد به ما فهمه من كلام ابن عقبة ان رجوعه في المرة الثانية كان الى مكة وان منها هاجر الى المدينة ليستدل بذلك على ان تحريم الكلام كان بمكة يقال له كلام ابن عقبة يدل على خلاف ذلك كما قررناه ولئن اراد ابن عقبة ذلك فليس هو مما اتفق عليه اهل المعازي كما تقدم عن ابن الجوزي وغيره فان قيل فقد ذكر البيهقي في كتاب المعرفة عن الشافعي ان في حديث ابن مسعود انه مر على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة قال فوجدته

يصل في فناء الكعبة الحديث قلنا لم يذكر ذلك احد من اهل الحديث فيما علنا غير الشافعي ولم يذكر سنده لينظر فيه ولم يجد البيهقي له سند مع كثرة تبعه وانتصاره لمذهب الشافعي وذكر الطحاوي في احكام القرآن ان مهاجرة الحبشة لم يرجعوا منها الا الى المدينة وانكر رجوعهم الى دار قد هاجر وامنها لانهم منعوا من ذلك واستدل على ذلك بقوله عليه السلام في حديث مسعود ولا تردهم على اعقابهم ثم ذكر البيهقي (عن الحميدي انه حمل حديث ابن مسعود على العمدة وان كان ظاهره العمدة والنسيان) واستدل على ذلك فقال (كان اتيان ابن مسعود من ارض الحبشة قبل بدر ثم شهد بدر رابع هذا القول فلما وجدنا اسلام ابي هريرة والنبي صلى الله عليه وسلم بخير قبل وفاته عليه السلام بثلاث سنين وقد حضر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول ذي اليد بن ووجدنا عمر ابن حصين شهد صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة اخرى وقول الخرباق وكان اسلام عمران بعد بدر ووجدنا معاوية بن خديج حضر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول طلحة بن عبيد الله وكان اسلم معاوية قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بشهرين ووجدنا ابن عباس يصوب ابن الزبير في ذلك ويذكر انها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن عباس ابن عشرين حين قبض النبي صلى الله عليه وسلم ووجدنا ابن عمر روى ذلك وكان اجازة النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمرو يوم الخندق بعد بدر علنا ان حديث ابن مسعود خص به العمدة دون النسيان ولو كان ذلك الحديث في النسيان والعمدة يومئذ لكانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه ناسخة له لا بعده) * قلت * ليس للحميدي دليل على ان ابن مسعود شهد بدر رابع هذا القول وعلى تقدير صحة ذلك نقول هذا القول كان بالمدينة قبل بدر وقضية ذي اليد بن ايضا كانت قبل بدر لما سئله ان شاء الله تعالى لكن قضية ذي اليد بن كانت متقدمة على حديث ابن مسعود وابن ارقم فنسخت بهما يدل على ذلك ما رواه البيهقي فيما تقدم في آخر باب من قال يسجد لها قبل السلام في الزيادة والنقصان بسند جيد من حديث معمر بن الزهري عن ابي سلمة وابي بكر بن سليمان عن ابي هريرة فذكر صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وسهوه ثم قال الزهري وكان ذلك قبل بدر ثم استحتمت الامور بعد * فهذا يدل على ان ابا هريرة لم يحضر تلك الصلوة لتأخر اسلامه عن هذا الوقت وايضا فان ذا اليد بن قتل بيد رطل ما سئله ان شاء الله تعالى وروى الطحاوي عن ابن عمر كان اسلام ابي هريرة بعد ما قتل ذا اليد بن * وذكر ذلك ابن عسك البرواين بطلان وذكر عن ابن وهب انه قال انما كان حديث ذي اليد بن في بدا الاسلام ولا اري لاحد ان يفعله اليوم وقول ابي هريرة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بالمسلمين وهذا اجازة في اللغة * روي عن النزال بن سبرة قال قال لنا رسول الله

صلى الله عليه وسلم انا و اباكم كناندي بنى عبد مناف الحديث والنزال لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اراد
 بذلك قال لقومنا وروى عن طاؤس قال قدم علينا معاذ بن جبل فلم ياخذ من الحضرات شيئا وانما اراد قدم
 بلدنا لان معاذ انما قدم اليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يولد طاؤس ذكر ذلك الطحاوى ومثل
 هذا ما ذكره البيهقي فيما بعد في باب البيان ان النهى مخصوص ببعض الامكنة عن مجاهد قال جاءنا ابو ذر
 الى آخره ثم قال البيهقي (مجاهد لا يثبت له سماع من ابي ذر) وقوله جاءنا يعنى جاء بلدنا قال الطحاوى ومما
 يدل على ان نسخ الكلام في الصلوة كان بالمدينة ان ابا سعيد الخدرى روى عنه انه قال كنانة السلام
 في الصلوة حتى نهيناعن ذلك فاخبرانه ادرك اباحة الكلام في الصلوة وهو في السن دون ابن ارقم بدهر طويل
 وقد ورد في بعض روايات مسلم في قضية ذى الدين ان اباه ريرة قال بينا انا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم و
 هذا تصريح منه انه حضر تلك الصلوة فانتهى بذلك تاويل الطحاوى اللهم الا ان يقال يحتمل ان بعض رواة هذا
 الحديث فهم من قول ابي هريرة صلى الله عليه وسلم انه كان حاضر افروى الحديث بالمعنى على زعمه فقال بينا انا صلى وهذا
 وان كان فيه بعد الا انه يقربه ما ذكرنا من الدليل على ان ذلك كان قبل بدرويدل عليه ايضا ان في حديث ابي
 هريرة ثم قام الى خشبة في مقدم المسجد فوضع يديه عليهما وفي حديث عمران بن حصين ثم دخل منزله ولا يجوز
 لاحد اليوم ان يصرف عن القبلة ويشي وقد بقي عليه شئ من صلوته فلا يعرضه ذلك عنها فان قيل فعل ذلك وهو لا يرى
 انه في الصلوة قلنا فيلزم على هذا انه لو اكل او شرب او باع او اشترى وهو لا يرى انه في الصلوة انه لا يعرضه
 ذلك منها وفي شرح مسلم للنووى المشهور من المذهب ان الصلوة تبطل بالعمل الكثير قال وهذا مشكل وتاويل
 الحديث صعب على من ابطالها يعنى حديث ذى الدين انتهى كلامه وايضا فقد اخبر النبي عليه السلام وذو الدين
 وخبر الواحد يجب العمل به ومع ذلك تكلم عليه السلام وتكلم الناس معه مع امكان الائمة فدل على ان ذلك كان والكلام
 في الصلوة مباح ثم نسخ كما تقدم فان قيل فقد تقدم في الباب السابق من رواية حماد بن زيد انهم اومئوا
 قلنا قد اختلف على حماد في هذه اللفظة قال البيهقي في كتاب المعرفة هذه اللفظة ليست في رواية مسلم
 يعنى ابن الحجاج عن ابي الربيع عن حماد وانما في رواية ابي داود عن محمد بن عبيد وروى الطحاوى ان
 عمر رضى الله عنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذى الدين ثم حدثت به تلك الحادثة بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم فعلم فيها بخلاف ما عمل عليه السلام يومئذ ولم ينكر ذلك عليه احد ممن حضر فعله من الصحابة
 وذلك لا يصح ان يكون منه ومنهم الا بعد وقوفهم على نسخ ما كان منه عليه السلام يوم ذى الدين ويدل

على ذلك ايضاً ان الامة اجمعت على ان السنة في الامام اذا نابه شيء في صلوته ان يسبح به ولم يسبح ذواليد بن
 برسول الله صلى الله عليه وسلم ولا انكره عليه السلام فدل على ان ما امر به عليه السلام من التسبيح للنابة
 في الصلوة متأخر عما كان في حديث ذي اليدين فان قيل قد سجد النبي صلى الله عليه وسلم سجدتي السهو في
 حديث ذي اليدين ولو كان الكلام حينئذ مباحاً كما قلتم لما سجد بها * قلنا * لم تنفق الرواة على انه عليه السلام
 سجد بها بل اختلفوا في ذلك * قال البيهقي في الباب السابق (لم يحفظها الزهري لا عن ابي سلمة ولا عن جماعة
 حديثه بهذه القصة عن ابي هريرة) وخرج الطحاوي عن الزهري قال سألت اهل العلم بالمدينة فما اخبرني
 احد منهم انه صلاها يعني سجدتي السهو يوم ذي اليدين فان ثبت انه لم يسجد بها فلا اشكال وان ثبت انه
 سجد بها نقول الكلام في الصلوة وان كان مباحاً حينئذ لكن الخروج منها بالتسليم قبل تمامها لم يكن مباحاً لما فعل
 عليه السلام ذلك ساهياً كان عليه السجود لذلك ثم اني نظرت فيما بايد ينامن كتب الحديث فلم اجد في شيء
 منها ان عمران بن حصين حضر تلك الصلوة ولم يذكر البيهقي في ذلك مع كثرة سوقه للطرق بل في كتاب
 النساء عن عمران انه عليه السلام صلى بهم وسها فسجد ثم سلم وكذا في صحيح مسلم وغيره بمعناه والاظهر
 ان ذلك مختصر من حديث ذي اليدين وظاهر قوله صلى بهم انه لم يحضر تلك الصلوة واذا حمل حديث ابي
 هريرة على الارسال بما ذكرنا من الأدلة فحمل حديث عمران على ذلك اولي وحديث معاوية بن خديج رواه
 عنه سويد بن قيس هو المصري التجيبي * قال الذهبي في كتابيه الميزان والضعفاء بمجهول تقرده عنه يزيد بن ابي حبيب
 وفي حديث معاوية هذا مخالف لحديث ذي اليدين من وجوه تظهر لمن ينظر فيه وفيه انه عليه السلام امر
 بلالا فاقام الصلوة ثم اتم تلك الركعة واجمعوا على العمل بخلاف ذلك وقالوا ان فعل الاقامة ونحوها يقطع
 الصلوة وتصويب ابن عباس لابن الزبير في ذلك ذكره البيهقي في اوخر الباب السابق من طريقين في احدهما
 حماد بن سلمة عن عسل بن سفيان * قال البيهقي في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (حماد بن سلمة مختلف
 في عدالته) * وقال في باب من مر بمخاط انسان ليس بالقوى وعسل ضعفه ابن معين وابو حاتم والبخاري
 وغيرهم وفي الطريق الثاني الحارث بن عبيد ابقوا قد امة قال السأى ليس بالقوى وقال ! حنبل مضطرب الحديث
 وعنه قال لا اعرفه وقال البيهقي في باب سجد القرآن احدى عشرة رضعه ابن معين وحديث عنه ابن
 مهدي وقال ما رأيت الا خيراً وقول الحميدي وكان ابن عباس ابن عشرين حين قبض النبي عليه السلام
 كانه اراد بذلك اسبعا فقول * يقول ان قضية ذي البدن كانت قبل بدولان ظاهر قول ابن عباس ما اطاء سنة

نبيه صلى الله عليه وسلم يدل على انه شهد تلك القضية وقبل بدر لم يكن ابن عباس من اهل التمييز وتحمل الرواية لصغره
 جد او نحن بعد تسليم دلالة على انه شهد القضية بمنع كون سنة لذلك بل قد روى عنه انه قال توفي عليه السلام وانا
 ابن خمس عشرة سنة وصوب ابن حنبل هذا القول ويدل عليه ماورد في الصحيح عن ابن عباس انه قال في حجة الوداع
 وكنت يومئذ قد ناهزت الحلم ولا يلزم من رواية ابن عمر ذلك واجازته عليه السلام له بعد بدر ان لا تكون
 القضية قبل بدرا لانه كان عند ذلك من اهل العمل وقول الحميدى علمنا ان حديث ابن مسعود خص به العمدة دون
 النسيان * قلنا * قد تقدم في الباب السابق ان الكلام في حديث ذي اليدين لم يكن على وجه النسيان ثم
 خرج البيهقي (عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعي قال كان اسلام معاوية بن الحكم في آخر الامر) ثم قال البيهقي
 (فلم يصره النبي صلى الله عليه وسلم باعادة الصلوة فن تكلم في صلوته ساهيا او جاهلا مضت صلاته) * قلت * الوليد
 ابن مسلم مدلس ولم يصرح ههنا بالسماع من الاوزاعي وكان معاوية جاهلا بتحريم الكلام كما صرح به انه * ثم
 قال البيهقي (الذي قتل يدر هو ذو الشمالين بن عبد عمرو بن نفلة حليف لبني زهرة من خزاعة واما
 ذو اليدين الذي اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بسهوه فانه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكره شيخنا
 ابو عبد الله الحافظ) * ثم خرج عنه بسنده الى معدي بن سليمان (قال حدثني شعيب بن مطير عن ابيه ومطير
 حاضر فصدقه قال شعيب يا ابتاه اخبرني ان ذا اليدين لقيك بذى خشب فاخبرك ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم) الحديث * ثم قال البيهقي (وقال بعض الرواة في حديث ابي هريرة فقال ذو الشمالين يا رسول الله اقصر الصلوة
 وشيخا الصحيحين) لم يخرجا شيئا من تلك الروايات لما فيها من هذا الرجم الظاهر وكان شيخنا ابو عبد الله يقول كل
 من قال ذلك فقد اخطأ فان ذا الشمالين تقدم موته ولم يعقب وليس له راو) قلت * في المؤطا مالك عن ابن شهاب
 عن ابي بكر بن سليمان بن ابي حنيفة بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلوتي النهار
 الظهر او العصر فسلم من التنتين فقال ذو الشمالين رجل من بني زهرة بن كلاب اقصر الصلوة الحديث وفي آخره
 مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك فقد صرح في هذه الرواية انه
 ذو الشمالين وانه من بني زهرة * فان قيل هو مرسل * قلنا * ذكر ابو عمر في التهذيب انه متصل من ولم يصحاح
 وقد قال النسائي في سننه انا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق انا معمر عن الزهري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
 وابي بكر بن سليمان بن ابي حنيفة عن ابي هريرة قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر او العصر فسلم
 في ركعتين فانصرف فقال له ذو الشمالين ابن عمرو انقص الصلوة ام نسيت الحديث وهذا سند صحيح متصل

صرح فيه بأنه ذو الشمالين وقال النسائي أيضا أنا هارون بن موسى القزويني حدثني أبو ضمرة عن يونس
 عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم في سجدة ثين فقال له
 ذو الشمالين أقصرت الصلوة الحديث وهذا أيضا سند صحيح صرح فيه أيضا أنه ذو الشمالين * فان قيل فقد ذكر
 أبو عمر في التمهيد والاستيعاب أن هذا وهم من الزهري عند أكثر العلماء * قلنا * قد تابع الزهري على ذلك
 عمران بن أبي أنس قال النسائي أنا عيسى بن حماد أنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن
 أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما فسلم في ركعتين ثم انصرف فا دركه
 ذو الشمالين فقال يا رسول الله انقصت الصلوة أم نسيت الحديث وهذا سند صحيح على شرط مسلم فثبت أن
 الزهري لم ينفرد بذلك وإن المخاطب للنبي صلى الله عليه وسلم ذو الشمالين وإن من قال ذلك لم يهمل
 ويؤيد ذلك ما في كتاب النسائي من قوله ذو الشمالين ابن عمرو وكان ابن عبد عمرو فاسقط الكاتب لفظة عبد
 ولا يلزم من عدم تخرج ذلك في الصحيحين عدم صحته على ما عرف وثبت أيضا أن ذا اليمين وذا الشمالين واحد
 وقد ورد اللقبان جميعا في كتاب النسائي من الوجهين المتقدمين وقال السمعاني في الانساب ذو اليمين ويقال
 له ذو الشمالين لأنه كان يعمل بيديه جميعا وفي الفاصل للرام هرمزي ذو اليمين وذو الشمالين
 قد قيل انهما واحد وقال ابن حبان في الثقات ذو اليمين ويقال له أيضا ذو الشمالين بن عبد عمرو بن فضلة
 الخزاعي وقال أيضا ذو الشمالين عمرو بن عبد عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف بني
 زهرة وهذا أولى من جعله رجلين لأنه خلاف الأصل والحديث الذي استدل به البيهقي وغيره على بقاء ذي اليمين
 بعد النبي عليه السلام سنده ضعيف لأن معدي بن سليمان متكلم فيه قال أبو زرعة وأبو الحديث وقال النسائي
 ضعيف الحديث وقال أبو حاتم يحدث عن ابن عجلان بمناكير وقال ابن حبان يروى المقلوبات عن الثقات
 والمزقات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد وشعيب لم أقف على حاله ووالده مطير قال فيه ابن الجارود
 سمع ذا اليمين روى عنه ابنه شعيب لم يكتب حديثه وفي الضعفاء للذهبي لم يصح حديثه وفي الكاشف مطير بن
 سليم عن ذي الزوائد وعنه ابن شعيب وسليم لم يصح حديثه، والضعف هذا السند قال البيهقي في كتاب المعرفة
 (ذو اليمين بقي بعد النبي عليه السلام) فيما يقال ولقد أحسن وانصف في هذه العبارة وقول الحاكم عن ذي
 الشمالين لم يعقب بفهم من ظاهره أن ذا اليمين أعقب ولا أصل لذلك فيما علمته * ثم ذكر البيهقي حديث أبي سعيد
 ابن الملقى وقوله عليه السلام ما منعك أن تعيبي حين دعوتك أما سمعت الله تعالى يقول استجبوا لله وللرسول الحديث

* ثم قال البيهقي (وفي هذا دلالة على ان جواب اصحاب النبي عليه السلام حين سأله عما يقول ذو اليمين لم يبطل صلوته مع ما روينا عن حماد بن زيد في تلك القصة انهم اومئوا) * قلت * قوله مع ما روينا عن حماد بن زيد الى آخره لا يلائم كلامه المتقدم لانه استدلالا على ان كلامهم لم يبطل الصلوة وفي رواية حماد بن زيد انهم لم يتكلموا بل اومئوا على ان حمادا اختلف عليه في هذه اللفظة كما مر *

* باب سجود الشكر *

* قال *

* قلت * الانسب ذكر هذا الباب مع ابواب سجود التلاوة كما فعله غيره وذكر في هذا الباب حديث بكار بن عبد العزيز بن ابي بكرة عن ابيه عن ابي بكرة * قلت * سكت عن بكار وهو ضعيف ذكره الذهبي * وقال ابن الجارود ليس حديثه بشيء وروي مثل ذلك عن ابن معين *

* جماع ابواب اقل ما يجزى من عمل الصلوة *

* قال *

ذكر فيه حديث الاعرابي من طريق رفاعه بن رافع ولفظه (اذا قمت تريد الصلوة فتوضأ واحسن وضوءك واستقبل القبلة فكبر ثم ذكره من طريق آخر * ثم قال وفيه من الزيادة قم فاستقبل القبلة) * قلت * الاستقبال مذكور في الاول ايضا *

* باب تعيين القراءة المطلقة فيما روينا بالفاتحة *

* قال *

ذكر فيه حديث الاعرابي من طريق عبد الله بن عمر عن المقبري عن ابي هريرة وفيه (فاذا استويت قائما قرأت بام القرآن ثم قرأت مامعك من القرآن) * قلت * عبد الله هو العمري ضعيف تقدم ذكره في ابواب سجود التلاوة في باب من قال يكبر اذا سجد ثم على تقدير صحة الحديث ودلالته على تعيين الفاتحة بدل على تعيين شيء زائد عليها ايضا والبيهقي لا يقول بذلك ثم ذكر حديث رفاعه بن رافع (انه كان مع النبي عليه السلام في المسجد) قال (ثم ذكر هذا وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا اتممت صلوته على نحو هذا فقد تمت صلوته وما نقصت من هذا فانما تنقصه من صلوته) * ثم قال البيهقي (احال ابن وهب بهذه الرواية على ما مضى) * قلت * هذا الحديث اضطرب سند او متنا كما بينه البيهقي في هذا الباب وفيما قبله وبين ابوداود في سنده اضطراب سنده وفي السند الذي ذكره البيهقي جماعة فلا دري من اين له ان الحبل هو ابن وهب ثم قوله وما نقصت من هذا فانما تنقصه من صلوته صريح بان جميع ما ذكر ليس بتعين بحيث لا تجزى الصلوة بدونه وكذا الفاتحة على تقدير ان يكون مذكورة في الحديث اذا الوصف بالتقصان يقتضي وجود اصل الفعل ويدل

على ذلك ما رواه الترمذي وحسنه من حديث رفاعه هذا وفيه فمات الناس (١) وكبران يكون من اخف صلواته لم يصل فقال الرجل فارني وعلني فقال عليه السلام اذا قمتم الى الصلوة فتوضأ كما امرك الله ثم تشهد واقم فان كان معك قرآن فاقرا والا فاحمد الله وكبره وهله وفي آخره وان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلواتك قال وكان هذا اهون عليهم من الاولى انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلواته ولم تذهب كلها وهذا صريح في صحة الصلوة مع النقص وكذا فهمت الصحابة وبدل على ذلك ايضا ان فيه الامر بالشهد والاقامة والتهيل ونحوهما ما هو ليس بفرض بالاجماع وقد اخرج ابوداود والنسائي هذا الحديث وفيه ايضا امر باشياء ليست بفرض بالاجماع يظهر ذلك لمن نظر في روايتهما ثم اعاد البيهقي حديث رفاعه وفيه ثم (اقرأ بام القرآن وبما شاء الله ان تقرأ وذكر ايضا حديث عبادة لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعد او كلاهما يدلان ايضا على تعيين شيء زائد على الفاتحة) ثم ذكر حديث ابي هريرة (من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج غير تمام) * قلت * ذكر الجوهري الحديث ثم فسر الخداج بانه النقصان قال واخذت الناقصة اذا جاءت بولدها ناقص الخلق وان كانت ايامه تامة والمروى ايضا فسر الخداج بالنقصان قال ومعنى الحديث فهي ذات خداج واذا تعينت الفاتحة كما زعم البيهقي فالصلوة تفوت بفواتها فلا توصف حينئذ بالنقص فالحديث عليه لاله ثم ذكر حديث وهيب (عن جعفر بن ميمون عن ابي عثمان عن ابي هريرة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انا دي في المدينة ان لا صلوة الا بفاتحة الكتاب) * قلت * جعفر بن ميمون قال ابن معين ليس بذلك وقال ابن حنبل ليس بقوى في الحديث وقال النسائي ليس بثقة كذا حكى صاحب الكمال عنه والذي في الضعفاء للنسائي انه ليس بالقوى ومع ضعف جعفر هذا قد اختلف عليه في هذا الحديث اختلافا كثيرا يتغير به المعنى اخرجه ابوداود من حديث عيسى هو ابن يونس عن جعفر بسنده ولفظه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج فناد في المدينة انه لا صلوة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فازاد وهذه الرواية تقتضي فرضية مطلق القراءة ولهذا قال صاحب الامام فصل فيمن لم يعين الفاتحة للفرضية وذكر هذا الحديث من هذا الطريق واخرجه البيهقي في الخلافيات من رواية وهيب بهذا اللفظ ولا يبي داود ايضا من حديث يحيى وهو القطن قال انا جعفر بسنده ولفظه لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فازاد وذكر صاحب الامام هذا الحديث بهذا اللفظ من حديث سفيان عن جعفر بسنده ثم قال اخرجه البيهقي وهذه الرواية تقتضي فرضية شيء زائد على الفاتحة كما مر ثم ذكر حديث ابي هريرة (مر عليه السلام على ابي بن كعب الى آخره) * قلت * هذا الحديث

مع الاختلاف في سنده فيه فضيلة الفاتحة وان اياها كان يقرأها في صلواته وفي الاستدلال به على ما ادعاه البيهقي من تعيينها نظر *

* قال * ❦ باب الدليل على انها سبع آيات بسم الله الرحمن الرحيم ❦

ذكر فيه حديث عبد الحميد بن جعفر عن نوح بن ابي بلال عن المقبري عن ابي هريرة * قلت * عبد الحميد ضعفه القطان والثوري كما تقدم ورواه ابو بكر الحنفي وهو عبد الكبير بن عبد الحميد عن نوح عن المقبري عن ابي هريرة موقوف كما ذكره البيهقي فيما بعد والحنفي هذا اجل من عبد الحميد بلا شك *

* قال * ❦ باب وجوب التشهد الاخير ❦

ذكر فيه حديث ابن عباس كان عليه السلام يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن وحديث ابي موسى فاذا كان عند القعود فليقل اول ما ينكم به التحيات وحديث ابن مسعود فاذا اصلتم فقولوا التحيات لله الي آخره * قلت * دلالة الحديث الاول على وجوب التشهد غير ظاهرة * والثاني والثالث وان دلا على وجوبه باعتبار صيغة الامر لكن لا دليل على اختصاصه بالتشهد الاخر ثم ان الشافعي لا يوجب مجموع ما توجه اليه الامر بل بعضه وهما التحيات لله سلام عليك ايها النبي ولا يوجب ما بين ذلك من المباركات والصلوات والطيبات وكذلك لا يوجب ايضا كل ما بعد السلام على النبي صلى الله عليه وسلم على اللفظ الذي توجه اليه الامر *

* قال * ❦ باب وجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ❦

ذكر فيه حديث ابي مسعود ان رجلا قال يا رسول الله اما السلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلي عليك اذا نحن صليتنا في صلواتنا الحديث وقال في آخره (قال الدارقطني استناد حسن متصل) * قلت * لا اعلم احد اروي هذا الحديث بهذا اللفظ الا محمد بن اسحق وقد قال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (الحفاظ يتوقون ما ينفر به)

* قال * ❦ باب وجوب التحلل من الصلوة بالتسليم ❦

ذكر فيه حديث علي (مفتاح الصلوة الطهور) * قلت * في سنده ابن عقيل وقد تقدم ان البيهقي قال في باب لا يتطهر بالمستعمل (لم يكن بالحفاظ واهل العلم مختلفون في الاحتجاج بروايته) * ثم ذكر حديث ابي سعيد (مفتاح الصلوة الوضوء) الى آخره ثم قال يدور على ابي سفيان طريق السعدي * سكنت عنه وقال احمد ويحيى فيه ليس بشئ وقال ابن حبان كان مغفلا بهم في الاخبار حتي يقلبها ويروي عن الثقات مالا يشبه حديث الانبياء وقال البيهقي في باب الماء الكثير لا ينحس بنجاسة تحدث فيه ما لم تغيره (ليس بالقوي) وقد

ذكرنا هناك تضعيفه عن جماعة آخرين *

* قال * **باب الذكر يقوم مقام القراءة** *

ذكر فيه حديث رفاعه بن رافع * قلت * الحديث يقتضي تعين هذا الذكر للوجوب ولا خلاف انه لا يتعين لذلك فيجعل على الاستحباب وايضا فقد تقدم ان في الحديث اشياء ليست بواجبة * ثم ذكر حديث (فعلمني شيئا يجريني من القرآن) * قلت * وهذه الالفاظ ايضا لا يتعين للوجوب بلا خلاف ثم انه لا ذكر للصلوة في هذا الحديث فيجوز ان يكون علمه ذكرا يقوم مقام القرآن في حصول الاجر والثواب ولهذا قال عليه السلام قد ملأ هذا بديه من الخير *

* قال * **باب من قال تسقط القراءة عن نسي** *

ذكر فيه اثر عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عمر ثم قال (واليه كان يذهب الشافعي في القديم ويضعف ما روي عن الشعبي والنخعي ان عمر اعاد الصلوة) ثم قال البيهقي (الرواية عنها مرسله ورواية ابي سلمة وان كانت مرسله فهو اصح مراسيل وحديثه بالمدينة في موضع الواقعة كما قال الشافعي لا ينكره احد) * قلت * ذكر صاحب الاستذكار حديث ابي سلمة ثم قال حديث منكر ليس عند يحيى وطائفة معه لانه رماه مالك من كتابه باخرة وقال ليس عليه العمل لان النبي عليه السلام قال كل صلوة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج والصحيح عن عمر انه اعاد الصلوة وروى يحيى بن يحيى النيسابوري ثنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث ان عمر نسي القراءة في المقرب فاعاد الصلوة * فهذا متصل شاهده همام عن عمرو وحديث مالك عن عمر مرسل لا يصح يعني رواية ابي سلمة والاعادة عنه صحيحة رواها عنه جماعة منهم همام وعبد الله بن حنظلة وزيد بن عياض وكلهم لقي عمرو وسمع منه وشهد القصة ورواها عنه غيرهم ايضا * قال وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابان عن جابر بن زيد ان عمر اعاد تلك الصلوة باقامة * وعن ابن جريج عن عكرمة بن خالد ان عمر امر المؤذن فا قام واعاد تلك الصلوة وروى اشهب سئل مالك اعجبك ما قال عمر فقال انا انكر ان يكون عمر فعله وانكر الحديث وقال يرى الناس عمر يفعل هذا في المغرب ولا يسبحون به ولا يخبرون من فعل هذا ارى ان يعيده هو ومن خلفه *

* قال * **باب القراءة في الصبح** *

ذكر فيه عن مالك عن هشام عن ابيه انه سمع عبد الله بن عامر الى آخره * قلت * في الاستذكار زعم مسلم بن

العجاج ان مالكا وهم فيه وان اصحاب هشام لم يقولوا فيه عن ابيه وانما قالوا عن هشام اخبرني عبدالله بن عامر وذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان ابا اسامة وو كيما وحاتم بن اسمعيل روه عن هشام عن ابن عامر دون ذكر ابيه ثم قال البيهقي وهو الصواب *

* قال * **باب امامة الجنب** *

ذكر فيه حديث ابي بكرة دخل عليه السلام في صلاة الفجر فاوما يده الحديث * قلت * مداره على حماد بن سلمة * قال البيهقي في باب من ادى الزكاة فليس عليه اكثر (سواء حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه) وقال في باب من مربائط انسان (ليس بالقوى) وقال في باب من صلى وفي ثوبه اذى (مخلف في عدالته) والعجب من البيهقي كيف اطلق هذا القول في حماد بن سلمة مع جلالته ثم ناقض نفسه فحكم على هذا الحديث بالصحة في كتاب المعرفة مع ان في سنده حماد اهذاف في كتاب المتصل والمرسل والمقطوع للبردي الذي صرح الحسن سباعا من الصحابة انس وعبد الله بن مغفل وعبد الرحمن بن سمرة واحمر بن جزء فدل هذا على ان حديث الحسن عن ابي بكرة مرسل * ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن مهدي قال هذا الجمع عليه الجنب يعيد ولا يعيدون ما اعلم فيه اختلافا) * قلت * وحكي في آخر هذا الباب عن ابن مهدي قال قلت لسفيان تعلم ان انا حد قال يعيد ويعيدون غير حماد فقال لا فذكر حماد ههنا يخالف ما ادعاه ابن مهدي اولا ثم كيف يقول هو وسفيان هذا القول ومذهب ابي حنيفة واصحابه انهم يعيدون جميعا وكذا مذهب مالك ان كان الامام عالما بما يجنبه وكذا مذهب الشعبي ذكره ابو عمر في الاستذكار وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء قال ان صلى امام غير متوض فذكر حين فرغ يعيد ويعيدون فان لم يذكر حتى فانت الصلوة يعيد ولا يعيدون * ثم روى عن ابن جريج قلت يعني لعطاء فصلي بهم جنبا فلم يسلموا ولم يسلم حتى فانت الصلوة قال فليعيدوا فليست الجنابة كالوضوء وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن صاعد عن الشعبي قال يعيد ويعيدون وصاعده هو ابن مسلم الشكري الكوفي ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وفي مصنف ابن ابي شيبة شاهشيم عن يونس عن ابن سيرين قال اعد الصلوة واخبر اصحابك انك صليت بهم وانت غير طاهر * ثم ذكر البيهقي اثره عن عمرو بن خالد عن ابن ابي ثابت عن عاصم عن علي ثم ضعفه عمرو * قلت * ذكر عبد الرزاق في مصنفه هذا الاثر ثم قال وذكره غالب بن عبيد الله عن حبيب بن ابي ثابت عن عاصم عن علي عن مثله ثم خرج البيهقي (عن سفيان انه قال لم يرو حبيب بن ابي ثابت

عن عاصم بن ضمرة شينا قط * قلت * اخرج ابو داود في سننه حديثا من روايته عنه واخرج ابن ماجه في سننه في موضعين روايته عنه وروى عبد الرزاق عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن ابي جعفران عليا صلى بالناس وهو جنب او على غير وضوء فاعاد وامرهم ان يعيدوا وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن ابراهيم ابن يزيد عن عمرو بن دينار عن علي قال يعيد ويعيدون وروى عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن المطرح عن ابي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن ابي امامة صلى عمر بالناس وهو جنب فاعاد ولم يعيدوا فقال له علي كان ينبغي لمن صلى معك ان يعيدوا فنزلوا الى قول علي * قلت * من كلام القاسم ما نزلوا قال رجعوا قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي * ثم ذكر البيهقي (عن ابن المبارك قال ليس في الحديث قوة لمن يقول اذا صلى الامام بغير وضوء ان اصحابه يعيدون والحديث الاخر اثبت ان لا يعيد القوم) * قلت * مراد ابن المبارك بالحديث الآخر الاثار التي تقدم ذكرها كذا في المعرفة للبيهقي والاظهر فيها انه عليه السلام ما كان كبيرا ولا كما صرح به في رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة وهو الظاهر من رواية عثمان بن عمر عن يونس في قوله فلما قام في مصلاه ذكر انه جنب ولهذا ابوب النسائي على هذا الحديث باب الامام يذكر بعد قيامه في مصلاه انه على غير طهارة ورواية ثوبان عن ابي هريرة وان صرح فيها انه عليه السلام كبيرا ولا الا ان روايته ابي سلمة اصح منها كما ذكر البيهقي وصرح بذلك في رواية ابن سيرين ايضا الا ان المحفوظ انها مرسل كما ذكر البيهقي وحديث ابي بكره تقدم ما فيه وحديث عطاء مرسل وحديث انس مختلف في اسناده كما بينه البيهقي وقوله في رواية ابن وهب نخرج اليها وقد اغتسل فكبر فظاهر في انه ما كان كبيرا ولا ثم لو سلمنا انه كبر فلا دليل على ان القوم لا يعيدون اذ ليس في الطرق الصحيحة ان القوم كبروا وليس في قوله عليه السلام مكانكم دليل على انهم كانوا في الصلوة بل معناه لا تتفرقوا حتى ارجع اليكم وقيامهم لا تنظاره لا يدل على انهم في الصلوة ويدل على ذلك قول ابي داود في سننه ورواه ابوب وهشام وابن عون عن النبي عليه السلام مرسل قال فكبر ثم اومأ الى القوم ان اجلسوا فامرهم بالجلوس دليل على انهم لم يكونوا في الصلوة فان قيل ففي سنن ابي داود انهم لم يزلوا واقاما ينتظرونه * قلنا * فعل القوم لا يعارض قوله عليه السلام ويحتمل ان الذين سمعوا قوله اجلسوا اجلسوا ومن لم يسمع بقي قائما ثم لو ثبت انهم كبروا او لا ليس في الحديث انهم لم يستأنفوا التكبير عند مجيئه بل الظاهر انهم استأنفوه اذ لو لا ذلك لوقع تكبيره بعد تكبيرهم اذ لو صح انه عليه السلام كبر او لا لم يكن ذلك التكبير معتبرا لعدم الطهارة وفي تجويزه وقوع تكبيره بعد تكبيرهم مخالفة لقوله عليه السلام في الحديث الصحيح انما جعل الامام

ليؤتم به اذ لا يستحق الامام اسم الامامة الا اذا تقدم فعله على فعل القوم وفيه ايضا مخالفة لقوله عليه السلام
 فاذا اكبر فكبروا * وقال ابن حبان في صحيحه قول ابي بكرة فضلى بهم اراد بدأ بتكبير محدث الا انه رجع
 فبنى على صلوته اذ محال ان يذهب صلى الله عليه وسلم ليغتسل ويبقى الناس كلهم قياما على حالتهم من غير امام
 الى ان يرجع صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه ثم ان بدأ هو واصحابه بتكبير محدث بطل الاستدلال بالحدوث
 اذ لم يصلوا وراء جنب وان استأنف هو التكبير وبنوهم على ماضى من احرام مهم يكون احرام مهم قبل احرام
 امامهم وفيه ما تقدم وان كانوا اكبرهم بنوا على تكبيرة الاولى فهو منسوخ لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله
 صلوة بغير طهور ولا جاع المسلمين على انه لا يجوز البناء على صلوة صليت بلا طهارة وانما الخلاف في بناء من
 صلى طاهرا ثم احدث فظهر ان الاستدلال بهذا الحديث مشكل وفي شرح مسلم للنووي قوله في صحيح مسلم
 حتى اذا قام في مصلاه قبل ان يكبر ذكر فانصرف صريح في انه لم يكن كبروا دخل في الصلوة ومثله في رواية
 البخارى وانتظرنا تكبيره وفي رواية ابي داود انه كان دخل في الصلوة فتحمل على انه قام للصلوة وتبها
 للاحرام بها انتهى كلامه وفي الام للشافعى قال البيهقي من احرم جنبا يقوم ثم ذكر فخرج فتوضأ ورجع
 لم يجزله ان يؤمهم لان الامام حينئذ انما يكبر للافتتاح وقد تقدم ذلك احرام القوم وكل ماموم احرم قبل امامه
 فصلوته باطلة لقوله عليه السلام فاذا اكبر فكبروا * قال الشافعى من احرم قبل امامه فصلوته باطلة وقال
 الرافعى في شرح مسند الشافعى ليس المقصود انه بنى على الصلوة فان الناس للحدث والجنابة اذا تطهر يستأنف
 انتهى كلامه ولا نسلم انه ليس في الحديث قوة لمن قال ان اصحابه يعبدون بل قوله عليه السلام انما جعل الامام
 ليؤتم به يدل على ذلك اذا جنب ليس بمصل فلا يصح الاتمام به كالمكان الامام كافر او امرأة او ما فان قيل
 الكافر والمرأة لها امارة يستدل بها ففرط في اتمامه بها ولا امارة على الطهارة فلا تفريط * قلنا * لو صلى في
 ظلمة خلف امرأة او ذمى او غلام فلا تفريط ولان الصلوة خلف من ظاهره الاسلام مباحة شرعا فلا معنى
 لاعتبار الامارة وقد تعلم الطهارة بسؤاله او بان يشاهده بتوضأ *

باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم به ثم علم *

* قال *

ذكر فيه حديث حماد بن سلمة عن ابي نعامة عن ابي نضرة ثم قال لكل واحد منهم مختلف في عدته وله لك
 لم يحتج البخارى في الصحيح بواحد منهم * قلت * اساء القول فيهم اما حماد بن سلمة فامام جليل ثقة ثبت وهذا
 اشهر من ان يحتاج الى الاستشهاد عليه ومن نظري كتب اهل هذا الشأن عرف ذلك قال ابن المدينى من تكلم

في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين وقال ابن عدي وهكذا قول ابن حنبل فيه وفي الكمال قال ابن حنبل
اذا رأت البنت الرجل بمن حماد بن سلمة فاتهمه فانه كان شديد على اهل البدع وقال ابن معين اذا رأت البنت الرجل
يقع في عكرمة وحماد بن سلمة فاتهمه في الاسلام وقال ابن مهدي حماد بن سلمة صحيح السماع حسن اللقاء ادرك
الناس لم يهتم بلون من الالوان ولم يلبس بشئ احسن ملكة نفسه ولسانه ولم يطلقه على احد ولا ذكر خلقا بسوء
فسلم حتى مات واما ابو نعامة فوثقه ابن معين واما ابو نضرة فوثقه ابن معين وابوزرعة واخرج مسلم للثلاثة
ولا يلزم من ترك البخاري الاحتجاج بشخص ان يكون للاختلاف في عدالة لانه لم يلتزم هو ولا مسلم التخرج
عن كل عدل على ما عرف *

* قال * باب ما يجب غسله من الدم *

ذكر فيه حديثان في سنده روح بن غطيف فذكر (عن الذهلي انه مجهول) * قلت * روى عنه القاسم بن مالك
وتصربن حماد واغلظوا فيه ولكن لم يقل احد فيما علمت انه مجهول *

* قال * باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء *

ذكر فيه حديث ابن اسحق عن سليمان بن سعيد عن امية بن ابي الصلت ثم قال (كذابي كتابي وقال غيره آمنة بنت
ابي الصلت وعوا الصواب عن امرأة من بني غفار قالت جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم) الحديث * قلت *
كذا في نسختين مضبوطتين من السنن آمنة بالمد والنون وقال الخطيب في كتابه التلخيص امية بضم الهمزة
وبالياء وذكر ان الواقدي روى حديثها هذا عن ابن ابي سبرة عن سليمان عن ام علي بنت ابي الحكم عنها عن
النبي عليه السلام يخالف ابن اسحق في موضعين ادخال ام علي بينها وبين سليمان وجعلها صحابية وفي اطراف
المزى ورواه الواقدي عن ابن ابي سبرة فذكره كما ذكر الخطيب *

* قال * باب البيان ان الدم اذا بقي اثره بعد الغسل لم يضره *

ذكر فيه انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم باسنادين ضعيفين * ثم ذكرهما وفي سند الثاني الوازع بن نافع
فذكر (عن ابراهيم الحاربي انه قال غيره اوثق منه) * قلت * الوازع قال فيه النسائي متروك وقال الذهبي قال
احمد ويحيى ليس ب ثقة فترك البيهقي مثل هذا التبريح واقتصر على كلام الحاربي وظاهره يدل على توثيقه كما مر غير
مرة لانه شارك الغير في الثقة وان كان ذلك الغير اوثق منه فان كان البيهقي قصد بذكر هذا الكلام توثيقه كما هو
المفهوم من ظاهره فهو مناقض لقوله او لا باسنادين ضعيفين وان قصد بذلك تبريحه فقد ترك ما ذكرنا من

التجريح الواضح وذكر ما المفهوم من ظاهره خلافه *

* قال * باب ما روي في الفرق بين يول الصبي والصبية *

ذكر فيه حديثا عن ابي الاحوص عن سماك عن قابوس عن لبابة وهي ام الفضل * ثم قال (وروي عن علي بن صالح عن سماك عن قابوس عن ابيه جاء ت ام الفضل) * قلت * رواه ابن ماجه عن ابي بكر بن ابي شيبة عن معاوية ابن هشام عن علي بن صالح عن سماك عن قابوس قالت ام الفضل ولم يذكر اياه *

* قال * باب المني يصيب الثوب *

ذكر فيه حديث عباد بن منصور عن القاسم عن عائشة * قلت * عباد هذا قال الذهبي ضعفه وقال ابن الجارود ليس بشئ وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة سأله يعني علي بن المدبني عن عباد بن منصور فقال ضعيف عندنا ثم مع ذلك قد اختلف عليه في سنده فاخرجه ابن عدي في الكامل من طريق احمد بن اوفى عن عباد بن منصور عن عطاء عن عائشة الحديث بمعناه وقال ابن عدي في ترجمة احمد بن اوفى يخالف الثقات فيما يرويه عن شيعة وقد حدث عن غير شيعة باحاديث مستقيمة وهذا الحديث مستقيم ثم ذكر البيهقي حديث عكرمة بن عمار (ثنا عبد الله بن عبيد قال قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلت المني (١) من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلي فيه) * قلت * فيه علان * احدهما * ان ابن عمار غمز القطان وابن حنبل وضعفه البخاري جدا ذكره البيهقي فيما مضى في باب مس الفرج بظهر الكف وسكت عنه هنا * والثانية * قرأت بخط الشيخ نقي الدين القشيري قال الفلابي ذكرت ليعبي حديثا حدثناه معاذ بن معاذ عن عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة انها كانت تفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر يحيى ان يكون سمع من عائشة عبد الله بن عبيد قال الفلابي ثنا ابوداود ثنا هشام بن ابي عبد الله عن بديل العقيلي عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن امرأة منهم يقال لها ام كلثوم عن عائشة *

* قال * باب الاختيار في غسل المني تطظيفا *

ذكره في آخره حديث عمرو بن ميمون (سألت سليمان بن يسار عن المني تصيب الثوب ايفسله ام يغسل الثوب فقال اخبرتني عائشة انه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلوة) ثم قال البيهقي (يدل علي ان سياق الحديث لاجل طهارة عرق الجنب وانه ليس عليه غسل الثوب الذي اجنب فيه فقد يغسل المني تطظيفا كما يغسل الخاط وغيره) * قلت * هذا التاويل في غاية البعد والمخالفة لظاهر اللفظ لان السؤال انما وقع عن المني

يصيب الثوب لا عن عرق الجنب *

* قال *

* باب طهارة الارض من البول *

ذكر فيه بول الاعرابي في المسجد وامره عليه السلام بصب الماء عليه * قلت * وجه الدليل ان الارض لو طهرت بالبيس لم يكلفهم صب الماء وللخصم ان يقول اراد عليه السلام تعجيل تطهير المسجد اذا التطهير بالبيس يحتاج الى زمان *

* قال *

* باب من قال بطهور الارض اذا يبست *

ذكر فيه حديث ابن عمر (كانت الكلاب تبول تقبل وتدبر في المسجد) ثم ذكر عن الا سمعيلي (انه قال المسجد لم يكن يغلقي عليه وكانت تتردد فيه فمساها كانت تبول فيه) * قلت * قطع ابن عمر بانها كانت تبول كما اخرجها البيهقي اولاً وكذا اخرجها البخاري تعليقا بصيغة الجزم واخرجه ابوداود ايضا فالتفتي بذلك تردد الا سمعيلي فيه بقوله وعساها كانت تبول وبقيته كلامه تقدم ما عليه فيما مضى في باب نجاسة ماماسه الكلب وقول البيهقي آخر (انه منسوخ) تقدم هناك ايضا انه دعوى والاظهر ان الشمس كانت تجفف تلك النجاسة فتطهر الارض كما ترجم البيهقي وكذا ترجم ابوداود فقال باب في طهور الارض اذا يبست وذكر الحديث وكذا فعل غيرهما *

* قال *

* باب طهارة الخف والنعل *

ذكر فيه حديث ابراهيم بن الهيثم (ثنا محمد بن كثير ثنا الاوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ احدكم نعليه) الحديث * قلت * في سنده امران * احدهما * ان البيهقي اخرج في كتاب المعرفة من حديث ابي الاحوص محمد بن الهيثم القاضي ثنا محمد بن كثير عن الاوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد عن ابي هريرة ولم يذكر اياه * والثاني * ان ابن كثير هو المصيصي كذا نسبته في كتاب المعرفة وسكت عنه هناك وهنا هو متكلم فيه قال صاحب الكمال قال البخاري ضعفه احمد وقال يث الى اليمن فاني بكتاب فرواه وقال عبد الله بن احمد ذكره ابي فضعه جد اوقال هو منكر الحديث اوقال روى اشياء منكورة وقال محمد بن سعد يذكرون انه اختلط في آخر عمره وقال صالح بن محمد كثير الخطأ وقال صالح بن احمد بن حنبل قال ابي لم يكن ابن كثير عند سمي بثقة وضعفه ابن القطان وقال اضعف ما هو عن الاوزاعي ثم قال البيهقي) رواه ابوداود عن محمد بن ابراهيم عن ابن كثير * قلت * كذا وقع في هذا الكتاب ولعله غلط من الكتاب فان ابا داود رواه عن احمد بن ابراهيم الدورقي عن ابن كثير وكذا ذكر المزني

في اطرافه وكذلك رواه البيهقي في كتاب المعرفة من طريق ابي داود ثنا احمد بن ابراهيم ثم اخرج البيهقي من حديث القعقاع بن حكيم عن عائشة عنه عليه السلام بهناه * قلت * سكت من هذا الحديث وقال في الخلافيات القعقاع لم يسمع عن عائشة *

* قال * **باب المصلي اذا خلع نعليه اين يضعهما** *

ذكر فيه حديث بشر بن بكر ثنا الاوزاعي حدثني محمد بن الوليد عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فخلع نعليه فلا يؤذيهما احدا الحديث * قلت * ذكره ابو داود من حديث بقة وشيب بن اسحاق عن الاوزاعي حدثني محمد بن الوليد عن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره فزاد ذكر ابي هريرة *

* قال * **باب النهي عن الصلوة في المقبرة والحمام** *

ذكر فيه حديثا مرسلين طريق الثوري * قال (وقد روي موصولا وليس بشئ) وحديث حماد يعني ابن سلمة موصول وقد تابعه علي وصله عبد الواحد بن زياد والدرارودي * ثم ذكر سند هاشم اسنده موصولا من وجه آخر * قلت * اذا وصله ابن سلمة وتوبع علي وصله من هذه الواجهة فهو زيادة ثقة فلا ادري ما وجه قول البيهقي وليس بشئ *

* قال * **باب اينما ادركت الصلوة فصل** *

ذكر فيه حديث ابي ذر وجابر وابي هريرة وابن عباس وابي امامة * ثم قال في آخر الباب (وروي في حديث جابر وابي هريرة عنه عليه السلام) * قلت * لا فائدة لهذا الكلام لانه ذكر حديثها فيما تقدم من هذا الباب بسنده *

* قال * **باب في حصي المسجد** *

ذكر فيه حديثا (عن عمر بن سليم قال قال ابو الوليد سألت ابن عمر عما كان بدا هذه الحصى) ثم قال (حديث متصل واسناده لا بأس به) * قلت * كيف يكون كذلك وابو الوليد هذا مجهول كذا قال ابن القطان والذهبي وفي احكام عبد الحق لا لم يروى عنه الا عمر بن سليم ويقال عمرو ثم ان عمر هذا لم يصرح بالسماع من ابي الوليد وقد حكى ابن القطان عن ابن الجارود انه لم يسمعه *

باب في سراج المسجد

* قال *

ذكر فيه حديث (سعيد بن عبد العزيز عن ابن أبي سودة عن ميمونة فابستوا بزيت يسرج في قناديل) * قلت *
الحديث ليس بقوى كذا قال عبد الحق في احكامه وكان الحامل له على ذلك الاختلاف في اسناده فان ابا داود
اخرجه كما ذكره البيهقي واخرجه ابن ماجة من حديث ثور بن يزيد عن زياد بن ابي سودة عن اخيه عثمان بن
ابي سودة عن ميمونة ولهذا قال صاحب الكمال روى زياد عن ميمونة وعن اخيه عنها وهو الصحيح *

باب ما يقول اذا دخل المسجد

* قال *

ذكر فيه (عن انس انه كان يقول السنة اذا دخل المسجد) الى آخره * قلت * هذا الاثر ليس بمناسب لهذا الباب *

باب الجنب يمر في المسجد

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس في قوله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) قال لا تدخل المسجد وانت جنب الا ان
تكون مارا * قلت * في سنده ابو جعفر عيسى بن ماهان الرازي قال ابو زرعة يهيم كثيرا وقال الفلاس شي الحفظ
وقال احمد والنسائي طوس بالقوي وقد جاء عن ابن عباس بسند صحيح خلاف هذا قال ابن ابي شيبة في مصنفه
ثاو كيم عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن ابي مجاز عن ابن عباس ولا جنبا الا عابري سبيل هو الماسا فريعي
لا يجد الماء فيتييم وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال يمر الجنب في المسجد قال
ابن جريج واقول ان قال ابن عباس ولا جنبا الا عابري سبيل مسافر من لا يجدون ماء وقد اخرج البيهقي مثل
هذا عن علي فيما مضى في باب الجنب يكفيه التيمم اذا لم يجد الماء ثم ذكر البيهقي (عن ابي عبيدة بن عبد الله عن
ابن مسعود انه كان يرخص للجنب ان يمر في المسجد) * قلت * ابو عبيدة لم يترك اياه ذكره البيهقي في باب من
كبر بالطائفتين * ثم ذكر (عن الحسن بن ابي جعفر الازدي عن سلم الغنوي عن انس في قوله ولا جنبا الا عابري
سبيل قال يمتاز) * قلت * الحسن بن ابي جعفر عجلان وقيل عمر الجفري الازدي قال عمرو بن علي صدوق
منكر الحديث كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وقال اسحاق بن منصور ضعفه احمد وقال البخاري منكر الحديث
وقال النسائي ضعيف وقال في موضع آخر متروك الحديث وقال الترمذي ضعفه يحيى بن سعيد وغيره * ذكر
ذلك كله المزي في التهذيب وقال الذهبي ضعفه جماعة وقال ايضا سلم الغنوي قال ابن حبان لا يحتج به وقال
شعبة كان يرى الهلال قبل الناس ببلتين وقال النسائي تكلم فيه شعبة ثم ذكر (عن عطاء لا تمر الحائض في المسجد
الامضطرة) * قلت * هذا الكلام عليه لان عطاء منعها الا للاضطرار والشافعي رخص لها في المرور من

غير اضطرار وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قلت لعطاء الخاض تمر في المسجد قال لا *
 * قال * باب المشرك يدخل المسجد غير المسجد الحرام لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا *
 * قلت * المراد القرب للحج او عمرة ويدل على ذلك ما في كتب الحديث ان ابا بكر بث ابا هريرة في رهط
 يوذنون في الناس يوم النحر الا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وانزل الله في العام الذي نبذ فيه
 ابو بكر الى المشركين * يا ايها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام الا به ويدر عليه ايضاً قوله تعالى
 عقيب ذلك * وان خفتم عيلة * وذلك ان العرب لما منعت من الحج والعمرة خافوا من انقطاع تجارتهم التي كان
 المسلمون ينتفعون بها فاحل الله لهم الجزية ولم تؤخذ قبل ذلك فجعلها عوضاً مما منعهم من تجارات المشركين وانما
 ذكر في المنع قربان المسجد الحرام لان الحاج والمتمتع لا بد لهما من دخوله فالمنع منه يشمل الحج والعمرة ولو قال فلا تقربوا
 عرفات لحص بالمنع الحج دون العمرة او تحمل الآية على عبدة الاوثان من العرب اذ يجب قتلهم ولا يقبل منهم الا
 الاسلام او السيف فنعوا من دخوله لان من دخله حرم قتله *

* قال * باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الصلوات *

ذكر فيه حديث سعد بن سعيد الانصاري عن محمد بن ابراهيم عن قيس جد سعد * قلت * سعد هذا ضعفه
 ابن حنبل وابن معين وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن حبان لا يميل الاحتجاج به وقال الترمذي
 تكلموا فيه من قبل حفظه وقال ايضاً هذا الحديث اسناده ليس بم متصل محمد التيمي لم يسمع من قيس ورواه
 بعضهم عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم انه عليه السلام خرج فرأى قيساً ثم ذكر البيهقي حديثاً
 (عن ذكوان عن عائشة انه عليه السلام كان يصلي بعد العصر وينهي عنها) ثم قال (ففي هذا وفي بعض ما مضى
 اشارة الى اختصاصه عليه السلام باستدامة هاتين الركعتين) * قلت * قولها وينهي عنها صريح بان حكم غير النبي
 عليه السلام في هذا يخالف حكمه وانه عليه السلام مخصوص باصل هذه الصلوة لا باستدانتها وكذا ما ذكر
 في اوائل هذه الابواب من النهي عن الصلوة بعد العصر وحديث معاوية وابن عباس وفعل عمر يدل على ذلك
 والى هذا ذهب اكثر العلماء وكرهوا هاتين الركعتين ذكره الطحاوي * ثم ذكر البيهقي اثر من حديث مخزومة
 عن ابيه * قلت * مخزومة بن بكير ضعفه يحيى وقال مرة لبس بشي وقال احمد ثقة لم يسمع من ابيه شيئاً وقال
 ابوداود لم يسمع من ابيه الا حديث الوتر *

* قال * **باب بيان ان النعي مخصوص ببعض الامكنة**

ذكر فيه حديثا في سنده حميد الاعرج فقال فيه (ليس بالقوى) * قلت * تساهل في امره والذي في الكتب انه واهي الحديث وقيل ضعيف وقيل منكر الحديث وقيل ليس بشئ وقال ابن حبان يروى عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود نسخة كانها موضوعة *

* قال * **باب تأكيد التور**

ذكر فيه حديث عبيد الله التمكي (عن ابن بريدة عن ابيه قال عليه السلام الورحق) الحديث * ثم خرج عن البخاري (قال التمكي عنده مناكير) * قلت * قال ابو حاتم هو صالح وانكر على البخاري ادخاله في كتاب الضعفاء وقال يحول *

* قال * **باب من جعل المصرا ربا**

ذكر فيه حديثا عن ابي ابراهيم محمد بن المثنى عن ابيه عن جده * ثم ذكره من وجه آخر عن محمد بن مهران ثنا جدي ابو المثنى ثم قال هو الصحيح وهو ابو ابراهيم محمد بن ابراهيم بن مسلم بن مهران القرشي سمع جده مسلم بن مهران ويقال محمد بن المثنى وهو ابن ابي المثنى لان كنية مسلم ابو المثنى) * قلت * المذكور في الكتب المتداولة ان كنية محمد ابو جعفر لا ابو ابراهيم واسم جده ابي المثنى مسلم بن المثنى وقيل مهران وقيل مسلم بن مهران كما ذكر البيهقي *

* قال * **باب من جعل قبل المغرب ركعتين**

ذكر فيه حديثان من رواية ابن بريدة عن ابن مغفل ثم قال (ورواه حيان بن عبيد الله واخطأ في سنده واتي بزيادة لم يتابع عليها) ثم ذكر (عنه عن ابن بريدة قال عليه السلام ان عند كل اذان ركعتين ما خلا المغرب) * قلت * اخرج البزار هذا الحديث ثم قال حيان رجل من اهل البصرة مشهور ليس به باس وقال فيه ابو حاتم صدوق وذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين واخرج له الحاكم في ابواب الزنا حديثا وصححه اسناده فهذه زيادة من ثقة فيحمل على ان لابن بريدة فيه سندين سمعه من ابن مغفل بغير تلك الزيادة وسمعه من ابيه بالزيادة

* قال * **باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى**

ذكر فيه حديث ابن عمر ثم حكى عن البخاري انه صحيح * قلت * رواه عن ابن عمر على الازدي وقد ذكر صاحب التمهيد ان ابن معين يضعف حديث الازدي ولا يحتج به ويقول ان نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر ولم يذكر واهي النهار وذكر صاحب التمهيد في موضع آخر حديث الازدي ثم قال فزاد ذكر النهار

ولم يقله احد عن ابن عمر غيره وانكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال ان صلى النافلة اربعا فلا باس فقد روي عن ابن عمر انه كان يصلي اربعا بالنهار وقال ابن عوف قال لي نافع امانحن فنصلي اربعا بالنهار ثم ذكر ابو عمر بسنده عن ابن معين انه قال صلوة النهار اربع لا تقصّل بينهن فقليل له ان ابن حنبل يقول صلوة الليل والنهار مثني فقال باي حديث فقليل له بحديث الازدي عن ابن عمر فقال ومن على الازدي حتى اقبل هذا منه وادع يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع عن ابن عمر انه كان يتطوع بالنهار اربعا بفصل بينهن لو كان حديث الازدي صحيحا لم يخالفه ابن عمرو قال النسائي هذا الحديث عندى خطأ يعنى حديث الازدي ثم ذكر البيهقي حديث الفضل بن عباس * قلت * ذكر صاحب التمهيد انه اسناد مضطرب ضعيف لا يعتمد به *
 * قال *

باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان *

ذكر فيه حديثا (عن الحسن بن صالح عن ابي سعد البقال عن ابي الحسن ان علي بن ابي طالب امر رجلا ان يصلي بالناس خمس ترويحات عشرين ركعة) ثم قال (وفي هذا الاسناد ضعف) * قلت * الاظهر ان ضعفه من جهة ابي سعد سعيد بن المرزبان البقال فانه متكلم فيه فان كان كذلك فقد تابعه عليه غيره قال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا وكيع عن الحسن بن صالح عن عمرو بن قيس عن ابي الحسن ان عليا امر رجلا يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة وعمرو بن قيس اظنه الملاي وثقه احمد ويحيى وابو حاتم وابو زرعة وغيرهم واخرج له مسلم ثم ذكر حديثا في سنده المعيرة بن زياد فقال (ليس بالقوي) * قلت * ضعفه في باب ترك القصر وقال في باب خل الخمر (صاحب مناكير) وقد وثقه ابن معين وجماعة فلم يذكر البيهقي شيئا من ذلك *
 * قال *

باب القنوت في الوتر *

ذكر فيه حديث الحسن * قلت * ذكره ابن جرير الطبري في التهذيب ثم قال فيه الابانة عن صحة قول القائلين في الوتر قنوت وروي ليث عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن عبد الله انه كان يقنت في الوتر وروي ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود واصحاب محمد عليه السلام كانوا يقتنون في الوتر وروي الاسود ان عمر قنت في الوتر وكان على يقنت في رمضان كله وفي غير رمضان في الوتر وفعله الاسود *
 * قال *

باب من لا يقنت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان *

ذكر فيه اثرا عن ابي ثم ذكر اثرا عن الحسن عن عمر ثم ذكر اثرا عن الحارث عن علي * قلت * اثر ابي في سنده مجهول والحسن لم يدرك عمر لانه ولد لستين بقينا من خلافته والحارث مكشوف الحال ثم ذكر عن الحكم

ابن عبد الملك عن قتادة عن الحسن قال أما عليّ إلى آخره * قلت * الحكم هذا قال يحيى ليس بثقة وليس بشيء
وقال ابو حاتم مضطرب وقال ابو داود منكر الحديث وقتادة مدلس وقد عني والحسن لم يصح لقائه لعل
* ثم ذكر البيهقي (عن الاوزاعي انه قال مساجد الجماعة يقنتون في جميع الشهر واهل المدينة يقنتون في النصف
الثاني) * قلت * اتباع الجماعة اولى وتعليمه عليه السلام للحسين كلات يقولن في الوتر يشمل وتر جميع السنة
ثم ذكر حديث غسان بن عبيد (ثنا ابو عائكة عن انس كان عليه السلام يقنت في النصف من رمضان) إلى آخره
* ثم قال (قال ابو احمد هو ابن عدي ابو عائكة طريق منكر الحديث) * قلت * اقتصر عليه وغسان الراوى عنه
مذكور ايضا في الضعفاء خرق احمد حديثه وقال ابن عدي الضعيف على احادته بين *

* قال * باب المريض يترك القيام بالليل *

ذكر فيه حديثا (عن شعبة عن يزيد بن خمير عن عبد الله بن ابي موسى عن عائشة) ثم قال (كذا قال شعبة وقال
معاوية بن صالح عبد الله بن ابي قيس وهو اصح) * قلت * أخرجه ابو داود في سننه من حديث شعبة عن يزيد
عن عبد الله بن ابي قيس *

* قال * باب الوتر بركة *

ذكر فيه حديث عاصم الاحول (عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر جاء رجل إلى النبي عليه السلام فسأله عن الوتر
وانا بينهما فقال صلوة الليل مثنى مثنى فاذا كان من آخر الليل فاوتر بركة ثم صل ركعتين قبل الفجر يريد في صلوة الفجر)
* قلت * هذا تاويل ردى يردده اللفظ والحديث صريح في جواز ركعتين بعد الوتر وقد روى ذلك من
عدة طرق والبيهقي بوب عليه فيما بعد ولم ياول تلك الاحاديث بهذا التاويل بل زعم (ان الركعتين تركنا
بحديث اجعلوا آخر صلوتكم بالليل وترا) وقد ذكر ابن ابي شبة في مصنفه هذا الحديث فقال ثنا هشيم انا خالد
هو الخذاء عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر انه عليه السلام قال صلوة الليل مثنى مثنى والوتر واحدة وسجدتان
قبل صلوة الصبح ومعناه كما قلنا ويحتمل ان يكون قوله وسجدتان معظوفاعلى قوله واحدة فعلى هذا فيه دليل
على ان الوتر ثلاث ركعات ثم ذكر حديث الزهري (عن عطاء عن ابي ايوب) وذكر الاختلاف في رفعه
ووقفه * قلت * رواه الدارقطني من حديث محمد بن حسان الازرق عن ابن عبيدة عن الزهري مرفوعا
ولفظه الوتر حق واجب وابن حسان ثقة وقد زاد الرفع ولفظه واجب فيقبلان * (قال البيهقي وروى عن
جماعة من الصحابة التطوع والوتر بركة واحدة مفصولة عما قبلها منهم عمر) ثم خرج من حديث قابوس بن

ابي ظبيان ان اباه حدثه قال مر عمر الى آخره * قلت * قابوس قال النسأى ليس بالقوى وضعفه ابن معين وكان شد يد الحمل عليه وقال ابن حبان ردى الحفظ يتفرد عن ابيه بالا اصل له وقد ذكر البيهقي في اواخر الباب الذى يلى هذا الباب ان الحسن قيل له كان ابن عمر يسلم في الركعتين من الوتر فقال كان عمر افقه منه كان ينهض في الثالثة بالتكبير * وذكر صاحب التمهيد جماعة من الصحابة روى عنهم الوتر بثلاث لا يسلم الا في اخرهن * منهم عمرو على وابن مسعود وزيد وابي وانس * ثم خرج البيهقي (عن نعيم الدارى انه قرأ القرآن في ركعة) * قلت * ليس في هذا انه اقتصر على ركعة * ثم ذكر (ان ابامصور قال لابن عمر الناس يقولون عن الوتر بواحدة تلك البتراء) الى آخره * قلت * في سنده ابن اسحاق وسلمة بن الفضل متكلم فيها وابو منصور لم اعرف حاله ولا اسمه وقد جاء ان الوتر بواحدة هي البتراء فذكر صاحب التمهيد عن ابى سعيد الخدرى انه عليه السلام نهى عن البتراء ان يصلى الرجل ركعة واحدة بوترها وفي سنده عثمان بن محمد بن ربيعة قال العقيلي الغالب على حديثه الوهم ذكره صاحب التمهيد ولم يتكلم عليه احد بشي فيما علمنا غير العقيلي وكلامه خفيف وقد اخرج له الحاكم في المستدرک *
* قال * ❦ باب من او تر بثلاث موصولات ❦

ذكر فيه (عن ابن مسعود قال الوتر ثلاث كوتر النهار المغرب) * ثم قال (رفعه يحيى بن زكريا عن الاعمش وهو ضعيف) * قلت * اخرجه النسأى من حديث ابن عمر فقال حدثنا قتيبة عن الفضل بن عياض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة المغرب وتر صلوة النهار فاوتروا صلوة الليل وهذا السند على شرط الشيخين * ثم ذكر البيهقي حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن زارة عن سعد بن هشام عن عائشة كان عليه السلام لا يسلم في ركعتي الوتر) ثم قال (كذا رواه عبد الوهاب عن ابن ابي عروبة) * قلت * تابع عبد الوهاب على ذلك عيسى بن يونس وبشر بن المفضل وعبد الوهاب بن ابوبدر شجاع بن الوليد فرووه عن ابن ابي عروبة كذلك امارواية عيسى فقال البيهقي في المعرفة كذا رواه عبد الوهاب بن عطاء وعيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة واما رواية بشر فاخرجهما النسأى واما رواية عبد الوهاب بن ابي شيبة فقال ثنا عبدة عن سعيد عن قتادة فذكر بسنده مثل ذلك واما رواية ابي بدر فاخرجهما الدارقطني في سننه *

* قال * ❦ باب في الركعتين بعد الوتر ❦

ذكر فيه حديثا عن عائشة ثم قال (وقد رويناهما في الركعتين في حديث سعد بن هشام عن عائشة عن النبي صلى الله

عليه وسلم وفي رواية الحسن عن سعد يقرأ فيها قل يا أيها الكافرون واذا زلزلت) * قلت * رواية الحسن عن سعد ذكرها ابوداود ولا ذكر للقراءة فيها واخرجها ايضا النسائي ولم يذكر الركعتين بعد الوتر بالجملة وقال البيهقي في كتاب المعرفة قدروناهما في حديث سعد بن هشام عن عائشة عن النبي عليه السلام وهما في رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة وفي حديث ام سلمة وابي امامة وانس وثوبان وفي حديث انس وابي امامة من الزيادة قرأته فيهما بعد ام القرآن اذا زلزلت وقل يا أيها الكافرون واسناد حديثهما ليس بالقوي فجعل البيهقي في المعرفة القراءة فيهما في حديث انس وابي امامة لا في حديث الحسن عن سعد كما ذكره في كتاب السنن ثم ذكر حديثا في سنده ابو غالب عن ابي امامة فقال (ابو غالب غير قوي) * قلت * ذكر المزي في كتابه انه صالح الحديث وان الترمذي صححه *

* قال * باب من قال لا ينقض القائم وتره *

ذكر فيه حديثا في سنده ملازم وقبس بن طلق فسكت عنهما وتكلم فيهما فيما مضى في باب مس الفرج ثم ذكر عن علي ما يقتضي نقض الوتر فهو مخالف لتبويبه *

* قال * باب من قال يقنت في الوتر بعد الركوع *

ذكر فيه (انه روي في قنوت الصبح بعد الركوع ما يوجب الاعتماد عليه وقنوت الوتر قياس عليه) * قلت * الذي في الصحيح انه عليه السلام ترك القنوت في الصبح وعلى تقدير ثبوته وانه بعد الركوع كيف يقاس الوتر عليه مع وجود حديث جيد في الوتر مروي من وجوه وان القنوت فيه قبل الركوع على ما سنذكره في الباب الذي بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى وعلى تقدير انه ليس في الوتر حديث كيف يقاس على الصبح وليس بينهما معنى مؤثر يجمع به بينهما وقد كنا ذكرنا في ابواب القنوت في الصبح ان الذي في الصحيحين من حديث انس ان القنوت فيه قبل الركوع فان كان ولا بد من القياس على القنوت في الصبح كان القياس على ما في الصحيحين من ان القنوت قبل الركوع اولى من القياس على ما ليس فيهما ثم خرج البيهقي (عن الربيع قال قال الشافعي بحكاية عن هشيم عن عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلمي ان عليا كان يقنت في الوتر بعد الركوع) * قلت * فيه اشياء * احدها * ان الشافعي لم يذكر سنده الى هشيم * والثاني * ان هشيم لم يصرح بالسماع * والثالث * ان عطاء اختلط في آخر عمره وضعفه ابن معين وقال جميع من روى عنه في الاختلاط الاشعبة وسفيان * وقال احمد بن عبد الله من سمع منه باخره فهو مضطرب الحديث منهم هشيم وقد روي عن علي

وغيره انهم رأوا القنوت قبل الركوع على ما سباني في الباب الذي بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى *

* قال * باب من قال يقنت في الوتر قبل الركوع *

ذكر فيه حديث عيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه عن ابي بن كعب ثم ذكر (عن ابي داود ان جماعة روه عن ابن ابي عروبة وان الدستوائي وشعبة ورواه عن قتادة ولم يذكروا القنوت) * قلت * عيسى بن يونس قال فيه ابو زرعة ثقة حافظ وقال ابن المديني يخرج ثقة مأمون واذا كان كذلك فهو زيادة ثقة وقد جاء له شاهد على ما سند كره ان شاء الله تعالى * ثم اخرجه البيهقي من حديث عيسى بن يونس عن فطر عن زبيد عن سعيد بن عبد الرحمن بسنده ثم ذكر (عن ابي داود ان جماعة روه عن زبيد لم يذكر احد منهم القنوت الاماروي عن حفص بن غياث عن مسعر عن زبيد فانه قال في حديثه وانه قنت قبل الركوع وليس هو بالشهور من حديث حفص يخاف ان يكون عن حفص عن غير مسعر) * قلت * العجب من ابي داود كيف يقول لم يذكر احد منهم القنوت الاماروي عن حفص عن مسعر عن زبيد وقد روى هو ذكر القنوت قبل الركوع من حديث عيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة ثم قال وروى عيسى بن يونس هذا الحديث ايضاً عن فطر عن زبيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي عن النبي عليه السلام مثله والبيهقي خرج رواية فطر عن زبيد مصرحة بذكر القنوت قبل الركوع ثم نقل كلام ابي داود ولم يتعقب عليه على ان ذلك روي عن زبيد من وجه ثالث * قال النسائي في سننه اناعلى بن ميمون ثنا محمد بن يزيد عن سفيان هو الثوري عن زبيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي بن كعب انه عليه السلام كان يوتر بثلاث بقرأ في الاولى بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد ويقنت قبل الركوع * وار ميمون وثقه ابو حاتم وقال النسائي لا بأس به ومحمد وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان واخرج له الشيخان واخرج ابن ماجه ايضاً هذا الحديث بسند النسائي فظهر بهذا ان ذكر القنوت عن زبيد زيادة ثقة من وجوه فلا يصير سكوت من سكت عنه حجة على من ذكره وقد روي القنوت في الوتر قبل الركوع عن الاسود وسعيد بن جبير والنخعي وغيرهم رواه عنهم ابن ابي شيبة في مصنفه باسائده وقال ايضاً ثنا ابو خالد الاحمر عن اشعث عن الحكم عن ابراهيم قال كان عبد الله لا يقنت في السنة كلها في الفجر ويقنت في الوتر كل ليلة قبل الركوع * قال ابو بكر هو ابن ابي شيبة هذا القول عندنا وقال ايضاً ثنا يزيد بن هارون ثنا هشام الدستوائي عن حماد هو ابن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقنتون في الوتر قبل الركوع وهذا سند صحيح على شرط مسلم

باب الخبر الذي جاء في صلوة الزوال

قال *

ذكر فيه حديث سفیان عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي وفيه فاذا زالت الشمس قام ف صلى اربعاً بفصل فيهن بالتسليم على الملائكة المقرين ثم قال (وكذلك رواه حصين بن عبد الرحمن وشعبة واسرائيل وابوعوانة وابوالاحوص وزهير بن معاوية عن ابي اسحاق وزاد اسرائيل في روايته وقل من يداوم عليها) قلت * ذكر عبد الحق هذا الحديث وعزاه الى النسائي وقال في آخره ورواه حصين بن عبد الرحمن عن ابي اسحاق عن عاصم عن علي وقال يجعل التسليم في آخر ركعة يعني من اربع ركعات وهذا مخالف لقول البيهقي وكذلك رواه حصين واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه رواية ابي الاحوص عن ابي اسحاق ولفظه * وصلى قبل الظهر اربع ركعات * ولم يقل بفصل فيهن بالتسليم وهنا ايضاً فيه مخالفة لقول البيهقي وقال احمد في مسنده ثنا وكيع ثنا سفیان واسرائيل عن ابي اسحاق عن عاصم فذكره وفيه اربعاً قبل الظهر اذا زالت الشمس وركعتين بعدها واربعا قبل العصر يفصل بين كل ركعتين بالتسليم وفي آخره وقل من يداوم عليها وكذلك اخرج ابن ماجة في سننه فقال ثنا علي بن محمد ثنا وكيع ثنا سفیان واسرائيل الى آخره وهذه الرواية مخالفة لما ذكره البيهقي من وجهين * احدهما * ان قوله وقل من يداوم عليها جاءت من رواية اسرائيل وسفیان والبيهقي نسبها الى اسرائيل وحده * والثاني * ان البيهقي ذكر في روايته عن سفیان انه عليه السلام فصل في الاربع قبل الظهر بالتسليم وفي رواية احمد وابن ماجة اطلق ذكر الاربع قبل الظهر ولم يذكر الفصل بالتسليم اللهم الا ان يعود قوله يفصل بين كل ركعتين بالتسليم الى جميع ما تقدم لا الى الاربع قبل العصر بخصوصها وذلك محتمل

باب فرض الجماعة في غير الجمعة على الكفاية

قال *

ذكر فيه حديث ابن الحويرث وحديث ابي الدرداء (ما من ثلاثة) الى آخره * قلت * لادلالة فيهما على ان الجماعة فرض على الكفاية بل يمكن الاستدلال بهما على انها فرض عين لانه عليه السلام خاطبهم باعبانهم بقوله وليؤمكم اكبركم وما في آخر الحديث الثاني من قوله فعليك بالجماعة بين ذلك *

باب التشديد في ترك الجماعة من غير عذر

قال *

ذكر فيه حديث يزيد بن الاصم عن ابي هريرة فاحرق عليهم بيوتهم لا يشهدون الجمعة ثم قال وكذا روي عن ابي الاحوص عن ابن مسعود والذي يدل عليه سائر الروايات انه عبر بالجمعة عن الجماعة * ثم استدل على ذلك بان يزيد قيل له الجمعة عنى او غيرها فاجاب بانه ما ذكر جمعة ولا غيرها * قلت * التعبير بالجمعة واردة

الجماعة بعد وفيه ليس على المخاطين والوجه ان يقال لا منافاة بين رواية لا يشهدون الجمعة ورواية لا يشهدون الصلوة فيعمل بالروايتين ويتوجه الذم الى من ترك الجمعة والى من ترك الجماعة ثم ذكر البيهقي من حديث قراد بن نوح (عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال عليه السلام من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له الا من عذر) ثم قال (وكذلك رواه هشيم عن شعبة ورواه الجماعة موقوفا على ابن عباس) قلت * قد روي عن شعبة عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير مرفوعا اخرجه كذلك قاسم بن اصبغ في كتابه فقال ثنا اسمعيل بن ابي اسحق القاضي ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال عليه السلام من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له ذكره عبد الحق في احكامه وقال حسبك بهذا الاسناد صحة وقد اسنده البيهقي في باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصر من طريق اسمعيل القاضي عن سليمان بن حرب وآخر عن شعبة بسنده موقوفا على ابن عباس واخرجه في الباب المذكور من وجهين عن اسمعيل بسنده المذكور عن ابن عباس مرفوعا ثم قال البيهقي (ورواه مفراة العبدى عن عدي بن ثابت موقوفا) قلت * رواه ابوداؤد في كتابه من رواية مفراة عن عدي عن جبير عن ابن عباس مرفوعا بمعناه مطولا واخرجه البيهقي من طريقه فيما بعد في باب ترك الجماعة بعذر المرض وقال في باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصر ورواه مفراة العبدى عن عدي بن ثابت مرفوعا ثم ذكر حد يثا عن عمرو بن ام مكتوم ثم قال (ورواه ابوسنان عن عمرو بن مرة عن رزين عن ابي هريرة) قلت * ذكره ابن ابي شيبة فقال ثنا اسحق بن سليمان عن ابي سنان عن عمرو بن مرة قال حدثني ابوزرعة عن ابي هريرة الحديث ثم خرج البيهقي من حديث الربيع (ثنا الشافعي ثنا مالك بن عبد الرحمن عن حرملة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ييناو بين المنافقين شهود العشاء والصبح) قلت * وكذا ذكر في كتاب المعرفة والذي في الموطأ مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الا سلى عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الى آخره *

باب فضل بعد المشى الى المسجد *

* قال *

ذكر فيه حديث ابي بن كعب كان رجل ما علم احدا ابعد منزلا من المسجد منه الحديث * ثم قال (في الصحيحين من اوجه عن سليمان التيمي) * قلت * هذا ليس في صحيح البخارى وانا هو عند مسلم بمعنى ما ذكره البيهقي وليس فيه انطاك الله *

وغيره انهم رأوا القنوت قبل الركوع على ما ساقى في الباب الذي بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى *

* قال * باب من قال يقنت في الوتر قبل الركوع *

ذكر فيه حديث عيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه عن ابي بن كعب ثم ذكر (عن ابي داود ان جماعة روه عن ابن ابي عروبة وان الدستوائي وشعبة ورواه عن قتادة ولم يذكر القنوت) * قلت * عيسى بن يونس قال فيه ابوزرعة ثقة حافظ وقال ابن المديني يخرج ثقة مأمون واذا كان كذلك فهو زيادة ثقة وقد جاء له شاهد على ما سند ذكره ان شاء الله تعالى * ثم اخرجه البيهقي من حديث عيسى بن يونس عن فطر عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن بسنده ثم ذكر (عن ابي داود ان جماعة روه عن زيد لم يذكر احد منهم القنوت الاماروي عن حفص بن غياث عن مسعر عن زيد فانه قال في حديثه وانه قنت قبل الركوع وليس هو بالمشهور من حديث حفص يخاف ان يكون عن حفص عن غير مسعر) * قلت * العجب من ابي داود كيف يقول لم يذكر احد منهم القنوت الاماروي عن حفص عن مسعر عن زيد وقد روى هو ذكر القنوت قبل الركوع من حديث عيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة ثم قال وروى عيسى بن يونس هذا الحديث ايضا عن فطر عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي عن النبي عليه السلام مثله والبيهقي خرج رواية فطر عن زيد مصرحة بذكر القنوت قبل الركوع ثم نقل كلام ابي داود ولم يتعقب عليه على ان ذلك روى عن زيد من وجه ثالث * قال النسائي في سننه اناعلى بن ميمون ثناخلد عن يزيد عن سفيان هو الثوري عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي بن كعب انه عليه السلام كان يوتر بثلاث بقراً في الاولى بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد ويقنت قبل الركوع * وابو ميمون وثقة ابو حاتم وقال النسائي لا بأس به ومحمد وثقة ابن معين ويعقوب بن سفيان واخرج له الشيخان واخرج ابن ماجه ايضا هذا الحديث بسند النسائي فظهر بهذا ان ذكر القنوت عن زيد زيادة ثقة من وجوه فلا يصير سكوت من سكت عنه حجة على من ذكره وقد روى القنوت في الوتر قبل الركوع عن الاسود وسعيد بن جبير والنخعي وغيرهم رواه عنهم ابن ابي شيبة في مصنفه باسائده وقال ايضا ثنا ابو خالد الاحمر عن اشعث عن الحكم عن ابراهيم قال كان عبد الله لا يقنت في السنة كلها في الفجر ويقنت في الوتر كل ليلة قبل الركوع * قال ابو بكر هو ابن ابي شيبة هذا القول عندنا وقال ايضا ثنا يزيد بن هارون ثنا هشام الدستوائي عن حماد هو ابن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع وهذا سند صحيح على شرط مسلم

وفي الاشراف لابن منذر وروينا عن عمرو بن علي وابن مسعود وابي موسى الاشعري وانس والبراء بن عازب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وحيد الطويل وابن ابي ليلى انهم رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحاق ثم ذكر البيهقي حديثا (عن يزيد بن هارون انا ابان بن ابي عياش عن ابراهيم) فذكره ثم قال (ورواه الثوري عن ابان ومدا الحديث على ابان وهو متروك) * قلت * قد تابعه على ذلك الاعمش * قال البيهقي في الخلافيات (انا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف المعدل من اصل كتابه ثنا احمد بن الحليل البغدادي ثنا ابو النضر ثنا سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركعة ثم قال (هذا غلط والمشهور رواية الجماعة عن الثوري عن ابان) * قلت * الحسن بن يعقوب عدل في نفس الاسناد وبقي رجاله ثقات فيعمل على ان الثوري رواه عن الاعمش وابان كلاهما عن ابراهيم وهذا اولي مما فعله البيهقي من التعليط * ثم ذكر حديثا في سنده عطاء بن مسلم الخفاف فضعفه * قلت * حكى صاحب الكمال عن ابن معين انه ثقة وفي الكامل لابن عدي ثنا محمد بن يوسف القريري ثنا علي بن حزم سمعت الفضل بن موسى ووكيعا يقولان عطاء بن مسلم ثقة والقريري راوي صحيح البخاري مشهور وابن حزم ثقة روى عنه مسلم وغيره فهو لا ثلاثة اكابر وثقوه فاقل احواله ان تكون روايته شاهدة لما تقدم من حديث ابي وابن مسعود *

* باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر *

* قال *

ذكر فيه حديث ابي النضر عن ابي سلمة عن عائشة كانت عليه السلام اذا قضت صلواته من آخر الليل نظر فان كنت مستيقظة حدثني وان كنت نائمة ايقظني وصلى الركعتين ثم اضطجع حتى ياتيه المؤذن فيؤذنه بصلوة الصبح فيصلى ركعتين خفيفتين ثم يخرج الى الصلوة ثم قال (وهذا بخلاف رواية الجماعة عن ابي سلمة فقد انا ابو عبد الله) فذكر بسنده (عن ابن ابي عتاب عن ابي سلمة عن عائشة كان عليه السلام اذا صلى من الليل ثم اوتر ثم صلى الركعتين فان كنت مستيقظة حدثني والاضطجع حتى ياتيه المنادي) * قلت * الظاهر ان البيهقي ساق رواية ابن ابي عتاب على انها مخالفة لرواية ابي النضر والظاهر انها موافقة لما في ان الاضطجاع بعد الركعتين قبل ركعتي الفجر ويحتمل انها مخالفة لما بان بعمل قوله في رواية ابن ابي عتاب ثم صلى الركعتين على انهما ركعتا الفجر ولكن صرفهما الى الركعتين قبل ركعتي الفجر كما ذكرناه اولي لتنفق الروايتان ثم ذكر (عن ابن عمر انه رأى قوما قد اضطجعوا) الى آخره * قلت * في سنده زيد العمى ضعفه البيهقي في باب النفاس *

باب الخبر الذي جاء في صلوة الزوال

* قال *

ذكر فيه حديث سفيان عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي وفيه فاذا زالت الشمس قام فصلي اربعا بفصل فيهن بالتسليم على الملائكة المقربين ثم قال (وكذلك رواه حصين بن عبد الرحمن وشعبة واسرائيل وابوعوانة وابوالاحوص وزهير بن معاوية عن ابي اسحاق وزاد اسرائيل في روايته وقل من يداوم عليها) قلت * ذكر عبد الحق هذا الحديث وعزاه الى النسائي وقال في آخره ورواه حصين بن عبد الرحمن عن ابي اسحاق عن عاصم عن علي وقال يجعل التسليم في آخر ركعة يعني من اربع ركعات وهذا مخالف لقول البيهقي وكذلك رواه حصين واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه رواية ابي الاحوص عن ابي اسحاق ولفظه * وصلي قبل الظهر اربع ركعات * ولم يقل بفصل فيهن بالتسليم وهنا ايضا فيه مخالفة لقول البيهقي وقال احمد في مسنده ثنا وكيع ثنا سفيان واسرائيل عن ابي اسحاق عن عاصم فذكره وفيه اربعا قبل الظهر اذا زالت الشمس وركعتين بعدها واربعا قبل العصر يفصل بين كل ركعتين بالتسليم وفي آخره وقل من يداوم عليها وكذلك اخرج ابن ماجة في سننه فقال ثنا علي بن محمد ثنا وكيع ثنا سفيان واسرائيل الى آخره وهذه الرواية مخالفة لما ذكره البيهقي من وجهين * احدهما * ان قوله وقل من يداوم عليها جاءت من رواية اسرائيل وسفيان والبيهقي نسبها الى اسرائيل وحده * والثاني * ان البيهقي ذكر في روايته عن سفيان انه عليه السلام فصل في الاربع قبل الظهر بالتسليم وفي رواية احمد وابن ماجة اطلق ذكر الاربع قبل الظهر ولم يذكر الفصل بالتسليم اللهم الا ان يعود قوله يفصل بين كل ركعتين بالتسليم الى جميع ما تقدم لا الى الاربع قبل العصر بخصوصها وذلك محتمل *

باب فرض الجماعة في غير الجمعة على الكفاية

* قال *

ذكر فيه حديث ابن الحويرث وحديث ابي الدرداء (ما من ثلاثة) الى آخره * قلت * لادلالة فيهما على ان الجماعة فرض على الكفاية بل يمكن الاستدلال بهما على انها فرض عين لانه عليه السلام خاطبهم باعبائهم بقوله وليؤمكم اكبركم وما في آخر الحديث الثاني من قوله فعليك بالجماعة بين ذلك *

باب التشديد في ترك الجماعة من غير عذر

* قال *

ذكر فيه حديث يزيد بن الاصم عن ابي هريرة فاحرق عليهم بيوتهم لا يشهدون الجمعة ثم قال وكذا روي عن ابي الاحوص عن ابن مسعود والذي يدل عليه سائر الروايات انه عبر بالجمعة عن الجماعة * ثم استدل على ذلك بان يزيد قيل له الجمعة عنى او غيرها فاجاب بانه ما ذكر جمعة ولا غيرها * قلت * التعبير بالجمعة واردة

الجماعة بعيد وفيه ليس على الخاطئين والوجه ان يقال لانفاة بين رواية لا يشهدون الجمعة ورواية لا يشهدون الصلوة فيعمل بالروايتين ويتوجه الذم الى من ترك الجمعة والى من ترك الجماعة ثم ذكر البيهقي من حديث قراد بن نوح (عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال عليه السلام من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له الا من عذر) ثم قال (وكذلك رواه هشيم عن شعبة ورواه الجماعة موقوفا على ابن عباس) قلت * قد روي عن شعبة عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير مرفوعا اخرجه كذلك قاسم بن اصبغ في كتابه فقال ثنا اسمعيل بن ابي اسحق القاضي ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال عليه السلام من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له ذكره عبد الحق في احكامه وقال حسبك بهذا الاسناد صحة وقد اسنده البيهقي في باب وجوب الجمعة على من كان خارجا من مصر من طريق اسمعيل القاضي عن سليمان بن حرب وآخر عن شعبة بسنده موقوفا على ابن عباس واخرجه في الباب المذكور من وجهين عن اسمعيل بسنده المذكور عن ابن عباس مرفوعا ثم قال البيهقي (ورواه مفرا العبدى عن عدي بن ثابت موقوفا) قلت * رواه ابوداؤد في كتابه من رواية مفرا عن عدي بن جبير عن ابن عباس مرفوعا بمعناه مطولا واخرجه البيهقي من طريقه فيما بعد في باب ترك الجماعة بعذر المرض وقال في باب وجوب الجمعة على من كان خارجا من مصر ورواه مفرا العبدى عن عدي بن ثابت مرفوعا ثم ذكر حديثا عن عمرو بن ابي مكتوم ثم قال (ورواه ابوسنان عن عمرو بن مرة عن سليمان بن ابي سنان عن عمرو بن مرة قال حدثني ابوزرعة عن ابي هريرة الحديث ثم خرج البيهقي من حديث الربيع (ثنا الشافعي ثنا مالك بن عبد الرحمن عن حرمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يبتاوين المنافقين شهود العشاء والصبح) قلت * وكذا ذكر في كتاب المعرفة والذي في الموطأ مالك عن عبد الرحمن بن حرمة الا سلى عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الى آخره *

باب فضل بعد المشى الى المسجد *

* قال *

ذكر فيه حديث ابي بن كعب كان رجل ما علم احدا ابعد منزلا من المسجد منه الحديث * ثم قال (في الصحيحين من اوجه عن سليمان التيمي) * قلت * هذا ليس في صحيح البخاري وانما هو عند مسلم بمعنى ما ذكره البيهقي وليس فيه انطاك الله *

* قال * **باب من قام الى المسجد وقد اخذ حاجته من الطعام**

ذكر فيه حديث جابر كان عليه السلام لا يؤخر الصلوة لطعام ولا لغيره وفي سنده علي بن منصور عن محمد ابن ميمون فسكت عنها امام علي فوثقه بعضهم واخرج له مسلم الا ان ابن حنبل قال عنه كان يحدث بما وافق الرأي وكان كل يوم يخطي في حديثين وثلاثة فكنت اجوزه الى عبيد بن ابي قرة وفي لفظه كان يكتب الشروط ومن كتبها لم يخل ان يكذب * واما ابن ميمون هو الزعفراني لينة ابو زرعة وقال البخاري منكر الحديث وقال الذهبي وهاه ابن حبان *

* قال * **باب صلوة المأموم قائما وان صلى الامام جالسا**

ذكر فيه حديث زائدة (ثنا موسى بن ابي عائشة عن عبيد الله عن عائشة) الحديث وفيه (جعل ابو بكر يصلي بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (وقد روي عن شعبة عن ابن ابي عائشة في هذا الحديث ان ابا بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه) * قلت * اخرجته النسائي من طريق شعبة بخلاف هذا فقال انا محمود بن غيلان حدثني ابو داود ثنا شعبة عن موسى بن ابي عائشة فذكره وكان النبي صلى الله عليه وسلم بين يدي ابي بكر يصلي قاعدا و ابو بكر يصلي بالناس والناس خلف ابي بكر *

* قال * **باب الفريضة خلف من يصلي النافلة**

ذكر فيه حديث صلواته عليه السلام الخوف بكل بطائفة ركعتين وانه سلم فيها مرتين من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن جابر ثم قال (وكذلك رواه يونس بن عبيد عن الحسن وثبت معناه من حديث ابي سلمة عن جابر) * قلت * رواية يونس لم يذكر متنها وسندها لينظر فيها وذكرها فيما بعد في باب صلوة الخوف وذكر فيه حديث ابي سلمة ايضا وعزاه الى مسلم وليس فيها انه عليه السلام سلم بعد الركعتين الاولين وحماد بن سلمة اساء البيهقي القول فيه وقال في ابواب زكوة الابل ساء حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه وهذا الحديث اضطرب فيه الحسن فرواه مرة عن جابر ومرة عن ابي بكرة ثم اخرجته البيهقي من حديث ابي بكرة وليس فيه انه سلم بعد الركعتين الاولين ثم قال اقال الشافعي والاخيرة من هاتين للنبي صلى الله عليه وسلم نافلة وللآخرين فريضة * قلت * هذا كان في صلوة الخوف والنبي صلى الله عليه وسلم كان في مسافة لا تقصر في مثلها الصلوة كذا تأوله بعض العلماء وعلى تقدير انه عليه السلام كان مسافرا فقد اتم الصلوة والمسافر عند الشافعي مخير بين الاتمام والقصر واذا اتم كانت الاربع كلها فرضا فلي

كلا التقديرين ليست الاخيرتان نافلت كما ذكر الشافعي وعدم تسليمه عليه السلام في الركعتين الاوليين في الصحيح يدل على ذلك وللمحدث الذي فيه التسليم تقدم جوابه *

* قال * **باب الظهر خلف من يصلي العصر**

ذكر فيه (ان ثلاثة من الصحابة دخلوا المسجد) الى آخره * قلت * في سنده الوضين ذكر ابن الجوزي عن السعدي انه واهي الحديث وقال ابو حاتم تعرف وتكره وضعفه ابن سعد ذكره صاحب الميزان *

* قال * **باب امامة الصبي**

ذكر فيه حديث عمرو بن سلمة * قلت * ذكر صاحب الكمال انه لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له سماع والظاهر ان امامته لقومه لم تبلغ النبي صلى الله عليه وسلم والدليل عليه انه كان اذا سجد خرجت استه وهذا غير جائز ولهذا قال الخطابي كان احمد يضعف امر عمرو بن سلمة وقال مرة دعه وليس بشئ *

* قال * **باب لا ياتهم مسلم بكافر**

(لقوله عليه السلام يؤم القوم اقرههم لكتاب الله تعالى ولا تكون صلوة الكافر اسلاما ما اذا لم يتكلم باسلام قبل الصلوة) ثم استدل على ذلك بقوله عليه السلام (امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله) * قلت وجه الدليل ان قتالهم مأمور به وان صلوا لم يقولوا لكن لحصه ان يقول ظاهرا الخبر متروك لانه يقتضي وجوب قتالهم اذا لم يقولوا ولو صلوا وقتالهم لا يحل اذا صلوا لقوله عليه السلام نهيت عن قتل المصلين ولان التلظظ بالشهادتين كما يدل على الاسلام فكذلك الصلوة في الجماعة *

* قال * **باب من اباح الدخول في صلوة الامام بعدما افتتحها**

ذكر فيه صلوة ابي بكر في مرضه عليه السلام * قلت * ذكر البيهقي في الخلافيات (انه اذا ابتدا صلوته منفردا ثم دخل في جماعة صحت صلوته في احد القولين ثم استدل على ذلك بما ذكر في هذا الباب ومذهب ابي حنيفة واصحابه انه لا يجوز الا ان يستأنف التكبير وقد استدل لم البيهقي في الباب السابق وذلك انه عليه السلام امر المؤمنين ان يكبروا بعد تكبير الامام وهنا على العكس فهو مخالف لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به وقال عليه السلام فلا تختلفوا على ائمتكم وصلوة المنفرد وصلوة الجماعة مختلفتان والصلوتان مختلفتان لا يخرج من احدهما الى الاخرى بمجرد نية كالمظهر مع العصر وابوبكر انتقل من الامامة الى الايتام بعد روهو امتناعه من التقدم على النبي عليه السلام فصار كالامام اذا سبقه الحدث يتوضأ ويصير مأموما والخلاف

في الخروج بفير عذر ثم ذكر البيهقي حديث ابي بكر (انه عليه السلام قال مكانكم ثم خرج وراسه يقطر
فصلى بهم) الحديث وقال في الخلافيات (لما خرج هو للطهارة بقوام في الصلوة منفردين الى ان رجع وعلقوا
صلواتهم على صلواته * قلت * تقدم الكلام معه على هذا الحديث في باب امامة الجنب *

* قال * ﴿ باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر الى النساء ﴾

ذكر فيه حديثا في سنده عمرو بن مالك التكري * قلت * سكت عنه وقال ابن عدى منكر الحديث عن الثقات
ويسرق الحديث سمعت ابا يعلى يقول كان ضعيفا *

* قال * ﴿ باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يدي امامه ﴾

* قلت * ليس في الحديث الذي ذكره دليل على منع التقدم اذ لا يدل فعله عليه السلام على الوجوب الا ترى انه
لو وقف على يسار الامام جاز عند الشافعي وكره فكما اثر عليه السلام الافضل في جعله على يمينه كذلك اثر الافضل
في ادائه من خلفه لا من بين يديه كيلا يبرين يدي امامه *

* قال * ﴿ باب فضل الصف الاول ﴾

ذكر فيه (عن جبير عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير عن الرباض ثم قال (ورواه محمد بن ابراهيم التيمي
عن خالد بن الرباض دون ذكر جبير) * قلت * اخرجه ابن ابي شيبة من حديث التيمي وفيه ذكر جبير فقال
ثنا عبد الله يعني ابن موسى اناسنا هو النحوي عن يحيى عن محمد بن ابراهيم ان (١) خالد بن معدان ان جبير بن نفير
حدثه ان الرباض حدثه فذكر الحديث واخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن ابي شيبة كذلك *

* قال * ﴿ باب من جوز الصلوة دون الصف ﴾

ذكر في آخره حديث انس (امني رسول الله صلى الله عليه وسلم وامرأة فجلتني عن يمينه والمرأة خلفنا)
ثم ذكر حديث ابن عباس (صليت الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة خلفنا) الحديث * قلت * ذكر ابن
رشد حديث وابصة ثم قال كان الشافعي يرى ان هذا يمارضه قيام العجز وحدها خلف الصف في حديث
انس وكان احمد يقبل ليس في ذلك حجة لانه سنة النساء هي القيام خلف الرجال * وذكر شارح العمدة
حديث انس ثم قال ولم يحسن من استدله به على ان صلوة المنفرد خلف الصف صحيحة بان هذه الصورة ليست
من صور الخلاف * وذكر الطحاوي في كتابه الكبير في اختلاف العلماء ان الشافعي احتج بحديث انس ثم قال هذا الاحجة
فيه لا اتفاق الجميع على ان الامام اذا لم يكن معه الرجل واحد قام عن يمينه ولو كان بدله امرأة قامت خلفه

ولهذا فرق ابن حنبل وابو ثور والحديث بين الرجل والمرأة فأولوا إعادة على الرجل اذا صلى خلف الصف وحده لحديث وابصة لا على المرأة لحديث انس وقالوا سنها القيام خلف الرجال فلا حجة في حديث انس في الجواز للرجل *

* قال * ❦ باب المرأة تخالف السنة في موقفها ❦

ذكر فيه صلواته عليه السلام واعتراض عائشة بينه وبين القبلة * قلت * رأيت على هذا الباب من هذا الكتاب حاشية قال ابن الصلاح ومن خطه نقلت يعني في موقفها مع الرجل المصلي فلا تفسد صلواته وقال البيهقي فيما تقدم (باب الدليل على ان وقوف المرأة يجنب الرجل لا تفسد صلواته) وذكر اعتراض عائشة فهذا الباب مكرر *

* قال * ❦ باب خروج الرجل من صلاة الامام ❦

* قلت * منه ابو حنيفة وجماعة لحديث المختار بن فلان عن انس انه عليه السلام حضهم على الصلاة ونهاهم ان ينصرفوا قبل انصرافه من الصلاة ورواه ابو داود بسند جيد *

* قال * ❦ باب الصلاة بامامين ❦

ذكر فيه حديثان قال (والاحاديث في تكبيره ثم خروجه للفصل ورجوعه وانما من كبر قبل رجوعه قد مضت في مسألة الجنب) * قلت * الاظهر ان مراد البيهقي بهذا الكلام الاستدلال على عدم جواز الاستخلاف اذا لو جاز لا يستخلف عليه السلام وقد تقدم ان غالب تلك الاحاديث فيه نظر وليس فيها انهم كبروا اولاً وعلى تقدير انهم كبروا ليس في الحديث انهم اتوا وما استأنفوا التكبير وان بقاءهم على التكبير الاول مشكل والنبي عليه السلام لم يصح دخوله لاجل الجنب فلذلك لم يستخلف والخلاف فيمن صح دخوله ثم احدث *

* قال * ❦ باب الصلاة خلف من لا يحمده فعله ❦

ذكر فيه حديث (مكحول عن ابي هريرة الجهاد واجب عليكم) الى آخره * قلت * سكت عنه وقال في كتاب المعرفة اسناد صحيح الا ان فيه ارسالاً بين مكحول وابي هريرة *

* قال * ❦ باب رخصة القصر في كل سفر لا يكون معصية ❦

* قلت * لم يذكر دليلاً على تقييد السفر بكونه لا يكون معصية بل الكتاب والسنة لم يفصلا بين سفر الطاعة والمعصية فمن لم يجز القصر في سفر المعصية فقد رد صدقة الله التي امر عليه السلام بقبولها فيكون عاصياً ولما اغفل البيهقي في هذا الباب ذكر الدليل على اشتراط الطاعة عقد لذلك باباً فيما بعد والكلام معه ياتي هناك ان شاء الله تعالى *

باب السفر الذي تقصر في مثله الصلوة

* قال *

* قلت * مذهب الشافعي قصر الصلوة في مسافة مرحلتين واليهي ذكر في هذا الباب آثارا بعضها عليه

باب حجة من قال لا تقصر الصلوة في اقل من ثلاثة ايام

* قال *

استدل على ذلك (تمنع) المرأة من السفر مسيرة ثلاثة ايام الا يحرم * قلت * القصد من هذا الحديث الاحتياط على المرأة دون تحديد مدة السفر في الاستدلال بهذا الحديث نظر والذي استدل به اهل المذهب هو قوله عليه السلام يمسح المسافر ثلاثة ايام سبق * لبيان الرخصة للمسافر في جميع المسافرين فلو ثبت حكم السفر في اقل من ثلاثة ايام لم يعم الرخصة للجميع *

باب كراهية ترك التقصير والمسح وما يكون رخصة رغبة عن السنة

* قال *

خرج فيه (عن صفوان بن محرز سألت ابن عمر عن صلوة السفر فقال ركعتان من خالف السنة كفر) * قلت * مثل هذه العبارة لا يطلق على ترك السنة فظاهر هذا الاثر يدل على ان القصر منعين وتركه ممتنع لا مكروه فهو اذاً غير مناسب لهذا الباب *

باب من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة

* قال *

ذكر فيه حديث (صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته) ثم ذكر عن الشافعي (انه قال الصدقة رخصة من الله لاحتج) * قلت * لكن هذه الصدقة امر الشارع بقبولها فصار القصر واجبا والا تامة ممنوعا ثم ذكر حديث عائشة (كان عليه السلام يقصر في الصلوة ويتم) ثم ذكر عنها اثر اوفيه عمر بن ذر المرهبي فقال (كوفي ثقة) * قلت * ذكره ابن الجوزي في كتابه وقال قال علي بن الجنيد كان مرجيا ضعيفا ثم ذكر اليه (ان لحديث عائشة شاهدا قويا بسند صحيح) فاخرجه من حديث العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن عائشة ثم ذكره (عن عبد الرحمن قالت عائشة) ثم قال (قال الدارقطني الاول متصل وهو اسناد حسن وعبد الرحمن ادرك عائشة فدخل عليها وهو مرهق) * قلت * وذكر في كتاب المعرفة ان الثاني صحيح موصول وفي الحديث امران * احدهما * ان العلاء قال فيه ابن حبان يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات فبطل الاحتجاج به * والثاني * ان اسناده مضطرب وسيأتي عن قريب في هذا الباب من كتاب السنن من كلام ابي بكر النيسابوري ان من قال عن ابيه فقد اخطأ وذكر الطحاوي عن عبد الرحمن انه دخل على عائشة بالاستيذان بعد احتلامه فلو اطلق الدارقطني دخوله عليها ولم يقيد به بانه كان وهو مرهق لكان اولي وذكر صاحب الكمال

انه سمع منها ثم ذكر البيهقي (ان عثمان اتم الصلوة لكثرة الاعراب ليعلم ان الصلوة اربع) ثم قال (وقيل عن هذا والاشبه انه راه رخصة ورأى الاتمام جائزا) * قلت * قد انكر عليه ابن مسعود الاتمام وفي بعض الروايات انكر الناس عليه ذلك فلو كان الاتمام جائزا ما انكروه وما اعتذر عثمان ولقال اخترت الاتمام ولم يحتج الى تأويل وقال ابن حزم روينا من طريق عبد الرزاق عن الزهري بلغني ان عثمان اتما صلاها يعني بنى لانه از مع ان يقيم بعد العج فعلى هذا اتما معه من كان يتم معه من الصحابة لانهم اقاموا باقامته ومن طريق سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن ابيه قال اعتل عثمان وهو بنى فاني على فقيل له صل بالناس فقال ان شئت صليت بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الا صلوة اميرا المؤمنين يعنون عثمان اربعا فاني ثم ذكر البيهقي في آخر هذا الباب حديث عمران بن زهد التغلبي عن زيد العمي عن انس * قلت * العمي ضعيف كذا قال البيهقي في باب النفاس وفي كتاب ابن الجوزي قال يجي ليس بشئ وقال ابوزرعة واهي الحديث ضعيف وقال ابن حبان يروي عن انس اشياء موضوعة لا يجمل الاحتجاج بخبره وفي كتاب ابن الجوزي ايضا عمران التغلبي قال يجي لا يجي به وقال المزني في كتابه مختلف فيه *
* قال *
* باب من اجمع اقامة اربع اتم *

استدل على ذلك بمحدث العلامة بن الحضرمي (يمكث المسافر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا) ثم ذكر (عن الشافعي انه قال رأينا اربعا كانوا بالقيم اشبه لانه لو كان للمسافر ان يقيم اكثر من ثلاث كان شبيها ان يامر النبي عليه السلام به للمهاجر) * قلت * ذكر ابن حزم انه ليس في هذا الخبر نص ولا اشارة الى المدة التي اذا اقامها مسافر يتم صلواته وانما هو في حكم المهاجر لا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ليحاز شغله وقضى حاجته في الثلاث ولا حاجة الى اكثر منها ولا يدل على انه يصير مقبيا في الاربعة ولو احتمل لا يثبت حكم شرعي بالاحتمال وما زاد على ثلاثة ايام للمهاجر داخل عندهم في حكم ان يكون مسافرا لامة بما وما زاد على الثلاثة للمسافر اقامة صحيحة فلا يتقاسان وايضا فان اقامة قدر صلوة واحدة زيادة على الثلاث مكروهة للمهاجر فينبغي عندهم اذا قاسوا عليه المسافر ان يتم وهو خلاف مذهبهم والاربعة لا دليل عليها * ثم ذكر (ان عمر ضرب لليهود والنصارى والمجوس بالمدينة ثلاثة ايام يتسوقون فيها) * قلت * لان هذه المدة ادى في المدة التي يتمكنون فيها من التصرف فقد ربهان نفيها عليهم وحكي ابن رشد الاختلاف في مدة الاقامة ثم قال وسبب الخلاف انه امر مسكوت عنه في الشرع والقياس على التحديد ضعيف عند الجميع وكذلك رام هؤلاء كلهم ان يستدلوا المذهبهم من الاحوال التي نقلت عنه عليه السلام انه اقام فيها مقصرا وانه جعل لها حكم المسافر * ثم قال البيهقي (الاخبار

الثابتة تدل على انه عليه السلام قدم مكة في حجة الوداع لاربع خلون من ذى الحجة فاقام بها ثلاثا بقصر
ولم يحسب اليوم الذي قدم فيه مكة لانه كان فيه سائرا ولا يوم التروية لانه خارج فيه الى منى فصلى بها الظهر والعصر
والعرب والعشاء والصبح * قلت * اقام بمكة اربعة ايام يقصر فانه عليه السلام قدم صبح رابعة من ذى الحجة
كذا في الصحيحين من حديث جابر وكذا ذكره البيهقي فيما تقدم فاقام الرابع والخامس والسادس والسابع
وبعض الثامن ناويا للاقامة بها بلا شك ثم خرج الى منى يوم التروية وهو الثامن قبل الزوال وهذا يطل تقديره
باربعة ايام ولهذا حكى ابن رشد عن احمد وداود انه اذا ازمع على اكثر من اربعة ايام اتم قال واحتجوا بمقامه
عليه السلام في حجة بمكة مقصرا اربعة ايام وذكر صاحب التمهيد عن الاثر ثم قال احمد اقام عليه السلام اليوم الرابع
والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح بالابطح في الثامن فهذه احدى وعشرون صلوة قصر فيها وقد اجمع على
اقامتها وظهر بهذا بطلان قول البيهقي في آخر هذا الباب (فلم يبق عليه السلام في موضع واحد اربعا بقصر) وكيف
يقول كان سائرا في اليوم الرابع مع انه قدم في صبيحته فاقام بمكة كما تقدم وكيف لا يحسب يوم الدخول مع ان
الاحكام المتعلقة بالسفر لينقطع حكمها يوم الدخول اذ انوى الاقامة ويلحق بما بعده * اصله رخصة المسح والافطار
فلا معنى لا خراج بعد نية الاقامة بغير ديل شرعي وكذا يوم الخروج قبل خروجه وفي اختلاف العلماء للطحاوي
روى ابن عباس وجابر انه عليه السلام قدم مكة صبيحة اربعة (١) من ذى الحجة فكان مقامه الى وقت خروجه اكثر من
اربعة وقد كان يقصر الصلوة فدل على سقوط الاعتبار بالاربعة ثم ذكر الطحاوي عن ابن عمر ان من نوى الاقامة
خمسة عشر يوما اتم الصلوة قال ولم يرو عن احد من السلف خلافه وقال ابن حزم ورواه عن سعيد بن المسيب *
* قال * **باب المسافر يقصر ما لم يخرج مسكنا ما لم (٢) يبلغ مقامه ما اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح** *
* قلت * وذكر في الخلافيات ان الشافعي نص على هذا في الايام واقامته عليه السلام تلك المدة لا تدل على
ان الرجل يتم اذا اقامها اذا كانت اقامته على شيء يرى انه ينبغي في اليوم واليومين فتاخر عن ذلك بل الصواب
انه يقصر ابدا كما سيأتي في الباب الذي بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى وهذا لانه لم ينو الاقامة والاصل بقاء السفر
ولهذا قال الترمذي اجمع اهل العلم على ان المسافر يقصر ما لم يجمع اقامة وان اتي عليه سنون وكذا قال ابن المنذر
وقد ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب حديث جابر قال اقام عليه السلام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلوة *
واخرجه ابوداود بسند على شرط الصحيح فان كان اقامته عليه السلام دليلا في هذه المسئلة كان الواجب ان يعتبر الشافعي
اقامته بتبوك لان مدتها ازيد من مدة اقامته بمكة عام الفتح * ثم ذكر البيهقي في هذا الباب حديث الزهري (عن

عبيد الله عن ابن عباس اقام عليه السلام عام الفتح خمس عشرة بقصر الصلوة ثم قال (ورواه عراك بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا) * قلت * اخرجه النسائي عن عراك مسند ابقال انا عبد الرحمن بن الاسود البصري ثنا محمد بن ربيعة عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن ابي حبيب عن عراك بن مالك عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس اقام عليه السلام بمكة خمس عشرة بصلى ركعتين ركعتين *

* قال *

باب السفر في البحر كالسفر في البر في جواز القصر

استدل عليه بمحدث عبد الله بن سودة (عن ابيه عن انس بن مالك رجل منهم اتي النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث وفي آخره (ان الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلوة وعن الحلي والمرضع) * قلت * هذا الحديث اضطرب سند او متنا اخرجه الترمذي وحسنه من حديث ابن سودة عن انس ولفظه ان الله وضع عن المسافر شرط الصلوة وعن الحامل والمرضع الصوم * ثم ان لفظ الحديث كما اورده البيهقي يقتضي ظاهره وضع شرط الصلوة عن الحامل والمرضع وليس الامر كذلك بخلاف اللفظ الذي اورده الترمذي واخرجه البيهقي في الخلافيات من حديث قبيصة ثنائيان عن ايوب عن ابي قلابة عن انس بن مالك وفي آخره ان الله وضع عن المسافر والحامل والمرضع الصوم وشرط الصلوة ثم قال البيهقي (تقرده قبيصة وانما رواه الناس عن الثوري عن ايوب عن ابي قلابة عن رجل من بني عقيل عن رجل يقال له انس بن مالك) انتهى كلامه وهذا المتن اشد اشكالا من المتن الذي ذكره في هذا الكتاب اعني السنن ثم ان قبيصة لم ينفرد به عن سفيان بل تابعه عليه غيره * قال النسائي في سننه انا عمر بن محمد بن الحسن ثنا ابي ثنائيان الثوري عن ايوب عن ابي قلابة عن انس عن النبي عليه السلام قال ان الله وضع عن المسافر الصلوة يعني نصفها والصوم وعن الحلي والمرضع * ومحمد بن الحسن هذا روى الناس عن ابنه عمر عنه ثم لو سلم الحديث من الاضطراب لا يدل على مقصود البيهقي الا من حيث العموم واذا كان كذلك فهو في مندوحة عن هذا الحديث لكثرة ما يدل على هذا الامر عمومات الكتاب والسنة الصحيحة ثم ظاهر هذا الحديث يدل على وجوب القصر للمسافر وهو خلاف مذهبه ومذهب امامه ثم ذكر البيهقي اثر اعرن عمر * قلت * في سنده يحيى بن نصر ابن حاجب سكت عنه وقال ابو زرعة ليس بشي ذكره الذهبي *

* قال *

باب القيام في القرية وان كان في السفينة

ذكر فيه (ان جعفر واصحابه حين خرجوا الى الحبشة كانوا يصلون في السفينة قياما) * قلت * مذهب خصمه انه مخير بين القيام والقعود ففعلوا احدا الجائزين *

قال * باب لا تخفيف عن كان سفره في معصية الله *

ذكر فيه عن مجاهد في قوله تعالى غير باغ ولا عاد (يقول غير قاطع السبيل ولا مفارق الأئمة ولا خارج في معصية الله تعالى) * قلت * هذا التفسير على تقدير صحة الاستدلال به من باب المفهوم وهو مختلف فيه ثم هو يقتضي ان العاصي بسفره لا يأكل الميتة وليس كذلك بل يجب عليه ولو تركه حتى مات كان عاصيا بالاجماع لان قتل النفس حرام وان لم يتب اذ ترك التوبة لا يبيح قتل نفسه لان فيه جمعا بين معصيتين ولعله يتوب في باقي الحال فتحمو التوبة عنه ما سلف منه وقال امام الحرمين للعاصي بسفره ان يأكل الاطعمة المباحة ويتقوى بها على غرضه المحرم انتهى كلامه وقد رخصوا للعاصي ان يفطر بالمرض ويتمم في سفره ويصحح على الحنفين ولو تعذر قيامه صلى جالسا ثم تفسير مجاهد معارض لتفسير غيره قال ابن عباس ومسروق والحسن غير باغ في الميتة ولا عاد في الاكل ومعناه لا يجاوز حد سد الرمي ولا يرفعها لجوعة اخرى وقيل غير باغ لا يطلب الميتة قصدا اليها ولا ياكلها ملتذا بها بل لدفع ضروره واذا تعارضت التفاسير في هذه تعين الرجوع الى عمومات الكتاب والسنة فانها لم تفصل بين سفر الطاعة والمعصية *

قال * باب الجمع بين الصلوتين في السفر *

خرج فيه (عن حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه سار حتى غاب الشفق) الى آخره ثم قال (ورواه معمر عن ايوب وموسى بن عقبة عن نافع) وقال في الحديث (اخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل ثم نزل فصلي المغرب والعشاء) الحديث * قلت * لم يذكر سنده لينظر فيه وقد اخرجه النسائي بخلاف هذا فقال انا اسحاق بن ابراهيم انا عبد الرزاق ثنا معمر عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر كان عليه السلام اذا حزبه امر اوجده السير جمع بين المغرب والعشاء واخرج الدارقطني في سننه من حديث الثوري عن عبيد الله بن عمرو بن موسى بن عقبة ويحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر كان عليه السلام اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء ثم قال البيهقي (ورواه يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع) فذكر (انه سار قريما من ربيع الليل ثم نزل فصلي) * قلت * اسنده في الخلافات من حديث يزيد بن هارون بسنده المذكور ولفظه فسرنا اميالا ثم نزل فصلي * قال يحيى فحدثني نافع هذا الحديث مرة اخرى فقال سرائحتي اذا كان قريما من ربيع الليل فصلي فلفظه مضطرب كما ترى قد روي على وجهين فاقصر البيهقي في السنن على ما يوافق مقصوده ثم اخرج من حديث ابن جابر (عن نافع عن ابن عمر انه مضى حتى اذا كان من آخر الشفق نزل فصلي المغرب ثم اقام الصلوة

وقد توارى الشفق ثم قال (وبمعناه) رواه فضيل بن غزوان وعطاف بن خالد عن نافع * قلت * ورواه عن ابن عمر كذلك عبد الله بن واقد ايضا اخرجه من جهته ابو داود في سننه من حديث محمد بن فضيل عن ابيه عن نافع وعبد الله بن واقد وفيه انه قبل غروب الشفق صلى المغرب ثم انظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء * قال ابو داود ثنا قتيبة ثنا عبد الله بن نافع عن ابي مود ود عن سليمان بن ابي يحيى عن ابن عمر قال ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء قط في سفر الا مرة * قال ابو داود وهذا يروى عن ايوب عن نافع موقوفا على ابن عمر انه لم ير ابن عمر جمع بينهما قط الا تلك الليلة يعني ليلة استصرخ على صفة وروي من حديث مكحول عن نافع انه رأى ابن عمر فعل ذلك مرة او مرتين * ثم ذكر البيهقي (ان عاصم بن محمد رواه عن اخيه عمر بن محمد بن سالم عن ابن عمر كرواية الدين روعا عن نافع عن ابن عمر ان الجمع بينهما كان بعد الشفق) * قلت * وكذا ذكر في الخلافيات واستاده في سنن الدارقطني بخلاف هذا فانه اخرجه من جهة عاصم بن محمد عن اخيه عمر عن نافع عن سالم عن ابن عمر وجاء هذا الحديث عن سالم عن ابن عمر من وجه آخر بخلاف هذا قال النسائي انا عبد الرحيم انا ابن شميل ثنا كثير بن قاندا قال سألت سالم بن عبد الله عن الصلوة في السفر فقلنا كان عبد الله يجمع بين شئ من الصلوات في السفر فقال لا الا بجمع ثم اتبه فقال كانت تحته صفة فارسلت اليه امي في آخر يوم من الدنيا واول يوم من الآخرة فركب وانا معه فاسرع السير حتى حانت الظهر فقال له المؤذن الصلوة يا ابا عبد الرحمن فسار حتى اذا كان بين الصلوتين نزل فقال للمؤذن اقم فاذا اسلمت من الظهر فاقم مكانك فاقام فصلى الظهر ركعتين ثم سلم ثم اقام مكانه فصلى العصر ركعتين ثم ركب فاسرع السير حتى غابت الشمس فقال له المؤذن الصلوة يا ابا عبد الرحمن قال كفعلتك الاولى فسار حتى اذا اشتبكت النجوم نزل فقال اقم فاذا اسلمت فاقم فاقام فصلى المغرب ثلثا ثم اقام مكانه فصلى العشاء الآخرة * وهذا سند جيد رجاله ثقات ورواه النسائي ايضا عن محمد بن عبد الله بن بزيع ثنا يزيد ابن زريع ثنا كثير فذكره * ثم ذكر البيهقي حديثا عن ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء وذكر في سنده اضطرابا في موضعين * قلت * ومع الاضطراب حسين المذكور فيه ضعفه ابن معين وابو حاتم وقال ابن المدني والنسائي متروك الحديث وقال السعدي والجوزجاني لا يشتغل بحديثه *

* باب الجمع في المطر *

* قال * ذكر فيه (عن ابن عباس جمعه عليه السلام بالمدينة في غير خوف ولا سفر) ثم قال (قال مالك ارى ذلك كان في مطر) * قلت * ينفي هذا ما ذكره بعد في هذا الباب وعزاه الى مسلم (عن ابن عباس انه عليه السلام جمع بالمدينة من

غير خوف ولا مطر وقال ابن المنذر لا معنى لحمل الاثر على عذر من الاعذار لان ابن عباس اخبر بالعلة فيه وهو قوله اراد ان لا يعرج امته انتهى كلامه ثم ان ما تكلم به في الجمع بين الظهور والمصبر بذرا المطر فترك ما تأول هو حديث ابن عباس عليه *

* قال * **باب الاثر الذي روي ان الجمع من غير عذر من الكبار**

ذكر فيه الاثر عن ابي العالية عن عمر ثم قال (مرسل ابو العالية لم يسمع من عمر) * قلت * ابو العالية اسلم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بستين ودخل على ابي بكر وصلى خلف عمر وقد قد منا غير مرة ان مسلماً حكى الاجماع على انه يكفي لاتصال الاسناد المعتمد ثبوت كون الشخصين في عصر واحد وكذا الكلام في رواية ابي قتادة العدوي عن عمر فانه ادركه كما ذكره البيهقي بعد فلا يحتاج في اتصاله الى ان يشهده *

* قال * **باب من يجب عليه الجمعة**

ذكر فيه (عن طارق بن شهاب عنه عليه السلام الجمعة حق واجب) الحديث ثم قال (قال ابو داود وطارق رأى النبي عليه السلام ولم يسمع منه شيئاً) ثم اعاد البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب من لا تلزمه الجمعة ثم قال (وان كان فيه ارسال فهو مرسل جيد وطارق من كبار التابعين ومن رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه) * قلت * هذا مخالف لراي المحدثين فان عندهم من رأى النبي عليه السلام فهو صحابي وقد ذكره صاحب الكمال في الصحابة وذكره ايضاً صاحب الاستيعاب فيهم وكذا فعل ابن مندة واخرج له هذا الحديث وما نقله البيهقي عن ابي داود لا ينفي عنه الصحة على انه لم ينقل كلام ابي داود على ما هو عليه بل اغفل منه شيئاً فان ابا داود قال طارق قد رأى النبي عليه السلام وهو يعد في الصحابة ولم يسمع منه فقد صرح بانه من الصحابة كما ترى والبيهقي ترك قوله وهو يعد في الصحابة وقد صرح ابن الاثير في جامع الاصول بسامعه من النبي عليه السلام حيث قال رأى النبي عليه السلام وليس له سماع منه الا شاذاً ويؤيد هذا قول النووي في التهذيب صحابي ادرك الجاهلية وصحب النبي عليه السلام وعقد له المزي في اطرافه مسند او ذكر له عدة احاديث *

* قال * **باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصر**

ذكر فيه قول عائشة (كان الناس يتناوبونهم من منازلهم ومن العوالي) * قلت * كانوا يحضرونها اختياراً فلا بد ذلك على الوجوب كما ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب ثم ذكر البيهقي في هذا الباب حديث عمرو بن العاص (الجمعة على من سمع النداء) وفي سنده قبيصة فوثقه وفيه ايضاً محمد بن سعيد فقال هو الطائفي ثقة * قلت * رواه

قبيصة عن الثوري وقد قال ابن معين وغيره قبيصة ثقة للافي الثوري والطائي مجهول كذا في الميزان وقال ابن حبان يروي عن الثقات ما ليس من احاد يثبم لا يعل الا حجاج به وسكت البيهقي عن بقية السند وفيه ابو سلمة بن نبيه عن عبد الله بن هارون ولا يعرف حالهما * ثم ان البيهقي واصحابه تركوا العمل بظاهر هذه الاجاد يث فلم يعتبروا السماع وانما اعتبروا كونه في موضع يبلغه النداء *

* قال * **باب من اتى الجمعة من ابعد من ذلك**

ذكر في آخره حديثا في سنده معارك بن عباد فقال (قال ابن حنبل لا اعرفه) * قلت * هو وان كان ضعيفا الا انه روى عنه جماعة قال الذهبي في الكاشف روي عنه مسلم بن ابراهيم وحجاج بن نصير وقال في الميزان روي عنه قرة بن حبيب * ثم ذكر حديثا من رواية داود بن المهبر عنه *

* قال * **باب العدد الذين اذا كانوا في قرية وجبت عليهم**

ذكر فيه اقامة الجمعة بجوانا * قلت * في معجم البكري جوانا مدينة بالبحرين لعبد القيس قال امرؤ القيس * شعر *
* ورحنا كانا من جوانا عشية * يريد لكثرة ما معهم من الصيد كانا من بحار جوانا لكثرة امتعتهم ولو سلمنا انها قرية فليس في الحديث انه عليه السلام اطلع على ذلك واقرهم عليه ثم ذكر حديثا استفاد كعب بن مالك لاسعد بن زرارة فحسن اسناده وصححه وفيه ابن اسحاق فقال (اذا ذكر سماعه وكان الراوي ثقة استقام الاسناد) * قلت * قد تفرد به وقد قال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (الحفاظ يتوقون ما ينفرده ابن اسحاق) فكيف يكون هذا الا سناد صحيحا وذكر فيه (انه كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة) * قلت * فلم يامرهم عليه السلام بذلك ولا اقرهم عليه كما قد منا وقد كان في زمنه عليه السلام من كان من المدينة ابعد من ذلك وهو ينتابها للجمعة في الصحيحين عن عائشة كان الناس يتنابون الجمعة من العوالي واقرب العوالي ثلاثة اميال * ثم انه ليس في حديث اسد اشراط الاربعين وان الجمعة لا تجوز باقل منهم وانما وقع الاربعون اتفاقا وفي المعالم للخطابي حرة بنى بياضة يقال على ميل من المدينة فهي من توابعها وعند الحنفية تجوز الجمعة فيها قال القدوري في التجريد عندنا يجوز ان تقام في مصلى المدينة وان كان بينهما اكثر من ميل ثم ذكر قول جابر (مضت السنة) الى آخره وضعفه ثم قال (الاعتماد على ما مضى وعلى ما يرد) * قلت * قد بينا انه لا اعتماد على ما مضى وكذا ما يرد فقول عمر ابن عبد العزيز لا يفتي الاقل من الاربعين ورواه من طرق في الاول ابراهيم الاسلمي معروف الحال وفي الثاني اخبرني الثقة وهو ليس بمحجة عن سليمان بن موسى هو الاشدق متكلم فيه وفي الثالث اتانا كتاب عمرو فيه

خلاف وفي سنده ابن نعيم الحلبي قال النسائي ليس بالقوي وقال الحاكم ابو احمد حدثنا باحدث لا يتابع عليها ورواه عنه سعيد الحلبي لم اعرف حاله والطريق الرابع كتاب ايضا وفي سنده معاوية بن صالح كان يمي بن سعيد لا يرضاه وقال الرازي لا ينجح به وقال الازدي ضعيف ثم فيه ذكر الخمسين وهو غير مناسب للباب وفيه دليل على اضطراب رأي عمر بن عبد العزيز في ذلك ثم لو صح ذلك وسلم من الاضطراب فرأي عمر ليس بحجة ثم ذكر كلاما عن الليث بن سعد لو صح فهو ليس بمن يحتج بقوله وليس في كلامه ذكر عدد * ثم ذكر اثر ابن عمر في سنده مجهول وليس فيه ايضا ذكر عدد * ثم ذكر (عن عمر بن عبد العزيز انه كتب الى عدي) الى آخره وليس فيه ايضا ذكر عدد وفي سنده عبد الله بن الوليد هو العدي ضعفه الساجي وفيه كما تقدم انه كتاب وان رأيه ليس بحجة ثم خرج البيهقي (عن بقية ثنما معاوية بن يحيى ثنما معاوية بن سعيد التميمي ثنما الزهري عن ام عبد الله الدوسية) الحديث وفي آخره (يعني بالقرى المدائن) * قلت * كما اولت القرية ههنا بالمدينة فكذلك الخصم البيهقي ان يأول اقامة الجمعة بجوانا ونحوها من القرى على انها مدينة لان القرية تطلق على المدينة ومنه قوله تعالى على رجل من القرينين * وهما مكة والطائف ثم قال (وكذلك روي عن الموقري والحكم الايلي عن الزهري) * قال الدارقطني لا يصح هذا عن الزهري كل من رواه عنه متروك * قلت * معاوية بن سعيد لم يذكره النسائي في كتابه في الضعفاء ولا صاحب الكامل مع شدة استقصائه والتزامه ان يذكر فيه كل من ضعف او اختلف فيه ولا ذكره الذهبي المتأخر في كتابه كتاب الميزان وكتاب الضعفاء بل قد ادخله ابن حبان في الثقات ذكره الذهبي في مختصره المسمى بالكاشف ثم قال البيهقي (ومعاوية بن يحيى ضعيف) * قلت * معاوية هذا الذي يروي عنه بقية ليس هو الصد في بل هو ابو مطيع الاطرابلسي وثقه ابو زرعة وقال ايضا هو ابو حاتم صدوق مستقيم الحديث وقال ابو علي الحافظ شامي ثقة وقال ابن معين ليس به بأس وقال ابو سعيد بن يونس قدم مصر وكتب عنه وهو غير الصد في وذكر صاحب الكامل الصد في ثمة عقبه بذكري مطيع هذا وذكر له عدة احاديث ثم قال في بعض رواياته ما لا يتابع عليه لم يزد صاحب الكامل على هذا * فان قيل * لعل البيهقي اقتدى بالدارقطني فانه قال فيه هو اكثر منا كبر من الصد في ذكر ذلك عنه الذهبي * قلت * قد خالف الدارقطني في ذلك من هو اقدم منه واقعد بهذا الشأن * قال ابن معين هو اقوى من الصد في وقال ابو حاتم هو احب اليه منه *

* قال البيهقي * باب ما يستدل به على ان عدد الاربعين له تأثير فيما يقصد منه الجماعة *

ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود (عن عبد الله قال جمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن

اربعون رجلا فقال انكم مصيبون) الحديث * قلت * عبد الرحمن لم يسمع من ابيه قاله ابن معين وقال العجلي لم يسمع من ابيه الا حرفا واحدا * محرم الحلال كاستحل الحرام * ثم ذكر البيهقي حديث ابن مسعود (كأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة نحو ما من اربعين رجلا فقال اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة) الحديث * قلت * قوله نحو ما من اربعين ليس هو الاربعون بكاملها ولو فهم منه ذلك فليس في الحديث انه عليه السلام قصد كونهم كذلك وانما وقع اجتماع الاربعين اتفاقا ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله الا شفّعهم الله فيه) * قلت * قد جاء في صحيح مسلم ما من ميت تصلى عليه امة يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفّعوا فيه * وفي حديث اخر ثلاثة صفوف رواه اصحاب السنن ثم ان مفهوم العدد ليس بحاجة عند الاصوليين وليس على اشتراط الاربعين دليل من كتاب او سنة صحيحة ولهذا ترك المزي مذهب الشافعي في ذلك وقال لا يصح عند اصحاب الحديث ما احتج به الشافعي من انه عليه السلام حين قدم المدينة جمع اربعين رجلا لانه معلوم انه عليه السلام قدم المدينة وقد تكاثر المسلمون وتوفروا فيجوز ان يكون جمع في موضع نزوله قبل دخوله المدينة فاتفق له اربعون نفسا انتهى كلامه ويدل على ذلك ايضا ما ساقى في الباب الذي يليه انه لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم الاثنا عشر رجلا *

* باب الانقضاء *

* قال *

ذكر فيه الحديث من وجوه في بعضها (وتركوها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معه الا اربعون رجلا) ثم حكى عن الدارقطني (انه لم يقل ذلك الا على بن عاصم عن حصين) * قلت * سكت البيهقي عن علي هذا وهو متروك قاله النسائي وقال يزيد بن هارون ما زلت اعرّفه بالكذب وكان احمد سبي الراي فيه وقال يحيى ليس بشئ وقال ابن عدي الضعف بين علي حديثه * قال البيهقي (والاشبه ان يكون الصحيح رواية من روى ان ذلك كان في الخطبة) * قلت * ولو كان كذلك لم يذكر رجوع القوم والنبي عليه السلام لم يترك الجمعة منذ قدم المدينة فوجب ان يكون صلى باثني عشر رجلا فبطل بذلك اشتراط الاربعين *

* باب من لا تزمه الجمعة *

* قال *

ذكر فيه حديث طارق وقد تقدم الكلام عليه في باب من تجب عليه الجمعة ثم ذكر (ان له شواهد) فاخرج منها (عن الحكم بن عمرو عن ضرار بن عمرو عن ابي عبد الله الشامي عن تميم الداري) الحديث * قلت * الحكم هو ابن عمرو والعيني ذكره ابن عدي وقال الذهبي ضعفه النسائي وغيره وقال ايضا ضرار بن عمرو والملطي متروك

وعن ابن معين ليس بشئ ولا يكتب حديثه وقال ايضا اعني الذهبي ابو عبد الله الشامي ضعفه الازدي فكيف يصلح مثل هذا الاسناد ان يستشهد به ومنها ما اخرجه بسنده (عن ابن لهيعة عن معاذ بن محمد الانصاري عن ابي الزبير ومعاذ هذا شيخ لابن لهيعة لا يعرف كذا ذكر الذهبي ومنها ما اخرجه بسنده فيه مولى لابن الزبير رفعه *

* قال البيهقي * ﴿ باب من لا جمعة عليه اذا شهد هاصلي ركعتين ﴾

ذكر فيه قول ابن مسعود للنساء (اخرجن فان هذا اليس لكن) * قلت * هذا اليس بمناسب لهذا الباب بل موضعه باب من لا تنزله الجمعة *

* قال * ﴿ باب من قال لا تحبس الجمعة عن سفر ﴾

ذكر فيه اثرا وخبر عن عمر * ثم قال (وروي فيه حديث مسند باسناد ضعيف) ثم اخرجه من حديث الحجاج ابن اريطة (عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس بعث عليه السلام زيد اوجعفر وابن رواحة) وقال في آخره (الحجاج يتفرد به) * قلت * وفيه علة اخرى غير افراد الحجاج وهي ان الترمذي ذكر الحديث ثم حكى عن شعبة انه قال الحكم لم يسمع من مقسم الا خمسة احاديث قال وعد هاشعبة وليس هذا الحديث فيما عده شعبة وكان هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم وفي الخلافات للبيهقي لم يسمع الحكم من مقسم الا اربعة احاديث *

* قال * ﴿ باب السنة لمن اراد الجمعة ان يقتسل لها ﴾

ذكر فيه حديث ابن عمر (من جاء منكم الجمعة فيقتسل) * قلت * ظاهر الامر الوجوب وكذا الحديث الذي بعده ورد بلفظ الامر وحديث الخدرى صرح فيه بلفظ الوجوب فهذه الاحاديث غير مناسبة لهذا الباب وقوله عليه السلام في حديث ابي هريرة حق على كل مسلم ان يقتسل * الاظهر في استعمال حق انها بمعنى الواجب * قال المفسرون من قرا حقيق على معناه واجب على وقوله تعالى فحق عليها القول اي وجب عليها الخلود وقوله تعالى حق على المحسنين اي ايجابا وقوله تعالى استمحا انما اي استوجباه ويقال حققت عليه القضاء حقا واحققته وحققته اذا اوجبه *

* قال * ﴿ باب الصلوة يوم الجمعة نصف النهار وقبله وبعده حتى يخرج الامام ﴾

* قلت * ظاهر هذا التوب يدل على امتناع الصلوة عند خروج الامام وظاهر حديث ابي قتادة الذي ذكره البيهقي في آخر هذا الباب وهو نهي عليه السلام عن الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة يدل على الجواز فهو غير مطابق للباب *

* قال * ﴿ باب من دخل المسجد يوم الجمعة والامام على المنبر ولم يركع ركعتين ﴾

ذكر فيه حديث جابر اياه سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر فقم سليك

الحديث * قلت * خالف البيهقي واصحابه هذا الحديث فان مذهبهم ان ركعتي التحية تقوت بالجلوس وايضاً فالذي يمنع الصلوة انما يمنعها لاجل الخطبة والنبي عليه السلام في تلك الساعة لم يكن يخطب لانه كان قاعدا والجمعة لا يخطب لها قاعدا ولا يبي داود عن عبد الله بن بسر قال جاء رجل يخطي رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له اجلس فقد آذيت * فامر به عليه السلام ان يجلس دون ان يركع وفي المؤطا قال ابن شهاب * خروج الامام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب الصلوة يوم الجمعة حين يخرج الامام *

* قال * ﴿باب وجوب الخطبة وانه اذا لم يخطب صلى ظهرا اربعاً﴾

استدل على ذلك مجديث ابن عمر (كان عليه السلام يخطب يوم الجمعة خطبتين بينهما جلسة) * قلت * هذا استدلال على الوجوب بمجرد الفعل فان ضم الى ذلك قوله عليه السلام صلوا كما رايتوني في صلى ففيه نظري يتوقف على ان تكون اقامة الخطبتين داخله تحت كفية الصلوة وما ذكره البيهقي فيما بعد (عن ابن شهاب انه قال بلغنا انه لا جمعة الا بخطبة) لا حجة فيه *

* قال * ﴿باب يخطب الامام خطبتين وهو قائم ويجلس بينهما جلسة خفيفة﴾

* قلت * لم يذكر انه يقوم فيها ويجلس بينهما على اي وجه وذكر في الخلافات ان القيام والجلسة كلاهما فرض وذكر ايضا (عن الشافعي ان اقل ما يطلق عليه اسم خطبة من الخطبتين ان يمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ويقرأ شيئا من القرآن في الاولى ويدعو في الاخرة) ثم استدل على ذلك كله بان عليه السلام فعل كذا (وقد تقدم ان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب وقوله تعالى وتذكرك فانما خبر عما كان عليه السلام عليه في تلك الخطبة فلا يدل على الوجوب وفي شرح البخاري لابن بطال روي عن المغيرة ابن شعبه انه كان لا يجلس في خطبة ولو كانت فرضا لما جعلها ولو جعلها ما تركه من يحضره من الصحابة والتابعين ومن قال انها فرضة لا حجة له لان القعدة استراحة للخطيب وليست من الخطبة والمفهوم في كلام العرب ان الخطبة اسم للكلام الذي يخطب للجلوس ولم يقل بقول الشافعي غيره ذكره الطحاوي وهو خلاف الاجماع ولو قعد في خطبته جازت الجمعة ولا فضل فكذا اذا قام موضع القعود وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان الامام اذا خطب للجمعة خطبة لا جلوس فيها اجزا انه صلوة الجمعة الا الشافعي فانه قال لا يجزئه الا ان يخطب قبلها خطبتين بينهما جلسة وان قلت ويؤيد قول الجماعة ما اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه فقال ثنا حميد بن عبد الرحمن هو الرواسي

عن الحسن يعني ابن صالح عن ابي اسحق هو السبيعي قال رأيت علياً يخطب على المنبر فلم يجلس حتى فرغ * وهذا اسند صحيح على شرط الجماعة ورواه عبد الرزاق عن اسرائيل بن بونس اخبرني ابو اسحق فذكر بمناه والعجب من الشافعي كيف جعل الخطبتين والجلسة بينهما فرضاً بمجرد فعله عليه السلام ولم يجعل الجلوس قبل الخطبة فرضاً وقد صرح انه عليه السلام فعله وقد عقد له البيهقي بعد هذا باباً وقال الشافعي ايضاً لو استدر القوم في خطبته صحت مع مخالفته فعله عليه السلام *

* قال * باب يحول الناس وجوههم الى الامام ويستمعون الذكر *

ذكر فيه ان عدى بن ثابت استقبل الامام بوجهه وقال هكذا كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلون برسول الله صلى الله عليه وسلم * ثم قال (ذكره ابو داود في المراسيل) * قلت * هذا مسند وليس يرسى لان الصحابة كلهم عدول فلا تضرهم الجمالة وقد بسطنا الكلام في هذا فيما تقدم في باب النهي عن فضل المحدث ثم ذكر البيهقي (عن ثعلبة القرظي انه قال فاذا تكلم عمر انقطع حد يشافص متناظراً يتكلم احدهم من احدى يفتى الامام خطبته) * قلت * ليس فيه تحويل الناس وجوههم الى الامام فليس بمناسب للباب *

* قال * باب صلوة الجمعة ركعتان *

ذكر فيه حديث محمد بن رافع (ثنا محمد بن بشر ثنا يزيد بن زياد بن ابي الجعد عن زيد الايامي عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة قال قال عمر صلوة الاضحية الى آخره) ثم قال (وروى الثوري عن زيد فلم يذكر في اسناده كعب بن عجرة الا انه رفعه بآخره) * قلت * جاء رفع آخره من حديث يزيد بن زياد بن ابي الجعد ايضاً كذا اخرجه ابن ماجه في سننه عن محمد بن عبد الله بن نمير وكذلك اخرجه النسائي ايضاً عن محمد بن رافع كلاهما عن محمد بن بشر ثنا يزيد بن زياد عن ابن ابي ليلى عن كعب عن عمر فذكره *

* قال * باب من ادرك ركعة من الجمعة *

ذكر فيه حديث يحيى بن ايوب (عن اسامة بن زيد الليثي عن ابن شهاب عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن ابي ادرك من الجمعة ركعة) الحديث * قلت * يحيى هو الغافقي قال ابو حاتم لا يعصح به وقال النسائي ليس بالقوي وقال المزني قال ابو طالب عن احمد بن حنبل ترك يحيى بن سعيد اسامة الليثي بآخره وقال ابو بكر بن ابي خيشمة عن ابن معين كان يحيى بن سعيد يضعفه وقال ابو بكر الاثرم عن احمد ليس بشيء وقال عبد الله بن احمد عن ابيه روى عن نافع احاديث من اكبر فقلت له اراه حسن الحديث قال ان تدبر حديثه فستعرف فيه التكررة ثم على نقد يرتبوت هذا الحديث

فلا استدلال به وبامثاله هو من باب المفهوم وهو ليس بحجة عند الاكثرين وعلى نقد يرتسليم انه حجة فلا استدلال بما في
 الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم فنادركم فصلوا وما فاتكم فافضوا وافاؤا * اولى منه ومن ادرك الامام ساجدا
 او جالسا يسمى مدركا فيقضى ما فاتته او يثمته وهو ركعتان فكيف يومر بربع وقال ابو بكر الرازي لو ادرك المسافر
 المقيم في التشهد تلزمه الاتمام فكذا في الجمعة اذ الدخول في كل من الصلوتين بغير الفرض وفي الاستدكار قال ابو حنيفة
 وابو يوسف اذا احرم في الجمعة قبل سلام الامام صلى ركعتين وروي ذلك عن النخعي وقاله الحكم وحماد
 وداود ثم قال البيهقي (وكذلك روي عن صالح بن ابي الاخضر عن الزهري) * ثم اخرجه من جهة يحيى بن المتوكل
 عن صالح * قلت * يحيى بن المتوكل متكلم فيه قال النسائي ضعيف وقال ابن معين ليس بشئ وقال الذهبي ضعفه غير واحد
 وصالح ايضا متكلم فيه قال ابن معين بصري ضعيف وقال ايضا ليس حديثه عن الزهري بشئ وقال الترمذي يضعف
 في الحديث وقال الذهبي ضعفه احمد وغيره وان كان كذلك فلا يقبل ما زيد في هذه الرواية من قوله فان ادركهم
 جلوسا صلى اربعا * قال البيهقي (وروي ذلك من اوجه اخر عن الزهري قد ذكرناها في الخلاف) * قلت * من تلك
 الواجهة ما اخرجه عن الفضل بن محمد الانطاكي ثنا محمد بن ميمون الاسكندراني ثنا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي
 عن الزهري فذكره بسنده ثم قال البيهقي ورواه عنه غيره على اللفظ الذي رواه مالك * قلت * الفضل هذا
 قال ابن عدي يسرق الحديث وايضا فقد اختلف على ابن ميمون فيه كما ذكره البيهقي واللفظ الذي رواه مالك من
 ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة * ومن تلك الواجهة ما اخرجه من حديث مالك وصالح بن ابي الاخضر
 عن الزهري على اللفظ الذي رواه ابن ميمون * قلت * ليس في روايتهما قوله وان ادركهم جلوسا صلى اربعا ومنها
 ما اخرجه من حديث سليمان بن ابي داود الحراني عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة الحديث وفيه ومن ادركهم
 جلوسا صلى اربعا * قال وقد قيل فيه عن الزهري عن سعيد عن ابي سلمة * قلت * سليمان الحراني هذا مع اضطراب
 روايته متكلم فيه قال البيهقي في باب الحلف بغير الله من كتاب السنن (ضعفه الائمة وتركوه) ومنها ما ذكره
 بغير اسناد فقال وروي عن الحجاج بن ارطاة وعبد الرزاق بن عمر عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة
 * قلت * الحجاج وعبد الرزاق هذا متكلم فيهما قال البيهقي في باب الوضوء من لحوم الابل (الحجاج بن ارطاة
 ضعيف) وقال النسائي عبد الرزاق بن عمر متروك الحديث وقال الساجي مضطرب الحديث تلفت كتبه فكان
 لا بدري بما يحدث ثم انه ليس في حديثهما وان ادركهم جلوسا ثم ذكر البيهقي من حديث الاشعث عن نافع الى
 آخره * قلت * الاشعث هو ابن سوار قال الذهبي ضعفه جماعة وقال عمرو بن عيسى كان يحيى وعبد الرحمن

لا يحد ثان عنه ورأيت عبد الرحمن يخط على حديثه وعن ابن معين ضعف وفي أخرى لا شيء وقال يحيى بن سعيد هودون الحجاج بن ارطاة ثم ذكر البيهقي قول ابن مسعود (واذا أدركت ركعة من الجمعة فاضف اليها أخرى واذا فاتك الركوع فصل اربعا) وفي رواية أخرى (ومن أدرك القوم جلوسا صلى اربعا) وفي رواية أخرى (من أدرك من الجمعة ركعة صلى اليها أخرى ومن فاتته الركعتان صلى اربعا) * قلت * مفهوم هذه الرواية انه اذا دركهم جلوسا صلى اثنين وقد جاء ذلك عن ابن مسعود منطوقا به * قال ابن ابي شيبة ثنا شريك عن عامر بن شقيق عن ابي وائل قال قال عبد الله من أدرك التشهد فقد أدرك الصلوة واخرج البيهقي في الخلافيات ذلك مصرحاً به انه في الجمعة من حديث ابن مسعود وابي هريرة مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم واسنادها وان كان ضعيفا الا انه يتأيد بحديث وما فاتكم فاقضوا او فاتموا * والاطمأن ان يكون لما تقدم وما تقدم الجمعة والقضاء فعل مثل الفائت والفائت الجمعة فوجب اتمامها وقضاؤها والاستدلال به اولى من الاستدلال بحديث من أدرك من الجمعة ركعة كما تقدم وحديث وان أدركهم جلوسا قد منافي اسانيد وكلام ابن مسعود فيه مختلف *

* قال * **باب ما يستدل به على وجوب التعميد في خطبة الجمعة** *

ذكر فيه حديث جابر (كان خطبته عليه السلام يوم الجمعة يمد الله تعالى ويثنى عليه) * قلت * هو كما تقدم استدلال على الوجوب بمجرد الفعل ثم ذكر حديث (كل امرئ بال لا يدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع) * قلت * على تقدير ثبوته لودل على وجوب التعميد له على وجوبه في كل امرئ بال ولانهم احدا يقول بذلك ثم ذكر حديث عبد الواحد بن زياد (عن عاصم بن كليب عن ابيه عن ابي هريرة كل خطبة ليس فيها شهادة كاليد الجذام) ثم قال (عبد الواحد من الثقات الذين يقبل منهم ما تقدم وابه) * قلت * هو موثق مخرج له في الصحيح ومع ذلك تكلم فيه جماعة قال ابن معين ليس بشيء وقال ابوداود الطيالسي عمد الى احاديث كان يرسلها لاعمش فوصلها كلها وقال يحيى القطان ما رأيت يطلب حديثا قط لا بالبصرة ولا بالكوفة وكنا نجلس على باب يوم الجمعة بعد الصلوة فنذاكره احاديث لاعمش لا يعرف منها حرفا ذكره الذهبي وقد عرف ان الجرح مقدم على التعديل ثم على نقد بر قبول هذا الحديث ليس هو بمناسب للباب اذ لا ذكر فيه للتعميد بل ذكر فيه الشهادة والشانعي لا يقول بضر ضيتها في الخطبة *

* قال * **باب ما يستدل به على وجوب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة** *

ذكر فيه عن مجاهد في قوله تعالى ورفعا لك ذكرك قال (لا اذكر الا كرت اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا

رسول الله * قلت * قوله ورفعنا خبر لا عموم فيه وقد ارى به كلمة الشهادة ونحوها فلا يلزم ارادة غير ذلك
و تفسير مجاهد ايضا مفسر بكلمة الشهادة اذ يلزم من تعميمه الخلف في الخبر * فان قلت * لجعل خبرا بمعنى الامر * قلت *
ان جعل الامر فيه للوجوب لزم منه مخالفة الاجماع اذ لا نعلم احدا يقول بوجوب ذكره عليه السلام كلما ذكر الله
تعالى وان جعل للاستحباب بطل الاستدلال ثم ذكر حديث ابي هريرة (ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا فيه ربهم
ولم يصلوا على نبيهم الا كانت ترة عليهم) * قلت * في سنده صالح مولى التؤمة اختلط في آخر عمره وتكلموا فيه وقال البيهقي
في باب الفصل من غسل الميت (ليس بالقوى) ثم على تقدير ثبوت حديثه في دلالة على وجوب الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم ونظروا على نقد برصحة دلالة على ذلك لا يخص الجمعة *

* قال * باب فضل التكبير الى الجمعة *

ذكر فيه حديث ابن جابر (عن ابي الاشعث عن اوس بن اوس من غسل واغتسل) الحديث ثم قال (وكذلك رواه
يحيى بن الحارث وحسان بن عطية عن ابي الاشعث وذكر حسان سماع اوس من النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت *
اخرجه البيهقي في كتاب المعرفة من طريق ابي بكر بن ابي شيبة ثنا ابن المبارك عن الاوزاعي حدثنا حسان بن
عطية حدثني ابو الاشعث الصنعاني عن اوس بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ثم قال
اخرجه ابو داود في كتاب السنن * قلت * اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه بسنده المذكور وصرح فيه بسماع اوس
من النبي صلى الله عليه وسلم وكذا فعل ابو داود في سننه بخلاف ما نسبته البيهقي اليه في كتاب المعرفة ثم قال البيهقي
(انا ابو نصر * فذكر بسنده * عن عثمان الشامي سمع ابا الاشعث عن اوس عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم)
الحديث ثم قال (الروم في اسناده ومتنه من عثمان الشامي) * قلت * لا وهم في متنه فانه بمعنى المتن الذي ذكره ابو داود
وابن ابي شيبة وذكره البيهقي بعد باين وذكره ايضا في كتاب المعرفة وذكره النسائي ايضا من طريق يحيى
ابن الحارث عن ابي الاشعث *

* قال * باب فضل المشي الى الصلوة *

اسند في آخره حديث اوس المذكور ثم اسند من حديث ابي بكر بن ابي شيبة ثنا ابن المبارك ثم قال (فذكره بنحوه
الا انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) * قلت * قد تقدم ان ابن ابي شيبة في مصنفه صرح بسماع اوس من النبي
عليه السلام ولم يقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم *

* قال * **باب لا يشك بين اصابه اذا خرج الى الصلوة**

ذكر في آخره حد يثامن طريق الحسن بن علي (ثاعمر بن قسيط ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن ابي انيسة عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة) الحديث ثم قال (أسناد صحيح ان كان الحسن بن علي حفظه فلم اجده فيما رواه من ذلك بعد متابعا) * قلت * اخرجه ابن حبان في صحيحه فقال ثنا ابو عروبة ثنا محمد بن معدان الحراني ثنا سليمان بن عبيد الله عن عبيد الله بن عمرو وذكروه بسنده *

* **باب النعاس في المسجد يوم الجمعة**

ذكر فيه حد يثا (عن ابن اسحق عن نافع عن ابن عمر) ثم قال (لا يثبت رفعه والمشهور عن ابن عمر من قوله) * قلت * الرفع زيادة ثقة وقد رويت من وجهين فوجب الحكم لهما وقد اخرجه الترمذي من جهة ابن اسحق وقال حسن صحيح واخرجه ابوداود ايضا من جهته وسكت عنه وقد جاء له شاهد كما ذكره البيهقي *

* قال * **باب الرجل يوطن مكانا في المسجد**

ذكر فيه حد يثا (عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن عثمان بن محمود) * قلت * اخرجه ابن ماجه من حديث عبد الحميد عن ابيه عن تميم بن محمود واخرجه ابوداود والنسائي من وجه آخر ولفظها تميم بن محمود ولا اعلم في الكتب الستة احد ايقال له عثمان بن محمود *

* قال * **باب الساعة التي في يوم الجمعة**

ذكر فيه حد يثا ثم قال (اخبرناه ابو عبد الله الحافظ انا جعفر بن محمد بن نصير ابو القاسم) * قلت * قرأت على حاشية هذا الكتاب معزوا الى الشيخ تقي الدين بن الصلاح ماصورته كذا وقع في النسخ ابو القاسم وهو خطأ وصوابه ابن القاسم وانما كنيته ابو محمد وهو الخدري صاحب الجنيذ رحمه الله *

* قال * **باب صلوة الخوف اذا كان العدو في غير جهة القبلة اوجبتها غير مأمورين**

ذكر فيه حديث سهل * قلت * اخذ الشافعي بهذا الحديث وقال شارح العمدة فيه قضاء الطائفتين قبل سلام الامام وقال الطحاوي فيه ان الطائفة الاولى اتوا قبل خروجه عليه السلام من الصلوة وفيه مخالفة لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به ولقوله عليه السلام لا تبادروني بالركوع * فان قيل * كما جاز انصرافهم عن الامام جاز انما هم قبله * قلنا * المنهزم يصلي سائرا بالاتفاق فكان لما ذكرنا اصل متفق عليه وليس للفراغ قبل الامام اصل ولا نظير *

* قال *

* باب ما لا يحمل من السلاح *

ذكر فيه حديث موسى بن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن سلمة بن الاكوع ثم قال (موسى غير قوى) * قلت * الان القول فيه واهل هذا الشأن اغلظوا فيه قال ابن معين ضعيف وقال ابو حاتم ضعيف الحديث منكر الحديث وقال ابو زرعة والنسائي منكر الحديث وقال البخاري احاديثه منكرو قال الذهبي قال الدارقطني وغيره متروك *

* قال *

* باب العد ويكونون وجاء القبله *

ذكر فيه حديث ابن عباس وجابر * قلت * حديثها يدل على ان الصف الذي يلي الامام يسجد معه في الركعة الاولى ويجرس الصف الثاني فيها ونص الشافعي على خلافه وهو ان الصف الاول يجرس فيها فقال بعض اصحابه لعله سها ولم يبلغه الحديث وجماعة من العراقيين وافقوا الصحيح وبناء بعضهم على ان الشافعي اذا صح الحديث يذهب اليه ويترك قوله *

* قال *

* باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولم يقضوا *

ذكر فيه حديثا (عن ابي بكر بن ابي جهم عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس) ثم ذكر (عن الشافعي قال لا يثبت عندنا مثله لشيء في بعض اسناده) ثم قال البيهقي (لم يخرج الشيخان وابن ابي الجهم بنفرد بذلك) * قلت * اخرجه النسائي ولم يعلله بشئ وعدم تغريجهما له ليس بعلة كما ذكرناه مرارا وابن ابي الجهم ثقة اخرج له مسلم فلا يضره تفرده كيف وقد جاء له شواهد ذكرها البيهقي *

* قال *

* باب الرخصة فيما يكون جنته من ذلك في الحرب *

ذكر فيه حديث انس (ان الزبير وعبد الرحمن بن عوف شكيا الى النبي صلى الله عليه وسلم القمل في غزاة لهما فاذن لهما في قمص الحرب) * قلت * لم يرخص لهما فيه لاجل الحرب كما زعم البيهقي بل لاجل القمل كما صرح به في روايته وفي رواية الشيخين انه عليه السلام رخص لهما في قميص الحرير في السفر من حكة كانت بهما ووجع * فظهر ان الرخصة كانت اما للقمل او للحكة او لوجع للعرب وليس المراد من قوله في رواية البيهقي في غزاة لهما الحرب بل المراد الغزاة السفر والقصد كما جاء مبينا في الرواية التي ذكرناها عن الشيخين وقال ابن العوطة في الانعزال غزا غزو اقصد العدو في دارهم وكيف يفهم البيهقي ان الرخصة كانت للعرب وقد صرح في روايته بانهما شكوا القمل اللهم الا ان يقيس حالة الحرب على حالة اذى القمل او الحكة بجامع الضرورة فيكون ذلك ما خوذنا من القياس لا من الحديث نفسه وقد ذكر البيهقي بعد هذا الباب رخصة لبس الحرير للحكة وذكر هذا الحديث ثم ذكر الرواية التي فيها قوله في غزاة لهما ثم قال في شبه ان تكون الرخصة في لبسه للحرب وان كان ظاهره انها للحكة

انتهى كلامه واذا كان ظاهره انها للحكمة فلا ادري من اين له انه يشبه ان يكون للحرب والاظهر من تصرفه في
 هذا بن البابين انه اخذ من لفظة الفزاة وقد تقدم ان معنى ذلك القصد وفيه التوفيق بين الروايتين وبين ذلك
 ايضا قوله في الصحيحين في السفر ثم ذكر حديث ابن عمر (رايت عند اسماء بنت ابي بكر جبة مزررة بالدياج) الى
 آخره * قلت * في سنده الحجاج هو ابن ارطاة اخرجه البيهقي في كتاب المعرفة ونسبه كذلك ولفظ روايته
 فيه جبة طيالة مكفوفة بالدياج وابن ارطاة ضعفه البيهقي في باب الوضوء من لحوم الابل وقال في
 باب الدية اربع (مشهور بالتدليس وانه يحدث عن لم يلقه ولم يسمع منه) ثم على نقد يرتبوت هذا الحديث لا يلزم
 من اباحة ما كان مزررا بالدياج او مكفوفاه اباحة ما كان كله حريرا فهذا الحديث ايضا غير مناسب لهذا الباب *
 * قال * باب ما ورد في الاقبية المزررة بالذهب *

ذكر فيه حديث قتادة (عن انس ان اكيذ دومة اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم جبة قال سعيد احسبه قال
 سندس قال وذلك قبل ان ينهى عن الحرير فلبسها) الحديث ثم قال (اخرجاه عن قتادة من وجه آخر دون
 اللفظة التي اتى بها سعيد بن ابي عروبة وذلك * قبل ان ينهى عن الحرير * وهي اشبه بالصعفة من رواية من روى
 وكان ينهى عن الحرير) * قلت * الرواية التي فيها وكان ينهى عن الحرير اخرجها البخاري عن عبد الله بن محمد
 واخرجها مسلم عن زهير بن حرب قال ثنا يونس بن محمد ثنا شيبان عن قتادة ثنا انس فذكره وحديث ابن ابي
 عروبة رواه يحيى بن ابي طالب جعفر بن الزبير قال ثنا عبد الوهاب بن عطاء انا سعيد يعني ابن ابي عروبة عن
 قتادة وقد تقدم قريبا ذكر يحيى بن ابي طالب هذا وان موسى بن هارون قال عنه اشهد انه يكذب وعبد الوهاب
 الخفاف وان وثق وخرج له مسلم فقد قال فيه البخاري والنسائي والساجي ليس بالقوي وقال الذهبي ضعفه
 احمد فكيف يكون ما ورد بهذا الطريق اشبه بالصعفة مما ورد بطريق الشيخين مع جلالاته وسلامة رجاله عن الجرح
 * قال * باب الرخصة للنساء في لبس الحرير والدياج والتخلي بالذهب *

ذكر فيه حديث سعيد بن ابي هند (عن ابي موسى قال عليه السلام احل الحرير والذهب لاناث امتي) * قلت * ذكر
 عبد الحق في احكامه عن الدارقطني ان سعيدا لم يسمع من ابي موسى *

* قال * باب غسل العبدين *

ذكر فيه حديث جبارة ثنا حجاج بن تميم حدثني ميمون بن مهران عن ابن عباس (الحديث ثم قال (حجاج ليس بالقوي)
 وحكي عن ابن عدي (انه قال روايته ليست بمستقيمة) * قلت * تكلم في حجاج هذا وسكت عن جبارة وهو ابن

المجلس وحاله اشد من حال الحجاج قال البخاري جارة مضطرب الحديث وقال النسائي وغيره ضعيف وقال ابن معين كذاب وكان ابو زرعة حدث عنه في اول امره ثم ترك حديثه بعد ذلك ❀

❀ قال ❀ ❀ باب التكبير ليلة الفطر ويوم الفطر ❀

(قال الله تعالى في رمضان وتكملوا العدة وتكبروا الله على ما هداكم) ❀ قلت ❀ الاستدلال بهائيتي على ان الواو يقتضي الترتيب وهو ممنوع ثم ذكر البيهقي حديث ابن مصفى (حدثني يحيى بن سعيد العطار ثقة عن ابن شهاب) الى آخره ❀ قلت ❀ الذي رأيته في كتب الحديث تجرح العطار هذا الاوثيقه قال ابن عدى هو بين الضعف وذكره عن السعدى انه قال منكر الحديث وذكر ايضا عن ابن معين انه قال ليس بشئ وكذا قال الساجي وقال ابن حبان يروى الموضوعات عن الاثبات وذكر ابن ابي حاتم ان ابن معين ضعفه وانه قال احترق كتبه وانه روى احاديث منكورة وفي الميزان قال ابن خزيمة لا يحتج به ثم خرج البيهقي بسنده (عن القطان عن ابن عجلان حدثني نافع ان ابن عمر كان يفد والى العيد من المسجد وكان يرفع صوته بالتكبير ثم قال ورواه ابن ادريس عن ابن عجلان وقال يوم الفطر والاخى) ❀ قلت ❀ اخرجه ابن ابي شيبة عن ابن ادريس بخلاف هذا فقال ثابعا عبد الله بن ادريس عن محمد بن عجلان بسنده ولفظه انه كان يفد ويوم العيد ويكبر ❀

❀ قال ❀ ❀ باب التكبير في العيد ❀

ذكر فيه حديث (عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وفي رواية عن ابيه عن عبد الله بن عمرو) ثم ذكر حديث (كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده انه عليه السلام كان يكبر) الحديث ثم قال (قال ابو عيسى الترمذي سالت محمد ايعنى البخاري عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شئ اصح من هذا وبه اقول قال وحديث عبد الله بن عبد الرحمن بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده في هذا الباب صحيح ايضا) ❀ قلت ❀ في حديث عمرو بن شعيب هذا بعد اضطراب متنه كما بينه البيهقي ان عبد الله الطائفي متكلم فيه قال ابو حاتم والنسائي ليس بالقوى وفي كتاب ابن الجوزي ضعفه يحيى وهو وان خرج له مسلم في المتابعات على ما قاله صاحب الكمال فالبيهقي تكلم فيمن هو اجل منه من احتج بهم في الصحيح كحماد بن سلمة وامثاله لكونهم تكلم فيهم وان كان الكلام فيهم دون الكلام الذي في الطائفي هذا وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف قال فيه الشافعي ركن من اركان الكذب وقال ابو داود كذاب وقال ابن حبان يروى عن ابيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه الاعلى جهة التعجب وقال النسائي والد ارقطني متروك

الحديث وقال ابن معين ليس بشيء وقال ابن حنبل منكر الحديث ليس بشيء وقال عبد الله بن أحمد ضرب
ابي على حديثه في المسند ولم يحدث عنه وقال ابو زرعة واهي الحديث فكيف يقال في حديث هذا في سنده
ليس في هذا الباب شيء أصح من هذا فان قيل * لا يلزم من هذا الكلام صحة الحديث بل المراد انه اصح شيء
في هذا الباب وكثيرا ما يريدون بهذا الكلام هذا المعنى * قلت * قوله وحديث عبد الله بن عبد الرحمن
الطائي صحيح يدل على انه اراد الصحة وكذا فهم عبد الحق فقال في احكامه عقيب حديث كثير صحيح البخاري
هذا الحديث * هذا ان كان قوله وحديث عبد الله بن عبد الرحمن من ثمة كلام البخاري فان كان من كلام
الترمذي فلا دلالة فيه على ان البخاري اراد به الصحة ثم على تقدير ارادة انه اصح شيء في هذا الباب ليس
الامر كذلك بل حديث عمرو بن شعيب اصح منه ثم ذكر البيهقي حديث ابن لهيعة (عن عقيل عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة) * قلت * مدار هذا الحديث على ابن لهيعة وقد ضعفه جماعة وقال البيهقي في باب منع التطهير
بالنيذ (ضعيف الحديث لا يحتج به) وخرج ابن عدي عن ابن معين قال انكر اهل مصر احتراق كتبه والسمع منه
واحد القديم والحديث وذكر عند يحيى احتراق كتبه فقال هو ضعيف قبل ان تحترق وبعد ما احترقت ثم ذكر
البيهقي حديث بقية (عن الزبيدي عن الزهري عن حفص بن عمر بن سعد بن قرظ ان اباه وعمومه اخبروه عن ابيهم
سعد بن قرظ ان السنة في صلوة الاصحى والفطر) الى آخره * قلت * فيه شيان * احدهما ان بقية متكلم فيه * الثاني *
انه وقع في هذا الكتاب في الموضوعين سعد بن قرظ وكذا رايته في نسخة اخرى مسموعة وقال في كتاب المعرفة
ورويانه من حديث اولاد سعد القرظ عن آبائهم عن سعد وهو الصواب اذ لا يعلم احد يقال له سعد بن قرظ
وخرج ابن مندة هذا الحديث بهذا السند في ترجمة سعد القرظ في كتاب معرفة الصحابة له ثم ذكر البيهقي
حديث عبد الرحمن بن سعد (حدثني عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد وعمر بن حفص بن عمر بن سعد عن آبائهم عن
اجدادهم انه عليه السلام) الى آخره * قلت * فيه اشياء * احدها * ان عبد الرحمن بن سعد بن عمار منكر الحديث
وفي الكمال سئل عنه ابن معين فقال ضعيف * الثاني * انه مع ضعفه اضطربت روايته لهذا الحديث فرواه البيهقي عنه
كما تقدم واخرجه ابن ماجه في سننه فقال ثنا هشام بن عمار ثنا عبد الرحمن بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه
وسلم حدثني ابي عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل
القراءة وفي الاخرة خمساً قبل القراءة * الثالث * ان عبد الله بن محمد بن عمار ضعفه ابن معين ذكره الذهبي وقال
ايضا عمر بن حفص بن عمر بن سعد عن يه قال ابن معين ليس بشيء وذكر صاحب الميزان ان عثمان بن سعيد ذكر لي يحيى

هذا الحديث ثم قال كيف حال هؤلاء قال ليسوا بشئ وقد ذكرنا ذلك في باب الاذان الرابع ان قوله عن آباءهم ليس بمناسب اذ المتقدم اثنان وكذا قوله عن اجدادهم الخامس ان حفصاً والد عمر المذكور في هذا السند ان كان حفص بن عمر المذكور في السند الاول فقد اضطربت روايته لهذا الحديث رواه ههنا عن سعد القرظ وفي ذلك السند رواه عن ابيه وعمومه عن سعد القرظ فظهر من هذا ان الاحاديث التي ذكرها البيهقي في هذا الباب لا تسلم من الضعف وكذا سائر الاحاديث الواردة في هذا الباب ولهذا قال ابن رشد وانما صار الجميع الى الاخذ باقوال الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة لانه لم يثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ ونقل ذلك عن احمد بن حنبل وفي التحقيق لابن الجوزي قال ابن حنبل ليس يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير في العيدين حديث صحيح ثم خرج البيهقي (عن عبد الملك هو ابن ابي سليمان عن عطاء كان ابن عباس يكبر في العيدين ثنتي عشرة سبع في الاولى وخمس في الآخرة) ثم قال (هذا اسناد صحيح وقد قيل فيه عن عبد الملك ابن ابي سليمان ثلاث عشرة تكبيرة سبع في الاولى وست في الآخرة وكأنه عد تكبيرة القيام فقد انا ابو عبد الله) فذكر بسنده (ان ابن عباس كبر في العيد في الاولى سبعاً ثم قرأ وفي الثانية خمساً) قلت قد اختلف في تكبير ابن عباس فذكر البيهقي وجهين من رواية عبد الملك وتناول الثاني وذكر ابن ابي شيبة وجهاً ثالثاً فقال ثنا هشيم انا خالد هو الحذاء عن عبد الله بن الحارث هو ابو الوليد بن سيب ابن سيرين قال صلى بنا ابن عباس يوم عيد فكبر تسع تكبيرات خمساً في الاولى واربعة في الآخرة والى بين القراءتين وهذا اسناد صحيح وقال ابن حزم وروى بنان طريق شعبة عن خالد الحذاء وفتادة كلاهما عن عبد الله بن الحارث هو ابن نوفل قال كبر ابن عباس يوم العيد في الركعة الاولى اربع تكبيرات ثم قرأ ثم ركع ثم قام فقرأ ثم كبر ثلاث تكبيرات سوى تكبيرة الركوع وقال وروى بنان من طريق يحيى القطان عن سعيد بن ابي عروبة عن فتادة عن عكرمة عن ابن عباس في التكبير في العيدين قال يكبر تسعاً واحدى عشرة وثلاث عشرة قال وهذا سندان في غاية الصحة وقال ابن ابي شيبة ثنا ابن ادريس عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس انه كان يكبر في العيد في الاولى سبع تكبيرات بتكبيرة الافتتاح وفي الآخرة ستاً بتكبيرة الركعة كلهن قبل القراءة وهذا ايضا اسناد صحيح صرح فيه بان السبع في الاولى بتكبيرة الافتتاح فان كانت رواية عبد الملك عن عطاء كذلك والمراد بها ان السبع بتكبيرة الافتتاح فذهب الشافعي مخالف للروايتين فانه ذكر ان السبع في الاولى ليس فيها تكبيرة الافتتاح ثم قال وكذا ذكرت روي عن ابن عباس وان كان المراد برواية عبد الملك ذلك وان السبع ليس فيها تكبيرة الافتتاح كما ذهب اليه الشافعي فرواية ابن جريج عن عطاء مخالفة لما كان الاولى

بالشافعي اتباع رواية ابن جريج لان رواية عبد الملك محتمة ورواية ابن جريج مصرحة بان السبع بتكبيره الافتتاح
ولجلالة ابن جريج وثقته خصوصاً في عطاء فانه اثبت الناس فيه قاله ابن حنبل وقال ابن المديني ما كان في الارض
اعلم بعطاء من ابن جريج واما عبد الملك فهو وان اخرج له مسلم فقد تكلفوا فيه ضعفه ابن معين وتكلم فيه شعبة لتفرده
بحدوث الشفعة وقيل لشعبة تحدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي وتدع حديث عبد الملك بن ابي سليمان العرزمي
وهو حسن الحديث قال من حسنها فررت ذكره البيهقي في باب شفعة الجوار على ان ظاهر رواية عبد الملك انها
موافقة لرواية ابن جريج وان السبع بتكبيره الافتتاح اذ لو لم تكن منها القليل كبر ثمانيا وعلى تقدير مخالفة رواية ابن جريج
لرواية عبد الملك يلزم البيهقي اطراح رواية عبد الملك لمخالفتها رواية ابن جريج لانه قال في ماضي في باب التراب
في ولوع الكلب عبد الملك بن ابي سليمان لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات والى العمل بمقتضى رواية ابن جريج ذهب مالك
وابن حنبل فانهما جعلوا السبع بتكبيره الافتتاح ثم ان ابن جريج صرح في روايته عن عطاء بان الست في الاخرة بتكبيره
الركعة فترك البيهقي هذا التصريح وتأول في الست المذكورة في الاخرة في رواية عبد الملك بانه عد تكبيرة القيام
ولو قال عد تكبيرة الركعة لكان هو الوجه ثم ان البيهقي اخرج رواية عمار مولى بني هاشم من طريق يحيى بن ابي طالب جعفر بن
عبد الله بن الزبرقان عن عبد الوهاب بن عطاء عن حميد بن عمار الى آخره وعبد الوهاب تقدم كلام احمد وغيره فيه وتقدم
ايضا ان يحيى كذبه موسى بن هارون وخط ابو داود السجستاني على حديثه وقال فيه ابو احمد الحافظ ليس بالمثين
وقد اخرج ابن ابي شيبة رواية عمار هذا فقال ثايزيد بن هارون انا حميد بن عمار فذكره فعدل البيهقي عن رواية
يزيد بن هارون مع جلالة الى ذلك الطريق الضعيف واطن رواية يزيد لم تقع له ثم اخرج من رواية ابن ابي اويس
(ثنا ابي ثنابث بن قيس شهدت عمر بن عبد العزيز يكبر في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الاخرة خمساً قبل
القراءة) قلت * اسمعيل بن ابي اويس عبد الله الاصمعي ابن اخت مالك الفقيه وان اخرج له في الصحيح فقد تكلموا
فيه قال ابن الجوزي في كتابه قال يحيى هو وابوه بسرطان الحديث وقال النضر بن سلة المروزي هو كذاب
وقال النسائي ضعيف وقال ابن الجنيدي قال ابن معين ابن ابي اويس مغلط بكذب ليس بشيء وفي الكمال قال
ابو القاسم الطبري بالغ النسائي في الكلام عليه الى ان يؤدي الى تركه وثابت بن قيس هو ابو الفصن الغفاري
عن ابن معين ليس حديثه بذالك وفي كتاب ابن الجوزي قال يحيى ضعيف وقال ابن حبان لا يفتح بخبره
اذ لم يتابعه غيره *

باب الخبر الذي فيه التكبير اربعا

قال *

ذكر فيه حديث (عبد الرحمن بن ثوبان عن ابيه عن مكحول اخبرني ابو عائشة جليس لابي هريرة ان سعيد بن العاص سأل ابا موسى وحذيفة كيف كان عليه السلام يكبر في الاضحية والفطر فقال ابو موسى كان يكبر اربعا تكبيرة على الجنائز فقال حذيفة صدق) الحديث ثم قال (خولف راويه في موضعين في رفعه وفي جواب ابي موسى والمشهور انهم اسندوه الى ابن مسعود فافتاهم بذلك ولم يسندوه الى النبي صلى الله عليه وسلم كذا رواه السبيعي عن عبد الله بن موسى او ابن ابي موسى ان سعيد بن العاص ارسل الى آخره وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ضعفه ابن معين) * قلت * اخرجه ابو داود كما اخرجه البيهقي او لا وسكت عنه ومذهب المحققين ان الحكم للرافع لانه زاد ما جواب ابي موسى فيجتمعل انه تادب مع ابن مسعود فاسند الاماليه مرة وكان عنده فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره مرة اخرى وعبد الرحمن بن ثابت اختلف على ابن معين فيه قال صاحب الكمال قال عباس ما ذكره ابن معين الا بخبر وفي رواية ليس به باس وقال ابن المديني وابوزرعة واحمد بن عبد الله ليس به باس وقال ابو حاتم مستقيم الحديث وقال المزني وثقه دحيم وغيره وفي المصنف لابن ابي شيبة ثنا هشيم عن ابن عون عن مكحول اخبرني من شهد سعيد بن العاص ارسل الى اربعة نفر من اصحاب الشجرة فسألهم عن التكبير في العيد فقالوا ثمانا في تكبيرات فذكرت ذلك لابن سيرين فقال صدق ولكن اغفل تكبيرة فاتحة الصلوة وهذا المجهول الذي في هذا السند ثنين اذنه ابو عائشة وباقي السند صحيح وهو يؤيد رواية ابن ثوبان المرفوعة ويؤيدها وجوه اخر ذكرها ابن ابي شيبة فقال ثنا يزيد بن هارن عن المسعودي عن معبد بن خالد عن كردوس قال قدم سعيد بن العاص في ذي الحجة فارسل الى عبد الله وحذيفة وابي مسعود الانصاري وابي موسى الاشعري يسألهم عن التكبير في العيد فاسندوا الامرهم الى ابن مسعود فذكر بمعنى رواية السبيعي عن ابي موسى المتقدمة وقد ذكر البيهقي فيما بعد من حديث مسعر عن معبد بن خالد نحوه الاول يذكر فيه الاشعري وقال ابن ابي شيبة ثنا هشيم عن اشعث عن كردوس عن ابن عباس قال لما كانت ليلة العيد ارسل الوليد بن عقبة الى ابن مسعود وابي مسعود وحذيفة والاشعري فذكر نحوه وقال ايضا ثابتي بن سعيد عن اشعث عن محمد بن سيرين عن انس انه كان يكبر في العيد تسعا فذكر مثل حديث عبد الله وقال ايضا ثابنا ابو اسامة عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن جابر بن عبد الله وابن المسيب قال لا تسع تكبيرات ويؤلى بين القراءتين وقد قدمنا من رواية ابن ابي شيبة عن ابن عباس بسند صحيح مثل قول عبد الله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابي اسحاق عن علقمة والاسود ان ابن مسعود كان يكبر في العيد بن

تسماً تسماار بعا قبل القراءة ثم كبر فركع وفي الثانية يقرأ فاذ افرغ كبرار بعا ثم ركع وعن معمر عن ابي اسحاق عن
 علقمة والاسود سأل سعيد بن العاص حذيفة و ابا موسى عن تكبير العبد بن فقال حذيفة سل ابن مسعود فسأله
 فقال يكبرار بعا ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبرار بعا * وقال عبد الرزاق انا اسمعيل بن ابي
 الوليد ثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث شهدت ابن عباس كبر في صلاة العبد بالبصرة تسع تكبيرات ووالى
 بين القراءتين وشهدت المغيرة بن شعبة فعل ذلك ايضا فسألت خالد اكيف فعل ابن عباس ففسر لنا كما صنع
 ابن مسعود في حديث معمر والثوري عن ابي اسحاق سواء وهذه شواهد لرواية ابن ثوبان المتقدمة ثم ذكر
 البيهقي عن ابن مسعود انه قال التكبير في العيد خمس في الاولى واربع في الثانية ثم قال (هذه رأي من جهة عبد الله
 والحدیث المسند مع ما عليه من عمل المسلمين اولى ان يتبع) قلت * هذا لا يثبت بالرأي قال ابو عمر في التمهيد مثل هذا
 لا يكون رأياً ولا يكون الاثبات لانه لا فرق بين سبع واقل واكثر من جهة الرأي والقياس وقال ابن رشد في
 القواعد معلوم ان فعل الصحابة في ذلك توقيف اذ لا بدخل القياس في ذلك وقد وافق ابن مسعود على ذلك جماعة
 من الصحابة والتابعين اما الصحابة فقد قد منازكهم واما التابعون فقد ذكرهم ابن ابي شيبة في مصنفه وقد ينما في
 احاديثه المسندة من الضعيف وذكرنا قول ابن حنبل ليس يروى في التكبير في العيد حديث صحيح ورأي ابن
 مسعود ومن معه قد عضده ايضا حديث مسند وان كان في الآخرة اضعف وانما كان عمل المسلمون بقول ابن عباس
 لان اولاده الخلفاء امرهم بذلك فتابعوهم خشية الفتنة لارجو عان مذهبهم واعتقاد الصحة رأي ابن عباس
 في ذلك والله اعلم *

* قال * * باب ياتي بدعاء الافتتاح عقيب تكبيرة الافتتاح ثم يقف بين كل تكبيرةتين يهلل الله تعالى ويكبره الى آخره *
 ذكر فيه اثرا عن ابن مسعود وفيه شيان * احدهما انه ليس فيه ذكر لدعاء الافتتاح * والثاني * ان في سنده من يحتاج الى
 كشف حاله وفيه ايضا حماد بن ابي سليمان ضعفه البيهقي في باب الزنا لا يحرم الحلال وفي كتاب ابن الجوزي ان المغيرة
 كذبه وقال محمد بن سعد كان ضعيفا في الحديث واختلط في آخر امره وكان مرجعنا ثم قال البيهقي (وهذا من قول
 ابن مسعود فتابعه في الوقوف بين كل تكبيرةتين للذكر اذ لم يرو خلافة عن غيره ونخالفه في عدد التكبيرات وتقديمه
 على القراءة في الركعتين لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعل اهل الحرمين وعمل المسلمين الى يومنا هذا) * قلت *
 قد ذكر البيهقي قول ابن مسعود في الباب الذي قبل هذا من عدة طرق وذكره ابن ابي شيبة من طرق اكثر من ذلك
 وكذا ذكره غيره ولا ذكر في شيء فيها للذكر بين التكبيرات ولم يرو ذلك في حديث مسند ولا عن احد من السلف

فما علمنا الا في هذه الطريق الضعيفة وفي حديث جابر المذکور بعد هذا وسنتكم عليه ان شاء الله تعالى ولو كان ذلك مشروعا لنقل الينا ولما اغفله السلف رضى الله عنهم وقوله ونخالفه بالحدیث قد قد منا يان ضعف ذلك الحدیث وليس فعل اهل حرمه عليه السلام كذلك لان ما لكابرى ان السبع في الاولى بتكبيره الافتتاح كما تقدم * قال ابن رشد في القواعد لان العمل عنده بالمدينة كان على هذا وفي الموطأ قال مالك وهو الامر عندنا ثم ذكر البيهقي قول جابر (مضت السنة) الى آخره * قلت * ليس فيه ايضاً ذكر لعاء الافتتاح وفي سنده من يحتاج الى كشف حاله وفيه ايضاً على بن عاصم قال يزيد بن هارون ما زلنا نعرفه بالكذب وقال يحيى ليس بشي وكان احمد سيئ الرأي فيه وقال النسائي متروك *

* قال * باب رفع اليد في تكبير العيد *

ذكر فيه حديث ابن عمر في الرفع عند القيام والركوع والرفع منه ولفظه (ويرفعهماني كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع) * قلت * في سنده بقية وكان مدلسا وقال ابن حبان لا يحتج به وقال ابو مسهر احاديث بقية غير نقية فكن منها على نقية وقال ابن عيينة لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره وذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الشافعي قاس رفع اليد في تكبير العيد بن علي رفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين افتتح وحين اراد ان يركع وحين رفع راسه قال يعني الشافعي فلما رفع في كل ذكر يذكر الله تعالى قائما اورافعا الى قيام من غير سجود لم يجز الا ان يقال يرفع المكبر في العيد بن عند كل تكبيرة كان قائما فيها * قلت * الرفع في هذه المواضع الثلاثة مشهور مذکور في الصحيحين وغيرهما من عدة طرق من حديث ابن عمر وغيره فاذا قاس الشافعي الرفع في تكبيرة العيد بن علي الرفع في هذه المواضع كان اللابن بالبيهقي ان يذكر الرفع في هذه المواضع من طريق جبهة ولا يقتصر في هذا الباب على هذه الطريق التي فيها بقية واظنه انما عدل اليها لما فيها من قوله ويرفعهماني كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع لدخول تكبيرات العيد بن في هذا العموم وهذه العبارة لم تجب فيما علمنا الا في هذه الطريق وجميع من روى هذا الحديث من غير هذه الطريق لم يذكرها هذه العبارة انما لفظهم واذا اراد ان يركع رفعها ونحو هذا من العبارة وهذا اللفظ الذي وقع في هذا الباب من طريق بقية يحتمل وجهين * احدهما * ارادة العموم في كل تكبيرة تقع قبل الركوع ويندرج في ذلك تكبيرات العيد بن والظاهر ان البيهقي فهم هذا في هذا الباب * والثاني * ارادة العموم في تكبيرات الركوع لا غير وان كان يرفع في جميع تكبيرات الركوع كما هو المفهوم من الفاظ بقية الرواة والظاهر ان هذا هو الذي فهمه البيهقي فيما مضى فقال باب السنة في رفع

اليدين كلما كبر للركوع وذكر حديث بقية هذا لا يدرج فيه تكبيرات العيد ين فان اريد الوجه الاول وهو العموم الذي يدرج فيه تكبيرات العيد ين فعلى البيهقي فيه امران * احدهما الاحتجاج بمن هو غير حجة لو انفرد ولم يخالف الناس فكيف اذا خالفهم * والثاني * انه اذا احتج به ودخلت تكبيرات العيد ين في عمومها لا حاجة الى هذا القياس الذي حكاه عن الشافعي وان اريد الوجه الثاني وهو العموم في تكبيرات الركوع لا غير لم يدرج فيه تكبيرات العيد ين فسقط الاستدلال به ووقع الخطاء من الراوى حيث اراد تكبيرات الركوع لا غير فاني بعبارة نعم تكبيرات الركوع وغيرها والظاهر ان الوهم في ذلك من بقية *

* قال * ﴿باب القراءة في العيد ين﴾

ذكر فيه حديث عبيد الله بن عبد الله (ان عمر سال ابواقدا) الحديث ثم قال (قال الشافعي هذا ثابت ان كان عبيد الله لقي ابواقدا) قال البيهقي (وهذا الان عبيد الله لم يدرك ايام عمر ومسأله اياه وبهذه العلة ترك البخاري اخراج هذا الحديث واخرجه مسلم لان فليما رواه عن ضمرة عن عبيد الله عن ابي واقد قال سألتني عمر فصار الحديث بذلك موصولا) * قلت * عبيد الله سمع ابواقدا بخلاف الحديث ثابت وقد حسنه الترمذي وصححه وذكره المزي في اطرافه في مسند ابي واقد والبيهقي بقوله لان عبيد الله لم يدرك ايام عمر اراد ان يبين كلام الشافعي فلم يبينه بل ابدى في الحديث علة اخرى وهي كونه لم يدرك ايام عمر فيقال له سماعه من ابي واقد كاف في اتصال الحديث ودع لم يدرك ايام عمر لان الجمهور على ان الشخص اذا لم يكن مدلسا وروى عن شخص لقيه او امكن لقائه له على الخلاف المعروف فحديثه متصل كيف ما كان اللفظ ولا نسلم ان البخاري تركه لهذه العلة كما زعم البيهقي لان هذه العلة مفقودة في رواية فليح فلزم البخاري اخراجها كما اخرجها مسلم وانما تركه البخاري لان مداره على ضمرة بن سعيد والبخاري لم يخرج له شيئا *

* قال * ﴿باب الجهر بالقراءة في العيد ين﴾

(وذلك بين في حكاية من حكى عنه قراءة السورتين) * قلت * ليس ذلك بينا فان الصحابة رضي الله عنهم حكموا قراءة سور في الصلوة السرية وفي الصحيحين عن ابي قتادة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الاولين من صلوة الظهر بفتحة الكتاب وسورتين يطول في الاولى ويقصر في الثانية يسمع الآية احيانا وكان يقرأ في العصر بفتحة الكتاب وسورتين الحديث وهذا لانه قد يجهر بالشئ السري في السرية فيسمع الصحابي بعض القراءة وتقوم القرينة على قراءة الباقي فيكتفي بظاهر الحال وقد يخبرهم صلى الله عليه وآله وسلم بعد الفراغ بما قرأ ومن حيث الجملة فقول

الصحابي كان يقرأ بكذا وكذا لا يدل على الجهر بذلك دلالة بينة كما ادعاه البيهقي ثم ذكر عن علي (انه قال الجهر في العيد بن) الى آخره * قلت * في سنده الحارث الاورسكت عنه هنا وقال في القسامة (عن الشعبي كان كذا با) * قال *

باب التكبير في خطبة العيد *

ذكر فيه حديثا في سنده عبد الرحمن بن سعد بن عمار اخبرني عبد الله بن محمد وعمار بن حفص وعمر بن حفص * قلت * عبد الرحمن هذا ومثله الثلاثة ضعفهم ابن معين ثم ذكر (عن ابن مسعود انه كان يكبر في العيد بن تسعا تسعا يفتتح بالتكبير ويختم به) * قلت * ليس فيه التكبير في الخطبة فهو غير مناسب للباب *

باب الاستماع للخطبة *

ذكر فيه عن ابن عباس (قال نكره الكلام في العيد بن والاستسقاء ويوم الجمعة) * قلت * في سنده يحيى الحماني عن قيس ويحيى بن سلمة اما يحيى بن عبد الحميد الحماني فقال ابن نمير كذا اب وقال احمد كان يكذب جهارا ما نزلنا نعرفه يسرق الاحاديث وقال السعدي ساقط واما قيس فهو ابن الربيع قال البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (ضعيف عند اهل العلم بالحدث) وقال احمد ليس بشي وقال النسائي متروك وقال السعدي ساقط ويحيى بن سلمة بن كهيل قال البيهقي في باب ذبيحة الجوس (ضعيف) وفي كتاب ابن الجوزي قال يحيى ليس بشي وقال النسائي متروك وقال ابن حبان منكر الحديث جدا لا يحتج به ثم ذكر البيهقي (حديثا عن الفضل بن موسى عن ابن جريح عن عطاء عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم ذكر عن ابن معين (انه قال هذا خطأ انما هو عن عطاء فقط وانما يغلط فيه الفضل ابن موسى يقول عن عبد الله بن السائب) ثم قال البيهقي (انا بصحة ما قال يحيى ابو القاسم) فذكر سند او في آخره (عن عطاء قال صلى الله عليه وسلم) الحديث * قلت * الفضل بن موسى ثقة جليل روى له الجماعة وقال ابو نعيم هو ثابت من ابن المبارك وقد زاد ذكر ابن السائب فوجب ان تقبل زيادته ولهذا اخرجه هكذا مسندا الاثمة في كتبهم ابو داود والنسائي وابن ماجة والرواية المرسلة التي ذكرها البيهقي في سندها قبصة عن سفيان وقبصة وان كان ثقة الا ان ابن معين وابن حنبل وغيرهما ضعفوا روايته عن سفيان وعلى نقد بر صحة هذه الرواية لا تعلل بها رواية الفضل لانه سداد الاسناد وهو ثقة *

باب الامام لا يصلي قبل العيد وبعده في المصلي *

قال * ذكر فيه حديث ابن عباس (انه عليه السلام لم يصل قبلها ولا بعدها) * قلت * ليس فيه ان الامام مختص بذلك بل فيه ما يدل على خلاف ذلك لان ما ثبت له صلى الله عليه وسلم فهو ثابت لامته الا ما خص به بدليل ثم ذكر البيهقي

عن ابن عمر انه قد حثني ابي امام ثم صلى وانصرف ولم يصل قبلها ولا بعدها الحديث * قلت * فيه دليل على ان المأموم ايضاً لا يصلي قبلها ولا بعدها لان ابن عمر كان مأموماً فهو دليل على البيهقي وفي سند هذا الحديث ابان الجيلي قال ابن حبان كان ممن فحش خطاؤه وانفرد بالناكير ثم ذكر حديث الخدري (كان عليه السلام اذا رجع صلى ركعتين) * قلت * في سنده ابن عقيل قال البيهقي في باب لا يتطهر بالمستعمل (اهل العلم مختلفون في الاحتجاج برواياته) ثم على تقد بر صحتها ليس فيه ايضاً دليل على خصوصية الامام بذلك لما بينا *

* قال * **باب المأموم يتنفل**

ذكر فيه حديث (اذا صليت الصبح فاقصر عن الصلوة حتى ترتفع الشمس ثم الصلوة محصورة متقبلة) * قلت هذا العموم مخصوص بصلاة العيد لما تقدم من الدليل ثم ذكر البيهقي (عن عباس بن سهل كان يرى الصحابة يصلون في المسجد ركعتين في الفطر والاضحى وعن رافع وبينه ان عيسى بن سهل كان يراهم يصلون ركعتين ثم يقدون الى المصلي وعن شعبة كنت اقود ابن عباس الى المصلي يسبح في المسجد ولا يرجع اليه) * قلت * الصلوة في المسجد قبل الغد والى المصلي لا تعاق لها بصلوة العيد وقد روى عبد الرزاق عن معمر بن ابى اسحاق سئل علقمة عن الصلوة قبل خروج الامام يوم العيد فقال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلون قبلها وعن ابن جريح اخبرني عبد الكريم بن ابى المخارق ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يصلون حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وعن معمر بن الزهرى ما علمنا احداً كان يصلي قبل خروج الامام يوم العيد ولا بعده * قال البيهقي (وروي نافع عن الازرق عن سمع ابن عمر في رجل يصلي يوم العيد قبل خروج الامام قال ان الله لا يرد على عبده حسنة يعملها) * قلت * فيه هذا المجهول ولم يذكر باقي سنده لينظر فيه وقد تقدم في الباب الذي قبل هذا ان ابن عمر لم يصل قبلها ولا بعدها وروى ذلك عنه صلى الله عليه وسلم وفي الموطأ مالك عن نافع ان ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلوة ولا بعدها وفي مصنف ابن ابى شيبة ثنا ابن علية عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده وانما يقبل الله الحسنه اذ لم يخالف صاحبها النهي كالصلوة في الاوقات المكروهة فانها وان كانت صلوة لا يقبلها الله تعالى لنهي عنها ورواية الازرق ذكرها عبد الرزاق في مصنفه عن ابن التيمي عن ابيه عن الازرق بن قيس عن رجل قال جاء ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد قبل خروج الامام وجاء ابن عمر فلم يصل فقال الم جل لا بن عمر جاء ناس من اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فصلوا وجئت فلم تصل فقال ابن عمر ما الله يراد على عبد احساناً احسنه * قال البيهقي (وعن ابن سيرين انه كان يصلي بعد العيد ثمان ركعات) * قلت * لم يذكر سنده لينظر فيه

وقد صح عن ابن سيرين خلاف هذا قال ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا ابن ادريس عن هشام عن ابن سيرين قال كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده قال البيهقي (و يوم العيد كسائر الايام والصلاة مباحة اذا ارتفعت الشمس حيث كان المصلي) قلت هذا الكلام ليس بحيد فانه يدخل فيه الامام ومذهبه انه لا يتنفل كما مر وقد صح انه عليه السلام لم يتنفل قبلها ولا بعده هاو الناس به اسوة فبهذا يخص عموم اباحة الصلاة اذا ارتفعت الشمس *

قال * باب صلاة العيدين سنة اهل الاسلام حيث كانوا *

اسند فيه (عن سفیان حدثني زيد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن الثقة عن عمر قال صلاة الاضحية ركعتان) وفي آخره (تمام غير قصر على لسان النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (ورواه يزيد بن زياد عن زيد عن عبد الرحمن عن كعب بن عجرة عن عمر) قلت ظاهر هذا الكلام ان رواية يزيد ايضا مرفوعة وقد خالف ذلك في ابواب الجمعة فذكرها مرفوعة الى قوله غير قصر وليس فيها قوله على لسان النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال (ورواه الثوري عن زيد فلم يذكر في اسناده كعب بن عجرة الا انه رفعه بآخره على ان النسائي وابن ماجه اخرجاني سننها رواية يزيد مرفوعة ايضا) واخرجه البيهقي في الجمعة من وجه آخر من حديث ابي نعيم عن سفیان عن زيد عن ابن ابي ليلى عن عمرو واخرجه النسائي من طريق الثوري كذلك وقال لم يسمعه ابن ابي ليلى من عمر فظهر بهذا ان الحديث مضطرب وعلى تقدير صحته ليس فيه الا ان صلاة العيد ركعتان وكذا بوب عليه البيهقي في الجمعة فقال باب صلاة الجمعة ركعتان ثم ذكره وذكره النسائي في باب عدد صلاة العيد وليس في الحديث انها سنة اهل الاسلام حيث كانوا كما بوب البيهقي ثم ذكر (عن عبد الله بن ابي بكر بن انس كان انس اذا فاتته صلاة العيد جمع اهله) الى آخره قلت في سنده نعيم بن حماد قال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني كثير الوهم وقال ابو الفتح الازدي وابن عدي قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب ابي حنيفة كلها كذب قال البيهقي (وعن الحسن في المسافر يدركه الاضحية قال يكف فاذا طلعت الشمس صلى ركعتين وضعي ان شاء) قلت في المصنف لابن ابي شيبة حدثنا سهل بن يوسف عن عمرو عن الحسن في اهل القرى والسواد يحضرهم العيد قال كان لا يرى ان يخرجوا فيصلي بهم رجل *

قال * باب خروج الصبيان الى العيد *

ذكر فيه (انه عليه السلام كان يخرج نسائه وبناته في العيدين) قلت ليس فيه خروج الصبيان ثم ذكر (عن عائشة انها كانت تحلب بني اخيها الذهب) ثم قال (ان كان حفظه الراوى في البنين فدل على جواز ذلك ما لم يلبثوا وكان

الشافعي يقول ويلبس الصبيان احسن ما يقدر عليه ذكورا كانوا او اناثا ويلبسون الحلي والصبيغ يعني يوم العيد قال البيهقي (وكان مالك يكرهه) قلت * اثر عائشة في سنده ابراهيم الصائغ قال ابو حاتم لا يحتج به ورواه عن الصائغ اؤد بن ابي الفرات قال ابو حاتم ليس بالمتين ونحلة البنين مشكل لانهم يومرون بالطاعات وينهون عن المحرمات تخلقا قال عليه السلام مروهم بالصلوة لسبع واضربوهم عليها العشر * والصبي وان لم يكن مخا طبافوليه مخاطب فيمنع من الباسه ولهذا لما اخذ الحسين ثمرة من الصدقة فجعلها في فيه قال عليه السلام كنخ كخ ارم بها * قال النووي في هذا الحديث ان الصبيان يوقون ماتوقاه الكبار ويمنعون من تعاطيه وهذا واجب على الولي ثم خالف النووي هذا الكلام في الروضة فقال الاصح جواز لباس الولي للصبي الحرير مطلقا ونص الشافعي على تزيين الصبيان يوم العيد بجلى الذهب ويلحق به الحرير انتهى كلامه ويظهر بما قد منا ضعف هذا المذهب والاظهر تحريمه مطلقا وهو وجه للشافعية في غير العباد وجوازه قبل السبع لا بعد ها وبه قطع العراقيون منهم وقال البغوي في التمهيد يجب يجوز للصبيان لبس الدياج لانه لا خطاب عليهم غير انه اذا بلغ الصبي سستا يوم مر فيه بالصلوة وينهى عن لبس الدياج حتى لا يعتاد ثم ذكر اثر عائشة ليس بمناسب للباب اذ ليس فيه خروجهم للعيد ثم ذكر (عن سعيد بن عبد الرحمن را تي ابن عمر على اوضح فضة) الى آخره * قلت * ليس بمناسب ايضا للباب وفي سنده ايضا من يحتاج الى كشف حاله وفيه شرك الفاضى قال البيهقي في باب اخذ الرجل حقه ممن يمنعه (لم يحتج به اكثر اهل العلم) *

* قال * باب الا تيان من طريق غير الذي غدا منها *

ذكر فيه حديث يونس بن محمد (عن فليح عن سعيد بن الحارث عن جابر) ثم قال (وروي عن يونس عن فليح عن سعيد عن ابي هريرة ورواه البخاري من حديث ابي تميلة عن فليح عن سعيد عن جابر وروي عن ابي تميلة عن فليح عن سعيد عن ابي هريرة) ثم اخرجه البيهقي من حديث محمد بن الصلت (عن فليح عن سعيد عن ابي هريرة) ثم قال (قال البخاري حديث جابر اصح) * قلت * فيه نظر بل حديث ابي هريرة اصح لان حديث جابر رواه عن فليح يونس وقد روي عنه ايضا حديث ابي هريرة وروي حديث جابر عن فليح ابو تميلة ايضا وقد روي عنه ايضا حديث ابي هريرة فسقطت رواية يونس وابي تميلة لان كلا منهما قد رواه بالطريقين كما بين ذلك البيهقي وبقيت رواية محمد بن الصلت عن فليح حديث ابي هريرة سالمة بلا تعارض كيف وقد وجدنا له متابعا على روايته فان ابامسعود الدمشقي ذكر ان الهيثم بن جميل رواه عن فليح عن سعيد عن ابي هريرة كما رواه محمد بن الصلت قال ابو مسعود فصار مرجع الحديث الى ابي هريرة ثم ذكر البيهقي حديث بكر بن مبشر (كنت اغدو مع اصحابه عليه

السلام يوم الفطر فنسلك بطن بطحان حتى ناتي المصلى فنصلي معه عليه السلام ثم نرجع الى بيوتنا ثم ذكر رواية اخرى (ثم نرجع من بطن بطحان الى بيوتنا) قلت * هذا الحديث مخالف لمقصود البيهقي لانهم اتوا من الطريق الذي غدوا منها وهي بطن بطحان وقد ذكر هذا الحديث بهذا اللفظ ابن مندة في معرفة الصحابة والبكري في معجمه ولقظابي داود فنسلك طريق البطحان ثم نرجع من بطن بطحان فان كان طر يقها من غير بطنها فهو مناسب لمقصود البيهقي ثم ذكر حديث معاذ بن عبد الرحمن عن ابيه عن جده وفيه رجوعه عليه السلام ولم يذكر غدوه الى المصلى من اين كان فليس بمناسب ايضا وفي سنده ابراهيم الاسدي حاله مكشوف وقد تقدم ذكره *

قال * باب الامام يامر من يصلي بالضعفة في المسجد *

ذكر فيه (عن علي عليه السلام انه امر رجلا يصلي بضعفه الناس في المسجد اربعا) قلت * في سنده ابو قيس هو الاودي قال البيهقي في باب لا نكاح الابولي (مختلف في عدالته) وقال في باب مس الفرج بظهر الكف (لا يحتاج بحديثه قاله ابن حنبل) وفي سنده ايضا عاصم بن علي خرج له في الصحيح ولكن ابن معين قال عنه لاشئ وفي رواية كذاب ابن كذاب ثم قال البيهقي (ويحتمل ان يكون اراد ركعتين تحية المسجد ثم ركعتي العيد مفصولتين عنهما) واستدل على هذا التاويل بما جاء في رواية اخرى (ان عليا قال صلوا يوم العيد في المسجد اربع ركعات ركعتان للسنة وركعتان للخروج) قلت * الظاهر ان البيهقي فهم من قوله ركعتان للسنة انه اراد تحية المسجد ومن قوله ركعتان للخروج انه اراد ركعتي العيد والظاهر ان الامر ليس كذلك وانما اراد بقوله ركعتان للسنة ركعتي العيد واد بقله وركعتان للخروج اي لترك الخروج الى المصلى ويدل على ذلك ان ابن ابي شبة اخرج في مصنفه هذا الحديث ولفظه قيل لعل ان ضعفه من الناس لا يستطيعون الخروج الى الجبابة فامر رجلا يصلي بالناس اربع ركعات ركعتين للعيد وركعتين لمكان خروجهم الى الجبابة فظهر بهذا ضعف ما تناوله البيهقي *

قال * باب الامام يعلمهم في خطبة عيد الاضحى كيف ينحرون وان على من نحرو من قبل ان يجب وقت نحر الامام ان يمد *

ذكر فيه حديث (من نسك قبل الصلوة فتلك شاة لحم) قلت * مقتضى الحديث جواز النحر بعد الصلوة وليس فيه قرض لنحر الامام ولا كيفية النحر فهو غير مناسب للباب *

قال * باب من قال بكبر في الاضحى خلف الظهر من يوم النحر الى ان يكبر خلف الصبح من آخر ايام التشريق * استدلالا بالان (الامصار تبع لاهل منى والحاج ذكره التلبية حتى يرمى جمرة العقبة يوم النحر ثم يكون ذكره التكبير)

* قلت * هذا مجرد دعوى لا يعضده دليل وبعد التسليم مقتضاه ان يكون التكبير من وقت رمي الجمرة وهو غداة يوم النحر بل يجوز عند الشافعية تقديم الرمي من نصف ليلة النحر وكلام البيهقي هنا ناقص وقد ذكر هوئامه في كتاب المعرفة حكاية عن الشافعي وهوان التكبير انما يكون خلف الصلوة واول صلوة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلوة الظهر لكن يقال له التلبية تقتضى على مذهبك نصف ليلة النحر واول صلوة تكون بعد ذلك فجر يوم النحر فوجب ان يكون ابتداء التكبير خلف فجر يوم النحر ووجب ان يكون انتهاؤه عقيب العصر من آخر ايام التشريق لان وقت الرمي بعد الزوال الى الغروب وذكر البيهقي في هذا الباب (عن ابن عمر انه كان يكبر من الظهر يوم النحر الى صلوة الفجر من آخر ايام التشريق) وكذا ذكر (عن زيد بن ثابت) * قلت * الرواية عنها مختلفة ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر انه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة العصر يوم النفر يعني الاول وذكر ابن ابي شيبة ايضا عن زيد بن ثابت كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق وذكر البيهقي (عن ابن عباس كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق) * قلت * ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الرواية عنه مختلفة وذكر في الباب الذي بعد هذا عنه انه كان يكبر من غداة يوم عرفة الى آخر ايام التشريق وذكره في باب كيف التكبير ولفظه (الى آخر ايام النفر) *

* قال * **باب كيف التكبير** *

ذكر فيه (عن عكرمة عن ابن عباس كبر من غداة عرفة الى آخر ايام النفر) الى آخره ثم قال (ورواه الواقدي عنه وعن جابر بن عبد الله) * قلت * لا ادري على من يعود هذا الضمير وقال في كتاب المعرفة وفيما روى الواقدي عن ابن ربيعة بن عثمان عن سعيد بن ابي هند عن جابر بن عبد الله فذكره *

* قال * **باب الشهود يشهدون على روية الهلال آخر النهار افطروا ثم خرجوا الى عيدهم من الغد** *

* قلت * هذا كلام ناقص ومراده انهم يشهدون آخر نهار الثلاثين انهم رأوا الهلال الباردة وذكر البيهقي في هذا الباب حديث ابي عمير (حدثني عمومة لي من الانصار من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (هذا اسناد صحيح وعمومته من اصحابه عليه السلام لا يكونون الا نقات) * قلت * اعاد البيهقي هذا الحديث في كتاب الصيام وقال (اسناد حسن) وقد خالف قوله هذا بن في ما مر في باب النهي عن فضل المحدث فجعل مثل هذا الحديث منقطعا وقد اطلنا الكلام معه هناك وابو عمير مجهول لا يحتج به كذا قال ابن عبد البر وفي معالم السنن للخطابي قال الشافعي ان علموا بذلك قبل الزوال خرجوا وصلى الامام

بهم صلوة العيد وان لم يعلموا الا بعد الزوال لم يصلوا يومهم ولا من الفد قال الخطابي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى وحديث ابي عمير صحيح فالصير اليه واجب وصحح ابن حزم ايضا سنده *

قال * باب القوم يخطئون الهلال *

ذكر فيه حديث فطر كم يوم تطرون * قلت * فيه علقان * احمد اهما * ان ابن المنكدر لم يسمع من ابي هريرة كذا ذكر ابن معين والبرار * والثانية * جماعة منهم عبد الوهاب الثقفي وابن علقمرووه عن ايوب فوقفوه على ابي هريرة وقد بينه الدارقطني في علله واخرج الترمذي عن المقبري عن ابي هريرة قال عليه السلام الصوم يوم تصومون والفطر يوم تطرون والاضحى يوم تصحون * وقال حسن غريب واخرجه الشافعي في مسنده من حديث عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال المزني في اطرافه يروى من حديث عمرة عن عائشة واخرجه الترمذي من حديث ابن المنكدر عن عائشة *

قال * باب اجتماع العيدين *

ذكر فيه حديث زيد بن ارقم (انه عليه السلام صلى العيد ثم رخص في الجمعة فقال من شاء ان يصلي فليصل) * قلت * لم يذكر البيهقي لهذا الحديث علة ومقتضاه الاكتفاء بالعيد في هذا اليوم وسقوط فرضية الجمعة وهو مروي عن عطاء ولم يقل به الشافعي ولا الجمهور وما روي ان الرخصة مقيدة باهل العوالي فقد ذكر البيهقي فيما بعد ان اسناده ضعيف او منقطع او موقوف فظهر انه لم يذكر حديث ابن ارقم علة ولا معارضا *

قال * باب قول الناس في العيد تقبل الله منا ومنك *

ذكره من طريق محمد بن ابراهيم الشامي عن بقية ثم قال (قال ابو احمد بن عدى هذا منكرا لا اعلم يرويه عن بقية غير محمد بن ابراهيم هذا) ثم قال البيهقي (رايته باسناد آخر عن بقية موقوفا ولا اراه محفوظا) * قلت * في هذا الباب حديث جده اغفله البيهقي وهو حديث محمد بن زياد قال كنت مع ابي امامة الباهلي وغيره من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اذا رجعوا يقول بعضهم لبعض تقبل الله منا ومنك * قال احمد بن حنبل اسناده اسناد جيد *

قال * باب كيف يصلى في الخسوف *

ذكر في آخره (عن الحسن العرني ان حذيفة صلى بالمدين مثل صلاة ابن عباس في الخسوف) * قلت * في سماع العرني من حذيفة نظر وكان ينبغي للبيهقي ان يذكر او لا صلاة ابن عباس فاذا عرفت احوال بصلاة حذيفة عليها وقد ذكرها فيما بعد وسنتكلم على ذلك ان شاء الله تعالى وقد ذكر البيهقي فيما بعد عنه بسند صحيح انه صلى ست ركعات

في اربع سجدة فظهر بهذا ان الرواية عنه في صلوة الكسوف مختلفة *

* قال * باب من اجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات *

ذكره من حديث ابن جريج وقتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة ثم قال (خالفها عبد الملك بن ابي سليمان في اسناده فرواه عن عطاء عن جابر واخبر ان ذلك كان في اليوم الذي مات فيه ابراهيم) * قلت * هذا ان حد يثان احدهما من رواية عائشة سمعه عطاء من عبيد بن عمير عنها فرواه لابن جريج وقتادة والاخر من رواية جابر وفيه زيادة انه كان في اليوم الذي مات فيه ابراهيم * سمعه عطاء منه فرواه لعبد الملك فكيف يعال احدهما بالاخر ويجعل ان عبد الملك خالفهما ولهذا اخرجهما مسلم مما في صحيحه ثم ذكر البيهقي ما معناه (ان هذه القصة والتي رواها ابو الزبير عنه واحدة وانه عليه السلام انما فعلها يوم توفي ابنه ابراهيم وان في رواية هؤلاء العدد مع فضل حفظهم دليلا على انه لم يزد في كل ركعة على ركوعين) * قلت * قد جاء في الصحيح من حديث علي وعائشة وجابر وابن عباس الزيادة على ركعتين في كل ركعة كما ذكره البيهقي في هذا الباب ويذكره في الباب الذي يليه واذا كان الآتي بالزيادة عد لا شقة وقد خرجت روايته بالزيادة في الصحيح وجب قبول روايته *

* قال * باب من اجاز في كل ركعة اربع ركوعات *

ذكر فيه حديث حبيب عن طاووس عن ابن عباس الى آخره ثم قال (وحبيب بن ابي ثابت وان كان من الثقات فقد كان يدلس ولم اجد ذكر سماه عن طاووس ويحتمل ان يكون حمله من غير موثوق به عن طاووس) * قلت * حبيب من الاثبات الاجلاء ولم ارا احدا من المدلسين ولو كان كذلك فاخراج مسلم لحديثه هذا في صحيحه دليل على انه ثبت عنده انه متصل وانه لم يدلس فيه وكذلك اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وفي الصحيحين من حديث حبيب بلفظ العنقة شيء كثير وذلك دليل على انه ليس بمدلس وانه ثبت من خارج ان تلك الاحاديث متصلة * قال البيهقي (وقد روى سليمان الاحول عن طاووس عن ابن عباس من فعله انه صلاها ست ركعات في اربع سجدة فخالفه في الرفع والعدد جميعا) * قلت * مذهب الشافعي والمحدثين ان العبرة لما روى الراوي لا لما رأى والرواية المرفوعة ضحيحة فلا تعارض برأى ابن عباس ثم يقال له ان خالفت هذا الاصل واعتبرت رأيه وجب ان نترك به رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس في صلواته عليه السلام ركعتين في كل ركعة وهي الرواية المذكورة اولا وجب ان تكون صلوة الكسوف عندك ست ركعات في ركعتين وان مشيت على الاصل المذكور واعتبرت روايته فلا تذكر رواية سليمان الموقوفة ولا تعلل بها الرواية المرفوعة ووجب ان ترجح الرواية المرفوعة التي

ففيها في كل ركعة اربع ركعات على رواية عطاء عن ابن عباس التي فيها في كل ركعة ركوعان لاث فيها زيادة ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انه سئل عن صلوته عليه السلام ثلاث ركعات في كل ركعة فقال هو من وجه منقطع ونحن لا نثبت على الاقتراد ومن وجه نراه والله اعلم غلطاً) قال البيهقي (انما اراد بالمنقطع حديث عبيد بن عمير حيث قاله عن عائشة بالتوهم واراد بالغلط حديث عبد الملك بن ابي سليمان فان ابن جريج خالفه فرواه عن عطاء عن عبيد بن عمير وقال ابن حنبل اقضى لابن جريج على عبد الملك في حديث عطاء) قلت * هذا حديثان صحيحان اودعهما مسلم صحيحه فكيف يسميان منقطعاً وغلطاً وقطع البيهقي ههنا عن الشافعي انه ارادها في كتاب المعرفة علق ذلك بالظن والحسبان فقال اظنه اراد بالمنقطع كذا واحسبه اراد بالغلط كذا فذكر الحديثين وهذه العبارة اقرب ثم قول البيهقي (قاله عن عائشة بالتوهم) عجيب فان البيهقي او رد هذا الحديث فيما تقدم ولفظه (حدثني من اصدق يريد عائشة) ولا توهم في هذا ولفظ مسلم ظنت انه يريد عائشة وفي لفظ آخر له حسبه يريد عائشة وحسبه بمعنى ظنته والظن هو الطرف الراجح من طرفي الحكم اذا لم يكن جازماً والتوهم هو المرجوح منها على ما عرف في اصول الفقه فالظن قسيم للتوهم فكيف يجعل بمعناه وعلى تقدير تسليم ذلك قد تقدم ان مسلماً اخرجه من وجه آخر عن قتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة بلا شك ولا مرية وقال البيهقي هناك (قتادة لم يشك في انه عن عائشة) فهذه رواية صحيحة متصلة لا شك فيها فكيف يجعل الحديث منقطعاً وحديث ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير حديث آخر لا يعمل به حديث عبد الملك كما قد مناهم ذكر (ان الشافعي قيل له هل يروي عن ابن عباس صلوة ثلاث ركعات فقال نعم اننا سفيان عن سليمان الاحول سمعت طاوساً يقول خسفت الشمس فصرى بنا ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات في اربع سجرات فقليل له فما جعل زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس اثبت من سليمان الاحول عن طاووس عن ابن عباس فقال الشافعي الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن اسلم روي عن عبد الله بن ابي بكر عن صفوان بن عبيد الله رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين) قلت * سؤال السائل عجيب فان رواية الاحول موقوفة لا تساوى رواية زيد بن اسلم لانها مرفوعة فلا يحتاج الى الترجيح فكان الواجب ان يذكر الشافعي للسائل ان رواية ابن اسلم مقدمة لرفعها ولا يحتاج الى ترجيح روايته برواية صفوان ولو احتج الى ذلك فرواية صفوان لا تصلح لذلك لان البيهقي ذكرها في كتاب المعرفة من حديث الشافعي عن ابراهيم الاسلمي عن ابن ابي بكر عن عمرو او صفوان ولا ادري من عمرو وهذا واما الاسلمي فكشوف الحال ثم قال البيهقي (وابن عباس لا يصلي خلاف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم) قلت *

الشان في صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صح انه صلى في كل ركعة ثلاث ركوعات فرواية الاحول موافقة لذلك غير مخالفة ثم قال البيهقي (واذا كان عطاء بن يسار وصفوا ابن عبد الله والحسن يروون عن ابن عباس خلاف ما روى سليمان الاحول كانت رواية ثلاثة اولى ان تقبل) * قلت * سليمان لم يرو تلك الرواية عن ابن عباس بل عن طاووس عن ابن عباس فكانت العبارة الجيدة ان يقول يروون خلاف ما روى طاووس ثم ان البيهقي لم يذكروا رواية الحسن عن ابن عباس ولم يجد ذلك في شيء من الكتب ورواية صفوان ضعيفة كما مر فلم يبق الا رواية عطاء بن يسار وطاووس اجل منه ثم ذكر (ان السائل قال للشافعي فقد روي عن ابن عباس انه صلى في الزلزلة ثلاث ركعات في كل ركعة وان الشافعي قال له لو ثبت عنه اشبه ان يكون فرق بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة) * قلت * قد ذكر البيهقي فيما بعد ان ذلك ثابت عنه ثم ذكره بسنده وفي آخره (ثم قال ابن عباس هكذا صلوة الآيات) وهذا اللفظ يقتضي انه لا فرق عنده بين صلوة الخسوف والزلزلة لان الكل آية * قال البيهقي (وروي خمس ركعات في ركعة باسناد لم يخرج به صاحب الصحيح ولكن أخرجه ابو داود في السنن) * قلت * لا يلزم من عدم احتجاج الشيخين باسناد ان يكون ضعيفا وقد متنا في باب النهي عن فضل المحدث ان البيهقي قال في كتاب المدخل وقد بقيت احاديث صحاح لم يخرجها وليس في تركها اباهادليل على ضعفها والحديث الذي ذكر ان ابا داود أخرجه هو من حديث ابي جعفر الرازي عن الربيع بن انس عن ابي العالية عن ابي بن كعب وقد ذكر البيهقي فيما مضى في باب الدليل على انه صلى الله عليه وسلم لم يترك اصل القنوت حديثا في سنده ابو جعفر الرازي عن الربيع بن انس ثم ذكر عن ابي عبد الله هو الحاكم (انه قال هذا اسناد صحيح) وابو العالية تابعي جليل اخرج له الجماعة فمقتضى هذا ان الحديث الذي أخرجه ابو داود صحيح * قال البيهقي او يذكر عن الحسن البصري ان عليا صلى في كسوف الشمس خمس ركعات واربع سجدة) * قلت * ذكره في كتاب المعرفة وقال رواية الحسن عن علي لم تثبت واهل العلم بالحديث يرويهامرسلة انتهى كلامه وحديث أبي المتقدم بقوى هذا المرسل ومذهب الشافعي ان المرسل اذا روي من وجه آخر مسند كان معتجبا به ثم ذكر البيهقي حديثا في اربع ركعات في ركعة من رواية حنش عن علي ثم قال (حنش بن المعتمر وقيل حنش بن ربيعة قال البخاري يكلمون في حديثه وقال النسائي ليس بالقوي) * قلت * هذا جرح يسير وفي التهذيب للزمي وثقة ابو داود واخرج له هو الترمذي والنسائي وقرأت بخط الصريفي قال ابن المدبني حنش الذي روى عن فضالة هو حنش الصنعاني وليس هذا حنش بن المعتمر الكناني صاحب علي ولا حنش بن ربيعة الذي صلى خلف علي صلوة الكسوف انتهى كلامه وهو يدل على انه جارجلان

وان راوى هذا الاثر هو ابن ربيعة وقد تقدم ان مسلماً اخرج من حديث ابن عباس اربع ركعات في ركعة ثم ذكر البيهقي عن جماعة من المحققين (انهم ذهبوا الى تصحيح هذه الاعداد وانه عليه السلام فعلها مرات وان الجميع جائز وانه كان يزيد في الركوع اذا لم ير الشمس انجلت قال البيهقي والذي اشأه الشافعي من الترجيح اصح) * قلت * بل ما قاله هؤلاء الجماعة اصح لا نافذ قد منا ان هذه الاعداد كلها صحيحة وفي ترجيح الشافعي للركعتين في ركعة تخطية بقية الرواة وفيما قاله اولئك لا وقال ابن رشد في القواعد الاولى هو التخيير فان الجمع اولى من الترجيح *

* قال *

* باب من صلى ركعتين *

ذكر فيه حديث ابي بكرة (فصلى بئركعتين وتأوله بانه يريد ركعتين في كل ركعة ركوعين) * قلت * قوله في رواية اخرى فصلى ركعتين كما تصلون بابي ذلك وكذلك اخرجه ابن حبان في صحيحه وفي لفظ آخر له ركعتين مثل صلواتكم وتأول البيهقي قوله كما تصلون (بان صلاة الكسوف كانت مشهورة فيما بينهم فاشار اليها) وقال في آخر هذا الباب (والفاظ هذه الاحاديث تدل على انها راجعة الى الاخبار عن صلواته يوم توفي ابنه عليه السلام) وقال فيما مضى في باب من صلى في كل ركعة ثلاث ركوعات (ومن نظر في هذه القصة وفي التي رواها ابو الزبير عن جابر علم انها واحدة وانه انما فعلها يوم توفي ابنه) وكان مقصوده الرد على الجماعة الذين تناولوا انه عليه السلام فعلها مرات فاذا كانت القصة واحدة وانما صلاها عليه السلام يومئذ من اين كانت صلاة الكسوف مشهورة حتى اشار اليها بل اشار الى الصلاة المعهودة المتعارفة بينهم وهي التي في كل ركعة من ركوع واحد وفي قوله عليه السلام فصلوا كما حدث صلوة صليتوها من المكتوبة كما سياتي ان شاء الله تعالى في حديث النعمان وقبيصة تصریح بذلك فان صلوة الكسوف كانت ضحى كما ذكره البيهقي فيما مر في باب كيف يصلى في الكسوف وعزاها الى البخارى فاحدث الصلوة من المكتوبة حينئذ صلوة الصبح فدل ذلك على ان الركوع في الكسوف كالركوع في صلوة الصبح وهذا قول والذي في بقية الاحاد بث فعل والقول مرجح على الفعل وهذا الوجه ايضا شبه باصول الصلوات فكان اولى ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن سمرة ولفظه (فقرأ بسورتين وركع ركعتين) ثم قال (يتمثل ان يكون مراده بذلك في كل ركعة فقد رويناه عن جماعة اثبتوه والمثبت شاهد فهو اولى بالقبول) * قلت * قد تقدم انهم اثبتوا اكثر من ركعتين في كل ركعة بطرق صحيحة فوجب عليه ان يقول بذلك واول راض سيرة من يسيرها ثم ذكر حديث ابي قلابة عن النعمان بن بشير ثم قال (مرسل ابو قلابة لم يسمعه من النعمان انما رواه عن رجل عنه) * قلت * اخرجه ابوداود والنسائي وغيرهما عن ابي قلابة

عن النعمان وصرح صاحب الكمال بسامعه من النعمان وقول البيهقي (لم يسمعه منه) دعوى بلا دليل ولو صح الطريق الذي ذكره البيهقي وفيه عن ابي قلابه عن رجل عن النعمان لم يدل على انه لم يسمعه من النعمان بل يحتمل انه سمعه منه ثم من رجل عنه وقال ابن حزم ابو قلابه ادرك النعمان فروى هذا الخبر عنه ثم رواه عن آخره فحدث بكتنا روايته وصرح ابن عبد البر في التمهيد بصحة هذا الحديث وقال من احسن حديث ذهب اليه الكوفيون حديث ابي قلابه عن النعمان قال البيهقي (ورواه الحسن عن النعمان خاليا عن هذه الالفاظ التي نؤمن خلافا) * قلت * يريد قوله فاذا رأيت ذلك فصلوا كما حدث صلوتها من المكتوبة وهذا مصرح بالخلاف وليس بنوهم كما زعم البيهقي ثم روايته من نقص ليست بحجة بل من زاد الذي زاد مثبت ثم ذكر رواية الحسن عن النعمان وقال في آخرها (وهذا شبهه ان يكون مخفوا) * قلت * هذه دعوى ولم اجد من صرح بان الحسن سمع من النعمان وقال البردجي الذي صح للحسن سماعا من الصحابة انس وعبد الله بن مغفل وعبد الرحمن بن سمرة واحمر بن جزء وهذا يقتضي انه لم يسمع من النعمان ثم ذكر البيهقي حديث ابي قلابه عن قبيصة الهلالي ثم قال وهذا ايضا لم يسمعه ابو قلابه من قبيصة انما رواه عن رجل عنه) ثم ساقه من حديث ابي قلابه (عن هلال بن عامر ان قبيصة حدثه) الى آخره * قلت * اخرجه ابو داود والنسائي من حديث ابي قلابه عن قبيصة وقوله (لم يسمعه ابو قلابه من قبيصة) دعوى والسند الثاني الذي استدل به البيهقي ضعيف فيه عباد بن منصور قال ابن الجوزي في كتابه لم ير به يحيى بن سعيد وقال ابن معين ليس بشي وقال علي ابن الجنيدي متروك وقال النسائي ضعيف وقد كان تغير ورواه عن عباد ريمان بن سعب قال ابو حاتم الرازي لا يحتج به وقال البردجي احاديث ريمان بن سعيد عن عباد بن منصور عن ايوب عن ابي قلابه عن انس مناكير ثم لو صح هذا السند الذي فيه الوساطة بين ابي قلابه وقبيصة لايضم من ذلك انه لم يسمع من قبيصة ثم قال البيهقي (من اثبت عدد ركوعه في كل ركعة اولى بالقبول ممن لم يثبته) * قلت * وكذا من روى في كل ركعة ثلاث ركوعات واكثر ثم ذكر (ان الشافعي رجع احاديثهم بان الجائي بالزيادة اولى ان يقبل لانه اثبت ما لم يثبت الذي نقص) * قلت * فحينئذ يجب عليه ان يقول بالزيادة على ركعتين في كل ركعة لانها جاءت من طرق صحيحة كما تقدم او بخير المصل كما تقدم عن ابن راهويه وغيره ويجب عليه ايضا ان يقول بتطويل السجود كما قال بتطويل الركوع لانه صح من حديث عائشة وورد من حديث غيرها ايضا وظهر مذهب الشافعي انه لا يطول السجود *
* قال *
باب من قال بسر بالقراءة في الخسوف

* قلت * ذكر في الباب الذي يليه حديثا صحيحا صريحا في الجهر واحاديث هذا الباب فيها دلالة على الاسرار فكان

المصير الى ذلك الحديث اولي *

* قال * باب ما يستدل به على جواز اجتماع الحسوف والعهد لجواز وقوع الحسوف في عاشر الشهر *

* قلت * لم يذكر ذلك بسند طائل *

* قال * باب الخروج بالضعفاء يعني للاستسقاء *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (لولا شباب خشع) الى آخره * قلت * في سنده ابراهيم بن خيثم قال البيهقي (غير قوي) واهل هذا الشأن اغلظوا فيه القول فقال النسائي متروك وقال ابو الفتح الازدي كذاب وقال الجوزجاني اختلط بآخره ذكره صاحب الميزان وذكر له هذا الحديث والبيهقي الان القول فيه لما لم يقع ذكره في اسناده وحجة دله فلم اوقع ذكره في مثل ذلك وهو باب الكدالة بالبدن اطلق البيهقي القول فيه بانه ضعيف *

* قال * باب الدليل على ان السنة في الاستسقاء السنة في صلاة العيد بن *

ذكر في آخره حديثا في سنده محمد بن عبدالعزيز فقال (هو غير قوي) * قلت * هذا ايضا من جنس ما تقدم اغلظوا القول فيه قال البخاري هو منكر الحديث وقال النسائي متروك الحديث وضعفه الدارقطني وقال ابو حاتم ضعيف الحديث ليس له حديث مستقيم *

* قال * باب ما جاء في النبل *

ذكر فيه قول عمر رضي الله عنه (اغسلوا من الحجر) * قلت * هو غير مناسب للباب *

* قال * باب ما كان يقول اذا رأى المطر *

ذكر فيه حديث الوليد بن مسلم (ثنا الاوزاعي حدثني نافع عن القاسم عن عائشة كانت عليه السلام اذا رأى المطر) الحديث ثم قال (استشهد به البخاري وكان ابن معين يزعم ان الاوزاعي لم يسمع من نافع ويشهد لقوله ما انا ابو عبد الله) فذكر بسنده (عن الاوزاعي حدثني رجل عن نافع) فذكره * قلت * قد صرح الاوزاعي في تلك الرواية الجيدة بالسماع من نافع وكذلك اخرجه النسائي في اليوم والليالي وتابع عبد الحميد بن حبيب الوليد بن مسلم فرواه كذلك عن الاوزاعي هكذا اخرجه ابن ماجة في سننه عن هشام بن عمار عن عبد الحميد فذكره وبهذا يظهر ضعف كلام ابن معين ولو صح الطريق الذي فيه الوسطة لا يلزم من ذلك عدم سماع الاوزاعي منه بل يحمل على انه سمعه منه ثم من رجل عنه *

باب أي ربح يكون منها المطر

* قال *

ذكر فيه حديث (نصرت بالصبا) * قلت * ليس هو بمناسب للباب *

* قال * باب الدليل على ان تارك الصلوة يكفر كقرا يباح به دم ولا يخرج به من الايمان

ذكر فيه حديث (امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله و يقيموا الصلوة)
 * قلت * لا يلزم من المقاتلة على الصلوة جواز قتل الممتنع عنها اذ لم يقا تل فن استدل على ذلك بقوله اقاتل
 فقد سها اذ لا يلزم من المقاتلة القتل وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب الخلاف في قتال اهل البغي عن الشافعي (انه
 بحث هذا البحث) وان استدل البيهقي بان العصمة ترتب على المجموع فلا ترتب على فعل بعضه فهذه دلالة مفهوم
 والحصم يتنازع في ذلك ولو سلمه فنطوق بخديث لا يحمل دم امرء مسلم الا باحدى ثلاث يرجع عليه فثبت ان
 هذا الحديث غير مطابق لما دعاه البيهقي من اباحة دم تارك الصلوة بلا جود وكذا الكلام على حديث ابن
 عدي المذكور من بعد اذ مفهومه قتل من لم يصل وكذا حديث ام سلمة وذكر الطبري باسناده عن الزهري قال
 ان تركها لانه ابتدع غير الا سلام قتل وان كان انما هو فاسق فانه يضرب ضربا مبرحا ويسجن حتى يرجع وكذا
 الذي يفطر في رمضان قال الطبري وهو قولنا واليه ذهب جماعة من الائمة من اهل الحجاز والعراق مع شهادة النظر
 والصحة وهو قول ابي حنيفة واصحابه وداود وذكره ابو عمر في الاستذكار *

باب تسليمة المريض

* قال *

ذكر فيه حديث معلى بن اسد (ثاب عبد العزيز بن المختار ثنا خالد بن عكرمة عن ابن عباس دخل عليه السلام على
 اعرابي يعود ف قال لا باس طهور ان شاء الله قال قلت طهور كلا بل حى تفور او تفور على شيخ كبير تزيره
 القبور) الحديث ثم قال (ورواه ابو كامل عن عبد العزيز فرادى في الحديث لا باس طهور ان شاء الله قال فقال
 طهور كلا بل حى تفور) * قلت * كذا في ثلاثة نسخ جيدة مسموعة من هذا الكتاب ولا زيادة في رواية
 ابي كامل كما ترى *

باب ما يستحب من غسل الميت في قبص

* قال *

ذكر فيه انهم اختلفوا في غسله عليه السلام فقال بعضهم انجرد من ثيابه كما انجرد موتانا او نغسله وعليه ثيابه
 فالقى الله عليهم السنة الى ان قال (فقال قائل من ناحية البيت لا يدرون من هو اغسلوه وعليه ثيابه فغسلوه وعليه
 قبصه) * قلت * كان ذلك خاصا به عليه السلام لان قولهم كما انجرد موتانا دليل على ان الثريد كان عادتهم ومشهور

عندهم ولم يكن ذلك خافيا عن النبي عليه السلام بل الظاهر انه كان يأمرهم لانهم كانوا ينتهون الى امره ولان
 الثريد عادة الحى وامكن للفعل وقد يتنجس الثوب بما يخرج منه وذلك مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم
 لانه ظاهر حيا وميتا بخلاف غيره ثم ذكر حديثا في سنده ابو بردة فقال (يعني يريد بن عبد الله بن ابي بردة
 عن علقمة) قلت * ذكر المزي هذا الحديث في اطرافه وعزاه الى ابن ماجة وفي آخره ابو بردة هذا اسمه
 عمرو بن يزيد التميمي كوفي وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب من قال بسل الميت حديثا بهذا السند ثم قال
 (ابو بردة هذا هو عمرو بن يزيد التميمي) ثم ان البيهقي ضعفه *

* قال * باب ما ينسل به الميت *

قال فيه (وكان اصحاب عبد الله يقولون الميت بفعل وترا) الى آخره * قلت * مقتضى هذا اللفظ ان ذلك
 ثابت عنهم ثم روى ذلك بسنده حماد بن ابي سليمان وقد ضعفه هو في باب الزنا لا يحرم الحلال *

* قال * باب المريض ياخذ من اظفاره وعانته *

ذكر في آخره قول عائشة (علام تصون ميتكم اى ترحون شعره) * ثم قال (وكانها كرهت ذلك اذا سرحه بمشط ضيقة
 الاسنان) * قلت * اللفظ مطلق فلا درى من اين التقييد بمشط ضيقة الاسنان *

* قال * باب المحرم يموت *

ذكر فيه حديث محمد بن كثير (عن الثوري عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في المحرم الذى
 وقصته راحلته وقوله عليه السلام ولا تخمر واراسه) ثم قال (رواه مسلم عن ابي كريب عن وكيع عن الثوري بمعناه
 الا انه قال ولا تخمر ووجهه ولا راسه) * قلت * وكذلك اخرجه النسائي عن عبدة بن عبد الله عن ابي داود الحفري
 عن الثوري كرواية وكيع فتابع الحفري وكيعا ثم ذكر البيهقي حديث محمد بن جعفر (ثاشعة سمعت ابا بشر عن سعيد
 ابن جبير عن ابن عباس) الحديث وفيه (ان لا يمسوه بطيب خارج راسه قال شعبة ثم حدثني بعد ذلك فقال خارج
 راسه ووجهه) ثم قال (رواه مسلم عن محمد بن بشار وغيره عن محمد بن جعفر) * قلت * اخرجه النسائي عن محمد
 ابن بشار بسنده المذكور ولم يورد الراس بل قال خارج راسه ووجهه * واخرجه ابن حزم في حجة الوداع من
 حديث خلف بن خليفة عن ابي بشر ولفظه ولا يغطي راسه ووجهه * واخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابي
 اسامة عن شعبة عن جعفر بن اياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ولفظه ولا تخمر ووجهه وراسه * ثم ذكر
 البيهقي (ان مسلاما روى عن عبد بن حميد عن عيسى بن موسى ثنا اسرا ئيل عن منصور عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس الحديث وفيه ولا تخطوا وجهه * ثم قال البيهقي هو وهم من بعض رواة في الاسناد والمتن الصحيح منصور عن الحكم عن ابن جبير كذا اخرجه البخاري ومنته لا تخطوا راسه وذكر الوجه فيه غريب * قلت * قد صح النهي عن تطيتهما مجمعهما بعضهم وافرد بعضهم الراس وبعضهم الوجه والكل صحيح ولا وهم في شيء منه وهذا اولى من تغلبت مسلم * قال البيهقي (ورواه ابو الزبير عن سعيد بن جبير فذكر الوجه على شك منه في منته ورواية الجماعة الذين لم يشكوا وساقوا المتن احسن سياقة اولى ان تكون محفوظة) * قلت * رواية ابي الزبير اخرجهما مسلم في صحيحه ونلفظه وان تكشفوا في وجهه حسبه قال ورأسه * وحسبه بمعنى ظنته ولا شك هنا لان الظن قسم الشك على ما قررناه في الكسوف ولوسلما ذلك فالوجه لا شك فيه وانما وقع الشك في الراس ولا يضر ذلك لان الرواية بكشف الراس صحيحة كثيرة فلا التفات الى الشك الواقع في هذه الرواية وكلام البيهقي في الوجه ولا شك فيه وظهر بما ذكرنا ان الذين ذكروا الوجه لم يشكوا ايضا وساقوا المتن احسن سياقة فروايتهم اولى ان تكون محفوظة لانهم زادوا الوجه من عدة طرق صحيحة وقد نقل البيهقي عن الشافعي فيما مضى في ابواب الكسوف (ان الجاني بالزيادة اولى ان يقبل لانه اثبت ما لم يثبت لذي نقص) فمقتضى هذا ان المحرم اذا مات لا يغطى راسه ولا وجهه عند الشافعي ومذهبه انه يغطى وجهه واما ابو حنيفة ومالك وغيرهما فالمحرم عندهم في حق التكفين كغيره لان احرامه من عمله وقد انقطع عمله بالموت للحديث الثابت اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث * وقال ابن بطال هو قول عثمان وعائشة وابن عمر وفي الموطأ مالك عن نافع ان ابن عمر كفن ابنه واقدا ومات بالجحفة محرما وخر رأسه ووجهه وقال لولا ان احرم لطينا * قال مالك وانما يعمل الرجل مادام حيا واذا مات فقد انقضى العمل * وروى ابن ابي شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة انها سئلت عن المحرم يموت فقالت اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم * وحديث ابن عباس ليس بعام بل هو واقعة عين اطاع عليه السلام على بقاء احرام ذلك الرجل فيختص به ولا يتعدى الى غيره الا بدليل ولو بقي احرامه لطيف به وكملت مناسكه ولانه امر بفعله بماء وسدر والمحرم لا يتنسل بالسدر عند الشافعي حكاه ابن المنذر في الاشراف وقال ابن القصار ويدل على ان الحديث خاص بذلك الرجل قوله عليه السلام فانه بيعت مليبا * ولم يقل فان المحرم كما قال فان الشهيد يبعث يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك * ثم ذكر البيهقي (عن ابن عيينة انه قال وزاد ابراهيم بن ابي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه عليه السلام قال وخرروا وجهه) الحديث * قلت * فيه امران * احدهما * ان ابن عيينة لم يذكر سنده * والثاني * ان ابن ابي حرة ضعفه الساجي ثم قال البيهقي (قال الشافعي انا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب ان عثمان

صنع نحو ذلك اي نحو رواية ابراهيم بن ابي حرة * قلت * فيه امران * احدهما ان ابن شهاب لم يدرك عثمان
 والثاني ان سعيد بن سالم متكلم فيه قال الساجي اضطرب فيه ابن معين وضعفه احمد وغيره ثم ذكر البيهقي بسنده
 (عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن الوليد توفي في زمن عثمان وهو محرم فلم يخمر راسه) * قلت * في سنده
 ابو العباس الثقفي عن قتيبة والثقفى هذا لا ادرى من هو وقد تقدم ان الزهري لم يدرك عثمان ثم ذكر (عن الضحاك
 عن ابن عباس قال المحرم اذا مات لم يغط راسه) * قلت * الضحاك هو ابن مزاحم لم يلق ابن عباس وفي كتاب
 ابن الجوزي كان شعبة لا يحدث عنه ويتكران يكون لابي ابن عباس وقال يحيى بن سعيد هو عندنا ضعيف وفي سنده
 شريك القاضي متكلم فيه قال البيهقي في باب اخذ الرجل حقه من يمينه لم يعتم به اكثر اهل العلم بالحديث ثم
 ذكر البيهقي حديث (خروا وجوه موتاكم ولا تشبهوا بيهود) ثم قال (وهذا ان صح يشهد لرواية ابي حرة في الامر
 بتغيير الوجه) * قلت * هو مرسل كما بينه البيهقي فيما بعد ثم هو مع ارسالة منكر لا يجوز ان يقوله عليه السلام لانه
 لا يقول الا الحق واليهود لا يكشف وجوه موتاهم ثم على تقدير صحته لا يشهد لرواية ابن ابي حرة لانها في
 المحرم وهذا الحديث بمع كل الموفى *

* قال * * باب لا يتبع الميت بنار *

ذكر فيه حديث ابي هريرة وفي آخره (ولا يمشی بين يديها ثم قال يريد والله أعلم ولا يمشی بين يديها بنار
 كما لا تتبع بنار) * قلت * في الحديث ثلاثة مجاهيل الراوى عن ابي هريرة وابنه وباب بن عمير فسكت البيهقي
 عنهم وقيد قوله ولا يمشی بين يديها بانه بالنار وهذا القيد زيادة تقدير لا دليل عليه بل الاظهر ان المراد
 لا يمشی بين يديها بل خلفها وقد قرأت في سنن ابي مسلم الكشي باب المشى بين يدي الجنائز ثم ذكر
 حديث ابي هريرة لا يتبع الجنائز صوت ولا نار ولا يمشی بين يديها وايد ذلك حديث الجنائز متبوعة ليس
 منها من تقدمها وان كان فيه كلام مسياي ان شاء الله تعالى وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا جري عن منصور عن
 ابراهيم قال قلت لعقمة ايكراه المشي خلف الجنائز قال لا انما يكره السير امامها وهذا اسند صحيح *

* قال * * باب ما يفصل الرجل امرأته *

ذكر فيه حديث عائشة وقوله صلى الله عليه وسلم لما (ماضرك لو مت قبلي ففسلتك) الى آخره * قلت * في سنده
 محمد بن اسحق نكلوا فيه وقال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (الحفاظ بتوقون ما ينفرد به) والبخاري اخرج
 هذا الحديث من جهة عائشة وليس فيه قوله ففسلتك وعلى تقدير ثبوت هذه الزيادة فازوجه عليه السلام

حرام على المؤمنين لافهن نساؤه في الجنة فحكم الزوجية باق ثم ذكر (ان فاطمة اوصت ان يسلمها على واسماء) قلت في سنده من يحتاج الى كشف حاله ثم الحديث مشكل ففي الصحيح ان عليا دفنها لبلال ولم يعلم ابابكر فكيف يمكن ان يسلمها زوجها اسماء وهو لا يعلم وورع اسماء بمنعها ان لا تستاذنه ذكر ذلك البيهقي في الخلافيات واعتذر عنه بما لمخصه انه يحتمل ان ابابكر علم ذلك واحب ان لا يرد غرض على في كتابته منه انتهى كلامه وعلى تقدير ثبوت هذا الحديث فهي كانت زوجته في الدنيا والاخرة لقوله عليه السلام كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الاسبي ونسبي فالسبب الذي كان بينهما لم يقطعه الموت ومذهب ابي حنيفة والثوري والشعبي ان الرجل لا يغسل امرأته ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه غسل امرأته) قال (وروي في غسل الرجل امرأته عن علقمة وجابر بن زيد وابي قلابه وغيرهم من التابعين وروي عن ابن مسعود انه غسل امرأته باسناد ضعيف) قلت اطال الكلام وكرروا كان الوجه ان يقول عقب ذكره غسل ابن مسعود لا امرأته سنده ضعيف ثم قال (وروي عن الحجاج بن ارطاة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال الرجل احق بغسل امرأته) قلت لم يذكر سنده الى الحجاج ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن معمر بن سليمان الرقي عن الحجاج وقال البيهقي في باب من قال الرهن مضمون معمر بن سليمان غير محتج به والحجاج ايضا منكم فيه وداود بن الحصين وان وثق الا ان ابن المديني قال ماروي عن عكرمة فنكر وقال ابن عيينة كنا نتقي حديثه *

قال * باب غسل المرأة زوجها *

ذكر فيه (ان ابابكر اوصى ان تغسل اسماء بنت عميس) قلت في سنده الواقدي قال البيهقي هنا ليس بالقوي وضعفه في باب قتل النيلة وغيره *

قال * باب من احتجب بالخبرة وما صبح غزله *

ذكر فيه حديث (خير الكفن الحلة) ثم قال (الحلة ثوبان احمران غالبا) قلت ما رايت احدا من اهل اللغة يدها بالحمرة *

قال * باب الخنوط للميت *

ذكر في آخره حديث (اذ اجرتم الميت فاوتروا) من رواية ابي سفيان عن جابر ثم حكى (عن ابن معين انه قال لم يرفعه الا يمي بن آدم ولا اظنه الا غلطاً) قلت كان ابن معين بناء على قاعدة اكثر المحدثين انه اذا روي الحديث مرفوعا وموقوفا بالحكم بالوقف والصحيح الحكم بالرفع لانه زيادة ثقة ولا شك في توثيق يمي بن آدم كذا ذكر النووي والحاكم صحيح هذا الحديث *

* قال * **باب رثن الماء على القبر ووضع الحصباء عليه** *

مخرج فيه (عن الشافعي أنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي عليه السلام رث على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصباء قال الشافعي والحصباء لا تثبت إلا على قبر مسطح) * قلت * إبراهيم هو الأسلمي مكشوف الحال وفي سماعه من جعفر بن محمد نظر الحديث بعد هذا كله مرسل وقد يكون با على القبر تسطح يسير بوضع فيه الحصباء ولا يخرج ذلك عن كونه مستجاباً باعتبار الغالب *

* قال * **باب تسوية القبور وتسطيحها** *

ذكر فيه أمره عليه السلام (أن لا يترك قبراً مشرفاً إلا سواه ولا تمثالاً إلا طمسه) * قلت * الظاهر أن المراد قبور المشركين بقرينة عطف التمثال عليها وكانوا يعملون عليها الأنصاب والأبنية فأراد عليه السلام إزالة آثار الشرك ثم ذكر سؤال القاسم بن محمد عائشة (أن تكشف له قبره صلى الله عليه وسلم وقبور صاحبيه قال فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطية مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء) إلى آخره * قلت * الكلام على هذا الحديث يأتي في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى ثم ذكر (عن الحسين بن صالح عن أبي البراء أنه رأى قبورهم مسطوية) * قلت * الحسين وأبو البراء لم يعرف حالهما والمستطوية في اللغة هي المنتشرة وليس ذلك بصريح في معنى المسطحة لأن المسنمة أيضاً فيها انتشار من أسفلها وليس في هذا الباب حديث صريح في التسطیح والأدلة الآتية الدالة على التسنيم مصرحة بذلك فكانت أولى *

* قال * **باب من قال بتسليم القبور** *

قال (فيه متى صحت روايته) * القاسم قبورهم مبطوحة دل ذلك على التسطیح) * قلت * لم أر أحداً صرح بأن المبطوح هو المسطح وعن ابن الزبير أنه لما أراد بناء الكعبة كانت في المسجد جراثيم فقال أيها الناس ابطحوا فاطهاب الناس إلى بطحهم * قال الزمخشري في الفائق البطح أن يجعل ما ارتفع منه منبطحاً أي منخفضاً حتى يستوى وبذهب التفاوت انتهى كلامه فعلى هذا أقوله مبطوحة معناه ليست بمشرفة وقوله لا مشرفة ولا لاطية يدل على ذلك وكذا حديث علي لا تترك قبراً مشرفاً إلا سويته أي سويته بالقبور المعتادة وقيل في قوله تعالى فادري أن علي أن نسوي بنانه * أي نجعلها مستوية وذكر الطحاوي في كتابه الكبير في اختلاف العلماء حديث القاسم ثم قال ليس في هذا دليل على تزيين ولا تسنيم لأنه يجوز أن يكون مبطوحة بالبطحاء وهي مسنمة وفي التجريد للقدرى يحتمل أن تكون مبطوحة والتسنيم في وسطها فهذا الخبر محتمل وحديث الثمار صريح في التسنيم وذكر البيهقي حديث الثمار ثم قال

(وحدith القاسم اصح واولى ان يكون محفوظا) * قلت * هذا خلافا لاصطلاح اهل هذا الشأن بل حدث التمار اصح لانه مخرج في صحيح البخاري وحدث القاسم لم يخرج في شيء من الصحيح وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن سفيان التمار دخلت البيت الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت قبره وقبر ابي بكر وعمر مسنمة وفيه ايضا ثنائيي بن سعيد عن سفيان عن ابي حصين عن الشعبي رأيت قبور شهداء احد جثاء مسنمة وهذان السندان صحيحان وحكي الطبري عن قوم ان السنة التسليم واستدل لهم بان هيئة القبور سنة متبعة ولم يزل المسلمون يسمون قبورهم ثم قال ثنا بن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا خالد بن ابي عثمان قال رأيت قبر ابن عمر مسنما قال الطبري لاحب ان يتعدى فيها احد المعنيين من تسويتها بالارض اورفعها مسنمة قد رتب على ما عليه عمل المسلمين في ذلك قال وتسوية القبور ليست بنسطيع *

* قال * **باب غسل المرأة** *

ذكر فيه حديث حفصة بنت سيرين (عن ام سليم اذ اتوفيت المرأة) الحديث وعزاه الى الترمذي * قلت * لم أجده في كتاب الترمذي وما رأيت احدا غير البيهقي عزاه اليه *

* قال * **باب السنة الثابتة في تضيير شعر راسها ثلاثة قرون والقاين خلفها** *

ذكر فيه قول ام عطية (فضفرنا راسها ناصيتها وقرنيها ثلاثة قرون) * قلت * ليس في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة وانما فعله بعض النسوة والجديد من قول الشافعي ان قول الصحابة وفعلهم ليس بحجة فكيف يجعل فعل بعض النساء سنة ثابتة قال القاضي عياض ليس في الحديث معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم بفعل ام عطية فيحمل سنة وحجة انتهى كلامه ولهذا انكر ابن حنبل مشطه وكره التبرجح حكى ذلك عن صاحب المغني ويؤيد هذا ما ذكره البيهقي فيما مضى ان عائشة قالت غلام تصون ميتكم اى تسرحون شعره) *

* قال * **باب ما يستدل به على ان الكفن والموتة من جميع المال** *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (قال عليه السلام ما يسرني ان لي مثل احد ذها) وفي آخره (واخلف عشرة اواق الا في ثمن كفن او قضاء دين) * قلت * رواه عن ابي هريرة عبد الله بن شقيق متكلم فيه وكان التيمي سبي الرأي فيه ورواه عنه قتادة بلفظ العنقة وهو مدلس ورواه عن قتادة الحكم بن عبد الملك وهو ضعيف قال يحيى ليس بثقة وليس بشيء وقال ابو حاتم مضطرب الحديث وقال ابو داود ومنكر الحديث والمخفوط في هذا الحديث ما يسرني ان لي احدا ذها بيت عندي منه دينار الا دينار ارضه لدين * ثم ذكر (عن علي قال الكفن

من دراس المال * قلت * في سنده حسين بن عبد الله بن ضميرة كذبه مالك وابو حاتم الرازي وقال احمد والنسائي والفلاس متروك وقال يحيى ليس بثقة ولا مأمون وفي سنده ايضا جماعة لم اعرف حالهم *

قال * باب السقط يفسل ويكفن ويصلى عليه ان استهل او عرفت له حياة *

* قلت * ذكر المندري في الاشراف عن الشافعي قال حياة الجنين اذا عرفت بتحريك او صباح او نفس او رضاع كانت احكامه احكام الحي ثم ذكر ان رده عليه بقوله عليه السلام ما من مولود يولد الا معه الشيطان فيستهل صارخا لانه خبر وليس بامر فلا يجوز غيره ثم ذكر البيهقي عن يونس عن زياد ابن جبير عن ابيه عن المغيرة بن شعبة قال واحسب ان اهل زياد اخبروني انه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفي آخره (والسقط يصلى عليه) * قلت * فيه امران * احدهما * انه مطلق غير مقيد بما اذا استهل او عرفت حياته فهو غير مطابق لمذعي البيهقي ولهذا اورد الترمذي هذا الحديث في الصلوة على الاطفال ثم قال والعمل عليه عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا يصلى على الطفل وان لم يستهل بعد ان علم انه خلق وهو قول احمد واسحاق * والثاني * انه لم يتيقن برفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد جعل البيهقي فيما مضى في غير موضع مثل هذا شكاً ثم قال البيهقي (قال ابراهيم بن ابي طالب قول يونس ابن عبيد وحدثني بعض اهل انه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم رواية ليونس بن عبيد عن سعيد بن عبيد الله بن جبير) * قلت * كان البيهقي يريد بذلك تقوية رفع الحديث وان قول يونس فيما تقدم اهل زياد اراد سعيد بن عبيد الله هذا الا ان يونس لم يقل وحدثني بعض اهل كذا ذكر ابن ابي طالب ولكن لفظه واحسب ان اهل زياد اخبروني كما تقدم ثم قوله رواية ليونس بن عبيد عن سعيد بن عبيد الله لم يذكر سنده الى يونس في روايته عن سعيد بن عبيد الله لينظر فيه ولم ارا احدا ذكر يونس رواء عن سعيد هذا بل ذكر ابن ابي شعبة في مصنفه عن يونس انه قال واهل زياد يرفعون به الى النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا احفظه فظهر بهذا ان الحديث من هذا الوجه موقوف ورفعه غير واضح وقد رفعه البيهقي فيما بعد من حديث سعيد بن عبيد الله بن جبير عن زياد بن جبير عن ابيه عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرجه الترمذي من هذا الطريق وقال حسن صحيح رواه اسرا ئيل وغير واحد عن سعيد بن عبيد الله فكان الوجه اقتصار البيهقي على هذا الوجه ثم ذكر حديث اسمعيل المكي (عن ابي الزبير عن جابر قال عليه السلام اذا استهل الصبي) الحديث ثم قال (اسمعيل بن مسلم المكي غيره او ثنى منه) * قلت * هذا لو ثبت من البيهقي له وقد خالف ذلك في باب النعاس في المسجد فقال

(غير قوي) وقال في باب اختناث الاسقية (قد ضعف) وقال في باب تكفير الساحر (ضعيف) وفي الضمفاء لابن الجوزي قال يحيى لم يزل محتلطاً ولبس بشي وقال على اجمع اصحابنا على ترك حديثه وقال النسائي وعلى بن الجنيّد متروك الحديث *

* قال * **باب المسلمين يقتلهم المشركون في المعترك فلا تغسل القتلى** *

ذكر فيه حديث الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن عن كعب بن جابر حديث (ولم يصل عليهم) ثم ذكر حديث اسامة بن زيد عن الزهري عن انس حديث (ولم يصل على احد من الشهداء غيره) ثم حكى عن الدارقطني قال هذه اللفظة ليست محفوظة وقال الترمذي سألت محمداً عن هذا الحديث فقال حديث عبد الرحمن بن كعب حسن وحديث اسامة بن زيد غير محفوظ غلط فيه اسامة * قلت * حكى ابن القطان عن الترمذي قال روى الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر وروى معمر عنه عن عبد الله بن ثعلبة عن جابر ولا نعلم احداً ذكره عن الزهري عن انس الا اسامة بن زيد وسألت محمداً عنه فقال حديث الليث اصح * قلت * وهذا يقتضي صحة حديث اسامة وان كان دون حديث الليث وقد ذكر البيهقي في باب الحرم كله منعر عن يعقوب بن سفيان ان اسامة بن زيد عند اهل بلدة المدينة ثقة مأمون واذا كان كذلك فروايت هذه زيادة ثقة فتقبل ثم ذكر البيهقي حديث ابي هريرة (لا يكلم احد في سبيل الله) الحديث * قلت * هو غير مطابق للباب الابتساف *

* قال * **باب من زعم انه عليه السلام صلى على شهداء احد** *

ذكر فيه من حديث ابي مالك (قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتلى احد عشرة عشرة في كل عشرة منهم حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة) ثم قال (هذا اصح ما في هذا الباب وهو مرسل اخرجه ابو داود في المراسيل بمعناه) * قلت * قد جاء في هذا الباب حديث صحيح فروى جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فذكر حديثاً طويلاً وفيه ثم جيء بحمزة فصلى عليه ثم بجاء بالشهيد فيوضع الى جانب حمزة فيصلى عليه ثم يرفع ويترك حمزة حتى صلى على الشهداء كلهم الحديث اخرجه الحاكم بطوله في كتاب الجهاد من المستدرک وقال صحيح الاسناد وذكر البيهقي في الخلافيات ان الشافعي قال منكر لهذا الحديث شهداء احد اثنتان وسبعون فاذا صلى عليهم عشرة عشرة لا تكون الصلاة اكثر من سبع او ثمان وفيجمعه صلى على اثنين صلاة وعلى حمزة صلاة فهي تسع صلوات فمن اين جاءت سبعين انتهى كلامه والذي في مراسيل ابي داود عن ابي مالك امر عليه السلام بحمزة فوضع وجيء بتسعة فصلى عليهم فرفعوا وترك حمزة لم جيء بتسعة فوضعوا فصلى عليهم سبع صلوات حتى صلى على سبعين وفيهم

حزمة في كل صلوة صلاها فصرح بأنه صلى سبع صلوات على سبعين رجلا فزال بذلك ما استكره الشافعي وظهر
 أن مارواه ابوداؤد ليس بمعنى مارواه البيهقي ثم ذكر حديث محمود بن غيلان (ثنا ابوداؤد هو الطيالسي قال لي
 شعبة أيت جرير بن حازم فقل له لا يمل لك أن تروي عن الحسن بن عمار فانه كذاب قال ابوداؤد فقلت لشعبة
 ما علامة كذبه قال روي عن الحكم أشياء فلم أجدها أصلا قلت للحكم صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد
 قال لا وقال الحسن بن عمار حدثني الحكم عن مقسم عن ابن عباس أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد إلى آخره
 قلت ذكر الرامهرمي في كتابه الفاصل هذه الحكاية عن ابن المدني عن محمود عن أبي داؤد ثم ذكر عن
 ابن المدني قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد الله المخرمي ثنا ابوداؤد سمعت شعبة يقول لا تعجبون من هذا
 المجنون جرير بن حازم وحماد بن زيد أتاني يستلاني أن أسكت عن الحسن بن عمار ولا والله لا أسكت عنه
 ثم قال والله لا أسكت عنه فذكر وضع الزكوة في صنف ثم قال وهذا الحسن يحدث عن الحكم عن مقسم عن ابن
 عباس وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد وغسلموا نساء الحكم عن ذلك
 فقال يصلى عليهم ولا يفسلون إلى آخره ثم قال الرامهرمي أصل هذه الحكاية عن أبي داؤد وقد خلط فيها واخلط
 عليه فيها والمخرمي اضطرب من ابن غيلان وبين الحكايتين تفاوت شديد ولا يستدل على تكذيب الحسن بالطريق
 الذي استدل به شعبة لأنه استفق الحكم في المسئلتين فافتاه بما عنده وهو واحد فقها الكوفة فلما قال شعبة عن
 قال في أحداهما هو قول إبراهيم وفي الأخرى هو قول الحسن ولا يلزم المفتي أن يفتي بما روى ولا يترك رواية
 مالا يفتي به هذا مذهب فقهاء الأمصار هذا مالك يعمل بخلاف كثير مما روى والزهرى عن سالم عن أبيه أثبت
 عند أهل الحديث من الحكم عن مقسم عن ابن عباس وقد حدث به مالك عن الزهرى ثم ترك العمل به وأبو حنيفة
 روى حديث فاطمة بنت أبي حبيش في المستحاضة ثم قال بخلافه ويمكن أن يحدث الحكم بما العمل عليه عنده
 بخلافه فيسأله شعبة فيجيب بما العمل عليه عنده والانصاف أولى بأهل العلم قال وكان شعبة سبي الرأي في الحسن
 وذكر بسنده أن شعبة قيل له قد عقد الحسن بن عمار مجلسا فقال أي يوم قيل يوم الجمعة قال إن كان صادقا
 فلينحدث يوم السبت هذا ما ذكره صاحب الفاصل بمعناه وفي الاستذكار لابن عبد البر قال فقهاء الكوفة ابن أبي
 ليلى والثوري وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن حي وفقهاء البصرة عبيد الله بن الحسن وغيره وفقهاء الشام سليمان
 ابن موسى والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز يصلى على الشهداء وقال عبد الإزاق أنا ابن جريج عن عطاء قال
 مارأيتهم يفسلون الشهيد ولا يمنظونه ولا يكفونونه قلت كيف يصلى عليه قال كما يصلى على الذي ليس بشهيد

* قال * باب من روى انه صلى عليهم بعد ثمان سنين يعني شهداء احد *

ذكر فيه حديث عقبة بن عامر * قلت * قوله في هذا الحديث (فصلى على اهل احد صلوته على الميت) دليل على انه الصلوة المعهودة الشرعية لا الدعاء والاستغفار ثم يقال للبيهقي واصحابه ان كان صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى احد او لا فقد صلى عليهم آخرا وانتسخ الاول وان كان صلى عليهم او لا فقد بطل قولكم انه لم يصل عليهم *

* قال * باب الجنب يستشهد *

ذكر فيه حديثين ثم قال (كلاهما مرسل) * قلت * الاول مرسل صحابي لان ابن الزبير كان له يوم احد ستان ومرسل الصحابي عندهم كالمثقل ثم ذكر (انه عليه السلام نظر الى حنظلة الراهب وحمزة ينسلهما الملائكة) وفي سنده ابو شبة فضعه * قلت * روى محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس قال قتل حمزة بن عبد المطلب جنبا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غسلته الملائكة * اخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد *

* قال * باب المرتد والذي يقتل ظلما في غير معركة الكفار والذي يرجع عليه سيفه *

ذكر فيه صلوته عليه السلام على الاعرابي الذي قتل شهيدا ثم قال (يحتمل ان يكون بقي حياته انقضت الحرب ثم مات فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين لم يصل عليهم باحد ماتوا قبل انقضاء الحرب) * قلت * التحديد بانقضاء الحرب والصلوة على من مات قبله لابعده لادليل عليه وقد تكلم جماعة من شهداء احد وماتوا قبل انقضاء الحرب ودخلوا في عموم قوله عليه السلام ادفنوهم بدمائهم وثيابهم ولم ينسلهم ولم يصل عليهم وفي موطأ مالك عن يحيى بن سعيد قال لما كان يوم احد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ياتيني بخبر سعد ابن الربيع الانصاري فقال رجل انا يا رسول الله فذهب بطوف بين القتلى فقال له سعد بن الربيع ما شانك فقال الرجل بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لآتيه بخبرك قال فاذهب اليه فاقرئه السلام مني واخبره اني قد طعنت اثنتي عشرة طعنة واني قد انفذت مقاتلي واخبر قومك انه لا عذر لهم عند الله ان قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وواحد منهم حي * قال ابن عبد البر هذا الحديث عند اهل السير مشهور معروف ثم ذكر للبيهقي حديث محمد بن اسحق (حدثني محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي الهيثم ان اياه حدثه) فذكر مقتل عامر بن سلمة بن الاكوع وابن اسحق معروف الحال تقدم ذكره وابو الهيثم هذا مجهول كذا ذكر المزني في التهذيب والذهبي في الضعفاء وابوه نصر ابن دهر صحابي ثم ذكر قتل عمرو بن لوط بن العيص بسكين ذات طرفين) ثم قال (وفي ذلك دلالة على انه قتل بمجد ثم غسل وكفن وصلي عليه) * قلت * يريد بذلك الرد على ابي حنيفة فان البيهقي حكى عنه في الخلافيات انه من قتل

بالمصر ظلما بالمحدد لم يغسل عنده ثم ذكر البيهقي (ان عمر غسل وكفن وصلي عليه وقد ثبت انه قتل بمحدد وحكي في كتاب المعرفة عن الشافعي انه قال عمر شهيد ولكنه اتى صار الى الشهادة في غير حرب * قلت * عمر رضى الله عنه ارتث فلذلك غسل في صحيح البخاري انه عاش بعد ما طعن وتكلم كلاما كثيرا وسقي ليبيذ ثم سقي لبنا وقد ذكر البيهقي في ابواب القصاص (انه عاش ثلاثا بعد ما طعن) وذكر عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن نافع قال كان عمر من خير شهيد فغسل وكفن وصلي عليه لانه عاش بعد طعنه قال وانا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله وفي الموطأ قال مالك من حمل منهم وعاش ما شاء الله بعد ذلك فانه يغسل ويصلى عليه كما عمل بمعمر وفي الاستذكار اجمع العلماء على ان الشهيد في معترك الكفار اذا حمل حيا ولم يمت في المعترك وعاش واكل وشرب فانه يغسل ويصلى عليه كما صنع بمعمر وعلى رضى الله عنها انتهى كلامه وكذا على رضى الله عنه ارتث كما تقدم عن ابن عبد البر وذكر في الاستيعاب عن جماعة انه قتل لثمان عشرة خلت من رمضان سنة اربعين وقبض اول ليلة من العشر الاخير واوصى وتكلم كثيرا وقد كان عثمان رضى الله عنه شهيدا في غير حرب ومع ذلك دفن بشيابه في دمه ولم يغسل عزاء بعض العلماء الى ابن حنبل والى سيف صاحب الفتوح *

* قال * باب ما ورد في المقتول بسيف اهل البغي *

ذكر فيه حديث قيس بن الربيع (عن اشعث عن الشعبي ان عليا رضى الله عنه صلى على عمار بن ياسر وهاشم بن عتبة) * قلت * قيس قال البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (ضعيف عند اهل العلم بالحدوث) واشعث هو ابن سوار ضعفه البيهقي في باب من قال للبتوة النفقة وقال الحاكم الشعبي لم يسمع من علي ثم لو ثبت ان عليا صلى عليهما فالشهيد يصلى عليه عند اهل الكوفة واهل الشام وغيرهم كما تقدم ولهذا قال صاحب الاستيعاب دفن علي عمار في ثيابه ولم يغسله ويروي اهل الكوفة انه صلى عليه وهو مذهبهم في ان الشهداء لا يغسلون ولكنهم يصلى عليهم *

* قال * باب ما ورد في غسل بعض الاعضاء *

ذكر فيه (ان ابا عبيدة صلى على روس) ثم ذكر (ان طائرا التي بدا الى آخره) * قلت * في سند الاول مجهول وقال ابن المنذر في الاشراف لا يصح ذلك عنه وذكر الحاكم في المستدرک بسنده عن الشعبي قال بعث عبد الملك بن مروان براس عبد الله بن الزبير الى ابيه حازم بنجراسان فكفنه وصلى عليه قال الشعبي اخطأ لا يصلى على الراس وفي السند الثاني بلاغ *

* قال * **باب الصلوة على من قتل نفسه غير مستحل**

ذكر فيه حديث معاوية بن صالح (عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بروفاجر) الحديث ثم قال (قال الدارقطني مكحول لم يسمع من ابي هريرة ومن دونه ثقات) ثم قال البيهقي (هو اصح ما في هذا الباب الا ان فيه ارسالا) قلت * العلاء ومعاوية وان اخرج لهما مسلم منفردا عن البخاري الا انهما متكلم فيهما العلاء كان يرى القدر وقال ابو داود تغير عقله ومعاوية كان يجي بن سعيد الانصاري لا يرضاه وقال الرازي لا يجمع به وقال الازدي ضعيف *

* قال * **باب من حمل الجنازة فدار على جوانبها الاربعة**

ذكر فيه (عن ابي عبيدة عن ابن مسعود قال اذا اتبع احدكم الجنازة الى آخره) قلت * هذا الاثر منقطع ابو عبيدة لم يدرك اباه ذكره البيهقي في باب من كبر بالطائفتين وفي هذا الباب اثر جيد تركه البيهقي وذكر هذا الاثر المنقطع قال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا يحيى بن سعيد عن ثور عن عامر بن جشيب وغيره من اهل الشام قالوا قال ابو الدرداء من تمام اجر الجنازة ان تشيعها من اهلها وان تحمل باركانها الاربعة وان تحثوي القبر وهذا سند صحيح *

* قال * **باب من حمل الجنازة فوضع السرير على كاهله بين العمودين**

ذكر فيه (عن الشافعي انا الثقة من اصحابنا عن اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه عيسى بن طلحة رايت عثمان يحمل بين عمودى سريره) قلت * في هذا السند مجهول واسحق هذا قال ابن حنبل والنسائي متروك وقال القطان شبه لاشي وقال ابن معين ليس بشي لا يكتب حديثه ثم ذكر البيهقي (عن ابن مامك انه راى ابن عمر في جنازة رافع فائمين قائمتي السرير) قلت * في سنده مجهول وقد صح عن ابن عمر الاخذ بالجوانب الاربعة قال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا هشيم عن يعلى بن عطاء عن الازدي هو على بن عبد الله قال رايت ابن عمر في جنازة فحمل بجوانب السرير الاربعة فبدأ باليمنى ثم تعى عنها فكان منها بمنزركاب وهذا سند صحيح على شرط مسلم ثم ذكر البيهقي ايضا عنه (انه اخذ بقدم السريرين القائمتين) قلت * في سنده من يحتاج الى كشف حاله *

* قال * **باب حمل الميت على الايدي والرقاب ان لم يوجد سرير**

ذكر فيه من مراسيل ابي داود (عن محمد بن علي ان ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم حملت جنازته على منسج فرس) قلت * المنسج للفرس كالحمار وفي الاستيعاب ان ابراهيم توفي في بيت ام بردة امرأة البراء بن اوس في بني مازن فحمل من بيتها على سرير صغير *

* قال *

باب المشي امام الجنائز

ذكر فيه (عن علي بن المديني ثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن ابيه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم ذكر (عن ابن المديني انه قال لابن عيينة ان معمرا وابن جريج يخالفانك في هذا يعني انهما يرسلان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان ابن المديني قال له خالفك معمرا وابن جريج ويونس ثم ذكر البيهقي بسنده (عن سفيان بن عيينة ومنصور وبكر وزياد كلهم سمع الزهري ان سالما اخبره ان اباه اخبره انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (واختلف على عقيل ويونس ومن وصله واستقر على وصله ولم يختلف عليه فيه هو ابن عيينة وهو حجة ثقة) * قلت * ظاهر هذا الكلام ان ابن عيينة وحده هو الذي وصله واستقر على وصله وليس كذلك بل قد تقدم ان منصورا وبكرا وزيادا كلهم تابعوه على وصله وظاهر كلامه ايضا يقتضي ترجيح الوصل على الارسال وقد قال الترمذي وروى معمرا ومالك ويونس بن يزيد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي امام الجنائز واهل الحديث كانهم يرون ان الحديث المرسل في ذلك اصح سمعت يحيى بن موسى يقول قال عبد الرزاق قال ابن المبارك حديث الزهري في هذا مرسل اصح من حديث ابن عيينة قال ابن المبارك وارى ابن جريج اخذه عن ابن عيينة وذكره النسائي مرفوعا ثم قال هذا خطأ والصواب مرسل *

* قال *

باب المشي خلفها

ذكر فيه حديث (الجنائز متبوعة) الى آخره ثم ضعفه * قلت * ما في الصحيح من حديث البراء انه عليه السلام امر باتباع الجنائز يفسر هذا الحديث فان المتبع هو التالى لا المتقدم قال صاحب الصحاح تبعت القوم مشيت خلفهم واتبعتهم اذا سبقوك فلحقته ثم ذكر البيهقي حديث زائدة (عن ابن عبد الرحمن بن ابزي عن ابيه ان ابا بكر وعمر الى آخره) * قلت * زائدة بن اوس هذا ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وقد اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه هذا الحديث من وجه آخر فقال ثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن ابي زباد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابن ابزي قال كنت في جنازة وابوبكر وعمر امامها الى آخره وقال الطحاوي ثنا ربيع المؤذن ثنا اسد ثنا حماد بن سلمة عن يعلی بن عطاء عن عبيد الله بن يسار عن عمرو بن حريث قلت لعلى بن ابي طالب ما تقول في المشي امام الجنائز فقال المشي خلفها افضل من المشي امامها كفضل المكتوبة على التطوع قلت فاني رايت ابا بكر وعمر يمشيان امامها قال انهما يكرهان ان يجرجا الناس * ثم قال البيهقي (الا تار في المشي امامها اصح واكثر

* قلت * لم يصرح في شيء من تلك الآثار بأن المشي امامها أفضل فحصل على الجواز وعلي رضي الله عنه صرح بأن المشي خلفها أفضل فكان أولى بالاتباع وكذا اقل احوال الامر بالاتباع الاستقباب وقال سويد بن غفلة الملائكة يشون خلف الجنائز وقال ابو الدرداء من قام اجر الجنائز ان تشيعها من اهلها وتمشي خلفها وعن ابراهيم قلت لعلقة ايكراه المشي خلف الجنائز قال لا انما يكره السير امامها اخرج الثلاثة ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه باسناد صحيحة وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاووس عن ابيه قال ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الا خلف الجنائز وبه نأخذ * وهذا سند صحيح على شرط الجماعة واخرج الطحاوي عن ابراهيم قال كانوا يكرهون السير امام الجنائز يعني اصحاب ابن مسعود واقل احوال هذا انه يدل على افضلية المشي خلفها

* قال * **باب الصلوة على الجنائز والدفن اي ساعة شاء ***

قال فيه (روينا في كتاب الصلوة عن ابي هريرة) الى آخره * قلت * تقدم هناك انه من رواية مخرومة عن ابيه وتقدم الكلام هناك عليه ثم ذكر البيهقي في آخر هذا الباب (عن الشافعي انا النخعي انه صلى على عقيل بن ابي طالب) الى آخره * قلت * في مصنف عبد الرزاق اخبرني عبد الله بن عبد الله بن يسار ركنت عند ابن عمر بالمدينة في الفتنة فجاء عباس بن سهل رجل من الانصار فقال يا ابا عبد الرحمن ان عقيل بن ابي طالب قد وضع بباب المسجد وذلك بعد العصر قال يا ابن يسار انظرا غابت الشمس قلت لا فاني ان يقوم فرجع اليه فقال انظرا غابت الشمس فقلت لا فاني ان يصلي قد هبوا فصلوا عليه وهم يريدون ان يؤمهم ابن عمر وابن الزبير حينئذ بمكة * وذكر الخطابي في المعالم حديث عقبة المذكور في الباب الذي يلي هذا الباب ثم قال ذهب اكثر اهل العلم الى كراهية الصلوة على الجنائز في الاوقات التي تكره فيها الصلوات وكان الشافعي يرى الصلوة على الجنائز اي ساعة شاء من ليل او نهار وكذلك الدفن قال الخطابي وقول الجماعة أولى لموافقة الحديث *

* قال * **باب من ذهب في زيادة التكبير على اربع الى تخصيص اهل الفضل ***

ذكر فيه من حديث عبيد الله بن موسى (عن اسمعيل بن ابي خالد عن موسى بن عبد الله بن يزيد ان عليا صلى على ابي قتادة فكبر عليه سبعا وكان بدريا) * ثم قال البيهقي (هكذا روي وهو غلط لان ابا قتادة بقي بعد على مدة طويلة) * قلت * ما ذكره البيهقي اولان عليا صلى على ابي قتادة رجلاه ثقات واخرجه ايضا ابن ابي شيبة في مصنفه فرواه عن عبد الله بن نمير ووكيع قالوا ثنا اسمعيل بن ابي خالد فذكره وقال ابو عمر في الاسنيب روي من وجوه عن موسى بن عبد الله بن يزيد الانصاري وعن الشعبي انها قال صلى علي على ابي قتادة فكبر عليه سبعا قال الشعبي وكان

بدريا وقال قال الحسن بن عثمان مات ابو قتادة سنة اربعين وقال الكلبي قال ابن سعد الميمون بن عدي قال توفي بالكم فوقع علي بها وهو صلى عليه وقد قدمنا في باب كيفية الجلوس في التشهد الاول والثاني ان هذا القول هو الصحيح وان من قال توفي سنة اربع وخمسين فليس بصحيح وظهر بهذا ان ما ذكره البيهقي او ليس بخلط *

* قال * ﴿باب ما جاء في وضع اليمنى على اليسرى في صلاة الجنابة﴾

ذكر فيه حديثا (عن يزيد بن سنان عن ابن ابي انيسة عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة) ثم ذكر (انه تفرد به يزيد بن سنان) قلت * ذكره المزني في الاطراف وعزاه الى الترمذي ثم قال رواه الحسن بن عيسى عن اسمعيل الوراق عن يحيى بن يعلى عن بونس بن خباب عن الزهري نحوه *

* قال * ﴿باب القراءة في صلاة الجنابة﴾

* قلت * لم يذكر البيهقي هنا بماذا يقرأ ولا ذكر حكم القراءة وقال في الخلافيات قراءة فاتحة فرض في صلاة الجنابة ثم ذكر في هذا الكتاب اعني السنن (عن ابن عباس انه قرأ على جنازة فاتحة الكتاب وقال انها سنة) ثم قال (ورواه ابراهيم بن ابي حرة عن ابراهيم بن سعد) وقال في الحديث (فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وذكر السورة فيه غير محفوظ) قلت * بل هو محفوظ رواه النسائي عن الميمون بن ايوب عن ابراهيم بن سعد بسنده ثم ان الحديث لا يدل على فرضية القراءة ولم يصرح انها سنة عليه السلام فيجوز ان ذلك رايه او رأي غيره من الصحابة وهم مختلفون فتمارضوا وهم وحكي الماوردي عن بعض اصحابه ان في قول ابن عباس هذا احتمالا لاهل اراد ان يخبرهم بهذا القول ان القراءة سنة او نفس الصلوة سنة ومذهب الحنفية ان القراءة في صلاة الجنابة لا تجب ولا تنكره ذكره القدوري في التجرى ثم ذكر البيهقي من حديث جابر (انه عليه السلام قرأ فيها بام القرآن) قلت * لا يدل ذلك ايضا على الوجوب وفي سنده رجال من كلهم فيه ما يراه ابراهيم الاسلمي وابن عقيل وبالجملة لم يذكر البيهقي في هذا الباب شيئا يدل على وجوب القراءة وقال ابن بطال في شرح البخاري اختلف في قراءة الفاتحة على الجنابة فقرأ بها قوم على ظاهر حديث ابن عباس وبه قال الشافعي وكان عمر وابنه وعلي وابو هريرة ينكرونه وبه قال ابو حنيفة ومالك وقال الطحاوي من قرأها من الصحابة فيجوز ان يكون على وجه الدعاء لا التلاوة ولما لم يقرأ بعد التكبيرة الثانية دل على انها لا تقرأ فيها قبلها لان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة ولما لم يشهد في آخرها دل على انه لا قراءة فيها *

❦ باب الدعاء في صلاة الجنازة ❦

* قال *

ذكر فيه حديثاً (عن عقبة بن سيار أبي الجلاس عن علي بن شماس قال سألت مروان أبا هريرة) الحديث ثم قال (اعضله أبو الجلاس يحيى بن أبي سليم ثم رواه بسنده) عن يحيى هذا عن الجلاس قال سألت مروان أبا هريرة) الحديث * قلت * قوله اعضله خلاف اصطلاح أهل هذا الشأن لأن الساقط من السند ههنا واحد وهو علي بن شماس والمعضل عندهم ماسقط من سنده إثبات فصاعد أفكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً *

❦ باب يرفع يده في كل تكبيرة ❦

* قال *

* قلت * استدلي في هذا الباب بفعل ابن عمرو انس وجماعة من التابعين وخالف حديثين مرفوعين يدلان على أنه لا يرفع إلا في التكبيرة الأولى * أحدهما ذكره هو فيما تقدم في باب وضع اليمنى على اليسرى في صلاة الجنازة وهو حديث ابن المسيب عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جنازة رفع يده في أول التكبيرة ثم يضع يده اليمنى على يده اليسرى * والحديث الثاني * أخرجه الدارقطني من حديث طاووس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده على الجنازة في أول تكبيرة ثم لا يعود * قال * ❦ باب المسبوق لا ينتظر إلا ما من أن يكبر ثانية ولكن يفتتح فإذا فرغ الإمام كبر ما بقي عليه استدلالاً بحديث ومافاته فاقموا ❦ * قلت * المسبوق لا يشتغل بشئ مما فاته بل يدخل أولاً مع الإمام ثم يتم مافاته أو يقضيه عملاً بالروايتين وكل تكبيرة ههنا بمنزلة ركعة فكما لا يؤدي ركعة قبل الدخول فكذلك التكبيرة ولو فاته تكبيرة فكبر ثم قضى مافاته صارت تكبيراته خمساً ولهذا قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ينتظر حتى يكبر الإمام فيكبر معه ثم بعد السلام يقضى مافاته وهو رواية ابن القاسم عن مالك *

❦ باب الصلوة على القبر ❦

* قال *

ذكر فيه حديثاً (عن ثابت عن انس) وفي آخره (هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة وإن الله عز وجل لينورها بصلاقي عليها) ثم ذكره من حديث مسدد (عن حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة) وفي آخره (هذه القبور مملوءة ظلمة) إلى آخره ثم ذكر هذه الزيادة (عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم) مرسله ثم قال (والذي يقلب على القلب أن تكون هذه الزيادة في غير رواية أبي رافع عن أبي هريرة فاما أن تكون عن ثابت مرسله أو عن ثابت عن انس وقد رواه غير حماد عن ثابت عن أبي رافع فلم يذكرها) * قلت * بل الذي يقلب على القلب أن تكون هذه الزيادة من رواية أبي رافع عن أبي هريرة أيضاً لأنه رواها عن حماد مسدد كما أخرجه البيهقي ورواها عند أيضاً بالبربع

الزهراني وابو كامل الجعدي كذا أخرجه مسلم في صحيحه من حديثهما ورواهما غيرهما عن ثابت عن ابي رافع أخرجه ابو عمر في التمهيد بسنده من حديث ابي داود الطيالسي عن ابي عامر الخزاز عن ثابت عن ابي رافع ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر انه صلى على قبر اخيه عاصم) * قلت * قد جاء عنه خلاف هذا فذكر عبد الرزاق عن معمر عن ابوب عن نافع ان ابن عمر قدم بعد ما توفي عاصم اخوه فسأل عنه فقال ابن قبراخي فدلوه عليه فأتاه فدعاه قال عبد الرزاق وبه ناخذ قال وانا عبد الله بن عمر عن نافع قال كان ابن عمر اذا انتهى الى جنازة قد صلى عليه دعا وانصرف ولم يعد الصلوة * قال ابو عمر في التمهيد هذا هو الصحيح المعروف من مذهب ابن عمر من غير ما وجه عن نافع وقد يمتثل ان يكون معنى رواية من روى انه صلى عليه انه دعاه لان الصلوة دعاء فلا يكون مخالفا لرواية من روى انه دعا ولم يصل وكذلك يمتثل ان عاشقة دعت على قبر اخيها وقال مالك وابو حنيفة واصحابها لا تعاد الصلوة على الجنازة ولا يصلي على القبر وهو قول الثوري والاوزاعي والحسن بن حي والليث قال ابن القاسم قلت لما لك فالحديث الذي جاء انه عليه السلام صلى على قبر قال قد جاء وليس عليه العمل وقال ابن معين قلت ليحيى بن سعيد نرى الصلوة على القبر قال لا ولا ارى على من صلى شيئا وليس الناس على هذا اليوم وقال القدوري لم يكرروا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء بعده وانما صلى عليه السلام على القبر لانه كان الولي *

باب الصلوة على الغائب

* قال *

ذكر فيه عن انس موت معاوية بن معاوية المزني وقبض جبريل الارض للنبي عليه السلام حتى صلى عليه من طريقين في الاولى الغلاء بن زيد الثقفي فذكر عن البخاري (انه منكر الحديث) وفي الثانية محبوب بن هلال المزني فذكر عن البخاري (انه لا يتابع على هذا الحديث) * قلت * ذكر ابن مندة هذا الحديث في معرفة الصحابة في ترجمة معاوية هذا بالإسناد الثاني ثم قال رواه ابو عتاب الدلال عن يحيى بن ابي محمد عن انس ورواه نوح بن عمرو بن حوي عن بقة عن محمد بن زياد عن ابي امامة نحوه ثم أخرجه اعني ابن مندة من طريق يونس بن عبيد عن الحسن بن معاوية المذكور ثم قال الصواب مرسل وفي تمهيد ابن عبد البر اكثر اهل العلم يقولون هذا مخصوص بالنبي عليه السلام ودلائله في هذه المسئلة واضحة لا يجوز ان يشارك النبي عليه السلام فيها غيره لانه والله اعلم احضر روح النجاشي بين يديه حتى شاهد ما صلى عليها اورفعت له جنازته كما كشف له عن بيت المقدس حين سأله فريش عن صفته وقد روي ان جبريل عليه السلام اتاه بروح جعفر او جنازته وقال قم فصل عليه ومثل هذا يدل على انه مخصوص

به ولا يشاركه فيه غيره ثم اسند اعني ابن عبد البر عن ابي المهاجر عن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان احاكم النجاشي قد مات فصلوا عليه فقام صلى الله عليه وسلم وصفنا خلفه فكبر عليه اربعاً وما نحسب الجنابة الا بين يديه * قلت * ولوجازت الصلاة على غائب لصلى عليه السلام على من مات من اصحابه ولصلى المسلمون شرقاً وغرباً على الخلفاء الاربعة وغيرهم ولم ينقل ذلك *

* قال * **باب الصلاة على الجنابة في المسجد**

ذكر فيه (ان ابا بكر صلى عليه في المسجد) * قلت * رواه البيهقي من طريقين * الاولى * عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وفيه اسمعيل الغنوي فذكر البيهقي (انه متروك) * والطريق الثانية * (عن هشام عن ابيه ان ابا بكر صلى عليه في المسجد) وفيه عبد الله بن الوليد قال ابن معين لا اعرفه لم اكتب عنه شيئاً وقال ابن حنبل لا يحتج به وقال ابن عدي روى عن الثوري غرائب في غير الجامع وفيه ايضا سفيان بن محمد اظنه الفزاري الذي يروى عن ابن وهب قال فيه ابن عدي يسرق الاحاديث وفي حديثه موضوعات وقال الرازي لا احديث عنه وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقد روى الصلوة على ابي بكر في المسجد بسند آخر رجاله ثقات قال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا حفص يعني ابن غياث عن هشام عن ابيه قال ماصلي على ابي بكر الا في المسجد * ثم ذكر حديث (من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له) وفي سنده صالح مولى التؤمة فقال (مختلف في عدالته كان مالك يجرحه) * قلت * ذكر صاحب الكمال عن ابن معين انه قال صالح ثقة حجة قيل ان مالكا ترك السماع منه قال انما ادركه بعد ما كبر وخرف والثوري انما ادركه بعد ما خرف فسمع منه احاديث منكرات ولكن ابن ابي ذيب سمع منه قبل ان يخرف ومن سمع منه قبل ان يختلط فهو ثبت وقال العجلي صالح ثقة وقال ابن عدي لا باس به اذا سمعوا منه قد يماثل ابن ابي ذيب وابن جريج وزيد بن سعد وغيره ولا اعرف له قبل الاختلاط حديثاً منكراً اذ اروي عنه ثقة وقال ابن حنبل ما اعلم باساً ممن سمع منه قد يماثل ابن ابي ذيب وانا تكلم فيه لاختلاطه وانه لا اختلاف في عدالته كما ادعى البيهقي وان مالكا لم يجرحه وانا ترك السماع منه لانه ادركه بعد ما اختلط وان الحديث حجة لانه رواه عنه من سمع منه قبل اختلاطه وهو ابن ابي ذيب وانا اخذ بهذا الحديث اولى من الاخذ بحديث عائشة لان الناس عابوا ذلك عليها وانكروه وجعله بعضهم بدعة فلولا اشتهار ذلك عندهم لما فعلوه ولا يكون ذلك الا لاصل عندهم لانه يستحيل عليهم ان يروا رأياً منهم حجة على حديث عائشة ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى في المسجد على غير ابن البضاء ولما نعى النجاشي الى الناس خرج بهم الى المصلى فصلى عليه ولم يصل عليه في المسجد مع غيبته فالميت الحاضر اولى

ان لا يصلى عليه في المسجد *

* قال *

* باب من قال يسلم الميت *

ذكر فيه (عن عمران بن موسى انه صلى الله عليه وسلم سل من قبل راسه) * قلت * فيه امران * احدهما انه معضل من جهة عمران هذا الثاني * ان الشافعي رواه عن مسلم الزنجي وغيره ومسلم ضعفه النسائي وقال ابو زرعة والبخاري منكر الحديث وقال ابن المديني ليس بشئ والغير الذي قرنه الشافعي بالزنجي مجهول ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انا الثقة عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس سل عليه السلام) الحديث * قلت * مشهور عند اهل هذا الشأن ان قولهم انا الثقة ليس بتوثيق وعمر بن عطاء ضعفه يحيى والنسائي وقال مرة ليس بشئ ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزناد وربيعة وابي النصر لا اختلاف بينهم انه عليه السلام سل) الحديث * قلت * فيه ايضاً امران * احدهما * انه مرسل * والثاني * ان في سنده مجهولاً ثم ذكر حديث ابن عباس (انه عليه السلام دخل قبر اليلاء) وفيه الاخذ من قبل القبلة ثم (قال اسناد ضعيف) * قلت * اخرجه الترمذي وقال حديث حسن وفي المحلى لابن حزم صح عن علي انه ادخل يزيد ابن المكلف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة واخرج عبد الرزاق في مصنفه ادخل علي بن المكلف من جهة القبلة بسند صحيح ثم قال وبه نأخذ *

* باب ما يقال ادخل قبره (١) *

* قال *

ذكر فيه حديثاً في سنده ادريس بن صبيح الا ودي عن ابن المسيب ثم قال (هكذا قال وانما هو ادريس بن يزيد الا ودي) * قلت * الذي في هذا الحديث هو ابن صبيح كما في الكتاب كذا ذكره جماعة من المصنفين وذكر ابن حبان ابن صبيح هذا وانه الراوي عن ابن المسيب وذكر معه ابن يزيد وذكرهما ايضاً الذهبي المتأخرو غيرهما واعقد والهما ترجعتين *

* باب ما يستحب من تعزية اهل الميت *

* قال *

ذكر فيه حديث ابن مسعود (من عزى مصاباً الى آخره) ثم قال (نفرد به علي بن عاصم وهو احد ما انكر عليه وقد روي ايضاً عن غيره) * قلت * آخر هذا الكلام يناقض اوله اذ روي عن غيره ايضاً فلم ينفرد به وفي الكمال لعبد الغني قبل لو كعب غلط علي بن عاصم في حديث ابن مسعود فقال وكعب انا اسرائيل عن محمد بن سوقة عن ابراهيم عن الاسود عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم من عزى مصاباً فله مثل اجره * وذكر المزي في اطرافه ان الثوري رواه عن ابن سوقة مثله فهذا ان اثنان تابعوا ابن عاصم فروياه عن ابن سوقة كذلك *

* قال * باب ما يستحب لولي الميت من الابداء بقضاء دينه *

* قلت * في كون هذا مستحباً نظر *

* قال * باب الرخصة في البكاء بلا ندب ونيابة *

ذكر فيه من حديث ابي معاوية (عن عاصم هو الاحول عن ابي عثمان النهدي عن اسامة ابي النبي صلى الله عليه وسلم بانه ابنته ونفسها تقع) الى آخره ثم قال (رواه مسلم عن ابي بكر بن ابي شيبة عن ابي معاوية) * قلت * لم يروه مسلم عن ابن ابي شيبة بهذا اللفظ بل اخرج من حديث حماد بن زيد عن عاصم عن ابي عثمان عن اسامة كناعند النبي صلى الله عليه وسلم فارسلت اليه احدي بناته تخبره ان صبيها لها او ابناً لها في الموت الحديث ثم قال وثنا ابو بكر بن ابي شيبة ثنا ابو معاوية عن الاحول بهذا الاسناد غير ان حديث حماد اتم *

* قال * باب الثناء على الميت *

ذكر في آخره حديث ابي الاسود (عن عمر ما سلم شهد له اربعة بغير) الحديث وقال في آخره (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال عفان فذكره) * قلت * قد ذكره البخاري في كتاب الشهادات من صحيحه متصلاً مستحباً به على شرطه فقال ثاموس بن اسمعيل ثنا اوْد بن ابي الفرات فذكره وبحث نسبه البيهقي الى البخاري كان الواجب عليه ان ينسبه الى موضع احتج به البخاري فيه وكان على شرطه ولا ينسبه الى موضع علقه فيه فقال (وقال عفان) *

* قال * باب تفسير الكنز *

ذكر فيه رواية عبيد الله (عن نافع عن ابن عمر قال كل مال اديت زكوة) الى آخره ثم قال (رواه سويد بن عبد العزيز وليس بالقوي عن عبيد الله بن عمر مرفوعاً) * قلت * لالم يتعلق هذا الموضع بالاحكام المختلف فيها الان القول في سويد فقال (ليس بالقوي) ولم يذكر هذا اللفظ احد من ائمة الجرح والتعديل فيما علمت بل اغلظوا فيه القول وكذا فعل البيهقي حيث اعاد ذكره في موضع يتعلق بالاحكام المختلفة فيها فقال في باب المنكف يصوم (سويد بن عبد العزيز ضعيف بمرة)

* قال * باب فرض الصدقة *

ذكر فيه كتاب ابي بكر رضي الله عنه في الصدقات من طريقين في الثاني حماد بن سلمة وذكر عن الدارقطني (انه قال فيهما اسناد صحيح وكلهم ثقات) * قلت * ذكر البيهقي في باب من صلى وفي ثوبه او فعله اذى ما يناقض هذا فقال (حماد ابن سلمة عن ابي نعام السعدي عن ابي نضرة كل منهم مختلف في عدالته) ثم ذكر حديثاً (عن سفيان بن حسين عن

الزهري عن سالم عن ابيه * ثم قال (قال الترمذي سألت البخاري عن هذا الحديث فقال ارجو ان يكون صحيحا وسفيان
ابن حسين صدوق) * قلت * حكى البيهقي في باب الدابة تنفع برجلها (عن ابن معين انه قال سفيان بن حسين ضعيف
الحديث في الزهري) وقال ابن حبان يروي عن الزهري المقلوبات وفي الميزان قال ابو يعلى قيل لابن معين حديث
سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابيه في الصدقات فقال لم يتابع عليه احد ليس يصح وقال ابن عدي رواه
جماعة عن الزهري موقوفاً ثم ذكر البيهقي (ان سليمان بن كثير وافق سفيان بن حسين على هذه الرواية)
* قلت * سليمان هذا ضعفه ابن معين كذا ذكر ابن الجوزي وفي الكاشف الذهبي قال النسائي ليس به باس الا في الزهري
ثم ذكر البيهقي حديث سليمان بن داود (عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الى آخره ثم قال (انني
على سليمان الخولاني هذا ابو زرعة وابو حاتم وعثمان الدارمي وجماعة من الحفاظ ورواه هذا الحديث موصول
الاسناد حسناً) * قلت * في الكمال للمافظ عبد الغني قال الدارقطني قد روي عنه يعني سليمان حديث عن الزهري
عن ابي بكر بن حزم الحديث الطويل لا يثبت عنه وقال ابن المديني منكر الحديث وضعفه وقال ابن خزيمة لا يحتج
بحديثه اذا انفرد وروى النسائي هذا الحديث من حديث يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري ثم رواه
من حديث يحيى عن سليمان بن ارقم عن الزهري ثم قال وهذا الشبه بالصواب وسليمان بن ارقم متروك الحديث
وذكر المزي في اطرافه هذا الحديث ثم قال رواه ابو داود في المراسيل عن هارون بن محمد عن ابيه وعمه كلاهما عن
يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم عن الزهري ثم قال وعن ابن هبيرة قرأت في اصل يحيى بن حمزة حديثي سليمان بن
ارقم باسناده نحوه وعن الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري نحوه وقال ابو داود
وهذا وهم من الحكم يعني قوله ابن داود وفي الميزان للذهبي قال ابو زرعة الدمشقي الصواب سليمان بن ارقم وقال
ابو الحسن الهروي الحديث في اصل يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم غلط عليه الحكم وقال ابن مندة رأيت في
كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن ارقم عن الزهري وهو الصواب وقال صالح جزرة ثناد حيم قال نظرت
في اصل كتاب يحيى حديث عمرو بن حزم في الصدقات فاذا هو عن سليمان بن ارقم قال صالح فكتب هذا الكلام عن
مسلم بن الحجاج قال الذهبي ترجح ان الحكم وهم ولا بد فالحديث اضعف الاسناد وقال ابن معين سليمان الخولاني
لا يعرف والحديث لا يصح وقال مرة ليس بشئ ومرة شامي ضعيف وقال ابن حنبل ليس بشئ وفي التمهيد لابن عبد البر
قال احمد بن زهير سمعت ابن معين يقول سليمان بن داود الذي يروي عن الزهري حديث الصدقات والديات مجهول
لا يعرف وقال الطحاوي سمعت ابن ابي داود يقول سليمان بن داود وسليمان بن ابي داود الحراني ضعيفان جميعا قال

البيهقي (وروي الحديث من حديث ثامة بن عبد الله بن انس عن انس من اوجه صحيحة) قلت * ذكر الدارقطني في كتاب التتبع على الصحيحين ان ثامة لم يسمعه من انس ولا سمعه عبد الله بن المثنى من ثامة وفي الاطراف للمقدسي قيل لابن معين حديث ثامة عن انس في الصدقات قال لا يصح وليس بشي ولا يصح في هذا حديث في الصدقات * قلت * ثم عبد الله بن المثنى متكلم فيه قال الساجي ضعيف منكر الحديث وقال ابو داود لا يخرج حديثه وفي الضعفاء لابن الجوزي قال ابو سلمة كان ضعيفاً في الحديث فهذا ما على الوجه الاول من الوجوه التي روى البيهقي الحديث منها واما الوجه الثاني ففيه مع ما تقدم مما دبر بن سلمة وقد مضى الكلام عليه واما الوجه الثالث فليس فيه الا ان ايوب وجد الكتاب عند ثامة من غير ان يرويه ايوب عن ثامة ولا ثامة عن احد فكيف يقول البيهقي (رويناه من حديث ثامة عن انس من اوجه صحيحة) قال (ورويناه عن سالم او نافع موصولا او مسلا ومن حديث عمرو بن حزم رصولا) * قلت * الرواية الموصولة من حديث سالم فيها سفيان بن حسين وحديث عمرو بن حزم فيه سليمان بن داود وقد تكلمنا عليهما وقد تقدم عن ابن معين ان حديث ابن حزم لا يصح ونقدم ايضاً عنه انه لم يصح في هذا الباب حديث *

* قال * باب بيان قوله في كل اربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة *

ذكر فيه (عن ابن شهاب قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأنها سالم) * قلت * هذه الرواية مقطوعة غير متصلة ثم مقتضى قوله عليه السلام فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون * ان الثلاثة تجب في مجموع المائة واحدى وعشرين فان قالوا بظاهر هذا الحديث فقد اوجبوا بنت لبون في كل اربعين وثلاث وهو مخالف لقوله عليه السلام في كل اربعين بنت لبون لانه عليه السلام اوجب في الاربعين وهم لم يوجبوا فيها حتى تزيد ثلثا وان اوجبوا الثلاثة في مائة وعشرين وجعلوا الواحدة عفوا فقد خالفوا قوله عليه السلام في هذا الباب فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون * وايضاً اذ جعلوا الواحدة عفوا فالعفوا في باب الزكاة لا يغير الواجب المتقدم ولهذا قال ابن اسحق وابن حنبل وعبد الملك بن الماجشون والمغيرة المخزومي وابو عبيد اذ اذابت على عشرين ومائة ففيها حقتان لا غير الى ثلاثين ومائة ففيها حقة وبنات لبون بالاجماع *

* قال * باب رواية عاصم بن ضمرة عن علي بخلاف ما مضى يعني الاستيناف فيما زاد على مائة وعشرين *

ثم ذكر الرواية المذكورة ثم قال (قال الشافعي في كتاب القديم روى هذا مجهول عن علي واكثر الرواة عنه ذلك المجهول يزعم ان الذي روى هذا عنه غلط عليه وان هذا ليس في حديثه) * قلت * الذي رواه عن علي علم بن ضمرة وهو ليس

مجهول بل معروف روى عنه الحكم وابو اسحق السبيعي وغيرهما وثقه ابن المديني والعملي واخرج له اصحاب السنن الاربعة وان اراد الشافعي بقوله يزعم ان الذي روى هذا عنه غلط عليه ابا اسحق السبيعي فلم يقل احد غيره انه غلط وقد ذكر البيهقي وغيره عن يعقوب الفارسي وغيره من الائمة (انهم احوالوا بالغلط على عاصم) ثم ذكر البيهقي (عن حماد قلت لقيس ابن سعد خذ لي كتاب محمد بن عمرو بن حزم فاعطاني كتابا اخبر انه اخذه من ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الى آخره ثم قال (هو منقطع وقيس اخذه عن كتاب لاسماع وكذلك حماد بن سلمة اخذه عن كتاب لاسماع وقيس وحماد وان كانا من الثقات فروايتهما هذه بخلاف رواية الحفاظ عن كتاب عمرو وحماد ساء حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه ويتجنبون ما ينفرد به عن قيس بن سعد وامثاله) * قلت * ذكر حماد بن سلمة فيما مضى في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى باسوا من هذا ولم ار احدا من ائمة هذا الشأن ذكره بشئ من ذلك وقد ذكرت بعض ما اثنوا عليه هناك والاخذ من الكتاب حجة وصرح البيهقي في كتاب المدخل ان الحجة تقوم بالكتاب وان كان السماع اولى منه بالقبول ثم ان حديث ثمامة الذي مضى تقدم انه منقطع ايضا وان حماد بن سلمة اخذه ايضا من كتاب ومع ذلك نقل البيهقي فيما تقدم عن الشافعي (انه اثنى عليه) ونقل عن الدارقطني (انه صحيح الاسناد) ثم ذكر (عن القطان انه قال حماد عن زباد الا علم وقيس بن سعد ليس بذلك) * قلت * في سنده صالح بن احمد قيل عنه دجال وزباد بن حسان الا علم وثقه جماعة وقال ابن حنبل ثقة ثقة وروى له البخاري وقيس بن سعد وثقه كثيرون واخرج له مسلم *

* باب لا ياخذ الساعي فوق ما يجب *

* قال *

ذكر فيه حديثا من سنن ابي داود وفيه (فاعمد الى شاة ممثلة محضا وشحما) فقال (كذا قال وكيع محضا والصواب محضا) * قلت * المشهور في كتب الحديث واللغة المحض وهو اللين الخالص وكذا وقع في سنن ابي داود وكذا فسر الخطابي في المعالم *

* باب كيف قرض صدقة البقر *

* قال *

ذكر فيه (عن المسعودي انه قال الاوقاس بالسين ولا تجعلها بصاد) * قلت * المشهور عند اهل اللغة والحديث انها بالصاد *

* باب السن التي تؤخذ في الغنم *

* قال *

ذكر فيه حديث (سمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهما قالاني الشاة التي اعطاها هذه شافع فقلت اي شئ تاخذان قال اعنا فاذعة او ثنية) ثم ذكر قول عمر رضى الله عنه لعامله (خذ العناق الجذعة والثنية) الى آخره * قلت * مقتضى

هذا وما قبله جواز الجذعة من المزايضا وليس هذا مذهب الشافعية بل الجذع تجزي من الضمان فقط فثبت ان
الاثر وما قبله غير موافقين لمذهبه *

* قال * باب لا تؤخذ كرائم الاموال *

ذكر فيه (عن سويد بن غفلة انه رأى في عهد صلى الله عليه وسلم ان لا ياخذ من راضع لبن) قلت قد استدل به
ابن عبد البر وغيره لمن يقول بعدم وجوب الزكوة في الصغار وهو الظاهر المتبادر الى الذهن من هذا اللفظ
فالحديث اذاً غير مطابق للباب *

* قال * باب يعد عليهم بالسفحال التي نتجت مواشيهم *

ذكر فيه قول عمر (اعتد على قومك بالبهيم وان جاء بها الراعي يحملها) قلت ليس فيه بقيد بان مواشيهم نتجتها فهو
غير مطابق للباب وايضاً مذهب الشافعية انه لا يعد بما نتجت المواشي الا اذا كانت الامهات دون الاولاد دعدا
تجب فيه الزكوة وليس هذا القيد في كلام عمر وحكى الطحاوى في احكام القرآن عن الشافعي انه لا يعتد بالصغار مع
الكبار حتى تكون الكبار اربعين فصاعدا قال الطحاوى ما علمنا احدا تقدم فيه ولا نعلم من اخذ هذا التفصيل
وقد دفعه خبر عمر حيث اطلق في المواشي ولم يقدر اربعين ولا غيرها *

* قال * باب لا يعتد عليهم بما استفادوا من غير نتاجها حتى يحول عليه الحول *

(قدمضى حديث عاصم بن ضمرة والحارث عن علي مرفوعا ليس في مال زكوة حتى يحول عليه الحول) ثم ذكره من حديث
عائشة وفيه حارثة بن ابي الرجال قلت قد ذكر البيهقي في باب فرض التشهد (ان عاصماً غير محتج به) وقال في باب
صلوة الزوال (كان ابن المبارك يضعفه) وقال في باب منع التطهر بالنبيذ (الحارث الاعور ضعيف) وقال في باب اصل
القسامة (قال الشعبي كان كذاباً) وقال في باب الاستفتاح بسمحانك اللهم (حارثة بن ابي الرجال ضعيف) ثم ان هذا
الحديث مرفوعاً وموقوفاً يتدرج في عموم السفحال التي نتجت مواشيهم والبيهقي واصحابه خالفوا هذا العموم
وقالوا لا يحتاج السفحال المذكور الى حول وقال ابن حزم لا برهان على صحة هذا التقسيم *

* قال البيهقي * باب ما ورد فيمن كتبه معنى مال الزكوة *

ذكر فيه حديث يزي بن حكيم (عن ابيه عن جده من اعطاها فله اجرها ومن كتبه فانما اخذوها وشرط الله) الحديث
ثم قال (اخرجه ابو داود ولم يخرج البخاري ومسلم على عادتهما في ان الصحابي او التابعي اذا لم يكن له الاراء واحد
لم يخرج احده في الصحيحين ومعاوية بن حيدة لم يثبت عنه هارواية ثقة عند غير ابنه) قلت ليس ذلك عادتهما

فقد اخرجنا حديث المسيب بن حزن في وفاة ابي طالب ولا راوى له غير ابنه سعيد واخرج البخاري حديث مرداس يذهب الصالحون ولا راوى له غير قيس بن ابي حازم واخرج حديث عمرو بن قنبل اني لاعطى الرجل ولا راوى له غير الحسن واخرج مسلم حديث رافع النخاري ولا راوى له غير عبد الله بن الصامت وحديث ابي رفاع ولا راوى له غير حميد بن هلال وحديث الاغر المزني ولا راوى له غير ابي بردة وفي اشياء كثيرة عندهما من هذا النحو *

* باب صدقة الخلق *

* قال *

* قلت * في الاشراف لابن المنذر لو كان بينهما ما شبه بحيث لو انفرد كل منهما لم يحب عليه زكوة قال مالك والثوري وابو ثور واهل العراق لازكوة عليهما وقال الشافعي عليها الزكوة قال ابن المنذر الاول اصح وفي قعود ابن رشد قال مالك وابو حنيفة لازكوة حتى يكون لكل واحد منهما نصاب وقال الشافعي المال المشترك كمال رجل واحد وليس فيما دون خمس اواق صدقة يحتمل الامرين الا ان مفهوم اشتراط النصاب كما كان هو الفرق كان الاول اظهر انتهى كلامه ويدل عليه حديث انس الذي تقدم للبيهقي في اول الزكوة فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة وقوله عليه السلام لا يجمع بين متفرق معناه في الملك فالجمع بين غنمها مخالف لهذا الحديث ولان الخلطة لا تؤثر في ايجاب الحج فكذلك الزكوة لانها لا تقبض غنى كما لا تقبض استطاعة *

* باب من يجب عليه الصدقة *

* قال *

ذكر فيه (عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب ان عمر قال ابتغوا بائع البتاني الى آخره ثم قال اسناد صحيح) * قلت * كيف يكون صحيحا ومن شرط الصحة الاتصال وسعيد ولد لثلاث سنين مضين من خلافة عمر ذكره مالك وانكر سماعه منه وقال ابن معين رآه وكان صغيرا ولم يثبت له سماع منه واسند البيهقي في كتاب المدخل عن مالك انه سئل هل ادرك ابن المسيب عمر قال لا ولكنه ولد في زمانه فلما كبر اكتب على المسئلة عن شانه حتى كانه رآه ولهذا لم يخرج الشيخان لابن المسيب عن عمر شيئا ثم ان هذا الاثر اختلف فيه فرواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن شعيب عن عمرو لم يذكر ابن المسيب وخالفه حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار ولم يذكر عمرو بن شعيب ولا ابن المسيب كذا ذكر الدارقطني في علله ثم ان ابن المسيب خالف هذا الاثر قال ابن المنذر في الاشراف لا يزكي الصبي حتى يصلي ويصوم وهو قول النخعي وابي وائل والحسن وسعيد بن جبير وهذا لان الزكوة عبادة فلا تجب على الصبي لارفع القلم عنه كالحج والصلوة *

﴿ باب تمجيد الصدقة ﴾

* قال *

(اعتمد الشافعي فيه على ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليكن من بينه وبينه الذي هو خير) * قلت * الواو لمطلق الجمع ولا تدل على الترتيب على ما سياتي تقريره في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى *

﴿ باب لا يؤذي فيما وجب الا ما وجب عليه ﴾

* قال *

استدل لا لا بالتصيص على الواجب في كل جنس ونقله في بعضه الى بدل معين وتقديره الجبران في بعضه بقدر مع اختلاف القيم باختلاف الزمان واقتراف (١) المكن * قلت * كان الحيوان اسهل عليهم لانه كان غالب اموالهم فلذلك عيناهم نقلهم الى بدل بقرب من الواجب غالباً وجعل زيادة السن بمقابلة فضل الانوثة وذلك لا ينقص عن قيمة الواجب غالباً والجبران في الصدقات معمول على ما اذا كانت القيمة كذلك لانه عليه السلام لا يحجب بارباب الاموال ولا يضرب بالمساكين ومعلوم بالضرورة ان المصدق اذا اخذ مكان حقة جذعة قيمتها عشرون درهما و دفع عشرون درهما فقد اضر بالفقراء واذا اخذ مكان حقة قيمتها عشرون درهما بنت لبون وعشرين فقد احجب برب المال ثم ذكر البيهقي حديث عطاء بن يسار (عن معاذ بن جبل بعثه عليه السلام الى اليمن فقال خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الابل) * قلت * هو مرسل لان عطاء ولد سنة تسع عشرة فلم يدرك معاذ لانه توفي سنة ثمان عشرة في طاعون عمواس والعجب من البيهقي بسكت عن هذا ثم يعل حديث طاووس في الباب الذي يلي هذا الباب بالار سال ثم لو صح حديث عطاء فظاهره متروك لان الشاة تؤخذ في الابل وايضاً لو اعطى بعيراً عن خمس من الابل الى عشرين جاز عند الشافعية مع ان المنصوص عليه الشاة * فان قيل * انما يجوز اذ لك لانه عليه السلام قال والبعير من الابل * قلنا * فوجب ان يجوز عن خمس من الابل بعيراً لا يساوي شاة فلما لم يميز علنا انه بالقيمة *

﴿ باب من اجاز اخذ القيم ﴾

* قال *

ذكر فيه اثر معاذ ثم قال (قال الاسمعيلى قال فيه بعضهم من الجزية بدل الصدقة قال الشيخ هذا هو الا ليق بمعاذ والاشبه بما مره النبي عليه السلام به من اخذ الجنس في الصدقات واخذ الدنانير او عدله مما قرأ في الحب في الجزية وان يرد الصدقات على فقرائهم لان ينقلها الى المهاجرين بالمدينة الذين اكثرهم اهل فيس لاهل صدقة) * قلت * لم يذكر السند الذي فيه من الجزية لينظر فيه وكيف يكون ذلك جزية وقد قال معاذ مكان الذرة والشعير ولا مدخل لها في الجزية وانما مره عليه السلام باخذ الجنس لانه هو الذي يطالب به المصدق والقيمة انما تؤخذ باختيارهم وعلى هذا الحمل قوله عليه السلام خذ الحب من الحب الحديث والمقصود من الزكاة سد خلّة المحتاج والقيمة في ذلك تقوم

مقام تلك الاجناس فوجب ان تجوز عنها وهذا كما عين عليه السلام الاحجار للاستنجاء ثم اتفق الجميع على جوازه
بالحرق والحشب ونحوهما للحصول الانقاء بها كما يحصل بالاحجار وانما عين عليه السلام تلك الاجناس في الزكوة تسهلا
على ارباب الاموال كما مر لان كل ذي مال انما يسهل عليه الاخراج من نوع المال الذي عنده كما جاء في بعض
الآثار انه عليه السلام جعل في الدبة على اهل الحلل حللا * ويجوز ان يريد معاذ نقل ما زاد عن فقرائهم ومتى لم يوجد
اهل السهمان في بلد نقلت الصدقة والمراد من المهاجرين الفقراء منهم كما تقول الزكوة حق المسلمين والمراد فقرائهم
ثم ذكر البيهقي عن مجاهد عن قيس بن ابي حازم عن الصنابحي انه عليه السلام ابصر ناقة مسنة الحديث ثم ذكر (عن
البخاري انه قال رواه اسمعيل بن ابي خالد عن قيس مرسل وضعف مجالدا) * قلت * مجالدا روى له مسلم ووثقه ابن
معين وقال البيهقي في باب للسواك للصائم (غيره اثبت منه) وهذا يقتضي ثبوته وزيادة الثقة لا تعمل بنقص من
ارسله وقد اخرج ابو داود من حديث ابي بن كعب قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم مصدقا للحديث وفيه ان
رجلا عرض عليه ناقة عظيمة وانه عليه السلام قال له ان تطوعت بخير اجر لك الله وقبلناه منك فامر عليه السلام
بقبضها والبيهقي ذكر هذا الحديث فيما مضى في باب لا ياخذ الساعي فوق ما يجب الا ان يتطوع فاخبر عليه
السلام ان بعض الناقة تطوع وبعضها فرض مكان بنت مخاض وليس في فروض الصدقات بعض ناقة فثبت انه
عليه السلام اخذها على وجه البدل *

* قال * باب ما يسقط الصدقة عن الماشية *

ذكر فيه حديث (ليس في العوامل صدقة) * قلت * في هذه العبارة نظر اذ الاسقاط يقتضي سابقة الوجوب ولا
وجوب في العوامل اصلا *

* قال * باب من رأى في الخيل صدقة *

ذكر فيه عن ابن جريج اخبرني عمرو * قلت * كذا في هذه النسخة مضبوطا ولعله غلط من الكاتب في الاستدكار
ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني عمرو بن دينار فذكر القضية وروى عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني
ابن ابي حسين ان ابن شهاب اخبرني ان عثمان كان يصدق الخيل وان السائب بن يزيد اخبره انه كان ياتي عمر
بصدقة الخيل * قال ابو عمر قد روى جوهرية عن مالك فيه حديثا صحيحا ذكر الدارقطني عن ابي بكر الشافعي عن
معاذ بن المثني عن عبد الله بن محمد بن اسماء عن جوهرية عن مالك عن الزهري ان السائب بن يزيد اخبره قال
لقد رأيت ابي بقم الخيل ثم يدفع صدقتها الى عمر * وذكر اسمعيل بن اسحق القاضي ثنا ابن اخي جوهرية ثنا

جويرية عن مالك عن الزهري ان السائب بن يزيد اخبره قال رأيت ابي يقيم الحبل ثم يدفع صدقتها الى عمر ثم ذكر البيهقي حديث ابن اسلم (عن ابي صالح عن ابي هريرة عنه عليه السلام) الحديث وفيه (ثم لم ينس حق الله في ظهورها) ثم قال البيهقي (رواه مسلم) قلت * رواه البخاري في عدة مواضع * قال البيهقي (ورواه سبيل بن ابي صالح عن ابيه فقال ولم ينس حق الله في ظهورها وبطونها وذلك لا يدل على الزكوة) * قلت * يدل عليها ظاهر قوله ولم ينس حق الله في رقابها مع قرينة قوله في الصحيح في اول الحديث ما من صاحب كنز لا يؤدى زكوته وما من صاحب ابل لا يؤدى زكوتها وما من صاحب غنم لا يؤدى زكوتها * وايضا فغير الزكوة من الحقوق لا يختلف فيها حكم الحمير والحيل واخرج ابن ابي شيبة في مسنده بسند جيد عن عمر عنه عليه السلام حديثا طويلا وفيه فلا اعرفن احدكم باقى يوم القيامة يحمل شاة لما شاء ينادى يا محمد يا محمد فاقول لا املك لك من الله شيئا قد بلغت ولا اعرفن احدكم باقى يوم القيامة يحمل فرسالة جمجمة ينادى يا محمد يا محمد فاقول لا املك لك من الله شيئا الحديث وروي انه ذكر بعيراله رغاء فدل على وجوب الزكوة في هذه الانواع وليس الذم لكونه غل الفرس او لم يجاهد عليه لان الفلول لا يختص بهذه الانواع وترك الجهاد بنفسه يذم عليه اكثر مما يذم على تركه بفرسه *

* قال * ﴿باب كيف تؤخذ زكوة النخل والتب﴾

ذكر فيه حديث ابن المسيب عن عتاب * قلت * ذكره ابو داود ثم قال سعيد لم يسمع من عتابه *

* قال * ﴿باب خرص التمر﴾

ذكر في آخره حديث عائشة من طريق ابي داود * قلت * الذي في سنن ابي داود الى قوله قبل ان يוכל منه ولم يزد على ذلك ما زاده البيهقي ونسبه اليه وهذه الزيادة في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قال وذكرت شان خير فكان النبي صلى الله عليه وسلم يمشى عبد الله بن رواحة الى اليهود فيخرص النخل حين يطيب اول الثمر قبل ان يוכל منه ثم يغير يهودان ياخذوها بذلك الخرص او يدفعوها اليهم بذلك وانما كان امر النبي صلى الله عليه وسلم بالخرص لكي تحصى الزكوة قبل ان توكل وتفرق * وقال صاحب الاستذكار قوله وانما كان امر النبي عليه السلام الى آخره يقال انه من قول ابن شهاب وقيل من قول عروة وقيل من قول عائشة *

* قال البيهقي * ﴿باب من قال يترك لرب الحائط قدر ما يأكل هو واهله﴾

ذكر فيه اثر عن عمر رضي الله عنه ثم قال (وقد روي في هذا حديث مسند باسناد غير قوي) ثم ذكر من حديث مسلم بن خالد والقاسم بن عبد الله (عن حرام بن عثمان عن ابي عتيق عن جابر انه عليه السلام قال احتاطوا الاهل الا موال

في الواطئة والماملة والنائب الحديث * قلت * تساهل في قوله (باسناد غير قوي) فان مسلم بن خالد ضعفه البيهقي في باب من زعم ان التراويح بالجماعة افضل وقال ابو زرعة والبخاري منكر الحديث وقال ابن المديني ليس بشئ وحكي البيهقي عن الدارقطني ان القاسم بن عبد الله العمري كان ضعيفا كثير الخطاء وفي كتاب ابن الجوزي قال احمد ليس هو عندي بشئ كان يكذب ويضع الحديث ترك الناس حديثه وقال يحيى ليس بشئ وقال مرة كذاب خبيث وقال الرازي والنسائي والازدي متروك الحديث وقال ابو زرعة لا يساوى شيئا متروك الحديث وفي كتاب الذهبي حرام ابن عثمان متروك باتفاق مبتدع وقال البيهقي في باب الاستظهار (ضعيف ضعيف لا تقوم بمثله الحجة) وقال الشافعي وغيره الرواية عن حرام حرام وساق صاحب الميزان هذا الحديث من احاديثه المنكرة *

* قال * ❦ باب لا تؤخذ صدقة شئ من الشجر عن النخل والغن * ❦

* قلت * في المحلى لا ين حزم العجب من الشافعي انه قاس على البر والشعير كل ما يعمل منه خبز او عصيدة ولم يقس على التمر والزبيب كل ما يتقوت به من الثمار فان البلوط والتين والقسطل وجوز الهند اقوى واشهر في التقوت من الزبيب *

* قال * ❦ باب ما ورد في العسل ❦

ذكر فيه حديث عمرو بن شعيب (عن ابيه عن جده ان هلا لا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بعشور نحل له) الحديث * قلت * حسنه ابن عبد البر في الاستذكار وذكر عن اسمعيل بن اسحق حدثني عبد الله بن محمد بن اسماء ابن اخي جويرية ثناجويرية عن مالك عن الزهري ان صدقة العسل العشر ومن اوجب الزكاة في العسل الاوزاعي وابو حنيفة واصحابه وريبعة وابن شهاب ويحيى بن سعيد وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال بلغني ان في العسل العشر قال ابن وهب واخبرني عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد وريبعة بذلك وسمع يحيى من ادرك يقول مضت السنة بان في العسل العشر وهو قول ابن وهب *

* قال * ❦ باب الصدقة فيما يزوجه الا دميون ❦

ذكر فيه حديث ثعالب عن موسى بن طلحة عن معاذ * قلت * ذكر صاحب الاستذكار انه لم يلق معاذ ولا ادركه *

* قال * ❦ باب ان يهلك على الله هالك ❦

ذكر فيه حديث (اسق حذيفة فلان) * قلت * في مناسبة هذا الباب لهذا الوضع تعسف كثير *

* قال * ﴿باب وجوب ربع العشر في نصابها وفيما زاد عليه وان قلت الزيادة﴾

ذكر فيه حديثا في سنده عاصم بن ضمرة والحارث الاعور (عن علي قال زهير احسبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كل اربعين درهما درهم وليس عليكم شيء حتى يتم مائتا درهم ففيها خمسة دراهم فما زاد فعلى حساب ذلك) قلت عاصم والحارث متكلم فيما لم يقطع زهير رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ولو صح رفعه فللخصم ان يعيد قوله فبحساب ذلك الى قوله من كل اربعين درهما درهم توفيقا بين الادلة كما سيأتي في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله تعالى *

* قال * ﴿باب ذكر الخبر الذي روي في وقص الورق﴾

ذكر فيه حديثان معاذ ثم ضعفه قلت اقتصر في هذا الباب على هذا الحديث الضعيف لكون الباب معقود البيان مذهب خصمه وفي الباب حديثان أحدهما ذكر البيهقي في باب فرض الصدقة وهو كتابه عليه السلام الذي بعثه الى اليمن مع عمرو بن حزم وفيه (وفي كل خمس اواق من الورق خمسة دراهم وما زاد ففي كل اربعين درهما درهم) ثم قال البيهقي (مجمود الاسناد) ورواه جماعة من الحفاظ موصولا لحسنا وروى البيهقي (عن احمد بن حنبل انه قال ارجو ان يكون صحيحا) والثاني ذكره البيهقي في باب لاصدقة في الخيل من حديث علي (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عقوت لكم عن صدقة الخيل والرقبي فعملوا صدقة الرقة من كل اربعين درهما درهم وليس في تسعين ومائة شيء فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم) قال ابن حزم صحيح سند وروينا من طريق ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان عن عاصم الاحول عن الحسن البصري قال كتب عمر الى ابي موسى فما زاد على المائتين ففي كل اربعين درهما درهم واخرجه الطحاوي في احكام القرآن من وجه آخر عن انس عن عمر نحوه قال صاحب التمهيد وهو قول ابن المسيب والحسن ومكحول وعطاء وطاوس وعمرو بن دينار والزهري وبه يقول ابو حنيفة والاوزاعي وذكر الخطابي الشعبي معهم وروي ابن ابي شيبة بسند صحيح عن محمد الباقر رفعه قال اذا بلغت خمس اواق ففيها خمسة دراهم وفي كل اربعين درهما درهم *

* قال * ﴿باب من قال لازكوة في الحلى﴾

ذكر فيه (عن انس قال في الحلى اذا كان يعار ويلبس فانه يركي مرة واحدة) قلت هذا الاثر مخالف للباب *

* قال * ﴿باب من قال في الحلى زكوة﴾

ذكر فيه حديثا (عن عبد الله بن الوليد ثناسفیان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان امرأة عبد الله) الى آخره ثم قال

(وقد روي مرفوعا وليس بشيء) * قلت * روى الدارقطني من حديث قبيصة عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن امرأة انت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي حبا وان زوجي خفيف ذات اليد وان لي بنين اخ افيحني عنى ان اجعل زكوة الحلي فيهم قال نعم * وهذا السند رجاله ثقات والرفع فيه زيادة من ثقة فوجب قبوله

* قال * **باب اخبار وردت في زكوة الحلي**

ذكر فيه حديث عائشة * قلت * اخرجها الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين والبيهقي اخرجها من طريقه وسكت عنه ثم ذكر البيهقي حديثا (عن حسين هو المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده) ثم قال (ينفرد به عمرو) * قلت * قد ذكر في باب الطلاق قبل النكاح (عن ابن راهويه انه اذا كان الراوي عنه ثقة فهو كايوب عن نافع عن ابن عمر) وذكر عن جماعة من الحفاظ (انهم يحتجون بحديثه فلا يضر تفرد به بالحديث قال يحيى القطان اذا روى عنه الثقات فهو ثقة ينجح به وقال البخاري رأيت احمد بن حنبل وعلي بن المدني وابن راهويه وابا عبيد وعامة اصحابنا ينجحون بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ما تركه احد من المسلمين) ثم ذكر في آخر الباب حديثا عن ام سلمة ثم قال (ينفرد به ثابت بن عجلان) * قلت * اخرج له البخاري وثقة ابن معين وخبره فلا يضر الحديث تفرد به ولهذا اخرجها الحاكم وقال صحيح على شرط البخاري وفي الاشراف لابن المنذر وروينا عن عمرو عبد الله بن عمرو وابن عباس وابن مسعود وابن المسيب وعطاء وسعيد بن جبير وعبد الله بن شداد وميمون بن مهران وابن سيرين ومجاهد والثوري والزهري وجابر بن زيد واصحاب الرأي وجوب الزكوة في الحلي الذهب والفضة وبه يقول ابن المنذر وفي المعالم للحطابي الظاهر من الكتاب يشهد لقول من اوجبها والاثر يؤيده والاحتياط اذاؤها انتهى كلامه وظاهر قوله عليه السلام في الرقة ربع العشر يشهد لذلك اذ الرقة تطلق على الفضة مضروبة كانت او غير مضروبة وكذا الورق بدل على ذلك ما جاء في الحديث ان عمر بن الخطاب اتخذ انفا من ورق وفي حديث هذا الباب فتحات من ورق او سقايا من ورق *

* قال * **باب ما يجوز للرجل ان يتحلى به**

ذكر فيه حديثا عن انس ثم قال (تفرد به جابر عن قتادة عن انس) ثم علله برواية قتادة له عن سعيد بن ابي الحسن مرسلات ثم قال (هو المحفوظ) * قلت * رواية جبر بن اخرجها الترمذي وحسن الحديث ثم قال وهكذا روى هام عن قتادة عن انس واخرجها الترمذي من رواية هام وجابر عن قتادة فظهر بهذا ان جبر لم ينفرد به *

* قال *

* باب تحريم تحلي الرجال بالذهب *

ذكر فيه حديث ابن هريزة (نعم النبي صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب) * قلت * ليس فيه ذكر للرجال فهو غير مطابق للباب وكان اللائق بالبيهقي ان يذكر هذا الحديث فيما تقدم في باب سياق اخبار تدل على تحريم التحلي بالذهب واخرج النسائي هذا الحديث من طريق عبد الملك بن عبيد عن بشير بن نهيك عن ابي هريزة ولفظه نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نختم الذهب * فلو ذكر البيهقي هذا المكان مطلقاً ذكر حديث (عمر بن بعلي عن ابيه عن جده ابي النبي صلى الله عليه وسلم وفي اصبعي خاتم من ذهب فقال تؤدى زكوة هذا) * قلت * فيه شيان * احدهما * ان عمر ضعفه النسائي وغيره وهو عمر بن عبد الله بن بعلي بن مرة فنسب الى جده وكذلك ابو عبد الله ابن بعلي ضعفه غير واحد ذكره في المعنى * والثاني * ان في دلالة الحديث على تحريم تحلي الرجال بالذهب نظراً وانما الذي فيه الوعيد العظيم منه صلى الله عليه وسلم ترك تركته *

* قال *

* باب الدين مع الصدقة *

ذكر فيه قول عثمان (هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل اموالكم فتؤدون منها الزكاة) ثم ذكر (عن حماد قال يزكي ماله وان كان عليه من الدين مثله) ثم قال (وهو قول الشافعي في الجديد وكان يقول يشبه ان يكون عثمان انما امر بقضاء الدين قبل حلول الصدقة في المال وقوله هذا شهر زكاةكم اى الذى اذا مضى حلت زكاةكم) * قلت * هذا تاويل مخالف للظاهر وقد اخرج الطحاوى في احكام القرآن كلام عثمان ولفظه فمن كان عليه دين فليقضه وادوا زكاة بقية اموالكم * ثم قال اى هذا الشهر الذى وجبت فيه زكاةكم وقوله زكاةكم ابقى دليل على وجوب الزكاة عليهم قبل ذلك ولو كان رأيه وجوب الزكاة فى قدر الدين لكان ابعد الخلق من ابطال الزكاة وتعليمهم الحيلة فيه واشبه بمقصود الشرع سقوط الزكاة عن الدين لانه ليس يقضى عرفاً وقد قال عليه السلام امرت ان اخذها من اغنياءكم وادها فى فقرائكم * ولذا اجاز له اخذ الزكاة والشرع جعل الناس صنفين صنفان يؤخذ منه وصنفان رد عليه فمن اثبت صنفاناً لئلا تؤخذ منه وترد عليه فقد خالف ظاهر الحديث ووصفه بالفقر والفناء فى حالة واحدة وابن السبيل لا تجب عليه حتى يصير الى وطنه فلم يتصف بهما فى حالة واحدة وايضاً اذا كان الدين على ملي يزيل عنه الدائن فلو وجبت الزكاة على الدين لاديت زكاة من مال واحد وذكر صاحب الموطأ اثر عثمان ثم روى عن يزيد بن خصيفة انه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله اعليه زكاة قال لا وقال صاحب التمهيد قول عثمان يدل على ان الدين يمنع زكاة العين وانه لا يجب الزكاة على من عليه دين وبه قال سليمان بن يسار وعطاء والحسن وميمون بن مهران والثوري

واليث واحمد واسحق وابوثور وما لك الا انه قال ان كان عنده عروض بقي بدنه عليه زكوة العين وقال
الا وزاعى الدين يمنع الزكوة *

* قال * باب من قال المعدن ليس بركا ز لقوله عليه السلام المعدن جبار وفي الركا ز الخمس ففصل بينهما *
* قلت * للخصم ان يقول المعدن هو الركا ز فلما اراد ان يذكره حكما آخر ذكره بالاسم الآخر وهو الركا ز ولفظ
الحديث في الصحيح والبير جبار وفي الركا ز الخمس * فلو قال وفيه الخمس لحصل الالتباس باحتمال عود
الضمير الى البير *

* قال * باب من قال المعدن ركا ز وفيه الخمس *

ذكر فيه حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبدالله بن عمرو وفيه (وما كان في الطريق غير المشاء وفي القرية غير المسكونة
ففيه وفي الركا ز الخمس) ثم قال البيهقي (اجاب عن هذا من قال بالاول يعني فان المعدن ليس بركا ز) والجواب ان هذا ورد
فيما يوجد من اموال الجاهلية ظاهرا فوق الارض في الطريق غير المشاء وفي القرية غير المسكونة فيكون فيه وفي الركا ز
الخمس وليس ذلك من المعدن يسيل ثم حكى البيهقي عن الشافعي ما ملخصه ان كان حديث عمرو بن شعيب حجة فالخالف
اجتمع منه بشي واحد انما هو توهم وخالفه في غير حكمه وان كان غير حجة فالحجة بغير حجة جهل ثم قال البيهقي (قوله انما هو
توهم اشارة الى ما ذكرنا انه ليس بوارد في المعدن انما هو في معنى الركا ز من اموال الجاهلية) * قلت * روى البيهقي
في باب الطلاق قبل النكاح عن ابي بكر النيسابوري (انه قال صح سماع عمرو من ابيه شعيب وسماع شعيب من جده
عبدالله ثم قال البيهقي (مضى في باب وطى الحرم وفي باب الخيار من البيوع ما دل على سماع شعيب من جده عبدالله الا انه
اذا قيل عمرو عن ابيه عن جده يشبه ان يراد بجده محمد بن عبدالله وابست له صحبة فيكون الخبر مرسلًا واذا قيل عن
جده عبدالله زال الاشكال وصار الحديث موصولًا) انتهى كلامه وهذا الحديث قيل فيه عن ابيه عن عبدالله فهو على هذا حجة
فلا وجه لترديد الشافعي وقد اورد ابو عمرو بن عبد البر هذا الحديث في التمهيد ولفظه قال صلى الله عليه وسلم في كنز وجد
رجل ان كنت وجدته في قرية مسكونة او في سبيل مشاء فعرفه وان كنت وجدته في قرية جاهلية او في قرية
غير مسكونة او في غير سبيل مشاء ففيه وفي الركا ز الخمس * وكذا اورد البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب زكوة الركا ز
وهذه الرواية تدفع الجواب الذي ذكر البيهقي (ان الشافعي اشار اليه وهو انه ورد فيما يوجد ظاهرا فوق الارض)
لان الكنز على ما ذكره اهل اللغة الجوهرية وغيره هو المال المدفون وفي الفائق للزمخشري الركا ز ما ذكره الله في المعادن
من الجواهر والقطعة منه ركوة وركيزة وقال ابو عبيد المروري الركا ز القطع العظام من الذهب والفضة كالجلال ميد

والواحد ركز وقال ايضا اختلف في تفسير الركاز اهل العراق واهل الحجاز فقال اهل العراق هي المعادن وقال اهل الحجاز هي كنوز اهل الجاهلية وكل محتمل في اللغة والاصل فيه قولهم ركز في الارض اذ اثبت اصله وذكر نحو هذا صاحب مشارق الانوار وعطف الركاز على الكنز في الحديث الذي ذكرناه دليل على ان الركاز غير الكنز وانه المعدن كما يقوله اهل العراق فهو حجة لمخالف الشافعي وقال الخطابي الركاز وجهان فالمال الذي يوجد مدفوناً لا يعلم له مالك وعروق الذهب والفضة ركاز وقال الطحاوي في احكام القرآن وقد كان الزهري وهو راوي حديث الركاز يذهب الى وجوب الخمس في المعادن ثنائجي هو ابن عثمان المصري ثنائيم ثنائين المباركة ثنائونس عن الزهري في الركاز المعدن واللؤلؤ يخرج من البحر والمعتبر من ذلك الخمس *

* قال * باب من قال لاشي في المعادن حتى تبلغ نصاباً *

ذكر فيه ران رجلا جاء النبي عليه السلام بمثل بيضة من ذهب فقال اصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة ما املك غيرها فاعرض عنه عليه السلام) وفي آخر الحديث (فخذها) قال البيهقي (يحتمل انه انما امتنع من اخذ الواجب منها لكونها ناقصة عن النصاب ويحتمل غيره) * قلت * الرجل دفع كماله فمتنع عليه السلام من اخذ الواجب منها بل امتنع من اخذها كلها كراهة لخروجه من ماله كله وقد نه عليه السلام على ذلك بقوله انما الصدقة عن ظهر غنى وهذا المعنى هو الذي فهمه البيهقي فذكره فيما بعد في ابواب صدقة التطوع مستدل به على ذلك ولذا بوب عليه ابو داود في سنته فقال باب من يخرج من ماله *

* قال البيهقي * باب من اجرى الخمس فيه مجرى الصدقات *

ذكر فيه حديث الحرد (١) الذي اخرج من جمر سبعة عشر ديناراً * قلت * ذكره عبد الحق في احكامه ثم قال اسناده لا يحتج به وقال ابن القطان صدق في ذلك لان البسوة الثلاث اللاتي دون ضباعة لا يعرف حالن * قلت * ليس في هذا الاسناد الا امرأتان وفي المعالم الخطابي قوله هل اهويت الى الجحر يدل على انه لو اخذها من الجحر لكان ركازاً يجب فيه الخمس وقوله بارك الله لك فيها لا يدل على انه جعلها له في الحال ولكنه محمول على بيان الامر في اللقطة التي اذ عرفت سنة فلم تعرف كانت لا اخذها انتهى كلامه فلي هذا ليس هذا الحديث مناسباً للباب *

* قال * باب اخراج الفطر عن نفسه وغيره ممن تلزم مؤنته *

* قلت * الحديث الذي فيه عن من تمونون لا يخلعون ضعف كما بينه البيهقي وقوله عليه السلام في صحيح البخاري على الذكر والاثنى من حديث ابن عمر يدل على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج وجوبها عليهما فلا تسقط عنها الا بدليل ولانه

يلزمها الاخراج عن عبيدها فلان يلزمها عن نفسها اولى ويلزم الشافعي الاخراج عن اجيره ورقيقه الكافر لانه يؤمنهما *

* قال * باب الكافر يكون فمين يمين فلا يودي عنه زكاة الفطر *

ذكر فيه حديث ابن عمر (انه عليه السلام فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حرا وعبد ذكر او اثنى من المسلمين) ثم ساقه من وجه آخر وفيه ابو عتبة احمد بن القرج ولفظه (عن كل نفس من المسلمين) * قلت * رواه هذا الحديث لفظهم على كل حرا ونفس * والمراد من يلزمه الاخراج ولا يكون الامسلا فلاد لالة فيه على عدم وجوب الاخراج عن الكافر كما زعم البيهقي واما قول ابي عتبة عن كل نفس من المسلمين فلمكان ثقة فقد خالف الجماعة فلا يقبل منه فكيف وهو ضعيف ثم على نقد التنازل وتسليم صحة روايته هذه نقول ثبت في الصحيح حديث ليس على المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر وهو ميمومه يتناول الكافر ايضا وكذا ما تقدم في حديث ابن عمر والحديث عن كل حرا وعبد * رواه ابي عتبة هذه ذكرت بعض افراد هذه العام فلا تعارضه ولا تخصه اذا المشهور الصحيح عند اهل الاصول ان ذكر بعض افراد العام لا ينخصه خلافا لابي ثور فثبت من هذا انه لا دليل في الروايتين على ما ادعاه البيهقي ان عبد الكافر لا يودي عنه ثم الجمهور على انها تجب على السيد ولهذا لولم يؤد عنه حتى عتق لم يلزمه اخراجها عن نفسه اجماعا فلي هذا على قوله على كل حرا وعبد بمعنى عن ومن زعم انها تجب على العبد وتعمل السيد عنه يعمل على على بابها وعلى التقديرين هو ذكر لبعض افراد العام كما قررناه فلي كل تقدير لا دليل في هذه الروايات على مدعى البيهقي * فان قال قائل * ليس هذا ذكر بعض افراد العام بل هو تخصيص للعام بمفهوم الصفة في قوله من المسلمين * قلنا * نمنع اولاد لالة المفهوم وثانيا لولم سلناه لانسلم انه يخص به العموم وذكر ابن رشد وغيره ان مذهب ابن عمر وجوب الفطرة على العبد الكافر وهو راوي الخبر فدل انه فهم منه ما ذكرنا وفي الاستدكار قال الثوري وسائر الكوفيين يودي الفطرة عن عبده الكافر وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز والنخعي وروي عن ابي هريرة وابن عمر * ذكر البيهقي حديث ابن عباس (فرض عليه السلام زكاة الفطر طهرة للصيام من الرث والنفوس) الحديث * قلت * وجه الاستدلال به انه عليه السلام جعل صدقة الفطر طهرة وزكاة والكافر لا يتزكى ولخصم البيهقي ان يقول في طهرة للمؤدي فيعتبر كونه من اهلها لا المؤدي عنه الذي لا يخاطب بها واستدلال البيهقي بشكل بالصبي فانه لا يحتاج الى الطهرة ومع ذلك جمهور العلماء على ان الفطرة تجب عليه في ماله *

* قال * باب وقت زكاة الفطر *

ذكر فيه حديث ابن عمر (فرض عليه السلام زكاة الفطر) الحديث * قلت * مذهب الشافعي ان وقتها قبيل الشمس

من آخر ايام رمضان لان ذلك هو وقت الفطر والخروج من الصوم ولما يقول ان وقتها طلوع الفجر من يوم الفطرانه وقت الفطر واما الليلة فلا صوم فيها فهي كسائر الليالي ونهى عليه السلام عن صيام يوم الفطر دليلا على ان الفطر يقع في اليوم ويدل عليه امره عليه السلام في الصحيح باخراجها قبل الخروج الى الصلوة والاداء عقيب الوجوب مندوب اليه فلو تقدم تقدم وقت الوجوب على اليوم لندب عليه السلام الى اخراجها عند ذلك *

* قال * باب من قال بوجوبها على الثني والفقير *

ذكر فيه حديث ابن ابي صغير * قلت * هو حديث اضطرب اسنادا ومتناوذا بين البيهقي بعض ذلك في هذا الباب وبعضهم في باب من قال يخرج من الحنطة نصف صاع وقال صاحب التمهيد هذا حديث مضطرب لا يثبت وليس دون الزهري في هذا الحديث من تقوم به حجة واختلف عليه فيه ايضا انتهى كلامه ثم على تقدير ثبوته هو مخالف للاحاديث المشهورة بحديث امرت ان اخذ الصدقة من اغنيائكم * وحديث انما الصدقة عن ظهر غنى * وكيف تجب الصدقة على من ياخذها *

* قال * باب من قال لا يخرج من الحنطة الا صاعا *

ذكر فيه حديث الخدرى ولفظه (صاعا من طعام او صاعا من اقط او صاعا من شعير) * قلت * الطعام كما يطلق على التبر وحده يطلق على كل ما يؤكل كذا ذكر الجوهرى وغيره قال الله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم * اى ذبائحهم وفي الحديث الصحيح طعام الواحد يكفي الاثنين * ولا صلوة بحضرة الطعام * ونهى عليه السلام عن بيع الطعام ما لم يقبض * وفي حديث المصراة صاعا من طعام * قال الازهرى اراد من تمر لا من حنطة والتمر طعام وقال القاضى عياض يفسره قوله في الروايات الاخر صاعا من تمر وقد قال البيهقي فيما بعد باب جريان الربا في كل طعام واستدل على ذلك بحديث الطعام بالطعام مثلا بمثل * وذكر في ابواب الربا حديث المصراة ثم قال المراد بالطعام في هذا الخبر التمر فعلى هذا المراد بالطعام وفي حديث ابي سعيد الاصناف التي ذكرها فيما بعد وفسر الطعام بها ويدل على ذلك ما في الصحيح البخارى في هذا الحديث وكان طعامنا الشعير والزبيب والاقط والتمر وفي صحيح مسلم كنا نخرج زكوة الفطر من ثلاثة اصناف صاعا من تمر صاعا من اقط صاعا من شعير * وللنساء كننا نخرج في عهد عليه السلام صاعا من تمر او صاعا من اقط او صاعا من شعير لا يخرج غيره * ولا ذكر للبر في شيء من ذلك * فان قيل * قد ذكر في الرواية التي ذكرها البيهقي بعد من طريق ابن اسحق * قلنا * الحفاظ يتوقون ما ينفرد به كذا قال البيهقي في باب قتل ماله روح وقد ذكر ابو داود هذا الحديث ثم قال رواه ابن عليه وعبد وغيرهما عن ابن اسحق عن عبد الله عن عياض عن ابي سعيد

بمعناه وذكر رجل واحد فيه عن ابن عليه اوصاعا من حنطة وليس بمعنوط * ثلثا سد ثلثا سميل ليس فيه ذكر الحنطة
 وذكر معاوية بن هشام عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عياض عن ابي سعيد نصف صاع من برو هو وهم من
 معاوية او غيره ممن رواه عنه انتهى كلامه ثم لو سلم ان للبر ذكر في الحديث وان الواجب فيه صاع ففي هذا الحديث
 ان معاوية قدره بنصف صاع والصحابة متوافرون وانهم اخذوا بذلك وهذا يجري مجرى الاجماع وعن
 ابن عمر كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من تمر او سلت
 او زبيب فلما كانت عمر وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع من حنطة مكان صاع من تلك الاشياء اخرجه
 ابو داود وسند جيد على شرط البخاري ما خلا الهيثم بن خالد وهو ثقة وثقه ابو داود والعلوي وتابعه على ذلك
 شعيب بن ابوب كذا اخرجه الدارقطني في سننه ووثق شعيبا فدل هذا الحديث على اتفاق تقويم عمر ومعاوية
 وفي الصحيحين عن ابن عمر انه عليه السلام فرض صاعا من تمر او شعير فعدل الناس به نصف صاع من برو وذكره
 البيهقي في الباب الذي قبل هذا الباب وهذا صريح في الاجماع على ذلك ولصح عن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من
 بر لما جاز لهم اخراج نصف صاع لانه ربا وقول الخدري فلا ازال اخرجه كما كنت اخرجه يحتمل انه لم يرد به
 مخالفتهم وانه يخرج صاعا من البريل اراد الاخراج من الاصناف التي كانوا يخرجونها في عهده عليه السلام وقد
 صرح بذلك في رواية لمسلم قال لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهده عليه السلام صاعا من تمر او صاعا
 من زبيب او صاعا من شعير او صاعا من اقط * فان قيل * يرد هذا الاحتمال ما ذكره البيهقي في هذا الباب ان الخدري
 لما قيل له او مدين من قمع قال تلك قيمة معاوية لا اقبلها ولا اعمل بها * قلنا * في سنده ابن اسحاق وقد تقدم
 الكلام عليه فيها ثم ذكر البيهقي حديث ابن اسحاق * قلت * قد قد منا كلام ابي داود عليه وهو متكم فيه وقد انفرد
 بذكر الحنطة في هذا الحديث وقد تقدم ان الحفاظ بتوقون ما انفرد به ثم ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبد الرحمن
 الجمحي (حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر) * قلت * انفرد به عن عبيد الله سعيد الجمحي وقد لينه النسوي
 واتهمه ابن حبان وحديث عبيد الله عن نافع رواه عنه جماعة في الصحيحين وغيرهما ولا ذكر للبر فيه ثم ذكر البيهقي
 من حديث الحارث (انه سمع عليا يامر بركة الفطر صاعا من تمر او شعير او حنطة) الى آخره ثم قال اوروي مرفوعا
 والموقوف اصح * قلت * لا يصح هذا مرفوعا ولا موقوفا لانه مع الاضطراب في سنده مدارة على الحارث الاعور
 وقد كذب جماعة وخكى البيهقي نكذيه عن الشعبي في باب القسامة وصحح ابن حزم عن عثمان عن الشعبي وعلي
 وغيرهما من الصحابة نصف صاع من برو اخرجه الدارقطني في سننه من حديث علي مرفوعا نصف صاع من برو ثم قال

الصواب انه موقوف وذكر البيهقي ذلك عن علي موقوفاً فيما تقدم في باب اخراج الفطر عن نفسه ومن يمونه ثم ذكر
عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً (صاعاً من طعام) وذكر (ان الصحيح هو الموقوف) قلت * قد تقدم ان الطعام يطلق على غير البر
ايضاً وسياتي ان شاء الله تعالى عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً نصف صاع من بر ثم ذكر البيهقي (عن ابي اسحق
كتب البنا ابن الزبير صدقة الفطر صاع صاع) قلت * لم يصرح بذلك البر بل لما كان الواجب في غالب الاصناف
صاعاً اطلق ذلك على الثالب وقد روي عن ابن الزبير مصرحاً بان الواجب في البر نصف صاع قال ابن ابي
شيبه في المصنف ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج عن عمرو انه سمع ابن الزبير وهو على المنبر يقول مدان من قمح
الى آخره وهذا سند صحيح جليل وهو اولى من السند الذي ذكره البيهقي لان فيه كتابة وقال ابن حزم وروى بنا
عن عمرو بن دينار انه سمع ابن الزبير يقول على المنبر زكاة الفطر مدان من قمح او صاع من تمر او شعير
وقد صح ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين سند كرم في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي
(عن الحسن علي من صام صاع تمر او صاع بر) قلت * لا ادري حال سنده وقد جاء عن الحسن بسند صحيح لا اشكال
فيه خلاف هذا فروى ابن ابي شيبه بسنده عن الشعبي قال صدقة الفطر عن من صام من الاحرار وعن الرقيق من
صام منهم ومن لم يصم نصف صاع من بر او صاع من تمر او صاع من شعير ثم قال ثنا هشيم عن منصور عن الحسن انه قال
مثل قول الشعبي فيمن لم يصم من الاحرار *

* قال * باب من قال يخرج من الخطة نصف صاع *

ذكر فيه حديث ابن ابي شعير ولفظه (صاع من بر او قمح عن كل اثنين) ثم ذكر اضطرابه سنداً او متناً ثم قال (رواه ابن
جرير قال قال الزهري قال عبد الله بن ثعلبة) قلت * رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن ابن شهاب
عن عبد الله بن ثعلبة ثم ذكر البيهقي (ان محمد بن يحيى الذهلي قال في كتاب الملل انما هو عن كل راس او كل انسان
هكذا رواه بكر بن وائل) قلت * اخرجه ابوداود في سننه من طريق بكر بن وائل وفيه او صاع بر او قمح بين
اثنين ثم ذكر البيهقي حديثاً (عن ابن جريج اخبرني ايوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر) قلت * اخرجه الدارقطني
عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر واخرجه من وجه آخر عن داود بن الزبرقان عن ايوب عن
نافع عن ابن عمر ثم ذكر البيهقي حديث الحسن (عن ابن عباس فرض عليه السلام هذه الصدقة) وفي آخره (صاع تمر او صاع
شعير او نصف صاع قمح) ثم قال (حديث الحسن عن ابن عباس مرسل) ثم ذكر (عن ابن سيرين عن ابن عباس امر فان نمطي
صدقة رمضان) وفيه (صاعاً من طعام ومن ادى برا قبل منه ومن ادى شعيراً قبل منه) ثم قال (ابن سيرين لم يسمع من

ابن عباس الا انه يوافق حديث ابي رجاء العطاردي الموصول عن ابن عباس فهو اولى ان يكون صحيحاً وما شك فيه الراوي ولا شاهد له فلا اعتد اذ به. قلت قد ذكر في الباب الذي قبل هذا ان الصحيح من حديث ابي رجاء انه موقوف وظاهر كلامه هنا انه مرفوع وليس فيه ولا في رواية ابن سيرين تصريح بذكر البر لانهما قالوا صاعاً من طعام وقد تقدم انه يطلق على غير البر ايضاً فكان الاخذ بحديث الحسن عن ابن عباس اولى لتصريحه بذكر القمع وهو وان كان مرسلًا فقد تأيد بما أخرجه البيهقي بعد في باب وجوب الفطر على اهل البادية من حديث عطاء عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم وفيه مدان من قمع وبما أخرجه ابن ابي شيبة فقال ثعبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس قال الصدقة صاع من تمر او نصف صاع من طعام. و اراد به هنا البراذ الواجب في غيره صاع ولم يذكر نصف صاع الا في البر وهذا السند على شرط الصحيح ما خلا حجاجاً واطنه ابن اربعة اوتاه وهو وان تكلم فيه فقد وثقه جماعة واخرج له مسلم مقروناً بغيره فبصلح للاستشهاد به وتأيد ايضاً بعدة مسانيد وبمرسل ابن المسيب الآتي بعد وغيره من المراسيل الكثيرة المشهورة التي جاءت من طرق فقهاء المدينة وباقوال جماعة من الصحابة والتابعين وبما ذكرنا من الاحاديث الدالة على اتفاق الناس على ذلك ولم ادر ما معنى قول البيهقي وما شك فيه الراوي فان اراد به ما في حديث ابن عباس من قوله او صاع شعير او نصف صاع قمع فهذا تخيير وليس بشك وقد ورد حديث ابن عمر والخدرى وغيرهما في الكتب الصحيحة بلفظ او ولم يفهم احد ان ذلك شك من الراوي وقوله ولا شاهد له ليس كذلك بل له عدة شواهد تقدم كثير منها وسياتي بعضها ان شاء الله تعالى ومن تتبع الكتب وجد هامشونه بذلك ثم ذكر البيهقي مرسل ابن المسيب (فرض عليه السلام زكاة الفطر مدين من حنطة) ثم قال (قال الشافعي خطأ) قلت الشافعي يقبل مراسيل ابن المسيب قال لانها عن الثقات وانه وجد ما يدل على تسديد ها وقال ابن الصلاح لانها وجدت مسانيد ومرسله هذا نص البيهقي في رسالته الى ابي محمد الجويني ان اسناده صحيح فكيف رده الشافعي وزعم انه خطأ مع انه اعتضد بما ذكرنا واخرج الدارقطني نحوه من طريقين من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن طريقين من حديث ابن عباس ومن طريقين من حديث ابن عمر في احدهما مدان من حنطة وفي الآخر نصف صاع من حنطة واخرجه من حديث علي مرفوعاً نصف صاع من بر ومن حديث عصمة بن مالك مرفوعاً مدان من قمع واخرجه البيهقي في هذا الباب من حديث ابن ابي صير وابن عمر واخرج احمد في مسنده والطحاوي في شرح الآثار من ثلاث طرق من حديث ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت كان نودي زكاة الفطر على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم مدين من قمع بالمد الذي تقتاتون به وفي التمهيد روي عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس على اختلاف عنه واي هريرة وجابر ومعاوية وابن الزبير نصف صاع برو في الاسناد عن بعضهم ضعف وروي ايضا عن ابن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعروة وسعيد بن جبير واي سلمة ومصعب بن سعد وذكره ابن حزم عن عثمان وعلي واي هريرة وجابر والحدري وعائشة واسماء قال وهو عنهم كلهم صحيح *

* قال * باب ما دل على ان صاعه عليه السلام كان خمسة ارطال وثلاثا

ذكر فيه (عن الحسين بن الوليد لقيت ما لكافساً لته عن الصاع) الى آخره (قال فلقيت عبدالله بن زيد بن اسلم فقال حدثني ابي عن جدي ان هذا صاع عمر) * قلت * عبدالله هذا ضعفه الجمهور وكذا قال الذهبي وقال ابن المديني ليس في ولد زيد ابن اسلم ثقة وقال البيهقي في باب الحوت يموت في الماء (اولاده كلهم ضعفاء عبد الرحمن واسامة وعبد الله) ثم ذكر البيهقي (ان النبي عليه السلام كان يفتسل بالصاع ثمانية ارطال) ثم ذكر (ان صاع الزكاة وصاع الفسل مختلفان وان قد رما يفتسل به كان يختلف باختلاف الاستعمال) قال (فلا معنى لترك الاحاديث الصحيحة في قدر الصاع المعد لزكاة الفطر) * قلت * لم يذكر ولا حد يثا وحدا فيه تعيين قدر الصاع المعد لزكاة الفطر وانه خمسة ارطال وثلاث *

* قال * باب من قال يجوز اخراج الدقيق

* قلت * يجوز الشافعي اخراج الارز والذرة والدخن اذا كانت غالب قوت البلد وجوز الاقط مع انه يتولد من الحيوان ولم يجوز الدقيق فان عمل بظاهر الحديث فليست هذه الاشياء مذكورة فيه ولا اعتبر فيه غالب القوت بل ذكرت الاشياء بنصوصها وان اعتبر غالب القوت فالدقيق قوت غالب بل هو اسرع منفعة وعمل اغناء للفقير عن المسئلة في ذلك اليوم ثم ان الشارع ذكر تلك الاشياء باو المتقضية للتخيير فقتضاه انه لو كان غالب القوت الحنطة فاخرج شعيراً انه يجوز ومذهب الشافعي انه لا يجوز *

* قال * باب وجوبها على اهل البادية

ذكر فيه حديثا عن ابن عباس وذكر (ان فيه في رواية زيادة مدين من قمع) ثم قال (وهذا حديث ينفرد به يحيى بن عباد عن ابن جريج) * قلت * في سنن الدارقطني عند ذكر هذا الحديث ان يحيى هذا كان من خيار الناس وذكره الدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس فهو شاهد لحديث يحيى هذا ويشهد له ايضا ما ذكرناه من حديث عمرو بن شعيب وغيره *

* قال * باب يجوز اخراجه لاهل البادية من الاقط

ذكر فيه حديث كثير بن عبدالله المزني (عن ربيع عن ابي سعيد) * قلت * كثير هذا ضعيف وقال ابو داود كذاب

وقال الشافعي من اركان الكذب وقال ابن حبان يروي عن ابيه عن جده نسخة موضوعة ومع هذا ليس في حديث هذا الباب تخصيص اهل البادية بذلك *

* قال * باب من اختار قسم زكوة الفطر بنفسه *

ذكر فيه عن ابن ابي مليكة ثم قال (ورواه الشافعي باسناد عن سالم بن عبد الله وقد مضى ذكره في آخر باب النية في اخراج الصدقة) * قلت * لا ذكر له في ذلك الباب وانما رواه بعد ذلك بستة ابواب في آخر باب الاختيار في قسمها اذا امكنه ذلك *

* قال * باب وقت اخراج زكوة الفطر *

ذكر فيه حديثا في سننه ابو معشر نعيم السدي المدني (فقال غيره اوثق منه) * قلت * اختلف كلام البيهقي فيه فظاهر كلامه ههنا انه ثقة وضعفه في باب انتظار العصر بعد الجمعة وفي باب النيابة في الحج عن المنصوب وذكر في باب كراهية قولهم جاء رمضان انه مختلف فيه وان بعضهم حدث عنه والبعض لا وقال ابن الجوزي قال يحيى والنسائي والد ارقطعي ضعيف وفي الميزان ضعفه ابن المديني وقال البخاري وغيره منكر الحديث وكان يحيى بن سعيد يستضعفه ويضحك اذا ذكره *

* قال * باب سقى الماء *

ذكر فيه حديثا عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن ابيه عن عمه سراقه الى آخره * قلت * رأيت على كتاب السنن هنا حاشية صورتها كذا وقع وصوابه عن عبد الرحمن بن مالك بن جهم عن ابيه عن عمه سراقه نقلته من خط ابن الصلاح انتهت الحاشية واخرجه ابن ماجة في سننه على الصواب *

* قال * باب وجوه الصدقة *

ذكر في آخره حديثا عن ابن ابي كبة عن ابيه ثم ذكر (عن ابن المديني انه محمد بن ابي كبة) * قلت * ذكر المزي في اطرافه هذا الحديث ثم قال وروي عن سالم بن ابي الجعد عن عبد الله بن ابي كبة عن ابيه وفي الثقات لابن حبان عمر بن سعد ابو كبة يروي عنه اهل الشام وابنه عبد الله *

* قال * باب تصدق المرأة من بيت زوجها باليسير *

ذكر فيه اخبار اثم قال باب من حمل هذه الاخبار على انها تعطى من الطعام الذي اعطاها دون سائر امواله اسد لالا باصل تحريم مال الغير الا باذنه وبما اخبرنا الرودباري فذكر اثرا عن ابي هريرة وفي آخره (لا يحمل لها ان

تصدق من مال زوجها الا باذنه) ثم قال (هذا قول ابي هريرة وهو واحد رواة تلك الاخبار) قلت * في سند هذا الاثر عبد الملك العزمي متكلم فيه وقال البيهقي في باب التراب في ولوغ الكلب (لا يقبل منه ما خالف فيه الثقات) وقال في باب شفعة الجوار (قيل لشعبة تحدث عن محمد بن عبيد الله العزمي وندع حديث عبد الملك ابن ابي سليمان العزمي وهو حسن الحديث قال من حسننا فررت) ثم لو سلمنا صحة هذا الاثر ذهب الشافعي والمحدثين ان العبرة لما روى الراوي لا لما رأى وكيف يحمل ذلك على الطعام الذي اعطاها وفي حديث ابي هريرة وما انفقت من كسبه من غير امره بل يحمل ذلك على كل ما هو ماذون فيه امامصر يحاو عر فاو عادة *

قال * باب المملوك يتصدق باليسير من مال مولاه *

ذكر فيه حديث عمير مولى آبي اللحم (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم اتصدق من مال موالي بشئ قال نعم والاجر بينكما نصفان) * قلت * الحديث يشمل اليسير والكثير فهو غير مطابق للباب ثم ذكر عن جماعة (انهم باحواله التصديق باليسير ثم ذكر ان عبد اقال لابن عباس اني ارعى غنما فيربي الظمان اسقه قال لا ثم لا الابامر اهلك) * قلت * هذا يدل على امتناع التصديق باليسير فهو مخالف لمدهاه ثم قال (وما يدل عليه ظاهره من الاباحة اولى بمن رغب عن متابعة السنة يعني ظاهر حديث عمير) * قلت * الاولى بمن رغب في متابعة السنة ترك ما يدل عليه ظاهر هذا الحديث من الاباحة اذ فيه استباحة مال الغير والاصل تحريمه الا باذنه كما ذكر البيهقي في تقدم قريبا وقال فيما بعد في باب تحريم اكل مال الغير بنيرانه وذكر احاديث ثم قال باب من مربح باطن انسان او ماشيته وذكر فيه عن الشافعي انه قال الكتاب والحديث الثابت انه لا يجوز اكل مال احد الا باذنه انتهى كلامه اللهم الا ان يكون ثم اذن صريح او عرفا كما تقدم *

قال * باب الدخول في الصوم بالنية *

ذكر فيه حديث عبد الله بن ابي بكر عن الزهري عن سالم عن ابيه عن حفصة عنه عليه السلام ثم قال (اختلف على الزهري في اسناده ورفعته وعبد الله بن ابي بكر اقام اسناده ورفعته وهو من الثقات الاثبات) * قلت * اضطرب اسناده اضطرابا شديدا والذين وقفوه اجل واكثر من ابن ابي بكر ولهذا قال الترمذي وقدرى عن نافع عن ابن عمر قوله وهو اصح ثم ذكر البيهقي حديثا عن روح ابي الزباع عن عبد الله بن عباد عن الفضل بن فضالة الى آخره ثم قال (قال الدارقطني نفرد به عبد الله بن عباد عن الفضل بهذا الاسناد وكلمه ثقات) * قلت * كيف يكون كذلك وفي كتاب الضعفاء للذهبي عبد الله بن عباد البصري ثم المصري عن الفضل بن فضالة واه وقال ابن حبان روى عنه

ابو الزناب روح نسخة موضوعة *

* قال * باب المتطوع يدخل بنيته قبل الزوال *

ذكر فيه حديثا في سند سليمان بن معاذ عن سالك عن عكرمة ثم قال (هذا اسناد صحيح) * قلت * كيف يكون صحيحا وسليمان هذا قال فيه ابن معين ليس بشئ وقال ابن حبان كان رافضيا غالبا وكان يقلب الاخبار وهو سليمان ابن قرم بن معاذ ينسب الى جده *

* قال * باب النهي عن استقبال رمضان بصوم *

ذكر فيه حديثا (عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن ربي عن حذيفة) ثم قال (وصله جرير عن منصور بذكر حذيفة وهو ثقة ورواه الثوري وجماعة عن منصور عن ربي عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * قوله (وصله جرير عن منصور بذكر حذيفة) يوم ظاهره ان رواية الثوري ومن معه ليست بموصولة وهو خلاف اصطلاح اهل هذا الشأن وقد اطلنا البحث معه في مثل هذا في باب النهي عن فضل المحدث فيما مضى ثم ذكر حديثا فيه ابو عباد عن ابيه عن ابي هريرة ثم قال (ابو عباد هو عبد الله بن سعيد المقبري غير قوي) * قلت * ذكر يحيى بن سعيد انه استبان كذبه في مجلس وقال ابن حبان كان يقلب الاخبار ويهم في الآثار حتى يسبق الى القلب انه المعتمد لها والبيهقي الان القول فيه ههنا وقال في باب من اتى الجمعة من ابد من ذلك (منكر الحديث متروك قاله ابن حنبل) وقال في باب من قال المعدن ركاز (ضعيف جدا جرحه ابن حنبل وابن معين وجماعة من الائمة وقال الشافعي اتقى الناس حديثه)

* قال * باب الخبر الذي ورد في صوم سرر شعبان *

ذكر فيه (عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صوموا الشهر وسره) * قلت * هذا الحديث غير مطابق للباب اذ ليس فيه ان المراد بالشهر هو شعبان بل ذكر ابن حزم انه رمضان بلا شك وان سره مضاف اليه سواء كان اوله او آخره او وسطه فهو من رمضان لان شعبان *

* قال * باب من طلع الفجر وفيه شيء لفظه *

ذكر في آخره (انه عليه السلام قال لرجل لم للقاء فقال اني اريد الصوم فقال عليه السلام وانا اريد الصوم ولكن مؤذنا في بصره سموا شيئا اذن قبل ان يطلع الفجر) ثم قال البيهقي (فان صح فكان ابن ام مكتوم وقع باذنيه قبل الفجر فلم يتمتع عليه السلام من الاكل) * قلت * قد قدمنا في ابواب الاذان ان بلا لا كان في بصره شيئا فعلى هذا كان الاولى بالبيهقي ان يقول فكان بلا لا وقع باذنيه قبل الفجر لانه هو الذي كان يصره ضعف فيغالف بذلك عليه لا على

ابن ام مكتوم الذي كان لا يؤذن حتى يقول له الجماعة اصبغت اصبغت *

❦ قال ❦ ❦ باب من ذرعه القدر ❦

ذكر فيه حديث 'فاء عليه السلام فافطر' ثم قال (مختلف في اسناده) * قلت * تقدم في ابواب الطهارة ان ابن مندة صححه وان الترمذی قال هو اصح شيء في هذا الباب *

• قال • ﴿باب من صام يوم الشك لا ينوي الصوم فيه﴾ •

ذكر فيه حديثان يزيد بن زريع عن شعبة ثم قال (رواه ابو داود ووقع في بعض النسخ سعيد) قلت * الله يرايانه
في سنن ابى داود سعيد ولم يذكر المزي في اطرافه غيره *

❖ قال ❖ ❖ باب كفارة من أتى أهله في رمضان ❖

* قلت * هذا الاطلاق يدخل فيه من اتى اهله ناسيا ولا كفارة فيه ولا قضاء عند الشافعي واي حنيقة وذكر البيهقي في هذا الباب حديث الاعرابي من رواية الزهرى عن حميد عن ابي هريرة وذكر في رواية (فاقي النبي صلى الله عليه وسلم بمكثل فيه خمسة عشر صاعا من تمر) ثم قال (ورواه الاوزاعي وابن ابي حفصة عن الزهرى هكذا ذكره هشام بن سعد عن الزهرى عن ابي سلمة عن ابي هريرة مثله ورواه ابن المبارك عن الاوزاعي عن الزهرى وجعل هذا التقدير عن عمرو بن شعيب فالذي نسبته ان يكون نقد الكيل بخمسة عشر صاعا من رواية الزهرى عن عمرو بن شعيب) * قلت * نقدم في رواية الزهرى هذا التقدير عن حميد وعن ابي سلمة فلا درى ما الذى حمل البيهقي على ان جعله من رواية الزهرى عن عمرو بن شعيب فقط ثم ذكر حديثا بسنده الى البخارى (قال حدثنا الاويسى حدثنى ابن ابي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر عن عباد عن عائشة فذكرت الحديث) وفيه (فاقي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه عشرون صاعا) الى آخره ثم قال البيهقي اقوله عشرون صاعا بلا غلب محمد بن جعفر وقدر روى الحديث محمد بن جعفر بعض من هذا يزيد وينقص) وفي آخره (قال محمد بن جعفر حدثت بعد ان تلك الصدقة كانت عشرون صاعا) * قالت * ابن اسحق متكلم فيه وقال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (الحفاظ يتوقون ما ينفرد به ابن اسحق) ومع هذا لم يذكر البيهقى سنده اليه حتى ينظر فيه والحديث رواه ابو داود فى سننه عن محمد بن عوف عن ابن ابي مریم ثم عن ابن ابي الزناد كما رواه البخارى والحديث الصحيح انما يطل برواية اخرى اذا كانت ممن هو غير مستضعف والا فرواية الضعيف لا تكون سببا لضعف رواية القوى وقال الخطابي بالمخض ظاهرا الحديث ان خمسة عشر صاعا كاف للكفارة لكل مسكين مد وجعله الشافعى اصلا في اكثر المواضع التى فيها لا طعام الا انه روي في خبر سلمة

واوس في كفارة الظهار في احدهما اطعم وسقاو الوسق ستون صاعا وفي الآخر اتي يعرق وفسره ابن اسحق في روايته ثلاثين صاعا فلا احتياط ان لا يقتصر على مد لجوا ان يكون التقدير بخمسة عشر صاعا امر بان يتصدق به وقام الكفارة باق عليه الى زمن السنة كن عليه ستون درهما فيعطى صاحب الحق خمسة عشر درهما وليس فيه اسقاط ماوراه من حقه ولا براءة ذمته منه *

قال * باب من روى الحديث مطلقا في الفطر *

ثم ذكر هاروج رواية التقييد بالوطي * قلت * في نوادر الفقهاء لا ين بنت نعيم اجمعا ان من اكل او شرب في نهار رمضان عامدا بلا عذر فعليه القضاء والكفارة الا الشافعي قال لا كفارة عليه انتهى كلامه والاكل والشرب عمد في انتهاك حرمة الشهر مثل الوطي على ان الشافعي لم يقتصر بالكفارة على الجماع في الفرج بل اوجبه في وطى البهيمة والوطي الذي في الله يروى النسائي في سننه الكبرى بسند صحيح عن عائشة انه عليه السلام سأل الرجل فقال افطرت في رمضان فامر به بالتصدق بالعرق ولم يسأله بماذا افطر وقد قال الشافعي ترك الاستفصال في قضايا الاحوال نزل منزلة عموم المقال *

قال * باب من روى الحديث مطلقا في الفطر وبلغ يوم التخيير دون الترتيب *

قلت * الرواية المذكورة في هذا الباب صريحة في التخيير لاموهمه له وبالتخيير قال مالك عملا بهذا الحديث

قال * باب من روى في هذا الحديث لفظة لا يرضاها اصحاب الحديث *

ثم ذكر من حديث الاوزاعي احدثني الزهري ثنا حميد عن ابي هريرة بينا انا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت واهلكت الحديث ثم قال (ضعف شيخنا ابو عبد الله الحافظ هذه اللفظة واهلكت) ثم استدل على ذلك الى ان قال (ولم يذكرها احد من اصحاب الزهري عن الزهري الا ما روي عن ابي ثور عن المعلى بن منصور عن سفيان بن عيينة عن الزهري وكان شيخنا يستدل على كونها في تلك الرواية ايضا خطأ بأنه نظر في كتاب الصوم تصنيف المعلى بن منصور بخط مشهور فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة) * قلت * اسند الدارقطني في سننه هذا الحديث من رواية ابي ثور كذلك وابو ثور فقيه معروف جليل المقدار ذكر الحاكم ابو عبد الله وابن عساكر ان مسلما اخرج عنه في صحيحه فلا تترك روايته هذه بسقوطها في خط رجل مجهول ويحتمل انها سقطت سهوا من الكاتب وليس اسقاطا من اسقط جملة على من زاد بل الزيادة مقبولة كما عرف كيف وقد تأيدت روايته بالطريق الذي ذكره البيهقي او لا وبما أخرجه ابن الجوزي في كتاب التمهيق من طريق الدارقطني ثنا النيسابوري

ثم أحمد بن عز يزحدرني سلامة بن روح عن عقيل عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة فذكر الحديث وفيه هلكت
واهلك وسلامة هذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال ابن حبان مستقيم وذكر البيهقي
في الخلافيات ان ابن خزيمة رواه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة
ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اهلكت يا رسول الله هكذا اثبات الالف وفي العالم النطائي ما ملخصه
في امر الرجل بالكفارة دليل على ان على المرأة كفارة مثله لان الشريعة سوت بينهما الا فيما قام عليه دليل التخصيص
واذا الزمها القضاء بجماها عمد الزمها الكفارة لهذه العلة كالرجل وهذا مذهب اكثر العلماء وقال الشافعي يكفر الرجل
كفارة واحدة وتجزئ عنهما لانه عليه السلام اوجب عليه كفارة واحدة ولم يذكرها مع حصول الجماع منهما
وهذا غير لازم لانه حكاية حال لا عموم له ويمكن ان يكون مفطرة بمرض او سفر او مستكره او ناسية لصومها
وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا على ان المرأة اذا طأعت على الجماع في رمضان ولا عذر لها فليها كفارة
اخرى الا الاوزاعي والشافعي قالوا كفارة تجزئ عنهما *

* قال * **باب الحامل والمرضع خافتا على ولديهما افطرا وتصدقتا عن كل يوم بمدة وقضتا ***

* قلت * ظاهرا الحديث الذي ذكره في الباب الذي بعده هذا الباب انه لا فدية عليهما ولا نهما يرجي لهما القضاء
فأشبهها المسافر وايضا فتى وجبت الفدية لم يجب القضاء لان الفدية ما يقوم مقام الشيء كقوله تعالى فدية من صيام
الآية ولهذا اوجب بعض السلف الفدية ولم يوجب القضاء وايضا ايجابها يخالف لظاهر قوله تعالى وعلى الذين
يطيقونه فدية * وهما غير مراد بن هذه الآية لانها منسوخة على ما عرف وقوله تعالى في سياق هذه الآية وان تصوموا
خير لكم * يدل على ذلك لانهما ان خافتا تعين فطرهما ولم يكن الصوم خيرا لهما بل محظورا والاعتين صومهما وفي
نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان الحامل اذا خافت على حملها افطرت وقضت ولا كفارة الا الشافعي قال
في احد الروايتين عنه عليهما الكفارة *

* قال * **باب الحامل والمرضع لا يقدران على الصوم افطرا وقضتا بالكفارة ***

ذكر فيه حديث (ان الله وضع عن المسافر شرط الصلوة وعن المسافر والحامل والمرضع الصوم) * قلت * بين البيهقي في هذا
الباب اضطراب سند هذا الحديث وقد يتناقض في باب صلوة المسافر اضطرب متناهيا وبسطنا الكلام عليه هناك وعلى
تقدير سلامته من الاضطراب ليس هو بمطابق لهذا الباب اذ حقيقة وضع الصيام عنهما ان لا قضاء عليهما كما انه لا كفارة

* قال * **باب كراهية القبلة لمن حركت شهوته ***

ذكر في آخره حديثا (عن عمر رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام قال فرايته لا ينظرني) الحديث ثم قال (تقر به عمر بن حمزة فان صح رضي الله عنه كان قويا بما يتوهم تحريك القبلة شهوته والله اعلم) قلت * هذا الحديث يرد من وجهين * احدهما * ان عمر بن حمزة ضعفه ابن معين وقال ابو احمد والرازي احاديثه منكبر * والثاني * ان الشرائع لا تؤخذ من المنامات لاسيما وقد افتنى النبي صلى الله عليه وسلم عمر في اليقظة باباحة القبلة ذكره ابو داود وغيره وهو في ذلك الوقت اشد واقوى منه حين رأى هذا المنام فمن المحال ان ينسخ صلى الله عليه وسلم تلك الاباحة بعد موته حين كان عمر اسن واضعف من ذلك الوقت فلا حاجة اذا الى تاويل البيهقي هذا الحديث بهذا التاويل الضعيف اذ لو كان عمر قويا يتوهم تحريك القبلة شهوته كما زعم البيهقي لما اباحها النبي صلى الله عليه وسلم له في اليقظة بالطريق الاولى *
 * قال *
 * باب اباحة القبلة لمن لم تحرك شهوته *

ذكر في آخره (حدثنا عن عمر بن ابي سلمة انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم اقبل الصائم) الحديث ثم (قال رواه مسلم) قلت * اخرج الشافعي في مسنده عن عطاء بن يسار ان رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك فارسل امرأته تستل عن ذلك الى آخره وقال ابن الاثير في شرح المسند هكذا اخرج البويطي مرسلًا وقال الشافعي وسمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضري ذكره وانما يريد والله اعلم الرواية التي وصلها مسلم عن عمر بن ابي سلمة ويكون قوله سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم انه بعث امرأته تستله فكانه سألها هل تنفق الروايتان وقال البيهقي (فيه نظر فان عمر لم يكن يومئذ من الرجال الذين يستلون قبلة الصائم ولا كان له يومئذ زوجة لانه كان صبيًا ولد في الحبشة في السنة الثانية وقيل قبض عليه السلام وعمره تسع سنين وليس من اقدار المتأهلين والجمع بين الروايتين فيه بعد) *
 * قال *
 * باب من اغمى عليه في ايام من شهر رمضان فلا يجزئ عنه وان لم يأكل فيها *

(قال الشافعي لانه لم يدخل في الصوم وهو يعقله وقال اصحابنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات) قلت * اذا نوى ليلا فقد صح الصوم فطريان الاغناء عليه لا يضره كالنوم وكونه دخل فيه وهو لا يعقله يشكل بالموافاق في بعض النهار فانه يصح صومه وان كان دخل فيه وهو لا يعقل *

* قال *
 * باب استحباب السحور *

ذكر فيه حديث (تسحروا) قلت * هو امر وظاهرة الوجوب فهو غير مطابق للباب *

* قال *
 * باب استحباب تعجيل الفطور وتأخير السحور *

ذكر فيه حديث (اذا قبل الليل وأدبر النهار) قلت * هذا الحديث ايضا غير مناسب للباب ثم ذكر حديثا في مسنده

طلحة بن عمرو المكي * قلت * ذكره في باب وضع اليمنى على اليسرى وقال ليس بالقوى *

* قال * **باب ما يفطر عليه**

ذكر فيه حديث (اذا كان احدكم صائماً فليفطر على التمر) من رواية (عاصم الاحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب بن سليمان بن عامر) ثم قال (وكذا رواه ابن عون وهشام بن حسان عن حفصة ورواه هشام بن عمار عن حفصة فلم يرفعه) * قلت * لم اجد في الكتب المتداولة بيننا لهشام بن عمار الحديث ورواه هشام بن عمار عن حفصة من طريق هشام بن حسان عن حفصة مرفوعاً ثم اخرجته عن عبد الله بن المهيم عن يوسف بن يعقوب وحماد بن مسعدة كلاهما عن هشام بن حسان عن حفصة عن الرباب عنه به موقوفاً ظاهر سباق النسائي لهذا الحديث ان هشاماً الذي رواه موقوفاً في الطريق الثاني هو هشام بن حسان لا الله ستواني على ان الحافظ ابا عبد الله ابن مندق اخرجته في كتاب معرفة الصحابة له من طريق روح بن عباد عن هشام بن حسان عن حفصة موقوفاً فصرح بان الراوي له موقوفاً هو ابن حسان *

* قال * **باب الرخصة في الصوم في السفر**

ذكر في آخره (عن عبد الرحمن بن عوف قال الصائم في السفر كالقافر) ثم قال (هو موقوف وفي اسناده انقطاع وروي مرفوعاً واسناده ضعيف) * قلت * اخرجته النسائي وغيره من رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه وقد قال ابن معين والنسائي لم يسمع من ابيه فهذا معنى قول البيهقي وفي اسناده انقطاع الا ان ابن حزم صرح بساغه من ابيه وتابع حميد بن عبد الرحمن اخاه باسالة فرواه عن ابيه كذلك كذا اخرجته ايضا النسائي في سننه بسند صحيح وذكر ابن حزم ان سنده في غاية الصحة وحميد سمع من ابيه نص عليه صاحب الكمال والرواية المرفوعة ذكرها ابن ماجه في سننه من رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه وسنده احسن وذكرها ابن حزم ولم يذكر في اسناده اضعاف الاسامة بن زيد وهو وان تكلموا فيه يسيراً فقد اخرج له مسلم في صحيحه *

* قال * **باب من اختار الصوم في السفر**

ذكر فيه حديث ثابن عن سلمة بن الحبقي وفي سنده عبد الصمد بن حبيب فخكي عن البخاري (انه قال منكر الحديث ذاهب) * قلت * الذي في تاريخ البخاري عن عبد الصمد هذا انه ابن الحديث وكذا ذكر صاحب الميزان وجاعة عن البخاري ولم ينقل احد عنه فيما علمت انه قال فيه هذا اللفظ الذي حكاه عنه البيهقي فليُنظر فيه *

* قال * **باب من لم يقبل على هلال الفطر الا روية شاهد بن**

ذكر في آخره اثر عن عمر بن عبد الله عن عبد الاعلى بن عامر الثعلبي فخكي عن الدارقطني (انه قال غيره)

أثبت منه) قلت هذا اللفظ من المدارق التي توثق له وقد ضعفه هو في سنته في مواضع أخرى وقال البيهقي في باب من قال الرهن مضمون (عن ابن المدني سألت يحيى القطان عن عبد الأعلى الثعلبي فقال يعرف وينكر) وقال في باب إخراج زكاة الفطر (غير قوي) وفي الضعفاء لا بن الجوزي قال أحمد وأبو زرعة ضعيف الحديث *

* قال * باب الشهادة على هلال الفطر بعد الزوال *

ذكر فيه حديث أبي عمير عن عمومة له من الصحابة ثم قال (إسناد حسن وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات فسواء سمو أو لم يسموا) قلت حسن أسناده ههنا وصححه فيما مضى في أبواب العيدين وكيف يكون صحيحاً أو حسناً وأبو عمير مجهول قاله ابن عبد البر وقول البيهقي هنا (كلهم ثقات) يخالف لكلامه فيما مضى في باب فضل الحديث وأطالنا الكلام معه هناك *

* قال * باب الهلال يرى في بلد ولا يرى في آخر *

ذكر فيه أخبار كريب لا بن عباس برويتهم الهلال بالشام ليلة الجمعة وصومهم وصوم معاوية وقول ابن عباس (لكنا رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين يوماً) أو نراه فقال كريب أولاً تكتفي بروية معاوية قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال البيهقي (يحتمل أن يكون ابن عباس أراد أنه عليه السلام في قصة أخرى أمده لرويته أو تكل العدة ولم يثبت عنده رويته بشاهدين لا نفراد كريب بهذا الخبر فلم يقبله) قلت قول ابن عباس لاحقين قال له كريب أولاً تكتفي بروية معاوية يبعد هذا الاحتمال *

* قال * باب المفطر من رمضان يؤخر القضاء ما بينه وبين رمضان آخر *

ثم ذكر قول عائشة (كان يكون علي الصوم من رمضان فما استطاع أن يقضيه إلا في شعبان) قلت عموم قوله تعالى فعدة من أيام أخر يقتضي أن تأخير القضاء ليس بمقيد إلى مجيء رمضان آخر وتأخير عائشة إنما كان لأنه عليه السلام كان يستمتع بها وكان في شعبان يشتغل بالصوم فتشتغل هي بالقضاء وفي غير رمضان تنفر غلخه منه وفي الاستدكار قال داود من أوجب الفدية على من أخر القضاء حتى دخل رمضان آخر ليس معه حجة من كتاب ولا سنة ولا إجماع *

* قال * باب من قال إذا فرط في القضاء حتى مات أطعم *

ذكر فيه أثران عن ابن عمر ثم أخرجه مرفوعاً عن حديث شريك (عن محمد بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (هذا خطأ من وجهين) أحدهما رفعه وإنما هو من قول ابن عمر والآخر قوله نصف صاع

وانما قال ابن عمر مدا من حنطة وروي من وجه آخر عن ابن ابي ليلى ليس فيه ذكر الصاع ثم اخرجه من حديث (اشعث بن سوار عن محمد بن نافع عن ابن عمر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل مات) الحديث قلت * فهم البيهقي ان محمد الذي روى عنه اشعث هذا الحديث هو ابن ابي ليلى وكذا صرح الترمذي به وقد اخرج ابن ماجه هذا الحديث في سننه بسند صحيح عن اشعث عن محمد بن سيرين عن نافع عن ابن عمر مرفوعا فان صح هذا فقد تابع ابن سيرين ابن ابي ليلى على رفعه فللقائل ان يمنع الوقف *

* قال * **باب من قال يصوم عنه وليه** *

ذكر فيه حديث عائشة وابن عباس ثم ذكر (ان بعضهم ضعف الحديثين بفتوى ابن عباس وعائشة بالطعام) ثم اجاب عن ذلك فقال (من يجوز الصيام عن الميت يجوز الاطعام وفي ما روي عنهما في النهي عن الصوم عن الميت نظر) * قلت * قد صح ذلك عنهما قال النسائي في سننه انما محمد بن عبد الاعلى ثايزيد بن زريع ثاجاج الاحول ثايبوب بن موسى عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال لا يصلي احد عن احد ولا يصوم احد عن احد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مد من حنطة * وهذا سند صحيح على شرط الشيخين خلا ابن عبد الاعلى فانه على شرط مسلم وقال ابو جعفر الطحاوي ثاير وح بن الفرج ثايبوسف بن عدي ثناعبيدة بن حميد عن عبد العزيز بن رفيع عن عمرة بنت عبد الرحمن قلت لعائشة ان امي توفيت وعليها صيام رمضان اصلح ان اقضي عنها فقالت لا ولكن تصد في عنها مكان كل يوم على مسكين خبز من صيامك * وهذا ايضا سند صحيح وقد اجمعوا على انه لا يصلي احد عن احد فكذلك الصوم لان كلا منهما عبادة بدنية وفي التمهيد لابن جرير الطبري روى ايبوب عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول لا يصلي احد عن احد ولا يصوم احد عن احد ولا يحج احد عن احد قال عبد الله ولو كنت انا فاعل ذلك لتصدقت واهدت * وروي عن سفبان عن ابي نهيك عن القاسم بن محمد قال لا يقضى ذلك احد عن احد لقوله تعالى ولا تزروا زرة وزر اخرى *

* قال * **باب قضاء رمضان ان شاء منفردا وان شاء متتابعاً** *

ذكر فيه حديثا (عن ابن المنكدر باغنى انه صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع قضاء رمضان) الى آخره ثم حكى عن الدارقطني (ان اسناد حسن) * قلت * سكت عنه البيهقي فهو رضاء به وكيف يكون حسنا وفي اسناده يحيى بن سليم الطائفي قال البيهقي في باب من كره الطائي (كثير الروم سبي الحفظ) وفي الكشف للذهبي قال النسائي منكر الحديث وفي الميزان له قال احمد رأيت يخلط في احاديث فتركته ثم قال البيهقي (وروي به وجه آخر ضعيف عن

ابن عمر مرفوعا وروى في مقابلته عن ابي هريرة في النهي عن القطع مرفوعا وكيف يكون ذلك صحيحا ومذهب ابي هريرة جواز التفريق ومذهب ابن عمر المتابعة. قلت * علل الحديثين بكون مذهب الراويين بخلافها وليس ذلك مذهب البيهقي ولا اكثر الحديثين وكثيرا ما يخالف الراوي الحديث فلا يلتفتون الى الراوي ولا يرجعون عليه ويقولون العبرة لما روى لا لما رأى ثم ذكر البيهقي حديث ابي هريرة المذکور في سنده عبد الرحمن بن ابراهيم المدني فقال (ضعفه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني). قلت * الذي نقله ابن الجوزي والذهبي في كتابه في الضعفاء وكتاباه المسمى بالميزان عن النسائي انه قال في عبد الرحمن هذا ليس بالقوي وفي تاريخ البخاري انه ثقة وفي كتاب ابن القطان قال البخاري قال حبان ثنا عبد الرحمن بن ابراهيم ثقة وقال ابن معين ثقة وقال ابن حنبل ليس به باس وقال ابو زرعة لا باس به احاد يثبه مستقيمة وعند الدارقطني في اسناد هذا الحديث توثيقه اذ في السند ثاحبان بن هلال ثنا عبد الرحمن بن ابراهيم القاص وهو ثقة وقال ابن عدي لم يتبين في حديثه ورواياته حديث منكر فاذا ذكره به قال ابن القطان فهو مختلف فيه والحديث من روايته حسن *

باب الصائم يكتحل

* قال *

ذكر فيه حديث عباد بن منصور (عن عكرمة عن ابن عباس قال عليه السلام عليكم بالاثم) الحديث ثم قال (هذا اصح ما روى في الكحل النبي صلى الله عليه وسلم). قلت * ظاهر هذا الكلام يقتضي صحة هذا الحديث وكيف يصح وعباد بن منصور ضعيف عندهم وقال الترمذي لا نعرفه على هذا اللفظ الا من حديث عباد بن منصور انتهى كلامه وللحديث علة اخرى وهي ان عباد لم يسمعه من عكرمة بل بينهار جلان ذكر ابا جعفر العقيلي عن ابن المدني سمعت يحيى ابن سعيد القطان يقول قلت لعباد بن منصور سمعت ما مررت بملأ من الملائكة وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتحل ثلاثا فقال حدثني ابن ابي يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس انتهى ما ذكره العقيلي وابن ابي يحيى متروك وقال ابن المدني ما روى داود بن الحصين عن عكرمة فنذكر ذكره الذهبي في الكشف ثم قال البيهقي (وقد روي عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع وليس بالقوي عن ابيه عن جده) الى آخره. قلت * اغلظوا القول في محمد هذا فقال البخاري في تاريخه منكر الحديث وحكي فيه عن ابن معين انه قال ليس بشي هو وابنه معمر في كتاب ابن الجوزي ان الدارقطني ضعفه وان الرازي قال عنه ذاهب الحديث وفي الكمال قال عبد الرحمن سألت ابي عنه فقال ضعيف الحديث منكر الحديث جدا ذاهب والبيهقي الان القول فيه وشيخه الحالم وثقه وخرج له في مستدركه في مناقب الحسن والحسين ثم قال البيهقي (ورواه سعيد بن ابي سعيد الزبيدي صاحب بقية عن

هشام بن عروة) الى آخره ثم قال (وسعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقية) * قلت * سعيد شيخ بقية كما ذكره البيهقي آخر افعوله اولاً (صاحب بقية) سهو ومخالف لكلامه آخر اولاده اهل هذا الشأن وقد ذكرنا فيما تقدم في باب ما لانفس له سائلة اذ اقامت في الماء ان صاحب الامام حكي عن ابي بكر الخطيب انه وثق سعيد هذا وكران اسم ابيه عبد الجبار وذكرنا هناك عن ابن حبان انه ذكره في الثقات وانه من اهل الشام وان اهل بلده روي عنه وهذا يفي عنه الجهالة وصرح المزي ايضاً في اطرافه بانه سعيد بن عبد الجبار ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن النعمان بن معبد ابن هوزة عن ابيه عن جده في النهي عن الإكتمال للصائم * قلت * سكت عنه البيهقي وذكره ابو داود في سننه وحكي عن ابن معين انه قال هو حديث منكر وسكت البيهقي ايضاً عن عبد الرحمن بن النعمان وهو مختلف فيه ضعفه ابن معين وقال الرازي صدوق *

* قال * باب الصائم يحتجيم لا يبطل صومه *

ذكر فيه حديثاً (عن آدم عن شعبة عن حميد سمعت ثابتاً يسئل انسا اكنتم تكرر هون الحجامة) ثم قال البيهقي (رواه البخاري عن آدم عن شعبة سمعت ثابتاً والصحيح ما روينا عن آدم) * قلت * صرح البخاري في روايته بسامع شعبة من ثابت وفي الصحيحين من روايته عن ثابت عدة احاديث فيعمل على انه سمع هذا الحديث من ثابت بلا واسطة ومرة اخرى بواسطة وهذا اول من تحطته البخاري ثم ذكر حديثاً في سنده عبد الرحمن بن زيد بن اسلم فقال (ليس بالقوي) * قلت * مضى ذكره قريبا في باب من زرعه القى فضمه هناك وضعفه ايضاً في باب الحوت والجراد يموتان في الماء وفي ابواب الزكوة *

* قال * باب ما بلغنا عن الحفاظ في تصحيح هذا الحديث يعني افطر الحاجم والمحجوم *

ذكر في او اخر طعن ابي داود قلت لا حمد بن حنبل اي حديث اصح في افطر الحاجم والمحجوم قال حديث ابن جريج عن مكحول عن شيخ من الحمي عن ثوبان) * قلت * سكت عنه البيهقي راضيا به وكيف يكون اصح الاحاديث في هذا الباب وفيه مجهول وهو شيخ من الحمي بل اصح منه حديث ثوبان من غير هذه الطريق وحديث رافع وشداد كما تقدم *

* قال * باب ما يستدل به على نسخ الحديث *

ذكر فيه حديث ابن عباس (اجتمع عليه السلام محرما صائماً) ثم قال (قال الشافعي سماع ابن عباس من النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ولم يكن يومئذ محرماً ولم يصحبه محرماً قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجة النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع سنة عشر وحديث افطر الحاجم والمحجوم سنة ثمان قبل حجة الاسلام يستتين فان كانا ثابتين

فحدث ابن عباس ناسخ وحديث افطر الحاجم والمحجوم منسوخ واسناد الحديثين مما مشتهر وحديث ابن عباس امثلهما اسناداً * قلت * لا اشبه في اسناد حديث افطر الحاجم والمحجوم اذ صححه احمد وابن المديني واسحق الحنظلي والدارمي من طريق شداد كما حكاه البيهقي عنهم في الباب السابق وحكي الترمذي عن احمد انه قال اصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وشداد وصح ايضاً من طريق رافع كما تقدم وكيف يكون حديث ابن عباس امثلهما اسناداً وفيه يزيد بن ابي زياد متكلم فيه قال البيهقي في باب الكسر بالماء (ضعيف لا يثبت به) على انه قد اختلف التوقيت وفي حديث شداد فذكرها انه كان عام الفتح والنبي صلى الله عليه وسلم كان حينئذ بمكة واخرج البيهقي فيما مضى في باب الافطار بالحجامة من حديث ابي داود (ان ذلك كان بالقيم) وهو بالمدينة ولم يذكر عام الفتح وكذا اخرجه البيهقي في ذلك الباب من حديث ثوبان ايضاً في دعوى النسخ على هذا انظر ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر انه كان يعتجم وهو صائم ثم تركه بعد فكان يعتجم بالليل) الى آخره وذكر ايضاً عنه انه كان يجتمع في رمضان عند الفطر * قلت * هذا ان الاثر ان عكس مقصود البيهقي فايرادها في هذا الباب غفلة منه *

* باب الشيخ الكبير يفطر ويفتدي *

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس وعائشة انهما قرآوا على الذين يطوقونه) * قلت * مذهب الشافعية ان القراءة الشاذة لا يجمع بها وليست بقرآن ولا خبر وقد تقدم نظير هذا في الصلوة الوسطى *

* باب السواك للصائم *

* قال *

ذكر فيه حديث عامر بن ربيعة وفي سنده عاصم بن عبيد الله فقال فيه (ليس بالقوي) * قلت * هو ضعيف وضعفه مالك وغيره وضعفه البيهقي في باب استهانة الخطاء والان القول فيه ههنا ثم ذكر حديث (خير خصال الصائم السواك) وفي سنده مجاهد فقال فيه (غيره اثبت منه) * قلت * ظاهر هذا اللفظ توثيق مجاهد فان قصد ذلك فقد ناقض هذا في باب الغنيمة لمن شهد الواقعة فقال (مجاهد ضعيف) وان قصد بذلك تضعيفه فقد اخطأ في عبارته فضعفه بلفظ يقتضي التوثيق ومجاهد وان تكلموا فيه فقد وثقه بعضهم واخرج له مسلم في صحيحه ثم ذكر حديث ثنائي سنده ابو اسحق الحوارزمي فقال فيه (ينفرد به ابو اسحق ابراهيم بن بيطار ويقال ابراهيم بن عبد الرحمن قاضي خوارزم حدث عن عاصم بالمناكير لا يثبت به) * قلت * جعلهم ارجاء واحداً في الضعفاء لابن الجوزي ابراهيم بن بيطار الحوارزمي ثم ذكر ترجمة اخرى ابراهيم بن عبد الرحمن الحوارزمي فجعلهم ارجاءين ووافقه على ذلك الذهبي في الضعفاء له *

قال * باب من كره السواك بالعشي اذا كان صائماً يستحب من خلوف فم الصائم *

قلت في السواك تطهير واجلال للرب لان مخاطبة المظلم مع طهارة الفم تعظيم لاشك فيه وليس في الخلوف تعظيم ولا اجلال ويدل على ان مصلحته اعظم من تحمل مصلحة الخلوف قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك * والذي كرهه بالعشي خصص العمومات بمجرده كونه مزبلاً للخلوف وهذا الاستدلال معارض بالمعنى الذي ذكرناه هكذا ذكر ابن عبد السلام وايضاً فان المضمضة تزيل الخلوف وهم لا يكرهونها وقال بعضهم الخلوف تغير رائحة الفم من خلو المعدة والسواك لا يزيله وانما يزيل وسخ الاسنان ثم ذكر البيهقي اثره عن علي وفي مسنده كيسان ابو عمر عن يزيد بن بلال فقال (كيسان ليس بالقوي) قلت * الذي في كتاب ابن الجوزي والذي ان يحبي ضمه وضمنه الساجي ايضاً في كتابه وقال الذهبي يزيد بن بلال حديثه منكرو وقال ابن حبان لا يحتج به ثم ذكر البيهقي (عن ابي هريرة انه قال لك السواك الى العصر فاذا اصليت العصر قاله فاني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك) قلت * في مسنده عمر بن قيس هو سند المكي سكت عنه البيهقي وهو اواه قال احمد والنسائي والفلاس وغيرهم متروك وقال احمد احاديثه باطل لا نسوي شيئاً وقال البيهقي (ضعيف لا يحتج به) ذكره في باب من بنى او غرس في غير ارضه ومع ضعف هذا الاسناد فقد روي عن ابي هريرة خلاف هذا قال ابن ابي شيبة في مضعفه ثاو كيع عن سعيد بن شير عن قتادة عن ابي هريرة سئل عن السواك للصائم فقال ادميت في اليوم مرتين * وهذا سند حسن الا انه مرسى ورواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة *

قال * باب صيام التطوع والخروج منه *

ذكر فيه احاديث وآثاراً وليس في جميعها نفي القضاء ثم ذكر حديثاً عن الشافعي عن ابن عيينة عن طلحة بن يحيى الى آخره ثم حكى (عن الشافعي انه قال سمعت ابن عيينة عامة مجالسته لا يذكر فيه ساقوم يومامكانه ثم عرضته عليه قبل ان يموت بسنة فاجاب فيه ساقوم يومامكانه) قال البيهقي (روايته عامة دهره لهذا الحديث لا يذكر فيه هذا اللفظ مع رواية الجماعة عن طلحة لا يذكره منهم احد منهم الثوري وشعبة وعبد الواحد بن زباد وو كيع ويحيى القطان ويحيى بن عبيد وغيرهم تدل على خطأ هذه اللفظة) قلت * هذه زيادة من ثقة اصرو عليها فهي مقبولة وقد لا يدب بما سنده ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي حديثاً (من عائشة انه عليه السلام قال لما عندك شيء قالت نعم قال اذا افطروا ان كنت فرضت الصوم) ثم قال البيهقي (اسناد صحيح) قلت * كيف يكون اسناد اصحبا وفيه سليمان بن معاذ ويقال له سليمان بن قرق قال ابن معين ليس بشي وفي الميزان قال ابن حبان كان رافضياً غالياً ومع ذلك يلقب الاخبار

ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه قال ان شئت افطرت وان شئت صمت وعن ابن عباس كان لا يرى باسا ان يفطر
الانسان في صيام التطوع وعن جابر نحو) قلت ليس في ذلك كله ولا في حديث عائشة المتقدم في القضاء وقد روي
عن ابن عباس القضاء قال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن مسعر عن حبيب عن عطاء عن ابن عباس قال يقضي يوما مكانه
وقد ذكره البيهقي بعد في باب من رآى عليه القضاء وحبيب هو ابن ابي ثابت وعطاء هو ابن يسار وهذا سند صحيح وقال ابن
ابي شيبة ايضا ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن عثمان التيمي عن انس بن سيرين انه صام يوم عرفة فعطش عطشا شديدا فافطر فسأل
عدة من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله فامرهم ان يقضي يوما مكانه وهذا سند على شرط الشيخين ما خلا التيمي فانه اخرج
له اصحاب الاربعة ووثقه ابن سعد وابن مغيان والد ارقطني ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر قال الصائم بالخيار ما بينه
وبين نصف النهار) قلت وليس في هذا ايضا في القضاء ومذهب ابن عمر ان المتطوع اذا افطر من غير عذر
ففيه القضاء كذا ذكره ابو عمر بن عبد البر وذكره ايضا ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار عن ابن عمر بسنده ثم
قال البيهقي (وروي هذا من اوجه اخر مرفوعا ولا يصح رفعه) ثم ذكره مرفوعا بسندين احدهما من حديث انس والثاني
من حديث ابي امامة قلت في السند بن عون بن عمار عن جعفر بن الزبير فضعف البيهقي عوننا وسكت عن جعفر
وقال في باب صلة حديث تميم (هو متروك) وكذا قال في الخلافات

قال باب التخيير في القضاء ان كان صومه تطوعا

ذكر فيه حديث حماد بن سلمة (عن مالك عن هارون بن ام هاني عن ام هاني الحد) وفي آخره وان كان تطوعا فان
شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى قلت هذا الحديث اضطرب مشاوشدا اما اضطراب في فظاها وقد ذكر
فيه انه كان يوم الفتح وهي اسلمت عام الفتح وكان الفتح في رمضان فكيف يلزمها قضاءه واما اضطراب سنده
فاختلف على مالك فيه فتارة رواه عن ابي صالح وتارة عن جعدة وتارة عن هارون اما ابو صالح فهو باذان ويقال
يا اذا مضعفه قال البيهقي في باب الكسر للماء اضعف لا يعجز بخبره وقال في باب اصل القسامة (ابو صالح عن ابن
عباس ضعيف) وعن الكلبي قال لي ابو صالح كل ما حدثك به كذب وفي سنن الكبرى للنسائي هو ضعيف الحديث
وعن حبيب بن ابي ثابت كما نسى اباصالح مولى ام هاني الدرغزن قال النسائي وقد روي انه قال في مرضه كل شيء
حدثكم به فهو كذب وفي الفاصل للراهمري الدرغزن بلغة فارس الكذاب واما جعدة فمجهول قال البخاري في تاريخه
جعدة من ولد ام هاني عن ابي صالح عن ام هاني روى عنه شعبة لا يعرف الا بحديث فيه نظروا قال النسائي لم يسمعه جعدة
من ام هاني وقد بين ذلك البيهقي في الباب الذي قبل هذا واما هارون فمجهول الحال قاله ابن القطان واختلف في

نسبه فقيل ابن ام هاني وقيل ابن ام هاني وقيل ابن ابنة ام هاني وقال الترمذي حديث ام هاني في اسناده مقال وقال النسائي اختلف على سمالك فيه وسمالك ليس يعتمد عليه اذا انفرد بالحديث وقال عبد الحق هذا احسن احاديث ام هاني وان كان لا يعتج به وقد رواه النسائي وغيره من غير طريق سمالك وليس فيه قوله فان شئت فاقضيه وان شئت فلا تقضيه ولم يرو هذا اللفظ عن سمالك غير حماد بن سلمة وقد قال البيهقي في باب من ادى الزكاة وليس عليه اكثر (سأ حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يعتجون بما يخالف فيه ويحتملون ما ينفرد به عن قيس بن سعد وامثاله) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (مختلف في عدالته وقد روى البيهقي هذا الحديث في الباب الذي قبل هذا من رواية حاتم بن ابي صغيرة وابي عوالة كلاهما عن سمالك وليس فيه هذا اللفظ واخرجه النسائي كذلك من رواية ابي الاحوص عن سمالك واخرجه الطحاوي كذلك من رواية قيس بن الربيع عن سمالك ثم ذكر البيهقي حديثا عن الخدرى وفي آخره (افطروصم يوما مكانه ان شئت) * قلت * اخرجه الدارقطني من حديث الخدرى ومن حديث جابر وليس فيهما قوله ان شئت وكذا اخرجه البيهقي في ابواب الولية في كتاب النكاح من حديث الخدرى *

باب من رأى عليه القضاء

* قال *

ذكر فيه حديثا منقطعاً عن الزهري ثم قال (هكذا رواه الثقات من اصحابه) فذكر منهم عبيد الله بن عمر * قلت * اخرجه ابو عمر من حديث ابي خالد الاحمر عن عبيد الله بن عمرو ويحيى بن سعيد وحجاج بن ارطاة كلهم عن الزهري عن عروة ان عائشة وحفصة اصحبا صائمتين الحديث واخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد كذلك واخرجه ايضا كذلك من طريق اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة عن الزهري ثم ذكر البيهقي (ان جعفر بن برقان وصالح بن ابي الاخضر وسفيان ابن حصين روه كذلك عن الزهري متصلاً) * قلت * وكذلك رواه محمد بن ابي حفصة عن الزهري ذكره الترمذي ورواه صالح بن كيسان كذلك عن الزهري ذكره صاحب التهيد وقد روى عن زميل عن عروة كرواية الزهري عن عروة مسنداً ورواه عمرة كذلك عن عائشة وهما احسن حديث في هذا الباب اسناداً كذا قال ابو عمر ثم اخرج الاول من طريق ابي داود ثنا احمد بن صالح ثنا عبد الله بن وهب اخبرني حيوة بن شريح عن ابن الهاد عن زميل مولى عروة عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت اهدي لى ولفضة طعام وكنا صائمتين فافطرنائهم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله انا اهديت لنا هدية فاشتبهناها فقال لا عليكم ما صوموا وما مكانه * ثم اخرجه من جهة النسائي انا الربيع انا ابن وهب اخبرني حيوة وعمر بن مالك عن ابن الهاد كذلك سواء واخرج الثاني من

طريق النسائي انا احمد بن عيسى عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت أصبحت صائمة انا وحفصة واهدي لنا طعام فاعجبنا فافطرا فادخل النبي صلى الله عليه وسلم فبادرتني حفصة فسالته فقال صوما يوم ما مكانه انتهى ما ذكره ابو عمرو الحديث الاول اخرج ابو داود في سننه وسكت عنه والحديث الثاني اعني حديث جرير اخرج ابن حبان في صحيحه وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا عبد السلام عن خفيف عن سعيد بن جبير ان عائشة وحفصة اصحبتا صائمتين فافطرتا فأمرهما النبي صلى الله عليه وسلم بقضائه وهذا الحديث يؤيده ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع اي الا ان تطوع فيلزمك اذ الاصل في الاستثناء هو الاتصال وفي التهديد روى وكيع عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن داود بن ابي عاصم عن سعيد بن المسيب خرج عمر يوم ما على اصحابه فقال اني اصبحت صائما فترت بي جارية لي فوقعت عليها فأتروني فلم يالوا ما شكوا فيه فقال له علي اصبت حلالا وتقضى يوما مكانه فقال له عمر انت احسنهم فتيا *

* قال * ❀ باب الاختيار للعاج في ترك صوم يوم عرفة ❀

ذكر فيه حديث ابي هريرة وفي سنده مهدي بن حسان * قلت * ذكر صاحب الكمال والمزي في تهذيبه انه مهدي بن حرب * ثم ذكر البيهقي في آخر الباب حديث (افضل الدعاء دعاء يوم عرفة) * قلت * ليس هو بمناسب لهذا الباب والصواب ما فعله في كتاب الحج فذكر هناك بابا في صوم يوم عرفة ثم ذكر بعده باب افضل الدعاء دعاء يوم عرفة ثم ذكر هذا الحديث فان قيل انما ذكره في هذا الباب لتنبيه على فضيلة الدعاء في هذا اليوم فلهذا يترك الحاج صومه ليتقوى على الدعاء * قلت * فضيلة الدعاء فيه ليست مخصوصة بالحاج ولهذا ترك طائفة صيامه بعرفة وغيرها لاجل الدعاء منهم جنيد بن عمير ومحمد بن المنكدر *

* قال * ❀ باب العمل الصالح في عشر ذي الحجة ❀

ذكر فيه حديث هندية (عن امرأتها عن بعض ازواجه عليه السلام كان عليه السلام يصوم تسع ذي الحجة) ثم ذكر حديث مسلم (عن عائشة ما رايت عليه السلام صائما في العشر قط) ثم قال (المثبت مقدم على النافي) * قلت * انما يقدم على النافي اذا تساوى في الصحة وحديث هندية اختلف عليه في اسناده فروي عنه كما تقدم وروي عنه عن حفصة كذا اخرج النسائي وروي عنه عن امه عن ام سلمة كذا اخرج ابو داود والنسائي *

* قال * ❀ باب جواز قضاء رمضان في تسعة ايام من ذي الحجة ❀

* قلت * مراده في التسع الاول فتساهل في عبارته ثم اخرج (عن يعلى بن عبيد عن سفيان عن ابي اسحق قال قال علي

لا تقض رمضان في ذي الحجة ولا تصم يوم الجمعة) الى آخره ثم قال (وروي ايضا عن الحسن عن علي في كراهية القضاء وهذا لانه كان يرى قضاءه في احدى الروايتين منه متابعا فاذا زاد ما وجب عليه قضاؤه على تسعة ايام انقطع تتابعه ليوم النحر وايام التشريق) * قلت * انما يحتاج الى تاويل هذا الاثر اذا صح وليس هو بصحيح فان بطل ابن عبيد وان كان ثقة الا انه في سفیان ضعيف كذا قال ابن معين وايضا فابو اسحق السبيعي لم يسمع عنها وقد اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن سمرة والثوري عن ابي اسحق عن عبد الله بن مرة عن الحارث عن علي قال لا تقض رمضان في ذي الحجة فادخل بينهما رجلين واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه هذا الاثر فقال ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحق عن الحارث عن علي قال من كان عليه صوم من رمضان فلا يقضه في ذي الحجة فانه شهر نسك وفي هذا امران * احدهما * انه ادخل بين ابي اسحق وبين علي الحارث الاعور وهو ضعيف * والثاني * انه عال النهي بانه شهر نسك لابانه يقطع التابع كما زعم البيهقي ورواية التابع عن علي قد ضعفها هو فيما تقدم لكونها من رواية الحارث الاعور فكيف يأول بها هذا الاثر ورواية الحسن عن علي لم يذكروا البيهقي سندها لينظر فيه والحسن ايضا لم يسمع عنها *

* قال * باب من زعم ان صوم عاشوراء كان واجبا ثم نسخ

ذكر في آخره حديث ابي موسى الاشعري (فصومه انتم) الحديث ثم قال (رواه البخاري ومسلم) ثم اخرج حديثا عن ابن عباس الى آخره ثم قال (واخرجاه من حديث ابي موسى الاشعري في الامر بصومه) * قلت * هذا الكلام الآخر تكرار لا فائدة فيه *

* قال * باب ما يستدل به انه لم يكن واجبا قط

ذكر فيه حديثان معاوية ثم ذكره من وجه آخر ولفظه (فمن شاء منكم ان يصوم فليصم) * قلت * هذا التخيير وقت اخباره صلى الله عليه وسلم لا يدل على انه لم يكن واجبا قبل ذلك وكذا الكلام على حديث ابن عمر المذكور بعده وقد اخرج البيهقي في الباب السابق وعزاه الى الصحيحين عن عائشة ان صوم عاشوراء كان واجبا وانه لما جاء الاسلام اخبرهم صلى الله عليه وسلم بوجوبه ثم ينسخه فاقترعت عائشة في حديث هذا الباب على التخيير ونسخ الوجوب وحديثها المذكور هناك بين ذلك *

* قال * باب الصوم في اشهر الحرم

ذكر فيه (ان جماعة روى عن عبد الملك بن عمير عن محمد بن المتشعر عن حميد عن ابي هريرة) الحديث ثم قال (وخالفهم في اسناده عبيد الله بن عمرو الرقي) فذكر (انه روى عن عبد الملك بن جندب بن سفیان) الى آخره * قلت * ليس

هذا بمخالفة لكن لعبد الملك فيه اسناد ان سمعه من رجلين وقد تقدم مثل هذا في حديث افطر الحاجم والمعجوم وفي غيره *

* قال *

باب من ائى الشهر يصوم الايام الثلاثة *

ذكر فيه حديث روح (ثناهم عن انس بن سيرين عن عبد الملك بن قتادة بن ملحان عن ابيه) ثم ذكره (عن روح ثنا شعبة سمعت انس سمعت عبد الملك بن منهال عن ابيه) ثم قال (روينا عن ابن معين انه قال هذا خطأ انما هو عبد الملك بن قتادة بن ملحان) قلت * قد تويع روح على قوله ابن منهال فاخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابي الوليد الطيالسي ثنا شعبة حدثني انس سمعت عبد الملك بن منهال عن ابيه ثم قال ابن حبان المنهال بن ملحان القيسي له صحبة وليس في الصحابة منهال غيره واخرجه احمد في مسنده كذلك فقال ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن انس عن عبد الملك بن منهال فذكره وفي اطراف المزي ان سليمان بن حرب ايضا رواه عن شعبة كذلك *

* قال *

باب صوم الشتاء *

ذكر فيه حديث عامر بن مسعود (الصوم في الشتاء الغنية بالبردة) ثم قال (مرسل) قلت * عامر هذا قال ابن حنبل ارى له صحبة وعده ابن حبان وابن مندة وابن عبد البر من الصحابة وذكر ابن حنبل حديثه هذا في مسنده *

* قال *

باب من لم يبرسد الصوم باسا اذا لم يخف ضعفا وافطر الايام المنية *

ذكر فيه حديث ابي موسى (من صام الدهر ضفت عليه جهنم) الى آخره * قلت * ظاهر هذا الحديث يقتضى المنع من صوم الدهر فهو مخالف لمقصود البيهقي وقد اورد ابن ابي شيبة في مصنفه في باب من كره صوم الدهر واستدل به ابن حزم على المنع وقال انما اوردته رواه كلهم على التهديد والنهي عن صومه وقال ابن حبان في صحيحه ذكر الاخبار عن نبي جواز سرد المسلم صوم الدهر وذكر هذا الحديث ثم قال القصد فيه صوم الدهر الذي فيه ايام التشريق والعيد بن فواقع التغليب على صائم الدهر من اجل صومه الايام التي نهى عن صيامها *

* قال *

باب الدليل على انها في كل رمضان يعنى ليلة القدر *

ذكر فيه حديثا عن ابي ذر * قلت * سكت عنه وفي سنده بكرة هو ابن عمار متكلم فيه قال البيهقي في باب من الفرج بظهر الكف (غزاه القطان وابن حنبل وضعفه البخاري جدا) وقال في باب الكسر بالماء اختلط في آخر عمره وساء حفظه فروى ما لم يتابع عليه وفي سنده ايضا مرثد وهو مجهول كذا في الضعفاء للذهبي *

* قال *

باب الترغيب في طلبها ليلة ثلاث وعشرين *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (كم مضى من الشهر قلنا ثلثان وعشرون وبقي ثمان فقال عليه السلام بقي سبع اطلبوها الليلة

الشهر تسع وعشرون) قلت * هذه الالف واللام للعهد اى هذا الشهر تسع وعشرون مثل هذا قوله عليه السلام في حديث الايلاء الشهر تسع وعشرون * وانما قال عليه السلام اطلبوها الليلة مراعاة لسابعة تبقى من الشهر كما صرح به في حديث ابن عباس وكانت تلك الليلة هي الليلة السابعة باعتبار ما بقي كما صرح به عليه السلام في قوله بقي سبع فعلى هذا لم يأمرهم بطلبها في تلك الليلة لكونها ليلة ثلاث وعشرين بل لكونها الليلة السابعة كما مر حتى لو كان ذلك الشهر كاملا لأمرهم بطلبها ليلة اربع وعشرين لكونها السابعة باعتبار ما بقي فعلى هذا لا دلالة في الحديث لطلبها ليلة ثلاث وعشرين كما زعم البيهقي *

* قال * باب الترغيب في طلبها في السبع الاواخر *

ذكر في آخره حديث عبادة بن الصامت (التمسوها في العشر الاواخر في الخامسة والسابعة والتاسعة) قلت * هذا الحديث ايضا غير مناسب لهذا الباب لانه ان اريد الخامسة والعشرون والسابعة والعشرون والتاسعة والعشرون فلا وجه لقوله في السبع الاواخر لان الباقي اقل من سبع وان اريد الخامسة التي تبقى والسابعة التي تبقى والتاسعة التي تبقى كما صرح به الحذرى وصرح به في حديث ابن عباس فالباقي اكثر من سبع فكان الوجه ان يقول في الباب في التسع الاواخر وفي العشر الاواخر كما صرح به في حديث عبادة *

* قال * باب الترغيب في طلبها ليلة سبع وعشرين *

ذكر فيه حديث ابن هريرة (ايكم يذكر حين طالع القمر وهو مثل شق جفنة) قلت * هذا ايضا غير مناسب للباب لان طلوع القمر كذلك لا يختص بليلة سبع وعشرين قال القاضي عياض فيه اشارة الى انها انما تكون في اواخر الشهر لان القمر لا يكون كذلك عند طلوعه الا في اواخر الشهر انتهى كلامه وقد خرج النسائي بسند صحيح عن ابي اسحق انه سمع ابا حذيفة عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نظرت الى القمر ليلة القدر فرائيته كأنه فلق جفنة * قال ابو اسحق انما يكون ذلك صبيحة ثلاث وعشرين ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (عليك بالسابعة) قلت * يحتمل ان يريد السابعة التي تبقى كما صرح بذلك في حديث ابن عباس المتقدم وقد خرج صاحب التمهيد هذا الحديث من طريق ابن حنبل بسنده ثم قال ابو عمر يريد سابعة تبقى وذلك محفوظ في حديث ابن عباس اذ ذكر ما خلق الله على سبع ثم قال وماراها الالهة ثلاث وعشرين سبع تبين وقد ذكرنا هذا الخبر في باب حميد انتهى كلامه فعلى هذا ليس هذا الحديث ايضا مناسب للباب وقد ذكر البيهقي بعد هذا (عن ابن عباس انه ترد في السابعة فقال سابعة تمضي او سابعة تبقى من العشر الاواخر) *

* قال *

* باب المعتكف يصوم *

ذكر فيه من حديث عبد الله بن بديل (ثنا عمرو بن دينار عن ابن عمر عن عمر انه قال النبي صلى الله عليه وسلم ان عليّ يوما اعتكفه فقال عليه السلام فاعتكفه وصمه) ثم ذكر البيهقي عن الدارقطني (انه قال تفرد به ابن بديل عن عمرو وهو ضعيف الحديث قال الدارقطني سمعت ابا بكر النيسابوري يقول هذا حديث منكر لان الثقات من اصحاب عمرو لم يذكروه منهم ابن جريج وابن عيينة والحمادان وغيرهم وابن بديل ضعيف الحديث) قلت * انما ضعفه هذان الرجلان وهما متأخران وفي الميزان غمزه الدارقطني ومشاه غيره وقال ابن عدى لا اعلم لامتنع من فيه كلاما فذكره وذكر ابن ابي حاتم عن ابن معين انه قال فيه مكى صالح وذكره ابو حفص بن شاهين في كتاب الثقات وقال مكى صالح وذكره ابن حبان ايضا في كتاب الثقات وزيادة الثقة مقبولة ومن لم يذكر الشئ اس بحجة على من ذكره ثم ذكر البيهقي حديثا فيه (ان عمر نذر الاعتكاف والصوم) ثم قال ذكر نذر الصوم غريب تفرد به سعيد بن بشير) قلت * سكت عن سعيد هذا وهو ضعيف نزه ابن مهدي وقال ابو مسهر وابن غير منكر الحديث زاد ابن غير ليس بشئ وقال ابن معين ايضا ليس بشئ وضعفه احمد والنسائي وقال ابن حبان كان ردى الحفظ فاحش الخطاء يروى عن قتادة ما لا يتابع عليه وعن عمرو بن دينار ما لا يعرف من حديثه ثم ذكر حديث عائشة لا اعتكاف الا بصوم ثم قال (رواه الزهري في حديث في آخره والسنة في من اعتكف ان يصوم) قلت * رواه البيهقي فيما بعد في باب المعتكف بخروج من المسجد من حديث عقيل عن ابن شهاب واخرجه ابو داود من حديث عبد الرحمن بن اسحق عن ابن شهاب كما ذكره البيهقي في ذلك الباب ومذهب المحدثين ان الصحابي اذا قال السنة كذا فهو مرفوع والسنة السيرة والطريقة وذلك قدر مشترك بين الواجب والسنة المصطلح عليها ومثله حديث سنوهم سنة اهل الكتاب ومن سن سنة حسنة ولم تكن السنة المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت وذكر سنة الصوم للمعتكف مع ترك المس والخروج دليل على ان المراد الوجوب لا السنة المصطلح عليها ثم ذكر البيهقي رواية هشيم بن عمرو عن ابي فاخنة عن ابن عباس قال لا اعتكاف الا بصوم وان ابن عيينة رواه عن عمرو وبسنده ولفظه يصوم المجاور يعني المعتكف وان ابن عيينة خطأ هشيم قلت * رواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال من اعتكف فعليه الصوم ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن وكيع عن ابن ابي ليلى بسنده ولفظه لا اعتكاف الا بصوم وروى ابن ابي شيبة ايضا عن حفص عن ليث عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وعائشة قال لا اعتكاف الا بصوم وروى ايضا عن ابن علي عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال الصوم عليه واجب وكل هذا شاهد لرواية هشيم ومقولها وعلى تقدير ان يكون الصحيح رواية ابن عيينة فقول يصوم المجاور

خبر في معنى الامر فلا فرق في المعنى بين اللفظين *

* قال * باب من رأى الاعتكاف بغير صيام *

ذكر فيه حديث عبيد الله بن عمر (عن نافع عن ابن عمر نذر عمر اعتكاف ليلة) ثم قال (ورواه شعبة عن عبيد الله اعتكاف يوم) * قلت * وكذا رواه علي بن مسهر عن عبيد الله أخرجه الطحاوي في احكام القرآن كذلك ثم على تقدير صحة رواية ليلة قد ترك ابن عمر هذا الحديث كما ذكره البيهقي عنه في آخر الباب الذي قبل هذا الباب وأخرج الطحاوي بسند صحيح عن ابن عباس وابن عمر قال لا جواز الا بصوم وتركه نافع أيضاً في موطأ مالك بلغه ان القاسم بن محمد ونافعاً مولى ابن عمر قال لا اعتكاف الا بصيام قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا انه لا اعتكاف الا بصيام ثم ذكر البيهقي (انه عليه السلام اعتكف في العشر الاول من شوال) * قلت * من اعتكف الايام التسعة من شوال بصدق عليه انه اعتكف في العشر وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يعتكف العشر الاواخر ولم يكن عليه السلام يستغرق العشر كلها لانه كان اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه كذا في الصحيحين ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (ليس على المعتكف صيام) ثم قال (تفرد به عبد الله بن محمد بن نصر المديني) * قلت * ذكر ابن القطان انه مجهول الحال ثم ذكره البيهقي عن طاووس عن ابن عباس كان لا يرى على المعتكف صياماً ثم قال (هو الصحيح موقوف ورفعوه) * قلت * قد تقدم ان ابافاخته ومقسامه وياه عن ابن عباس خلاف ذلك وتقدم أيضاً عطاء رواه عنه خلاف ذلك ورواية عطاء ذكرها البيهقي في السابق ورواية ثلاثة اولى من رواية واحد على ان طاووساً أيضاً اختلف عليه فروي عنه عن ابن عباس وجوب الصوم عليه كما قد منافي الباب السابق وأخرج الطحاوي اشتراط الصوم للمعتكف وعلى وابن المسيب وعروة *

* قال * باب متى يدخل اذا وجب اعتكاف شهر او ايام *

* قلت * ذكر فيه حديث ثعالب عن الحذري من وجهين وليس فيهما بيان متى يدخل وقد ذكر في باب الاعتكاف في العشر الاواخر فيما مضى عن عائشة كان عليه السلام اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وعزاه الى الصحيحين فكان ذكر هذا الحديث في هذا الباب وهو المناسب على ان الائمة الاربعة خالفوا هذا الحديث وقالوا اذا وجب اعتكاف ايام يدخل قبل غروب الشمس *

* قال * باب المعتكف يخرج من المسجد لبول الى آخره *

ذكر فيه حديث ثعالب (عن عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السلة على المعتكف ان لا يعود

مر (يضاً) الحديث وفي آخره (ولا اعتكف الا بصيام ولا اعتكف الا في مسجد جامع) ثم قال (ذهب كثير من الحفاظ الى ان هذا الكلام من قول من دون عائشة وان من ادرجه في الحديث وهم فيه فقد رواه الثوري عن هشام عن عروة قال المتكف لا يشهد جنازة الى آخره. قلت * جعل هذا الكلام من قول من دون عائشة دعوى بل هو معطوف على ما تقدم من قولها السنة كذا وكذا وقد قد منا قريباً ان هذا عند المحدثين في حكم المرفوع رواه عروة عن عائشة مرة وافتي به مرة اخرى وقد اخرجها الدارقطني من حديث القاسم بن معن عن ابن جريج عن الزهري بسنده وفي آخره ويومر من اعتكف ان يصوم واخرجه ايضاً من حديث المجاج عن ابن جريج بسنده وفي آخره سنة من اعتكف ان يصوم *

❦ قال ❦ ❦ باب من توضع في المسجد الى آخره ❦

❦ قلت ❦ لا خصوصية لهذا الباب ولا للحديث المذكور فيه بابواب الاعتكاف *

❦ قال ❦ ❦ باب المرأة تعتكف باذن زوجها ومن خرج منه قبل تمامه اذا لم يكن الاعتكاف واجباً ❦

ذكر فيه حديث يحيى بن سعيد (عن عمرة عن عائشة انه عليه السلام ذكر ان يعتكف العشر الا واهروا نه رأى اخبية نسائه فقال ما انا بعتكف فلما افطر اعتكف عشر من شوال) * قلت * ان كان عليه السلام اوجه فهو غير مطابق لتبويب البيهقي وان لم يكن اوجه ففي الحديث دليل على ان المتطوع بالاعتكاف اذا دخل فيه ثم قطعه بقضيه وانما قلنا انه دخل فيه لان ابا عمر ذكر في التمهيد ان في رواية ابن عيينة وغيره لهذا الحديث يعني عن يحيى بن سعيد انه عليه السلام كان اذا اراد ان يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه فلما صلى الصبح يعني في المسجد وهو موضع اعتكافه نظر فرأى الاخبية فكانه كان قد شرع في اعتكافه لكونه في موضعه *

❦ قال ❦ ❦ باب من كره اعتكاف المرأة ❦

ذكر فيه من حديث مالك (عن يحيى بن سعيد عن عمرة انه عليه السلام اراد ان يعتكف وانه رأى اخبية نسائه) ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن عبدالله بن يوسف عن مالك وهذا من طريق مالك مرسل) * قلت * هذا الحديث في صحيح البخاري بهذا الاسناد عن عمرة عن عائشة موصولاً وظاهر كلام البيهقي فيه مرسل *

❦ قال ❦ ❦ باب بيان الشغل ❦

ذكر فيه حديث ثناع بن عمر في سنده ابراهيم بن يزيد الخوزي فسكت عنه ثم ذكر حديثاً مرسلًا عن الحسن ثم قال (وهذا شاهد لحديث الخوزي) * قلت * في هذا اتقوية لحديث الخوزي ثم ان البيهقي عن قريب ضعف الحديث وبالغ في تضعيفه على ما سبقت ان شاء الله تعالى *

❖ قال ❖ ❖ باب المنصوفي بدنه لا يثبت على مركب ❖

❖ قلت ❖ الفقهاء يلقبون هذه المسئلة بمسئلة الغصوب وهو الضعيف الهرم الذي لا يسنمك على الراحلة ولا يقدر على النهوض وكذا ذكر البيهقي فيما بعد فقال باب النياية في الحج عن الغصوب والميت وان كان هذا تكراراً منه واستعماله لفظة المنصوفي هذا الموضع غير متبعه لا معنى ولا لفظاً الا بتعسف لانه ماخوذ من انضيت جملي اى هزلته واتبعته والصواب ان يقال منضاوراً يت في نسمة سما عنا هذا الكتاب المنصوف بتقديم الضاد والكلام عليه كالكلام على المنصوف و ذكر البيهقي في هذا الباب حديث الخثعمية ❖ قلت ❖ لخصمه ان يقول ظاهر قوله تعالى من استطاع اليه سبيلاً انه استطاع البدن ولو وجبت الاستنابة لقال احجاج البيت والخثعمية بين النبي عليه السلام لها جواز حجبها عنه وليس فيه انه جعله فريضاً على ايها ❖ فان قيل ❖ قوله حمي عن اييك يقتضى الوجوب عليهما ❖ قلنا ❖ هي مغيرة عندكم وان بذلت له الطاعة فكيف يحمل الامر على الوجوب وفي التمهيد ما ملنضه قال مالك واصحاب الحديث مخصوص بابي الخثعمية كما خص سامم بالرضاع حال الكبر لان اباها لم يلزمه الحج بدليل النص لانه لم يكن مستطيعاً وبدليل الاجماع على انه لا يصلى احد عن احد وجعلت المالكية عملها عن ايها بالم يجب عليه ليلقعه الثواب كالحج بالصبي يراذبه التبرك لا الفرض ❖

❖ قال البيهقي ❖ ❖ باب الرجل يطيق المشي ❖

اعاد فيه حديث الخوزي ثم ضعفه (ثم قال وروي عن سعيد بن ابي عروبة وحماد بن سلمة عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الزاد والراحلة ولا اراه الاوها واستدل على ذلك بانه روي عن قتادة عن الحسن مرسل) ❖ قلت ❖ حديث قتادة عن انس مرفوعاً اخرجه الدارقطني وذكر بعض العلماء ان الحاكم اخرجه في المستدرک وقال صحيح على شرطهما فقول البيهقي (ولا اراه الاوها) تضعيف للحديث بلا دليل فيعمل على ان لقتادة فيه اسناد بن وكثيراً ما يفعل البيهقي وغيره مثل ذلك ❖

❖ قال ❖ ❖ باب الرجل يجد زاد او راحلة فيبيع ما شيا ❖

قال فيه (روي فيه عن ابن عباس حديث مرفوع وفيه ضعف) ثم ذكره وفي سنده عيسى بن سواده فقال فيه (مجهول) ❖ قلت ❖ اخرج له الحاكم في المستدرک وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال روى عن عمرو بن دينار المقاطيع روى عنه اهل مصر ❖

❖ قال ❖ ❖ باب من ليس له ان يخرج عن غيره ❖

ذكر فيه حديثان عن قتادة عن عذرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ثم قال اخرجه ابو داود وعذرة هو عذرة بن يحيى ثنا

ابو عبد الله الحافظ سمعت ابا علي الحافظ يقول ذلك قال البيهقي (وقد روي قتادة ايضا عن عزرة بن نمير وعن عزرة بن عبد الرحمن) * قلت * عزرة الذي روى عن سعيد بن جبير وروي عنه قتادة هو عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي كذا ذكر البخاري في تاريخه وابن ابي حاتم وابن حبان وصاحب الكمال والمزي وليس في كتاب ابي داود احديقال له عزرة بن يحيى بل ولا في بقية الكتب الستة وترجم المزي في اطرافه لهذا الحديث فقال عزرة بن عبد الرحمن عن سفيان بن جبير عن ابن عباس وفي تقييد المهمل للنسائي وروي مسلم عن قتادة عن عزرة وهو عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي عن سعيد بن جبير في كتاب اليباس قال البخاري عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي كوفي عن سعيد بن جبير وسعيد بن عبد الرحمن بن ابري سمع منه قتادة قال وقال احمد يعني ابن حنبل هو عزرة بن دينار الا عور قال ولا اراه يصح وذكر صاحب الايام هذا الحديث ثم قال رأيت في كتاب التمييز عن النسائي عزرة الذي روى عنه قتادة ليس بذلك القوي وبقي في الحديث علة اخرى غير ما ذكره البيهقي وهي ان بعضهم يرويه عن قتادة عن ابن جبير ولا يذكرون عزرة كذا ذكره صاحب الاستذكار وغيره ثم ذكره البيهقي من وجه آخر عن ابن جريج عن عطاء مرسل ثم ذكر فيه اختلافا ثم قال (ورواه ابن جريج عن عطاء عنه عليه السلام مرسل) * قلت * هذا تكرار *
 * قال * باب الرجل يحرم بالحج تطوعا ولم يكن حج الاسلام او يقول احرامي كاحرام فلان وكان فلان مهلا بالحج يحزبه عن حجة الاسلام *

* قلت * ذكر الطحاوي في المشكل حديث حج عن نفسك ثم عن شربة ثم قال ما ملخصه يتعلق به قوم فقالوا ان تكون الحجة عن نفسه ثم فاسوا على ذلك من لم يحج فتطوع انه يكون عن حجة الاسلام وخالفوا ذلك فبين صام رمضان تطوعا فلم يجزوه عن رمضان ولا التطوع فان كان هذا الحديث ثابتا فقياس صوم التطوع عليه وجعله من رمضان اولى لان وقت الصوم رمضان لا غير ووقت الحج وقت الفرض والنفل والصحيح في الحديث انه موقوف ودليل من قال من اهل المدينة والكوفة ان الحج يكون تطوعا لا عن حجة الاسلام قوله صلى الله عليه وسلم اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلواته فان كان اكملها كتبت كاملة وان لم يكن اكملها قال الله تعالى للملائكة انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فاكلوا به ما ضيع من فريضته والزكاة مثل ذلك ثم لو خذ الاعمال على حساب ذلك فدل انه قد يكون منه حج التطوع ولم يحج الفرض قبل ذلك ويحج عن غيره الفرض قبل نفسه وكما جازله اذا دخل وقت الصلوة ان يتطوع ثم يفرض كذلك اذا دخل وقت الحج له ان يتطوع عن نفسه او يفرض عن غيره *

❦ باب ما يستحب من تعجيل الحج ❦

* قال *

* قلت * في هذا الباب عدة احاديث ظاهرها يقتضي وجوب تعجيل الحج وذلك عكس نبوي البيهقي وذكر في هذا الباب حديث مهران بن ابي صفوان عن ابن عباس * قلت * اختلف فيه فقال البيهقي ابي صفوان وفي سنن ابي داود مهران بن ابي صفوان وفي اطراف المزي رواه عبد الرحمن بن محمد عن الحسن بن عمرو عن صفوان الجمال عن ابن عباس انتهى كلامه ومع الاختلاف في مهران هذا هو مجهول كذا قال ابن القطان وغيره وقال ابو زرعة لا اعرفه الا في هذا الحديث ثم ذكر البيهقي من حديث سفيان بن سعيد (عن اسمعيل الكوفي عن فضيل ابن عمرو الى آخره ثم قال ورواه ابو اسرائيل الملائي عن فضيل) ثم ذكره بسنده * قلت * ظن البيهقي ان ابا اسرائيل الملائي غير اسمعيل الكوفي المذكور في السند الاول وليس الامر كذلك بل هما واحد وهو ابو اسرائيل اسمعيل ابن ابي اسحاق خليفة الكوفي الملائي وهو ضعيف عند *.

❦ باب لا يهل بالحج في غير اشهره ❦

* قال *

ذكر فيه اثران من رواية ابن خزيمة (عن ابي كريب عن ابي خالد عن شعبة عن الحكم) * قلت * في الخلافات للبيهقي ان ابا محمد السبيعي قال رواه الناس عن ابي خالد عن الحجاج بن ارطاة عن الحاكم فاجابه الحاكم ابو عبد الله بان ابن خزيمة اتى بالسنادين *

❦ باب ادخال الحج على العمرة ❦

* قال *

ذكر فيه حديث عائشة (فاهللنا بعمرة وفيه فقال انقض راسك وامشطي واهلى بالحج ودعى العمرة فلما قضينا الحج ارسلني مع عبد الرحمن الى التعميم فاعتمرت فقال هذه مكان عمرتك ثم قال قوله ودعى العمرة يريد به امسكي عن افعلها وادخل عليها الحج) * قلت * هذا خلاف حقيقة قوله دعى العمرة بل حقيقته انه امرها برفض العمرة بالحج وقوله انقض راسك وامشطي يدل على ذلك ويدفع تاويل البيهقي بالامساك عن افعال العمرة اذ المحرم ليس له ان يفعل ذلك وقد قال البيهقي فيما بعد باب المرأة تختضب قبل احرامها وتمشط (قد مضى قول النبي صلى الله عليه وسلم انقض راسك وامشطي واهلى بالحج) انتهى كلامه وقول عائشة ترجع صوابي بجمع وعمرة وارجع انا بالحج صريح في رفض العمرة اذ لو ادخلت الحج على العمرة لكانت هي وغيرها في ذلك سواء ولما احتاجت الى عمرة اخرى بعد العمرة والحج الذين فعلتهما وقوله صلى الله عليه وسلم عن عمرتها الاخيرة هذه مكان عمرتك صريح في انها خرجت من عمرتها الاولى ورفضتها اذ لا تكون الثانية مكان الاولى والاولى مفقودة وفي بعض الروايات هذه قضاء من عمرتها الاولى

عمرتك وسيأتي في باب العمرة قبل الحج ما يقوى هذا وقال القدوري في التبريد ما ملخصه قال الشافعي لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحيض فلنا ما رفضتها بالحيض ولكن تعذرت أفعالها وكانت نرفضها بالوقوف فأمرها بتعجيل الرفض ثم استدل البيهقي على ادخالها الحج على العمرة بمافي حديث جابر أنها لما اهلت بالحج وطافت قال لها النبي صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجتك وعمرتك جميعا * قلت * سيأتي الجواب عنه إن شاء الله تعالى في باب المفرد والقارن يكفيهما طواف واحد *

* قال * **باب من قال العمرة تطوع ***

ذكر فيه حديث حجاج بن أرطاة (من محمد بن المنكدر عن جابر بن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم أو اجبة العمرة قال لا وإن تعتمر خير لك) ثم ذكره موقوفاً على جابر ثم قال (هو المحفوظ) * قلت * أخرجه الترمذي من حديث العجاج مرفوعاً وقال حسن صحيح ولا بن ماجه عن اسحق بن طلحة عن أبيه طلحة بن عبيد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحج جهاد والعمرة تطوع *

* قال * **باب وجوب العمرة استدلالاً بقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ***

* قلت * قد تقدم في آخر الباب السابق قراءة الشعبي لهذه الآية وقوله هي تطوع وعلى القراءة الأخرى إتمام الشيء إنما يكون بعد الدخول فيه وعند خصومه إذا دخل فيها وجبا وفي الاستدكار وروي عن ابن مسعود قال الحج فريضة والعمرة تطوع وهو قول الشعبي وأبي حنيفة وأصحابه وأبي ثور ودأود ومعنى الآية عندهم وجوب إتمامها على من دخل فيها ولا يقال أتم الأمن دخل في العمل وبدل على صحة هذا التاويل الإجماع على أن من دخل في حجة أو عمرة مفترضاً أو متطوعاً ثم أفسد أنه يجب عليه إتمامها ثم القضاء وهذا الإجماع أولي بتاويل الآية من ذهب إلى إيجاب العمرة ثم ذكر البيهقي حديث عمر (أن رجلاً قال يا محمد ما الإسلام قال إن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتبر وتقتل من الجناية وتتم الوضوء) الحديث * قلت * النوافل من الإسلام لأنها من شرائعهم كما روي الإسلام بضع وعشرون شعبة أدناها إمطة الأذى عن الطريق وقرآن العمرة بالفرائض لا يقتضي أن يكون مثلها في الفرضية وقد قرن مع الفرائض في هذا الحديث إتمام الوضوء وليس بفرض والمشهور من الحديث ذكر الحج وحده دون العمرة وهو الموافق للأحاديث الصحيحة المشهورة كحديث بنى الإسلام وغيره ثم ذكر حديث أصحح عن أبيك واعتبر * قلت * لا دلالة فيه على وجوب العمرة لأنه أمر الولد أن يحج عن أبيه ويعتمر ولا يجبان على الولد عن أبيه إجماعاً ثم ذكر حديثاً (عن عمران بن حطان عن عائشة قالت

يارسول الله هل على النساء جهاد) الى آخره * قلت * قد قال الدارقطني في علل الصحيحين اخرج البخاري حديث
 عمران بن حطان عن ابن عمر عن عمر في لبس الحرير وعمران متروك لسوء اعتقاده * وخبر رآه وفي الاستذكار
 لم يسمع عمران من عائشة ثم ذكر قول ابن عباس (نسكان لا يضر بك بايها بدأت) * قلت * النسك ما يتقرب به وقد
 يكون تطوعا ثم ذكر حديثا عن زيد بن ثابت ثم قال (رواه اسمعيل بن سالم عن ابن سيرين مرقوعا والصحيح موقوف)
 * قلت * كذا في كتاب ابن سالم وفي سنن الدارقطني اسمعيل بن مسلم وهو المكي منكم فيه ثم ذكر موقوفا مرقوعا
 العمرة بالحج الا صغر * قلت * لهذا الحديث تفسيران * احدهما ذكره البيهقي فيما مضى في باب العمرة في اشهر الحج
 * والاخر ذكره فيما بعد في باب المقرء والقارن يكفيهما طواف واحد وعلى التفسيرين لادالة في الحديث على وجوب
 العمرة وقال ابو بكر الرازي معناه ان الحج ينوب عن العمرة لوجود افعالها فيه وزيادة ولو اراد وجوبها كالحج
 لم يدخل احدهما في الآخر كما لا يقال دخلت الصلوة في الحج وقال الخطابي معناه فرضها ساقط بالحج وهو معنى
 دخولها فيه فهو دليل على عدم الوجوب *

* قال * باب القارن بهريق دما

ذكر فيه (انه عليه السلام ذبح عن ازواجه البقر وان حديث ابي الزبير عن جابر بقطع بكون عائشة قارنة) * قلت *
 سيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى انه لم يكن في ذلك هدي فهو يدل على انه لا هدي على القارن وذلك عكس
 مقصود البيهقي وذبحه عليه السلام عن البقرة تبين في الصحيح انه كان نحية وقد تقدم ما يدل على انه امره بغير
 العمرة فلا نسلم انها كانت قارنة *

* قال * باب العمرة قبل الحج

ذكر فيه حديث عائشة وفي آخره (واهل من التمتع بعمرة مكان عمرتها فقص الله عمرتها ولم يكن في ذلك هدي
 ولا صيام ولا صدقة ثم قال قوله فقص الله عمرتها من قول عروة) * قلت * اخرج مسلم هذا الحديث من طريق
 عبدة عن هشام وفي آخره فخرج بي الى التمتع فاهللت بعمرة فقص الله حجتنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة
 ولا صوم فهذا صريح بان ذلك من قول عائشة وقد قدمنا ان بعض الروايات هذه قضاء من عمرتك وهذا صريح
 بانه من قوله عليه السلام لم نوسلنا انه من قول عروة فاصنع البيهقي بقوله فاهللت بعمرة مكان عمرتها بما في الصحيح من
 قولها فاعتمرت فقال هذه مكان عمرتك ثم قال البيهقي (وانما لم يكن في ذلك هدي لانه عليه السلام كان
 قد اهدى عنها وعن من اعتمر من ازواجه بقرتين) * قلت * هذا لا يمتشى على مذهبه لانه عليه السلام ذبح البقر عن

وسلم ثم اسند البيهقي ذلك ولفظه (قال انس وسمعتهم يصرخون بهما جميعا الحج والعمرة) ثم قال البيهقي (قال سليمان يعني ابن حرب سمع ابو قلابه هذامن انس وهو فقيه وروى حميد ويحيى بن ابي اسحق عن انس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يلبي بعمرة وجمع قال ولم يحفظ انما الصحيح ما قال ابو قلابه انه عليه السلام افرد وقد جمع بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة فانما سمع انس اولئك الذين جمعوا بينهما هذا الكلام او نحوه) قال البيهقي (وقد رواه جماعة عن انس كرواه يحيى بن ابي اسحق ورواه وهيب عن ابوب فالاشتباه وقع لانس لانه ومنه ويحتمل ان يكون سمعه صلى الله عليه وسلم يعلم غيره كيف يلبي بالقران لانه يلبي بهما عن نفسه والله اعلم) قلت * قول انس رضي الله عنه يصرخون بهما يندرج فيه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كما صرح به في الرواية الاولى حيث قال واهل الناس بهما وفي هذا جمع بين الروايتين فقول البيهقي اضاف ذلك الى غير النبي صلى الله عليه وسلم دعوى مخالفة للظاهر واثبت للتخالف بين الروايتين بالضرورة وقول سليمان لم يحفظ قول لادليل عليه بل حفظوا تابعها على ذلك جماعة كما ذكره البيهقي وذكر ابن حزم في حجة الوداع هذا الحديث من عدة طرق ثم قال فهو لامة ستة عشر من الثقات كلهم متفقون على انس على ان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كان اهلا لا بحجة وعمرة مما انتهى كلامه وعلى تقدير التنا في بين الروايتين فرواية هؤلاء الجماعة اولى ولم يرو ابو قلابه الافراد اصلا فيما علمنا فضلا عن ان يكون ذلك هو الصحيح كما زعم سليمان بل الذي في الصحيح انه روى القران كما تقدم وقد صرح هؤلاء الجماعة عن انس انه سمع ذلك منه صلى الله عليه وسلم فانفتي قول سليمان انما سمعه من بعض اصحابه وقول البيهقي (الاشتباه وقع لانس) جراءة على صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعليله بلا دليل وقوله (يحتمل ان يكون سمعه يعلم غيره) رد للحديث الصحيح بمجرد احتمال بعيد يمكن ان يقال مثله في رواية من روى انه عليه السلام افرد او تمتع وكيف يصح ذلك مع قوله سمعته عليه السلام يلبي بعمرة وجمع وحكي ابن حزم عن الشافعي ان جابرا كان احسن الصحابة اقتضا صا للحديث في حجة الوداع ويجعل ذلك ترجيح الرواية ثم رد عليه ابن حزم بما لمنه انه وان كان كذلك فقد وصف نفسه انه كان في كثرة زحام بقوله نظرت الى مدبصري بين يدي من راكب وماش وعن يمينه مثل ذلك وعن يساره مثل ذلك وعائشة حينئذ في هودجها مع النساء وانس في ذلك اليوم كما اخبر رد يفي طلحة الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم يرى ان رجلاه يس غرز النبي صلى الله عليه وسلم قرن اولى بمحفظ كلامه من كان اقرب اليه ولصيقه ليس بينه وبينه احد ومن كان على بعد منه وفي زحام شديد ثم ذكر البيهقي حديث انس اعتمر عليه السلام اربع عمرات الى آخره ثم قال (وقد روي عن غير انس وفي ثبوته نظر) ثم اخرجه من طريق ابي داود من حديث

ابي اسحق (عن مجاهد سئل ابن عمر) الحديث وفيه (ان عائشة قالت اعتمر عليه السلام ثلاثا سوى التي قرنها في حجة الوداع) ثم قال (الرواية الثابتة عن مجاهد عن منصور ليس فيها هذا) * قلت * اسناد حديث ابي داود صحيح جليل على شرط البخاري وليس من ترك ذكر شيء حجة على من ذكره قال البيهقي (وقد روي عن ابي اسحق عن البراء ابن عازب ووليم بن محفوظ ثم اخرجه من حديث مالك بن يحيى) عن يزيد بن هارون عن زكريا بن ابي زائدة عن (عن ابي اسحق) * قلت * اخرجه ابو عمر في التمهيد من حديث احمد بن حنبل عن يزيد بن هارون بسنده وهذا سند صحيح قال البيهقي (وقد روي من حديث جابر وليس بصحيح) ثم اخرجه وحكى (عن الترمذي انه سأل عنه البخاري فقال خطأ) * قلت * اخرجه شيخ البيهقي والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم وذكره الترمذي وحكى عن البخاري انه لم يعرفه قال وروايته لا يعده محفوظا ثم رواه البيهقي من وجه آخر وفي سنده داود ابن عبد الرحمن العطار وحكى عن البخاري انه قال فيه صدوق ربما يسهى في الشيء * قلت * هذا الحديث ايضا اخرجه ابو داود بسند صحيح واخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد وداود هذا ثقة اخرج له في الصحيحين وبقية الكتب الستة ومما رأيت احدا ذكر هذا الكلام الذي حكاه البيهقي عن البخاري ولا ذكره البخاري في تاريخه وذكره ابن حبان في كتابه في الثقات وقال كان متقنا من فقهاء اهل الكوفة ومحمد بنهم فظهر بهذا ان الحديث ثابت عن غير انس ولا نظريه وفي مسند الشافعي عن عطاء انه عليه السلام سعى في عمرة كلهن الاربع بالبيت والصفاء والمروة وقال ابن الاثير في شرح البخاري الذي صح وتماضت به الاحاديث انه عليه السلام اجرم باربع عمر * الاولى * عام الحديبية سنة ست * الثانية * عمرة القضاء سنة سبع * الثالثة * عمرة الجعرانة سنة ثمان * الرابعة * التي مع حجة سنة عشر وفي الاستذكار وروى يثلى ما قال ابن شهاب ان عمرة كلها كانت في ذي القعدة الا عمرته التي كانت مع حجة اثاره رفوعة من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره ثم ذكر البيهقي حديث حفصة (ولم تحل انت من عمرتك) ثم قال (قال الشافعي يعني من احرامك الذي ابتدأته ولم تبتة واحدة والله اعلم فقال لبدت رأسي وقلدت هدي فلا حل حتى انحر يعني والله اعلم وحتى يحل الحاج لان القضاء نزل عليه ان يجعل من كان معه هدي احرامه حجا * قلت * في هذا الكلام نظروني في شرح مسلم للنووي هذا الحديث دليل للذهب الصحيح المختار الذي قد قدناه واختابد لائله في الابواب السابقة سمعنا انه عليه السلام كان قارنا في حجة الوداع فقوله من عمرتك اي العمرة المضمومة الى الحج وقد تأوله من يقول بالافراد تاويلات ضعيفة ثم ذكر بعضا ثم قال او كل هذا ضعيف والصحيح ما سبق وقال ابو عمر في التمهيد حديث حفصة يفي انه عليه السلام كان مفردا وحكمه كحكم سائر الاحاديث في

انه عليه السلام قرن او تمتع وقال الخطابي في الملم وهذا الحديث سيتبين لك انه قد كانت هناك عمرة ولكنه ادخل عليها حجة فصار بذلك قارنا وقال الطحاوي دل هذا الحديث انه عليه السلام كان متمتعا لان الهدى لا يمنع من الاحلال الا في المتعة هذا ان كان قال ذلك بعد طوافه للعمرة وان كان قاله قبل ذلك ولم يطف حتى احرم بالعمرة صار قارنا على ايها كان فقد نفى قول من قال كان عليه السلام مفردا بالعمرة ثم ذكر البيهقي الحديث من رواية موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن حفصة ثم قال (وكذا رواه شعيب بن ابي حمزة عن نافع لم يذكر فيه العمرة قلت * ذكر ابو عمران بعض الناس سئل عن هذا الحديث فزعم انه لم يقل احده عن نافع ولم تحمل انت من عمرتك الامالك ثم رد عليه ابو عمر بان جماعة قالوا ذلك عن نافع منهم مالك وعبيد الله بن عمرو واوب السخنياني وهؤلاء حفاظ اصحاب نافع والعجة على من خالفهم ولو زاد ذلك مالك وحده لكان مقبولا لحفظه وفقهه واتقانه فكيف وقد تابعه من ذكرنا ولكن المسئول لما رأى حديث حفصة يوجب انه عليه السلام كان متمتعا اوقارنا ولا بد من احدي الخاتين دفعه بما لا وجه له ولو جوز دفع حديث حفصة بمثل هذا الخبط كيف يصنع باحاديث المتعة والقران وقال في الاستذكار الاولى بذوي الانصاف ان لا يشكروا في حديث حفصة انه دل على انه عليه السلام كان قارنا ما يشهد له من حديث انس وغيره ثم ذكر ابو عمر قوله عليه السلام سقت الهدى وقرنت ثم قال وليس هو بوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه صحيح اخبار عن نفسه انه افرد ولا انه تمتع وانما بوجد عن غيره اضافة ذلك اليه فيما يحتمل التأويل وهذا اللفظ يرفع الاشكال ويدفع الاحتمال ثم ذكر البيهقي حديث علي بن المبارك (عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر حديث اتاني جبريل) وفي آخره (وقل عمرة في حجة) ثم قال (كذا قال ابن المبارك عن يحيى وخالفه الاوزاعي في اكثر الروايات عنه فقال وقال عمرة في حجة ثم اخرجه كذلك من حديث الوليد بن مسلم وبشر بن بكر عن الاوزاعي ثم قال (وكذا قاله شعيب بن اسحق ومسكين بن بكير عن الاوزاعي فيكون ذلك اذ نافي اذ خال العمرة على الحج لانه امر النبي عليه السلام بذلك في نفسه * قلت * اخرجه البخاري في الحج من حديث بشر بن بكر والوليد بن مسلم وفي كتاب المزارعة من حديث شعيب بن اسحق كلهم عن الاوزاعي ولفظه وقيل عمرة في حجة واخرجه ابو داود كذلك من حديث مسكين بن بكير وابن ماجه كذلك من حديث محمد بن مصعب والوليد بن مسلم كلهم عن الاوزاعي ورواه احمد في مسنده كذلك عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعي وهذا اولي من رواية من قال وقال عمرة لان المالك لا يلبي وانما يعلم التلبية ولو صحت تلك الرواية توفيق بينها بقول المراد قال قل فاختصره الراوي ثم ذكر البيهقي حديث عمران بن حصين ثم قال قوله جمع بين حج وعمرة ان كان الراوي

حفظه بحمل ان يكون المراد انه فيه وامره بعض اصحابه بذلك) * قلت * لا وجه لقوله (ان كان الراوي حفظه) بعد صحة الحديث والتاويل الذي ذكره في غاية البعد والمخالفة للظاهر من غير ضرورة ثم ذكر حديث قدوم على من طويق البراء وفيه (قد سمعت الهدي وقرنت) ثم ذكره من طريق انس وفيه (لولا ان معي الهدي لاحلت) ثم قال (وفي رواية) حديث جابر جعل العلة في امتناعه من التحلل كون الهدي معه والقارن لا يحل من احرامه حتى يحل منهما سواء كان معه هدي او لم يكن ودل ذلك على خطأ تلك اللفظة) * قلت * الحديث الاول يقتضي القران وقد ايداه ما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث النزال بن سبرة ثنا علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة حاجا وخرجت انا من اليمن قلت لبيك اهلا لا كاهلا ل النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاني اهلت بالعمرة والعجم جميعا والحديث الثاني ينفي الافراد لان الهدي لا يمنع المفرد من الاحلال فانقض كونه عليه السلام مفردا فالحديث حجة على من اختار الافراد *

باب من اختار التمتع

قال *

ذكر فيه حديثا بن عمر في التمتع وفيه (ثم لم يحلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه وهديه) ثم ذكر عن عائشة مثله ثم قال (وحيث لم تحلل من احرامه حتى فرغ من حجه ففيه دلالة على انه لم يكن متمما) * قلت * هذا لا يرد على فقهاء الكوفة فعندهم المتمتع اذا اهدى لا يحلل حتى يفرغ من حجه وهذا الحديث ايضا ينفي كونه مفردا لان الهدي لا يتمتع المفرد من الاحلال فهو حجة على البيهقي وفي الاستذكار لا يصح عندنا ان يكون متمما الا يتمتع قران لانه لا خلاف بين العلماء انه عليه السلام لم يحل من عمرته واقام محرما من اجل هديه الى يوم النحر وهذا حكم القارن لا المتمتع * قلت * في كلام ابي عمر هذا انظر فان المتمتع اذا اهدى يقيم محرما الى يوم النحر عند الحنفية *

باب الاعواز من هدي المتعة

قال *

ذكر فيه حديثا في سنده يحيى بن سلام فقال (ليس بالقوي) * قلت * كذا قال هنا وقال في باب من قال لا يقرأ (ضعيف) ثم ان مذهب الشافعي انه لا يجوز للتمتع ان يجد الهدي ان يصوم ايام التشريق وهذا ظاهر كلام البيهقي في ابواب الصيام وظاهر كلامه في هذا الباب الجواز وهو قول الشافعي بالعراق ثم قال بصرا لا يصومها اجد لبيته عليه السلام عن جليلها كذا في الاستذكار *

باب ميقات اهل العراق

قال *

ذكر فيه حديثا عن ابي لؤي عن جابر ثم عزاه الى مسلم ثم ذكر من طريق البخاري عن ابن عمر ان عمر حدثهم ذات

عرق ثم قال (ذهب طائوس وجابر بن زيد وابن سيرين الى انه عليه السلام لم يوقن وانما وقت بعده واختار الشافعي ثم قال (وذهب عطاء الى انه عليه السلام وقته) ثم ذكره عنه عن النبي عليه السلام مرسلًا وقال (هو الصحيح) ثم قال وروي ذلك في غير حديث جابر ثم رواه ثم أخرجه من حديث القاسم (عن عائشة عنه عليه السلام) ثم قال (رواه ابو داود في سننه) ثم أخرجه من طريق ابي داود من حديث ابن عباس ثم أخرجه من حديث الحارث ابن عمرو وعزاه الى ابي داود ثم قال (واليه ذهب عروة) ثم أخرجه من حديثه عن النبي عليه السلام * قلت * أخرج حديث عائشة المذكور اولا النسائي ايضا وأخرج ابن عمر في التمهيد من طريق قاسم بن اصبغ ثنا الحارث ابن ابي اسامة ثنا يزيد بن هارون ثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفي آخره ولاهل العراق ذات عرق وأخرج الطحاوي في احكام القرآن بسنده عن انس انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل البصرة ذات عرق ولاهل المدائن العتيق والبصرة والمدائن كلاهما فقد روي توقيت النبي صلى الله عليه وسلم لاهل العراق ذات عرق من وجوه كثيرة مسندة ومرسنة وبعضها في الصحيح وفي التمهيد قال قائلون عمر هو الذي وقت العتيق لاهل العراق لانها فتحت في زمانه وقال آخرون هذه غفلة من قائل هذا القول لانه عليه السلام هو الذي وقت لاهل العراق ذات عرق والعتيق كما وقت لاهل الشام الجحفة والشام كلها يومئذ دار كفر كالعراق فوق المواميت لاهل النواحي لانه علم ان الله سيفتح على امته الشام والعراق وغيرها ولم يفتح الشام والعراق الا على عهد عمر بلا خلاف وقد قال عليه السلام منعت العراق درهمها ودورهمها الحديث معناه عند اهل العلم ستمنع *

* قال * باب الفصل للاهلال *

ذكر فيه حديث زيد بن ثابت (اغتسل عليه السلام لاحرامه وفي سننه ابو غزية محمد بن موسى فقال (ليس بالقوي) * قلت * فيه امران * احدهما انه لين الكلام فيه وقال الرازي ضعيف وقال ابن حبان يسرق الحديث ويحدث به ويروي عن الثقات الموضوعات * والثاني * انه علل الحديث عن الوجه ان يعلل بغيره لان مداره على عبد الرحمن بن ابي الزناد وقد ضمه النسائي وغيره فالصواب انه يعلل به لاني غزية لان غيره تابعه عليه فاخرجه اليه من حديث الاسود بن عامر وهو ثقة عن ابن ابي الزناد وأخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن يعقوب الرملي عنه اعني عن ابن ابي الزناد وقال حسن غريب *

* قال * باب من قال يعل خلف الصلوة *

ذكر فيه حديث اختلافهم في اهلاله عليه السلام وفي سننه خفيف فقال (ليس بالقوي) * قلت * هذا الحديث

اخرجه الحاكم في مستدركه وقال على شرط مسلم واخرجه ابوداود في سننه وسكت عنه وفي شرح المذهب للنووي قد خالف البيهقي في خفيف كثيرون من الحفاظ والائمة المنتقد مبن في هذا الشأن فوثقه بجي بن معين امام الجرح والتعديل وابوحاتم وابوزرعة ومحمد بن سعد وقال النسائي صالح *

* قال * ❦ باب من لبي لا يريد احراما لم يصحح ما ❦

قال الشافعي وروي ان ابن مسعود لقي ركبها بالسبوحة محرمين فلبوا ولبي ابن مسعود وهو داخل الكوفة * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن سفيان عن ابن سوقة عن رجل لم يسمه ان ابن مسعود احرم من السبوحة وذكر ابو عمر في التمهيد ان جماعة من الصحابة والتابعين احرموا من المواضع البعيدة قال واحرم بن مسعود من القادسية انتهى كلامه فلي هذا لبي ابن مسعود مريدا للاحرام فالأثر ليس بمطابق للباب *

* قال * ❦ باب المرأة لا تتقب ❦

ذكر فيه حديثا في سننه ايوب بن محمد ابو الجليل فقال (ضعيف عند اهل العلم بالحديث ضعفه ابن معين وغيره) * قلت * كيف يقول هذا وبعض اهل العلم بالحديث وثقوه وفي نفس الاسناد توثيقه وقال ابو حاتم الرازي لا بأس به وفي الضعفاء للذهبي ضعفه ابن معين ووثقه غيره وفي الميزان وثقه الفسوي *

* قال * ❦ باب من لم يجد الا زار لبس سراويل ❦

ثم ذكر الحديث * قلت * هو متروك الظاهر قال القدوري في التجرید وافقونا على ان السراويل لو كان كبيرا يمكن ان يتزربه من غير فتق لم يجز لبسه لانهما وجد للازار وكذا الوخاط ازاره سراويل وهو قطعة واحدة لا يجوز لبسه وان لم يجد ازارا غيره لانه ازار في نفسه اذا فتقه وفي شرح العمدة الحديث يدل على جواز لبس السراويل من غير قطع وهو قوي ههنا اذا لم يرد بقطعه ما ورد في الحنفين وغيره من الفقهاء لا يبيع السراويل على هيئته اذا لم يجد الا زار ثم ان البيهقي بعد ذكر حديث اللبس (من لم يجد نعلين فليلبس الحنفين من غير امر بالقطع) وذكر حديث ابن عمرو وفيه الامر بالقطع حكى عن عمرو بن دينار انه قال انظروا ابها قبل حديث ابن عمرو حديث ابن عباس ثم قال البيهقي (حملها عمرو على نفيح احدهما بالآخر وبين في رواية ابن عون وغيره عن نافع عن ابن عمر ان ذلك كان بالمدينة قبل الاحرام وبين في رواية شعبة عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس ان ذلك كان بعرفة بعد قصة ابن عمر ثم ذكر الشافعي ما ملخصه انه يرى قطعها وان زيادة ابن عمر شيئا عزب عن ابن عباس اوشك فيه او سكت

عنه ليس باختلاف * قلت * تبين بما ذكره البيهقي ان حديث ابن عباس من آخر فكان الوجه العمل باطلاقه وجواز لبسها بلا قطع كما ذهب اليه ابن حنبل الا ان في سنن النسائي اخبارنا اسمعيل بن مسعود ثنا يزيد بن زريع ثنا ايوب هو السخيتاني عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه فاذا لم يجد الثعلين فليلبس الخفين يقطعهما اسفل من الكعبين وهذا سند جيد فيه ان اشتراط القطع مذكور وفي حديث ابن عباس فلا نسلم ان الاطلاق يجوز لبسها هو المتأخر *

* قال * باب ما لا يجوز للحرم والمحرم لبسه من الثياب المصبوغة بالورس والزعفران * ذكر فيه حديث ابن عمر (نهى عليه السلام ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بورس او زعفران) * قلت * في دخول المحرم في هذا النظر والصواب الاستدلال على خصوص المحرمة بحديث ابن عمر المذكور في الباب السابق *

* قال * باب لا يغطي المحرم راسه ويغطي وجهه *

* قلت * الكلام معه في هذا الباب تقدم مبسوطا في كتاب الجنائز *

* قال * باب لبس المحرم وطيبه جاهلا *

ذكر فيه حديث (المحرم بعمرة وعليه حبة) * قلت * كان هذا قبل التحريم فلماذا لم يأمره عليه السلام بالفدية فاما بعد التحريم فلا فرق بين الجاهل والناسي والعامد كقتل الصيد *

* قال * باب من لم ير بشم الريحان ناسا *

ذكر فيه اثر عن ابن عباس * قلت * للشافعي في الريحان ونحوه مما هو طيب ولا يتخذ منه الطيب قولان * احدثهما * ان طيب تجب الفدية بشمه * والثاني * ليس بطيب واما ما هو طيب ويتخذ منه الطيب كالزعفران والورد والياسمين ففي شمه الفدية عنده وعند الحنفية لافدية بالشم لانه عليه السلام كان يتطيب عند احرامه ويبقى عليه اثره ولا بد من وجود ريحه فدل انه لا حكم بمجرد الرائحة *

* قال * باب المحرم يدهن جسده غير راسه ولحيته بما ليس بطيب *

ذكر فيه (انه عليه السلام ادهن بزيته الى آخره) * قلت * في سنده فرق قد سبق فسكت عنه وضعفه النسائي والدارقطني وقال ايوب ليس بشئ كذا في الضمراء لابن الجوزي ومع ذلك قد اختلف فيه على سعيد بن جبير كايته البيهقي بعد ثم على تقدير صحة الحديث هو مطلق ليس فيه استثناء الراس واللحية ومذهب احمد بن حنبل انه اذا ادهن بالزيت فلا فدية عليه عملا بهذا الحديث *

* قال *

* باب العصفري ليس بطيب *

(قدمضى في رواية ابن اسحق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا في النساء وتلبس بعد ذلك ما احببت من الوان الثياب معصفرا او خرا) * قلت * ابن اسحق متكلم فيه وقد اختلف عليه فيه كما حكاه البيهقي عن ابي داود في بيان ما تلبس المحرمة من الثياب وفي التهيد رواه ابوقرة موسى بن طارق عن موسى بن عقبة عن نافع موقوف على ابن عمر وفي الموطأ مالك عن نافع ان ابن عمر كان يقول لا ينتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين * ولم يذكر ما بعده فقد رواه مالك موقوفا وهو اجل من ابن اسحق بلا شك وقد شهد له رواية موسى بن طارق ولم يذكر مالك في روايته وتلبس بعد ذلك ما احببت وكيف يسمع ابن عمر من النبي صلى الله عليه وسلم اباحة الخلف للنساء ثم يامرهن بقطعه حتى حدثته صفية عن عائشة انه عليه السلام اباح لمن الخلفين فترك ذلك كما ذكره البيهقي في باب ما تلبس المحرمة ثم ذكر البيهقي في هذا الباب اعني باب العصفرا ان عمر ابصر على عبد الله بن جعفر ثوبين مضر حين الى آخره * قلت * المضر المصبوغ بالحمرة ولا يختص ذلك بالعصفرو في الحلبي وروى عن عمر المنع من المعصفرة جملة وللحرم خاصة ايضا عن عائشة ثم ذكر البيهقي حديث مكحول (جاءت امرأة بثوب مصبوغ) * قلت * هو مع كونه مرسلا محمول على الضرورة يدل على ذلك قوله عليه السلام لك غيره قالت لا * وقد روى ابو داود بسند صحيح عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفرا من الثياب الحديث وقد ذكره البيهقي فيما بعد في باب الاعواد وفيه دليل على ان العصفري طيب ولذلك نهيت عن المعصفرة ولو كان النهي لكونه زينة لنهيت عن ثوب العصب لانه في الزينة فوق المعصفرا كذا قال الطحاوي والعصب برود اليمين يعصب غز لها اي تطوى ثم تصنع مصبوغا ثم تنسج وفي الصحيحين انه عليه السلام استثنى من المنع ثوب العصب * والشافعية خالفت هذا الحديث قال النووي الاصح عندنا تحريم العصب مطلقا والحديث حجة لمن اجازه وقال ايضا الاصح انه يجوز له لبس الحرير *

* قال *

* باب نهى الرجال عن لبس المعصفرا *

ذكر فيه (ان علي بن ابي طالب رضى الله عنه كان يشير الى انه يختص بالنهي عنه دون غيره) ثم ذكر حديث علي (نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اقول نهاكم) الحديث ثم ذكر (عن عثمان انه رأى علي بن محمد بن عبد الله بن جعفر ملحقا بمعصفرة فذكر نهيه عليه السلام عن لبس المعصفرا فقال له علي انه عليه السلام لم ينهك ولا ياباه انما عاناني انا) ثم قال البيهقي (استناد غير قوي وحكم علي بالتخصيص في الرواية الصحيحة غير منصوص) * قلت * لم ير علي رضى الله عنه في الرواية الصحيحة انه مخصوص بالنهي عن غيره لانصا ولا اشارة قال النووي ليس معناه ان النهي مختص به انما معناه ان اللفظ الذي سمعته بصيغة الخطاب

لي فانا نقله كما سمعته وان كان الحكم يتناول الناس كلهم وفي شرح مسلم للنووي في باب النبي عن لبس الرجل الثوب المصفر اتفق البيهقي المسئلة فقال في كتاب معرفة السنن نهى الشافعي الرجل عن المزعفر وابع له المصفر قال وانما خصت له في المصفر لاني لم ارا احدا يحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنه الا ما قال علي رضي الله عنه نهائي ولا اقول نهاكم قال البيهقي وقد جاءت احاديث تدل على النهي على العموم ثم ذكر حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص ثم قال ولولفت هذه الاحاديث الشافعي لقال بها ان شاء الله تعالى قال الشافعي وانهى الرجل الحلال بكل حال ان يتزعفر قال البيهقي فنبع السنة في المزعفر فتابعته في المصفر اولى به *

* قال * **باب الحناء ليس بطيب**

ذكر فيه حديثان عائشة * قلت * روته عن عائشة كريمة بنت همام لم اقف على حالها وقد ورد عنه عليه السلام خلاف هذا قال ابو عمر في التمهيد ذكر ابن بكير عن ابن لهيعة عن بكير بن الاشج عن خولة بنت حكيم عن امها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا مسملة لا تطيبين وانت محد ولا تسمي الحناء فانه طيب * واخرجه البيهقي في كتاب المعرفة من هذا الوجه وقد عد ابو حنيفة الدينوري وغيره من اهل اللغة الحناء من انواع الطيب وقال المروئي في العريين في الحديث سيد رباحين الجنة الفاغية * قال الاصمعي هو نور الحناء وفي الحديث ايضا عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يحبه الفاغية *

* قال * **باب المحرم لا يتكح ولا يتكح**

* قلت * الكلام على هذا سياقي ان شاء الله تعالى مبسوطا في ابواب النكاح *

* قال * **باب الاستلام في الزحام**

ذكر فيه حديثان شيخ من خراة ثم قال (رواه الشافعي عن ابن عينة عن ابي يعفور عن الحزامي قال سفيان هو عبد الرحمن بن الحارث) * قلت * روينا هذا الحديث في سنن الشافعي رواية الطحاوي عن المزني قال سفيان هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث وهي نسخة جلية بخط ابي محمد الحلال ثم اخرج البيهقي من حديث عروة (انه عليه السلام قال لعبد الرحمن بن عوف في حجة الوداع كيف صنعت) الى آخره ثم قال (مرسل) * قلت * اخرج ابو عمر في التمهيد مسندا من حديث القاسم بن اصبغ ثنا عبد الله بن احمد بن ابي مسرة ثنا يعقوب بن محمد الزهري نا القاسم بن محمد عن ابن ابي نجیح من ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه انه عليه السلام قال له ومن حديث علي ابن عبد العزيز هو البغوي ثنا ابو نعيم الفضل بن دكين ثنا سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة عن عبد الرحمن

ابن عوف قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث *

قال * باب اقلال الكلام بغير ذكر الله في الطواف *

ذكر فيه حديث (الطواف بالبيت صلوة) من طريق عطاء بن السائب عن طاووس عن ابن عباس * قلت * في كتاب الترمذي لانعرفه مرفوعاً الا من حديث عطاء انتهى كلامه وعطاء متكلم فيه وقد اختلط في آخر عمره ومع هذا اختلف عليه فيه ورواه غير واحد عن طاووس عن ابن عباس موقوفاً كما بينه البيهقي *

قال * باب الشرب في الطواف *

(قال الشافعي روي من وجه لا يثبت انه عليه السلام شرب وهو يطوف قال البيهقي لعلمه ارا دما انا ابو عبد الله) فذكر حديث ابن عباس (انه عليه السلام شرب ماء في الطواف) ثم قال البيهقي (غريب بهذا اللفظ) * قلت * اسناده جيد وشيخ البيهقي فيه هو الحاكم قد اخرج في مستدركه وصححه واخرجه ابن حبان ايضاً في صحيحه عن هارون ابن عيسى عن ابن عباس بسند * ولا يلزم من قول البيهقي (غريب) عدم ثبوته وقد شهد له ما اخرج ابن أبي شيبة في مصنفه فقال حدثنا يحيى بن يمان عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن ابي مسعود انه عليه السلام استسقى وهو يطوف بالبيت فاتي بذنوب نبيذ السقاية فشر به * فظهر بهذا ان الشافعي لم يرد الحديث الذي ذكره البيهقي هذا هو الظاهر وقال ابن ابي شيبة ثنا علي بن هشام عن ابن ابي ليلى عن عكرمة بن خالد عن زجل من آل الوداع قال استسقى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يطوف بالبيت فقال رجل الانسقيك من شراب نصنع فانا باناء فيه نبيذ زيب فقال الاكفات عليه انا او عرضت عليه عود اثم شرب منه فقطب ثم دعا بما فيه فشرب وسقى اصحابه * ولعل هذا الحديث هو الذي ارا دة الشافعي فان فيه عتين * احدهما * ابن ابي ليلى * والثانية * الرجل المجهول ولم يصرح بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم *

قال * باب الطواف على الطهارة *

ذكر فيه حديث (الطواف بالبيت مثل الصلوة) * قلت * المراد به مثلها في حصول الثواب لا في جميع الاحكام اذ لا يبطله المشي والانحراف عن القبلة وتعمد الحديث بخلاف للصلوة ولوسبقه الحديث فبني جاز على الاصح من مذهب الشافعي وفي الصلوة يستقبل ولو نذر ان يصلي فطاف لم يمهز *

قال * باب من ركع ركعتي الطواف حيث كان *

* قلت * ظرف مكان لا ظرف زمان هذا هو المشهور عند اهل العربية واراد البيهقي بهذا الزمان ولهذا اورد

في هذا الباب ما يدل على انه اراد بهما التغيير في الزمان كحديث لا تمنعوا احد اطاف بهذا البيت وصلى اي ساعة شاء * وماروي ان بعض الصحابة صلاها بعد العصر وبعضهم بعد الصبح والصواب عبارة الشافعي فقد حكى البيهقي في كتاب المعرفة انه قال واحب الي ان يركع ركعتي الطواف متى ذكرهما حيث كان وذكر البيهقي في هذا الباب (عن عمر انه طاف بعد الصبح وصلى الركعتين بذي طوى) * قلت * هذا الاثر يخالف لمقصوده لان عمر لم يركع بعد الصبح ركعتي الطواف بل اخرها ولهذا قال البيهقي في الاوقات المكروهات في باب البيان (ان هذا النهي مخصوص ببعض الامكنة وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم كانوا يؤخرونهما حتى تطلع الشمس وترتفع) ثم ذكر هذا الاثر ثم ذكر نحوه عن الحدرى ومعاذ بن عفرأ ثم قال وهذا يكون معمولا على انه لم يلبثه التخصيص وفي الموطأ قال مالك ولا بأس بان يطوف بعد الصبح والعصر ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس كما صنع عمرو في الاستذكار مذهب عمرو والحدرى ومعاذ بن عفرأ ومالك واصحابه وجاعة اجازة الطواف بعد الصبح والعصر وتأخير الركعتين وعن معاذ بن عفرأ انه طاف بعد العصر او الصبح فلم يصل وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بعد الغداة حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تقرب وكره الثوري وابو حنيفة واصحابه الطواف بعد الصبح والعصر فان فعل قالوا لا يركع حتى تطلع الشمس او تغرب وذكر البيهقي في هذا الباب (عن ابى الزبير رأيت ابن عباس يطوف بعد العصر ثم يدخل حجرته فلا يرى ما يصنع) * قلت * لا دليل في هذا الاثر على مدعاه *

* قال * **باب استلام الحجر بعد الركعتين** *

ذكر فيه حديث جابر (انه عليه السلام لما خرج الى الصفا عاذا الى الحجر فاستلمه) ثم قال (وقدمضى ذلك في الحديث الثابت عن حاتم بن اسمعيل عن جعفر) * قلت * الحديث الذي اورده ظاهره انه عليه السلام استلمه بعد خروجه الى الصفا فليس بمطابق للباب فكان الوجه ان يذكر ههنا الحديث الذي اشار اليه بقوله وقدمضى ذلك في الحديث الثابت اذ فيه انه عليه السلام صلى ركعتي الطواف ثم عاد الى الحجر فاستلمه * فترك البيهقي اخراج ما فيه مدعاه صريحا وذكر ما ظاهره يخالف مقصوده *

* قال * **باب الملتزم** *

ذكر فيه حديثان من رواية ابن جريج عن عمرو بن شعيب ثم قال (لا ادري سمعه من عمرو ام لا) * قلت * ذكر البيهقي فيما مضى في باب وجوب الفطرة على اهل البادية ان ابن جريج لم يسمع من عمرو *

* قال * **باب وجوب السعي بين الصفا والمروة** *

ذكر فيه حديث نسوة من بنى عبد الدار * قلت * قد بين البيهقي بعض اضطرابه وبينه ابن القطان مبسوطا وفي

بعض طرقه عبدالله بن المؤمل فسكت عنه البيهقي هنا وضعفه في باب ان النهي مخصوص ببعض الامكنة
 وخففه ايضا يحيى والنسائي والدارقطني وقال احمد احادته مناكير وقال ابن عدي عامة حديثه الضعيف عليه
 بين وذكر من جملة ما ينكر عليه هذا الحديث ثم ذكره من وجه آخر من حديث مهران عن الثوري عن المثني بن
 الصباح ثم قال (تقدم به مهران عن الثوري) قلت * مهران قال البخاري في حديثه اضطراب وقال ابن شاهين
 قال عثمان اكثر روايته عن الثوري خطأ والمثني سكت عنه البيهقي هنا وضعفه في باب النهي عن ثمن الكلب
 وفي الاشراف لابن المنذر كان انس وابن الزبير وابن سيرين يقولون السعي بين الصفا والمروة تطوع وروي
 ذلك عن ابن عباس وروينا انه في مصحف ابي وابن مسعود فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما * وفي الاستذكار قال
 ابن عباس وانس وعبدالله بن الزبير والحسن وابن سيرين هو تطوع ووجب الحسن وقنادة والثوري
 والكوفيون من تركه الدم وعن الحسن وعطاء لاشئ في تركه *

* قال * **باب ما يفعل المعتبر بعد الصفا والمروة**

* قلت * ذكر في آخره اثرا عن ابن عمر في النحر ليس هذا الباب موضعه *

* قال * **باب اختبار الحلق على التقصير**

ذكر في آخره (عن ابن عمر انه قال للعاق ابلغ العظم) * قلت * ليس فيه اختياره على التقصير *

* قال * **باب المفرد والقارن يكفيهما طواف واحد وسعي واحد**

ذكر فيه حديث عائشة (واما الذين جمعوا الحج والعمرة فأنما طافوا طوافا واحدا) ثم قال (انما ارادت يقول طافوا طوافا
 واحدا السعي بين الصفا والمروة) ثم قال (وذلك بين في رواية جابر) ثم ذكرها وهي (انه لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا صحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا) * قلت * لا ضرورة الى تاويل الطواف بالسعي بل المراد الطواف
 على ظاهره وهو الطواف بالبيت ويجعل على انهم طافوا طوافا واحدا وسعيا واحدا اعملا باللفظين ثم ذكر حديث
 جابر مستدلا به على انها كانت قارنة وانه عليه السلام اكتفى لها عن الحج والعمرة بطواف واحد * قلت * قد اقمنا
 الدليل فيما مضى في باب ادخال الحج على العمرة وفي باب العمرة قبل الحج على انها كانت مفردة بالحج وانه عليه
 السلام امره برفض العمرة وقولها وارجع بحجة واحدة دليل واضح على ذلك فعلى هذا معنى قوله عليه السلام
 يكفيك بحجك وعمرك * اي عمرك المرفوضة لانه لا طواف لها ويحتمل ان يريد ثواب هذا الطواف كثواب
 الحج والعمرة لانهما قصدت التوسكين وانما ترك الواحد بغير اختيارها ثم ذكر البيهقي حديث الدراوردي عن

عبيد الله عن نافع عن ابن عمر من جمع بين الحج والعمرة طاف لما طوافوا واحدا * قلت * هذا الحديث ذكره الترمذي
ثم قال وقد رواه غير واحد عن عبيد الله ولم يرفعه وهو أصح وفي الاستذكار لم يرفعه أحد عن عبيد الله غير
الدراوردي وكل من رواه عنه غيره أوقفه على ابن عمر وكذا رواه مالك عن نافع موقوفا انتهى كلامه والدراوردي
سبي الحفظ قاله أبو زرعة ذكره عنه الذهبي في الكاشف ثم ذكر البيهقي حديث (دخلت العمرة في الحج) ثم قال (قبل
معناه دخلت في أفعال الحج فاتخذ في العمل) * قلت * هذا الحديث يحتمل معاني * أحدها * دخلت في وقت الحج وشهوره
نقضا لما كانت قريش عليه من ترك العمرة في أشهر الحج ذكره البيهقي فيما مضى في باب العمرة في أشهر الحج * والثاني * وجوب
العمرة كالج * ولهذا ذكر البيهقي هذا الحديث فيما مضى في باب وجوب العمرة مستدلًا به على ذلك وقد ذكرنا في ذلك
الباب معنى ثالثا عن أبي بكر الرازي ومعنى رابعا عن الخطابي ثم قال البيهقي (وروى الشافعي في القديم عن رجل أظنه
إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال في القارن يطوف طوافين ويسعى سعيًا قال الشافعي
وهذا على معني قولنا يطوف حين يقدم بالبيت وبالصفا والمروة ثم يطوف بالبيت للزيارة وقال بعض الناس عليه
طوافان وسعيان واحتج فيه برواية ضعيفة عن علي وجعفر بروي عن علي قولنا) * قلت * الرجل الذي روى ذلك عن جعفر
مجهول وإن كان كما ظنه البيهقي فإمر إبراهيم في السقوط أشد من الجهالة ورواية محمد عن علي منقطعة كذا قال البيهقي
في باب الأعواز من الهدي وذكره أيضا في باب سهم ذوي القربى ولو سلم تأويل الشافعي الطواف في حق القارن بما ذكر
فكيف يفعل برواية ويسعى سعيين ولو كان كما تأول لم يكن فيه خصوصية بالقارن فإن المفرد أيضا يفعل كذلك ويطوف
هذين الطوافين وقد ذكر جماعة من العلماء أن مذهب علي وابن مسعود أن القارن بطوف طوافين ويسعى سعيين بخلاف
المفرد ولو سلم رواية جعفر من العتقين المذكورين وكان قوله ويسعى سعيًا محفوظًا فسعيًا مصدر مؤكّد وهو يحتمل القلة والكثرة
فيحمل على السعيين المفسرين في بقية الروايات فلا نسلم للشافعي قوله وجعفر يروي عن علي قولنا ثم قال البيهقي (أصح ما روي في
الطوافين عن علي ما نا أبو بكر) فذكر سندًا في آخره (عن أبي نصر لقيت عليًا) إلى آخره ثم قال (ابن نصر مجهول وقد روي
بأسانيد ضعاف عن علي مرفوعًا وموقوفًا ومدار ذلك على الحسن بن عمار وحفص بن أبي داود وعيسى بن عبد الله
وحامد بن عبد الرحمن وكلهم ضعيف لا يحتج بشيء مما روه) * قلت * قد روي ذلك بأسانيد جيدة ليس فيها أحد من هؤلاء
قال أبو بكر بن أبي شيبة وسعيد بن منصور ثنا هشيم بن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك أن عليًا وابن مسعود
قالا القارن يطوف طوافين * ورجال هذا السند ثقات وزاد بن مالك ذكره ابن حبان في الثقات وذكره أبو عمر في التمهيد
حديث أبي نصر عن علي ثم قال وروى الأعمش هذا الحديث عن إبراهيم ومالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن أذينة

قال سألت علياً فذكره وهذا أيضاً اسناد جيد وفي المثل رويناه من طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة
ومن طريق ابن سميان عن ابن شبرمة كلاهما عن علي وفي المثل أيضاً رويناه من طريق منصور بن زاذان عن زياد بن مالك
ومن طريق سفيان عن أبي إسحق السبيعي كلاهما عن ابن مسعود قال قال علي القارن طوافان وسعيان وهو من طريق الحجاج
ابن ارقط عن الحكم بن عمرو بن الأسود عن الحسن بن علي قال اذا قرنت بين الحج والعمرة فطفت طوافين واسع
سعين فظهر بهذا افساد جعل البيهقي ذلك الاسناد اصح ما روي في الطوافين عن علي وقد روي ذلك من حديث
عمران بن حصين أيضاً قال الدارقطني في سننه ثنا ابو محمد بن صاعد ثنا محمد بن يحيى الازدي ثنا عبد الله بن داود
عن شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين *
ثم قال الدارقطني يقال ان محمد بن يحيى حدث بهذا الحديث من حفظه فوهم في متنه والصواب بهذا الاسناد انه
عليه السلام قرن الحج والعمرة وليس فيه ذكر للطواف ولا للسعي وقد حدث به محمد بن يحيى على الصواب مراراً
ويقال انه رجع عن ذكر الطواف والسعي * قلت قوله حدث به من حفظه فوهم لم ينسبه الى احد من يعتمد عليه وكذا
قوله ويقال انه رجع عنه والظاهر ان المراد انه سكت عنه واذا ذكر هذه الزيادة مرة وسكت عنها مرة لعذر
لا تترك الزيادة ولو كان في الحديث غلة أخرى غير هذا الذكر الدارقطني ظاهراً وفي المثل لا بن حزم رويناه من
طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ان الصبي بن معبد قرن بين العمرة والحج فطاف لها
طوافين وسعى سبعين ولم يحمل بينهما واهدى واخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال هديت لسنة نبيك صلى الله عليه
وسلم انتهى كلامه والنخعي وان لم يدرك عمر ولا الصبي فقد قال ابو عمر في اوائل التمهيد وكل من عرف فانه لا يأخذ
الا عن ثقة فتدليسهم ليس له مقبول فواصل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وابراهيم النخعي عندهم صحاح ثم ذكر ابو عمر
بسنده عن الاعمش قلت لا ابراهيم اذا حدثني حديثاً فاسنده فقال اذا قلت عن عبد الله يعني ابن مسعود
فاعلم انه عن غيره واحداً اسميت لك احد فهو الذي سميت قال ابو عمر الى هذا انزع من اصحابنا من زعم ان
مرسل الامام اولى مسنده لان في هذا الخبر ما يدل على ان مراسيل النخعي اولى مسانيد وهو لم يرد كذلك
وقال البيهقي في باب ترك الوضوء من القمعة قال ابن معين مراسلات النخعي صحيحة الا حديث تاجر البحر بن وحدث
الضحاك في الصلاة وفي المثل قال مجاهد وجابر بن زيد وشريح واسمعي ومحمد بن علي بن الحسين والنخعي وحماد بن أبي
سليمان والحكم بن عتيبة وابو حنيفة والثوري والحسن بن علي وروي عن الاسود بن يزيد وشارحنوه الاوزاعي
وذكره صاحب الاستدكار عن جماعة منهم الاوزاعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح *

باب القرن بين الاسابيع *

* قال *

ذكر فيه حديثا قال (ليس بقوى) * قلت * في سنده عبد السلام بن ابي الجنوب قال ابن المديني وغيره منكر الحديث وقال ابو حاتم متروك وهذا الحديث من منكراته *

باب الخطبة يوم عرفة بعد الزوال *

* قال *

ذكر فيه حديثا (عن الشافعي انا ابراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد) الى آخره ثم قال (نفرد بهذا التفصيل ابراهيم) * قلت * كيف يقول نفرد به والشافعي يقول ثنا ابراهيم وغيره *

باب حيث ما وقف من عرفة اجزاء *

* قال *

* قلت * هذا التعميم يقتضي جواز الوقوف ببطن عرنة وكذا قوله بعد هذا باب حيث ما وقف من المزدلفة اجزاء يقتضي جواز الوقوف ببطن محسر وقد حكى ابن المنذر عن الشافعي انه من وقف ببطن عرنة فلا حج له قال وبه اقول وفي مؤطا مالك بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عرفة كلها موقف وارفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن محسر وقال ابو عمر هذا الحديث يفضل من حديث علي وجابر وابن عباس واكثرها ليس فيه ذكر بطن عرنة واستثناؤه صحيح عند الفقهاء ومحفوظ من حديث ابي هريرة ذكره عبد الرزاق عن معمر بن محمد بن المكندر عن ابي هريرة *

باب استحباب النزول في الرمي في اليومين الاخيرين *

* قال *

ذكر فيه عن ابراهيم بن نافع عن ابن ابي نجيح قال قال عطاء رمى الجمار ركوب يومين ومشى يومين ثم ذكر اثرنا عن ابراهيم بن نافع عن عطاء عن جابر كان يكره ان يركب الى شئ من الجمار الا من ضرورة ثم قال (كذا وجدته في كتابي وقد سقط من اسناده بين ابراهيم وعطاء رجل) * قلت * رواه ابن ابي شبة في المصنف كما وجدته البيهقي في كتابه ابراهيم عن عطاء ولا يلزم من روايته عنه شيئا بواسطة ان لا يروى عنه شيئا آخر بلا واسطة وقد صرح البخاري في تاريخه ان ابراهيم سمع من عطاء وجعله ابن حبان في كتاب الثقات من اتباع التابعين وذكر انه يروى عن عطاء *

باب الوقت المختار لرمي جرة العقبة *

* قال *

* قلت * مراده ان رميا بعد نصف النهار يجوز كما يوجب عليه في الباب الذي يليه وان المذكور في هذا الباب من الرمي عند الاصبح او طلوع الشمس او الضحى معمول على الاختيار لكن قوله عليه السلام في الرواية الاولى من حديث ابن عباس لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس وامره في الرواية الثانية للنساء ان لا ترموها الا مصبحين * يمنع من رميها

قبل طلوع الشمس او قبل الاصبح فهو مخالف للباب واذ امنع صلى الله عليه وسلم الضعفة ان يرموا قبل الاصبح فغيره
اولى وليس في حديث اسماء المذكور في الباب المذكور في الباب الذي يليه تخصيص انهارت قبل الفجر لان ما بعد
الفجر يسمى ايضا غلسا فتحمل انهارت عند ذلك واخرت الصلوة قليلا فصلت في منزلها ولو نص في هذا الحديث
انهارت قبل الفجر لم يدل على الجواز بعد نصف الليل فمن اين للبيهقي هذا القيد حيث يقول باب من اجاز رميها
بعد نصف الليل وحديث ام سلمة الذي في الباب المذكور مضطرب سند كما بينه البيهقي ومضطرب ايضا متنا كما
سنيته ان شاء الله تعالى وقد ذكر الطحاوي وابن بطال في شرح البخاري ان احمد بن حنبل ضعفه وقال لم يسنده
غير ابي معاوية وهو خطأ وقال عروة مرسلاته عليه السلام امرها ان توافيه صلوة الصبح يوم النحر بمكة *
قال احمد وهذا ايضا عجب وما يصنع النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر بمكة ينكر ذلك قال فبحثت الى يحيى بن
سعيد فسأله فقال عن هشام عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها ان توافي وليس توافيه وبين هذين
فرق وقال لي يحيى سل عبد الرحمن بن مهادي فسأله فقال هكذا اسفيا عن هشام عن ابيه توافي قال احمد
رحم الله يحيى ما كان اضبطه واشد بعقده وقال البيهقي في الخلافات توافي هو الصحيح فانه عليه السلام لم يكن
معها بمكة وقت صلوة الصبح يوم النحر وقال الطحاوي هذا حديث دار على ابي معاوية وقد اضطرب فيه فرواه
مرة هكذا يعني كما ذكره البيهقي ورواه مرة انه عليه السلام امرها يوم النحر ان توافي معه صلوة الصبح بمكة فهذا
خلاف الاول لان فيه انه امرها يوم النحر فذلك على صلوة الصبح في اليوم الذي بعد يوم النحر وهذا اشبه لانه
عليه السلام يكون في ذلك الوقت حلالا وقال ابو الوليد ابن رشد يحتمل ان يكون في الحديث تقديم وتأخير
وتقدم يوم النحر ان توافي صلوة الصبح بمكة كافي الحديث الثاني فيسقط احتجاج الشافعي به لذهبه الذي
شد فيه عن الجمهور وقال ابن المنذر في الاشراف لا يميز الرمي قبل طلوع الفجر بحال اذ فاعله مخالف ما سنده
الرسول صلى الله عليه وسلم لامتة ولورمى بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس لا بعيد اذ لا علم احد اقال لا يميزه
ولو اختلفوا فيه لا وجبت الاعادة *

* قال * ﴿باب التلبية حتى يرمي جمرة العقبة باول حصاة ثم يقطع﴾

ذكر فيه حديث شريك عن عامر بن شقيق * قلت * شريك ضعفه جماعة وعامر ضعفه ابن معين وقال ابو حاتم
ليس بالقوي ثم ذكر حديث الفضل فلم يزل يلبى حتى رمى جمرة العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر
حصاة * ثم قال البيهقي تكبيره مع كل حصاة كالدلالة على قطعه التلبية باول حصاة وامامنا في رواية الفضل من

الزيادة فانها غريبة اوردها ابن خزيمة واختارها وليست في الروايات المشهورة عن ابن عباس (الفضل) قلت *
 الغريب اذ اصح سند له وقد اخرج ابن حزم هذا الحديث في كتاب حجة الوداع بسند جيد من حديث
 ابي الزبير عن ابي معبد مولى ابن عباس عن الفضل ولفظه ولم يزل عليه السلام يلبي حتى اتم رمي جمرة العقبة
 وهذا صريح وهو يقوى الرواية التي رواها ابن خزيمة واختارها ويدل على انها ليست بغريبة والعجب من البيهقي
 كيف هترك هذا الصريح ويستدل بقوله بكبر على قطع التلبية باول حصاة مع ان التكبير لا يمنع التلبية اذ الحاج له ان
 يكبر ويلبي ويهلل وقد بين ذلك ابن مسعود فيما سيأتي عنه في هذا الباب من قوله فأتارك التلبية حتى رمى الجمرة *
 الا ان يخطئها بتكبير او تهليل وقال ابو عمر في التمهيد قال احمد واسحق وطائفة من اهل النظر والاثر لا يقطع
 التلبية حتى يرمى جمرة العقبة بأسرها قالوا هو ظاهر الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى
 رمى الجمرة ولم يقل احد من رواة هذا الحديث حتى رمى بعضها على انه قد قال بعضهم في حديث عائشة ثم قطع
 التلبية في آخر حصاة * وفي الاشراف لابن المنذر وروى بعض اصحابنا ممن يقول بظاهر الاخبار خبر ابن عباس ثم
 قال قطع التلبية مع آخر حصاة *

* قال * ﴿باب الخطبة يوم النحر﴾

* قلت * ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء ان خطبته عليه السلام في ذلك اليوم لم تكن لاجل الحج بل ذكر فيها
 احكاما اخر ثم ان خطبته عليه السلام كانت وقت الضحى كما ذكر البيهقي في آخر هذا الباب من طريق ابي داود وكذا
 ذكر ابن حزم وغيره ومذهب الشافعي على ما حكاه البيهقي ان الخطبة بعد الظهر *

* قال * ﴿باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر﴾

ذكر فيه حديث (لم اشعر ففحرت قبل ان ارمي) الى آخره * قلت * ظاهر قوله لم اشعر يقتضي ان السقوط يختص بالجاهل
 والناسي دون العامد والشافعي اسقط عن العمد ايضا تخالف ظاهر الحديث وفي شرح العمدة سقوط الدم عن الجاهل
 والناسي دون العامد قوي من جهة ان الدليل دل على وجوب اتباع افعال النبي صلى الله عليه وسلم في الحج بقوله
 خذوا عني مناسككم * وهذه الاحاديث المرخصة بالتقديم لما وقع السؤال عنها انما قرئت بقول القائل لم اشعر فيخصص
 الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على اصل وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في الحج وهذا مبني ايضا على
 القاعدة في ان الحكم اذا رتب على وصف يمكن ان يكون معتبرا لم يميز اطراحه والحاقي غيره مما لا يساويه به ولا شك
 ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذة والحكم علق به فلا يمكن اطراحه بالحاقي العمد

اذ لا يساويه فان تمسك بقول الراوى فاسئل عن شي قدم ولا اخر الا قال افعل ولا اخرج * فانه قد يشمر بان الترتيب مطلقا غير مراعى في الوجوب بخوابه ان الراوى لم يحك لفظا عاما عن الرسول صلى الله عليه وسلم يقتضى جواز التقديم والتاخير مطلقا وانما اخبر عن قوله عليه السلام لا حرج بالنسبة الى كل ما سئل عنه من التقديم والتاخير جهنم وهذا الاخبار من الراوى انما تعلق بما وقع السؤال عنه وذلك مطلق بالنسبة الى حال السؤال وكونه وقع عن العمد او عدمه والمطلق لا يدل على احد الخالين بعينه فلا تبقى حجة في حالة العمد انتهى كلامه ثم في التمسك بهذه الاحاديث مخالفة لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله * وقد ترك اكثر الفقهاء العمل بعموم هذه الاحاديث فقالوا ان السعي بين الصفا والمروة قبل الطواف بالبيت لا يجزى الساعى وانه كن لم يسع * قال الطحاوى وهذا قول عامة فقهاء الامصار من اهل الحجاز والعراق ولا نعلم لهم مخالفا غير عطاء والا وراعى فانه روي عنهما انه يجزى ولا يبيده بعد الطواف على انه جاء ذلك مصرح به فيما اخرجه ابوداود من حديث اسامة بن شريك وفيه (ان قالوا قال يا رسول الله سعت قبل ان لطوف) الحديث وانه عليه السلام قال لا حرج * وقد ذكره البيهقي فيما بعد في باب التحلل بالطواف وذكر الخطابي في السعي قبل الطواف نحو ما ذكره الطحاوى وقال مالك من حلق قبل ان يرمى فعليه دم وقال ابن ابى شبة ثنا ابو الاحوص عن ابراهيم بن مهاجر هو اليحلى عن مجاهد عن ابن عباس قال من قدم شيئا من حجه واخره فليهرق كذلك دما * وهذا سند صحيح على شرط مسلم وقال ايضا ثاجر عن منصور عن سعيد بن جبيرة قال من قدم شيئا من حجه او حلق قبل ان يذبح فعليه دم وقال ايضا ثا فضيل بن عياض عن ليث عن صدقة عن جابر بن زيد قال من حلق قبل ان يحرر فعليه الفدية وقال ايضا ثا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم قال من حلق قبل ان يذبح اهرق دما فقرأ ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله * وفي التهذيب للطبري وقال ابو مرة عن الحسن من قدم من نسكه شيئا قبل شي فليهرق دما * ثم ذكر البيهقي حديث عبد الله بن عمرو من رواية عبد الرزاق بزيادة ثم قال (ورواه محمد بن ابي حفصة عن الزهري بزيادة اخرى) ثم ساقها بسنده * قلت * ذكر الدارقطني ان محمد بن ابي حفصة زاد في حديثه افضت قبل ان ارمي * قال الدارقطني ولم يتابع عليه واره ووم فيه ثم قال البيهقي (انا ابو الحسن العلوى انا عبد الله بن محمد بن شعيب ثم ساق سنداه الى ابن عباس فذكر الحديث وفي آخره ولم ياربشئ من الكفارة ثم قال البيهقي (استناد صحيح) * قلت * هذه الزيادة وهي قوله ولم ياربشئ من الكفارة غريبة جدا لم اجد هافي شي من الكتب المتنوعة بين اهل العلم وشيخ البيهقي وشيخ شيخه لم اعرف حالها بعد الكشف والتنوع وايضا فابراهيم بن طهمان وان خرج له في الصحيح فقد تكلفوا فيه ذكره ابن الجوزى في كتاب الضعفاء وحكى عن محمد بن عبد الله بن

عمارانه قال هو ضعيف مضطرب الحديث ورأيت في كتاب الصريفي في أسماء الرجال بخطه قال ابن حبان لأبراهيم
ابن طهمان مدخل في الثقات ومدخل في الضعفاء وقد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات وقد روى
عن الثقات أشياء معضلات انتهى كلامه ومع ما فيه من الكلام شذبهذه الزيادة عن خالد الحذاء وقد أخرج البخاري
الحديث من طريق عبد الأعلى ويزيد بن زريع كلاهما خالد وليس فيه هذه الزيادة وكل منهما أجل من ابن طهمان
وعهدي باليهقي فيما مضى قريب في باب التلبية حتى يرمي جمرة العقبة بأول حصاة على الزيادة وحديث ابن
عباس وهي قوله ثم قطع التلبية مع آخر حصاة بأنها غريبة ليست في الروايات المشهورة مع أن سند تلك الزيادة
اصح وأجل من سنده ثم ذكر هذه ههنا وصحح سندها

قال * باب التحلل بالطواف *

ذكر فيه حديث أسامة بن شريك ثم قال (كانه سأله رجل سعى عقب طواف القدوم قبل طواف الافاضة)
قلت * هذه الصورة مشهورة وهي التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر أنه لا يسأل عنها وإنما سأل من تقديم
السعي على طواف القدوم وعموم قول الصحابي فاستل عن شئ قدم ولا أخر الأقال فعل ولا حرج يدل على جواز
ذلك وهو مذاهب عطاء والأوزاعي كما تقدم واختاره ابن جرير الطبري في تذهب الآثار وظهر بهذا أن
الشافعي وأكثر العلماء تركوا العمل بعموم الحديث كما تقدم بيانه

قال * باب سقاية الحاج *

ذكر في آخره حديث عبد الله بن المؤمل (عن أبي الزبير عن جابر ماء زمزم لما شرب له) ثم قال (نفرد به عبد الله بن
مؤمل) قلت * لم نفرد به بل تابعه إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير كذا ١١ ورده البيهقي نفسه فيما بعد في باب
الرخصة في الخروج بماء زمزم *

قال * باب من شك في عدد مرامي *

ذكر فيه (أن علياً سئل عن ذلك فقال أما أنا فعملت في صلوتي) لأعدت صلوتي ثم قال البيهقي (كانه أراد لأعدت
المشكوك في فعله كذلك في الرمي بعيد المشكوك في رميه) قلت * ترك الحقيقة من غير ضرورة في موضعين
* أحدهما أن علياً صرح بأعادة الصلوة فأول البيهقي ببعضها والثاني أن فعل المشكوك فيه لا يسمى إعادة بل حقيقة
الاعادة أن يكون في العبادة خلل فنقل في الوقت مرة أخرى ثم ذكر البيهقي حديثاً (عن مجاهد عن سعد بن أبي
وقاص) قلت * سكت عنه وقال ابن القطان لا أعلم لمجاهد سماعاً من سعد وقال الطحاوي في أحكام القرآن حديث

منقطع لا يثبت أهل الإسناد مثله وذكر ابن جرير في التهذيب أنه لم يستمر العمل به لأنه لم يصح لا اختلاف الرواة عن ابن أبي بيجع فيه فقد رواه الججاج بن رطاة عنه عن مجاهد عن سعد بن اختلاف ربههم كان بالزيادة على السبع لا بالنقصان عنها وهو أولى بالصواب وإن كان من رواية الججاج لموافقة ما تظاهر به الأخبار من وجوب الرمي بسبع ولأن سعداً لم يذكر أن ذلك كان عن أمره عليه السلام وفعله ولأنه ولو صح فهو منسوخ بالنقل المستفيض بوجوب السبع *

* قال * ﴿باب تأخير الرمي عن وقته حتى يمسي﴾

ذكر فيه حديث ابن طهمان (عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس) وفيه (ولم يأمري بشئ من الكفارة) ثم قال (أخرجه البخاري من حديث يزيد بن زريع وغيره عن الحذاء) * قلت * قد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر وظاهر كلام البيهقي أن البخاري أخرجه بذلك اللفظ وليس في صحيحه قوله ولم يأمري بشئ من الكفارة *

* قال * ﴿باب الرخصة في أن يدعوا نهاراً ويرموا ليلاً﴾

* قلت * ذكر في هذا الباب أربعة أحاديث وسكت عنها ولا يحتج بشئ منها حسد يثيب مرسلين عن عطاء وإبي سلمة وحديثا عن ابن عباس في سنده عمر بن قيس هو المكي ضعيف جداً فسكت عنه هنا وقال في باب استلام الركن الباني (ضعيف) وحديثا عن ابن عمر في سنده مسلم بن خالد فسكت عنه هنا وضعفه في أبواب التراويح * قال * ﴿باب دخول البيت﴾

ذكر فيه دخوله عليه السلام البيت من طريق البيت (عن يونس عن نافع عن ابن عمر) ثم قال (أخرجه البخاري في الصحيح قال وقال البيت) * قلت * أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد موصولاً عن يحيى بن بكير عن الليث بسنده فلا ضرر وقال قول البيهقي عن البخاري (قال وقال البيت) ثم ذكر حديثا في سنده عبد الله بن مؤمل فقال (ليس بقوي) * قلت * ضعفه في باب بيان أن النعي مخصوص ببعض الأمكنة وقال في باب الخلع فسح وأطلق (ضعفه أحمد وابن معين والبخاري ونكلم فيه شعبة) *

* قال * ﴿باب ما يستدل به على أن دخوله ليس بواجب﴾

ذكر فيه حديث ابن أبي أوفى (لم يدخل عليه السلام البيت لعمرة) وحديث عائشة في دخوله وحمل الأول على العمرة والثاني على حجة عليه السلام * قلت * في سند الثاني اسمعيل بن عبد الملك قال ابن حبان يقلب ما روى فكان

ابن مهدي يحدث عنه ثم امسك وقال اضرب على حد بشه وكان يحيى لا يحدث عنه فاذا الحاجة الى التوفيق بين الحديثين *

* قال * **باب من كره ان يقال للذي لم يعج ضرورة**

ذكر فيه حديثا (عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس) ثم قال (ورواه عمر بن قيس وليس بالقوي عن عكرمة) * قلت * الان القول في عمر بن قيس هنا وقد تقدم في باب استلام الركن البجلي انه قال (ضعيف) وزاد في باب من بنى او غرس في غير ملكه (لا يمتنع به) وفي الضعفاء لابن الجوزي قال احمد لا تساوى احاديثه شيئا احاديثه بواطل وقال مرة متروك وكذا قال النسائي والفلاس والازدي والدارقطني وقال يحيى ليس بثقة وقال البخاري منكر الحديث وقال ابن حبان كان يقلب الاسانيد ويروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات ثم ان البيهقي تكلم في عمر بن قيس وفي الرواية الاولى عمر بن عطاء بن وراز فسكت عنه وهو ايضا ضعيف ضعفه النسائي وابن معين وقال مرة ليس بشيء *

* قال * **باب ما يفسد الحج**

ذكر فيه عن يزيد بن نعيم اوزيد ثم قال (يزيد بن نعيم الاسلمي بلا شك) * قلت * اخرج من طريق ابي داود وفيه الامر بالتفرق في الرجوع وفي العودة والذي في كتاب المراسيل لابي داود على الشك ونصه مخالف لما ذكره البيهقي انما فيه الامر بالتفرق في الرجوع لافي العودة ثم ان زهد بن نعيم مجهول ويزيد بن نعيم ثقة معروف والامر قد ار بينهما وهذا يضعف الحديث ولا درى من اين للبيهقي انه يزيد بلا شك ثم ذكر انرا (عن عطاء عن عمرو عن مجاهد عن عمر) * قلت * كلاهما منقطع عطاء ومجاهد لم يدركا عمر *

* قال * **باب التخيير في فدية الاذى**

ذكر فيه (عن ابن وهب عن مالك عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن ابن ابي ليلى عن كعب بن عجرة) الحديث ثم ذكره (عن القعني وعبد الله بن يوسف ويحيى بن بكير عن مالك عن عبد الكريم عن ابن ابي ليلى) بدون ذكر مجاهد ثم حكى (عن الشافعي قال غلط مالك الحفاظ حفظوه عن عبد الكريم عن مجاهد) * قلت * ذكر المحاوي في احكام القرآن الحفاظ ورواه عن مالك عن عبد الكريم عن مجاهد قال غلط من الشافعي او غلط مالك في الوقت الذي سمعه منه الشافعي وكان قبل ذلك او بعده حدث به صحيحا فمن حدث به عن مالك بلا غلط عبد الله بن وهب والقعني روياه عن مالك عن عبد الكريم عن مجاهد وهذا الذي ذكره المحاوي مخالف لما ذكره البيهقي عن القعني وقال ابو عمر في التهيد رواه ابن وهب وابن القاسم ومكي بن ابراهيم وعبد الرحمن بن مهدي وبشر بن عمرو والوليد بن مسلم واسحق بن سليمان

الرازي ومحمد بن الحسن وغيرهم عن مالك عن عبد الكريم عن مجاهد*

* قال * ﴿باب محل الهدي والاطعام الى مكة ومنى والصوم حيث شاء﴾

ذكر فيه حديث جابر (منى كلها منحر وفي رواية كل فج مجامع مكة طريق ومنحر) * قلت * الظاهر ان مراده من التبويب ان الهدي والاطعام لا يكونان الا بمكة ولم يستدل على الطعام واطلاق قوله تعالى ففدية من صيام او صدقة او نسك * يقتضي ان الطعام كالصوم وكذا احكى ابن المنذر عن الشافعي فانه قال قال طاووس والشافعي الدم بمكة والاطعام والصوم حيث شاء *

* قال * ﴿باب الرجل يصيب امرأة بعد التحلل الاول وقبل الثاني﴾

* قلت * مذهب الشافعي ان الوطى قبل الرمي يفسد الحج ذكره ابن المنذر وغيره وهو مخالف لظاهر قوله عليه السلام الحج عرفة اذ معناه ان الفساد ينبغي بالوقوف وكما انه لا فساد بعد الرمي اجماعا فكذلك قبله اذ الرمي من توابع الحج فلا يتعلق به الفساد لحصول الوقوف وروى ابو حنيفة في مسنده عن عطاء بن السائب عن ابن عباس في الرجل يواقع امرأة بعد ما وقف بعرفة قال عليه بدنة وتم حجه * والظاهر ان مراد البيهقي في التبويب ان يكون الاصابة بعد الرمي قبل الطواف لكنه اخطأ في عبارته حيث اطلق ولم يقيد *

* قال * ﴿باب المفسد لعمرته بقضيهما من حيث احرم ما افسد وكذا المفسد لحجه﴾

قال (واما من ذهب الى ان عائشة رفضت عمرتها وامرها عليه السلام بان تقضيهما من التمتع فقد رد لنا فيما مضى انه عليه السلام امرها بادخال الحج على العمرة) * قلت * ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء ان من افسد حجه او عمرته له ان يقضيهما من موضعه عند ابي حنيفة واستدل على ذلك بقضية عائشة وقد قدمنا في باب ادخال الحج على العمرة انه عليه السلام امرها برفض العمرة بالحج *

* قال * ﴿باب خطاء الناس يوم عرفة﴾

ذكر فيه (عن محمد بن اسمعيل عن سفبان عن ابن المنكدر عن عائشة) حديث (الاخى يوم يضي الامام) ثم ذكر (ان محمدا هذا تفرد عن سفبان) * قلت * اخرجه الترمذي بمعناه من حديث معمر عن ابن المنكدر عن عائشة *

* قال * ﴿باب من رخص في دخوله ما يبرأ احرام وان لم يكن محاربا﴾

ذكر فيه حديث ابي قتادة (انه اصطاد حمار وحش) الى آخره * قلت * مراده من الباب من دخلها لغير حج وعمره اذ لا يدخل احدهما الا بدله من احرام بلا شك وابتداء فان اراد دخوله كذا لك وجب عليه الاحرام من الميقات

فالحديث حينئذ غير مطابق للباب ويحتاج العلماء الى الاعتذار عنه وان لم يرد دخولها فهو ايضا غير مطابق ودخوله لما مع
النبي صلى الله عليه وسلم لا ينج ولا لعمره في غاية البعد وفي شرح العمدة تكلموا في كونه لم يكن محرما مع كونهم خرجوا للحج
ومروا بالمقات ومن كان كذلك وجب عليه الاحرام من المقات واجيب بوجوه منها ما دل عليه اول الحديث انه ارسل
الى جهة اخرى لكشفها وكان الاكتفاء بعد مضي المقات ومنها وهو ضعيف انه لم يكن يريد الحج والعمرة ومنها انه
قبل توقيت المواقيت انتهى كلامه واخرج الطحاوي هذا الحديث في شرح الآثار بسند لا بأس به وفيه انه
عليه السلام بعثه على الصدقة وخرج عليه السلام واصحابه وهم محرمون حتى نزلوا عسفا وجاء ابو قتادة
وهو حل الحديث *

* قال * **باب قتل المحرم الصيد عمدا** *

ذكر فيه (ان رجلا قال لعمر اجريت انا وصاحبي فرسين فاصبنا ظييا ونحن محرمان) * قلت * سياتي الكلام عليه
ان شاء الله تعالى *

* قال * **باب النفر يصيرون الصيد** *

ذكر فيه حديث سعيد بن كثير بن عفير (ثنا سليمان بن بلال عن عمرو بن ابي عمرو عن المطلب بن عبد الله عن جابر)
ثم قال (وكذلك رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن عمرو عن الثقة عن سليمان بن بلال ورواه
عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر) ثم قال (قال الشافعي ان
ابن ابي يحيى احفظ من الدراوردي وسليمان مع ابن ابي يحيى قال البيهقي وكذا يعقوب بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله
ابن سالم وهما مع سليمان من الاثبات) * قلت * الدراوردي احتج به الشيخان وبقية الجماعة وقال ابن معين ثقة حجة
وثقة القطان وأبو حاتم وغيرهما واما ابن ابي يحيى فلم يخرج له في شيء من الكتب الخمسة ونسبه الى الكذب جماعة
من الحفاظ كابن حنبل وابن معين وغيرهما وقال بشر بن المنفل سألنا فقهاء المدينة عنه فكلمهم يقولون كذاب او نحو
هذا وسئل مالك اكان ثقة فقال لا ولا في دينه وقال ابن حنبل كان قد راى معتزليا جهما كل بلا فيه وقال البيهقي في
التيمم والنكاح (متنلف في عدالته) ومع هذا كله كيف يرجع على الدراوردي ثم لورج عليه هو ومن معه فالحديث
في نفسه معلول عمرو بن ابي عمرو مع اضطرابه في هذا الحديث متكلم فيه قال ابن معين وابوداود ليس بالقوي
زاد يحيى وكان مالك يستضعفه وقال السدي مضطرب الحديث والمطلب قال فيه ابن سمعك ليس بمجتبى بعده
لانه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير او عامة اصحابه يدلسون ثم الحديث مرسل قال الترمذي المطلب

لا يعرف له سماع من جابر فظهر بهذا ان الحديث فيه اربع على واحداهما الكلام في المطلب * ثانيتهما انه ولو كان ثقة فلا سماع له من جابر فالحديث مرسل * ثالثتهما الكلام في عبوره رايتهما انه ولو كان ثقة فقد اختلف عليه فيه كما مر وقد اخرجه الطحاوي من وجه آخر عن المطلب عن ابي موسى وقال ابن حزم في المحلى هو خير ساقط وكيف يجعل البيهقي يحمي بن عبد الله بن سالم من الاثبات وقد ضعفه الساجي وحكي تضعيفه عن ابن معين قال الطحاوي ومن جهة النظر حديث ابي قتادة اولى من حديث المطلب لان الشيء لا يحرم على انسان بنية غيره ان يصيد له ولانهم لا يختلفون ان لحم الصيد اذا ذكي في الحلال ثم ادخل الحرم جازا كله فكذلك اذا احرم وقال صاحب التمهيد في حديث ابي قتادة دليل على ان المحرم اذا اعان على الصيد بما قل او كثر فقد فعل ما لا يجوز له وهذا اجماع من العلماء واختلفوا في المحرم يدل الحرم او الحلال على الصيد فكرهه مالك والشافعي ولا جزاء عليه وقال ابو حنيفة واصحابه عليه الجزاء وبه قال احمد واسحق وهو قول علي وابن عباس وعطاء وقال الطحاوي لم يرو عن احد من الصحابة خلاف ذلك فصار اجماعا وفي الاشراف لابن المنذر وهو قول سعيد بن جبير والشعبي والحرث المكي وبكر بن عبد الله المزني وفي التجرى للقندوري عن عطاء قال اجمع الناس على ان على الدال الجزاء وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء ان رجلا قال لعمري اني اشترى الى ظبي وانا محرم فقتله صاحبي فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف ما ترى قال شاة قال وانا اري ذلك

قال * باب المحرم لا يقبل ما يهدي له من الصيد *

ذكر فيه عن جماعة منهم ابن اسحق عن الزهري حديث هدية الصعب حمار وحش ثم ذكر (ان ابن عيينة خالفهم فرواه لحم حمار وحش وان مسلما اخرجه كذلك) قلت * جعل صاحب التمهيد ابن اسحق مع ابن عيينة وذكر انها خالفا لجماعة فقال لحم حمار وحش ثم قال البيهقي (ورواه الحميدي عن سفيان على الصحة) ثم اخرجه من طريقه ولفظه (حمار وحش) ثم قال (كذا وجدته في كتابي وهو سماع الحميدي عن سفيان فيما خلا ثم اضطرب فيه فيما بعد) ثم ذكر البيهقي بسنده الى الحميدي انه قال (وكان سفيان يقول في الحديث اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش ورجلا قتل يقطع دما ور بهالم يقل وكان فيما خلا رجلا قال حمار وحش ثم صار الى لحم حتى مات) قلت * الذي في اصل سماعنا من مسند الحميدي وهو اصل جيد بخلاف ما ذكره البيهقي فان لفظ اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش ثم قال الحميدي وكان سفيان رجلا جاءه مارة في حديث واحد وزبا فرقهما وكان يقول حمار وحش ثم صار الى لحم ثم ذكر البيهقي (عن الصعب انه اهدي للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار

فاكل منه ثم قال (اسناد صحيح فكانه رد الحلي وقبل اللعم) قلت هذا في سنده بجي بن سليمان الجعفي عن ابن وهب
اخبرني بجي بن ايوب هو العافقي المصري وبجي بن سليمان ذكرنا لذهبي في الميزان والكاشف
عن النسائي انه ليس بثقة وقال ابن حبان ربما اغرب والعافقي قال النسائي ليس بذلك القوي وقال ابو حاتم
لا يفتح به وقال احمد كان سيء الحفظ يخطي خطأ كثيرا وكذا به مالك في حديثين فعلى هذا لا يشتغل بتاويل هذا
الحديث لاجل سنده ولخالفته للحدث الصحيح وقول البيهقي وقبل اللعم يرد ما في الصحيح انه عليه السلام رده

قال * باب ما جاء في حرم المدينة *

ذكر في آخره حديث الذي اصطاد نهسا فارس له زيد ثم قال (قال البوسنجي النهسا الطير الصغير) قلت كذا ذكره
بالالف والمعروف فيه نهس بضم النون وفتح الهاء من غير الف *

قال * باب كراهية قتل الصيد بوج *

ذكر فيه حديث الزبير قلت سكت عنه وفي سنده محمد بن عبد الله بن انسان عن ابيه ومحمد قال فيه ابو حاتم
ليس بالقوي وفي حديثه نظر وذكر له البخاري هذا الحديث وقال لا يتابع عليه وابوه لا يعرف روى عنه غير ابنه وقال
البخاري لا يصح حديثه وكذا قال ابن حبان والازدي ذكر الجلال في العلل ان احمد ضعفه وصح الشافعي
حديثه واعتمده كذا في الميزان *

قال * باب جواز الرعي في الحرم *

قلت قوله عليه السلام لا يختل خلاها يدخل فيه الرعي ايضا وكما منع من الافه بالقطع يمنع بالرعي كالصيد لما منع
من قتله يمنع ان يرسل عليه كلبا يقتله وكررع الآدمي وقال الطبري في التهذيب الصواب انه لا يجوز الارعاء لانه
سبب لاستهلاكه كالقطع واستدل البيهقي على الجواز بقوله عليه السلام في المدينة (ولا يخطط فيها شجرة الا لعلف)
قلت حرم مكة والمدينة مختلفان فلا يقاس احدهما على الآخر قال بغوي في التهذيب لا جزاء في صيد المدينة
وشبهها في الجديد *

قال * باب النمر يصيرون الصيد *

ذكر فيه (عن مالك عن عبد الملك بن قريز عن ابن سيرين ان رجلا اجري هو وصاحبه قريسين فاصابا غظيا فحكم فيه
عمر وعبد الرحمن بن عوف بعنز) قلت هذا الاثر منقطع ابن سيرين لم يذكر عمر وذكر البخاري في تاريخه في
ترجمة عبد الملك بن قريب الاصمعي عن ابن معين انه قال روى مالك عن عبد الملك بن قريز انه اصابا غظيا

قال الاصمعي سمع بني مالك وحكي البيهقي في كتاب المعرفة عن الشافعي ان ما لكا وم في عبد الملك بن فريز
وانما هو عبد العزيز بن قديس ذكر الخطيب في كتاب التلخيص عبد الملك بن قريب الاصمعي ثم ذكر عبد الملك
ابن قديس وقال هو اخو عبد العزيز فعلى ما ذكر الشافعي والخطيب عبد الملك بن قديس ليس هو الاصمعي
ولم اقف على حاله ولو صح هذا الاثر كان ظاهره حجة على البيهقي لانها اوجبا عليه عزا ومذهب البيهقي انه
تجب عليه نصفه وقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا الجزاء مثل ما قتل بشرط وجزاء فكل من دخل تحت الشرط يلزمه الجزاء
كاملا نحو من دخل داري فله درهم فكل داخل له درهم كاملا فان قيل كل منهما داخل قلنا وهناك منها
قائل اذا القتل فعل يجوز ان يكون خروج الروح عنده ولهذا يجب على الجماعة القصاص فان قيل انما اوجب الله
تعالى جزاء واحدا قلنا وكذا اوجب الله تعالى في قتل الخطاء كفارة واحدة بقوله تعالى ومن قتل مونا خطأ فتحرير
رقيه وموع هذا يجب على كل منهم كفارة تامة ووافي الشافعي على ذلك حكاه عنه ابن المنذر وغيره وقال صاحب التمهيد
لا يختلفون في ذلك ثم ذكر البيهقي اثر عن ابن عباس في سنده عبد الواحد بن زياد عن ابي شيبة سعيد بن عبد الرحمن
الزبيدي قلت ابو شيبة هذا قال ابن عدي لا يتابع على حديثه وكذا حكى العقيلي عن البخاري وعبد الواحد خرج
له في الصحيح ومع ذلك تكلموا فيه قال الذهبي قال ابن معين ليس بشئ وقال ابو داود الطيالسي عمدا الى احاديث
كان يرسلها الا عمن فوصلها كلها ثم ذكر البيهقي اثر عن عمار بن ابي عمار الى آخره قلت اضطرب في هذا الاثر
فذكره البيهقي في هذا الكتاب على وجهين وذكره في كتاب المعرفة على وجهين آخرين حكى عن الشافعي انا الثقة عن
حماد بن سلمة عن زياد بن مولى بني مغزوم وحكي ايضا عن الشافعي في كتاب اختلاف مالك والشافعي انا الثقة عن حماد بن
سلمة عن عمار مولى بني هاشم سئل ابن عباس الى آخره

باب جزاء الحمام

قال

ذكر فيه (عن جماعة من الصحابة انهم اوجبوا فيه شاة) قلت الشاة لا يشبه الحمامة من حيث المنظر فعلنا انهم اوجبوا من
حيث القيمة وايضا فقد تقدم ان الشاة يشبه الطي والطي لا يشبه الحمامة فكذا الشاة التي يشبه الطي ثم ان الذين
اوجبوا فيها الشاة بعضهم اطلق الحمامة ومقتضاه انه يجب فيها الشاة مطلقا والشافعي فرق فاوجب في حمام الحرم شاة
وفي حمام غير الحرم قيمته كذا حكى عنه صاحب الاستدكار

باب جزاء ما دون الحمام

قال

ذكر فيه (عن ابن عباس قال ما كان سوى حمام الحرم فيه ثمنه) قلت هذا اتفرق بين حمام الحرم وغيره كما تقدم

عن الشافعي وليس بمناسب للباب *

* قال *

باب كون الجراد من صيد البحر *

ذكر فيه حديثان في سندهم ميمون بن جابان فقال فيه (لا يعرف) * قلت * بل هو معروف روى عنه الحماد بن المبارك ابن فضالة وثقه العجلي وقال المزني في كتابه ثقة وقال صاحب الميزان ذكره ابن حبان في ثقاته *

* قال *

باب ما للبحر من قتلته *

ذكر في اواخره (عن ابي عبيد انه قال قد يجوز في الكلام ان يقال لل سبع كلب الا ترى انهم يروون في المغازي ان عتبة بن ابي لهب كان شديدا لا ذى للنبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * سكت عنه البيهقي موافقا لابي عبيد وذكر عن ابن الصلاح انه قال قوله عتبة مما يفلط فيه وهذه القضية لعنتية اخي عتبة ذكر ذلك اهل المعرفة بالنسب والمغازي واما عتبة فانه بقي حتى اسلم يوم الفتح وهو مذكور في كتب الصحابة رضى الله عنهم ولم يرد ما عقر من السباع وانما اراد الكلب المعروف المراد بقوله عليه السلام اذ اولغ الكلب * من اقتنى كلبا * لان اطلاق اسم الكلب على هذا حقيقة وهو مراد بالاجماع واطلاقه على ما عقر من السباع ليس بطريق الحقيقة فلواريد الاخر كالك * مما بين المعنيين بلفظ واحد وايضا فان الضبع اشد عقرا من الكلب المعروف واكثر قتلا للناس واكلا لحومهم وشربا لدمائهم ويعدو عليهم ويحتفهم ويتدي بالاذى ومع ذلك جعله النبي عليه السلام صيدا فدل انه لم يرد بالكلب ما يعقر من السباع ولو كان الامر كما قالوا الشملة اسم الكلب العقور فوجب ان لا يجب شئ بقتله وفي الاشراف لابن المنذر كان العلماء بالشام يعدونها من السباع ويكرهون اكلها * فان قيل * فلم ايجتم قتل الذئب * قلنا * للنص عليه فيما ذكره البيهقي من حديث ابن المسيب مرسله واخرجه الطحاوي من حديث ابي هريرة مرسله وعن ابن عمر موقوفه عليه *

* قال *

باب لا يفدى الاما يوكل لحمه *

استدل لا بما مضى وبانه تعالى انما حرم عليهم بقوله وحرم عليكم صيد البر * ما كان حلالا قبل الاحرام * قلت * يباح صيد الماكول وغيره للانتفاع به فحرم عليهم عند الاحرام الكل الا ما استثناء وقد ثبت في الصحيح نهيه عليه السلام عن اكل كل ذى ناب من السباع ويندرج الضبع كما تقدم بيانه ويندرج الثعلب ايضا لانه ذى ناب من السباع ومع ذلك اباحهما الشافعي ورأى فيهما على المحرم الجزاء *

* قال *

باب المحصر يذبح ويحل حيث احضر *

ذكر فيه عن (الشافعي انه قال الحديبية بمضاهي الحل وبمضاهي الحرم وانما هو المحدثي عند نافي الحل * قلت * قد تقدم

في الباب السابق انه عليه السلام كان مضطربا في الحل وكان يصلي في الحرم واستند الطحاوي عن المسور قال
كلنا النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية خباؤه في الحل ومضاه في الحرم قل الطحاوي ولا يجوز في قول احد من
العلماء ان قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الحرم ان يخرج منه دون الحرم فلما ثبت انه عليه السلام كان يصلي في الحرم
استحال ان يكون نحر المدي في غيره لان الذي يبيع نحر المدي في غيره انما يبيعه في حال الصد عنه لا في حال
القدرة عليه انتهى كلامه وبدل على انه عليه السلام نحر في الحرم ما أخرجه النسائي بسند صحيح عن ناجية بن كعب
الاسلمي انه اقر النبي صلى الله عليه وسلم حين صد المدي فقال يا رسول الله ابعث به معي فانا نخره قال وكيف قال
أخذه به في اودية لا بقدر عليه قال فدفعه اليه فانطلق به حتى نخره في الحرم وفي الباب الذي بعد هذا الباب من
كلام ابن عباس ما يدل على ذلك وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو اسامة عن ابي العيص عن عطاء قال كان منزل
النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية في الحرم وفي الاستنباط قال عطاء وابن اسحق لم يخر عليه السلام هديه يوم
الحديبية الا في الحرم ثم ذكر البيهقي اثر العن حسين بن علي انه مرض بالسقيان وعلما امر براسه فخلق راسه ونسك
عنه بالسقيان فخر عنه بهرا قلنا ذكر الطحاوي ان هذا لا يصح لانهم لا يجوزون ان يبيع من الحرم ان يذبح في غيره
وانما يختلفون اذ ائتمن منه فلما نحر علي في غيره وهو اصل اليه دل على انه اراد الصدقة عليهم لا المدي انتهى كلامه
ثم هذا الاثر حجة على البيهقي واصحابه لانهم لا يرون الاحلال في الاحصار بالمرض

باب لا قضاء على المحصر

قال

ذكر فيه اثر ابن عباس انه قال انما الدل على من نقض حجه بالبلدة فاما من حبسه عذرا او غير ذلك فانه يحل ولا يرجع
وان كان معه هدي وهو محصر يحوزه ان كان لا يستطيع ان يبعث به وان استطاع ان يبعث به لم يحل حتى يبلغ المدي
محله قلنا هذا الاثر وان دل على ما ذكره فانه يدل على ان المدي لا يذبح الا في الحرم كما سبق الوعد به في
الباب السابق وقد اوجب على المحصر القضاء المراقبون ومجاهد وعكرمة والنخعي والشعبي والطبري استدلالا
بانه عليه السلام واصحابه اعتمر واقي العام المقبل قضاء تلك العمرة ولذلك سميت عمرة القضاء ولحديث الججاج
ابن عمرو والمذكور فيما بعد في باب الاحلال بالاحصار بالمرض ونقطة من كسر او عرج فقد حل وعليه اخرى وعن
ميمون بن مهران قال خرجت معتمرا عام حاصر اهل الشام ابن الزبير بمكة وبعث معي رجلا من قومي بهدي
فلما انتهينا الى اهل الشام منهمنا ان ندخل الحرم فمهرت المدي بمكاني ثم احللت ثم رجعت فلما كان من العام
المقبل خرجت لا قضى عمرتي فاني ابن عباس فسأته فقال ابدل المدي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر

اصحابه ان يريدوا الهدي الذي نحر واعام الحديبية في عمرة القضاء اخرجهم ابو داود في سننه بسند حسن * قال الخطابي من اوجبه يعني القضاء فانه يلزمه بدل الهدي لقوله عز وجل هد يا بالغ الكعبة ومن نحر الهدي في الموضع الذي احصره وكان خارجا من الحرم فان هديه لم يبلغ الكعبة فيلزمه ابداله او ابلاغه الكعبة وفي الحديث حجة لهذا القول *

* قال * * باب من لم ير الاحلال بالاحصار بالمرض *

(قال الله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي * قال الشافعي فمن حال بينه وبين البيت مرض حابس فليس بدخل في معنى الآية لانهما نزلت في الحائل من العدو) * قلت * ذهب ابن مسعود وعطاء وجمه وراهل العراق وابو ثور في رواية ان الاحصار يكون بالمرض كذا في الاستذكار واكثر اهل اللغة على ان الاحصار بالمرض والحصر بالعدو فوجب استعمال اللفظ في حقيقته وهو المرض ويدخل العدو فيه بالمعنى ولما كان سبب نزول الآية العدو وعدل عن لفظ الحصر المختص بالعدو الى الاحصار المختص بالمرض دل على انه اريد باللفظ ظاهره وهو المرض ولما حل عليه السلام وامر به اصحابه دل على ان الحصر من حيث المعنى كذلك وايضا لما جاز الاحلال بالعدو لتعذر الوصول الى البيت وذلك المعنى موجود في المرض ساواه في حكمه ولهذا الوجه حسن في دين او غيره فتعذر وصوله كان كالحصر ولو منعها من حج التطوع بعد الاحرام جاز لها الاحلال * * قال * * باب حصر المرأة تحرم بغير اذن زوجها *

ذكر فيه حديث حسان بن ابراهيم (قال ابراهيم الصائغ قال نافع قال ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها ان تطلق الا باذن زوجها) * قلت * هذا الحديث في اتصاله ونظر وقال البيهقي في كتاب المعرفة تفرد به حسان ابن ابراهيم وفي الضعفاء للنسائي حسان ليس بالقوي وقال العقيلي في حديثه وهم وفي الضعفاء لابن الجوزي ابراهيم بن ميمون الصائغ لا يحتج به قاله ابو حاتم *

* قال * * باب من قال ليس له منعهما لفرقة الحج *

ذكر فيه حديث اذا استأذنت احدكم امرأتها الى المسجد فلا يمنعهما وفي رواية لا تمنعوا امام الله مساجد الله * قلت * المراد بالحديث الصلوة بدليل قوله في الحديث وبوتن حولن * اذ الخروج الى الحج خير من يوتن ذكره ابو بكر الرازي وفي الاشراف لابن المنذر اجمع كل من يحفظ قوله من اهل العلم على ان الرجل يمنع زوجته من الخروج الى الحج التطوع واختلعا في منعه اياها حجة الاسلام فقال ابراهيم النخعي واحمد واسحق وابو ثور واصحاب الرأي ليس له منعهما من حجة الاسلام وقال الشافعي ان اهلت بغير اذنه ففيه قولان * احدهما * ان تكون كمن احصر فتدعى بتقصير وتقل * والآخر * ان عليه تحليلها قال واصح مذهبه الذي يوافق سائر العلماء ولا اعلمهم يختلفون انه ليس له منعهما من صوم ولا صلوة واجبه *

* قال * **باب المرأة يلزمها الحج بوجود السبيل اليه وكانت مع نقة من النساء في طريق آمنة**

* قلت * هذا مخالف لظاهر الحديث الذي ذكره في الباب الذي بعده هذا وهو قوله عليه السلام لا تسافر المرأة ثلاثا الحديث وكما شرط جميع العلماء الصحة وان كان لا ذكر لها في الآية وفسر البيهقي الاستطاعة بالزاد والراحلة بحديث ضعفه هو فيما تقدم فلفظه ان يفسر الاستطاعة في حق المرأة بالمحرم بحديث متفق على صحته وذهب الحسن والنخعي وابو حنيفة واصحابه واحمد واسحق وابو ثور الى ان المحرم او الزوج من السبيل فان لم تجدهما فلا حج عليها وفي العالم للطائفة المرأة التي وصفها الشافعي لا تكون ذاهرة وقد حظر صلى الله عليه وسلم ان تسافر الا معها ذاهبا ومحرم فاباحة الخروج مع عدمه خلاف السنة وسببها اصحاب الشافعي بالكافرة تسلم في دار الحرب والاسيرة من المسلمين تنخص من الكفار تهاجر الى المسلمين بلا محرم لانه سفر واجب فكذلك الحج ولو كانا سويا لجاز لها ان تسلم وحدها بلا محرم او امرأة ثقة فلما لم يبيح لها الا مع امرأة ثقة دل على الفرق بينهما وقال ابن المنذر اغفل قوم القول بظاهر هذا الحديث يعني حديث اشتراط المحرم في سفر المرأة وشرط كل منهم شرطا لا حجة لهم فيما اشترطوه فقال مالك تخرج مع جماعة من النساء وقال الشافعي تخرج مع ثقة حرة مسلمة وقال ابن سيرين تخرج مع رجل من المسلمين وقال الاوزاعي تخرج مع قوم عدول وتخذ سلما تصعد عليه وتنزل ولا يقربها الرجل الا انه يأخذ برأس البعير ويضع رجله على ذراعه وقال ابن المنذر بظاهر الحديث اولى ولا نعلم مع هؤلاء حجة توجب ما قالوا ثم ذكر البيهقي حديث ابن عمر (من استطاع اليه سبيلا الزاد والراحلة) ثم قال (ورو) بناء من اوجه صحيحة عن الحسن مرسل وفيه تقوية المسند) * قلت * في هذا الكلام تقوية لهذا الحديث وكذا اكلامه في اوائل الحج في باب بيان السبيل وقد ذكرنا هناك انه ضعف الحديث بعد ذلك ببيان وليس في هذا الحديث ولا في هذا الباب اشتراط الثقة من النساء ولا امن الطريق وقال ابو بكر الرازي اسقط الشافعي اشتراط المحرم وهو منصوب عليه وشرط المرأة ولا ذكر لما ثم ذكر البيهقي حديث عدي في خروج المرأة من الحيرة الى مكة * قلت * هذا خبر منه عليه السلام ان ذلك يقع بعده ولم يقل ان ذلك يجوز او لا وقبل معناه ان الاسلام ينتشر ويظهر الامن بحيث تخرج المرأة لا يخاف احد الا الله لكونها خالفته وحجت بغير محرم وقد قال صلى الله عليه وسلم في الصحيح لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه * وهذا وان كان فيه نقي الموت المنهي عنه لكنه خبر منه صلى الله عليه وسلم ان ذلك سيكون من غير تعرض منه صلى الله عليه وسلم لجوازه

* قال * **باب الاختيار لو ليها ان يخرج معها**

ذكر فيه حديث (انطلق فاحجج امرأتك) * قلت * هذا الحديث يرد على البيهقي في جواز خبر وجهها مع ثقة اذ لو جاز لها ذلك

أقال عليه السلام امض أنت فيما أكتنبت فيه فلا حاجة لها إليك *

* قال * ﴿ باب المرأة أتتهى عن كل سفر لا يلزمها بغير محرم ﴾

* قلت * أحاديث هذا الباب تشتمل السفر لما يلزمها ولما لا يلزمها وبهذا تبين أن المحرم للمرأة من جملة الاستطاعة كما قررناه *

* قال * ﴿ باب جواز الجذع من الضان ﴾

ذكر فيه حديث (يوفى الجذع مما يوفى منه الثني) * قلت * هذا عام يدخل فيه الجذع من غير الضان فهو غير مطابق *

* قال * ﴿ باب لا محل للهدى في غير الإحصار دون الحرم ﴾

(لقوله تعالى ثم محلها إلى البيت) العتيق * قلت * هذه الآية لم يستثن فيها الإحصار فهي غير مطابقة لمدها وكذا

كلام ابن المسيب ومن وافقه *

* قال * ﴿ باب الحرم كله منحر ﴾

ذكر فيه حديث أسامة بن زيد (عن عطاء عن جابر كل عرفة موقف الحديث ثم قال (قال يعقوب يعني ابن سفيان أسامة

عند أهل بلده المدينة ثقة مأمون * قلت * أسامة هذا هو الليثي تركه يحيى بن سعيد لأجل هذا الحديث كذا قال ابن

حنبل وقال أيضاً روى عن نافع أحاديث مناكير فقال له ابنه عبد الله هو حسن الحديث فقال أحمد إن تدبرت حديثه

فستعرف فيها النكرة وفي رواية النظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه *

* قال * ﴿ باب الأكل من الضحايا والهدايا التي يتطوع بها صاحبه ﴾

(قال الله تعالى فكلوا مما وأنعموا) * قلت * يقتضي التبويب أنه لا يأكل من هدي المتعة والقران وهو مذهب الشافعي وذلك

مخالف لظاهر الآية لأنها إذا اخلان في عموم قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائركم فكلوا الآية وإضافته عليه السلام

أكل من مجموع هديه وكان بعضه أو كله عن منعة لأنه صرح من حديث جابر وغيره أنه عليه السلام قال لولا الهدي لأحلت

وهدي المتمتع لا يمنع من الإحلال والقران لا يحل ولو ساق الهدي وقد صرح البيهقي فيما بعد أنه لا يأكل من المتعة والقران *

* قال * ﴿ باب لا يبدل ما أوجبه من الهدايا ﴾

ذكر فيه حديث جهم بن الجارود (عن سالم عن أبيه أهدى عمر) إلى آخره * قلت * جهم مجهول كذا في الضعفاء والميزان للذهبي وقال

ابن القطان مجهول لا يعرف روى عنه غير أبي عبد الرحيم ذكره البخاري وأبو حاتم وفي التاريخ للبخاري لا يعرف له بيع من سالم *

* قال * ﴿ باب لا يجزى من العيوب في الهدايا ﴾

ذكر فيه حديث البراء * قلت * سكت عنه هنا وإعاده في كتاب الاضحية وعلمه وإطال الكلام عليه *

فهرس الجزء الاول من الجوهر النقي

مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم
الفصل بالما		باب سنة المضضة والاستنقاء	١٢	خطبة الكتاب	٢
باب ذلك اليد بين الارض بعد الاستنجاء	٢٦	باب التكرار في غسل الوجه	١٥	ايضاً باب التطهير بماء البحر	
باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة في الانقاء دون ما نهى عن الاستنجاء به	ايضاً	باب تحليل اللحية	ايضاً	باب التطهير بالماء الكثير	٣
باب الاستبراء عن البول	٢٨	باب عرك العارضين	ايضاً	باب الماء المسخن	ايضاً
باب الوضوء من الدم وما يخرج من احد السبيلين وغير ذلك من دود او حصة	ايضاً	باب ادخال المرفقين في الوضوء	١٦	باب كراهية الماء المشمس	٤
باب الوضوء من الرمي يخرج من احد السبيلين	٢٩	باب تحريك الخاتم عند غسل اليدين	ايضاً	ايضاً باب منع التطهير باعداد الماء من المائعات	
باب الوضوء من النوم	ايضاً	باب تحري الصدغين	ايضاً	ايضاً باب التطهير بالماء الذي خالطه طاهر لم يغلب عليه	
باب ترك الوضوء من النوم فاعداً	٣٠	باب ايجاب الجمع بالراس	ايضاً	باب منع التطهير بالبيضاء	٥
باب نوم الساجد	ايضاً	باب مسح الاذنين	١٧	باب ازالة النجاسة بالماء دون سائر المائعات	٧
باب انتقض الطهر بالانغاء	٣١	باب مسح الاذنين بماء جديد	ايضاً	باب طهارة جلد الميتة بالذبح	٨
باب الوضوء من الملامسة	ايضاً	باب الدليل على ان فرض الرجلين الفصل وان مسحهما لا يجزى	١٨	باب المنع من الانتفاع بجلد الكلاب والخنزير وانها نجسان وما حبان	٩
باب لمس الصغار وذوات المعارم	٣٣	باب قراءة وارجلكم نصبا	١٩	باب اشتراط الذباغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمة	١٠
باب الوضوء من مس الذكر	٣٢	باب كيفية التقليل بين الاصابع	٢٠	باب ما يؤكل لحمة	
باب الوضوء من مس المرأة فرجها	٣٥	باب كراهية الزيادة على الثلاث	٢١	باب ما يؤكل لحمة اذا كان مذكى	١١
باب ترك الوضوء من مس الفرج	ايضاً	باب فضل التكرار في الوضوء	ايضاً	باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة	ايضاً
بظهر الكف		باب تفريق للوضوء	ايضاً	باب المنع من الادها في عظام القبلة وغيرهما لا يؤكل لحمة	١٢
باب مس الاثنين	٣٧	باب الترتيب في الوضوء	ايضاً	باب النهي عن الاناء المفضض	ايضاً
باب ترك الوضوء من خروج الدم من مخرج الحدث	٣٨	باب السنة في البداءة باليمين	٢٢	باب التطهير من اوانيهم يعني المشركين بعد الفصل	
باب الوضوء من التهمة	٣١	باب الرخصة في البداءة باليسار	ايضاً	باب فضل السواك	١٣
باب الدليل على ان الكلام وان عظم لم يكن فيه وضوء	٣٣	باب نهى المحدث عن مس المصحف	٢٣	باب الدليل على ان السواك سنة	ايضاً
باب السنة في الاخذ من الاظفار والشارب وان لا وضوء في ذلك من ذلك	ايضاً	باب الرخصة في ذلك بالانبة	ايضاً	باب الاستياك عرضاً	ايضاً
		باب وضع الخاتم عند دخول الخلاه	ايضاً	باب النية في الطهارة الحكمية	ايضاً
		باب النهي عن البول في الثقب	٢٤	باب التسمية على الوضوء	١٤
		باب كراهية الكلام على الخلاه	ايضاً	باب التكرار في غسل اليدين	ايضاً
		باب البول قائماً	٢٥	باب صفة غسلها	ايضاً
		باب وجوب الاستنجاء بثلاثة اجمار	ايضاً		
		باب الايتار في الاستنجاء	ايضاً		
		باب الاستنجاء بالماء	٢٦		
		باب الجمع بين المصحف بالاجمار	ايضاً		

مضمون	٢٦	مضمون	٢٦	مضمون	٢٦
باب كيف الاخذ من الشارب	٢٢	اذا خاف انتفخ او شدة الظم	٢١	باب الرخصة في لمس على الظفين	٢١
ايضاً باب ترك الوضوء مما مست النار	٥٧	باب التيمم في السفر اذا خاف الموت	٧٢	باب مسح عليه السلام في السفر	٧٢
باب وجوب الغسل بالنقاء المختارين	٢٥	او العلة من شدة البرد		والخض	
باب وجوب الغسل بمزيج المني	٢٦	باب الجرح اذا كان في بعض جسد	٥٨	باب ما ورد في ترك التوقيت	٥٨
ايضاً باب الحائض تغتسل اذا اطهرت	٢٧	باب الصحيح المقيم ايضاً مكتوبة	٧٣	باب الخلف الذي مسح عليه رسول الله	٧٣
ايضاً باب الكافر يسلم فيغتسل	٢٨	والعقد والجزاة ولا يتيمم		صلى الله عليه وسلم	
باب الوضوء قبل الغسل	٢٩	باب تعجيل الصلاة بالتيمم اذا لم يكن	٧٤	باب ما ورد في الجوربين والنعالين	٧٤
ايضاً باب الرخصة في تاخير غسل القدمين	٣٠	ثقة من وجود الماء في الوقت		باب ما ورد في المسح على النعالين	٧٥
عن الوضوء		باب من تنوم يومه وبين آخر الوقت	٧٦	باب المسح على الموقين	٧٦
ايضاً باب فرض الغسل	٣١	ايضاً باب ما روي في طيب الماء وحد الطاب		باب خلع الخفين	
باب غسل المرأة من الجنابة والحيض	٣٨	باب طهارة الماء المستعمل		باب كيف المصح على الظنين	
ايضاً باب ترك المرأة نقض فرونها	٣٩	باب الدليل على انه ياخذ لكة	٧٧	باب المسح على ظاهر الخفين	٧٧
باب امتسح بالمد يد	٣٩	عضوماء جديد او لا يتطهر بالماء		باب الدلالة على ان الغسل المجمع سنة	
باب الدليل على طهارة عرق الحائض	٥٠	المستعمل	٧٨	باب الغسل على من اراد الجمعة	٧٨
والجنب		باب الدليل على ان سور الكعب نجس	٦١	دون من لم يردّها	
ايضاً باب الذي عن ذلك اى فضل المحدث	٥١	باب ادخال التراب في احد بابه		باب الاعتسال للجنابة والجمعة جميعاً	
باب لا وقت فيما يتطهر به	٥٢	غسلاته		باب هل يكفي بغسل الجنابة عن	
ايضاً باب النهي عن الامراف في الوضوء	٦٢	باب نجاسة ما ماسه الكعب بسائر بابه		غسل الجمعة	
ايضاً باب الجنب يرد اليوم فيغسل فرجه	٦٣	اذا كان احد هارطبا	٧٩	باب غسل من غسل الميت	٧٩
ويقوضاً		باب الدليل على ان الخنزير اسوأ	٨١	❁ كتاب الحيض ❁	
ايضاً باب كراهية نوم الجنب من غير وضوء	٥٣	حالا من الكلب		باب الحائض لا تقس التحض	
ايضاً باب ذكر الحبر الذي ورد في	٥٤	باب سور الحرة		باب الحائض لا توضع في تطهر وتغتسل	
الجنب ينام ولا يمس ماء	٥٥	باب سور سائر الحيوانات سوى	٨٢	باب ما روي في كفارة من اتى	
باب الجنب يريد الاكل	٥٦	الكلب والخنزير		ابراؤه حائضاً	
ايضاً باب كيف التيمم	٥٧	باب ما لا تقس له سائلة اذا مات في	٨٥	باب السن التي وجدت المرأة	
باب رواية عمار في التيمم	٥٨	الماء القليل		حائضت فيها	
باب الدليل على ان الصعيد هو التراب	٥٩	باب الحوت يموت في الماء والجراد		باب اقل الخيش	
ايضاً باب من لم يجد ماء ولا تراباً	٦٠	باب الماء القليل نجس بنجاسة تحدث	٦٧	باب اكثر الخيش	
ايضاً باب الرجل يمسح عن الماء	٦١	فيه		باب المستحاضة اذا كانت مميزة	
ايضاً باب روية الماء خلال صلاته	٦٢	باب الماء الكثير لا نجس بنجاسة	٨٨	باب غسل المستحاضة المميزة عند	
افتقها بالتيمم		تحدث فيه ما لم يتغيره		اد بارحيضها	
باب التيمم نكل فريضة	٥٦	باب الماء الكثير اذا غيرته النجاسة	٨٩	باب صلو المستحاضة واعتكافها و	
باب التيمم بعد دخول الوقت	٥٧	ايضاً باب قدر القاتنين		اباحة اتيانها	
ايضاً باب اعواز الماء بعد طلبه	٥٨	باب صفة بوضاعة	٦٩	باب المعتادة لا تغيز بين الدمين	٩٠
ايضاً باب الجرمع والتريم والجدع والتيمم	٥٩	باب ما جاء في نحر ذنم	٩١	باب الصفرة والكدر في ايام الحيض	٩١

مضمون	ج	مضمون	ج	مضمون	ج
باب ما روي في الصفرة اذ ارويبت	١٠٦	باب من قال يا فرد قوله قد قامت الصلاة	١٠٦	باب الاستفتاح بسبحانك اللهم	١٢٦
باب غير ايامها المعتادة		باب من قال بثنية الافامة عند ترجيع الاذان	١٠٧	باب النهو بعد الافتتاح	١٢٧
باب المبتدئة لا يميز بين الدمين	ايضاً	باب ما روي في ثنية الاذان والافامة	١٠٧	باب الجهر بالتعوذ او الاسرار به	ايضاً
باب المرأة تحبس يومها وتطهر يوماً	٩٣	باب عدد المؤذنين	١١١	باب فرض القراءة بعد التعوذ	ايضاً
باب النفاس	ايضاً	باب فضل التاذين على الامامة	ايضاً	باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب	ايضاً
باب المستحاضة تفصل عنها اثر الدم	ايضاً	باب الترغيب في التعجيل بالصلوات	ايضاً	باب الدليل على ان ما جمعه المصاحف كانه قرآن	١٢٨
باب غسل المستحاضة	٩٧	باب تعجيل الظهر في غير شدة الحر	١١٢	باب الله ليل على ان بسم الله الرحمن الرحيم آية تأمة من الفاتحة	ايضاً
كتاب الصلاة ❁		باب تأخير الظهر في شدة الحر	١١٣	باب افتتاح القراءة في الصلاة	١٢٩
باب فرائض الخمس	١٠٠	باب تعجيل العصر	ايضاً	بسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها	ايضاً
باب آخر وقت الظهر	ايضاً	باب كراهية تأخير العصر	١١٤	باب من قال لا يجزئها	١٣٠
باب آخر وقت الاختيار للعصر	ايضاً	باب تعجيل المغرب	ايضاً	باب لا يجزئ قراءته في نفسه اذ لم يقرأ به اسائه	١٣١
باب آخر وقت الجواز للعصر	١٠١	باب تعجيل العشاء	١١٥	باب جهر الامام بالنامين	١٣٢
باب السنة في الاذان لصلاة الصبح	ايضاً	باب كراهية اليوم قبل العشاء	١١٦	باب الاقتصار على بعض السورة	ايضاً
باب الفجر	ايضاً	باب تعجيل الصبح	ايضاً	باب الاعتصام على الفاتحة	ايضاً
باب القدر الذي كان بين اذان بلال وابن ام مكتوم	ايضاً	باب خبر اعماكم الصلاة	١١٨	باب وجوب القراءة في الاخر بين	١٣٣
باب من روى النهي عن الاذان قبل الوقت	ايضاً	باب الاسفار بالبحر حتى يتبين طلوع الفجر	ايضاً	باب من قال يقتصر في الاخر بين	ايضاً
باب الصبي يباغ والكافر يسلم	١٠٢	باب من قال هي العصر يعني الوسطى	١١٩	باب من استحب قراءة السورة بعد الفاتحة في الاخرين	ايضاً
والحائض تطهر فتدرك من وقت الصلاة	ايضاً	باب من قال هي الصبح	١٢٢	باب رفع اليد عن عند الركوع والرفع منه	١٣٤
باب قضاء الظهر والعصر باءراك	١٠٣	باب من طلب باجتهاد ما احاسبه عين الكعبة	ايضاً	باب من لم يذكر الرفع الا عند الافتتاح	١٣٥
وقت العصر	ايضاً	باب استبيان الخطأ بعد الاجتهاد	١٢٣	باب صفة الركوع	١٣٦
باب لمعني عليه يعني بعد ذهاب الوقتين فلا يكون عليه قضاؤها	ايضاً	باب الصبي يباغ في صلوات فبقتها	ايضاً	باب القول في الركوع	ايضاً
باب المرأة تدرك من اول الوقت	ايضاً	باب وجوب تعم ما يميز به الصلاة	ايضاً	باب التمايز في الركوع	ايضاً
باب مقدار الصلاة ثم حاضرت	ايضاً	باب جهر الامام بالتكبير	ايضاً	باب يركع يركع الامام ويترفع يركع	ايضاً
باب التراجع	ايضاً	باب الامام يخرج فان راى جماعة اقام	ايضاً	باب وضع الركبتين قبل ان يدرك ركعته	١٣٧
باب الالتواء في حي على الصلاة	١٠٤	باب من زعم انه يكبر قبل فراغ المؤذن	ايضاً	باب الكشف عن الجبهة في السجود	١٣٨
باب الرجل يؤذن ويقيم غيره	١٠٥	باب من قال يرفع يديه حذو منكبيه	١٢٤	باب من بسط ثوباً فسد عليه	١٣٩
باب الاذان والاقامة للجمع	ايضاً	باب وضع اليمنى على اليسرى	١٢٥	باب السجود على الكفين ومن كشف عنهما في السجود	ايضاً
باب الصلاتين	ايضاً	باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة	ايضاً		

مضمون	٤٠	مضمون	٤٠	مضمون	٤٠
باب من سجدها في ثوبه	١٢٣	باب الاسرار بالقراءة في الظهر	١٢٣	باب الرجل يصلي وحده ثم يتركها	
باب أين يضع يديه في السجود	١٢٣	والصبر وجوب للقراءة فيها		مع الامام	
باب يجازي في سرقته عن جنبه	١٢٥	ايضا باب القنوت في الصلوات	١٢٥	باب ما يكون منها نافلة	
باب القنوت بين السجدين	١٢٦	باب القنوت في ما ترك الصلوات	١٢٥	باب ما روي في كيفية هذا القنود	
باب ما يقول بين السجدين	١٢٦	غير الصحيح		يعني حالة المرض	
باب كيف القيام من الجلوس	١٢٦	باب الدليل على انه لم يترك اصل	١٢٦	باب الامناء بالركوع والسجود	
باب من قال يرجع على صدره قد ميه	١٢٦	القنوت في صلوة الصبح	١٢٦	باب من اطاق ان يصلي منفرد اقلها	
باب كيفية الجلوس في التشهد	١٢٦	باب الدليل على انه يقنت بعد الركوع	١٢٦	ولم يقنت مع الامام صلى تاما	
الاول والثاني	١٢٦	باب دعاء القنوت	١٢٦	باب من وقع في عينه الماء	
باب ما روي انه اشار بها يعني السجدة	١٢٦	باب من لم ير القنوت في الصبح	١٢٦	باب الدليل على ان وقوف المرأة يجب	
باب الاعتماد يديه على الارض	١٢٦	باب لا تقريظ على من نام عن صلوة	١٢٦	الرجل لا يفسد صلاته	
باب رفع اليدين عند القيام من		اونسيها		باب من قال في القرآن احدى عشر	
الركعتين		باب من قال يترك الترتيب		سجدة ليس في المفضل منها شي	
باب مبتدأ فرض التشهد		في قضائهن وهو قول طاووس والحسن		باب سجد في الحج	
باب التشهد الذي علمه رسول الله	١٢٨	باب من ذكر صلاة وهو في اخرى	١٢٧	باب سجد من	
صلى الله عليه وسلم ابن عباس واقرانه	١٢٨	باب ما يستحب للمرأة من ترك التجافي	١٢٧	باب من لم يوجوب سجدة ثلاثا	
باب التوسع في الاخذ بجميع ما روي	١٢٨	باب ما يستحب للمرأة من ترك التجافي	١٢٨	باب استحباب السجود في الصلاة	
في التشهد واختيار المسند الزائد	١٢٩	باب عورة المرأة الحرة	١٢٨	باب من قال يكبر اذا سجد	
باب الصلاة على النبي عليه السلام	١٢٩	باب عورة الرجل	١٢٨	باب من قال لا يسجد بعد الصبح حتى	
في التشهد		باب من زعم ان الفخذ ليست بعورة		تطلع الشمس	
باب الدليل على ان بنى المطلب من جملة	١٢٠	باب من نسي في صلاته او ضحك فيها	١٢٧	باب الصلاة في الكعبة	
آله عليه السلام في حرمان الصدقة	١٢٠	باب من احدث في صلاته قبل التسليم	١٢٧	باب النهي عن الصلاة على ظهر الكعبة	
باب من زعم ان ماله عليه السلام	١٢٠	باب من قال يني من سبقه الحدث	١٢٧	باب المراءى يقضي ما ترك من الصلوات	
يدخلون فيه	١٢١	باب الاشارة برد السلام	١٢٧	باب من شك في صلاته فلم يدر	
باب من قال يترك المأموم القراءة	١٢١	باب من لم ير التسليم على المصلي	١٢٧	ثلاثا صلى ام اربعا	
فيما جهر فيه الامام	١٢٢	باب الاشارة فيما ينويه	١٢٧	باب سجود السهو في النقص قبل السلام	
باب من قال لا يقرأ خلف الامام	١٢٢	باب الخط اذا لم يجد عصا	١٢٧	باب من قال يسجد بها بعد التسليم	
على الاطلاق	١٢٢	باب الصلاة الى غير مسترة	١٢٧	باب من قال يسجد بها قبل السلام	
باب من قال قرأ خلف الامام فيها	١٢٣	باب من ذكر الصلاة الى انتم اتممتم	١٢٧	باب الزيادة والنقصان ومن زعم	
يجهر ويسر	١٢٣	باب لا يجازي وزيمره موضع سجود	١٢٧	ان السجود بعد ما رخصوا	
باب تحليل الصلاة بالتسليم	١٢٣	باب كراهية مع الحصى	١٢٣	باب من صلا في خمس	
باب الاختيار ان يسلم تسليمتين	١٢٣	باب سبها في وجوههم من	١٢٣	باب من سجد في الاولى	
باب جواز الاختصار على تسليمة واحدة	١٢٣	اثرا لسجود	١٢٣	باب من كثر عليه السهو	
باب حذف التسليم	١٢٣	باب ما ادرك من صلاة الامام	١٢٣	باب من ترك شيئا من اكبريات	
باب لا يسلم المأموم حتى يسلم الامام	١٢٣	فهو اول صلاته	١٢٣	الا فتهال لم يسجد سجدة في السهو	

[illegible]

رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون
٢٣٠	باب كراهية ترك التصبر والمسح وما يكون رخصة رغبة عن السنة	٢٣٦	قام ويجلس بينهما جلسة خفيفة	٢٣٦	باب القراءة في العيد بن
ايضا	باب من ترك القصر في غير رغبة عن السنة	٢٣٣	باب يحول الناس وجوههم الى الامام ايضاً	٢٣٧	باب التكبير في خطبة العيد
٢٣١	باب من اجمع اقامة اربع اتم	ايضا	باب صلاة الجمعة ركعتان	ايضا	باب الاستماع للخطبة
ايضا	باب السفر في البحر كالسفر في البر في جواز القصر	ايضا	باب من ادرك ركعة من الجمعة	ايضا	باب الامام لا يصلي قبل العيد وبعده
ايضا	باب التمام في الفريضة وان كان في السفينة	٢٣٤	باب ما يستدل به على وجوب التعميد في خطبة الجمعة	٢٣٨	باب المأموم يتنفل
٢٣٢	باب لا تخفيف عن من كان مسافراً في معصية الله	ايضا	باب ما يستدل به على وجوب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة	٢٣٩	باب صلاة العيد بن سنة اهل الاسلام
ايضا	باب الجمع بين الصلاتين في السفر	٢٣٥	باب فضل التكبير الى الجمعة	ايضا	باب خروج الصبيان الى العيد
٢٣٥	باب الجمع في المطر	ايضا	باب فضل المشي الى الصلاة	٢٥٠	باب الاتيان من طريق غير الذي غدا منها
٢٣٦	باب الاثر الذي روي ان الجمع من غير عذر من الكبائر	٣٣٦	باب لا يشك بين اصابعه اذا خرج الى الصلاة	٢٥١	باب الامام يار من يصلي بالضعفة في المسجد
ايضا	باب من يجب عليه الجمعة	ايضا	باب النعاس في الميعود يوم الجمعة	ايضا	باب الامام يعلمهم في خطبة عيد الاضحي كيف ينحرون
ايضا	باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصر	ايضا	باب الرجل يوطن مكاناً في المسجد	ايضا	باب من قال يكبر في الاضحي خلف الظاهر
٢٣٧	باب ان الجمعة من اعد من ذلك	ايضا	باب صلاة الخوف اذا كان العدو في غير جهة القبلة او جهتها غير ما ورث	٢٥٢	باب كيف التكبير
ايضا	باب العد الذين اذا كانوا في قرية وجبت عليهم	٢٣٧	باب ما لا يجمع من السلاح	ايضا	باب الشهود يشهدون على روية الهلال
٢٣٨	باب ما يستدل به على ان عدد الاربعين له تأثير فيما يقصد منه الجماعة	ايضا	باب العد ويكفون وجاه القبلة	٢٥٣	باب القوم يخطئون الهلال
٢٣٩	باب الانقضاء	ايضا	باب من قال يصلي بكل طائفة ايضاً	ايضا	باب اجتماع العيد بن
ايضا	باب من لا تزمه الجمعة	ايضا	باب ركعة ولم ينضرا	ايضا	باب قول الناس في العيد تقبل الله منا
٢٣٠	باب من لا جمعة عليه اذا شهد هاضلي ركعتين	ايضا	باب الركعة فيما يكون جبته من ذلك في الحرب	ايضا	باب كيف يصلي في الخسوف
ايضا	باب من قال لا تجب الجمعة عن سفر	٢٣٨	باب ما ورد في الاقبية المزررة بالذهب	٢٥٢	باب من اجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات
ايضا	باب السنة لمن اراد الجمعة ان يقتل لما	ايضا	باب الركعة للنساء في بس الحرير والديباغ والتخيل بالذهب	ايضا	باب من اجاز في كل ركعة اربع ركوعات
ايضا	باب الصلاة يوم الجمعة نصف النهار وقبله وبعده حتى يخرج الامام	ايضا	باب غسل العيد بن	٢٥٧	باب من صلى ركعتين
ايضا	باب من دخل المسجد يوم الجمعة والامام على المنبر ولم يركع ركعتين	٢٣٩	باب التكبير ليلة الفطر وبوم الفطر	٢٥٨	باب من قال يسر بالقرأة في الخسوف
٢٣١	باب وجوب الخطبة وانما المخطب صلى ظهر اربعا	٢٣٣	باب الخبر الذي فيه التكبير اربعا	٢٥٩	باب ما يستدل به على جواز اجتماع الخسوف والعيد لجواز وقوة الخسوف في عاشر الشهر
ايضا	باب يخطب الامام خطبتين وهو	٢٣٥	باب رفع اليد بن في تكبير العيد	ايضا	باب الخروج بالضعفة الى الاستسقاء

مضمون	مضمون	مضمون	مضمون
باب الدليل على ان السنة في الاستسقاء	باب الجنب يستشهد	باب تفسير الكنز	باب تفسير الكنز
باب ما يستحب من غسل الميت في قميص	باب الميراث والذي يتصل ظلي في غير	باب فرض الصدقة	باب فرض الصدقة
باب ما يغسل به الميت	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب المريض باخذ من اطعمته وعاته	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب لا يتبع الميت بنار	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب ما يغسل الرجل امرأته	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب غسل المرأة زوجها	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب من احتجب الحبرة وما صبغ غزله	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب الخوط لميت	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب رش الماء على القبر ووضع	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
الحصاء عليه	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب تسوية القبور وتسطيحها	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب من قال بتسليم القبور	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب غسل المرأة	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب السنة الثالثة في تصغير شعر	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
بابها ثلاثة قرون والقائمين خلفها	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب ما يستدل به على ان الكفن	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
والموتنة من جميع المائل	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب السقط يغسل ويكفن ويصلى	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
عليه ان امتهل او عرفت له حياة	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب المسلمين يقتلهم المشركون	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
في المعتكف فلا تغسل القتلى	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب من زعم انه عليه السلام صلى	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
على شهاد احد	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
باب من روى انه صلى عليهم بعد ثمان	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة
سنتين يعني شهداء احد	باب ما ورد في المقتول بسيف	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	باب بان قوله في كل اربعين ابنة

مضمون	مضمون	مضمون	مضمون
باب ذكر الخبر الذي روي في وقص الورق	باب المالوك يصدق باليسير من مال مولاه	باب الامانة شاهد بين	باب الشهادة على هلال الفطر بعد الزوال
ايضا باب من قال لازكاة في الحلي	ايضا باب الدخول في الصوم بالية	ايضا باب الهلال يرى في بلد ولا يرى في آخر	باب الفطر من رمضان بوخر القضاء ماينه وبين رمضان آخر
باب اخبار روت في زكاة الحلي	باب المتطوع يدخل نيته قبل الزوال	ايضا باب الفطر من رمضان بوخر القضاء ماينه وبين رمضان آخر	باب من قال اذا فرط في القضاء حتى مات المم
ايضا باب ما يجوز للرجل ان يتخلى به	ايضا باب الذهبي عن استقبال رمضان بصوم	ايضا باب من قال اذا فرط في القضاء حتى مات المم	باب من قال يصوم عنه وليه
باب تعزير تحلى الرجال بالذهب	ايضا باب الخبر الذي ورد في صوم سرر شعبان	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب قضاء رمضان ان شاء متفرقا وان شاء متتابعا
باب الدين مع الصدقة	ايضا باب من طاع النجرو في فيه شي افظه	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب الصائم يحتفل
باب من قال الممن ليس بركاز	باب من ذرعه النقي	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب الصائم يحتفل لا يبطل صومه
باب من قال المعدن ركاز وفيه الخمر	باب من صام يوم الشك لا ينو	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب ما باقنا عن الحفاظ في تصحيح هذا الحديث يعني انظر الحاجم
باب من قال لا شئ في المصان	ايضا باب من صام يوم الشك لا ينو	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب ما يتدل به على نسخ الحديث
تبلغ نصاها	ايضا باب من صام يوم الشك لا ينو	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب الشيخ الكبير يفطر ويتفدي
ايضا باب من اجري الخمر فيه مجرى	ايضا باب كفاية من اتى اهله في رمضان	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب السواك للصائم
الصدقات	باب من روى الحديث مطلقا في الفطر	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
ايضا باب اخراج النطر عن نفسه وغيره	ايضا باب من روى الحديث مطلقا في الفطر	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
بمن تازم موثقه	و بالنظر يومهم التخيير دون الترتيب	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
باب الكافر يكون فسيما	باب من روى في هذا الحديث	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
يؤدي عنه زكاة الفطر	لفظة لا يرضاها اصحاب الحديث	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
ايضا باب وقت زكاة الفطر	باب الحامل والمرضع خائفان ولا يدعيان	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
باب من قال بوجودها على الفتي والتخير	افطرتا وتصدقنا	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
ايضا باب من قال لا يخرج من الخطئة	باب الحامل والمرضع لا يتدرا عن	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
الاصاعا	الصوم افطرتا وتصدقنا	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
باب من قال يخرج من الخطئة نصف	باب كراهية التوبة لمن حركت شهوته	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
صاع	باب اباحة القبلة لمن تحرك شهوته	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
باب ما دل على ان صاعه عليه السلام	باب من اغشى عليه في ايام من شهر	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
كان خمسة ارطال وثلاثا	باب من اغشى عليه في ايام من شهر	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
ايضا باب من قال يجوز اخراجه لاهل البادية من الاقط	باب من اغشى عليه في ايام من شهر	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
باب من اخذ من زكاة الفطر بنفسه	باب من اغشى عليه في ايام من شهر	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
ايضا باب وقت اخراج زكاة الفطر	باب من اغشى عليه في ايام من شهر	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
ايضا باب سقي الماء	باب من اغشى عليه في ايام من شهر	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
ايضا باب وجوه الصدقة	باب من اغشى عليه في ايام من شهر	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
ايضا باب نصدق المرأة من بيت زوجها	باب من اغشى عليه في ايام من شهر	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف
باليسير	باب من اغشى عليه في ايام من شهر	ايضا باب من قال يصوم عنه وليه	باب من كره السواك بالهش اذا كان صائما لما يستحب من خلوف

مضمون	٢٨	مضمون	٢٩	مضمون	٣٠
باب اليوم في اشهر الحرم	٣١٨	باب من قال العمرة تطوع	٣٢٧	باب من ركع ركعتي الطواف	٣٣٩
باب من اتي الشهر يصوم الايام الثلاثة ايضاً	٣١٩	باب وجوب العمرة استدلالاً بقوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله	٣٢٨	باب استلام الحجر بعد الركعتين	٣٣٠
ايضاً باب صوم الشتاء	٣٢٠	باب القارن يبريق دماً	٣٢٩	باب الملازم	٣٣١
ايضاً باب من لم ير بسر الصوم باسا اذا	٣٢١	باب العمرة قبل الجمع	٣٣٠	باب وجوب السعي بين الصفا والمروة	٣٣٢
لم تخف ضعاوا فطر الايام الثلاثة ايضاً	٣٢٢	باب المتمتع اذا اقام بمكة حتى يشتر	٣٣١	باب ما يفعل المتمتع بعد الصفا والمروة	٣٣٣
ايضاً باب الدليل على انه في كل رمضان	٣٢٣	الحج انشاء من مكة لان المذبات	٣٣٢	باب اختيار الحلق على التقصير	٣٣٤
ايضاً باب الترغيب في طلبها ليلة ثلاث	٣٢٤	باب ما يدل على انه عليه السلام احرم	٣٣٣	باب المزدود والقارن يكفيها	٣٣٥
وعشرين	٣٢٥	احراماً مطلقاً	٣٣٤	طواف واحد وسعي واحد	٣٣٦
باب الترغيب في طلبها في السبع ايضاً	٣٢٦	باب من اختار القران	٣٣٥	باب القرن بين الاسابيع	٣٣٧
الاواخر	٣٢٧	باب من اختار التمتع	٣٣٦	باب الخطبة يوم عرفة بعد الزوال	٣٣٨
ايضاً باب الترغيب في طلبها في السبع وعشرين ايضاً	٣٢٨	باب الاعواز من هدي المنة	٣٣٧	باب حيث ما وقف من عرفة اجزاء	٣٣٩
باب المتكف يصوم	٣٢٩	باب ميقات اهل العراق	٣٣٨	باب استحباب النزول في الرمي في	٣٤٠
باب من رأى الاعتكاف بغير صيام	٣٣٠	باب الفضل للاهلل	٣٣٩	اليومين الاخيرين	٣٤١
ايضاً باب في يدخل اذا اوجب اعتكاف ايضاً	٣٣١	باب من قال يدخل خلف الصلاة	٣٤٠	باب الوقت المختار لرمي جمرة العقبة	٣٤٢
شهر او ايام	٣٣٢	باب من لم يدر يد احراماً لم يصح	٣٤١	باب التلبية حتى يرمي جمرة العقبة	٣٤٣
ايضاً باب المتكف يخرج من المسجد ايضاً	٣٣٣	باب المرأة لا تنقب	٣٤٢	باب حصة ثم يذبح	٣٤٤
ليول الى آخره	٣٣٤	باب من لم يدر الاذ ار ليس سر او يل	٣٤٣	باب الخطبة يوم النحر	٣٤٥
باب من نوى في العمد الى آخره	٣٣٥	باب ما لا يجوز المحرم والمحرمة بعده	٣٤٤	باب التذم والتأخير في عمل يوم النحر	٣٤٦
ايضاً باب المرأة تعتكف باذن زوجها	٣٣٦	من الثياب المصبوغة بالورس	٣٤٥	باب التحلل بالطواف	٣٤٧
ايضاً باب من كره اعتكاف المرأة	٣٣٧	والزعران	٣٤٦	باب ستاية الحاج	٣٤٨
ايضاً باب بيان الشغل	٣٣٨	باب لا يغطي المحرم راسه ويغطي وجهه	٣٤٧	باب من شك في عدد ماري	٣٤٩
كتاب التمتع	٣٣٩	باب لبس المحرم وطيبه جاهلاً	٣٤٨	باب تأخير الرمي عن وقته حتى يسي	٣٥٠
باب المنصوفي بدنه لا يثبت على مركب	٣٤٠	باب من لم ير بشم الرميحان باسا	٣٤٩	باب الرخصة في ان يدعوا نهاراً	٣٥١
ايضاً باب الرجل يطيق المشي	٣٤١	باب المحرم يدهن جسده غير راء	٣٥٠	وير مواليا	٣٥٢
ايضاً باب الرجل يبعد زاد او احد فيج	٣٤٢	ولحيته بما ليس بطيب	٣٥١	باب دخول البيت	٣٥٣
ماشياً	٣٤٣	باب العصفري ليس بطيب	٣٥٢	باب ما يستدل به على ان دخوله	٣٥٤
ايضاً باب من ليس له ان يجمع عن غيره	٣٤٤	باب نهى الرجال عن لبس المعصفر	٣٥٣	ليس بواجب	٣٥٥
باب الرجل يحرم بالتجمع تطوعاً ولو لم يكن	٣٤٥	باب الحاء ليس بطيب	٣٥٤	باب من كره ان يقال الذي لم يجمع	٣٥٦
حج الاسلام او يقول احرامى كاحرام ايضاً	٣٤٦	باب المحرم لا ينكح ولا ينكح	٣٥٥	ضرورة	٣٥٧
فلان وكان فلان مهلاً بالتجمع يميزه ايضاً	٣٤٧	باب الاستلام في الزحام	٣٥٦	باب استد التمتع	٣٥٨
عن حجة الاسلام	٣٤٨	باب اقلال الكلام بغير ذكراته	٣٥٧	باب التأخير في فدية الاذى	٣٥٩
باب ما يستحب من تعجيل الجمع	٣٤٩	في الطواف	٣٥٨	باب عمل الهدى والاطعام الى مكة	٣٦٠
ايضاً باب لا يهل بالتجمع في غير شهره	٣٥٠	باب الشرب في الطواف	٣٥٩	ونحو الصوم حيث شاء	٣٦١
ايضاً باب ادخال التجمع على العمرة	٣٥١	باب الطواف على الطهارة	٣٦٠	باب الرجل يصيب امرأته بعد	٣٦٢

مضمون	رقم	مضمون	رقم
التمثال الاول وقبل الثاني	٣٥٥	باب جزاء الحمام	٣٥٥
باب المقدس لعمرته بقضيها من حيث	٣٥٦	باب جزاء ما دون الحمام	٣٥٦
احرم ما فسد وكذا المقدس لحيه	٣٥٦	باب كون الجراد من صيد البحر	٣٥٦
ايضاً باب خطاه الناس يوم عرفة	٣٥٦	باب ما للمعمر قتل	٣٥٦
ايضاً باب من رخص في دخوله بغير احرام	٣٥٦	باب لا يقدى الا ما يؤكل لحمه	٣٥٦
وان لم يكن محاربا	٣٥٦	باب الحصر يذبح ويحل حيث حصر	٣٥٦
باب قتل المعمر الصيد عمد	٣٥٦	باب لا قضا على المعصر	٣٥٦
باب المعمر لا يقبل ما يهدي له	٣٥٨	باب من لم ير الاحلال بالا حصار	٣٥٨
من الصيد	٣٥٨	بالمرض	٣٥٨
باب ما جاء في حرم المدينة	٣٥٨	باب حصر المرأة تعمر بغير اذن	٣٥٨
ايضاً باب كراهية قتل الصيد بوج	٣٥٨	زوجها	٣٥٨
ايضاً باب جواز الرعي في الحرم	٣٥٨	باب من قال ايسر للمنع الفريضة الحج	٣٥٨
ايضاً باب النفر يصيبون الصيد	٣٥٨	باب المرأة ياتزها الحج بوجود	٣٥٨
		باب لا يبدل ما اوجبه من الهدايا	٣٥٨
		باب لا يميز من العيوب في الهدايا	٣٥٨

تم الجلد الاول وسيله الثاني ان شاء الله تعالى اوله كتاب البيوع *



